

الكتاب: شرح ألفية ابن مالك 5

ضَارِب .. ضَوِيرِب، (كَذَا) مثل (ذَا) الحكم السابق من قلب الألف واواً، (ما) هذا مبتدأ، (الأَصْلُ يُجْهَلُ فِيهِ) (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُجْهَلُ)، و (الأَصْلُ) مبتدأ، و (يُجْهَلُ) الجملة خبر، و (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ به، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و (مَا) مبتدأ، و (كَذَا) خبره مُقَدَّمٌ عليه.

قال الشَّارِح: أي إذا كان ثاني الاسم المصغَّر من حروف اللَّيْن -أو اللَّيْن- وجب رَدُّه إلى أصله، فإن كان أصله الواو قُلِبَ واواً، فتقول في (قِيَمَة): قُومِيَة، وفي (باب): بُؤِب؛ لِزَوَالِ موجب القلب .. انتبه لهذه! وإن كان أصله الياء قُلِبَ ياءً فتقول في (مُوقِن): مُيَيِّقِن، وفي (ناب): نُيَيْب.

" وَشَدَّ قَوْلُهُمْ فِي (عِيد): عُيَيْد، والقياس: عُوَيْد بقلب الياء واواً، لأنها أصله؛ لأنه من: عاد يعود، فإذا كان ثاني الاسم المصغَّر ألفاً مَزِيدَةً أو مَجْهُولَةً الأَصْل وجب قلبها واواً؛ لأنه الكثير، فتقول في (ضارب): ضَوِيرِب، وفي (عاج): عُوَيْج، والتَّكْسِير فيما ذكرناه كالتَّصْغِير، فتقول في (باب): أبواب، وفي (ناب): أُنْيَاب، وفي (ضاربة): ضَوَارِب.

وَكَمِلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَخُورْ غَيْرُ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

(كَمَاءٍ) أو (كَمَا)، (مَا) الاسمية والحرفية إذا سُمِّيَ بها، أو (مَا) لغةً في (مَاءٍ) الماء المشروب.

(وَكَمِلِ) هذا أمر والأمر يقتضي الوجوب، (الْمُنْقُوصَ) ليس المراد به المنقوص القياسي الذي آخره ياءٌ لازمةٌ قبلها كسرة، فَتَقْدَرُ فِيهَا الضَّمَّة والكسرة، نقول: ليس المراد به: المنقوص، والمراد به هنا: ما نقص منه حرفٌ، أو ما حُذِفَ منه أصلٌ: يَدٌ .. دَمٌ .. أَخٌ منقوص، لماذا منقوص؟ لأنه حُذِفَ منه أصلٌ، فهذا أشبه بالنقص اللغوي في باب: (أب) .. أَبٍ وَأَخٍ: بِأَبِهِ افْتَدَى عَدِيٌّ ..

وَالْتَقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ ..

فالمراد به: هذا النوع ليس الاصطلاحي.

(وَكَمِلِ الْمُنْقُوصَ) أي: الناقص منه شيء، ولو مُبَدَّلَ بآخر بدليل تمثيله بالماء، لأنَّ (ماء): الهمزة هنا منقلبة عن هاء أصله: مَوْء.

(وَكَمِلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ) لِتَتَأَنَّى بِنِيَّةٍ (فَعِيلٌ) لأنَّ: يَدٌ، كيف تصغره؟ لا يمكن هذا: يَدٌ، على حرفين، و (فَعِيلٌ) على ثلاثة، ياء التَّصْغِيرِ تُرَادُ لا إشكال فيها، لا بُدَّ أَنْ

يكون الاسم المصغر على ثلاثة أحرف، حينئذٍ (يَدْ) كيف يُصَغَّر .. (دَمْ) كيف يُصَغَّر .. (أَخ)؟ لا يمكن أن يتأتى منه صيغة (فُعِل) إلا بِرَدِّ أصله المحذوف؛ ولذلك وجب الرَّد، إذا صُغِّر ما حُذِف أحد أصوله وجب رَدُّ محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين، ف: يَدْ، ترجع الياء: يَدْ، دَمْ .. دَمَوْ .. دَمَيْ، لا بُدَّ من إرجاع ما حُذِف.

(وَكَمِلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ) اشترط النّاطم:

... مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

(مَا لَمْ يَحْوِ) ما لم يشتمل (غَيْرَ النَّاءِ)، (مَا) هذه مصدرية ظرفية، و (لَمْ) حرف نفي وقلب، و (يَحْوِ) فعل مضارع مجزوزٌ بـ (لَمْ) وجزمه حذف حرف العلة، (يَحْوِ) هو أي: المنقوص، (غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا): (لَمْ يَحْوِ ثَالِثًا) هذا مفعولٌ به، (غَيْرَ النَّاءِ) الأصل فيه أَنَّهُ نعت، إذا كان الشيء نعتاً لنكرة، أو جارٍ ومجرور، أو ظرفٍ إذا تقدّم أُعْرِبَ حالاً، (ثَالِثًا غَيْرَ النَّاءِ) فلَمَّا تقدّم (غَيْرَ النَّاءِ) على (ثَالِثًا) حينئذٍ قلنا: حالٌ، صاحبها (ثَالِثًا)، (كَمَا) أي: وذلك مثل: ما.

(وَكَمِلِ الْمُنْقُوصَ) شمل (الْمُنْقُوصَ) هنا ما حُذِفَ منه فاءه ك: عِدَّة، أو حُذِفَ منه عينه ك: ثُبَّة، أو حُذِفَ منه لامه ك: سَنَّة، لأنّه قال: (الْمُنْقُوصَ) أطلق النّاطم هنا، والحذف قد يكون من الفاء ك: عِدَّة، أصله: من الوعد، وقد يكون من العين، وقد يكون من اللام، و (يَدْ) كذلك مِمَّا حُذِفَ لَامُهُ.

كذلك شمل ما ليس فيه تاء ك: يَدْ، وما فيه النَّاء ك: سَنَّة، وشمل ما كان على حرفين وما كان على أكثر: ك: هَارٍ، بمعنى: هائر، فهذه كلها يُرَدُّ إليها المحذوف عند التّصْغِيرِ، سواءً كان الحذف الفاء، أو كان الحذف العين، أو كان الحذف اللام، سواءً كانت مُتَّصِلَةً بِهَا تاء التّأْنِيثِ ك: عِدَّة، وَثُبَّة، أو لا، وكذلك نحو: يَدْ، وهَارٍ، فهذه كلها يُرَدُّ إليها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس له تاء، ولذلك قال: لَمْ يَحْوِ ثَالِثًا غَيْرَ النَّاءِ ..

إلا إذا كان له ثالث، يعني: حرفٌ ثالث وليس تاءً، فهذه كلها يُرَدُّ إليها المحذوف إلا ما كان له ثالثٌ وليس تاءً، فتقول فيها: عِدَّة .. أُعِيدَة، (عِدَّة) إذا صَغَّرْتَهَا قلت: أُعِيدَة، كَمَلْتِ الْمُنْقُوصَ .. رجع بِرَدِّ الْفَاءِ، و (ثُبَّة) تقول: ثُوبَة، برد العين، و (سَنَة) تقول: سُنَيَّْةٌ على قولٍ، و: سُنَيْهَةٌ، على قولٍ، المحذوف هل هو هاءٌ أم تاء؟ و (يُدَيْة) بِرَدِّ اللام، وتقول في (هَارٍ): هُوَيْرٌ، للاستغناء عن رَدِّ الْأَصْلِ بِإِقَامَةِ بِنَاءِ التّصْغِيرِ، وذلك

مفهوم من قوله:

لَمْ يَحُوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا ..

أي: ما لم يحوِ ثالثاً غير التاء، فإن حوِ ثالثاً غير التاء لم يُرد إليه المحذوف.

(وَكَمِلَ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (كَمِلَ)، (مَا لَمْ يَحُوِ) مدّة عدم جمعه (ثالثاً) غير التاء، فإن جمع ثالثاً التاء حينئذٍ لا يُرد.

(كَمَا) أصله: مَوَّةٌ، فتقول فيه: مُوِيّه، (مَاءٌ) هذه الهمزة منقلبة عن هاء، حينئذٍ تقول: مُوِيّه.

برَدّ اللام، وكذا تفعل في نحو: (حُذِّ) و (كُلِّ) و (مُذِّ) أعلاماً، و (سِه) و (يِدِّ) و (حِرِّ)، كل هذه محذوفات اللامات أو الفاء، (كُلِّ) أصله .. بالهمزة في الأول، إذا صغّرته قلت: أُكَيْل، مثل: أَكْرَم .. أَكْرِم، تبقى الهمزة كما هي، لكن: كُلُّ .. أَكَل .. يَأْكُل (أَكُل) هذا الأصل لكن حُذِفَتْ منه الهمزة.

فتقول فيها إذا سَمَّيتَ بها: أُخَيْدٌ وَأُكَيْلٌ، (حُذِّ) تُصَغِّرُهُ على: أُخَيْدٌ، رجعت الهمزة، كذلك (أُكَيْلٌ) تصغير: كُلِّ، برد الفاء، و (مُنْدُ): مُنَيْدٌ، صَغَّرَهَا .. رَجَعَتْ النون، و (سِه) تقول: سُنَيْهٌ بِرَدِّ العَيْنِ، و (يُدَيْه) و (حُرَيْخٌ) بِرَدِّ اللام، هذا إن كان ثنائياً، وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التانيث لم يُعْتَدَّ بها .. إذا كان على ثلاثة أحرف والثالث تاء التانيث لم يُعْتَدَّ بها.

وَيُكَمَّلُ أَيْضاً كَمَا يُكَمَّلُ الثَّنَائِي نَحْوُ: (عِدَّة) و (سَنَة)، عدة وسنة هذا تعويض .. التاء هنا عِوَضٌ عن المحذوف، حينئذٍ هل نَعْتَدُّ بها؟ نقول: لا .. لا نَعْتَدُّ بها، لَأَنَّكَ قد تقول: سَنَة، هذا على ثلاثة أحرف، إذا: يأتي على وزن (فُعَيْل)، نقول: لا هذا ثالثه تاء، إذا: لا يُعْتَدُّ بها، أمّا لو كان الثالث غير التاء يُعْتَدُّ بها، أمّا: عِدَّةٌ وَثُبَّةٌ وَسَنَة، هنا نَرَدُّ المحذوف ولو كان ثالثه تاء، لأنَّ هذه التاء غير مُعْتَدَّةٍ بها.

نَحْوُ: عِدَّةٍ وَسَنَةٍ، فتقول فيهما: وَعِدَّةٌ وَسُنَيْةٌ .. على قول: سُنَيْةٌ، بِرَدِّ لامه وهو الواو وقبلها ياء؛ لاجتماعها مع ياء التَّصْغِيرِ، وسبق إحداهما بالسكون، ومن جعل لامها هاءً صغّرهما على: سُنَيْهه، على خلاف.

و (سُنَيْة) بِرَدِّ فاء الأول ولام الثاني، وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يُرد إليه ما حُذِفَ لعدم الحاجة إليه، لأنَّ بِنْيَةَ (فُعَيْل) تتأتَّى بدونه، فتقول في (هَارٍ) و (شَاكٍ) و (مَيْتٍ): هُوَيْرٌ، وَشَوَيْكٌ، وَمَيْيْتٌ، حينئذٍ لا نحتاج إلى رَدِّ المحذوف؛ لأنَّ الْعِلَّةَ في رَدِّ وتكميل المنقوص أَنَّهُ لا يَتَأَتَّى الوزن منه على (فُعَيْل)، ف: (يد) لوحدها حرفان، كيف

تأتي به على وزن (فُعِيل)؟ لا بُدَّ من ردِّ المحذوف.

إن كان ثَمَّ حرفٌ ثالث وهو التاء لا يُعْتَبَرُ بها، إن كانت ثلاثة أحرف مع نقصٍ حينئذٍ لا نحتاج إلى ردِّ المنقوص، ولذلك قيل: شَدَّ (هُوَّيَر) بِرَدِّ المحذوف.
وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا. . . .

يعني: لو حوى التاء ثالثاً، هل نردُّ المنقوص .. هل نكملُه؟ نرده، نعم، لأنَّ التاء ثلاثة لا عبْرَةٌ بها، فكأنه على حرفين، لأنَّه في نيَّة الانفصال، وهي عوض عن المحذوف، إن كانت ثلاثة أحرف غير التاء وفيه نقص هل نردُّه؟ لا نحتاج إلى الردِّ، لأنَّ الموجود يمكن أن يتأتَّى منه على وزن: (فُعِيل).

إذاً نقول النتيجة: أنَّ المنقوص الذي حُذِفَ منه حرفٌ إن كان أقل من ثلاثة أحرف وجب ردُّ المحذوف ك: يَدٌ، وَدَمٌ، وإن كان على ثلاثة أحرف ننظر: إن كان تاءً وجب ردُّ المنقوص، إن لم يكن تاءً حينئذٍ اكتفينا بالثلاثي، وجننا بها على وزن (فُعِيل) ولو كان ثَمَّ محذوف.

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا. . . .

إنَّما قال بالتاء ولم يقل: غير الهاء، ليشمل تاء: بنت وأخت، فإنها لا يُعْتَدُّ بها أيضاً، بل يقال: بُنْيَةٌ وَأُخْيَةٌ بِرَدِّ المحذوف: أُخْتُ .. أُخْيَةٌ، حينئذٍ غير التاء يشمل التاء المفتوحة، لأنَّك إذا وقفت عليها قلت: بنت، ولا تقف عليها بالهاء، بخلاف: عائشة، تقف عليها بالهاء، فلذلك قال: (غَيْرَ التَّاءِ) ليشمل تاء: بنت وأخت.
لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا ..

هنا أشار ب: (مَا) إمَّا أَنَّهَا (مَا) الاسمية، أو (مَا) الحرفية إذا سُمِّيَ بها، حينئذٍ في الأصل ثنائي .. أصل وضعها على حرفين، فكيف نردُّ إليه؟ ما عندنا شيء نردُّه، أو قد يكون على حرفين ونُقِصَ منه حرف، هذا لا إشكال فيه مثل: يَدٌ وَدَمٌ، فلو كان: ماء، لا إشكال أن الهمزة هنا ترجع إلى أصلها: مُؤَيَّةٌ، أو: ماء لغةً في (ماء) بالهمز، وهو الماء المشروب.

حينئذٍ القاعدة العامة: أَنَّهُ إذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثنائياً، لأنَّ مثال النَّاطِم مُحتَمِل .. يحتمل أَنَّهُ أراد (مَا) لغةً في (الماء) المشروب، ويحتمل أَنَّهُ أراد (مَا) الاسمية أو الحرفية إذا سُمِّيَ بها، سمَّيت رجل: (مَا) .. موصولة، أو الشرطية نقلتها جعلتها علماً، أو (مَا) النافية، سمَّيت رجل: (مَا) كيف تُصَغَّرُه .. حينئذٍ كيف تأتي بثالث؟ لا يوجد ثالث هنا، لأنَّ أصل

وضعها على ثنائي.

إذاً نقول: إذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثنائياً حينئذٍ ننظر، فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: هَلْ وَبَلْ، سُمِّيَتْ رجل: هَلْ، وأردت أن تُدَلِّه فتصغِّره، كذلك: بَلْ، حينئذٍ لا بُدَّ من زيادة حتى يأتي على وزن (فَعِيل)، ولكن هذه الزيادة في: هَلْ وَبَلْ، إذا كان صحيحاً لا تنأى قبل التصغير بل بعد التصغير.

لم يَزِدْ عليه شيءٌ حتى يُصَغَّرَ، فيجب أن يُضَعَّفَ أو يُزَادَ عليه ياء. إمَّا أن تُضَعِّفه، وإمَّا أن تزيد عليه ياء، فيقال: هَلْ .. هُلَيْلٌ، ضَعَّفَت اللام، (بُلَيْلٌ) زِدَتْ ياء التصغير ثالثةً بعد اللام، ثُمَّ ضَعَّفَت اللام، أو: هُلَيْيٌ، ماذا صنعت؟ ضمنت الأول، وَفَتَحَت الثاني، وَزِدَتْ ياء التصغير ثالثةً ساكنة، ثُمَّ الياء لِتَتَوَصَّلَ بها إلى وزن (فَعِيل)، ثُمَّ أَدْغَمَت الياء في الياء قلت: هُلَيْيٌ .. بُلَيْيٌ، بالتضعيف، ياء التصغير مع الياء الزائدة.

إذاً: هذا إذا كان صحيحاً، تُضَعَّفُ أو تزيد ياء، ولا يكون الزيادة هنا إلا بعد التصغير، يعني لا تقول: هَلِي أو هَلَا ثُمَّ تصغِّره لا، إمَّا تأتي الزيادة بعد التصغير، فإن كان مُعْتَلّاً وجب التضعيف قبل التصغير، مُعْتَلّاً مثل: لَوُ وَكَيٌّ، ليس صحيح الآخر، حينئذٍ وجب التضعيف قبل التصغير فيُقَالُ في (لَوُ) و (كَيٌّ) و (مَآ) .. (مَآ) الموصولة مثلاً، أعلاماً سُمِّيَتْ بها: (لَوُ) زِدَتْ حرفاً، و (كَيٌّ) زِدَتْ حرفاً .. أَدْغَمَت، ولذلك قلنا: هذا وجهٌ في الإعراب فيما سبق (لَوُ) على (لَوُ) جاز تضعيفها، لأنَّه حرف عِلَّة، حتى لو لم تُرَدِّ تصغيرها .. لو جعلتها اسماً جاز فيها.

(فِي) حرف جر .. يجوز فيها، (لَوُ) و (كَيٌّ) بالتشديد، و (مَآءٌ) بالمدِّ، لأنَّك تزيد ألف (ماء) زِدْ أَلْفَ ثُمَّ تَقْلِبُ الألف الثانية همزةً كَوْنَهَا ثالثة، وذلك لأنَّكَ زِدْتَ على الألف أَلْفاً فَالتَقَى الْفان، فَأَبْدَلْتَ الثانية همزةً فَتَصَغَّرَ: لو .. لَوِيٌّ، وأصله: لَوِيَوُ .. لَوِيٌّ (فَعِيلٌ)، جعلت الياء بين المضَعَّف: لَوُ، تَضَمَّ الأول وتفتح الثاني، ثُمَّ تزيد ياء ثالثة: لَوِيٌّ، ثُمَّ تأتي بالرابع: لَوِيَوُ.

وتقول: كُيِّي، بثلاث ياءات، و (مُويٌّ) كما تقول في الماء المشروب: مُويَّة .. مُويٌّ، يعني: قُلِبَت الألف واواً، لأنَّها ثانية كما سبق: ضارب، ثُمَّ زِدْتَ ياء التصغير، ثُمَّ ياء، أَدْغَمَت الياء في الياء، إذاً: لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثاً كَمَا ..

إن كان المراد بها (مَآ) الاسمية والحرفية جُعِلَتْ علماً، حينئذٍ القاعدة: ما ذكرناه سابقاً: أَنَّهُ يُضَعَّفُ قَبْلَ التَّصْغِيرِ ثُمَّ يُصَغَّرُ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ صَحِيحاً مِثْلَ: هَلْ، وَبَلْ، حِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ

يُضَعَّفُ، وإِذَا أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ يَاءٌ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّصْغِيرِ.
وَكَمِلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

قال هنا الأشموني (كَمَا): " أشار بقوله: (كَمَا) إلى أَنَّ الثنائي وضعاً يُكَمَّلُ أيضاً في
التَّصْغِيرِ كما يُكَمَّلُ المنقوص " يعني: محمول على المنقوص، لأنَّه ليس فيه حذف أصلاً،
والمنقوص ما حُذِفَ منه حرف، وهذا لم يُحذف، وإِنَّمَا سُمِّيَ رجل مباشرة: هَلْ وَبَلْ، ونحو
ذلك.

تَوْصُلاً إِلَى بِنَاءِ (فُعِيل) إِلَى أَنَّ هَذَا النِّوعَ لَا يُعْلَمُ لَهُ ثَالِثٌ يُرَدُّ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُنْقُوصِ،
وهذا واضح.

وأجاز في (الكافية) و (التسهيل) فيه وجهين:

– أَنَّ يُكَمَّلُ بِحَرْفِ عِلَّةٍ فَتَقُولُ فِي (عَنْ) وَ (هَلْ) مُسَمًّى بِهِ: عُيٌّ، وَهَلِيٌّ، حَرْفُ عِلَّةٍ
يعني: المشهور أنَّها الياء، وقال بعضهم: الواو، فيه خلاف عندهم.
– الثاني: أَنَّ يُجْعَلُ مِنْ قَبِيلِ الْمُضَعَّفِ، نَقُولُ فِيهِمَا: عُيْنٌ، وَهَلِيلٌ، (عَنْ) .. (عُيْنٌ)
ضَعَّفَتِ النُّونَ وَجَعَلَتْ بَيْنَهُمَا يَاءَ التَّصْغِيرِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى يَعْنِي: أَنَّ يُكَمَّلُ بِحَرْفِ عِلَّةٍ.
وَكَمِلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ..

إِذَا: لَتَنَائِي بِنِيَةِ (فُعِيل).

لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا ..

بشروط: مُدَّةٌ عَدَمُ جَمْعِهِ (ثَالِثًا غَيْرَ النَّاءِ)، فَإِنْ كَانَ (ثَالِثًا غَيْرَ النَّاءِ) وَلَوْ كَانَ مُنْقُوصًا
صُغِّرَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ رَدُّ الْمَحذُوفِ.

قال الشَّارِحُ: الْمُرَادُ بِالْمُنْقُوصِ هُنَا: مَا نَقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ، فَإِذَا صُغِّرَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
فَلَا يَخْلُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَنَائِيًّا مُجَرَّدًا عَنِ النَّاءِ مِثْلُ: يَدٌ، أَوْ ثَنَائِيًّا مُلْتَبِسًا بِهَا، أَوْ ثَلَاثِيًّا
مُجَرَّدًا عَنْهَا، فَإِنْ كَانَ ثَنَائِيًّا مُجَرَّدًا عَنِ النَّاءِ أَوْ مُلْتَبِسًا بِهَا رُدُّهُ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ مَا نَقَصَ
مِنْهُ، فَيُقَالُ فِي (دَمٍ): دُمِيٌّ، وَفِي (شَفَةِ): شَفِيهَةٌ، ثَنَائِيٌّ مُلْتَبِسٌ بِالنَّاءِ: (شَفَةٌ .. عِدَّةٌ)،
وَفِي (عِدَّةٍ): أُعِيدَةُ، وَفِي (مَاءٍ) مُسَمًّى بِهِ: مُوِيٌّ أَوْ مُوِيَّةٌ.

وإن كان على ثلاثة أحرف وثلاثة غير تاء التأنيث صُغِّرَ عَلَى لَفْظِهِ، وَلَمْ يُرَدَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ،
فَتَقُولُ فِي (شَاكَ السَّلاح): شَوَيْكَ، لِأَنَّهُ مِنْ: شَاوَك.

إِذَا: (مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا) .. مَا لَمْ يَحْوَ ثَالِثًا غَيْرَ النَّاءِ، فَإِنْ حَوَى النَّاءَ كَذَلِكَ كَمِلَ
وهو ثالث، إِنْ لَمْ يَحْوَ النَّاءَ وَهُوَ ثَالِثٌ حِينَئِذٍ لَا يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمُنْقُوصُ.

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ كَالْعُطْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

هنا ما يُسمى عندهم بـ: التَّرخيم في باب (التَّصْغِيرِ)، وهذا سبق في أول باب الترخيم.
(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ) من التَّصْغِيرِ نوعٌ يسمى: تصغير التَّرخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه، يعني: تحذف الزوائد، أن تعتمد إلى اسمٍ فيه زيادة .. أن تعتمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها، ثُمَّ تُوقِع التَّصْغِيرِ على أصوله.

من هذا التعريف تعلم أن التَّصْغِيرِ لا يتأتى فيما هو على زنة: جعفر، لأنَّ (جعفر) كُله أصول، و (سَفَرَجَل) كذلك كله أصول، حينئذٍ لا يتأتى فيه لعدم وجود الزيادة، ومن ثمَّ لا يتأتى في نحو: جَعْفَر وَسَفَرَجَل لتجردهما، ولا في نحو: مُتَدَخِرَج، لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزنة، ولم يكن حينئذٍ له إلا صيغتان فقط وهما: (فُعِيل) و (فُعِيلِل) لأنَّك تعتمد إلى اسمٍ ذي زيادةٍ يصلح أن تبقى، لأنَّ الزيادة بعضها لا يصلح أن تبقى، لو أبقيناها أخَلَّت بالبناء: سَفَرَجَل، لو أردت أن تُصَغِّره لا يتأتى لك إلا بحذف حرف. إذاً: هذا الحرف الأخير نقول: هو أصلٌ، ثُمَّ وجوده وبقاؤه يُحِلُّ ببناء الوزن، إذاً: وجب حذفه.

بعض الزيادات قد يَصْغُرُ التَّصْغِيرِ مع بقاءها، حينئذٍ تأتي وتُجَرِّد هذا الاسم من أجل تصغيره بعد حذف الزيادة الصالحة للبقاء مع الوزن، هذا المراد بالتَّرخيم هنا، ليس المراد: أنه لا يَتِمُّ إلا بحذف الزيادة، هذا واجب عِلْمٍ مما سبق نحو: سَفَرَجَل وغيره، وأمَّا إذا أمكن الجمع بين هذه الزيادة الصالحة للبقاء مع (فُعِيل) و (فُعِيلِل) حينئذٍ نقول: إذا حذفت هذه الزيادة يسمى: ترخيماً.

إذاً: لم يكن له إلا صيغتان وهما: (فُعِيل) كـ: حُمَيْد في (أحمد)، (أحمد) هذا يمكن تصغيره: أُحَيْمِد .. (فُعِيلِل)، لكن يمكن إذا رَحَّمْتَه: احذف الهمزة، صالحة للبقاء، احذفها صار: حُمَيْد، على وزن (فُعِيل) إذاً: أحمد .. أُحَيْمِد (فُعِيلِل) هذا دون ترخيم، لأنَّ هذه الزيادة صالحة للبقاء مع (فُعِيلِل)، لكن إذا أردت الزيادة .. التمهيص فتحذف الهمزة فتجعله من باب (فُعِيل) فتقول: حُمَيْد.

إذاً: الترخيم هنا: أن تكون ثُمَّ زيادة يصلح أن تبقى مع الوزن (فُعِيل) أو (فُعِيلِل)، لكن أنت تحذفها .. تُجَرِّد الاسم المصغَّر من هذه الزيادة: أحمد (فُعِيلِل) أُحَيْمِد، صحَّ، تأتي بعد ذلك تريد أن يكون على وزن (فُعِيلِل) تحذف الهمزة، هي صالحة للبقاء مع

(فُعِيل)، فتحذفها حينئذٍ بقي عندك ثلاثة أحرف، وإذا كانت الكلمة على ثلاثة أحرف مثل: فُلَس، جاز تصغيرها، والزيادة هذه صالحة للبقاء مع الوزن، تأتي تُجَرِّدها ويُسمَّى هذا ترخيماً فتقول: أحمد، على (فُعِيل).

إذاً يُصَغَّر مرتين: مرّة دون ترخيم، ومرّة مع الترخيم، وكل ما كان من هذه المادة: أحمد وحامد ومحمود وحمدان، كلها تأتي بها على وزن (فُعِيل)، تبقى الأصول فقط وتحذف الزوائد، هذا الأول (فُعِيل).

والثاني: (فُعِيل) ك: فُرَيْطس، ولا (فُعِيل) .. هنا لا يوجد عندنا (فُعِيل) في باب الترخيم، لماذا؟ لأنك لا تُرَخِّم إلا الأصول، وتحذف الزيادة التي هي صالحة للبقاء، إذاً: ليس عندنا زيادة، وعليه لا يتأتى وزن (فُعِيل) هنا، لأنّ الياء الثانية هذه حرف زائد منقلب، إمّا ياء ثابتة كما في: فَنَدِيل، وإمّا أنّها ألف أو واو: عَصْفُور .. عُصْفِير، شَمَال .. شُمَيْل، إذاً: إمّا أنّها ألف أو واو.

إذاً: لا يتأتى في باب الترخيم هنا .. ترخيم التّصْغِير الوزن الثالث وهو (فُعِيل)؛ لأنّ هذه الياء عبارة عن حرف زائد، ونحن فرضنا المسألة في أنّك تحذف كل الحروف الزائدة وتبقى الأصول، ثمّ تُصَغِّرُها على (فُعِيل) أو (فُعِيل).

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ

وحذف الزيادة، لأنّ الزيادة في باب التّصْغِير على نوعين: زيادة لا يتأتى معها التّصْغِير، لا بُد من حذفها .. هذه وجب، وهذه نصّ عليه:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجُمُعِ وَصِلَ ..

حينئذٍ لا يمكن أن تصل إلى التّصْغِير إلا بالحذف، هل هذا داخلٌ معنا؟ الجواب: لا، هذه الزيادة ليست داخلية معنا، لأنّه يجب حذفها، بقي زيادة نوع آخر وهي: أنّها صالحة للبقاء مع الوزن، مثل: أحمد، وهذا مثال واضح، الهمزة صالحة لأن تبقى، نقول: أُحْمِد (فُعِيل)، تأتي تحذفها .. زيادة صالحة للبقاء مع التّصْغِير وتحذفها أيضاً، وتأتي به على وزن (فُعِيل).

إذاً: الذي يُصَغَّر في باب الترخيم الأصول فقط، وأمّا الزيادة فتُحذف.

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

(الْمِعْطَفَا) الألف للإطلاق، (الْمِعْطَف) بكسر الميم هو الكساء، عُطِيف .. مِعْطَف .. مُعْطِيف (فُعِيل)، هكذا تقول مثل: مُدْخِر، كيف تُصَغِّرُه؟ مُدْخِر، وإلا نحذف الميم: دُخِرَج، (مِعْطَف) أربعة أحرف، تقول: مُعْطِيف، هو قال: (عُطِيف) ماذا صنعت؟

حذفت الزوائد، بقي عندك العين والطاء والفاء فقط، حينئذٍ تُصَغِّره فتقول: عَطِيفٌ (يعني المِعْطَفَا).

مع كون الميم هذه صالحة للبقاء: مُدْخِرَج، نقول: الميم هنا ليست صالحة للبقاء لا بُدَّ من تجريده، وأمّا: مُعِيطَف، هذه باقية .. صالحة للبقاء، وحينئذٍ حذفتها فصغّرته على: العطيف.

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى ..

(مَنْ) مبتدأ، (يُصَغِّرُ) هذه صلة (مَا)، (بِتَرْخِيمٍ) مُتَعَلِّقٌ به: وَمَنْ يُصَغِّرُ بِتَرْخِيمٍ، إذاً: الترخيم هنا داخلٌ في مفهوم التَّصْغِيرِ، حينئذٍ التَّصْغِيرُ يكون نوعين: - تصغيرٌ بلا ترخيم: وهو أنّك تحذف الزوائد التي لا يتأتَّى معها الوزن، وتبقى الزوائد الصالحة للبقاء مع الوزن، هذا تصغيرٌ بلا ترخيم.

- تصغيرٌ مع ترخيم: أن تحذف كل الزوائد سواءً كانت باقية، وهذا من أجل التَّصْغِيرِ نفسه، ثُمَّ تنتقل إلى ترخيم التَّصْغِيرِ وتحذف الزوائد الصالحة للبقاء مع الوزن. (أَكْتَفَى) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على (مَنْ)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، (بِالْأَصْلِ) مُتَعَلِّقٌ بـ (أَكْتَفَى) يعني: بالحروف الأصول فقط، (كَالْعُطِيفِ): وذلك كَالْعُطِيفِ، (كَالْعُطِيفِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبر مبتدأ محذوف (كَالْعُطِيفِ)، (يَعْنِي المِعْطَفَا) الألف للإطلاق.

الترخيم في التَّصْغِيرِ: حذف الزائد من المُصَغَّرِ، فإن كان ثلاثي الأصول صُغِّرَ على (فُعِيل) نحو: حميد في: أحمد وحمدان ومحمود وحماد، (وَعُطِيف) في المعطف. قال الشارح: من التَّصْغِيرِ نوعٌ يُسَمَّى: تصغير التَّرخِيمِ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على (فُعِيل)، ثُمَّ إن كان المسَمَّى به مُذَكَّرًا جُرِّدَ عن التاء، وإن كان مُؤَنَّثًا أُحِقَّ تاء التأنيث، فيقال في (المعطف): عُطِيف، وفي (حامد): حُمَيْد، وفي (حبلى): حُبَيْلَة، وفي (سوداء): سُوَيْدَة، وفي (سعاد): سَعِيدَة، وفي (كلاب) أو (كلاب) صُبِطَ بالوجهين: كُلَيْبَة.

إذاً: إذا كان على ثلاثة أصول، حينئذٍ إن كان مُسَمَّاه مُذَكَّرًا لا نحتاج إلى التاء، وإن كان مُسَمَّاه مُؤَنَّثًا حينئذٍ جئنا بالتاء، كما قلنا في (هند): هُنَيْدَة، هذا سبق التنصيص عليه. وإن كانت أصوله أربعة صُغِّرَ على (فُعِيل) فتقول في (قِرطاس) .. (قُرطاس): قُرَيْطَس، وفي (عصفور): عَصِيفَر، و (ثُمَّلَال): ثُمَيْلِل، عَصِيفَر (فُعِيل)، (عصفور) حذفت الواو، صارت عندك أربعة أحرف، (فُعِيل) عَصِيفَر، إذاً: عَصِيفَر .. عَصِيفَر،

(عُصِفِر) هذا دون ترخيم مثل: أحمد .. أُحِمِد (فُعِيل)، وإذا رَحَّمته (فُعِيل) صار،
(عصفور) يُصَغَّر بترخيم وبدون ترخيم، بدون ترخيم: عُصِفِر (فُعِيل)، وليس عندنا في
الترخيم (فُعِيل)، لأنَّ ما بعد العين يكون زائداً، ولا زيادة عندنا هنا، حينئذٍ تُرَخِّمه
فتُصَغِّره على: (فُعِيل) عُصِفِر.
واخْتِمَ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَغَرَتْ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَسِنٌ

(واخْتِمَ) أمر والأمر يقتضي الوجوب، (اخْتِمَ بِتَا التَّائِيثِ) بتاء التائيث .. قصره
للضرورة، (واخْتِمَ بِتَا التَّائِيثِ) معلوم تاء التائيث، (مَا) مفعولٌ به .. (مَا) اسم موصول
في محل نصب مفعول، (اخْتِمَ مَا صَغَرَتْ) أنت، يعني: الذي صَغَرْتَه اختمه بتاء التائيث،
(مَا صَغَرْتَه) العائد محذوف، (صَغَرَتْ) فعل فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول، أين العائد؟ محذوف وهو الضمير .. المفعول به.
واختم ما صَغَرْتَه بتاء التائيث، (مِنْ مُؤَنَّثٍ) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (صَغَرَتْ) .. (صَغَرَتْ مِنْ
مُؤَنَّثٍ) إذا: التَّصْغِيرُ واقع على المؤنَّث، (مِنْ مُؤَنَّثٍ) يعني: من اسمٍ مؤنَّث، (عَارٍ) من
النَّاءِ (ثَلَاثِيٍّ) في الحال، (عَارٍ .. ثَلَاثِيٍّ) صفتان لمؤنَّث، وذلك (كَسِنٌ) (سِنٌ) إذا صَغَرْتَه
قلت: سُنَيْنَةٌ (سِنٌ) هذا على ثلاثة أحرف، لأنَّه مُشَدَّدُ العين ومُشَدَّدُ اللام ..
مُضَعَّفٌ، حينئذٍ تقول: سِنٌ .. سُنِيٍّ، فُكَّ الإِدْغَام: سُنِيٍّ، لأنَّ الثاني تَحَرَّك، متى أَدْغَم:
سِنٌ، النون الأولى في الثانية؟ لَمَّا كانت الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة وجب الإِدْغَام،
اجتمع مثلاًن والأول ساكن والثاني مُتَحَرِّك، في باب التَّصْغِيرِ تقول: (فُعِيل) الثاني
تَحَرَّك، إذا: زال الموجب للإِدْغَام فانفكَّ، فجيء بياء التَّصْغِيرِ ثالثة قلت: سُنَيْنَةٌ، ثُمَّ
جئت بتاء وهي تاء التائيث للدلالة على أنَّه مؤنَّث، وإلا الأصل أن تقول: سُنَيْنٌ
(فُعِيلٌ)، حينئذٍ تأتي بتاء التائيث وجوباً، لأنَّ (سِنٌ) مؤنَّث.
واخْتِمَ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَغَرَتْ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ ..

إذا: (سِنٌ) هذا ثلاثي، وهو عَارٍ من تاء التائيث فوجب عند تصغيره ختمه بتاء التائيث
للدلالة على أنَّه مؤنَّث.

يعني: أنَّ الاسم الثلاثي المؤنَّث العاري من تاء التائيث يُخْتَمُ بالنَّاءِ في التَّصْغِيرِ، نحو: سِنٌ
وَسُنَيْنَةٌ، وشَمِلَ قوله: (مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ) أربعة أنواع:
الأول: ما هو ثلاثيٌّ في الحال نحو: سِنٌ، (سِنٌ) في اللفظ تنطق به ثلاثي، هذا يسمى:
ثلاثيًّا في الحال.

الثاني: ما هو ثلاثيّ في الأصل نحو: يَدٌ، (يَدٌ) مؤنّثة، ولذلك هناك قال سبحانه: ((بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)) [المائدة: 64] دل على أنّ اليدين مؤنّتان، ف: يَدٌ، هذا ليس ثلاثيّاً في الحال، يعني: في النطق، وأمّا باعتبار الأصل: هو ثلاثي كما سبق أصله: يَدَيٌّ، حُذِفَتْ منه اللام، فتقول فيه: يَدَيَّةٌ.

الثالث: ما كان نحو: سماء، كما سيأتي.

الرابع: ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنّث، فَصَغُرَ تصغير ترخيم نحو: سَمَلال، فتقول فيه: سُمَيْلَّةٌ، وهو الذي نصّ عليه ابن عقيل.

إذاً: هذه أربعة أنواع داخلية في قوله: (ثلاثيّ)، (ثلاثيّ في الحال) يعني: في النطق مثل: سَنٌ، هذا تنطق به ثلاثي.

(ثلاثيّ) باعتبار الأصل وأمّا في النطق فهو حرفان مثل: يَدٌ، (ثلاثي) نحو: سماء، هذا سيأتي.

الرابع: ما كانت به الزيادة وهو مؤنّث، فَصَغُرَ تصغير ترخيم، حينئذٍ وجب إذا كان مؤنثاً أن تتصل به التاء كما ذكر هنا: حُبْلَى .. حُبَيْلَّةٌ، سوداء .. سُودَّةٌ، سعاد .. سَعِيدَةٌ، هذه كلها وجب ختمها بتاء التانيث، لأنّ التَّصْغِيرَ هنا تصغير ترخيم، فهو مؤنّث من حيث المسمّى.

إذاً:

وَاخْتِمْ بَتَا التَّانِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَسَنٌ

(كَسَنٌ) (وَدَارٍ) فتقول في تصغيرهما: سُنَيْنَةٌ، وَدَوِيرَةٌ، هذا في الحال.

– أو في الأصل ك: يَدٌ، فتقول: يَدَيَّةٌ.

– أو في المآل وهو نوعان:

أحدهما: ما كان رباعياً بمُدَّةٍ قبل لامٍ مُعْتَلَّةٍ، فإنّه إذا صُغِرَ تلحقه التاء نحو: سماء، (سماء)

هذا رباعي بمُدَّةٍ قبل لامٍ مُعْتَلَّةٍ، لأنّ الهمزة هذه: سماء، أصلها: سَمَاوٌ .. سماء: ((سَمِعَ

سَمَوَاتٍ)) [البقرة: 29] من أين جاءت الواو؟ لأنّ الهمزة في: سماء، مُنْقَلَبَةٌ عن واو،

أصلها: سَمَاوٌ.

ولذلك يرد دائماً سؤال عند الطلاب: سماء، هل نقول: سَمَاءٌ أو سَمَاءٌ، فمنعه من

الصرف؟ فيظن أن هذه الهمزة للتأنيث مثل: صحراء، نقول: لا ليست للتأنيث، بل هي

مُبْدَلَةٌ عن واو، ودليله قوله تعالى: ((وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا)) [فصلت: 12] صُرِفَ

هنا، وهذه الهمزة ليست للتأنيث.

إذاً: ما كان رباعياً بمدة قبل لامٍ مُعتلة، فإنه إذا صُغِرَ تلحقه التاء نحو: سماء .. سُمِيَّة، وذلك لأنَّ الأصل فيه: سُمِيٌّ، يعني: يجتمع فيه ثلاث ياءات: ياء التَّصْغِيرِ هذه الأولى، والثانية: بدل المدة: سماء، المدة تُقَلَّبُ ياءً، والثالثة: بدل لام الكلمة المُبدلة منها الهمزة، فحُذِفَت إحدى اليائين الأخيرتين على القياس في هذا الباب، وهذا سيأتي في النسب، فبقي الاسم ثلاثياً فُلحِقته التاء كما تلحق الثلاثي المُجرَّد.

إذاً: الرباعي إذا حُذِفَ منه بعد التَّصْغِيرِ مثل: سماء، تلحقه هاء التأنيث أو تاء التأنيث، والآخر ما صُغِرَ تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة نحو: حُبَلَى، وهذا كما تقدَّم في البيت السابق.

وَاحْتِمَ بِنَا التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ . . .

إذاً: متى؟ إذا كان عارياً من تاء التأنيث وجب ختمه إذا كان ثلاثياً، إمَّا في الحال، وإمَّا باعتبار الأصل، وإمَّا باعتبار المآل، ثلاثة أحوال: حال في النطق .. في الأصل مثل: يَدٌ .. في المآل يعني: في المستقبل، وهو مثل: سماء، بعد تصغيره يجتمع عندنا ثلاث ياءات فنحذف واحدة فصار على ثلاثة أحرف، أو مثل: شَمَلال الذي هو الترخيم، إن حصل بالترخيم على ثلاثة أحرف حينئذٍ وجب ختمه بالتاء.

استثنى من هذا الضَّابط العام نوعين لا تلحقه التاء عند التَّصْغِيرِ، ولو كان مسماه مؤنثاً، لأنَّه لو صُغِرَ وقع في لبسٍ، ما لم يكن بالتَّأْنِيثِ يُرى ذَا لَبْسٍ، هذا قيد للسابق .. واحْتِمَ بِنَا التَّأْنِيثِ مَا لَمْ يَكُنْ، (ما) هنا مصدرية ظرفية، مُدَّة عدم كونه يُرى بالتاء ذا لبس، مُدَّة عدم كونه، إمَّا إذا رُئي اللبس فيه بعد ختمه بالتاء حينئذٍ يلتبس في المُذَكَّرِ فالأصل فيه المنع.

سبق معنا أنَّ (شَجَرَ) و (شَجَرَة) مِمَّا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاء: شَجَر، هذا ما نوعه؟ اسم جنس جمعي (شجرة) مفرد، صَغُرَ (شَجَرَ) على القاعدة السابقة تقول: شُجِرَة، إذاً هذا (شُجيرة) هل هو تصغير (شَجَرَ) أو (شجرة)؟ التيسر.

إذاً: في مثل هذا لا تلحقه التاء، فتقول: شُجِرٌ، ولا تقول: شُجيرة؛ لأنَّ القاعدة: أَنَّكَ تُلْحِقُ الثَّلَاثِيَّ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثاً عَارٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَنْ تَحْلِقَهُ بِتَاءٍ بَعْدَ التَّصْغِيرِ، فالأصل في (شَجَرَ) أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ: (مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ)، والأصل: أَنَّكَ تَخْتِمُهُ بِالتَّاءِ فتقول: شُجيرة، لكن لَمَّا صَغُرَتْ وَأَحْلَقَتْهُ وَخَتَمْتَهُ بِالتَّاءِ التَّبَسُّ بِالْمَفْرَدِ حِينَئِذٍ وَجِبَ

تجريد.

إذاً: اسم الجنس الجمعي كله الذي يُفَرَّق بينه وبين واحده بالتاء إذا صَغُرَتْ لا تُلْحَقه التاء، ف: بقرة .. بَقْر، لا تقول: بُقَيْرَة، لأنَّه يلتبس بالمفرد، ولذلك قال: (كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ) في لغة من أُنْتَهَمَا.

(مَا لَمْ يَكُنْ) هذا استثنى من الضَّابِط السابق نوعين لا تلحقهما التاء:

النوع الأول: أشار إليه بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ) هو .. اسم يكن ضمير مستتر يعود إلى المؤنَّث العاري الثلاثي، (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ) قصره للضرورة، (يُرَى) هو المؤنَّث (ذَا لَبَسَ)، (يُرَى) هذا مُغَيَّر الصيغة، والمفعول الأول هو نائب الفاعل، و (ذَا) هذا مفعولٌ ثاني ل: (يُرَى) وهو مضاف، و (لَبَسَ) مضافٌ إليه، (ذَا) هذا منصوبٌ بالألف.

إذاً: مُدَّة عدم كونه يُرَى ذا لبسٍ إذا خُتِمَ بالتاء ك: شَجَرٍ وَبَقْرٍ، مثَّل هنا باسم الجنس، ف (التَّاءُ) لا تَلْحَق في التَّصْغِيرِ اسم الجنس الذي يَتَمَيَّز من واحده بحذف التاء.

(وَحَمْسٍ) هذا أسماء العدد، إذا قلت: حُمَيْسَةٌ، معلوم أنَّ خمسة بالتاء يكون للمذكر أو المؤنَّث؟ يكون للمذكر، لأنَّه عكس، وإذا كان: حَمْسٌ، يكون للمؤنَّث، حينئذٍ إذا قلت: حَمْسٌ .. عندي حُمَيْسٌ .. حُمَيْسَةٌ، التبس المؤنَّث بالمذكر، لأنَّ المتَّصل بالتاء مُدَكَّر: خمسة .. عشرة .. ثلاثة، فإذا صَغُرَتْ ما كان خالياً من التاء وألحقته بالتاء حينئذٍ هذا يوقع في لبسٍ.

(وَحَمْسٍ) ولا تلحق أيضاً: عَشْرًا ولا: ثلاثًا، وما بينهما من أسماء العدد، فتقول في تصغيره: عَشِيرٌ، وَتُسَيْعٌ، وَحُمَيْسٌ، ولا تلحق ما ذُكِرَ التاء، لئلا يلتبس بتصغير: عشرة، وتسعة، وخمسة، ومثله: بُضْعٌ، وَعَشْرٌ، فيقال فيهما: بُضَيْعٌ وَعُشَيْرٌ، ولا يقال: بُضَيْعَةٌ وَعُشِيرَةٌ، لئلا يلتبس بعددٍ مُدَكَّر.

إذاً: ما كان خالياً من التاء من الثلاثة إلى العشرة إذا صَغُرَتْ، وإن كان مؤنَّثاً من حيث المسمَّى، لا تلحقه التاء، لأنَّه يلتبس بالمذكر الذي تتصل به التاء.

إذاً: (مَا لَمْ يَكُنْ) (مَا) هذه مصدرية ظرفية، و (لَمْ) حرف نفي وجزم وقلب، (يَكُنْ) فعل مضارع مجزوم ب: (لَمْ) وهو ناسخ، واسمها ضمير مُسْتتر، (بِالتَّاءِ) مُتَعَلِّق ب: (يَكُنْ)، وهذا مبني على ماذا؟ الجمهور على أنَّه لا يُمكن أن يكون متعلِّق ب: (يَكُنْ) .. ممنوع، والصحيح: أنَّه يَتَعَلَّق ب: (يَكُنْ)، لماذا؟

(بِالتَّاءِ) نقول: مُتَعَلِّق ب: (يَكُنْ) على الصحيح، هذا بناءً على أنَّ: (كان) وما اشْتُقَّ منها هل تدلُّ على حدثٍ أو لا؟ قلنا: ينبني على هذا الخلاف إذا قلنا: لا تدلُّ على حدثٍ،

لا يمكن أنت تُعلّق بها لا جار ومجرور، ولا ظرف، ولا إلى آخره.
 وإذا قلنا: لا .. مُتَصَمِّنة للحدث حينئذٍ نقول: الجار والجرور يتعلّق بها، وكذلك
 الظرف، والصواب أنّها دالّة على حدث، وأنّ قوله: (بالتّأ) مُتعلّق بها، من يمنع نقول:
 لا .. لا بُدّ أنّه يجعل له مخرج.
 ما لم يكن بالتّأ يرى ذا لبس ..
 جملة: (يرى ذا لبس) في محل نصب خبر (يكن)، (كشجر): وذلك ك: شجر، (وبقر)
 في لغة من أنثه، (وحمس).

(وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ) كل قاعدة لها شذوذ، (وَشَدَّ تَرَكَ) ترك ماذا؟ ترك التّاء، فالتنوين
 عَوْض عن المضاف إليه، (تَرَكَ): ترك التّاء، عَوْض عن المضاف إليه، (وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ)
 هذا حال، (لبس) .. (دُونَ) مضاف، و (لبس) مضاف إليه، في ألفاظ مخصوصة لا
 يقاس عليها، يعني: شُيِّعت ألفاظ ثلاثية صُغِرَتْ، والواجب أن تلحقها تاء التّأنيث ولكن
 لم تُؤنَّث، هذه ألفاظ معدودة تُحْفَظ ولا يقاس عليها، ذكر منها: ذُود، وَحَرْب، وَقُوس،
 وَنَعْل، وَشَوْل، وَنَاب، وَفَرَس، وَدِرْع، وَعِزْس، وَضُحَى، وَعَرَبٌ أَوْ غُرَب، وَنَصَف، هذه
 ألفاظ يُقال: نُصِيفُ، والأصل: نُصِيفَةٌ بالتّاء، لكن ما وُضِعَت التّاء، هذا شاذ يُحْفَظ ولا
 يقاس عليه (شَوْل): شُؤِلَةٌ، لكنهم ما قالوا: شُؤِلَةٌ، قالوا: شُؤِل، بدون تاء.
 إذا: (وَشَدَّ) هذا فعل ماضي، (تَرَكَ) يعني: ترك التّاء (دُونَ لَبْسٍ)، وأمّا إذا أوقع في
 اللبس وحذفت التّاء لم يؤنَّث الثلاثي إذا صُغِرَ، فهذا قياس وليس بشاذ، وأمّا إذا كان
 ثلاثياً عارياً من التّاء وهو مؤنَّث فالواجب أن تلحقه تاء: هند .. هُنَيْدَةٌ، حُبَلَى ..
 حُبَيْلَةٌ، هذا الواجب، فإذا لم تتصل به التّاء قلنا: هذا شاذّ إلا إذا أوقع في لبس فهو
 قياس الذي هو: حذف التّاء.

..... وَنَدَر ... حَقَّ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثُرَ

(كَثُرَ) بفتح التّاء بمعنى: فاق، لبس: كَثُرَ، ما مراده بهذا الشطر؟ غير الثلاثي، لأنّه قَبِدَ
 الحكم في السابق بأنّه بالثلاثي، (مُؤنَّث عَارٍ ثلاثي) إذا القياس: أن يكون التّأنيث بالتّاء
 بعد التّصغير للعاري من التّاء الثلاثي، وأمّا الرباعي وما زاد فهو نادر، يعني: يُحْفَظ ولا
 يقاس عليه إذا جعلنا النادر هنا بمعنى الشّاذ.

(وَنَدَر) لحاق التّاء في تصغير ما زاد على ثلاثة كقولهم في (وراء): وَرَيْئَةٌ، (وراء) هذا على
 أربعة حُرُوف، صُغِرَ على: وَرَيْئَةٌ، ألحقته التّاء وهذا شاذّ .. قليل وهو بالهمزة، و (أمام):
 أُمَيْمَةٌ، و (قُدّام): قُدَيْ .. دَيْمَةٌ، هذا كله شاذّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه، يعني: اتصال التّاء
 بعد التّصغير بغير الثلاثي، النَّاطِمُ هنا عَبَّرَ عنه بأنّه نادر.

(وَنَدَرَ) فعلٌ ماضي، و (حَقَّ) هذا فاعل وهو مضاف، و (تَا) مضافٌ إليه، (فِيْمَا) مُتعلِّقٌ بـ: (نَدَرَ)، يعني: في الذي كَثُرَ (ثَلَاثِيًّا) ثَلَاثِيًّا هذا مفعول مُقدَّم لقوله: (كَثُرَ)، و (كَثُرَ) بمعنى: فاق.

قال الشَّارح: إذا صُغِرَ الثَّلَاثِي المؤنَّث الخالي من علامة التَّأْنِيث لحقته التَّاء عند أمن اللبس، وَشَدَّ حذفها حينئذٍ (وَشَدَّ تَرَكْ دُونَ لَبْسٍ) فتقول في (سِنَ): سُنَيْتَةٌ، وفي (دَارٍ): دَوَيْرَةٌ، وفي (يَدٍ): يَدِيَّةٌ، فإن خيف اللبس لم تلحقه التَّاء " هذه قاعدة عامة في باب النحو كله.

فتقول في (شَجَرٍ) و (بَقَرٍ) و (حَمْسٍ): شَجِيرٌ، وَبَقَيْرٌ، وَحُمَيْسٌ بلا تاءٍ، إذ لو قلت: شَجِيرَةٌ وَبَقَيْرَةٌ وَحُمَيْسَةٌ، لالتبس بتصغير: شجرة وبقرة وخمسة، المعداد به مُذَكَّر. ومما شَدَّ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في: (دَوْدٍ) و (حَرْبٍ) و (قُوْسٍ) و (نَعْلٍ): دَوَيْدٌ دون تاء، والأصل: دَوَيْدَةٌ، و (حُرَيْبٍ) والأصل: حُرَيْبَةٌ، و (قُوَيْسٍ) والأصل: قُوَيْسَةٌ، و (نُعَيْلٍ) والأصل: نُعَيْلَةٌ، وزيد عليه: شَوْلٌ، وَنَابٌ، وَفَرَسٌ، وَدِرْعٌ، وَعَرَسٌ، وَضَحَى، وَعَرَبٌ أو عُرْبٌ .. بالوجهين، وَنَصَفَ بفتحين، كلها ألفاظ محفوظة تحفظ ولا يُقاس عليها.

(وَشَدَّ تَرَكْ دُونَ لَبْسٍ) وَشَدَّ أيضاً لحاق التَّاء، انظر! عبَّر ابن عقيل بالشذوذ .. هذا هو الظَّاهر، (وَنَدَرَ حَقَّ) نادر؛ لأنَّ التعبير بالندور اِخْتَلَف فيه هل هو شاذٌّ أم لا .. هل يقاس عليه أم لا؟ عندهم خلاف في هذا، لكن الظَّاهر أنَّه شاذ .. يُعَبَّر بالشذوذ هنا، (وَنَدَرَ حَقَّ تَا) قصره للضرورة، (فِيْمَا) في الذي كَثُرَ ثَلَاثِيًّا، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وشدَّ أيضاً لحاق التَّاء فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم في (قُدَّام): قُدَيْدِيْمَةٌ.

وَصَغَّرُوا شُدُوذًا الَّذِي أَلْتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

يُشْتَرَطُ: أن يكون الاسم المُصَغَّر مُتَمَكِّنًا، إذا: الموصولات لا حظُّ لها من التَّصْغِير، لأنَّ التَّصْغِير نوعٌ من أنواع التَّصْرِيف، والصَّرْف كله إمَّا يُخَصُّ به الاسم المُتَمَكِّن، وأمَّا الحرف وشبه الحرف وهو المبني فلا حظُّ له في التَّصْرِيف. ء

التَّصْغِير من جملة التَّصْرِيف فحَقُّه ألا يدخل غير المُتَمَكِّن من الأسماء، ولكن هنا قال: (وَصَغَّرُوا) أي: العرب لا النَّحَاة، لأنَّ النَّحَاة لو صَغَّرُوا خالفوا قواعدهم، أو الصَّرْفِيْنَ لو صَغَّرُوا خالفوا قواعدهم، فلا يَنَاتِي منهم أن يُصَغَّرُوا، ولذلك لم يقيسوا ما لم يُسْمَع على ما سُمِع، ما لم يُسْمَع من الموصولات أو أسماء الإشارة لم يقيسوه، لأنَّه مُخَالَف

لقواعدهم.

إذا: (وَصَغَّرُوا) أي: العرب .. سَمِعَ، (شُدُّوْذًا) هذا حال من فاعل (صَغَّرُوا)، (شُدُّوْذًا) يعني: خروجاً عن قواعدهم العامة، صَغَّرُوا ماذا؟ (صَغَّرُوا الَّذِي وَالَّتِي) هذان من الموصولات، (وَذَا) اسم إشارة، (مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا) يعني: من أسماء الإشارة، (تَا وَتِي) الفروع منها .. من أسماء الإشارة و (الَّذِي) و (الَّتِي)، و (تَا وَتِي).

(وَصَغَّرُوا شُدُّوْذًا الَّذِي) هذا مفعول به، (الَّتِي) معطوفٌ عليه، (وَذَا) معطوفٌ عليه، (مَعَ) هذا حالٌ من (ذَا)، وهو مضاف، و (الْفُرُوعِ) مضافٌ إليه، (مِنْهَا) هذا خبر، (تَا وَتِي) .. (تَا) هذا مبتدأ، (مِنْهَا) يعني: ممَّا سبق، خبر مُقَدَّم، (وَتِي) معطوفٌ على (تَا). هذا البيت أُورِدَ عليه ثلاثة اعتراضات، اعترضه المُرادِي من ثلاثة أوجه:

– أولاً: أَنَّهُ لم يَبَيِّنِ الكيفية، مع إيقاع الوهم بأنَّهُم صَغَّرُوا على الوجه المعهود سابقاً، لأنَّه قال: (صَغَّرُوا) والتَّصْغِيرُ إمَّا يكون على (فُعِيل) و (فُعَيْل) و (فُعَيْعِل)، أوهم بأنَّهُم صَغَّرُوا (الَّذِي) على (فُعِيل) أو (فُعَيْل) أو (فُعَيْعِل).

(وَصَغَّرُوا) يعني: العرب، (شُدُّوْذًا الَّذِي وَالَّتِي)، (شُدُّوْذًا) هنا مُتَعَلِّقٌ لا بصفة التَّصْغِيرِ، وإمَّا بكونه قابلٌ للتصغير أو لا، هكذا حمّله المُرادِي، إذا: (وَصَغَّرُوا شُدُّوْذًا الَّذِي) ظاهره أَنَّهُم صَغَّرُوا على (فُعِيل) أو (فُعَيْل) أو (فُعَيْعِل)، إذا: لم يَبَيِّنِ الكيفية، بل ظاهره يُوْهِمُ أن تصغيرها كتصغير المُتَمَكِّنِ، هذا اعتراض، ويمكن الجواب عليه والله أعلم أن يُقال: (شُدُّوْذًا) هذا عام، أطلقه النَّاطِمُ، فیدخل فيه الاسم من حيث الإقدام، ومن حيث الكيفية، هذا الكلام أورده المكودي كذلك وقال: " هو مُسَلَّمٌ " لكن الاعتراض الأول يمكن الجواب عليه.

– الاعتراض الثاني: أنَّ قوله (مَعَ الْفُرُوعِ) ليس على عمومته، لأنَّهُم لم يُصَغِّرُوا جميع الفروع، وهذا يمكن الجواب، لأنَّ ما نقل مما اختلف فيه لا يكاد أن يخرج عنه فرع إلا موضعين فقط: وهو أَنَّهُ لا يُصَغَّرُ (ذِي) اتفاقاً .. (ذِي) فقط للإلباس، ولا (تِي) للاستغناء بتصغير (تَا) خلافاً للنَّاطِمِ .. هنا ذَكَرَهُ، يعني: جملة ما ذَكَرُوهُ من الفروع قابلٌ للتَّصْغِيرِ، يعني: ما من لفظٍ إلا ونقل أحد العرب، أو أحد النُّحاة، أو الصرَّفيين قولاً فيه.

حينئذٍ قوله: (مَعَ الْفُرُوعِ) يكون من باب إطلاق الكل مُراداً به البعض، يعني: لو خرج منه لفظة أو لفظتان من اثني عشر لفظة الأمر فيه سهل، إذا: (مَعَ الْفُرُوعِ) لم يقصد النَّاطِمُ كُلَّ فرعٍ بعينه، وإمَّا أراد به في الجملة، إذا: أجبنا عن الثاني.

- الثالث قوله: (تَا وَتِي) يُوهِم أَنَّ (تِي) تُصَغَّرُ كما تُصَغَّرُ (تَا)، وهذا قد نصَّ بعضهم على أنه بالإجماع لا يُصَغَّرُ، هذا محل إشكال، (تَا) هذا لا إشكال أنه يُصَغَّرُ، أمَّا (تِي) هذا محل إشكال.

إذًا: الأول والثاني أُجِيب عنه، والثالث محل نظرٍ، ولا (تِي) .. ولذلك قال ابن هشام في (التَّوْضِيح): "ولا يُصَغَّرُ (ذِي) اتفاقاً للإلباس، ولا (تِي) للاستغناء بتصغير (تَا) خلافاً للنَّاطِم".

وَصَغَّرُوا شُدُوداً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

إذًا القاعدة: أَنَّ المبني لا يُصَغَّرُ، وَلَمَّا كَانَ فِي (ذَا) وَ (الَّذِي) وفروعهما شبهةً بالأسماء الْمُتَمَكِّنَةِ، أشبهت هذه الألفاظ الأسماء الْمُتَمَكِّنَةَ، بكونها تُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهَا اسْتِثْبَاحُ تصغيرها، يعني: أرادوا التماس عِلَّةٍ .. لماذا صُغِّرَتْ؟ قالوا: هذه أشبهت الأسماء الْمُتَمَكِّنَةَ، في أي شيء؟ قالوا: الأسماء الْمُتَمَكِّنَةُ يُوصَفُ وَتُوصَفُ، يُوصَفُ بِهَا يعني: تقع نعتاً لغيرها، وهي تُنْعَتُ أيضاً، ومثلها (الَّذِي) وَ (الَّتِي) وما غُطِفَ عليه، فأشبهت الأسماء الْمُتَمَكِّنَةَ فَاسْتِثْبَاحُ - الأصل: المنع - فَاسْتِثْبَاحُ تصغيرها، لكن على وجهٍ خُولِفَ به تصغير الْمُتَمَكِّنِ، يعني: لم يأتوا بها على وزن (فُعِيل) وَ (فُعِيلِل) بضمِّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التَّصْغِيرِ لا .. خُولِفَ.

لكن على وجهٍ خُولِفَ به تصغير الْمُتَمَكِّنِ فَتَرَكْ أُولَهَا على ما كان عليه قبل التَّصْغِيرِ، هذه مخالفة أولى، في باب التَّصْغِيرِ الاسم الْمُتَمَكِّنِ يُضَمُّ أوله، هنا قيل: (ذِي) الذال مفتوحة، والأصل: أَمَّا تُضَمُّ .. خالف .. هذه واحدة.

إذًا: تَرَكْ أُولَهَا على ما كان عليه قبل التَّصْغِيرِ، وَعَوِضَ مِنْ ضَمِّهِ أَلْفٌ مَزِيدَةٌ فِي الْآخِرِ .. هذا مخالفة، ووافقت الْمُتَمَكِّنِ في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحةٍ، فُقِيلَ فِي (الَّذِي) وَ (الَّتِي): (الَّذِي) وَ (الَّتِي) فِي تَنْثِيَتِهِمَا: (الَّذِيَّانَ) وَ (الَّتِيَّانَ)، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَقَالَ سَبِيحُ فِي جَمْعِ (الَّذِي): (الَّذِيَّونَ) بِالْوَاوِ، رَفْعاً، وَضَمَّةً قَبْلَ الْوَاوِ، (وَالَّذِيَّينَ) هَذَا جَرّاً وَنَصْباً بِالْكَسْرِ قَبْلَ الْبَاءِ، وَفِي جَمْعِ (الَّتِي) هَذِهِ تُجْمَعُ عَلَى مَاذَا؟ (الَّتِيَّاتُ).

إذًا: على هذا إذا جُمِعَ (الَّذِي) وَ (الَّتِي) إِلَى آخِرِهِ، مَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْفُرُوعِ، لِذَلِكَ قَالَ: (مَعَ الْفُرُوعِ) يعني: في الجملة.

(وَصَغَّرُوا شُدُوداً الَّذِي) (الَّذِيَّ) .. (الَّتِي) (الَّتِيَّ)، ولذلك قال الشاعر:

بَعْدَ التِّيَّا وَالتِّيَّا وَالَّتِي ... إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

وقال كذلك:

أَيُّ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ.

(ذِيَالِكِ) صَغْرُهُ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صُغِرَتْ غير (الَّذِي) و (الَّتِي) وتشبيتهما وجمعهما فقط، (الَّذِي) و (الَّتِي) للمفرد، وتشبيتهما وجمعهما، هذا في الجملة. وصغروا من أسماء الإشارة: (ذَا) و (تَا) فقالوا: (ذِي) و (تِي)، وفي التثنية: (ذِيَانُ) و (تِيَانُ)، وفي (أَلِي) بالقصر: (أَلِي)، وفي (أَلَاء) بالمد: (أَلِيَاء) ولم يُصَغَرُوا منها غير ذلك، إذاً مراد النَّاطِم: أنه في الجملة، ولا يُصَغَرُ (ذِي) اتفاقاً للإلباس، ولا (تِي) لاستغنائه بتصغير (تَا) خلافاً للنَّاطِم.

إذاً: الأصل: ألا ندخل في بحث كيفية التَّصْغِيرِ، لأنَّها ما دام أنَّها شاذَّة من حيث الإقدام ومن حيث الصِّفَّة، حينئذٍ لا نحتاج أن نقول: زادوا إلى آخره، وإنَّما تُنطَق كما هي فيقال: هذه تُحْفَظ ولا يقاس عليها، وَتُحْكَم عليها بكونها مُصَغَّرَةٌ من كذا وكذا إلى آخره. وَصَغَرُوا شُدُوداً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التَّصْغِيرِ من خواصِّ الأسماء المتمكنة، فلا تُصَغَّرُ المبنيات، الأصل هذا: أنه لا يُصَغَّرُ إلا الاسم المتمكن كما ذكرناه سابقاً، لكن صَغَرُوا من غير المتمكن أربعة أشياء، يعني: لم يُصَغَّرْ من غير المتمكن إلا أربعة أشياء:

- أولاً: اسم الإشارة، على التفصيل الذي ذكرناه.
- ثانياً: الاسم الموصول، على التفصيل السابق.
- ثالثاً: (أَفْعَل) في التَّعَجُّب: ما أُحْيِسْنَه، وهذا جَوَّزَه الكوفيون، والبصريون على المنع وهو الصواب.

- رابعاً: المركَّب المزجي ك: (بَعْلَبَكْ) و (سَبِيويه) في لغة من بناها، أمَّا من أعربها لا إشكال، وتصغيرها تصغير مُتَمَكِّن: ما أُحْيِسْنَه، وَبُعَيْلَبَكْ، وسَبِيويه: (سُوبِيِيَه) هذا الأصل.

إذاً: التصغير من خواصِّ الأسماء المتمكنة.

قال الشَّارِح: فلا تُصَغَّرُ المبنيات، وَشُدَّ تصغير (الَّذِي) وفروعه، و (ذَا) وفروعه، قالوا في (الَّذِي): (الَّذِي)، وفي (الَّتِي): (الَّتِي)، وفي (ذَا) و (تَا): (ذَا) وَ(تِيَا).

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * .. النسب .. وحده ، وعلامته
- * مايحذف لأجل النسب
- * النسب إلى ما آخره ألف
- * النسب إلى المنقوص
- * النسب إلى ما قبل آخره كسرة
- * النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد
- * النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال النّاطم - رحمه الله تعالى - : (النَّسَبُ).

أي: هذا باب (النَّسَبُ)، ويسمى أيضاً عند بعضهم بـ: (الإضافة)، والنَّسَبُ معناه: الإضافة، إذا نسبت الشيء إلى الشيء معناه: أضفت الشيء إلى الشيء، إذا قلت: هذا دِمَشْقِي، معناه: أنك أضفته إلى دمشق؛ لأن بلده دمشق، (مَكِّي) نسبته إلى مَكَّة، إذا: النَّسَبَةُ هي الإضافة والإضافة هي النَّسَبَةُ، لكن لا يُفسَّر الإضافة بالمعنى الاصطلاحي وإنما بالمعنى اللغوي: نِسَبَةُ كما سبق.

وقد سمّاه سيبويه بالتَّسْمِيَتَيْنِ، يعني سمّاه: نسباً، وسمّاه: إضافةً، وكلّ منهما سائغ، لأنّ المشهور هو: (بَابُ النَّسَبِ)، هذا المشهور عند النُّحاة، وعند الصرفيين، إلا أن الكوفيون ذهبوا إلى أن التسمية بالإضافة أولى.

وحقيقته: إلحاق ياءٍ مُشَدَّدة في آخر الاسم لتدلّ على نسبته إلى المُجَرَّد عنها، هذه حقيقة النَّسَبِ، (إلحاق) يعني: زيادة .. زيادة ياءٍ مُشَدَّدة في آخر الاسم، إذ الفعل لا يُنسَبُ إليه، والحرف لا يُنسَبُ إليه، ولذلك سبق أن بعضهم عدّ من علامات الأسماء كونه منسوباً: قُرَشِيٌّ .. مَكِّيٌّ .. مَدْيَنِيٌّ .. دِمَشْقِيٌّ .. مَصْرِيٌّ .. تُرْكِيٌّ إلى آخره، هذه كلها أسماء بدليل النَّسَبِ، فلا يُنسَبُ إلا إلى الأسماء.

إذاً: إلحاق ياءٍ مُشَدَّدة لا مُحَفَّفة، وياء على جهة الخصوص لا ألف، ولا ياء، ولا واو، في آخر الاسم لا غيره، لأنّه من خصوص الأسماء، بل من علامات الأسماء، وظيفتها: لتدلّ على نسبته إلى المُجَرَّد عنها، إذا قلت: مَكِّيٌّ، هنا ألحقت آخر الاسم وهو (مَكَّة) ياءً

مُشَدَّدة، هذه الياء تدلُّ على أن صاحب هذا الاسم: (مَكِّي) منسوبٌ إلى البلد مكة. إذاً: عندنا منسوبٌ، ومنسوبٌ إليه، المنسوب إليه: مَكَّة، والمنسوب هو: مَكِّي، حينئذٍ مَكِّي فيه معنى ليس في الاسم المنسوب إليه، إذاً: وظيفة هذه الياء لتدلُّ على نسبته إلى المُجَرَّد عنها، فالمُجَرَّد (مَكَّة)، والمتصل بها أو الملحق بها (مَكِّي) حينئذٍ فيه معنى زائد على مُجَرَّد اللفظ المُجَرَّد عنها.

ولم تلحق الألف، إنما اختيرت الياء دون الألف لماذا؟ قالوا: لئلا يصير الإعراب تقديرياً، لأننا لو جعلنا الألف هي التي تدلُّ على النسبة، والألف ليست قابلة للحركة، إذاً: أخرجنا كُلَّ ما يُمكن أن تتصل به هذه الياء .. أخرجناه عن الإعراب الظاهر إلى الإعراب التقديري، لأنَّ الألف لا تظهر عليها فتحة، ولا كسرة، ولا ضمة، إذاً: انتقل الإعراب إلى التقديري.

ولا الواو .. لم نختَر الواو، لأنَّ الواو ثقيلة، ثُمَّ هي مُشَدَّدة، فواوان مع ضمٍّ إذا ضُمَّت صار فيه ثَقَل، وَشَدَّدَت الياء ولم تكن ياءً مُخَفَّفة إنما هي ياء شديدة .. مشددة: قُرْشِيَّ .. مَكِّي، ياءٌ مُشَدَّدة .. مثقَّلة .. عبارة عن يائين، قالوا: ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة، إذ لو كانت مُخَفَّفة لَقَدَّرنا الضَّمة والكسرة، وظهرت الفتحة، حينئذٍ نُشَدِّد فصار الثاني مُتَحَرِّك .. ظهرت عليه الحركات كلها.

إذاً: شَدَّدَت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة، ولو أُفِرِدَت يعني: لم تكن مشدَّدة وإنما ياءٌ ساكنة، لاسْتُنْقِلَت الضَّمة والكسرة عليها ك: (القاضي)، ولئلا تلتبس بياء المُتَكَلِّم، وهذا وجهٌ آخر في كونها مُشَدَّدة.

الوجه الأول: ليظهر عليها وجوه الإعراب الثلاثة، إذ لو كانت مُخَفَّفة لكانت ك: ياء القاضي، و (القاضي) إنما تُقَدَّر عليه الضَّمة والكسرة وتظهر الفتحة، لم يستكمل وجوه الإعراب من حيث الظهور.

ثانياً: لئلا تلتبس بياء المُتَكَلِّم، إذ لو كانت ساكنة لوقع لبسٌ، ياء المُتَكَلِّم ساكنة: غَلامِي .. قُرْشِي، نقول هذا فيه لبسٌ.

ثالثاً: لو كانت خفيفة حُذِفَت لِلتَّخْلُص من التقاء الساكنين.

وهذا أَوْجَه الوجوه الثلاثة: أمَّا لو كانت خفيفة حُذِفَت لِلتَّخْلُص من التقاء الساكنين، وهذا حينئذٍ نحتاج إلى شيءٍ آخر ليدلُّ على أنَّ هذا اللفظ منسوبٌ إلى المُجَرَّد عنها، لأنَّ اللفظ أو الكلمة، أو الحرف الذي جيء به لمعنى الأصل فيه: أنه لا يُحَذَف، وجعلنا هذا قاعدة مُطَّرَدة في كُلِّ ما كان فيه تردُّدٌ في الحذف بين ما له معنى، وما ليس له معنى،

فما كان له معنى أولى بالبقاء، وما ليس له معنى كحرف المبني حينئذٍ نقول: الأولى أن يُحذف.

وهذه الياء حرفٌ عليه الإعراب، هذا لا إشكال فيه: هذا قُرْشِيٌّ .. رأيت قُرْشِيًّا .. مررت بِقُرْشِيٍّ، إذاً: حرفٌ عليه إعرابٌ، ونُقِلَ عن الكوفيين أنَّها اسمٌ مضافٌ إليه في محل جرٍ مثل: أخي، يعني: ياء المتكلم كما تقول: أخ: مضاف، وياء المتكلم: ضمير متصل في محل جرٍ مضاف إليه، مثله: قُرْشِي، نُقِلَ عن الكوفيين، وهذا يحتاج إلى تحرير في نقله عن الكوفيين في كونها اسماً مضافاً إليه في محل جرٍ.

واحتجُّوا بقول بعض العرب: رأيت التَّمِيمِيَّ تَيْمٍ عَدِي، الشاهد في قوله: تَيْمٍ .. (تَيْمٍ) هذا بدل من سابقه: رأيت التَّمِيمِيَّ، (التَّمِيمِيَّ) عندنا كلمتان: الكلمة الأولى لا شك أنَّها منصوبة، لأنَّ: رأيت، هذا يتعدَّى فيحتاج إلى مفعول، إذاً (التَّمِيمِيَّ): هذا مفعولٌ به، (تَيْمٍ) بالجر دَلٌّ على أنَّ الياء في محل جرٍ، ولذلك جاء مجروراً، وبدل المجرور مجرور، وهذا ضعيف، لأنَّه يمكن تأويله، ولا يُحتجُّ بقاعدة متأصلة إلا فيما لا يمكن تأويله، وما أمكن تأويله هذا فيه ضعف، يعني يُمكن أن يُقال: رأيت التَّمِيمِيَّ صاحب تَيْمٍ عَدِي، حُذِفَ المضاف وأُبْقِيَ المضاف إليه على حاله.

واحتجُّوا بقول بعض العرب: رأيت التَّمِيمِيَّ تَيْمٍ عَدِيٍّ، مجرَّ (تَيْمٍ) قالوا: أنَّه بدلٌ من ياء النسب، لأنَّه هو المجرور .. هو الذي يُتصوَّر أن يكون مجروراً .. في محل جرٍ، وأُجِيب بأن التقدير: صاحب تَيْمٍ عَدِيٍّ، فحُذِفَ المضاف وأُبْقِيَ المضاف إليه بحاله، وهذا سبق أنَّه جائز لكنَّه قليل.

(النَّسَبُ)

قال الناظم:

يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

النَّسَبُ يحدث به .. بسببه وما يكون مُرتَباً على الياء التي تُزاد ثلاث تغييرات: الأول: لفظي، والثاني: معنوي، والثالث: حُكْمِي. اللفظي ثلاثة أشياء:

أولاً: إلحاق ياءٍ مُشدَّدةٍ آخر المنسوب إليه: (يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ).

الثاني: كسر ما قبلها: كُرْسِي، السين مكسورة.

ثالثاً: نقل إعرابه إليها يعني: إلى هذه الياء، لأنَّك تقول: قُرْشِي، الشين هي حرف

الإعراب: قُرَيْشٌ .. قُرَيْشًا .. قُرَيْشٍ، إذا قلت: قُرَيْشِي، حينئذٍ الشين صارت مكسورة مطلقاً .. دائماً، أين محلُّ الإعراب؟ انتقل إلى الياء، إذاً: انسحب حرف الإعراب من الشين إلى الياء، إذاً: صارت هي محلاً للإعراب.

إذاً: هذه ثلاثة أحكام لفظية تتعلق بالنسب: الأول: إلحاق ياءٍ مُشدَّدةٍ آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها، هذه عامة في كلِّ اسمٍ منسوبٍ إليه، قد يُزاد بعض التغيرات كما سيأتي لكنها ليست مُطرَّدة في كل منسوبٍ إليه، بل هي في بعضٍ دون بعض كحذف تاء التانيث مثلاً، أو الألف المقصورة، هذا يكون مُقيَّداً بما فيه تاء التانيث، كذلك الألف المقصورة الرابعة أو الخامسة تقول: هذا مُقيَّد بما فيه ألف التانيث المقصورة، كذلك ما فيه ياء مُشدَّدة هذا مُقيَّد، أمَّا الحكم العام المُطرَّد مطلقاً في كلِّ منسوبٍ إليه هي هذه الثلاثة الأحكام.

والثاني معنوي: وهو صيرورته اسماً لِمَا لم يكن له وهو المنسوب، وقد كان قبل ذلك اسماً للمنسوب إليه: مَكَّة، اسمٌ للبلد المعروف، إذا قلت: مَكِّي، صار اسماً لك أنت، لفظ: مَكِّي، انتقل ليس انتقالاً كُلِّيًّا انسُلخ من الأول، لا .. صار علماً للبلد، وكذلك صار اسماً لك أنت فأنت مَكِّي، إذاً: هو اسمٌ، مُسمَّاه ما يصدق عليه المنسوب.

الثالث: وهو تغيير الحكم .. معاملته معاملة الصِّفة المشبَّهة في رفعه المضمَر والظاهر باطرادٍ، يعني: يعمل عمل الفعل، لكن هنا يعمل عمل الصِّفة المشبَّهة فيرفع ما بعده فقط إمَّا ضميراً وإمَّا اسماً ظاهراً، ولذلك يصح أن يُقال: زيدٌ تَمِيمِيٌّ أبوه، (زَيْدٌ) مبتدأ، و (تَمِيمِيٌّ) خبر، (أبوه) فاعل، ما الذي رفعه؟ (تَمِيمِيٌّ) الاسم المنسوب، إذاً: عُوِّل معاملة الصِّفة المشبَّهة فرفع ولا ينصب، ولذلك ألْحِق بالصِّفة المشبَّهة دون غيره لكونه يرفع ولا ينصب.

(يَاءُ كَيْآ الكُرْسِيِّ) أشار إلى التَّغْيِير اللفظي الأول الذي قلنا هو ثلاثة أشياء: إلحاق ياءٍ مُشدَّدة .. كسر ما قبلها .. نقل الإعراب إليها.

يَاءُ كَيْآ الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ ..

(زَادُوا لِلنَّسَبِ يَاءً) (يَاءً) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (زَادُوا)، والواو هنا من؟ العرب، ولا يُحْمَل على التُّحَاة، لأنَّ الذين زادوا بالفعل هم العرب، وأمَّا التُّحَاة فحكموا بأنَّها للنسب ونحو ذلك، وأمَّا الزِّيَادَةُ الحقيقية فهي للعرب.

(زَادُوا) أي: العرب، (لِلنَّسَبِ) يعني: لأجله للدلالة على النَّسَب، وعرفنا المراد بالنَّسَب، (زَادُوا لِلنَّسَبِ) (يَاءً) هذا مفعول مُقَدَّم، (كَيْآ الكُرْسِيِّ) كَيْآ .. قصره للضرورة، (كَيْآ الكُرْسِيِّ) (يَا) مضاف، و (الكُرْسِيِّ) مضاف إليه، والجار والمجرور

مُتعلّق بمحذوف صفة ل: (يا)، (يَاءٌ كائنةً كَيَاءِ الْكُرْسِيِّ) ف: (كَيَا) جار ومجرور صفة لقوله: (يَاءٌ).

يعني: أُنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياءً مُشدّدة، (كَيَا الْكُرْسِيِّ) مكسوراً ما قبلها، كقولهم في النسب إلى (زيد): زَيْدِي، فحينئذٍ (كَيَا الْكُرْسِيِّ) انظر! في ياء (الْكُرْسِيِّ) ياءٌ مُشدّدة قبلها كسرة .. محل إعراب.

إذاً: ثلاثة أحكام مأخوذة من (يَا الْكُرْسِيِّ)، لكنّها ليست ياء كرسى ياء نسب بدليل: أنّها مُشبّهة بها والمشبّه هو ياء النسب، والمشبّه مُغاير للمشبّه به، إذاً: أراد النّاطم هنا أن يُبين أنّ النسب إنّما يكون على هذه الصيغة: ياءٌ مُشدّدة قبلها كسرة: كُرْسِي، ثمّ الإعراب يكون على هذه الياء: (يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ).

إذاً: لم يعن النّاطم بقوله: (يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ) أن ياء الكرسي هي ياء نسب، وإنّما هي ياء زائدة كما سبق معنا، أفهم قوله: (كَالْكُرْسِيِّ) أمرين:

أولهما: التّغيير اللفظي .. المذكور السابق .. الثلاثة الأشياء: من حيث إلحاق الياء المُشدّدة، وكسر ما قبل الياء، هكذا قال الأشموني والمكودي وغيره، أنّ النّاطم هنا أراد ب: (الْكُرْسِيِّ) الدلالة على التّغييرات كلها، فدخل فيه أنّ ما قبله يكون مكسوراً وهذا ظاهر، لكن قد يُقال بأنّ النّاطم لم يُرد هذا، وإنّما أراد أنّ الياء (كَيَا الْكُرْسِيِّ) في شيئين: أنّها مُشدّدة، وأنّها محلّ إعراب، وأنّما كون ما قبلها مكسور فهذا قد يُوهّم أنّ قوله: وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجِبَ ..

يكون حشواً، لماذا؟ لأنّه قد ذكره بالمثل، ومعلوم أنّ ابن مالك رحمه الله يُعطي الأحكام بالأمثلة، فإذا أخذنا أن الياء مُشدّدة (كَيَا الْكُرْسِيِّ) هذا حكم، وأخذنا أنّها حرف إعراب .. نُقل إليه الإعراب هذا حكم، بقي: كسر ما قبلها، إن أخذناه من المثل وهذا ظاهر ولا بأس به، حينئذٍ كيف نُصَرِّف قوله: وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجِبَ ..

يعني: ما تليه الياء .. ما قبله يكون مكسوراً، حينئذٍ نقول: دلّ قوله: (الْكُرْسِيِّ) على حكيم، والحكم الثالث نأخذه من الشطر الثاني، وهذا أولى.

والآخر .. الحكم الثاني من قوله (كَالْكُرْسِيِّ): أن ياء الكرسي ليست للنسب، لأنّ المشبّه به غير المشبّه، لأنّه شبّه هذه الياء (يَاءٌ زَادُوا لِلنَّسَبِ) يعني: ياء النسب، (كَيَا الْكُرْسِيِّ) إذاً: شبّه ياء النسب بياء الكرسي، ولو كانت ياء الكرسي .. ياء النسب

لصار تشبيه الشيء بنفسه: زَيْدٌ كَزَيْدٍ، سبق أن هذا لا يجوز، إنما يُقال: زَيْدٌ كَعَمْرٍو ..
عَمْرٍو كزيد، ياء النسب كياء الكرسي فيما دُكر، فدل على أن المشبّه مُغيّرٌ للمشبّه به،
إذا: ياء الكرسي ليست للنسب.
وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ ..

(كُلُّ) مبتدأ وهو مضاف، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي في محل جر مضاف إليه،
(مَا تَلِيهِ) عندنا ضميران: ضميرٌ بارز، وضميرٌ مستتر، الضمير المستتر فاعل ويعود على
الياء .. ما تلي الياء (مَا تَلِيهِ)، والضمير الثاني يعود إلى (مَا) لأنَّ (مَا) هذه اسمٌ موصول
ولها صلة، والصلة لا بُدَّ أن يكونَ تَمَّ عائِدٌ يعود عليها، (وَكُلُّ مَا تَلِيهِ) ما تليه الياء .. ما
تكون الياء تاليةً له وهو ما قبل الياء، يعني: الحرف الأخير قبل اتصال ياء النسب.
(كَسْرُهُ وَجَبَ) (كَسْرُهُ) هذا مبتدأ ثاني، (وَجَبَ) هذا خبر المبتدأ الثاني، (وَجَبَ) فعل
ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الكسر، والجملة خبر عن المبتدأ
الثاني، (كَسْرُهُ) وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو (كُلُّ).
إذا: كُلُّ حرفٍ آخر تليه الياء كسره وجب، ف: (مَا) هنا اسم موصول واقعة على
الحرف الأخير، ولذلك قلنا من الأحكام: كسر ما قبلها، يعني: الحرف الأخير قبل ياء
النسب وجب كسره، (كَسْرُهُ وَجَبَ)، (كَسْرُهُ) أي: كسر الحرف الذي تليه الياء، ما
حكمه؟ واجب، والمناسبة واضحة: أن ياء النسب بل الياء عموماً لا يناسبه ما قبله إلا
الكسر، وأمّا الفتح فهذا سيأتي أنه يقتضي أن الياء الأولى تُقَلَّبَ واواً.
قال الشارح هنا: إذا أُريدَ إضافة شيءٍ إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو شخصٍ أو نحو ذلك جُعِلَ
آخره ياءً مُشَدَّدةً مكسوراً ما قبلها، فيقال في النسب إلى دمشق: دِمَشْقِيٌّ دِمَشْقِيٌّ ..
دِمَشْقِيٌّ، قافٌ ثُمَّ جئت بياء مُشَدَّدةً، وكسرت ما قبل آخره، انتقل الإعراب من القاف
إلى الياء قلت: دِمَشْقِيٌّ، وإلى (تيمم): تَيْمِيٌّ، وإلى (أحمد): أَحْمَدِيٌّ، لكن ما نصَّ ابن
عقيل هنا على انتقال الإعراب، لأنَّه قد يكون واضحاً أن الإعراب ينتقل إلى الياء
المُشَدَّدة.

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْدِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُثَبِّتَا
وَأِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكُنْ ... فَقَلْبُهَا وَآوَا وَخَدَفُهَا حَسَنُ

قلنا: يُزاد من التَّغْيِيرَاتِ لأجل النسب ثلاث .. قلنا: هذه عامَّةٌ، ثُمَّ تحصل بعض
التَّغْيِيرَاتِ لبعض الكلمات دون بعضٍ، تُخَدَفُ لهذه الياء أمورٌ في الآخر، وأمورٌ متَّصلة

بالآخر، يعني: يُقال فيه ما قيل في التّصغير وفي جمع التّكسير، فبعض الكلمات إذا أردنا أن نوصل ونُلحِق بها ياء التّسبب لا بُدَّ من الحذف، كما ذكرنا كمثال: مكة .. مَكَّة، هذه تاء التّأنيث لا نقول: مَكَّتِي، ما يصح، نحذف التاء، حينئذٍ التاء هذه آخر: مكة .. مَكَّة، وجب حذف التاء لأجل ياء التّسبب، إذاً: نحذف الأخير، بعض الأشياء تكون مُتّصلة بالآخر كما سيأتي، ما يُحذف وهو آخر الكلمة التي يُراد التّسبب إليها ستة أشياء:

الأول: أشار إليه بقوله: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ) احذف مثله، الضمير يعود إلى الياء (مِثْلُهُ)، يعني: مثل الياء المُشَدَّدة ياء التّسبب، ما كان مثيلاً لها وجب حذفه مُطلقاً سواء كانت الياء المُشَدَّدة ياءين زائدتين، أم كانت الأولى أصلية والثانية زائدة .. مُطلقاً، كَلَّ ياءٍ مُشَدَّدة وأَزَدَتِ التّسبب إليه تحذفها .. تسقطها، وتأتي مكانها بياء التّسبب. (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ) احذف مثله، يعني: مثل الياء .. الضمير هنا يعود إلى الياء .. ياء التّسبب، (مِثْلُهُ مِمَّا) هذا جار ومجرور مُتعلّق بقوله: (اخْذِفْ)، (اخْذِفْ مِمَّا) يعني: من الذي، (حَوَاهُ) الضمير المستتر يعود إلى (مَا)، والضمير البارز مفعولٌ به يعود إلى المثل، يعني: اسمٌ حوى هذه الياء المُشَدَّدة مثل: كُرْسِي، لو أردت التّسبب إليه نقول: احذف مِمَّا حوى هذه الياء وهو: الكرسي، تحذف الياء منه فتقول: كُرْسِي، حذفت الياء المُشَدَّدة التي هي زائدة في: كرسي، ونسبته إلى: الكرسي .. الشخص قلت: كُرْسِي، ماذا صَنَعْتَ؟ أسقطت الياء المُشَدَّدة الأولى، ووضعت محلها ياء مُشَدَّدة للنسب. (الشافعي) الأصل: العالم محمد بن إدريس منسوب إلى (شافع)، هذا لا إشكال فيه (شافع) قلت: شافعي، ك: دِمَشْق .. دِمَشْقِي، لكن لو أراد أحد من أتباعه أن ينتسب إلى الشافعي قلت: هذا شَافِعِي، نسبته إلى شافع أو إلى الشافعي؟ إلى الثاني، حينئذٍ اجتمع عندنا أربع ياءات، فوجب إسقاط الياءين الأوليين التي هي من (الشافعي)، نُسْقِط الياء المُشَدَّدة ونأتي بياءٍ مُشَدَّدة أخرى.

إذاً: إذا وُجد في الاسم الذي نريد أن ننسب إليه ونلحق به ياء التّسبب .. إذا وُجد فيه ياء مُشَدَّدة وجب حذفها مُطلقاً بدون استثناء سواء كانت هذين اليائين زائدتين، أم إحداها زائدة والأخرى أصلية مُطلقاً، فتقول نسبةً إلى (الشافعي) الإمام الجليل .. تقول: هذا شَافِعِي .. شَافِعِي المذهب، نسبته إلى الشافعي رحمه الله، وحينئذٍ أسقطت الياء الأولى، وجئت بياءٍ أخرى.

إذاً: الموضع الأول من المواضع التي يُحذف من الآخر وهي ستة:

الياء المُشَدَّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، النَّاطِم لم يُقَيِّده لكن الشُّراح قَيَّدوه، كقولك في النَّسب إلى (الشافعي): شَافِعِي، وإلى (المرمي): مَرْمِي، يُقَدَّر حذف الأولى يعني: الياء المُشَدَّدة الأولى، وجعل ياء النَّسب في موضعها، والعلَّة من ذلك قالوا: لئلا يجتمع عندنا أربع ياءات وهذا ثَقِيل، اجتماع ياءين مع كسرة قبلها ثَقِيل، فكيف تأتي بأربعة ياءات، وَكُلُّ ياء عبارة عن كسرتين؟! يعني: ثمان كسرات، قالوا: هذا فيه ثَقُل.

فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه، هذا لا إشكال، نقول: جاء الشافعي وتعني به: الشافعي المذهب، والشافعي الإمام شافعي، إذاً: اتحد اللفظ هذا وذاك، وفرق بينهما من جهة التقدير فحسب، يعني: معنى، ولكن يختلف التقدير، ويظهر أثر ذلك .. قد يقول قائل: ما الفائدة نحذف الياء ونأتي بياء أخرى؟ قالوا: يظهر ذلك التقدير في نحو: بَحَائِي أو إن شئت قل: بَحَائِي، في جمع (بَحَائِي) إذا سُمِّي به ثُمَّ نُسب إليه، فإنك تقول: هذا بَحَائِي مصروفاً، وكان قبل النَّسب غير مصروف.

(بَحَائِي) هذا ممنوعٌ من الصرف، لَمَّا أُرِدَت النَّسبة إليه أسقطت الياء المُشَدَّدة فزدته ياء النَّسب صُرِف .. صار مصروفاً، لكن هذا أثره قليل، ولكن التعليل هو الذي يمكن أن يُعتمد عليه، نقول: لو زدنا ياءً مُشَدَّدة على تلك الياء المُشَدَّدة لاجتمع عندنا أربع ياءات، وأمَّا الصرف وعدمه فهذا قليل .. كلمات محفوظة، والحكم عام هنا في كُلِّ منسوبٍ تُحذف الياء وَيُؤْتَى بياءٍ جديدة.

(وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْدِفْ)، (اخْدِفْ) هذا فعل أمر، والفاعل أنت، (وَمِثْلُهُ) هذا مفعولٌ به وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والضمير هنا يعود على الياء .. ياء النَّسب، (مِثْلُهُ) يعني: مثل ياء النَّسب، (مِمَّا حَوَاهُ) مِمَّا اتصل به.

(حَوَا) فيه ضميران: ضميرٌ مستتر، وضميرٌ بارز، الضمير المستتر يعود إلى (مَا) .. (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ) الضمير يعود على (المِثْل)، لَأَنَّ (المِثْل) هو الذي حوى تلك الياء التي هي مشابهة لياء النَّسب، أو هي في الحقيقة ياء النَّسب، والضمير البارز يعود إلى (مَا)، يعني: يُحذف لياء النَّسب كُلُّ ياءٍ تماثلها في كونها مُشَدَّدة، لكن قَيَّدوها: بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وَيُجْعَل مكانها ياء النَّسب، تحذف هذا وتأتي بهذا، هذا الموضع الأول. الموضع الثاني: أشار إليه بقوله: (وَتَأْنِيثٌ) قصره للضرورة، هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (لَا تُنْثِنَا)، (لَا) ناهية، و (تُنْثِنَا) هذا فعل مضارع مبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً وفقاً، (وَتَا) هذا مفعول مُقَدَّم، وهو مضاف، و (تَأْنِيثٌ) مضاف إليه، (أَوْ)

عاطفة، (مَدَّتُهُ) هذا معطوف على (تَا)، فدل على أَنَّ (تَا) هنا مفعول به، لأنَّه قد يقول قائل: لماذا لا نقول بأنَّه مبتدأ؟ نقول: (تُثْبِتِ) هذا يحتاج إلى تقدير، لأنَّه ينصب .. يحتاج إلى مفعول، ثُمَّ قال: (مَدَّتُهُ) بالنصب فدل على أنَّه معطوف على منصوب، إذاً: (تَا) هذا منصوب

إذاً: (تَاءَ تَأْنِيثٍ لَا تُثْبِتِ) إذاً: الموضع الثاني مِمَّا يكون آخرًا وَيُرَادُ به التَّنْسِبُ: حذف تاء التأنيث، فيقال في التَّنْسِبِ إلى (فاطمة) مثلاً: فَاطِمِي، حذفت تاء التأنيث، وإلى (مَكَّة): مَكِّي، وإلى (المدينة): مَدِينِي، سِيَّاتِي (فَعِيلَةٌ) تحذف الياء: صحيفة .. صحفي، لنلا تجتمع علامتا تأنيثٍ في نسبة امرأةٍ إلى (مَكَّة) لأنَّه كان يُقال: مَكْتَبَةٌ .. هذا فاسد، ولنلا يؤدي إلى وقوع تاء التأنيث حشواً، هذه عِلَّةٌ أخرى.

إذاً: المسموع في لسان العرب أنَّك إذا نسبت إلى ما فيه تاء أسقطت التاء .. قطعاً نضع العِلَّةَ، فنقول: مَكِّي .. مَدِينِي، ولا نقول: مَكْتَبِي ولا مَدِينَتِي ونحو ذلك وهذا كله فاسد، وإنَّما ترجع إلى لسان العرب، وأمَّا قول المتكلمين في (ذات): ذَاتِي، وقول العامة في (الخليفة): خَلِيفَتِي فلحن، والصواب أن يُقال: ذَوَوِي .. ذَاتِي، نسبة إلى الذَّاتِ: ذَوَوِي وخَلِيفِي، هذا الظَّاهر.

(وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتُهُ)، أَوْ مَدَّتُهُ هذا الثالث مِمَّا يُحذف وهو مَدَّةُ التأنيث، فيما سبق إذا أطلق النَّاظم المَدَّةَ صرفناها إلى الممدودة: صحراء، لكن هنا قِيَّده، في السابق يُطْلَق المدة، وهنا قِيَّده قال: (مَدَّتُهُ) يعني: مَدَّةُ التأنيث، ومتى يكون التأنيث مَدَّةً؟ فيما إذا كانت مقصورة.

إذاً: قصده بقوله هنا: (مَدَّتُهُ) المراد به: أَلِفُ التأنيث المقصورة، بدليل الإضافة .. خصَّصه بالإضافة، وإن كان المشهور أن يُعَبَّرَ عن المقصورة بالألف، والممدودة بالمَدَّة على أصلها، هذا المشهور وهذا الذي مضى معنا مراراً، ولكن هنا عنى أَلِفُ التأنيث المقصورة لذلك أضافها.

فقلوه: (أَوْ) للعطف، (مَدَّتُهُ) يعني: مَدَّةُ التأنيث، وأمَّا الألف في (حمراء) فليست للتأنيث، وإنَّما: خُبَلِي، وَسَلَمِي، وَقَبْعَتِي، وَحِثِّي، وَكُفْرِي، كل هذه المراد بها: أَلِفُ التأنيث.

إذاً الموضع الثالث: مَدَّةُ التأنيث والمراد بها: أَلِفُ التأنيث المقصورة، وألف التأنيث قال: (أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتِ) لكنَّه استثنى:

وَأِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ ... فَقَلْبُهَا وَآوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

إذاً: فيه تفصيل ليست مطلقاً تُحذف، وليست مطلقاً تُثبِت، حينئذٍ إمّا أن تكون رابعة أو خامسة فصاعداً، وأمّا الثالثة فسيأتي بحثها، فإمّا أن تكون رابعة أو خامسة، رابعة مثل: حُبْلَى .. وقعت رابعة، أو خامسة فصاعداً مثل: قَرَقَرَى، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ وجهاً واحداً .. قولاً واحداً، لا نحتاج إلى قلب ولا غيره، حينئذٍ تحذفها مباشرة.

كقولك في (حُبَارَى): حُبَارِيّ، (حُبَارَى) وقعت ألف التانيث المقصورة خامسة، أردت النسبة إليها ماذا تصنع؟ احذف هذه الألف فقل: حُبَارِيّ، بكسر الراء، ثمّ تزيد ياء النسب مُشَدَّدة، ثمّ الإعراب يكون عليها، انظر! انتقل الإعراب من التقديري إلى الظاهر، أصله: حُبَارَى، الإعراب تقديري .. الألف غير قابلة للحركات، لمّا نسبت إليها انتقل الإعراب .. انظر! من فوائد النسب: انتقل الإعراب من التقديري إلى الظاهر قلت: حُبَرِيّ .. رأيت حُبَرِيّاً .. مررت بحُبَرِيّ، صار الإعراب فيه ظاهراً. إذاً: إذا كانت خامسة فصاعداً وجب حذف الألف كما في (حُبَارَى): حُبَارِيّ، وفي (قَبْعَثَرَى): قَبْعَثَرِيّ بكسر الراء وزيادة ياء مُشَدَّدة، وانتقل الإعراب إليها فصار ظاهراً، وَقَرَقَرِيّ في (قَرَقَرَى)، كذلك: حِثِّيّ في (حِثْيَى)، هذا إذا كانت خامسة فصاعداً قولاً واحداً .. وجهاً واحداً تُحذف.

وإن كانت رابعةً حينئذٍ فيه تفصيل، إن كانت رابعةً في اسمٍ ثانيه مُتَحَرِّك .. إذا وقعت رابعاً انظر إلى الثاني يعني: ثاني الكلمة، إمّا أن يكون مُتَحَرِّكاً أو ساكناً، إن كانت مُتَحَرِّكة لَحِقَتْ بأختها الخامسة فصاعداً .. حكمها حكم الخامسة فصاعداً: الحذف، كقولك في (جَمَزَى): جَمَزِيّ، (جَمَزَى) الألف وقعت رابعة، ننظر في الثاني: (جَمَ) ميم، فإذا به مُتَحَرِّكاً نُزِلَ مُنْزَلَةَ حرف خامس، حينئذٍ حذفناها، بقي: وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ ..

لا تحذف .. إن كانت رابعةً والحرف الثاني ساكن قال: لا تحذف .. أبقها، (فاقلبها واواً) ولا يتعيّن الحذف، (لا تحذف) يعني: لا تحذف وجوباً .. هذا الذي أعنيه، لا يتعيّن حذفها، وإمّا أنت مُخَيَّر بين اثنين: إمّا القلب إلى الواو، وإمّا الحذف، وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان: قلبها واواً، وحذفها.

(وَإِنْ تَكُنْ) أي: مدّة التانيث المقصورة، (تَكُنْ) الضمير يعود إلى (مدّته)، (تَرْبِعُ) أي: تُصَيِّرُهُ ذَا أَرْبَعَةٍ، (تَرْبِعُ) هذا فعل مضارع بمعنى: تُصَيِّرُهُ ذَا أَرْبَعَةٍ، (إِنْ تَكُنْ) الألف

صَبَرَت الاسم الذي هي فيه ذا أربعة، (ذَا ثَانٍ سَكَن) ساكن.
فَقَلْبُهَا وَآوَاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ ..

(قَلْبُهَا وَآوَاءٌ) يعني: يجوز أن تُقْلَبَ وَآوَاءٌ، أو أن تحذفها: حُبْلَى، رابعة والثاني ساكن، يجوز أن تقول: حُبْلَوِيَّ، بقلب الألف واو، ويجوز أن تقول: حُبْلِيَّ، (حُبْلِيَّ) بال حذف، و (حُبْلَوِيَّ) بقلب الألف واوًا، يعني: إبقائها، وقلبها واوًا.

(وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ) (تَرْبِعُ) قلنا: فعل مضارع، والضمير يعود إلى اسم (تَكُنْ)، لأنَّ جملة (تَرْبِعُ) خبر، فلا بُدَّ من رابطٍ بين الاسم؛ لأنَّه في الأصل مبتدأ، فإذا وقع خبر كان وأخواتها جملة لا بُدَّ من رابطٍ بينها وبين اسمها، لأنَّها في الأصل: مبتدأ وخبر.

إِذَا: (تَرْبِعُ) الضمير يعود إلى اسم (تَكُنْ)، أي: تُصَيِّرُهُ ذَا أَرْبَعَةٍ، (ذَا ثَانٍ) (ذَا) هذا مفعولٌ ل: (تَرْبِعُ)، يعني: صاحب (ذَا ثَانٍ) (ذَا) مضاف، و (ثَانٍ) مضاف إليه، (سَكَنُ) أي: الثاني والجملة صفة ل: (ثَانٍ)، يعني: (ذَا ثَانٍ سَكَن).

(فَقَلْبُهَا) الفاء واقعة في جواب الشرط، (قَلْبُهَا) مبتدأ، (وَآوَاءٌ) هذا مفعول ثاني، (قَلْبُ) هذا يتعدى إلى اثنين، وهو مَصْدَرٌ أُضِيفَ إلى المفعول الأول الهاء، (قَلْبُهَا) قلب الألف، (وَآوَاءٌ) هذا مفعول ثاني، (وَحَذْفُهَا) هذا مبتدأ، و (حَسَنُ) خبر الثاني، أين المبتدأ الأول؟ (فَقَلْبُهَا) مبتدأ، (وَآوَاءٌ) قلنا: مفعول، اترك (وَآوَاءٌ)، (وَحَذْفُهَا) مبتدأ، (حَسَنُ) خبر، أين الخبر؟ (حَذْفُهَا حَسَنُ) هذا مبتدأ وخبر، (قَلْبُهَا) هذا مبتدأ. لو قال قائل: (وَحَذْفُهَا حَسَنُ)، (فَقَلْبُهَا) مبتدأ أول، (وَحَذْفُهَا) مبتدأ ثاني، و (حَسَنُ) خبر الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، هل يصح أو لا؟ يعني: لو قلنا (فَقَلْبُهَا) .. (قَلْبُ) مبتدأ أول، (وَحَذْفُهَا) مبتدأ ثاني، و (حَسَنُ) خبر الثاني، والجملة خبر الأول.

العاطف يمنع، هذا أولاً، طيب! لو لم يكن عاطف؟ أيضاً: لا يجوز، لأنَّك لو جعلته خبراً حينئذٍ يكون المعنى: (قَلْبُهَا حَذْفُهَا حَسَنُ) قلبها وحذفها معاً في وقتٍ واحد، لكن نحن نُقَدِّرُ هنا خبر للمبتدأ الأول، (فَقَلْبُهَا) جائز، أو مستساغ، أو لا بأس به، وتجعل (وَحَذْفُهَا حَسَنُ) جملة مُسْتَقِلَّة، أمَّا لو جعلت (حَذْفُهَا حَسَنُ وَقَلْبُهَا) هذا ما يصلح، لأنَّه يصير المحل واحد: قلب وحذف، لا، إمَّا قلب فلا تحذف، وإمَّا حذف فلا تقلب، وأمَّا قلبٌ وحذفٌ في وقتٍ واحد، هذا ما يَصْدُقُ .. لا يصلح، فالإعراب إذا أعربته (فَقَلْبُهَا) مبتدأ أول، (وَحَذْفُهَا) مبتدأ ثاني، مع أنَّه ما يجوز لوجود الواو، لكن لو أسقطنا الواو، أو أراد إنسان أن يُعَرِّبَ هذا نقول، لا.
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ ... فَقَلْبُهَا وَآوَاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنُ

يعني: أن ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعةً في اسمٍ ساكنٍ الثاني جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو: حُبَلَى، تقول فيها على الأول (حَذَفُهَا): حُبَلَى، وعلى الثاني وهو القلب: حُبَلَوَى، بقلب الألف واواً، ويجوز مع القلب أن يُفَصَلَ بينها وبين اللام بألفٍ زائدة تشبيهاً بالممدودة، فتقول: حبالَوَى، تُزاد ألف بين اللام والواو. وليس في كلام النَّاطِم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حدٍّ سواء، بل الحذف هو المختار وإن أُخِرَ.

فَقَلْبُهَا وَاوً وَحَذَفُهَا حَسَنٌ ..

إذاً: هل فيه ترجيح؟ ليس فيه ترجيح، وإنما قَدَّمَ الواو وأخَّر الحذف، قد يُقال بأنه لَمَّا حذف - هذه من رأسي! - خبر الأول ونَصَّ على خبر الثاني، فَمَّا نَصَّ على خبره مُقَدِّمٌ .. يُمكن؟ (فَقَلْبُهَا وَاوً) حذف الخبر، (وَحَذَفُهَا حَسَنٌ) الشُّرَاح يقولون: لم يَنْصُ النَّاطِم على الترجيح، وهذا مأخذ عليه، لأنه سَوَّى بينهما والحكم ليس على التَّسْوِيَةِ، لكن يُمكن أن يُقال: بأنه نَصَّ على الثاني (حَذَفُهَا حَسَنٌ)، وحذف خبر الأول دل على أنه مختار وأنه أرجح، على كُلِّ: الأرجح الحذف هنا وهو المختار.

وَفُهِمَ من البيت تقييده:

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ ..

فُهِمَ من البيت: أمَّا إذا كانت خامسةً فما فوق، أو رابعةً في اسمٍ ثانيه مُتَحَرِّكٌ وجب حذفها؛ لدخولها في الضابط الأول، لأنه قال: (أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتْ) هذا عام، قلنا: المدة هنا .. مدة التانيث، إمَّا أن تكون خامسة أو رابعة - الثالثة سيأتي البحث فيها - إمَّا أن تكون خامسة أو رابعة، إن كانت خامسة وجب حذفها مُطلقاً، هل يُمكن أن نأخذ التفصيل هنا من البيت الثاني؟ نعم، لأنه قال: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ) فسَوَّى فيها طرفين: قلب الواو، والحذف.

مفهومه: أنَّ الخامسة تُحَذَفُ بلا تفصيل، وتقييد الرابعة بأنها إذا كانت (ذَا ثَانٍ سَكَنٌ) ففيها الوجهان، مُفهومه: أنه إذا لم يسكن الثاني كالخامسة.

إذاً: الأحوال ثلاثة: خامسة .. رابعةً ثانيها ساكن .. رابعةً ثانيها مُتَحَرِّكٌ، من البيتين. ز من قوله:

أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتَا وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ..

نقول: الخامسة مُطلقاً بلا تفصيل تُحذف، الرابعة (ذَا ثَانٍ) مُتَحَرِّك كَالْخَامِسَةِ، بقي الثالث وهو الذي ذكر فيه الوجهين.

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ ... فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنُ

كم ذكر مِمَّا يُحذف؟ ثلاثة:

- (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ) هذا الأول.

- (وَتَا تَأْنِيثٍ) هذا الثاني.

- (أَوْ مَدَّتُهُ) هذا الثالث.

قوله: (لَا تُثْبِتِ) وما بعده هذا تفصيل لقوله: (مَدَّتُهُ).

نعود إلى قوله: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ) المراد هنا: أَنْ تُحذف الياء المُشَدَّدة كما ذكرناه سابقاً، هذا يشمل على التفصيل ثلاثة مواضع:

- ما كانت فيه الياء للنسب ك: بَصْرِي، فتقول في النسب إليه: بَصْرِيٌّ، وهذا واضح وذكرنا له مثلاً ك: الشافعي، وهو أظهر.

- الثاني: ما كانت فيه الياء لغير النسب نحو: كرسي، فتقول في النسب إليه: كُرْسِي، وهذا مثلاً به.

- الثالث: ما كان أصلها واوًا نحو: مَرْمِيٍّ، أصله: مَرْمُوي، فَقَلِبْتَ الواو ياءً فَأُدْغِمْتَ في الياء فتقول في النسب إليه: مَرْمِيٍّ، وسيأتي فيه وجه آخر وهو: قلب الياء الأولى إلى أصلها، فتقول: مَرْمُويٍّ، وهذا فيه تفصيل سيأتي بحثه.

قال الشَّارح: يعني أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْاسْمِ يَاءٌ كِيَاءِ الْكُرْسِيِّ فِي كَوْنِهَا مُشَدَّدةً ..

واقعةً بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وجب حذفها، وَجَعَلُ ياءِ النسب موضعها، فيُقَالُ في النسب إلى (الشافعي): شَافِعِيٍّ، وفي النسب إلى (مَرْمِيٍّ): مَرْمِيٍّ.

مثَلٌ بِمِثَالَيْنِ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ خِلَافٌ وَالْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَ (كرسي) من بابٍ أَوَّلِي، قلنا الأنواع ثلاثة: ياء النسب، وياء كياء كرسي، وياء مُشَدَّدة الأولى أصلية والثانية زائدة، مثَلٌ ب: الشافعي، ياءٌ زائدة مُطلقاً الأولى والثانية، لِأَنَّ المُشَدَّدة عبارة عن ياءين، وَ (مَرْمِيٍّ) الياء الأولى منقلبة عن أصل والثانية زائدة، من بابٍ أَوَّلِي أَنَّ ياء (كرسي) تُحذف، فإذا حُذِفَتْ ياء النسب: شافعي، من بابٍ أَوَّلِي ياء: كرسي. إِذَا: الأنواع ثلاثة.

وكذلك إِنْ كَانَ آخِرُ الْاسْمِ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَجِبَ حَذْفُهَا لِلنَّسَبِ، فيقال في النسب إلى (مَكَّة): مَكِّيٍّ، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة، إِذَا كانت خامسةً فصاعداً ك: حُبَارِي، ما قال النَّاطِم: خامساً، لكن لَمَّا اسْتَشْنَى قال: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ) علمنا أَنَّ مراده: (أَوْ مَدَّتُهُ) خامسةً، ثُمَّ الرَّابِعَةُ على التفصيل الذي ذكرناه.

إذا كانت خامسةً فصاعداً ك: حُبَارَى وَحُبْرَى، أو رابعةً مُتَحَرِّكاً ثاني ما هي فيه ك: جَمْزَى .. جَمْزَى، وإن كانت رابعةً ساكناً ثاني ما هي فيه ك: حُبْلَى، جاز فيه وجهان: أحدهما: الحذف وهو المختار فتقول: حُبْلَى.

والثاني: قلبها واواً فتقول: حُبْلَوَى، ويجوز زيادة ألفٍ بين اللام والواو: حُبْلَاوَى.

لِشِبْهَهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا ... كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ
وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ وَحْتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْزُ

(لِشِبْهَهَا) الضمير يعود إلى ألف التانيث المقصورة، (الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ) قلنا: الألف المقصورة سابقاً في جمع التكسير قد تكون للإلحاق مثل: عُلْقَى، وقد تكون للتانيث مثل: حُبْلَى، وقد تكون أصلية.

قال هنا: (لِشِبْهَهَا) هذا خبر مُقَدَّم، والضمير يعود إلى ألف التانيث، (الْمُلْحَقِ) قيل: بكسر الحاء، أي: الْمُلْحَق كلمته بكلمةٍ أخرى، وهكذا ضَبَطَهُ الْمُكُودِي وَنَصَّ عَلَيْهِ الصَّبَّانُ، (الْمُلْحَقِ) بالكسر وهكذا ضبطه نُحْيِي الدِّينَ.

(لِشِبْهَهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ) يعني: الألف الأصلي، والألف التي للإلحاق، (مَا لَهَا) الذي لها للتانيث، فهو ثابتٌ لألف الإلحاق والألف الأصلية، وما هو الذي ثبت لها: الحذف أو القلب؟ التفصيل. يعني: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرَى وَعُلْقَى، أو مُنْقَلِبَةً عن أصلٍ نحو: مَرْمَى، فلها ما لألف التانيث من نحو: حُبْلَى - إذاً: الضمير هنا يعود إلى الْمُتَأَخَّر - من القلب والحذف، فتقول: ذِفْرَى وَذِفْرَوَى، وَمَرْمَى وَمَرْمَوَى، فهنا قوله: (لِشِبْهَهَا مَا)، (مَا) هذا مبتدأ، (لِشِبْهَهَا) يعني: الذي ثبت لها .. لتاء التانيث، (لِشِبْهَهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ)، (الْمُلْحَقِ) هذا نعت ل: (لِشِبْهَهَا)، (وَالْأَصْلِيِّ) معطوفٌ عليه، (مَا لَهَا) ما ثبت لها، (لَهَا) جار ومجرور متعلقٌ بمحذوف صلة الموصول، الذي لألف التانيث إن كانت رابعةً على التفصيل السابق (لِشِبْهَهَا) يعني: ثابتٌ لشبهها، ما هو الذي ثبت لشبهها؟ التفصيل السابق، وما هو الشبيه بها؟ (الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ).

إذاً: الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق، أو منقلبة عن أصلٍ فحكمها حكم (حُبْلَى) يعني: من حيث حذفها، ومن حيث القلب: حُبْلَى وَحُبْلَوَى، كذلك: ذِفْرَى وَذِفْرَوَى، وَمَرْمَى وَمَرْمَوَى، إلا أنَّ القلب في الأصل أحسن من الحذف، ف: مَرْمَوَى أفصح من: مَرْمَى، وإليه أشار بقوله: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) يعني: يُخْتَارُ لِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ، (قَلْبٌ) هذا مبتدأ، و (يُعْتَمَى) يعني: يُخْتَارُ، يُقَالُ: اعْتَمَاهُ يَعْتَمِيهِ إذا اختاره، (يُعْتَمَى) نائب الفاعل

يعود إلى القلب، (وَلِلأَصْلِيِّ) هذا خبر مُقَدَّم.

إِذَا: قَلْبٌ لِلأَصْلِيِّ يُعْتَمَى، ولكن جملة (يُعْتَمَى) هذه صفة لـ: (قَلْب) فلا يفصل بينهما، حينئذٍ تُقَدَّر هكذا: قَلْبٌ يُخْتَارُ لِلأَصْلِيِّ، ولا تقول: قَلْبٌ لِلأَصْلِيِّ يُعْتَمَى، (قَلْبٌ يُعْتَمَى) يعني: يُخْتَارُ (لِلأَصْلِيِّ)، حينئذٍ نَصَّ النَّاطِمُ على أَنَّ ما كان مُنْقَلَباً عن أصلٍ فيكون القلب أرجح من الحذف.

وأراد هنا النَّاطِمُ بـ (الأصلي): المُنْقَلَبُ عن أصلٍ واوٍ أو ياء .. هذا معلوم، لأنَّ الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة إلا في حرفٍ وشبه الحرف فقط، وأمَّا في الاسم فلا بُدَّ أن تكون مُنْقَلَبَةٌ عن واوٍ أو ياء، أو نحكم لها بالزيادة، وهنا إذا قلنا: أَلِفٌ أَصْلِيَّةٌ حينئذٍ لا بُدَّ أنَّها مُنْقَلَبَةٌ عن واوٍ أو ياء.

(وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) خَصَّ النَّاطِمُ هنا الأصلي وسكت عن الملحق .. الألف التي تكون للإحاق، فما هو الأولى؟ قلنا هناك: (قَلْبُهَا وَاوٌّ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ) أي الوجهين المختار؟ الحذف، قلنا: الأصلي استثناه بأنَّ القلب هو المختار، سكت عن أَلِفِ الإحاق وسَوَّى بينها وبين أَلِفِ التَّأْنِيثِ، حينئذٍ أَلِفُ التَّأْنِيثِ يُخْتَارُ فيها الحذف على القلب، كذلك ما سَوَّى بها وهو أَلِفُ الإحاق، إِذَا يُخْتَارُ فيها الحذف على القلب، ولكن ليس الأمر كذلك، بل القلب في الملحق أحسن من الحذف. فقلوه: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) حينئذٍ لا بُدَّ من توجيهه بأنَّه يشمل النوعين، وليس الحكم خاصاً بالأصلي، حينئذٍ نقول: أَلِفُ التَّأْنِيثِ يجوز فيها الوجهان والحذف أرجح .. أحسن، وأمَّا أَلِفُ الإحاق والأصلية يجوز فيها الوجهان والقلب أرجح، وظاهر عبارة النَّاطِمِ: أَنَّهُ خَصَّ الأصلي بأنَّ القلب يُخْتَارُ، إِذَا: سَوَّى بين أَلِفِ الإحاق وأَلِفِ التَّأْنِيثِ .. هذا الظَّاهر، فيكون أَلِفُ الإحاق الحذف أرجح من القلب، والصواب هو العكس، ونحمل كلام النَّاطِمِ هنا على ما ذكره في: (الكافية) وشرحها. تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يُؤْهِمُ أَنَّ أَلِفَ الإحاق ليست كذلك، بل تكون كأَلِفِ التَّأْنِيثِ في ترجيح الحذف، لأنَّه مقتضى قوله: (مَا لَهَا) الذي ثبت لها .. لأَلِفِ التَّأْنِيثِ، يثبت للأصلي والملحق، واستثنى الأصلي .. بقي الملحق.

ليست كذلك بل تكون كأَلِفِ التَّأْنِيثِ في ترجيح الحذف، لأنَّه مقتضى قوله: (مَا لَهَا)، وقد صرَّح النَّاطِمُ رحمه الله في (الكافية) وفي شرحها: بأنَّ القلب في أَلِفِ الإحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، هو نفسه صرَّح بهذا .. سَوَّى بين أَلِفِ الإحاق والأصلية، وهنا ظاهر عبارته التفريق بينهما، فألحق التي للإحاق بالتَّأْنِيثِ والحذف فيها أجود،

واستثنى الأصلية والصواب: التسوية بينهما، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف (حُبْلَى) في الزيادة، على كُلِّ: ينبغي حمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية من أجل أن نجعل الحكم عام .. (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) حينئذٍ نقول: مراده هنا أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق، وإن كان القلب فيهما جميعاً معاً أجود من الحذف، كما نصّ هو عليه في: (شرح الكافية)، هذا من باب التأويل، وإن كان ظاهر العبارة يحتاج إلى مبالغة في التأويل، لأن قوله: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) هذا تخصيصٌ بعد تعميم، لأنه عمّم (مَا هَا) اسمٌ موصول .. عمّم، كُلّ ما ثبت لألف التأنيث ثبت لألف الإلحاق والأصلية، هذا الظاهر.

ثم خصّص قال: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ) قدّم الخبر على المبتدأ، (قَلْبٌ يُعْتَمَى) يُخْتَارُ لِلأَصْلِيِّ، ظاهره والله أعلم أنه قد يكون خالف ما في (الكافية) حينئذٍ سوّى هنا في هذا المقام .. في هذا المتن بين ألف التأنيث وألف الإلحاق: في أن الحذف أجود من القلب، وهناك سوّى بين الأصلية وألف الإلحاق في كون القلب أجود من الحذف، قد يكون هنا رجّع، لكن ياسين وغيره أولوا العبارة قالوا: قوله (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) ليس مراده الترجيح من حيث هو، بل مراده أن القلب في الأصلية أكثر من التي للإلحاق، كُلُّ منهما الرَّاجِح فيه: القلب على الحذف فهو المختار، إلا أن القلب في الألف الأصلية أكثر فيها القلب من التي للإلحاق، لكن هذه العبارة فيها، لأن ظاهره ما ذكرناه سابقاً. على كُلِّ الصواب قوله: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أنه لا يختصُّ بالأصلية فحسب، بل الحكم عام في الأصلية والتي للإلحاق.

لِشَبْهَةِا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... هَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْلَ

بَيِّنْ الألف إن كانت خامسةً فصاعداً:

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْلَ ..

هذا تخصيصٌ على المفهوم السابق، (الألف) هذا مفعول مُقَدَّم، (الْجَائِزَ) نعته، (أَرْبَعًا) مفعول ل: (الْجَائِزَ) يعني: الذي جاز أربعاً، يعني: أربعة أحرف، وذَكَرَ هنا باعتبار تأنيث الحرف، (أَرْلَ) يعني: احذف .. احذف الألف الجائز أربعاً، فحينئذٍ الألف المقصورة إذا كانت خامسةً مُطلقاً وجب حذفها.

أي: إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً، سواء كانت أصلية نحو: مصطفى ومستدعي، أو للتأنيث نحو: حُبَارِيَّ وَخُلَيْطِيَّ، أو للإحاق أو التكرير نحو: حَبْرَكَ وَقَبْعَثْرِيَّ، فتقول فيها كلها: مُصْطَفِيَّ، وَمُسْتَدْعِيَّ، وَحُبَارِيَّ، وَخُلَيْطِيَّ، وَحَبْرَكَ وَقَبْعَثْرِيَّ، كلها .. بدون تفصيل تحذف الألف إذا كانت خامسة فصاعداً، بقطع النظر عن كونها للتأنيث أو غيره، وهذا تنصيص على ما سبق، لكن يستفاد منه: أنَّ الحكم في السابق (مَدَّتْهُ) يعني: مَدَّةُ التَّأْنِيثِ، وهنا زاد: (أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتِ) يعني: مَدَّةُ التَّأْنِيثِ قلنا: إذا كانت خامسةً، هنا زدنا: إذا كانت خامسةً فصاعداً لغير التأنيث، سواء كانت أصلية، أو كانت للإحاق، أو للتكرير فيكون فيه تصريحٌ بالمفهوم السابق من حيث التأنيث، ومن حيث غير التأنيث دخل معنا الخامسة فصاعداً التي للإحاق، والتي للتكرير، والأصلية.

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْزَلْ ... كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصَ خَامِسًا عَزَلْ

هذا النوع الرابع مما يُحذف للنسب وهو: ياء المنقوص المتجاوزة أرباعاً: كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصَ خَامِسًا عَزَلْ ..

يعني: انتقل إلى بيان المنقوص، وبدأ بالخامسة ثُمَّ على جهة النزول، إذا كانت ياء المنقوص خامسةً وجب حذفها، (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك الحكم السابق، (يَا الْمُنْقُوصَ)، (يَاءٌ) مبتدأ، وهو مضاف، و (الْمُنْقُوصِ) مضاف إليه، (عَزَلْ) الجملة خبر .. (عَزَلْ) فعل ونائب فاعل والضمير يعود إلى (يَا الْمُنْقُوصِ) حال كونه خامساً وجب حذفه مُطلقاً.

إذاً: ياء المنقوص إذا كانت متجاوزةً أرباعاً وجب حذفها، مثل (مُعْتَدِي) .. مُعْتَدٍ تقول: مُعْتَدِيَّ .. مُعْتَدِيَّ .. مُعْتَدِيَّ، بحذف الياء، هو (مُعْتَدٍ) حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .. التَّنْوِينِ، ولكن إذا نسبته قلت: مُعْتَدِيَّ بحذف الياء، كذلك (مُسْتَعْلِي) مُسْتَعْلٍ .. مُسْتَعْلِيَّ.

إذاً: إذا كانت ياء المنقوص خامسةً فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه، فتقول في (مُعْتَدٍ) و (مُسْتَعْلٍ): مُعْتَدِيَّ، وَمُسْتَعْلِيَّ، وموجب الحذف هو الثِقَلُ، وحينئذٍ لَمَّا نَصَّ عَلَى الْخَامِسَةِ عَلِمْنَا أَنَّ السَّادِسَةَ مِنْ بَابٍ أُولَى، لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الثِقَلُ، فَالْخَامِسَةُ ثَقِيلَةٌ بِقَاوُهَا مَعَ يَاءِ النَّسَبِ، إذاً: السَّادِسَةُ مِنْ بَابٍ أُولَى أَنْ تَكُونَ أَثْقَلُ. إذاً:

كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِساً غُزِلَ ..

(كَذَاكَ) ما إعرابه؟ (يَا) هذا مبتدأ، (غُزِلَ) هو الخبر، ياءُ الْمُنْقُوصِ غُزِلَ حال كونه خَامِساً كذاك، أي: مثل ذاك .. الحكم السابق وهو قوله:

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلَ ..

إذا: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (غُزِلَ)، (كَذَاكَ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (غُزِلَ).

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ

(الحذف) مبتدأ، (في اليا) قصره للضرورة، وهو جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (الحذف) لأنه مصدر، (أَحَقُّ) هذا خبر المبتدأ، و (رَابِعاً) هذا حالٌ من الياء، (في اليا) حال كونه (رَابِعاً)، أحق من ماذا؟ (مِنْ قَلْبٍ) إذا: يجوز فيه الوجهان: الحذف والقلب والحذف أحق، إذاً أولى .. صار فيه ترجيح، إذا: إذا كانت الياء .. ياء المنقوص رابعةً جاز فيها وجهان: الحذف والقلب، فتقول في النَّسَبِ إِلَى (قَاضٍ): قَاضِيٌّ، بالحذف، وهو أجود من: قَاضِيٍّ، تُبْقِي الياء وتقلبها واواً وتفتح ما قبلها، وسيأتي: وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً ..

إذا: (وَالْحَذْفُ فِي الْيَا) من المنقوص حال كون الياء (رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) يعني: من قلب الياء، التنوين هنا عَوْضٌ عن المحذوف، فتقول: قَاضِيٍّ .. قَاضِيٍّ، يجوز فيه الوجهان، والحذف أرجح.

(وَحْتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْزُ): قَلْبُ ثَالِثٍ حَتَمَ، (حَتَمَ) هذا خبر مُقَدَّمٌ بمعنى أنه يجب (قَلْبُ ثَالِثٍ)، (ثَالِثٍ) أطلقه النَّاطِمُ، قلنا: في الرابع الألف المقصورة .. الثالثة سَكَتَ عنها، والياء هنا ذكر الخامسة والرابعة وأطلق: (ثَالِثٍ) فَعَمَّ النوعين، يعني: (وَحْتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ) من ثالث (الفتى) .. الألف المقصورة إذا وقعت ثالثة، لأنه لم يُبَيَّنْ حكمها فيما سبق، وكذلك ياء المنقوص إذا وقعت ثالثة ك: شَجِي، ما حكمها؟ القلب .. تَعَيَّنَ فيها القلب .. وجب قلب الألف في (الفتى) واواً، هذا في المقصور إذا وقعت ثالثة، ووجب قلب الياء في المنقوص واواً إذا وقعت ثالثة.

إذا: بَيَّنَّ حكم الألف التي للتأنيث فيما إذا وقعت رابعةً وخامسةً، وقلنا: بقي الثالثة لم يَتَعَرَّضْ لها، ما حكمها؟ وجب قلبها واواً، فتقول في (فتى): فَتَوِيٌّ، وجب لكون الألف المقصورة هنا وقعت رابعةً.

كذلك في (شَجِي) .. شَجِي، هنا وقعت ياء المنقوص ثالثة، ما حكمها؟ بَيَّنَّ: الخامسة

وجب الحذف، الرابعة فيها وجهان، الثالثة يجب القلب، فتقول: شَجَوِيٌّ، ولا تقل: شَجِيٌّ، بالقلب .. قلب الياء واواً.

إذاً قوله: (وَحْتَمٌ) هذا تأكيد، يعني: واجب، (قَلْبٌ ثَالِثٌ)، (قَلْبٌ) مبتدأ وهو مضاف، و (ثَالِثٌ) أطلق الناظم هنا فيشمل ياء المنقوص والألف المقصورة، (وَحْتَمٌ) هذا خبر مُقَدَّم و (يَعْنُ) بمعنى: يعرض، والضمير هنا يعود على: الثالث، والجملة صفة لـ (ثَالِثٌ)، سواءً كان ياء المنقوص، أو ألف المقصور فهو حكمٌ عام نحو: عَمٍ وفَتَى، فتقول فيهما: عَمَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ.

وإنما قُلِبَتِ الألف في (فتى) واواً .. (فتى) قلنا: أصلها: فتيان .. فتية، الألف منقلبة عن ياء، وهنا قلنا: تُقَلَّبُ واواً، لماذا لم ترجع إلى أصلها؟ إذاً: ما رَجَعَتْ إلى أصلها، وإنما قُلِبَتْ واواً، لو رجعت إلى أصلها لقُلبت ياءً، هنا قيل: فَتَوِيٌّ، نقول: قُلِبَتْ الألف في (فتى) واواً وأصلها الياء؛ كراهة اجتماع الكسرة والياءات، يعني: فراراً من الثقل، لأنَّك لو قلبتها ياءً، ثُمَّ عندنا ياءان، وعندنا كسرة، صار فيها ثَقْلٌ على اللسان، وسيأتي هناك الحذف إذا اجتمع عندنا ثلاث ياءات، أو أربعة ياءات. (وَحْتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ).

قال الشَّارح: يعني: أنَّ ألف الإلحاق المقصورة كألف التَّأْنِيثِ في وجوب الحذف، إن كانت خامسةً ك: حَبْرَكِيٍّ وَحَبْرَكِيٍّ، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعةً ك: عَلَقِيٍّ وَعَلَقَوِيٍّ .. جواز الوجهين، ولكن المختار هنا القلب عكس ألف التَّأْنِيثِ، وأما الألف الأصلية فإن كانت ثالثةً قُلِبَتْ واواً.

انظر! ابن عقيل هنا: ألف الإلحاق المقصورة كألف التَّأْنِيثِ ثُمَّ قال: "المختار هنا القلب عكس ألف التَّأْنِيثِ" لم يُسَوِّ بينهما، مع أنَّ الناظم قال: (مَا لَهَا) ثبت لها. وأما الألف الأصلية فإن كانت ثالثةً قُلِبَتْ واواً ك: عصاً وَعَصَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ، وإن كانت رابعةً قُلِبَتْ أيضاً واواً ك: مَلْهُوِيٍّ، وربما حُذِفَتْ ك: مَلْهِيٍّ، والأول هو المختار، يعني: جاز فيها الوجهان لكن لا على السواء.

وإليه أشار بقوله: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أي: يُخْتَارُ، يُقَالُ: اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ أي: اخترته، وإن كانت خامسةً فصاعداً وجب الحذف ك: مُصْطَفِيٍّ في: مُصْطَفَى، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلُ ..

عام هذا .. وأشار بقوله: (كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ) إلى آخره: إلى أَنَّهُ إذا نُسِبَ إلى منقوصٍ

فإن كانت ياؤه ثالثة قُلبت واواً، وفُتح ما قبلها نحو: شَجَوِي في (شَج)، وإن كانت رابعةً حذفت نحو: قاضي في (قَاضٍ)، وقد تُقلب واواً نحو: قَاضِيٌّ، وإن كانت خامسةً فصاعداً وجب حذفها ك: مُعْتَدِي في (مُعْتَدٍ)، ومُسْتَعْلِي في (مُسْتَعْلٍ)، و (الحبركي): ذَكَر القُرَاد، والأُنثى: حَبْرَكَاة، و (العَلَقَى): نبتٌ، واحدة: علقاة. وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلَ ... وَفَعِلَ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلَ

(فَعِلَ) بكسرتين.

(وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) يعني: إذا قَلَبْتَ في المنقوص واواً افتح ما قبله، ولذلك: شَجَوِي، تفتح ما قبله يعني: يكون ما قبل الواو مفتوحاً، لأنَّ الواو هذه مُنْقَلِبَةٌ عن ياء، إذاً: ما قبلها يكون مكسوراً، وأَيُّهُمَا أسبق: فتح ما قبل الياء أولاً ثُمَّ تُقَلَّب، أو العكس؟

(وَأَوَّلِ) يعني: أتبع، (ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً)، (وَأَوَّلِ) هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العِلَّة، والفاعل أنت، (ذَا) مفعول أول يحتمل أنه بمعنى: صاحب، (ذَا الْقَلْبِ) يعني: صاحب القلب، يعني: الحرف المقلوب، حينئذٍ هو مضاف، و (الْقَلْبِ) مضاف إليه، ويحتمل أنَّ (ذَا) إشاريّة .. اسم إشارة، (أَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ) (الْقَلْبِ) بمعنى: المقلوب، نعت أو بدل أو عطف بيان، (انْفِتَاحاً) هذا مفعول ثاني لـ (أَوَّلِ)، والمراد هنا: أي أنَّ ياء المنقوص إذا قُلبت واواً فُتح ما قبلها، ومتى تُقَلَّب واواً؟ قد تُقَلَّب واواً وجوباً وجوازاً، جوازاً إذا كانت رابعةً، ووجوباً إذا كانت ثالثةً، في الموضعين افتح ما قبل الواو، لأنَّ هذه الواو منقلبة عن ياء وما قبلها مكسور، إذاً: وجب قلب ما قبل الواو فَتَحَةً. وظاهر كلام النَّاظم: (وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) يُفِيد تَبَعِيَّةَ الحرف المقلوب للفتح، يعني: أولاً تقلب ثُمَّ تفتح، والصواب العكس: أنَّك تفتح أولاً ثُمَّ تُقَلَّب، ظاهر عبارة النَّاظم (وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) .. (أَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ) يعني: المقلوب أولاً .. أتبعه (انْفِتَاحاً) هذا ظاهر العبارة وسيأتي لها توجيه.

والتحقيق: أنَّ الفتح سابق للقلب، يعني: قبل أن تقلب تفتح، وذلك أنه إذا أُريد النَّسَب إلى نحو (شَجٍ) فتحت عَيْنُهُ، كما تفتح عين (فَمَرٍ) .. سيأتي (فَعِلَ)، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً: شَجِي .. شَجِيَا، تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً: شَجِيَا.

فتحت عينه كما تفتح عين (فَمَرٍ)، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لَتَحَرَّكَهَا وانفتح ما قبلها، فيصير: شَجَا ك (فَقَى)، ثُمَّ تُقَلَّب ألفه واواً كما تُقَلَّب في: فقى، إذاً: الواو في

(شَجَوِي) انقلبت عن ألف لا عن ياء، هي انقلبت عن ياء، لأتأ ياء المنقوص لكنّها ليست مباشرة، وإنما بواسطة قلب الياء ألفاً، ثم بعد ذلك تُقَلَّب الألف واوًا، إذاً: الفتح سابقٌ على القلب.

وأما عبارة النّاطم في ظاهرها تُفيد تَبَعِيَّة الحرف المقلوب للفتح، (وَأَوَّل) صاحب القلب يعني: المقلوب، (انْفِتَاحاً) إذاً: اقلب أولاً ثم أتبع (انْفِتَاحاً) .. هذا ظاهر العبارة، ويمكن أن يُجاب: بأن يبقى القلب على معناه المصدرى، يعني لا نقول: القلب بمعنى المقلوب، وإنما المراد به المعنى المصدرى، نعتاً أو بدلاً أو بياناً من (ذَا) الإشاريّة، فيُفيد حينئذٍ سبق الفتح على نفس القلب، لأنّ المفعول الأول فاعلٌ في المعنى، فيكون كلامه صريحاً في أنّ القلب وليّ الفتح.

الاعتراض يرد على ماذا؟ إذا أعربنا (ذَا) بمعنى: صاحب، لأنّ صاحب هنا في قوة التأويل، حينئذٍ كأنك قلت: وَأَوَّل المقلوب انفتاح، إذاً: حصل القلب، وقع الإشكال، لكن لو قلت: (أَوَّل ذَا الْقَلْبِ)، ثم (ذَا الْقَلْبِ) هذا مفعولٌ أول، وهو في المعنى فاعل، (انْفِتَاحاً) حينئذٍ يقتضي أن يكون الانفتاح سابقاً على القلب، فنجعل القلب بالمعنى المصدرى، يعني: لا نُؤَوِّله بالمقلوب، لو نَزَّلناه على المعنى الذي يُراد به .. لو جعلنا (ذَا) بمعنى: صاحب، حينئذٍ وقع الحَدَث .. وقع القلب، أوله انفتاحاً بعد قلبه .. هذا المراد، لكن لو جعلناه على المعنى المصدرى: القلب من حيث هو .. المعنى قبل أن تقلب حينئذٍ يُؤَوَّل إذا صغّرته كما ذكرناه سابقاً (أَوَّل ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) فإذا أردت القلب حينئذٍ أَوَّل الذي تريد قلبه انفتاحاً .. صار على معناه الأصلي، هنا عَبَّر الصَّبَّان بقوله: "بأن يبقى القلب على معناه المصدرى نعتاً أو بدلاً أو بياناً من (ذَا) الإشاريّة" إذاً: لا نجعل (ذَا) بمعنى: صاحب، "فيُفيد سبق الفتح على نفس القلب، لأنّ المفعول الأول فاعلٌ في المعنى، فيكون كلامه صريحاً في أنّ القلب وليّ الفتح".

(وَأَوَّل ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) ثم قال:

..... وَفَعِلَ ... وَفَعِلَ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلَ

يعني: أنّ المنسوب إليه إذا كان ثَلَاثِيّاً وعينه مكسورة مُطلقاً، سواءً كانت الفاء مفتوحة نحو: (فَعِلَ) ك: نَمَرٌ، أو (فَعِلَ) فاءه مضمومة ك: دُئِلَ، أو (فَعِلَ) ك: إِبِلَ، إذا نسبت إليه تُقَلَّب الكسرة فتحة .. كسرة العين: نَمَرٌ .. نَمَرِيّ، تفتح العين (دُئِلَ): دُئِلِيّ، (إِبِلَ): إِبِلِيّ، (بِلَزَ): بِلَزِيّ، تقلب حركة العين فتحة، لئلا تتوالى عندك كسرة وياءات.

يعني: أنّ المنسوب إليه إذا كان ثَلَاثِيّاً مكسور العين، وجب فتح عينه سواءً كان مفتوح

الفاء ك: ثَمْر، أو مكسورها ك: إِبِل، أو مضمومها ك: دُئِل، فتقول فيها: (تَمَرِي) و (إِبِلِي) و (دُؤْلِي) كراهة اجتماع الكسرة مع الياء.

إذاً قوله: (وَفَعِلَ) مبتدأ، (وَفَعِلَ) ك: دُئِل، معطوفٌ عليه (اِفْتَحَ عَيْنَهُمَا) متى؟ في النسب، (عَيْنَ) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (اِفْتَحَ)، (وَفَعِلَ) ما إعراب (فَعِلَ)؟ معطوف على الهاء، (عَيْنَهُمَا) وهنا لم يُعَد المضاف؛ لأنَّ النَّاطِم لا يرى وجوب ذلك، حينئذٍ يكون التقدير: (وَفَعِلَ) معطوف بالخفض على قوله: (عَيْنَهُمَا)، يعني: وعين فَعِلَ .. قُصِدَ لفظه، (وعين فَعِلَ) عطفه على الضمير في قوله: (عَيْنَهُمَا)، والنَّاطِم لا يشترط في العطف على الضمير المجرور إعادة العامل كما سبق: (وَعَوُذُ خَافِضٍ).
إذاً: (وَفَعِلَ) بالخفض عطفاً على الضمير المضاف إليه، (عَيْنَهُمَا) لأنَّ (عَيْنَ) مفعولٌ به وهو مضاف، و (الهاء) ضمير مُتَّصِل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم والألف هذه ملحقات، المضاف والمضاف إليه: (عين) و (الهاء)، والميم: حرف عِمَاد، والألف هذا دلالة على التثنية.

إذاً: المضاف إليه هو الهاء، عطف عليه: (وَفَعِلَ)، ويجوز أن يكون (فَعِلَ) مبتدأً محذوف الخبر، (وَفَعِلَ) كذلك يعني: في وجوب فتح العين، لأنه قال: (اِفْتَحَ) أنت (عَيْنَهُمَا) إذاً: الفتح واجب للتخلص من الكسر ثُمَّ ياء، إذاً: (وَفَعِلَ) كذلك في وجوب فتح العين.

قال الشَّارح: يعني أنك إذا قلبت ياء المنقوص واواً وجب فتح ما قبلها نحو: شَجَوِي وَقَاضَوِي، وأشار بقوله: (وَفَعِلَ) .. إلى آخره، إلى أنه إذا نُسِب إلى ما قبل آخره كَسْرَةً، وكانت الكسرة .. " هو ثلاثي والنَّاطِم عَيْنَ الثلاثي، لَمَّا قال: (فَعِلَ) و (فُعِلَ) و (فَعِلَ) ما سَمَّى إلا الثلاثي فقط، دَلَّ على أنَّ النَّاطِم يعني به: الثلاثي، فُهِم من اقتصراره على الثلاثي: أنَّ ما زاد على الثلاثة مِمَّا قبل آخره كسرة لا يُغَيِّر، لَمَّا اقتصر النَّاطِم على الثلاثي مفهومه: أنَّ ما زاد على الثلاثة مِمَّا قبل آخره كسرة لا يُغَيِّر .. يبقى على حاله، فاندرج في ذلك صور:

– الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو: جَحْمَرَشْ، إذاً: قبل الأخير كسرة وهو خماسي.

– الصورة الثانية: ما كان على أربعة أحرف مُتَحَرِّكات نحو: جُنْدِلْ، إذاً: ما قبل آخره كسرة لكنَّه رباعي.

– والثالثة: ما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو: تَغْلِبْ، ما قبل الباء مكسور.

فالأولان لا يُغَيَّران: جَحْمَرِشٌ .. جَحْمَرِشِيٌّ، تبقى الكسرة كما هي: جُنْدِلٌ .. جُنْدِلِيٌّ،
إذاً: تبقى كما هي الكسرة ولا تُغَيَّرُ.

وأما الثالثة ففيه وجهان: الأرجح أو الأعرف أنه لا يُغَيَّرُ، والآخر أنه يُفْتَحُ، وقد سُمِعَ
الفتح مع الكسرة في: تَغْلِي .. تَغْلِي، وفي القياس عليه كذلك: يَخْصِي وَيَخْصِي
وَيَخْصِي، وَيَثْرِي وَيَثْرِي، وفي القياس عليه خلاف: أي على الفتح، فذهب المبرِّد وابن
السَّراج إلى اطراده، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السَّماع.
إذاً: جَحْمَرِشٌ، والثاني وهو: جُنْدِلٌ، والثالث وهو: تَغْلِبُ، بأن كان الثاني ساكن،
نقول: الأول والثاني يبقى كما هو، وأما الثالث ففيه وجهان: سُمِعَ فيه الفتح والكسر،
ولكن الفتح عند سيبويه والخليل شاذ.

قال الشَّارح: وأشار بقوله: (وَفَعِلٌ) إلى آخره إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كسرة،
وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحدٍ وجب التَّخفيف بجعل الكسرة فتحة، فتقول في
(نَمَرٌ): نَمَرِي، (دُنْلٌ): دُنُولِي، (إِبِلٌ): إِبِلِي."
وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُويٌّ ... وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

هذا سبق من الشطر الأول في السابق: وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُويٌّ، هذه المسألة تَقَدَّمت
في قوله:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفُ ..

لكن أعادها هنا للتنبية على أن من العرب من يُفَرِّقُ بين ما ياءه زائدتان ك: الشَّافعي،
وما إحدى ياءه أصليه ك: مرمي، فيوافق في الأول على الحذف، فيقول في النِّسبِ إلى
(الشافعي): شافعي، وأما الثاني فلا يُخَذَفُ ياءه بل يحذف الزائدة منهما، ويقلب
الأصليَّةَ واواً، فيقول حينئذٍ في النِّسبِ إلى (رمي): مرموي، وهي لغة قليلة المختار
خلافها.

قال أبو حيان: "وشذ في (مَرْمِي): مَرْمُوي" يعني: يعتبره شاذاً.

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُويٌّ ..

(مَرْمُويٌّ) نائب فاعل ل: (قِيلَ)، (فِي الْمَرْمِيِّ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ ..

وإن كان ذاك موافق إلا أنه من حيث الاستعمال في الاختيار (مَرْمِيٌّ) فهو مُقَدَّمٌ وأرجح
على (مَرْمُويٌّ)، (وَاخْتِيرَ) هذا فعل ماضٍ مُعَيَّر الصيغة، (مَرْمِيٌّ) نائب فاعل، (فِي)

اسْتَعْمَالُهُمْ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

قد سبق أنَّهُ إذا كان آخر الاسم ياءً مُشَدَّدةً مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النَّسب، فيقال في (الشافعي): شَافِعِيٌّ، وفي (مَرْمِيٍّ): مَرْمِيٌّ، وأشار هنا إلى أنَّه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً والأخرى زائدة، فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبقي الأصلية ويقلبها واواً، فيقول في (المَرْمِيٍّ): مَرْمَوِيٌّ وهي لغةٌ قليلة، والمختار اللغة الأولى وهي: الحذف، سواءً كانتا زائدتين أم لا، فتقول في (الشافعي): شَافِعِيٌّ، وفي (مَرْمِيٍّ): مَرْمِيٌّ.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَنَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ ... وَارْدُدُهُ وَآواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُبٌ

(وَنَحْوُ حَيٍّ) هذا اللفظ ياءٌ مُشَدَّدة قبلها حرفٌ واحد:

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَنَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ ..

فإن كانت الياء الأولى مُنْقَلِبة عن واو وجب قلبها واواً .. رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا، فتقول (طَيٍّ): طَوَوِي .. (حَيٍّ): حَيَوِي، بإثبات الياء الأولى وقلب الثانية، (وَارْدُدُهُ وَآواً)، (ارْدُدُهُ) أي: الثاني، (وَآواً إِنْ يَكُنْ) ثانيه (عَنْهُ) عن الواو (قُلُبٌ)، فإن لم يكن مُنْقَلِباً عن الواو بل أصله ياء ثَبَّت على ما هو عليه.

أي: إذا نُسِبَ إلى ما آخره ياءٌ مُشَدَّدة، فإمَّا أن تكون مسبوقهً بحرفٍ، أو بحرفين، أو ثلاثةً فأكثر .. إمَّا أن تكون هذه الياء المُشَدَّدة مسبوقهً بحرفٍ واحد نحو: حي، أو حرفين - سيأتي هذا وسيفردها ببيت - أو ثلاثةً فأكثر، فإن كانت مسبوقهً بحرفٍ لم يُحذف من الاسم شيء عند النَّسب، ولكن يُفْتَح ثَانِيهِ وَيُعَامَل معاملَةُ الْمُقْصُورِ الثَّلَاثِي، فإن كان ثانيه ياءً في الأصل لم تزد على ذلك، كقولك في (حَيٍّ): حَيَوِيٍّ، فتحت ثانيه وهو الياء فَقُلِبَت الياء الأخيرة ألفاً: حَيَوِيٍّ، الياء المُشَدَّدة الأخيرة ياء النَّسب: وَحَيٍّ، الياءان مُشَدَّدة، الأولى فُتِحَتْ فَانْفَلَكَ الإِدْغَامُ، لأنَّ الياء الأولى ساكنة، إذا حَرَكْتُهَا انْفَلَكَ الإِدْغَامُ، وقلبت الياء الثانية واواً قلت: حَيَوِيٍّ.

فتقول في (حَيٍّ): حَيَوِيٍّ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وَاِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِبَت وَآواً لِأَجْلِ يَاءِ النَّسَبِ، وإن كان ثانيه في الأصل واواً رَدَدْتَهُ إِلَى أَصْلِهِ، إذا كان (حَيٍّ) قلنا: الياء الأولى أصلية .. ليست منقلبة عن واو، لكن (طَيٍّ) الياء الأولى من (طَوِيَّتُ) .. الياء الأولى مُنْقَلِبة عن واوٍ، حينئذٍ إذا حَرَكْتَهُ قُلِبَت الياء واواً .. رجعت إلى أصلها فتقول: طَوَوِيٍّ، وإن كان ثانيه في الأصل واواً رددته إلى أصله فتقول

في (طَيٍّ): طَوَوِيٍّ، لأنَّه من (طَوَّيْتُ)، وإن كانت مسبوقه بحرفين - وهذا سيأتي حكمها - كذلك إن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر هذا تقدّم في السابق في قوله: وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْدَفُ ..

قلنا: إن كانت رابعة فصاعداً، كذلك الثالث (كرسي) تُخْدَفُ، وأمّا إن كانت مسبوقه بحرفٍ أو حرفين، الحرفين سينص عليه، وأمّا حرفٌ واحد ففيه التفصيل الذي ذكرناه. (وَنَحْوُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (حَيٍّ) مضاف إليه، (فَتَحُّ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (ثَانِيهِ) مضاف إليه، (ثَانِيهِ) يعني: ثاني حي، (يَجِبُ) الضمير يعود إلى (فَتَحُّ ثَانِيهِ) الواجب هو الفتح، والجملة خبر المبتدأ الثاني (فَتَحُّ)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، (نَحْوُ) هذا مبتدأ أول، (فَتَحُّ) مبتدأ ثاني، (يَجِبُ) خبر المبتدأ الثاني، (فَتَحُّ) مضاف، و (ثَانِيهِ) مضاف إليه.

(وَارْدُدْهُ)، (ارْدُدْ) فعل أمر والفاعل أنت، والضمير هنا مفعول أول، (وَأَوَّ) مفعول ثاني، (ارْدُدْهُ) الضمير يعود إلى الثاني، (فَتَحُّ ثَانِيهِ) (ارْدُدْهُ) يعني: الثاني واواً .. رُدَّه إلى أصله، متى؟ (إِنْ يَكُنْ) ثانيه (عَنْهُ) عن الواو، (قُلِبَ) الضمير يعود إلى الثاني، (إِنْ يَكُنْ) الضمير المستتر هنا اسم (يَكُنْ)، (عَنْهُ) يعني: عن الواو، (قُلِبَ) هو أي: الثاني، والجملة خبر (يَكُنْ)، فُهِم منه: أنَّ الياء الأولى إذا كانت ياءً أصلية .. بالأصالة بقيت على حالها كما في: حَيٍّ، ولم ينصَّ عليه، لأنَّه مثَّل ب: حَيٍّ.

إذا مراده بهذا البيت: أنَّه إذا تقدّم على الياء حرفٌ واحد ونسبت إليه، لم يُخْدَف منه شيء، بل يُفْتَح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة الأخيرة، فإن كان أصله واواً رددتها فقلت في (طَيٍّ): طَوَوِيٍّ، وأمّا قُلِبَت الياء الأخيرة واواً (طَوَوِيٍّ) لماذا؟ قالوا: العِلَّة هي العِلَّة في (الفتي): فَتَوِيٍّ، قلنا: لتلا تكون عندنا ياء وقبلها كسرة، فالعِلَّة هي العِلَّة. قال الشَّارح: وأشار هنا إلى أنَّها إذا كانت مسبوقه بحرفٍ واحدٍ لم يُخْدَف من الاسم في النَّسب شيء، بل يُفْتَح ثانيه ويُقَلَّب ثالثه واواً، ثُمَّ إن كان ثانيه ليس بدلاً من واوٍ لم يُغَيَّر، وإن كان بدلاً من واوٍ قُلِبَ واواً .. رجع إلى أصله، فتقول في (حَيٍّ): حَيَوِيٍّ، لأنَّه من: حَيِّتُ، وفي (طَيٍّ) أصله (طَوِيٍّ): طَوَوِيٍّ، لأنَّه من: طَوَيْتُ. وَعَلِمَ التَّنْثِيَةَ اخْدَفَ لِلنَّسَبِ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

هذا ما يتعلّق بالخامس والسادس ممّا يجب حذفه من الأخير وهو: علامة التَّنْثِيَةِ، وعلامة جمع التَّصْحِيحِ.

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ اِحْدِفْ) يعني: علامته، (عَلَمَ) مضاف، و (التَّثْنِيَةِ) مضاف إليه، (اِحْدِفْ) لِلنَّسَبِ) يعني: لأجل النسب.

وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ ..

(مِثْلُ) مبتدأ وهو مضاف، و (ذَا) المشار إليه الحذف للنسب، (جَمْعِ تَصْحِيحٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَجَبَ)، (جَمْعِ) مضاف، و (تَصْحِيحٍ) مضاف إليه، والجار والمجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَجَبَ)، (وَجَبَ ذَا) الذي هو: حذف العلامة للنسب، إِذَا: عاد الضمير إلى العلامة .. إلى المضاف دون المضاف إليه، لأنه لو رددته إلى المضاف والمضاف إليه وَقَعَتْ فِي لَبْسٍ.

حذف علامة التثنية من جمع تصحيح، هذا ما يتأتى، إِنَّمَا عاد الضمير على المضاف دون المضاف إليه، إِذَا: (وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ) أي: علامته، (اِحْدِفْ) وجوباً، (لِلنَّسَبِ) لأجل النسب، (وَمِثْلُ ذَا) الحذف السابق .. العلامة، (وَجَبَ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ)، (مِثْلُ) مبتدأ، (وَجَبَ) الجملة خبر.

إِذَا: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسِبَ إِلَى مَا فِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ: زيدان، تحذف الألف والنون تقول: زَيْدِي .. (زَيْدِينَ) تقول: زَيْدِي كَذَلِكَ، فيستوي حينئذٍ النسبة إلى المفرد وإلى المثنى والجمع، ولذلك الشُّرَاحُ أكثرهم .. الشَّارِحُ والمُرَادِي والأَشْمُونِي حملوا البيت هنا على النسبة إلى المثنى والجمع، يعني: إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ: زيدان، وسَمَّيْتَ رَجُلًا بـ: زيدون، ونسبت إليه، لكن المكودي أبي وجعل هنا النسبة إلى المفرد. وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ اِحْدِفْ لِلنَّسَبِ ..

حينئذٍ تحذف من أجل أن تنسب إلى المفرد، لا أن تنسب إلى المثنى نفسه، لماذا؟ لأنك إِذَا جعلت الحكم مُعَلَّقًا على المفرد .. على واحد المثنى وواحد الجمع، أُخِذَ مِنْهُ المثنى والجمع، وَإِذَا عَكَسْتَ قَدْ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ المفرد.

عندنا أمران: زيدان، إِذَا أَرَدْتَ النِّسْبَةَ إِلَى وَاحِدِهِ، حينئذٍ تحذف الألف والنون وتنسب إلى (زيد) لا إلى (زيدان) .. تحذف الألف والنون وتنسب إلى (زيد)، وهذا واضح تقول: زَيْدِي .. (مسلمون): مُسْلِمِي، تنسب إلى المفرد، وَإِذَا سُمِّيَ بـ: (زيدان) و (زيدون) (مسلمون) و (مسلمات)، الحكم عين الحكم في المفرد: تحذف الألف والنون، والألف والتاء، والواو والنون، والياء والنون، وتنسب إلى المفرد، حينئذٍ نسبت إلى المفرد تبعاً لا أصالةً، وعلى رأي المكودي نسبت إلى الواحد أصالةً لا تبعاً، على كُلِّ: النتيجة واحدة، وَإِنَّمَا المراد ما مقصود النّاطم بهذا البيت: هل هو مقصوده واحد المثنى،

أو المثنى نفسه إذا نسبت إلى المثنى؟ كله مُحْتَمِل، لأنَّ الحكم مُتَّحِد.

إذا: وَعَلَمَ التَّنْثِيَةَ اخْذِفْ لِلنَّسَبِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَوْ إِلَى الْمثنى؟

مُحْتَمِل، على ما ذهب إليه المكودي: للنسب إلى المفرد، فأنت أردت: زيد، زيدان لا تنسب إلى اللفظ، وإنما ارجع إلى المفرد لو قلت (زيد): زَيْدِيّ، وإذا سُمِّيَ بـ: زيدان، صار مدلوله مفرد، حينئذٍ كيف تنسب إلى (زيدان)؟ كما تنسب إلى المفرد فتحذف الألف والنون.

عندنا (زيدان) عَلِمَ، إذا أُرِدَتْ التَّسْبِيَةُ إِلَيْهِه ماذا تصنع: هل تنظر إلى المفرد، أو تنظر إلى اللفظ نفسه؟ تنظر إلى اللفظ نفسه على ظاهر العبارة هنا، فتأتي إلى الألف والنون تحذفها، وتأتي بالياء المُشَدَّدَةَ تقول: زَيْدِيّ، كذلك: زيدون، تأتي إلى الواو والنون وتحذفها تقول: زَيْدِيّ .. استويا.

قال المكودي: يعني: أَنَّكَ إذا نَسَبْتَ إلى مثنى أو مجموعٍ على حده، حذفت العلامة ونسبت إلى الواحد، فتقول في النَّسَبِ إلى (زَيْدَيْنِ) و (زَيْدَيْنِ): زَيْدِيّ .. اتَّحَدَا - . ثُمَّ قال: وحمل الشَّارِحُ كلام النَّاطِمِ على أَنَّ ذلك فيما سُمِّيَ به من المثنى والمجموع وتبعه المرادي، وكذلك الأَشْهُوِيّ، والصَّبَّانُ كُلُّهُم على هذا وفيه نظر، والذي ينبغي أن يُحْمَلَ عليه ما ذكرت، ويُفْهَمُ منه: أَنَّ حكم ما سُمِّيَ به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع، حتى ابن هشام جعله فيما سُمِّيَ به. إذا: أَكْثَرُ الشُّرَاحِ على أَنَّ هذا البيت مُرَاد النَّاطِمُ به: ما سُمِّيَ به من المثنى، سَمَّيْتَ رجل بـ: زيدان، إذا: مدلوله مُفْرَد، وسَمَّيْتَ رجل بـ: زيدون، إذا: مدلوله مفرد.

قال الشَّارِحُ: ويُحْذَفُ من المنسوب إليه ما فيه من علامة تنثية أو جمع تصحيح، فإذا سَمَّيْتَ رجلاً - حتى ابن عقيل هنا حمله على المسمَّى بالمثنى والجمع - وأعربته بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً قلت: زَيْدِيّ، فتقول فيمن اسمه (زيدون) إذا أعربته بالحروف: زَيْدِيّ، وفيمن اسمه (هندات): هِنْدِيّ وهذا فيه لبس.

إذا: الخامس والسادس: علامة التنثية، وعلامة جمع تصحيح المُذَكَّر، فتقول في النَّسَبِ إلى (زيدان) و (زيدون) علمين معربين بالحروف: زَيْدِيّ، وفي النَّسَبِ إلى (مُسْلِمَيْنِ) و (مُسْلِمَاتِ) و (مسلمات): مُسْلِمِيّ، وفي النَّسَبِ إلى (تمرات): تَمَرِيّ بالإسكان، وأمَّا من أجرى المثنى مجرى (حمدان) يعني مجرى حمدان ماذا؟ ألزمه الألف وأعربه بالحركات، نُعَبِّرُ عنه بـ: سلمان.

والجمع المذكر مجرى (غسلين)، فإنه لا يحذف منه شيء، بل يقول في النسب فيمن اسمه (مسلمان): مُسْلِمَانِيٌّ، كما هو .. هذا فيمن أعربه بالحركات، وفي النسب إلى (زيدون) علماً: زَيْدِينِيٌّ، بقلب الواو نوناً.

ومن أجراه مجرى (هارون)، أو مجرى (عربون)، أو ألزمه الواو وفتح النون قال: زَيْدُونِيٌّ وَمُسْلِمُونِيٌّ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه مُنْزَلَةً تاء (مكة) وألفه مُنْزَلَةً ألف (جَمَز) وحذفهما، فيقول فيمن اسمه (تمرات): تَمَرِيٌّ، مثل: جَمَزِيٌّ.

وأما نحو: ضَحَمَات، ففي ألفه القلب والحذف (ضَحَمَات) الثاني ساكن، لأنها كألف (حُبَلَى) فتقول: ضَحَمَاوِيٌّ وَضَحَمَوِيٌّ، والحذف هو المختار، وليس في ألف

(مسلمات) و (سُرَادَقَات) إلا الحذف، أي: مِمَّا ألفه خامسة فصاعداً، سواءً كان جمعاً لاسم أو صفة، وحكم ما أُحِقَّ بالثنائي والمجموع تصحيحاً حكمهما، فتقول في النسب إلى (اثنين): اثنِيٌّ وَثَنَوِيٌّ، وإلى (عشرين): عِشْرِيٌّ، وإلى (ألات): أَلِيٌّ، إذاً: هذه كلها تفرعات على هذه المسألة.

وَعَلِمَ التَّثْنِيَّةُ اخْتِزَافٌ لِلنَّسَبِ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

بهذا انتهت المسائل التي يجب حذفها من آخر الاسم المنسوب إليه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* النسب إلى نحو (طيب).

* النسب إلى فعيلة وفعيلة

* النسب إلى المدود

* النسب للمركب بأنواعه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما

بعد:

قال النّاطم - رحمه الله تعالى -:

وَتَأْلِثُ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ ... وَشَدَّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

(ثَالِثٌ) مبتدأ على حذف موصوف، أي: ياءٌ ثالثٌ أو حرفٌ ثالثٌ، يجوز الوجهان ولذلك هو مبتدأ، وهو نكرة، والذي سَوَّغَ الابتداء به كونه صفةً لموصوفٍ محذوف، حرفٌ ثالثٌ أو ياءٌ ثالثٌ وهذا أجود، ياءٌ ثالثٌ (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) ياءٌ ثالثٌ (حُذِفَ) هذا فعل ماضي مُغَيَّرُ الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ (ثَالِثٌ)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) هذا تقييد .. جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حُذِفَ)، وثالثٌ حُذِفَ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ، (وَشَدَّ طَائِيٌّ) (شَدَّ) في النَّسَبِ يعني، (شَدَّ طَائِيٌّ)، (طَائِيٌّ) هذا فاعل، (وَشَدَّ) فعل ماضي، (مَقُولاً) حال، (بِالْأَلِفِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مَقُولاً). قوله:

مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ ثَالِثٌ حُذِفَ ..

(مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) يعني: إذا نُسِبَ إلى (نَحْوِ طَيِّبٍ) ونظرت في (طَيِّبٍ) فإذا به وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النَّسَبِ ياءٌ مكسورة مُدْغَمَةٌ فيها مثلها، حينئذٍ حُذِفَتِ المكسورة، (طَيِّبٍ) عندنا ياءان، وقعت ياء ثانية قبل كسرة قبل ياء النَّسَبِ. الأصل إذا قلت: (طَيِّبٍ) إذا نسبت إليه الباء تكون مكسورة، وبعدها ياءٌ مُشَدَّدةٌ .. ياءان، ولو أبقيت: (طَيِّبٍ) على ما هو عليه حينئذٍ وقعت الكسرة بين أربع ياءات، (طَيِّبٍ) لو قيل: طَيِّبِي، أبقيت الياء مُشَدَّدةً هي ياءان، ثم كسرة ثم جئت بياءين كذلك ياء النَّسَبِ - هذا تقييد - أربع ياءات، ثم الحرف الذي قبل ياء النَّسَبِ مكسورٌ، حينئذٍ نحذف الياء التي أُدْغِمَتْ فيها الياء الأولى، يعني: نحذف إحدى الياءين من (طَيِّبٍ) من باب التَّخْفِيفِ كراهية توالي أربع ياءات، ولأنَّ الياء هذه الباء المكسورة التي قبل هذا فاصل غير حصيدٍ لأنَّه مكسور، لو كان مفتوحاً أو مضموماً هذا شيءٌ آخر، لكن لما كُسِرَ حينئذٍ حُرِّكَ من جنس الياء، ولم يكن فاصلاً بين الأربع الياءات.

إذاً: إذا وقع الباء قبل الحرف المكسور لأجل ياء النَّسَبِ ياءٌ مكسورة مُدْغَمَةٌ فيها مثلها، يعني: الياء الأولى ساكنة، والياء الثانية من نحو: (طَيِّبٍ) كذلك مكسورة، حُذِفَتِ المكسورة فتقول حينئذٍ في (طَيِّبٍ): طَيِّبِي .. طَيِّبِي، ماذا صنعت؟ أبقيت الياء الأولى الساكنة وحذفت الثانية المكسورة من باب التَّخْفِيفِ فقل: طَيِّبِي، وفي (مَيْتٍ): مَيْتِي، كراهية اجتماع الياءات والكسرة، أربع ياءات وكسرة تأتي بالتَّخْفِيفِ فنحذف الياء الثانية المكسورة من (طَيِّبٍ).

وَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ ..

(ثَالِثٌ) الحرف الثالث، ما هو؟ الطَّاءُ، ثُمَّ الياء الساكنة، ثُمَّ الياء المتحركة بالكسرة، ثُمَّ الباء، (طَيِّبٌ) على أربعة أحرف، قال: (وَتَالِثٌ) يعني: حرفٌ ثالثٌ أو ياءٌ ثالثٌ، يعني: ياءٌ وقع حرفاً ثالثاً، إذا: (ياءٌ) هذا فيه نظر، (وَتَالِثٌ) يعني: حرفٌ ثالثٌ، قَدَّرَه المَكُونِي: ياءٌ ثالثٌ، هذا يكون فيه نظر، لماذا؟ لأنَّه لو قيل: ياءٌ ثالثٌ (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) أين هي؟ نحتاج إلى تقدير، (ياءٌ ثالثٌ): ياءٌ وقع حرفاً ثالثاً (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ)، والأجود أن نقول: حرفٌ ثالثٌ.

(مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ)، (طَيِّبٍ) الطَّاءُ الحرف الأول، والياء الساكنة الحرف الثاني، ثُمَّ الياء المتحركة التي أُدْغِمَتْ فيها الياء الساكنة، (حُذِفَ) أي: الثالث، (وَشَدَّ) في النَّسَبِ إلى (طَيِّبٍ): (طَائِيٌّ مَقُولاً بِالْأَلِفِ) هذا شاذٌّ، لأنَّ القياس في (طَيِّبٍ): (طَيِّبِيٌّ)، لكن قلب الأولى ألفاً هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

القاعدة: أنَّه إذا جاء من نحو: (طَيِّبٍ) قبل الحرف الذي يُكْسَرُ لأجل ياء النَّسَبِ ياءٌ مُشَدَّدةٌ الأولى ساكنة والثانية مكسورة حذفنا الثانية المكسورة التي وقعت ثالثةً في الكلمة، وما سُمِعَ خِلاف ذلك نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

(وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) فُهِمَ من المثال: أنَّ الياء إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبِيحٌ، هذه الياء لا تُحذف لأنها متحركة، ولذلك (طَيِّبٍ) إن كانت الياء مفردة نحو: مُغِيلٌ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو: هَبِيحٌ، أو فُصِّلَ بينها وبين المكسورة نحو: مُهَيِّنٌ لم تُحذف، كُلُّ ما لم يكن: (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) ياء مُشَدَّدة الأولى ساكنة والثانية مكسورة لم تُحذف الياء، حينئذٍ يقع أن تكون الياء غير مُشَدَّدة: مُغِيلٌ، هذه ليست مُشَدَّدة ياء مفردة، كذلك لو كانت الثانية متحركة (هَبِيحٌ) بغير الكسرة .. متحركة بالفتحة، كذلك إذا وقع بينهما فاصل حينئذٍ هذه الأحوال الثلاثة لا تُحذف بل تبقى على أصلها.

لم تُحذف بل يُقال في النَّسَبِ إلى هذه الكلمات السابقة: مُغِيلِيٌّ وَهَبِيحِيٌّ وَمُهَيِّبِيٌّ، لنقص التَّغْلٍ بعدم الإدغام، وبالفتح وبالفصل بالمدِّ، إذا وقع فاصل بين الياء المكسورة والياء، الإشكال هنا في أن تقع الياء كما في (طَيِّبٍ) وهي محلُّ الكسرة، قلنا: ياء النَّسَبِ لا بُدَّ أن يُكْسَر ما قبلها، حينئذٍ الحرف الذي يكون قبل ياء النَّسَبِ، إن كان قبله ياءٌ مكسورة وقبلها ياء ساكنة هنا وقع الإشكال، أمَّا إذا فُصِّلَ بين الحرف الذي يكون قبل ياء النَّسَبِ وبين الياء حينئذٍ لا إشكال؛ لوجود الفاصل بين الياء المكسورة وبين الحرف الذي يكون قبل ياء النَّسَبِ، فالفاصل يُعْتَبَر غير مُسَوِّغٍ للحذف، كذلك لو تحرَّكت الياء الثانية بالفتحة كذلك لا إشكال، أو وقعت الياء مفردة غير مُدْغَمَةٍ كذلك لا إشكال.

(وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) دخل في إطلاق النَّاطِم: غُزَيْلٌ تصغير (غَزَالٍ) .. تقول فيه:

عُزَيْلٌ.
وَشَدَّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ ..

(شَدَّ طَائِيٍّ) يعني: في النسب إلى: طَيٍّ، الأصل أن يُقال: طَيِّيٌّ، لكن ترك القياس فقال:
(طَائِيٍّ) بإبدال الياء ألفاً، نقول: هذا شادٌّ يُحفظ ولا يقاس عليه، ولذلك قال: (وَشَدَّ
طَائِيٍّ) حال كونه (مَقُولًا بِالْأَلْفِ) يعني: منطوقاً بالألف دون إبقاء الياء على ما هي
عليه.

قال الشَّارح هنا: "قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب" نقول: هذا من التَّغيير
اللفظي، فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياءٌ مكسورة مُدْغَمٌ فيها ياء
- هذه قيود - وقع قبل الحرف بدون فاصل، فإن وُجد فاصل زالت المسألة.
إذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياءٌ مكسورة:
- إن كانت مفتوحة نحو: هَبَيْخَ، لم يُحذف.
- إن كان غير مُدْغَم بل هي مفردة لم يُحذف.
- إن وُجد فاصل بين الياء وبين الحرف المكسور لم يُحذف.

حينئذٍ بهذه القيود الثلاثة وجب حذف الياء المكسورة وهي ثانية، الأولى تكون ساكنة
للإدغام .. لا إدغام إلا إذا كانت الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة، فحركاتها هنا بالكسرة،
وجب حذف الياء المكسورة وهي الثانية، فتقول في طَيِّبٍ: طَيِّبٌ، ماذا صنعت؟ حذفت
الياء الثانية المكسورة وأبقيت الأولى ساكنة على حالها.

والعلة هنا التخفيف، لأنك لو أبقيتها على ما هي عليه .. هي مُشَدَّدة .. عبارة عن
يائين، ثُمَّ كسرة، ثُمَّ ياءٌ مُشَدَّدة .. عبارة عن يائين، حينئذٍ نقول: وأيضاً الياء التي تسبق
الحرف المكسور مكسورة كذلك، ازدادت ثِقَلٌ على ثِقَلٍ، وقياس النسب في (طَيِّبٍ):
طَيِّبٌ، لكن تركوا (طَيِّبٌ) يعني: بسكون الياء (طَيٍّ) بسكون الياء ك: طَيِّبٍ، فقلبوها
ألفاً على غير قياس، لأنها ساكنة، ولا تُقَلَّبُ ألفاً إلا المُتَحَرِّكة .. لا بُدَّ أن تَتَحَرَّكَ. ز
نقول: تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، هنا قُلِبَت ألفاً، أولاً: شدوذاً
من حيث مخالفة القاعدة العامة، المُطَرَّد في لسان العرب: أن ما كان نحو (طَيِّبٍ) بقيت
الياء الأولى وَحْدَها الثانية .. تبقى الياء في نطقها كما هي (طَيِّبٍ)، وهنا (طَيِّبٍ):
طَائِيٍّ، حصل شدوذ من حيث مخالفة الأصل، ثُمَّ حصل شدوذ آخر من حيث قلب
الياء الساكنة ألفاً، ومعلوم أن الياء متى تُقَلَّبُ ألفاً؟ لها شروط منها: إذا تَحَرَّكَت وانفتح
ما قبلها.

وهنا (طَيَّيْتُ) هذا الأصل (طَيَّ) ياءٌ ساكنة قبلها حركة، لماذا قُلبت ألفاً؟ على غير القياس، هذا شاذ .. شذوذٌ وراء شذوذ.

وقالوا: (طَائِيٌّ) بإبدال الياء ألفاً، فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تُحذف، يعني: الياء الثانية، شرطنا في (طَيَّب): أن تكون مكسورة الياء الثانية المدغم فيها، فإن كانت مفتوحة لم تُحذف، نحو: هَبَيْخِي .. هَبَيْخ، و (الهَبَيْخ) الغلام الممتلئ، والأُنثى: (هَبَيْخَةٌ). إذاً: (وَتَالَتْ) يعني: وحرفٌ ثالثٌ، هذا أولى من تقدير المكودي: ياءٌ ثالثٌ، لأنَّ الياء الثالث هذا يُفهم منه: أنَّ ثَمَّ ياءَ أولى، وياء ثانية .. فيه إيهام، لكن: و (حرفٌ ثالثٌ) أجود.

وَتَالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيَّبٍ حُذِفَ ... وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالْأَلِفِ

ثُمَّ قَالَ:

وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ التَّرْمُ ... وَفَعَلِيٍّ فِي فُعِيلَةٍ حُتِمَ

سبق أنَّ ثَمَّ أمور تكون آخرًا في الكلمة المنسوب إليها تُحذف، قلنا: هذه ستّة أمور فيما سبق: تاء التأنيث، ومدّته إلى آخره، وَثَمَّ أمور ليست آخرًا وإنما هي مُتّصلة بالآخر، وهذه كذلك ستّة أمور، شرع النّاطم في ذكر بعضها، والأمور المُتّصلة بالآخر ستّة أيضاً: الأول: ما أشار إليه بقوله:

وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ التَّرْمُ ... وَفَعَلِيٍّ فِي فُعِيلَةٍ حُتِمَ

الأول: الياء المكسورة المدغم فيها ياءٌ أخرى ..

وَتَالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيَّبٍ حُذِفَ ..

هذا الأمر الأول الذي يُحذف لما يكون مُتّصلاً بالآخر، قلنا: ستّة أمور تُحذف وهي مُتّصلة بالآخر، وستّة أمور هي آخر: تاء التأنيث، ومدّته ونحو ذلك.

وَثَمَّ أمور مُتّصلة بالآخر: أول موضع نحو (طَيَّب) الياء المكسورة المدغم فيها ياءٌ أخرى، فيُقَال في (طَيَّب) و (هَيَّ): طَيَّيْ وَهَيَّيْ، بحذف الياء الثانية، بخلاف نحو (هَبَيْخ) لانفتاح الياء، وبخلاف نحو (مُهَيْن).

(وَفَعَلِيٍّ) هذا الموضع الثاني، يعني: ياء فَعِيلَةٍ، ليست آخرًا وإنما هي مثل الياء المكسورة في: طَيَّب، يعني: مُتّصلة بالآخر .. ليست آخرًا مثل تاء التأنيث ومدّته هناك، وإنما هي

مُتَّصِلَةٌ بِالْآخِرِ، يَعْنِي: قَبْلَ الْآخِرِ، (طَيِّب) الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مُتَّصِلَةٌ بِالْآخِرِ (فَعِيلَةٌ) تَحْذِفُ
الْيَاءَ (صَحِيفَةٌ) مَاذَا تَقُولُ؟ (صَحْفِي)، (حَنِيفَةٌ): حَنْفِي، (مَدِينَةٌ): مَدَنِي، تَحْذِفُ الْيَاءَ مَعَ
النَّاءِ، النَّاءُ لِمَا سَبَقَ، يَعْنِي: هُنَا النَّاءُ وَإِنْ لَمْ يَنْصُصْ عَلَيْهَا النَّاطِمُ وَإِنْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِالْمَثَلِ،
لَكِنَّهَا مَعْلُومَةٌ مِمَّا سَبَقَ، حِينَئِذٍ اجْتَمَعَ عِنْدَنَا أَمْرَانِ فِي (حَنِيفَةٌ):
أَوَّلًا: النَّاءُ، وَهَذَا سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ مَنْسُوبَةً إِلَيْهَا مَحْتُومَةٌ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ وَجِبَ
حَذْفُهَا، لِأَنَّهَا آخِرٌ، ثُمَّ وُجِدَتِ الْيَاءُ فِي (فَعِيلَةٍ) كَذَلِكَ أَتْبَعْنَاهَا بِحَذْفِ النَّاءِ، وَقِيلَ:
صَحْفِي .. حَنْفِي .. مَدَنِي.

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزْمِ ..

(فَعَلِيٌّ) وَ (فَعِيلَةٌ) كُلُّ مِنْهُمَا مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنْ نَوْنٌ هُنَا (فَعَلِيٌّ) لِلضَّرُورَةِ، كُلُّ
مِنْ (فَعِيلَةٍ) وَ (فَعَلِيٍّ) مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوزن الفعل والتأنيث، (وَفَعَلِيٌّ) مَبْتَدَأٌ،
وَ (فِي فَعِيلَةٍ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (التَّزْمِ)، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ .. جُمْلَةُ (التَّزْمِ) مِنَ الْفِعْلِ
الْمُغَيَّرِ الصَّبِيغَةِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى (فَعَلِيٍّ) الْجُمْلَةُ خَبَرٌ .. فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرٌ.

أَي: التَّزْمِ فِي النَّسْبَةِ إِلَى (فَعِيلَةٍ) حَذْفِ النَّاءِ، وَهَذَا لِمَا سَبَقَ: أَنَّهُ مَا كَانَ مَحْتُومًا بِالنَّاءِ
وَجِبَ حَذْفُ النَّاءِ وَالْيَاءِ، وَفَتَحَ الْعَيْنَ، انْظُرْ! كُلُّهَا مِنَ الْمَثَلِ: (فَعِيلَةٌ) تَقُولُ: فَعَلِيٌّ،
(فَعَلِيٌّ) دَعَكَ مِنَ الْيَاءِ الْآخِرَةِ .. هِيَ يَاءُ النَّسْبِ، (فَعَلٌ) حَذَفَتِ الْيَاءَ وَحَذَفَتِ النَّاءَ،
ثُمَّ (فَعٌ) فَتَحَتِ الْعَيْنَ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ: (حَنِي) ثُمَّ تَقُولُ: (حَنْفِي)، إِذَا: فَتَحَتِ النُّونَ،
تَحْذِفُ النَّاءَ وَتَحْذِفُ الْيَاءَ، وَتَقْلِبُ الْكَسْرَةَ فَتَحَةً تَقُولُ: حَنْفِي.

إِذَا: التَّزْمِ فِي النَّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلَةٍ) حَذْفِ النَّاءِ وَالْيَاءِ، وَفَتَحَ الْعَيْنَ،
كَقَوْلِهِمْ فِي النَّسْبَةِ إِلَى (حَنِيفَةٍ): حَنْفِي، وَإِلَى (صَحِيفَةٍ): صَحْفِي، وَأَمَّا: صُحْفِي، هَذَا
غَلَطٌ كَمَا سَيَأْتِي، لِأَنَّ النَّسْبَةَ إِلَى الْجَمْعِ تَكُونُ إِلَى الْوَاحِدِ، يَعْنِي (صُحْفٌ) مَا تَقُولُ:
صُحْفِي .. صَحْفِي، (صُحْفٌ) جَمْعٌ وَيُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ (صَحِيفَةٌ) فَتَقُولُ: صَحْفِي، مِثْلُ:
الْمَطَارِ الدَّوْلِي .. غَلَطَ، (دَوْلِي) لِمَاذَا؟ لِأَنَّ نَسْبَتَهُ إِلَى (دَوْلَةٍ) هَذَا الْأَصْلِ، (دَوْلِي) ..
(دَوْلٌ) جَمْعٌ مُفْرَدُهُ (دَوْلَةٌ) حِينَئِذٍ تَقُولُ: (دَوْلِي).

فَتَقُولُ فِي النَّسْبَةِ إِلَى (صَحِيفَةٍ): صَحْفِي، حَذَفُوا نَاءَ التَّأْنِيثِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ آخِرٌ، يَعْنِي
الترتيب هنا هكذا: تَحْذِفُ النَّاءَ أَوَّلًا، ثُمَّ حَذَفُوا الْيَاءَ، ثُمَّ قَلَبُوا الْكَسْرَةَ فَتَحًا، إِذَا: هَذِهِ
الْأَفْعَالُ تُفَعَّلُ فِيمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلَةٍ) بِالشَّرْطَيْنِ الْآتِيَيْنِ.
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: سَلِيمِي وَعُمَيْرِي وَسَلَيْقِي، فَشَاذٌ:

وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ ..

(سَلِيقِي) هذا شاذ الأصل (سَلِيقِي)، يعني: بحذف الياء والتاء، وقلب الكسرة فتحة، (فشاذٌ) للتنبيه على الأصل المرفوض، لماذا نُصِّ على (سَلِيقِي)؟ قالوا: للإشارة إلى أنَّ (سَلِيقِي) أصله (سَلِيقِي) بناءً على أنَّ الوزن (فَعِيلَة).

إذاً: هذه القاعدة الأولى:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التَّزْمِ ..

(فَعَلِيٌّ التَّزْمِ فِي فَعِيلَةِ) على ما ذكرناه من حذف التاء أولاً، ثُمَّ الياء، ثُمَّ قلب الكسرة فتحة: (فَعَلِي).

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُتَمِ ..

(جُهِينَة) و (جُهِني) .. (وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ) (فَعَلِيٌّ) مبتدأ، و (حُتَمِ) هو يعني (فَعَلِي) فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ (فَعَلِي)، و (في فَعِيلَةِ) بالتنوين، صرفه للضرورة وإلا هو ممنوعٌ من الصرف، جار ومجرور مُتعلّق بقوله: (حُتَمِ) أي: وجب، يعني حُتَمِ في النَّسْبَةِ إلى (فَعِيلَةِ)، حذف الياء والتاء أيضاً، تحذف الياء والتاء كقولهم في النَّسْبَةِ إلى (جُهِينَة): جُهِني، هل تَمَّ فرقٌ بين النَّسْبَةِ إلى (فَعِيلَةِ) و (فَعِيلَةِ)؟ انظر! (فَعِيلَةِ) جُهِينَة، هو في الأصل مُحَرَّكٌ الثاني، إذا قلت: (جُهِني) الثاني مُحَرَّكٌ كما هو، إذاً: نقص عمل واحد عن (فَعِيلَةِ)، (فَعَلِي) مُحَرَّكٌ الثاني .. العين مفتوحة، فتبقى مفتوحة كما هي في النَّسْبَةِ فتقول (جُهِني): جُهِينَة، (قُرَيْظَة): قُرَيْظِي، الراء مفتوحة بقيت كما هي.

كقولهم في النَّسْبَةِ إلى (جُهِينَة): جُهِني، وإلى (قُرَيْظَة): قُرَيْظِي، وإلى (مَزِينَة): مَزِينِي، حذفوا تاء التأنيث ثُمَّ حذفوا الياء.

إذاً:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُتَمِ ..

ك: (جهينة)، وهذا الموضع الثالث الذي يُحذف وهو مُتَّصِلٌ بالآخر، ياء (فَعِيلَةِ) ك: جُهِينَة، وشذَّ قولهم في (رُدَيْنَة): رُدَيْنِي، بإبقاء الياء مثل: سَلِيقِي، (رُدَيْنِي) نقول: هذا شاذ، ويقال في (فَعِيلَةِ): (فَعَلِي)، وفي (فَعِيلَةِ): (فَعَلِي)، يعني: ما ذكره النَّاطِم أطلقه هنا وقبَّده فيما سيأتي، لكن نقول: هذا مُقَيَّد بشرطين:

الأول: عدم التَّضْعِيف، يعني: ألا يكون (فَعِيلَة) مُضْعَف، وألا يكون (فَعِيلَة) مُضْعَف، فخرج نحو: جليلة، على وزن (فَعِيلَة)، لا تقل (جَلِيلِي) بحذف الياء لا، تقول: (جَلِيلِي)

بإبقاء الياء .. لا تُحذف الياء تحذف التاء فقط، لأنَّك لو حذفت الياء صار (جَلَلِي) تضعيف، ما معنى التَّضعيف؟ (فَعِيلَة) .. (جَلِيلَة)، العين واللام من جنس واحد، يعني: حرف واحد (جَلِيلَة) .. (فَعِيلَة)، حينئذٍ لا تقل (جَلَلِي) بحذف الياء بل تبقى الياء. إذاً: شرط صحة حذف الياء من (فَعِيلَة): ألا يكون العين واللام من جنسٍ واحد كراهية توالي الأمثال، لأنَّ المثلين فيه ثَقُل على اللسان. إذاً: فخرج نحو (جَلِيلَة) و (قَلِيلَة): قَلَلِي أو قُلَلِي، هذا لا يصح بل يجب إبقاء الياء، وتحذف التاء على الأصل، لا نقول: لماذا حُذِفَت التاء وأُتِّقِيت الياء؟ لا .. حذف التاء لا يُعْلَم من هذا الموضع، حذف التاء هذا هو آخر .. سبق من قوله هناك حذف التاء، وأمَّا هنا زيد عليه حذف الياء في (فَعِيلَة) وقلب الكسرة فتحة، وأمَّا التاء فهي على الأصل، فإذا قيل (جَلِيلَة) لماذا حذفت الياء .. لماذا لا نُسَوِّي الحكم كله؟ نقول: (فَعِيلَة) ونبقي التاء مع الياء، حذف التاء ليس من هذا الموضع وإنما ممَّا سبق. إذاً لا يُقال: (جَلَلِي) ولا (قَلَلِي)، ممَّا عينه ولامه من جنس حرفٍ واحد، إذاً: عدم التَّضعيف، وكذلك لا يُقال (طَوِيلَة): طَوَلِي، يعني: اشتراطوا الشرط الثاني: عدم اعتلال العين واللام صحيحة، يعني: ألا تكون العين حرف عِلَّة، وأن تكون اللام صحيحة، خرج نحو: طَوِيلَة، فلا يُقال: طَوَلِي، لأنَّ العين مُعْتَلَّة .. طَوِي: فَعِي، العين حرف عِلَّة وهو الواو.

قال الشَّارح: "يُقال في النَّسب إلى (فَعِيلَة): (فَعَلِي) بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن مُعْتَلَّ العين" ابن عقيل هنا لم ينص على حذف التاء، لأنَّ هذا معلومٌ ممَّا سبق، إنما الذي زيد في هذا الموضع فتح العين وحذف الياء.

إن لم يكن مُعْتَلَّ العين ولا مُضَاعَفًا كما يأتي، فتقول في (حَنِيفَة): حَنَفِي، حَنِيفَة حذفت التاء أولاً، ثُمَّ الياء، ثُمَّ قلبت الكسرة فتحة وقلت: حنفي، النون في الأصل مكسورة (حَنِيفَة)، جعلتها في النَّسبة (حَنَفِي) بفتح النون، ويُقال في النَّسب إلى (فَعِيلَة): (فَعَلِي) بحذف الياء، إن لم يكن مضاعفًا فتقول في (جُهِينَة): جُهِنِي، كما تقول في (مَزِينَة): مُزِنِي، و (قَرِيطَة): قُرْطِي.

إذاً الموضع الثاني: ياء (فَعِيلَة) ك: حَنِيفَة وصحيفة.

الموضع الثالث: ياء (فَعِيلَة) ك: جُهِينَة، وشَدَّ قولهم في (رُدَيْنَة): رُدَيْنِي، ولا يجوز ذلك في: قَلِيلَة، لأنَّ العين مُضَاعَفَة.

الرابع - ولم يشر إليه النّاطم هنا-: واو (فَعُولَة) ك: شَنُوءَة - هذا مُلْحَقٌ به -، تُحَذَف تاء التّأنيث، ثُمَّ الواو، ثُمَّ تُقْلَب الضّمّة فتحة: شَنُوءَة، تقول: شَنَيْتُ، ثُمَّ تُقْلَب الضّمّة فتحة، فتقول في (شَنُوءَة): شَنَيْتُ، هنا تُحذف واو (شَنُوءَة) حذفتها ثُمَّ تاء التّأنيث لِما سبق، (شَنُوءَة) احذف التّاء: هذا لِما سَبَق، ثُمَّ الواو، ثُمَّ (شَنُوءَة) النون مضمومة، تفتحه تقول: (شَنَيْتُ).

ولا يجوز ذلك في (قَوُولَة) لاعتلال العين، ولا في نحو (ملولة) لأجل التّضعيف، فالشّرطان في واو (فَعُولَة) فلا يُقال في (قُولَة) ما قيل في (شَنُوءَة)، يعني: بحذف الواو والتّاء، وقلب الضّمّة فتحة، لاعتلال العين، ولا في نحو (ملولة) لأجل التّضعيف، يعني: العين واللام من جنسٍ واحد.

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولَيَا

(أَلْحَقُوا) هذا فعل وفاعل، (أَلْحَقُوا) يعني: العرب ليس التّحاة، (مُعَلَّ) هذا مفعولٌ به وهو مضاف، و (لَامٍ) مضافٌ إليه، (عَرِيَا) الألف للإطلاق، والفعل هنا ماضي، والتّاء هي مرجع الضمير، (عَرِيَا) من التّاء، إذا: حذف المُتعلّق، والجملة في محل نصب صفة ل: (مُعَل).

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَارِيَا)

(مِنَ الْمِثَالَيْنِ) هذا حال من فاعل (عَرِيَا) حال كونه عارياً (مِنَ الْمِثَالَيْنِ)، أيُّ المِثَالَيْنِ؟ (فَعِيلَة) و (فُعِيلَ)، (بِمَا التَّاءُ أُولَيَا)، (بِمَا) هذا مُتعلّق بقوله: (أَلْحَقُوا) أَلْحَقُوا بِمَاذا؟ (بِمَا) أُولَيَا التَّاءُ مِنَ الْمِثَالَيْنِ، (بِمَا أُولَيَا) يعني: أُتبع، (أُولَيَا) هذا فعل ماضي مُعَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل العائد على (مَا) مفعوله الأول، (أُولَيَا) الألف هذه تشبّه أو ألف إطلاق؟ (أُولَيَا) الضمير يعود على أي شيء؟ يعود على (مَا) لأنَّ جملة: (أُولَيَا التَّاء) .. (التَّاء) هذا مفعول ثاني ل: (أُولَيَا) فلا بُدَّ من مرجع يعود على (مَا).

(مَا) اسم موصول بمعنى: الذي مجرور، وقلنا: هذا مُتعلّق بقوله: (أَلْحَقُوا) طيب! (بِمَا أُولَيَا التَّاء) قصره للضرورة، وهو مفعولٌ به ثانٍ ل (أُولَيَا)، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، أشار بهذا البيت إلى الموضوع الخامس والسادس ممّا يُحذف له ما قبل الأخير، وهو ياء (فَعِيل) المعتلّ اللام، ياء (فَعِيل) و (فَعِيلَة) نفسه، لكن مُعتلّ اللام، قال: (بِمَا أُولَيَا التَّاء) عري من التّاء، (فَعِيلَة) عَرّه من التّاء تقول: (فَعِيل)، ثُمَّ هذا ما كان لآمه صحيحاً أو مُعتلاً.

هنا قال: (مُعَلَّ لَامٍ) احترز به عن الصحيح (أَحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنَ النَّاءِ بِمَا أُوْلِيَا النَّاءِ من المثاليين السابقين) .. (أَحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ) يعني: العرب أَحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا بِمَا أُوْلِيَا النَّاءِ، يعني: الذي تبع النَّاءِ من (فَعِيلَةٍ) و (فُعَيْلَةٍ) العرب أَحَقُّوا في معاملة ما ذُكِرَ من الحذف ما تَجَرَّدَ عن النَّاءِ، حينئذٍ نقول: (فَعِيلَةٍ) و (فَعِيلٍ) و (فُعَيْلَةٍ) و (فُعِيلٍ) بناءً وبدون تاء .. الأوزان أربعة، حينئذٍ يُعامل هذا النوع بشرط: أن يكون مُعَلَّ العين بِمَا غُوِمِلَ به السابق.

إذاً الخامس: (يَاءُ فَعِيلٍ) المُعَلَّ اللام نحو: غني وعلي، تحذف الياء الأولى، ثُمَّ تُقَلَّبُ الكسرة فتحة، ثُمَّ تُقَلَّبُ الياء الثانية ألفاً، ثُمَّ تُقَلَّبُ الألف واواً فتقول: غَنَوِي، (غَنِي) كيف تنسب إليه؟ تقول: غَنَوِيٌّ، كذلك (علي): عَلَوِي، ماذا صنعت؟ تحذف الياء الأولى (غَنِيٌّ) قبل النسبة عندنا ياءان: ياءٌ أولى وياءٌ ثانية، الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة، تحذف الياء الأولى (غَنِي)، ثُمَّ تُقَلَّبُ الكسرة فتحة .. كسرة النون: غَنِي .. غَنِي، إذا قلبت الكسرة فتحة ماذا يحدث للياء المتحرِّكة؟ تُقَلَّبُ ألفاً، تقول: تَحَرَّكَتْ الياء، وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء الثانية ألفاً، ثُمَّ تُقَلَّبُ الألف واواً، فتقول: غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ.

السادس: (يَاءُ فُعِيلٍ) المُعَلَّ اللام نحو: قُصِّي، قُصِّيٌّ مثل: جُهِينَةٌ، هناك لكِنَّه بدون تاء، ثُمَّ لَامُهُ مُعْتَلَّةٌ، يعني: حرف من حروف العِلَّةِ وهو الياء، (يَاءُ فُعِيلٍ) مُعَلَّ اللام نحو: قُصِّي، تحذف الياء الأولى ثُمَّ تُقَلَّبُ الياء الثانية ألفاً، لماذا لم نقلب الكسرة فتحة؟ هو مفتوح في الأصل: قُصِّي (فُعِيلٍ) لأنَّ ياء (فُعَيْلَةٍ) مكسور نحتاج إلى قلبها إلى فتحة، وياء (فُعِيلٍ) مفتوحة كما هي فلا نحتاج إلى قلبها فتحة.

إذاً: نحذف الياء الأولى من (قُصِّي)، ثُمَّ نُقَلِّبُ الياء الثانية ألفاً، ثُمَّ نُقَلِّبُ الألف واواً، فتقول: قُصَوِيٌّ، هذا متى؟ إذا كان (فَعِيلٍ) و (فُعِيلٍ) مُعَلَّ اللام، يعني: مُعْتَلَّ اللام، فإن كان (فَعِيلٍ) و (فُعِيلٍ) صحيحَيَّ اللام لم يُحذف منهما شيء، ولذلك تقول في (عَقِيلٍ) و (عُقِيلٍ): عَقِيلِي وَعُقِيلِي، بقيت الياء على حالها، (عَقِيلٍ) على وزن (فَعِيلٍ) لَكِنَّه صحيح اللام، كيف تنسب إليه؟ عَقِيلِيٌّ، و (عُقِيلٍ) صحيح اللام وهو على وزن (فُعِيلٍ)، مثل: قُصِّي، ننسب إليه فنقول: عُقِيلِيٌّ، بإثبات الياء ولا يجوز الحذف، متى نحذف؟ إذا كانت اللام مُعْتَلَّةً، هذه سِتَّةُ مواضع يُحذف لها ما قبل الأخير، يعني: المُتَّصِلُ بالأخير.

قال هنا:

وَأَحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا ..

(عَرِيَا) الضمير هنا يعود إلى مُعَلِّ اللام، (مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا) هو، (مِنَ المِثَالَيْنِ) المراد بـ: (المِثَالَيْنِ) هنا: (فَعِيلَة) و (فُعِيلَة)، (بِمَا التَّأْأُولِيَا) بما أولي التاء، يعني: ألحقوا مُعَرِّي من التاء بِمَا اتَّصَلَتْ بِهِ التاء في حذف الياء، وقلب الكسرة فتحة في (فَعِيل)، وأما حذف التاء ليست عندنا تاء هنا، لكن قَيِّدْهُ بقوله: (أَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ) يعني: فعلاً على وزن (فَعِيل) أو (فُعِيل) (مُعَلَّ لَامٍ)، (مُعَلَّ) بمعنى: مُعتل، هنا تَجَوَّزَ النَّاطِمُ؛ لِأَنَّا فَرَّقْنَا فِيمَا سَبَقَ بَيْنَ الْمُعْتَلِّ وَالْمُعَلِّ، وما المراد هنا؟ المُعتل، لذلك قوله: (مُعَلَّ) لا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ، يعني: أَنَّ مُعْتَلَّ اللام .. ليس المراد: مُعل، لا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً، إِنَّمَا المراد: كونه حرف عِلَّة.

إِذَا: (أَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ) يعني: ما كان مُعْتَلَّ اللام (مِنَ المِثَالَيْنِ) أي: من موازئهما حال من (مُعَلَّ لَامٍ)، أو من ضميره في (عَرِيَا)، أو مُتَعَلِّقٌ بـ: (مُعَلَّ).
مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّأْأُولِيَا ..

منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، فقالوا في النَّسَبِ إلى (عُدَي) و (قُصَي): عُدَوِيَّ وَقُصَوِيَّ، كما قالوا في النَّسَبِ إلى (غُنْيَة) و (أُمَيَّة) يُقَال: غَنَوِي وَأُمَوِي، وظاهر كلامه: أَنَّ هَذَا الْإِلْحَاقَ وَاجِبٌ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي: (الكافية)، وذكر بعضهم فيه وجهين: الحذف كما مُثِّل، والإثبات نحو: قُصَي وَعُدَي، وهو أَثْقَلُ لِكثَرَةِ الدَّلَالِ.
إِذَا المشهور: النَّاطِمُ أَوْجِبَ الْحَذْفَ مَعَ الْقَلْبِ .. حذف الياء الأولى، وقلب الياء الثانية واولاً، وبعضهم جَوَّزَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ.

قال الشَّارِحُ هنا: يعني: أَنَّ مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) أَوْ (فُعِيل) بِلَا تَاءٍ، وَكَانَ مُعْتَلَّ اللام، فَحَكَمَهُ حَكَمَ مَا فِيهِ التَّاءُ فِي وَجُوبِ حَذْفِ يَائِهِ وَفَتْحِ عَيْنِهِ، فَتَقُولُ فِي (عُدَي): عُدَوِي، وَفِي (قُصَي): قُصَوِي "حِينَئِذٍ: (عُدَي) هَذَا مِثَالٌ لـ: (فَعِيل)، فَإِذَا قُلْنَا (عُدَي) صَارَ مِثَالاً لـ: (فُعِيل).

وَفِي (قُصَي): قُصَوِي كَمَا تَقُولُ فِي (أُمَيَّة): أُمَوِي، فَإِنْ كَانَ (فَعِيل) وَ (فُعِيل) صَحِيحِيَّ اللام لم يُحذف شيءٌ مِنْهُمَا، فَتَقُولُ فِي (عَقِيل): عَقِيلِي، وَفِي (عُقِيل): عُقِيلِي".
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(وَتَمَّمُوا) يعني: العرب، بمعنى أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذَفُوا، هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ (طَوِيلَة) .. (فَعِيلَة) (تَمَّمُوا) يعني: لَمْ يَحْذَفُوا مِنْهُ الْيَاءُ لِكَوْنِهِ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ.
وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ ..

مُضَعَّف، إِذَا: (تَمَّمُوا) هذا النوع فيكون هذه البيت كالتقييد والشرط للبيت السابق، لذلك قدمناه هناك، (وَتَمَّمُوا) أي: العرب لم يحدفوا ما كان من (فَعِيلَة) مُعْتَلَّ العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَة) مما هو صحيح اللام، (وَهَكَذَا) أي: مثل ذا، هذا خبر مُقَدَّم، (مَا كَانَ كَالْجَلِيلَة) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، مبتدأ مُؤَخَّر، (وَهَكَذَا) خبر مُقَدَّم، و (كَانَ) هو يعني: (من فَعِيلَة) مُضَاعَفًا، (كَالْجَلِيلَة) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خبر (كَانَ)، وكذلك (مَا كَانَ) هو (كَالطَّوِيلَة)، (كَالطَّوِيلَة) جار ومجرور خبر (كَانَ). إِذَا (وَتَمَّمُوا) أي: لم يحدفوا، يعني: ما كان مُعْتَلَّ العين (كَالطَّوِيلَة) أو مُضَعَّفًا من الوزنين يَتَمُّ، يعني: لا يُحَذَفُ يَأْوَهُمَا لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ وَالْإِعْلَالِ، وَمَثَلُ هُنَا ب: (فَعِيلَة) بفتح الفاء ولم يُمَثَّلْ ب: (فَعِيلَة) في المثالين: مُعْتَلَّ العين (طَوِيلَة)، والمضَعَّف (كَالْجَلِيلَة) أتى بمثالين ل: (فَعِيلَة) ولم يَذْكُر (فَعِيلَة).

ولم يُمَثَّلْ ب: (فَعِيلَة) بِضَمِّهَا وَهِيَ سَوَاءٌ فِي وَجُوبِ التَّتَمِيمِ .. الْحُكْمُ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا اسْتَغْنَى ب: (فَعِيلَة) عَنْ (فَعِيلَة) لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا مَعًا، وَفُهُمُ مِنَ الْبَيْتَيْنِ: أَنَّ مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) صحيح اللام مُجَرَّدًا مِنَ النَّاءِ يَتَمُّ عَلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا سَابِقٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَأَحْقُوا مُعَلَّ لَاِمٍ) مفهومه: صحيح اللام لا يُحَذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ بَلْ يُتَمَّمُ، وَهَذَا وَاضِحٌ بَيِّنٌ، لَكِنْ: وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَة ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَة

كونه نصَّ على (فَعِيلَة) ولم ينص على (فَعِيلَة) يُوهِمُ أَنَّ الشَّرْطَيْنِ فِي (فَعِيلَة) دُونَ (فَعِيلَة) وَهَذَا وَارِدٌ، لَكِنْ الشَّرَاحُ قَالُوا: هُمَا سَوَاءٌ فِي النُّطْقِ .. فِي الْأَحْكَامِ، حِينَئِذٍ مَا اشْتَرَطَ فِي هَذَا اشْتَرَطَ فِي ذَاكَ، وَلِذَلِكَ اسْتَغْنَى ب: (فَعِيلَة) دُونَ (فَعِيلَة). وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَة ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَة

قلنا: كذلك الشَّرْطَانِ مَوْجُودَانِ فِي وَاو (فَعُولَة)، ك: (قَوُولَة) لَا يُحَذَفُ لِأَنَّ الْعَيْنَ مُعْتَلَّةٌ. وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَة ..

فَقَالُوا: طَوِيلِي، أَبْقُوا الْبَاءَ كَمَا هِيَ، لِأَنَّهُمْ لَوْ حَذَفُوا الْبَاءَ وَقَالُوا: طَوِيلِي، لَزِمَ قَلْبُ الْوَائِ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَتَحَرُّكُ مَا بَعْدَهَا، وَانْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا، فَحِينَئِذٍ يَكْثُرُ التَّغْيِيرُ: (طَوِيلَة) لَوْ حَذَفْنَا وَجَبَ قَلْبُ كَسْرَةِ الْوَائِ فَتَحَتْ، حِينَئِذٍ نَقَلَبَ الْوَائِ (طَوِيلَة): طَوِيلِي، نَقَلَبَ الْوَائِ أَلْفًا، لِأَنَّ الْوَائِ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا (فَعَلِي): طَوِيلِي، ثُمَّ صَارَتْ: طَالِي، كَثُرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ: حَذَفَ النَّاءَ، وَحَذَفَ الْبَاءَ، ثُمَّ قَلْبُ الْكَسْرِ فَتَحَتْ، ثُمَّ قَلْبُ الْوَائِ أَلْفًا، وَالتَّغْيِيرُ الْكَثِيرُ فِي الْكَلِمَةِ يَخْرِجُهَا عَنْ حَدِّهَا.

إذا قالوا: طَوَّلِي، لأنَّهم لو حذفوا الياء وقالوا: طولي، بقلب كسرة الواو فتحة، لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها، وانفتاح ما قبلها فكثر التَّغيير، فألحق ل: (فَعِيلَة) في ذلك (فَعِيلَة) بالضمِّ من نحو: لُوِيْرَة ونُوِيْرَة، فقالوا: لُوِيْرِي ونُوِيْرِي، ولم يقولوا: لُوِيْرِي أو لُوِيْرِي ونُوِيْرِي، (لُوِيْرِي) قيل: هذا لنبت، و (الطويلة): حيَّة، والاحتراز بصحيح اللام من نحو: طَوِيَّة وحيَّة، فإنَّه يُقال فيهما: طووي وحيوي، كما سبق.

إذا: (كالطويلة) و (الجليلة) الحكم كما هو في (فَعِيلَة) هو كذلك في (فَعِيلَة)، وهو كذلك في واو (فَعُولَة) ك: شنوءة.

قال الشَّارح: يعني: أنَّ ما كان على (فَعِيلَة)، وكان مُعتلَّ العين أو مُضاعفاً، لا تُحذف ياءه في النَّسب فتقول في (طَوِيلَة): طَوِيلِي، وفي (جليلة): جليلِي، كذلك أيضاً ما كان على (فَعِيلَة) وكان مضاعفاً فتقول في (قَلِيلَة): قَلِيلِي، ولم يقولوا: جليلِي بحذف الياء كراهة اجتماع المثليين.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ

(وَهَمْزُ) هذا مبتدأ، (ذِي مَدٍّ) يعني: الهمز الممدود: صحراء وحمراء، (هَمْزُ) مبتدأ وهو مضاف، و (ذِي) مضاف إليه، بمعنى: صاحب، مجرور وجُرَّه ياء نيابةً عن الكسرة وهو مضاف، و (مَدٍّ) مضاف إليه، (يُنَالُ) هذا فعل مضارع .. نال .. ينال، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الهمز .. (هَمْزُ ذِي مَدٍّ)، والجملة خبر المبتدأ، (فِي النَّسَبِ) مُتَعَلِّقٌ (يُنَالُ): يُعْطَى، مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ هذا .. يُنَالُ .. يُنَالُ، فَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وهو الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، (فِي النَّسَبِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ ب: (يُنَالُ).

(مَا كَانَ): الذي، هذا مفعول ثاني، (يُنَالُ) هذا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَائِبُ الْفَاعِلِ هو المفعول الأول، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، هذا مفعول ثاني ل: (يُنَالُ)، (كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ) (كَانَ) هو (فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ) هذا جار ومجرور في (تَثْنِيَّةٍ)، وكذلك (لَهُ) مُتَعَلِّقَانِ ب: (انْتَسَبَ)، و (انْتَسَبَ) الجملة خبر (كَانَ) في محل نصب، (مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ) منتسباً .. منتسباً له، يعني: الحكم هنا كالحكم في التثنية، كما أنَّه تُقْلَبُ فِي (حمراء): حمراوان .. صحراوان، وفي (كِسَاء) و (عِلْبَاء) و (حياء) الوجهان، وفي (قُرَاء) و (وُضَاء) التصحيح، الحكم هنا نفسه، فإذا نسبت إلى (حمراء) تقول: (حَمْرَاوِيَّ) وجهاً واحداً، وإذا نسبت إلى (كِسَاء): كِسَائِيَّ .. كِسَاوِيَّ يعني: الوجهان، ومثله (عِلْبَاء) أو (عِلْبَاء) بالكسر و (حياء)، وأَمَّا (قُرَاء) فليس فيه إلا التصحيح: قُرَائِيَّ، ولا يصح: قُرَاوِيَّ، إذا: الحكم واحد.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبَ

أي: حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية أمّا الشاذ فلا، فإن كانت التثنية شاذة نحو: كَسَائِيْن، هذا شاذ، فإنه لا يقاس عليه في النسب.

هنا قال: حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قُلِبَتْ واوًا" (حَمْرَاوِيّ): نسبة في حمراء، و (صَحْرَاوِيّ) في صحراء - هذا وارد -، أو زائدة للإلحاق ك: عِلْبَاء، أو بدلاً من أصل نحو: كِسَاء فوجهان: جاز أن تَسَلَّمَ وهو التصحيح نحو: عِلْبَائِي وَكِسَائِي، وأن تُقَلَّب واوًا نحو: عِلْبَاوِي وَكِسَاوِي، أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو: قُرَائِيّ في: قُرَاء.

إذاً: الحكم في النسب هنا هو في باب التثنية، ومقتضى كلامه هنا: أَنَّ الأصلية تَتَعَيَّن سلامتها .. الأصلية يجب أن تسلم: قُرَائِيّ، لأنه أحال على باب التثنية، وهناك سبق: (وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ صَحِّحَ)، إذاً: وجب التصحيح، هنا أحال على ما سبق، إذاً: وجب تصحيح الأصلية.

وفي: (التسهيل) ذكر النّاطم فيها الوجهين وقال: أجودهما التصحيح، يعني: جَوَّز الوجهين، يعني: في باب النسب هنا على جهة الخصوص .. ليس في باب التثنية، في باب التثنية التصحيح في الأصلية واجب (قُرَاء): قُرَاءَان، في النسب هنا أوجب كالتثنية، في: (شرح التسهيل) جَوَّز الوجهين في باب النسب وقال: أجودهما التّصحيح، إذاً: ألحقها ب: كِسَاء ونحوه.

إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو: سَمَاء وَحِرَاء وَقُبَاء، إذا أردت البقعة ففيه وجهان، إذا لم تكن الألف للتأنيث، (سماء) سبق معنا مراراً الهمزة هذه ليست للتأنيث وإنما هي منقلبة عن واو (سَمَاوٍ)، و (حِرَاء) و (قُبَاء) إذا أردت البقعة ففيه وجهان: القلب والإبقاء، وهو الأجود يعني: التصحيح أجود من القلب: سَمَائِيّ .. حِرَائِيّ .. قُبَائِيّ هذا أجود، ويجوز فيه القلب: سَمَاوِيّ .. حِرَاوِيّ .. قُبَاوِيّ، والإبقاء أجود للفرق بينه وبين (صحراء)، وإذا جعلت (حِرَاء) و (قُبَاء) مُدَكِّرِينَ كانا ك: رِذَاء وَكِسَاء.

وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدَرَ مَا ... رَكِبَ مَرْجَأً وَلِثَانٍ تَمَّامًا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنٍ أَوْ ابْنٍ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِيمَا سِوَى هَذَا انْسَبَ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يَخَفْ لَبَسَ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

انتقل إلى النسب للمركَّب - هذا أكثره مصنوع - .

ثمَّ انتقل للنسب للمركَّب، ذكر النّاطم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مركَّب تركيب إسناد، أشار إليه بقوله: (لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ).

الثاني: مركَّب تركيب مزج، أشار إليه بقوله: (وما رَكَّبَ مَزْجاً).

الثالث: تركيب إضافة، وهذا تحته قسمان:

- قِسْمٌ يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ.

- وَقِسْمٌ يَنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ.

(وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ)، (وَأَنْسَبُ) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، انسب لأي شيء؟ (أَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) على الإضافة، (لِصَدْرٍ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (أَنْسَبُ)، (لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) على حذف مضاف، يعني: لصدر ما سُمِّيَ به من جملةٍ، لأنّه لا يُنْسَبُ إليه وهو جملة، إنّما الكلام هنا فيما إذا سُمِّيَ به، جملة: تَأَبَّطَ شراً، في الأصل جملة، كذلك: بَرَقَ نَحْرُهُ، الأصل جملة، النسب ليس إلى الفعل والفاعل، وإنّما لكونه علماً، فإذا صار علماً جازت النسبة وإلا فلا.

إذاً: (وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) أي: لصدر ما سُمِّيَ به من جملةٍ، والمراد بالجملة هنا: المركَّب الإسنادي، (تَأَبَّطَ شراً) له صدر وعجز، أين صدره؟ تَأَبَّطَ، (شراً) عجزه، قال: (أَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) ماذا تصنع؟ تَأَبَّطِي، (بَرَقَ نَحْرُهُ): بَرَقِي، إذا سَمَّيت رجلاً (قام زيدٌ): قَوْمِي، (زيدٌ قائمٌ): زَيْدِي، تنسب إلى الصدر.

(وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) يعني: لصدر ما سُمِّيَ به من جملةٍ وهو المركَّب الإسنادي، (وَصَدْرٍ مَا رَكَّبَ مَزْجاً) وانسب لصدر ما رَكَّبَ مزجاً، سبق أنّ المزج هو الخلط .. المراد به: المركَّب المزجي، على حذف مضاف هنا (مَا رَكَّبَ مَزْجاً) أي: ما رَكَّبَ تركيب مزج، أو حالة كون ما رَكَّبَ ممزوجاً يعني: يجوز فيه الوجهان، (مَزْجاً) إمّا أنّه مفعول مطلق على حذف مضاف أي: تركيب مزج، أو أن يكون حالاً من نائب الفاعل في (رَكَّبَ)، و (رَكَّبَ) هذا فعل مُغَيَّر الصيغة، والضمير نائب فاعل يعود على (مَا).

(وَصَدْرٍ مَا) هذا معطوف على قوله: (لِصَدْرٍ) الأول، (وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ) وانسب لصدر ما رَكَّبَ مزجاً (بَعْلَبَكَ): بَعْلِي، (بَكَ) هذا تركه .. عَجَزَ، فَتَنْسَبُ إلى الأول تقول: بَعْلِي، وفي (حضر موت): حَضْرِي، تحذف (موت) هذه .. تركها، النسبة إلى الصدر، وهذا الوجه مَقْبُوسٌ اتفاقاً يعني: النسبة إلى الصدر: بَعْلِي، هذا مَقْبُوسٌ اتفاقاً،

وأجاز بعضهم النَّسب إلى العجز فتقول: بَكِّي، عكس الصدر.
وقيل: يُنسب إليهما معاً مُزَلاً تركيبهما فتقول: بَعْلِيَّ بَكِّي، هذا قول لكنه شاذ،
الأصح الأول الذي ذكره النَّاطِم وهو قول الجمهور وهو مقيسٌ اتفاقاً: أن يُنسب إلى
الصدر: بَعْلِيَّ.

قيل: لا .. تنسب إلى العجز تقول: بَكِّي.
قيل: لا .. تنسب إليهما معاً مُزَلاً تركيبهما يعني: تزيل التركيب .. تفك الكلمة فتقول:
بَعْلِيَّ بَكِّي، وأجاز بعضهم أن ينسب إلى مجموع المركَّب: بَعْلِيَّ، مطلقاً .. المركب
كامل، وهذا أقرب من الثاني الذي هو: يُنسب إليهما: بَعْلِيَّ بَكِّي، لأنه فصل التركيب،
والأصل بقاؤه على ما هو عليه.
على كُلِّ: (وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجاً) يعني: انسب لصدرة، وهذا هو المقيس وعليه أكثر
النُّحَاة، هذا النوع الثاني: المركَّب تركيب مزجي.
الثالث: وهو المركَّب الإضافي:
وَلِثَانٍ تَمَّماً إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ ابٍ ..

(أَوْ ابٍ) حُذِفَت الهمزة، (أَوْ) بالسكون، وهذه الحركة حركة الهمزة في الوزن حذفها بعد
إسقاط حركتها على الواو فقول: (أَوْ ابٍ).
أَوْ مَالُهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ..

هنا يُنسب للثاني قال: (وَلِثَانٍ) هذا معطوف على قوله: (لِصَدْرٍ)، إذاً: في المركَّب
الإضافي الذي سيذكره النَّاطِم هنا، النسبة قد تكون للثاني قلنا: هذا تحته قسمان
المركَّب تركيب إضافي، الإسنادي والمرجي نصَّ النَّاطِم على أنَّ النسبة تكون للصدر،
وأما المركَّب تركيب إضافي فهو نوعان:

– ما قد تكون النسبة إلى الثاني.

– وما قد تكون النسبة إلى الأول.

قال: (وَلِثَانٍ) يعني: وانسب لثانٍ، (تَمَّماً) الألف للإطلاق والجملة صفة، (ثَانٍ مُتَمِّمٍ
إِضَافَةً)، (تَمَّماً) الألف للإطلاق (إِضَافَةً) هذا مفعول به لقوله: (تَمَّماً)، (مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ
ابٍ) يعني: الإضافة إذا كانت مبدوءة ب: ابنٍ أو أبٍ انسب إلى الثاني (أبو بَكْرٍ):
بَكْرِيَّ .. (ابن عمر): عُمَرِيَّ، تنسب للثاني إذا كان المركَّب تركيب إضافي مبدوءاً ب:
ابنٍ أو أبٍ.

أَوْ مَالُهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ..

(أَوْ مَالَهُ)، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، هذا لك أن تجعله معطوفاً على (أَب) الأقرب (أَوْ أَب)، (أَوْ) للذي، لأنَّ (أَب) هذا ب: ابنٍ أو بَابٍ أو بِمَا له، ولك أن تجعله معطوفاً على (ثَانٍ)، وهو اسم موصول بمعنى: الذي، (التَّعْرِيفُ) هذا مبتدأ، (وَجَبَ) الجملة خبر، (لَهُ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (وَجَبَ)، (بِالثَّانِي) متعلّق ب: (التَّعْرِيفُ) لأنَّه مصدر: عَرَفَ .. يُعَرِّفُ .. تَعْرِيفاً، فهو مصدر يتعلّق به.

إذاً: أو ما التَّعْرِيفُ بالثاني وجب له، هل في الجملة هنا شيءٌ جديد على ما قدّمه في الشطر الأول؟ لأن (بِابْنٍ أَوْ أَب) هذا مُتَعَرِّفٌ بما سبق .. بما أضيف إليه، يعني: حصل له التعريف (ابن) ابن عمر .. أبو بكرٍ، معرفة قطعاً لأنَّه من أنواع العلم.

(أَوْ مَالَهُ) أو ما التَّعْرِيفُ بالثاني وجب له، هل هو قِسْمٌ برأسه أو لا؟ قال الأَشْمُونِي هنا: هذا من عطف العام على الخاص .. قوله: (أَوْ مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، من عطف العام على الخاص لشموله الأب والابن، وَكُلُّ ما يُتَعَرَّفُ بالإضافة - عَمَمٌ - كُلُّ ما يُتَعَرَّفُ بالإضافة دخل في هذا الشطر، وعبارته توهم أنَّ (مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي) قِسْمٌ برأسه، فشمّل نحو: غلام زيدٍ، ف: (غلام زيد) هذا مُخْتَلَفٌ فيه، هل يمكن أن يُنسَبَ إليه أو لا؟ ابن عقيل هنا مثَّل به قال: "وفي غلام زَيْدٍ عَمَمُ الحكم.

(وَلِثَانٍ) ماذا تقول في: غلام زيد؟ زَيْدِيٌّ، حينئذٍ لو عَمَمْنَا كلام الناظم قلنا: فيه شيءٌ زائدٌ على مُجَرَّد ما ذكره في الشطر الأول، وإن قلنا: غلام زَيْدٍ، لا يصح التَّسْبِيحُ إليه البتَّة، حينئذٍ هل فيه شيءٌ جديد على ما ذكره في الشطر الأول؟ الجواب: لا، إذاً: ليس قسماً برأسه، ولذلك قال الأَشْمُونِي: "وعبارته تُوهم أنَّ ما له التعريف بالثاني - يعني: الذي له التعريف بالثاني - قِسْمٌ برأسه فشمّل: غلام زيدٍ، وليس كذلك، وهم إنّما يعنون بالمضاد هنا ما كان علماً أو غالباً" المراد هنا في هذا التَّسْبِيحُ المركَّب التركيب الإضافي، المراد بالمضاد ليس عامّاً، وإنَّما المراد به: ما كان علماً أو غالباً، يعني: علماً بالكنية أو علماً بالغلبة كـ (ابن عباس): عبَّاسي، (ابن عمر): عُمرِي، (أبو بكر): بكري، (أم كلثوم): كلثومي، ونحو ذلك، هذا المراد بالمضاد هنا ولا يشمل غيره، وأمَّا: غلام زيد، فلا يدخل هنا، أكثر التُّحَاة على ذلك، فإذا أخرجنا نحو: غلام زيد، من قوله:

مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ..

حينئذٍ صار الشطر الثاني هو عينه من حيث الإفادة الشطر الأول، لأنَّ الإفادة:

(إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِإِبْنٍ أَوْ أَبٍ) هذه اكتسبت التعريف، لأنَّ (ابن) يضاف إلى علم: عمر .. عباس .. الزبير إلى آخره، (أَوْ أَبٍ) يضاف إلى علم كذلك إمَّا مُدَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، إذاً: اكتسب التعريف، إذاً: حصل تعريفٌ للأول بالثاني، وهذا خاصٌّ بهذين النوعين: ما كان علماً بالكنية، أو علماً بالغلبة.

وما عدى ذلك ممَّا يَتَعَرَّفُ بالمضاف ليس داخلاً هنا، وإذا أطلقوا المضاف في هذا الحل انصرف إلى هذين النوعين، لا مثل: غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن يُنسَبَ إلى: غلام، وإلى: زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفردات لا إلى المضاف، يعني: إذا أردت (غلام زيد) تفك الإضافة .. التركيب، فتنسب إلى: غلام، وتنسب إلى: زيد، حينئذٍ كأنك نظرت إلى غلام لوحده فقلت: غَلامِي، ونظرت إلى زيد، وحده فقلت: زَيْدِي، حينئذٍ التَّسْبَةُ هنا لا إلى المركب وإنما إلى المفردات، وبحسبنا في التَّسْبَةِ إلى المركبات فلم يدخل معنا (غلام زيد). على كُلِّ قَوْلِهِ:

أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ..

يعني: ما حصل أو وجب للأول تعريفاً بالثاني، نقول: عَمَّمِ النَّاطِمُ هنا فكان من عطف العام على الخاص، إن كان يرى أنَّ (غلام زيد) يُنسَبُ إليه إلى الثاني كقوله في (ابن أو أب) كما مثَّلَ ابن عقيل فلا إشكال أنَّ فيه فائدة، وإن لم يكن كذلك حينئذٍ يكون من باب التَّكْرَارِ.

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسَبَنَ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفَّ لَبَسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

(فِيمَا سِوَى هَذَا) المشار إليه ما هو؟ (انْسَبَنَ لِلأَوَّلِ) صَدَرَ .. جُمْلَةً .. صَدَرَ مَا رَجَبَ مَرْجَاً؟ هذا لا إشكال، هو الأول، (وَلِثَانٍ) .. (فِيمَا سِوَى هَذَا) أي: المذكور، والمذكور هنا ثلاثة أشياء على ظاهر النظم:

ما كان مصدراً ب: ابن.

ما كان مصدراً ب: أب.

ما حصل له التعريف بالثاني وليس ب: ابن أو أب.

ثلاثة أشياء، ولذلك كان الأولى أن يقول: فيما سوى هذي .. ذي الإشارة إلى المواضع الثلاثة، وإنما ذكر (ذَا) تأويلاً بالمذكور.

إذاً: إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة (انْسَبَنَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لَبَسٌ) ك: امريء

القيس، (امرئ القيس) ليس ب: ابن أو أب، وليس من الثالث إذا قلنا بأنه ليس بقسمٍ مُستقلٍّ عن الأول، حينئذٍ تنسب إلى الأول: امرئ .. امرئ، إلا إذا خيف لبسٌ عندك (عَبْدِ الْأَشْهَلِ)، وعبد قيس، وعبد شمس، حينئذٍ إذا قلت: عَبْدِي، ماذا تريد .. هل تريد عبد الأشهل .. هل تريد عبد قيس؟ عندك: عبد الله وعبد الرحمن وعبد المَنَّان، إذا قلت: جاء عَبْدِي .. أنا منسوب إلى: (عبدِي) من المراد به؟ حصل لبسٌ، إذا لم يحصل تمييز للمنسوب إليه حينئذٍ تعدل إلى الثاني، تقول: شَمْسِي .. أَشْهَلِي .. قَيْسِي، تنسب إلى الثاني كالأول.

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسَبْ لِلأَوَّلِ ..

منهما التركيب (مَا لَمْ يُخَفَّ)، (مَا) هذه مصدرية ظرفية، مدّة عدم خوف لبسٍ، (مَا لَمْ يُخَفَّ) بالنسب إلى الأول، (لَبَسٌ) هذا نائب فاعل، فإن خيف لبسٌ حينئذٍ تنسب إلى الثاني ك: عبد شمسٍ، (عَبْدِ الْأَشْهَلِ) هذا مثالٌ لما خيف فيه اللبس، لأنك إذا قلت: عَبْدِي، لا تدري من هو: عَبْدِي هذا؟ إذا قلت: أَشْهَلِي عَيَّنْتَ.

إِذَا:

وَأَنْسَبْ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا ... رَكِبَ مَرْجَأً وَلِثَانٍ تَمَّ

(ثَانٍ) قلنا: هذا معطوفٌ على قوله: (وَأَنْسَبْ لِصَدْرٍ)، يعني: وانسب لثانٍ، (تَمَّ) إضافةً ما الذي تَمَّ، يعني: حصلت به الإضافة؟ المضاف إليه، (وَأَنْسَبْ لِثَانٍ تَمَّ) الألف للإطلاق، و (إِضَافَةٌ) هذا مفعولٌ ل: (تَمَّ) .. (لثَانٍ مَتَمِّمٌ إِضَافَةٌ) الذي تَمَّ الإضافة وحصلت به هو المضاف إليه، إِذَا: انسب للمضاف إليه. (مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ) هذا تقييد، إذا كانت الإضافة مبدوءة ب: ابنٍ أو أبٍ انسب للثاني، أي: يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع، ذكر في هذا البيت موضعين:

الأول: أن تكون الإضافة كنية ك: أبي بكرٍ، وأمّ كلثوم، مثالٌ للمُذَكَّر ومثالٌ للمُؤَنَّث. والثاني: أن يكون الأول علماً بالغلبة ك: ابن عباس وابن عمر ونحوهما، فتقول: بَكْرِي، نسبة إلى الثاني في: أبي بكرٍ، و (كلثومي) بالنسبة إلى الثاني في: أمّ كلثوم، و (عَبَّاسِي) بالنسبة إلى الثاني في: ابن عباس، و (عُمَرِي) بالنسبة إلى الثاني في: ابن عمر.

أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ..

عرفنا المراد بهذه الجملة، إمّا أنّها مُرادفة للشطر الأول، يعني: ليس فيها مسألة جديدة بل هي عين الأول، هذا إذا أخرجنا: غلام زيد، وإذا أدخلناه كما صنع ابن عقيل حينئذٍ فيه فائدة، يعني: ما حصل التعريف للأول بالثاني ولم يكن ابناً ولا أباً مثل: غلام زيدٍ،

يعني: ما أضيف إلى علم فتقول: غلام زَيْدٍ .. زَيْدِيَّ، (غلام بَكْرٍ): بَكْرِيَّ، تنسب
للثاني.

أو الذي التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ له ..

لأن: ابن عُمَرَ، حصل ل: ابن وجوب تعريفٍ بالثاني، و (أبو بكرٍ) هذا حصل له تعريفٌ
واجب بالثاني مثله .. الحكم واحد، كأنه يَبْنَى لك أن الإضافة هنا أوجبت تعريفاً في
(ابنٍ) أو (أبٍ)، ما الذي زاد عليه؟ زاد عليه نحو ما ذكرناه على الخلاف المذكور.
(فِيمَا سِوَى هَذَا) المذكور أنه يُنسَب فيه إلى الجزء الثاني من المركَّب الإضافي، (فِيمَا
سِوَى هَذَا) (فِيمَا) جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: (انْسُبْنِ)، (سِوَى) هذا مُتَعَلِّق بمحذوف
صلة الموصول لا محلَّ له من الإعراب، (سِوَى) مضاف، و (هَذَا) مضاف إليه، ولذلك
لو قال: هذي، لكان أحسن لكن أوَّله بالمذكور.

أي: أنه يُنسَب فيه إلى الجزء الثاني من المركَّب الإضافي (انْسُبْنِ لِلأَوَّل) منهما نحو: عبد
القيس وامرئ القيس، وهما قبيلتان تقول: امرئِي وَعَبْدِيَّ، وإن شئت قلت: مرئِي نسبة
إلى: امرئٍ، (مَا لَمْ يُخَفَ لَبَسٌ) يعني: ما لم يُخَف بالنسب إلى الأول (لَبَسٌ) فإن خيف
(كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) حينئذٍ تنسب للثاني فتقول: أشهليَّ، ولا تقل: عَبْدِيَّ.
قال الشَّارح: "إذا نُسِب إلى الاسم المركَّب" انظر! قال: إلى الاسم، هذا تقييد لقوله:
(لِصَدْرٍ جُمْلَةً) لا بُدَّ أن يكون علماً، فإن كان مُركَّباً تركيب جملة - إسنادياً يعني - أو
تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب. حُذِف العجز لا بد .. واضح هذا،
إذا قلت: تَأْبَطِيَّي حذفت الثاني، حُذِف العجز يعني: الثاني، تقول: تَأْبَطِيَّي .. (برق نحره):
بَرْقِيَّ، حذفت الثاني: نحره، لا إشكال فيه.

وألحق صدره ياء النسب فتقول في (تَأْبَطُ شَرّاً): تَأْبَطِيَّي، وفي (بَعْلَبَكَّ) هذا المزجي
(وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَرْجاً) (بَعْلَبَكَّ): بَعْلِيَّ، على المشهور وذكرنا الأقوال المتبقية، وإن كان
مُركَّباً تركيب إضافة، فإن كان صدره ابناً، أو كان معرفاً بعجزه حُذِف صدره - الذي هو
(ابن) - وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في (ابن الرُّبَيْرِ): زُبَيْرِيَّ، وفي (أبي بكرٍ):
بَكْرِيَّ، وفي (غلام زَيْدٍ): زَيْدِيَّ.

ولعله سقط في النسخة: فإن كان صدره ابناً أو أباً أو كان معرفاً؛ لأن الأمثلة ثلاثة، فإن
كان صدره ابناً أو أباً هذا الشطر الأول، أو كان معرفاً بعجزه:
مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ..

حُذِف صدره في الثلاثة الأنواع وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في (ابن الرُّبَيْرِ): زُبَيْرِيَّ،

وفي (أي بكر): بَكْرِيٌّ، وفي (غلام زَيْد): زَيْدِيٌّ، فإن لم يكن كذلك .. واحداً من هذه الثلاثة، فإن لم يُحذف لِبَسٌّ عند حذف عجزه حُذِفَ العجز ونسب إلى الصدر، فتقول في (امريء القيس): امرئي، وإن خيف لبسٌ حُذِفَ صدره ونُسِبَ إلى عجزه، فتقول في (عبد الأشهل) و (عبد القيس): أَشْهَلِيَّ وَقَيْسِيَّ، وفي (عبد مناف): منافيٍّ، ولم يقولوا: عبدِيَّ، للوقوع في اللبس.

نقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * النسب إلى محذوف اللام
- * النسب إلى ثنائي الوضع
- * النسب إلى محذوف الفاء
- * النسب إلى الجمع وشروطه
- * بعض الصيغ التي تغني عن ياء النسب
- * الاسم المنسوب المخالف للقواعد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

وقفنا عند قول النَّاطِم - رحمه الله تعالى - :
 وَاجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ ... جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفُ
 فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْبِيهِ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ يَهْدِي تَوْفِيهِ
 وَاجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا حُذِفَ مِنْهُ ... جَوَازاً.

بشرط:

. إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفُ
 فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْبِيهِ

هذا شروعٌ من النَّاطِم فيما إذا نُسِب إلى الثلاثي المحذوف منه شيء، إذا نُسِب الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو: إمّا أن يكون المحذوف الفاء، أو العين، أو اللام .. الثلاثي الذي حذف منه حرفٌ إمّا أن يكون المحذوف: فاءٌ أو عيناً أو لاماً، إذا حُذِفَ منه الفاء سينص عليه النَّاطِم رحمه الله تعالى، وأمّا هذا البيت فقد عَنَى ما حُذِفَ منه اللام، فإن كان المحذوف الفاء أو العين فسيأتي، وإن كان المحذوف اللام فهو الذي نصَّ عليه. إذاً: الحديث الآن فيما إذا أردنا أن ننسب إلى ثلاثي محذوف اللام مثل: أب وأخ، (أخ) هذا ثلاثي حُذِفَ منه اللام وهو الواو: أَخَوْ، هذا الأصل، أب .. ابن .. يد، هذه ثلاثية حُذِفَتْ منها اللامات، حينئذٍ كيف ننسب إليه .. هل نرد ذلك المحذوف أو لا؟ فيه تفصيل، قد يجب وقد يجوز.

وإن كان المحذوف اللام، فحينئذٍ ذلك المحذوف إمّا أن يُجَبَّر في تثنية، أو جمع تصحيح، أو لا يعني: إمّا أن يرجع عند التثنية والجمع أو لا، إذا تثنينا رجع .. إذا جمعنا جمع تصحيح رجع، حينئذٍ فيه تفصيل: إمّا أن يُجَبَّر أو لا، فإن جُبر كما في: أب وأخ، فإنهما يُجَبَّران في التثنية وكذا: عظة وسنة، فإنهما يُجَبَّران في الجمع بالألف والتاء وجب جبره في النسب.

إذاً: العبرة هنا برّد اللام في التثنية وجمع التصحيح: إن كانت هذه اللام إذا تثّنت الكلمة رجعت اللام، حينئذٍ إذا نسبت إليه وجب ردُّ اللام، هذا ما يُسمّى بالجبر، (وَأَجْبُرْ) يعني: ردُّ اللام، ثلاثة حروف حُذِفَ منها اللام، حينئذٍ إذا تُثِّي رجع، وإذا جمع رجع، حينئذٍ تجره في النسب فترده كما ردُّ في التثنية والجمع.

إذاً: العبرة هنا في النظر بالتثنية والجمع، فإن ردُّ في التثنية والجمع ردُّ في النسب، فإن جُبر كما في (أب) و (أخ) فإنهما يُجَبَّران في التثنية، و (عظة) و (سنة) فإنهما يُجَبَّران في الجمع بالألف والتاء، وجب جبره في النسب فتقول: أبويّ، رجعت اللام أصله: أب .. أبو، حُذِفَ اللام اعتباراً، حينئذٍ هذه اللام هل ترجع أو لا؟ ننظر في التثنية تقول: أبوان وأخوان، إذاً: رجعت الواو، ما دام أنّها رجعت في التثنية حينئذٍ تردّها في النسب فتقول: أبويّ .. أخويّ، برّدّها وجوباً لا جوازاً، يعني: لا يصح أن يقال: أَيْي وأَخِيّ، بدون الرّد بل يجب الرّد.

فتقول: (أَبَوِيّ) و (أَخَوِيّ) و (عَظَوِيّ) أو (عَظْهِيّ) على الخلاف في المحذوف هل هو واو أم هاء؟ و (سَنَوِيّ) أو (سَنَهِيّ) على الخلاف في المحذوف هل هو واو أم هاء؟ على الخلاف في المحذوف، لأنك تقول: أبوان وأخوان، في التثنية، و (عظوات) و (سنوات)

أو (عظها) و (سناها) على الوجهين، إذا جمعت (عظة) بـ (الف) وتاء قلت: عظوات
أو عظها، (عظوات) رجعت الواو .. (عظها) رجعت الهاء على القول بأن المحذوف
هو الهاء.

كذلك (سنة) قلنا: باب (سنة) مما حُذِفَ لامه وَعَوِضَ عنه التاء .. ثلاثي حُذِفَ لامه
وَعَوِضَ عنه التاء، (سنة) أصله: سَنَوَ أو سَنَّهُ على خلاف، إذا جمعت تقول: سنوات أو
سناها، إذا: رجعت اللام في جمع بـ (الف) وتاء، حينئذٍ تقول: سَنَوِيٌّ أو سَنَهِيٌّ، (سَنَوِيٌّ)
الواو هذه رجعت، ما حكم رجوعها؟ واجب، لأنك تجمعها فتقول: سنوات، فالعبرة
حينئذٍ بالجمع.

وإن لم يُجَرَّ في التثنية والجمع يعني: لم ترجع اللام، وإن لم يُجَرَّ لم يجب جبره في النسب بل
يجوز فيه الأمران، إذا: الجبر جائز وواجب، (وَاجِبٌ جَوَازاً) احترازاً من الواجب، وسيأتي:
(وَحَقٌّ مَجْبُورٌ) المراد به: الواجب.

إذا: جبر المنسوب إليه بِرَدِّ اللام على نوعين: منه ما هو واجب، ومنه ما هو جائز، متى
يجب؟ إن رُدَّتْ في التثنية والجمع، متى لا يجب؟ إن لم تُرَدِّ في التثنية والجمع، إذا: العبرة
بذلك في النظر في التثنية والجمع.

وإن لم يُجَرَّ لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الأمران نحو: حِرٍ، حذف منه الحاء
(حِرٍ) هذا الأصل، و (غَدٍ) حُذِفَ منه الواو (غَدَوٌ) و (شَفَّةٌ) و (ثُبَّةٌ)، فتقول فيها:
حِرِيٌّ، بعدم إرجاع اللام، أصلها (حِرٍ)، لو رجعت اللام قلت: حِرِيٌّ، بإرجاع اللام،
لكن لما هذه لم ترجع في التثنية والجمع، حينئذٍ بقيت على الأصل بجواز الأمرين.
فتقول: حِرِيٌّ وَغَدِيٌّ وَشَفِيٌّ وَثُبِيٌّ بالحذف .. تحذف اللام فلا تردّها.

وتقول (حِرِيٌّ) بِرَدِّ اللام، و (غَدَوِيٌّ) و (شَفَهِيٌّ) و (ثُبَوِيٌّ) بإرجاع اللام .. بالجبر ..
بِرَدِّ المحذوف، وهو من (حِرٍ) الحاء، أصله (حِرٍ) وهو الفرج، ومن (غَدٍ) الواو، ومن
(شَفَّةٍ) الهاء، ومن (ثُبَّةٍ) الياء، لكن تُقْلَبُ الياء واواً.

إذا: إن لم يُجَرَّ اللام وترجع في التثنية والجمع فأنت مُخَيَّرٌ بين الأمرين: إمَّا الرَّدُّ، وإمَّا
الحذف، فتقول: غَدِيٌّ وَغَدَوِيٌّ .. بالوجهين، لماذا؟ لأنك تقول: غدان، تثنية (غداً).
وَاجِبٌ بِرَدِّ اللام مَا مِنْهُ حُذِفَ ... جَوَازاً.

(وَاجِبٌ) هذا فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت،
(وَاجِبٌ بِرَدِّ اللام) (بِرَدِّ اللام) جار ومجرور متعلق بقوله: (واجِبٌ)، (بِرَدِّ) هذا مصدر
مضاف إلى المفعول. ز (بِرَدِّك اللام) فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، (اللام)

مفعول، والفاعل أنت، (برَدَ) مضاف، و (اللام) مضافٌ إليه، وهنا الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، مفعولٌ به، (اجْبُرْ مَا حُذِفَ مِنْهُ) (مِنْهُ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (حُذِفَ)، و (حُذِفَ) هذا فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، وضميره يعود إلى (ما)، و (مِنْهُ) الجار والمجرور متعلّق بقوله: (حُذِفَ)، والجملة من الفعل ونائبه صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

(جَوَازًا) بالنصب هذا صفة لموصوفٍ محذوف بتقدير مضاف، اجْبُرْ جبراً ذا جوازٍ، (اجْبُرْ) الذي نطق به (اجْبُرْ جَوَازًا) .. اجْبُرْ جبراً ذا جَوَازًا، فحُذِفَ الموصوف وهو جبراً، ثُمَّ حُذِفَ المضاف ذا جوازٍ .. (ذَا) صاحب، وأُقيِم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، فقليل: جوازاً.
وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ ..

حينئذٍ قوله: (برَدَ اللّام) هذا على نوعين: إمّا جائز الجبر، وإمّا واجب الجبر، وقد أشار إلى الأول الجائر بهذا البيت، وإلى الوجه الثاني بقوله: (وَحَقُّ مَجْبُورٍ) إلى آخره.
(إِنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ أُلْفَ) (جَوَازًا أَنْ) بحذف الهمزة، (جَوَازًا أَنْ لَمْ) (إِنْ) هذا حرف شرط، و (لَمْ يَكْ) هذا فعل مضارع ناقص مجزومٌ بـ (لَمْ)، وجزمه السكون الظاهر على النون المحذوفة تخفيفاً:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لَكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حُذِفَ مَا التَّنْزِيمُ

هنا النون حُذِفَتْ تخفيفاً ليست للجازم (لَمْ)، وإمّا حُذِفَتْ تخفيفاً، حينئذٍ حُذِفَ معها السكون، فالسكون ظاهر، لو نطق به: (لَمْ يَكُنْ رُدُّهُ) هذا الأصل، إذاً: نطقت به، ولكن حُذِفَتْ النون تخفيفاً، حينئذٍ يكون السكون ظاهراً على النون المحذوفة تخفيفاً.
(أَنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ)، (رُدُّهُ) اسم (يَكْ)، فالضمير في (رُدُّهُ) يعود إلى اللام، (رُدُّهُ) يعني: رُدُّ اللام، (إِنْ لَمْ يَكْ رُدُّ اللام أُلْفَ)، (أُلْفَ) فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر، أين مرجع الضمير؟ (أُلْفَ) ما هو الذي (أُلْفَ)؟ الردّ (إِنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ أُلْفَ) هذا مباشرة .. ما دام أنَّ الجملة خبر (كان) لا بُدَّ يكون ضمير رابط بين الاسم والخبر، مباشرة لو التبس عليك طَبَّق القاعدة .. لو ما فهمت المعنى وأشكل عليك ..

(رُدُّهُ) هذا اسم (كَانَ)، (أُلْفَ) جملة، إذاً: هو الخبر، لا بُدَّ أن يكون ثُمَّ ضمير رابط بين الجملة التي وقعت خبراً، وبين اسم (كَانَ)، فإذا أشكل عليك تقول مباشرة: (أُلْفَ) فيه

ضمير يعود على المبتدأ .. اسم (كَانَ)، لماذا؟ لأنه ما يصح أن يكون (أَلِفٌ) جملة خبر (يَكُنْ)، ثُمَّ لا يكون فيه ضمير رابط بين الاسم والخبر، فمباشرة إذا التبس عليك قل: (أَلِفٌ) الضمير يعود إلى الاسم.

إذاً قوله: (أَلِفٌ) فيه ضمير يعود إلى الرَّد، لأنه في الأصل: مبتدأ، و (أَلِفٌ) هذه الجملة خبر، حينئذٍ الرابط هو الضمير الواقع نائب فاعل.

قوله: (فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ) جار ومجرور متعلق بقوله: (أَلِفٌ)، (أَلِفٌ فِي جَمْعِي) هذا يُسَمَّى بـ: التضمين، (فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ)، (فِي جَمْعِي) جار ومجرور متعلق بقوله: (أَلِفٌ).

إذاً: (إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) مألوفاً يعني: معروفاً ومحفوظاً، (فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ) وهما: جمع المذكر السالم، والجمع بألفٍ وتاء، يُسَمَّى: جمع تصحيح، (أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ) (أَوْ) للتنويع، لأنه لا يُشترط أن تعود في التثنية، وأن تعود في الجمع معاً لا، قد ترجع في التثنية ولا ترجع في الجمع والعكس، ولذلك (أَوْ) هنا للتنويع، (فِي التَّثْنِيَةِ) هذا معطوف على قوله: (فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ).

إذاً الحاصل أن قوله:

وَاجِبُ بَرْدِ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ ... جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ

مألوفاً: (فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ)، فإن كان مألوفاً في جمعي التصحيح والتثنية وجب الرَّد، وإن لم يكن مألوفاً جاز الرَّد، وَلَمَّا كان قوله: (وَاجِبُ) فيه معنى الوجوب، رفعه بقوله: (جَوَازاً).

تبقى مسألة: وهو أنه أطلق هنا الناظم وهو مُقَيَّدٌ بـ: ألا تكون العين مُعتَلَّةً، فإن كانت عينه مُعتَلَّةً وجب جبره، يعني قوله: (إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ) قد لا يُؤْلَفُ رَدُّهُ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ ثُمَّ يَجِبُ رَدُّهُ، هذا استثناء من الجواز .. مِمَّا انصبَّ عليه حكم الجواز، بشرط:

وَاجِبُ بَرْدِ اللَّامِ مَا حُذِفَ مِنْهُ ... جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ.

زِدْ عليه شرط ثاني: ولم تكن عينه مُعتَلَّةً، إذاً: أطلقه الناظم وهو مُقَيَّدٌ بـ: ألا تكون العين مُعتَلَّةً، فإن كانت عينه مُعتَلَّةً وجب جبره، يعني: بَرْدِ اللَّامِ، وإن لم يُجَبَرْ فِي التَّثْنِيَةِ وجمعي

التصحيح وجب، لماذا؟ لكون عينه مُعْتَلَّة.

احترازاً من نحو: شاةٍ، و (ذِي) بمعنى: صاحب، إذا نسبت إلى (شاة)، وإذا نسبت إلى (ذِي) التي بمعنى: صاحب، فتقول في (شاةٍ): شَاهِيٌّ، كما تقول في (ذِي): ذَوَوِيٌّ كما سيأتي، (ذَوَوِيٌّ) محل وفاق، لأنَّ وزنه (فَعَلَ)، أمّا: شَاهِيٌّ، برَدّ اللام وهي الهاء، لأنَّ (شاةً) أصلها: شَوَّةٌ، وهي الهاء، لأنَّ الأصل: (شَوَّةٌ) بإسكان الهاء، (شَوَّةٌ) (فَعْلَةٌ) بدليل: شياه .. تجمعه على: شياه.

(شَوَّةٌ) حُذِفَتِ الهاء تخفيفاً وهي اللام .. (فَعْلَةٌ)، حُذِفَتِ الهاء تخفيفاً فَفُتِحَتِ الواو كانت ساكنة صارت: شَوٌ، ثُمَّ تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها، فصارت: شاة، إذاً (شاةً) أصلها: شَوَّةٌ (فَعْلَةٌ)، أين اللام؟ الهاء حُذِفَتِ تخفيفاً، وَفُتِحَ ما قبلها الواو .. كانت ساكنة فتحت صار: شَوَّةٌ، تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها فَفُتِحَتِ ألفاً فصارت: شاةً.

إذاً: حُذِفَتِ الهاء تخفيفاً، وَفُتِحَتِ الواو لأجل التَّاء، لأنَّه يقال: لماذا فتحت الواو أصله: شَوَّةٌ؟ نقول: التاء .. تاء التانيث كما سبق ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً .. قاعدة مثل الألف، تاء التانيث لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مفتوحاً، حينئذٍ لا بُدَّ من تحريك الواو بالفتح فتقول: شَوَّةٌ، ثُمَّ قُلِبَتِ الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، وعلى أصل الأخفش (شَوَّهِيٌّ) بسكون الواو: شَوَّهِيٌّ (شَاهِيٌّ) هذا الأصل، الأخفش يرى أنه: (شَوَّهِيٌّ) بسكون الواو.

وفي (ذِي): ذَوَوِيٌّ اتفاقاً، أصله: ذُو (ذُو) على وزن (فَعَلَ) إذاً أصله: ذَوَوٌ، إذا نسبت إليه هو (ذُو) حُذِفَتِ اللام اعتباراً .. الواو الثانية، حينئذٍ تقول: ذَوَوِيٌّ (ذُو) على حرفين وهي اسمٌ، لا يمكن أن يكون على حرفين .. لا بُدَّ من محذوف مثل: أب وأخ على حرفين لا بُدَّ من محذوف، ما هو المحذوف هنا؟ المشهور أنه: واو، حينئذٍ أصله على وزن ماذا؟ (ذَوٌ) (فَعٌ)، إذاً: الذال مفتوحة هي فاء الكلمة، والواو الثانية ساكنة في النطق لكنَّها في الأصل مفتوحة، لأنَّه لَمَّا حذِفَ اللام سكنت، أصلها: (ذَوٌ) (فَعٌ). قلنا: اللام ترجع في النَّسَبِ ورُدُّها حينئذٍ يكون على وزن (فَعَلَ)، ما تقول: ذَوَوِيٌّ، لو سكَّنت الواو الأول قلت: ذَوَوِيٌّ، بإرجاع اللام، وإدغام اللام الثانية التي هي عين الكلمة في اللام: ذَوَوِيٌّ، لكن اتفاقاً قالوا: ذَوَوِيٌّ، بناءً على أن الأصل هو: (ذُو) على وزن (فَعَلَ).

وإنَّما ضُمَّتِ (ذُو) الذال لمناسبة الواو، إذاً الحاصل: نقول في (ذِي): ذَوَوِيٌّ اتفاقاً لا خلاف، وإنَّما الخلاف هناك مع الأخفش في: شَوَّهِيٌّ، هل تُسَكَّنُ الواو أم لا؟ المشهور

أَمَّا تَفْتَح: شَاهِيٌّ، وفي (ذِي): ذَوَوِيٌّ، اتفاقاً بَرَدَ اللام وفتح العين والفاء، لأنَّ أصلها: الفتح، يعني: الفاء والعين، لأنَّ وزن (ذُو) (فَعَلَ) بحذف اللام اعتباراً.
إذاً قوله:

وَاجْبُرْ بَرَدَ اللَّامَ مَا حُذِفَ مِنْهُ جَوَازاً
ذكر شرطاً واحداً، وهو: إن لم يكن ذلك الجبر مألوفاً في جمعي التصحيح أو في التثنية، هذا شرط عديمي أو وجودي؟ (إِنْ لَمْ) هذا شرط عديمي.
إذاً: تُجْبَرُ الكلمة بَرَدَ اللام:

..... إِنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ أُلْفَ

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ

زد عليه: ولم تكن العين مُعْتَلَّةً، ولو لم تُجْبَر في التثنية والجمع .. لم تُرَد مثل: شاة نقول:
شَاهِيٌّ، و (ذُو) ذَوَوِيٌّ، بَرَدَ اللام.
وَاجْبُرْ بَرَدَ اللَّامَ مَا مِنْهُ حُذِفَ ... جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكْ رُدُّهُ أُلْفَ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ

(جَمْعِي) ثَنَى وأراد به جمع التصحيح المُذَكَّر، وجمع التصحيح المؤنث، لكن قيل: لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المُذَكَّر، ما جُمع بِالْفِ وتاء نعم، قد يرجع في التثنية ولا يرجع فيما جُمع بِالْفِ وتاء، وقد يرجع فيما جُمع بِالْفِ وتاء ولا يرجع في التثنية لا إشكال، لا بُدَّ من ذكر النوعين.

أَمَّا جمع التصحيح قالوا: لا، لماذا؟ لإغناء ذِكْر التثنية عن ذكره، لأنَّ كُلَّ ما يُرَدُّ فيه يُرَدُّ فيها من غير عكسٍ، ك: لام أَبٍ وأخٍ، فَإِنَّمَا تُرَدُّ في التثنية دون الجمع، يعني: رُدُّ اللام إذا رجع في التثنية لزم أن يرجع في جمع التصحيح من غير عكس، فصار الأعم: التثنية، لأنَّه ما يأتي رُدُّ في جمع التصحيح إلا وَرُدَّ في التثنية، وَقَدْ يُرَدُّ في التثنية ولا يُرَدُّ في جمع المُذَكَّر السَّام، إذاً: أَيُّهُمَا أعم؟ جمع التثنية أعم من جمع التصحيح، إذاً: لماذا ذَكَرَهُ؟ لا فائدة من ذكره، إلا أن يُقال من باب تتميم الفائدة، بأنَّه يُرَدُّ في كذا وَيُرَدُّ في كذا، على كُلِّ: اعْتَرَضَ عليه في هذا، قيل: لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المُذَكَّر لإغناء ذكر التثنية عن ذكره، لَمَّا ذَكَر: (أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ) يكفي، لأنَّه إذا رُدَّ في التثنية رُدَّ في جمع التصحيح، لأنَّ كُلَّ ما يُرَدُّ فيه يُرَدُّ فيها من غير عكس، كُلَّ ما رُدَّ في جمع التصحيح

المذكّر رُدَّ في التثنية، وقد يُرَدُّ في التثنية ما لا يُرَدُّ في جمع التصحيح.

إذاً: لو اكتفى بالتثنية عن جمع التصحيح المذكّر لاختصر الكلام، ف: أب وأخ، هذه تُرَدُّ في التثنية: أبوان وأخوان، ولا تُرَدُّ في الجمع، وأمّا جمعه: أخون وأبون، قلنا: هذا شاذ يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهُ ..

(وَحَقُّ) مبتدأ وهو مضاف، و (مَجْبُورٍ) مضافٌ إليه، (بِهَذِي) توفيةٌ بهذي، (تَوْفِيَهُ) هذا خبر، و (بِهَذِي) مُتَعَلِّقٌ به، (وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برَدِّ لامه إليه بهذي المواضع الثلاثة، (بِهَذِي) يعني: فيها، الباء هنا بمعنى: في، ما هي المواضع الثلاثة؟

جمع المؤنث السالم .. بألفٍ وتاء، والمذكّر، والتثنية.

التي ذكرها في الشطر الأول: (في جَمْعِي التَّصْحِيحِ) هذان أمران، (أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ) هذا الأمر الثالث، (وَحَقُّ مَجْبُورٍ) يعني: برَدِّ لامه إليه (بِهَذِي) المواضع الثلاثة أي: فيها، (تَوْفِيَهُ) برَدِّها إليه في النسب إليه، يعني: تُوفِّي الكلمة حقّها وتكرمها إذا رددتها في النسب إلحاقاً بهذه المواضع الثلاثة، لأنَّ باب النسب كالتصغير والجمع يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها في الجملة، حينئذٍ لَمَّا رُدَّت في هذه المواضع الثلاثة من حقِّ الكلمة أن تُوفِّيَ إليها وتكرمها، أن تُعيد إليها هذا المحذوف في النسب.

وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهُ ..

يعني: أن ما جُبر في التثنية وجمعي التصحيح جُبر في النسب وجوباً، هذا تصريحٌ بالمفهوم السابق، لأنّه نصٌّ على ذلك (إِنْ لَمْ يَكُ جَوَازاً) جائزاً .. (وَاجِبٌ جَوَازاً) إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلْفٌ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ) مفهومه: إِنْ أُلْفَ رَدُّهُ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ، فالحكم مُخَالِفٌ لقوله: (جَوَازاً) ولا يقابل جوازاً إلا الوجوب، صرّح بهذا المنطوق بقوله: (وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي) يعني: في .. الباء هنا بمعنى: في، و (هَذِي) اسم الإشارة هنا يعود إلى المواضع الثلاثة، أي: فيها.

ويَحْتَمِلُ أن يكون (هَذِي) .. لَمَذِي: إشارة إلى اللام، أي: حقُّ المَجْبُورِ بهذي اللام أي: برَدِّها إليه في المواضع المذكورة التَّوْفِيَةُ برَدِّها إليه في النسب، يَحْتَمِلُ هذا ويَحْتَمِلُ ذاك. وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهُ ..

إذاً القاعدة العامّة: أنّه إذا نُسِبَ إلى الثلاثي المحذوف اللام جُبر في النسب، (جُبر) يعني: برَدِّ لامه، وهذا الرَّدُّ وهذا الجبر على نوعين:

– إمّا أن يكون واجباً، وإمّا أن يكون جائزاً.

وجوبه في مسألتين - هذا تلخيص -:

- أولاً: إن كان مُعتَلَّ العين مُطلقاً، سواءً رُدَّت اللام في جمع التصحيح بنوعيه، أو في التثنية، أو لم تُرد، مثل: شاة.

- الثاني: إذا رُدَّت اللام في المواضع الثلاثة، حينئذٍ وجب ردُّ اللام.

ما عدى هذين الموضعين أنت مُحَيَّر بين الردِّ وتركه، وإذا نُسِبَ إلى: يَدٍ وَدَمٍ. جاز الوجهان عند من يقول: يدان ودمان، ووجب الردُّ عند من يقول يَدَيَّان ودميان. (دَمٌ وَيَدٌ) هل يجب الردُّ أو لا يجب؟

فيه تفصيل: بعضهم إذا ثَنَّى يقول: يدان .. دمان، من قال: يدان، جاز عنده الأمران، من يقول: يديان، وجب الردُّ، إذاً: هنا خلافٌ في اللغة، فمن ردَّ المحذوف .. اللام في: يَدٍ وَدَمٍ، عند التثنية حينئذٍ وجب عنده ردُّ اللام في النَّسب: يَدَيَّ .. دَمَيَّ، ثُمَّ قلبها في غيرها، وأمَّا من قال: يديان ودميان، حينئذٍ وجب الردُّ عنده، وأمَّا من قال: يدان ودمان، جاز الوجهان: دَمَوِيَّ .. يَدَيَّ، وغير ذلك.

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامه وَعَوِضَ منها همزة الوصل مثل: ابن، (ابن) هذا يُحْذَفُ ليس مثل: أخ وأب، (أخ وأب) حُذِفَتْ اللام ولم يُعَوِّضْ عنه شيء، أصله: أَخَوُ وَأَبَوُ، حُذِفَتْ اللام .. الواو اعتباطاً ولم يُعَوِّضْ عنها شيء، (أب) ما عَوِضَ عنها شيء .. على حرفين، لكن (ابن) أصلها: بَنَوُ، حُذِفَتْ الواو اعتباطاً تقول: بن أو ابن؟ ابن، الهمزة هذه من أين جاءت؟ الهمزة هذه عَوِضَ عن الواو، هل الحكم هنا كالحكم السابق؟

نقول: إذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامه وَعَوِضَ منها همزة الوصل جاز أن يُجَبَّرَ وتُحْذَفُ الهمزة .. نجبره ونُحْذَفُ الهمزة، وألا يُجَبَّرَ وتُسْتَصْحَبُ فتقول في (ابن) و (اسم) و (است): بَنَوِيٌّ، ماذا صنعت؟ رددت اللام وحذفت الألف، ولا يُجْمَعُ بينهما، لأنَّ الألف عَوِضٌ عن الواو .. اللام المحذوفة، ولا يُجْمَعُ بين العَوِضِ والمُعَوِّضِ عنه. إذاً (بَنَوِيٌّ) بردُّ اللام، و (سَمَوِيٌّ) أو (سَمَوِيٌّ) على وجهين، و (سَتَهِيٌّ) على الأول، و (ابْنِيٌّ) ماذا صنعنا؟ نسبنا إليه دون ردِّ للام وإبقاء الهمزة .. استصحبنا الهمزة. إذاً لك وجهان في نحو (ابن): إمَّا أن تَرُدَّ اللام وتنسب إليه مع حذف همزة الوصل فتقول: بَنَوِيٌّ، وإمَّا ألا تَرُدَّ اللام وتستصحب الهمزة فتقول: ابْنِيٌّ .. اسْمِيٌّ .. اسْتِيٌّ، هذا على الثاني.

ومذهب سيويه وأكثر النحويين: أنَّ الجبور تُفْتَح عينه وإن كان أصله السكون، ولذلك قلنا: (شَوْهِيّ) و (شَاهِيّ) هناك .. فيما ذكرناه سابقاً، إذا رُدَّت اللام فُتِحَت العين مُطلقاً عند سيويه سواء كانت عينه مفتوحة في الأصل أم ساكنة، أصل (شَاهِيّ) عند سيويه: شَوْهِيّ، لكن وجب عنده إذا رُدَّت اللام فتح العين ففتح العين فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً فصارت: شَاهِيّ.

قلنا: الأصل عند سيويه في النسبة إلى (شاة): شَاهِيّ، وعند الأخفش: شَوْهِيّ، ما سبب الخلاف هنا .. لماذا قال الأخفش: شَوْهِيّ، وقال سيويه: شَاهِيّ؟ اتَّفقا على ردِّ اللام: شَاهِيّ .. شَوْهِيّ، النسبة برَدِّ اللام، لكن عند سيويه إذا رُدَّت اللام فُتِحَت العين سواء كانت مفتوحة في الأصل أم ساكنة، فالأصل عنده: شَوْهِيّ، ففتح العين التي هي الواو، حينئذٍ لَمَّا فتح العين تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً فقال: شَاهِيّ، وعند الأخفش: لا .. يبقى السكون على ما هي عليه فقال: شَوْهِيّ. إذاً الخلاصة: أنَّ مذهب سيويه وأكثر النحويين أنَّ الجبور إذا رُدَّت اللام إليه تُفْتَح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، ولذلك نطق فيما سبق بـ: شَوْهِيّ.

تسكين ما أصله السكون فتقول في (يَدٍ) و (دَمٍ) و (غَدٍ) و (جَرٍ) على مذهب الجمهور: يَدَوِيّ وَدَمَوِيّ وَغَدَوِيّ وَجَرَجِيّ، كلها بفتح العين على مذهب سيويه، سواء كانت في الأصل مفتوحة أم ساكنة. وعلى مذهب الأخفش: يد .. يَدِيّ، بإسكان الدال و (دَمِيّ) و (جَرَجِيّ) بالسكون، لأنَّ أصله العين في هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيويه وبه ورد السماع، قالوا في (غَدٍ): غَدَوِيّ، (غَدٍ) العين ساكنة، لكن لَمَّا نسبوا إليه قالوا: غَدَوِيّ، فدل على أنَّهم يُحرِّكون العين.

إذاً:

وَاجِبُ بَرَدِّ اللَّامِ مَا حُذِفَ مِنْهُ جَوَازاً
مع فتح عينه على مذهب جماهير النُّحاة .. ارجع وقَيِّد: مع فتح عينه، حينئذٍ نحتاج إلى استدراك شيئين على النَّاطِم:

الأول: أنَّه لم يستثنِ مُعتلَّ العين ممَّا لم يُؤْلَف رُدُّ لاه في التثنية والجمع، فحكم عليه بالجواز والعدم، يعني: يجوز الرَّد وعدم الرَّد، والصواب: الوجوب.
ثُمَّ قوله: (وَاجِبُ بَرَدِّ اللَّامِ) سكت عن العين، فَيُفْهَم منه أنَّ العين تكون ساكنة والصواب: أنَّها تحرك بالفتح.

وَاجِبُ بَرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حَذِفٌ ... جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ ... وَحَقٌّ

هذا القسم الثاني: وهو واجب الجبر:

وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهَذِي تَوْفِيَةٍ ..

حَقٌّ مَجْبُورٌ بِرَدِّ اللّامِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ تَوْفِيَةً فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ، كَيْفَ نَصَلَ .. الْجُمْلَةُ هُنَا؟ يَعْنِي: نَأْخُذُ حُكْمَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ تُرَدُّ مِنْ قَوْلِهِ: (تَوْفِيَةٍ)، (وَحَقٌّ) مَبْتَدَأٌ وَهُوَ مِضَافٌ، وَ (مَجْبُورٌ) مِضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْبُورٌ بِمَاذَا؟ بِرَدِّ لَامِهِ إِلَيْهِ، (بِهَذِي) يَعْنِي: فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ: التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، نَحْنُ نَتَحَدَّثُ عَنِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ أَوْ عَنِ النَّسَبِ؟ عَنِ النَّسَبِ .. بِرَدِّ اللّامِ فِي النَّسَبِ، وَهُوَ يَقُولُ: (وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهَذِي) يَعْنِي: مَا جُرِّ بِرَدِّ اللّامِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَقُّهُ (تَوْفِيَةً) مَتَى؟ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ، إِذَا: الْحُكْمُ نَأْخُذُهُ مِنْ قَوْلِهِ: (تَوْفِيَةٍ) - وَفِي: وَهُوَ الْإِكْمَالُ - (تَوْفِيَةً) بِرَدِّهَا إِلَيْهِ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ.

قَالَ الشَّارِحُ: إِذَا كَانَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ اللَّامُ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَامُهُ مُسْتَحَقَّةً لِلرَّدِّ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُسْتَحَقَّةً لِلرَّدِّ فِيمَا ذُكِرَ جَازَ لَكَ فِي النَّسَبِ الرَّدُّ وَتَرْكُهُ، فَتَقُولُ فِي (يَدٍ) وَ (ابنٍ): يَدَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ، وَابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ، كَقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ "لَكِنِ الْمَشْهُورُ التَّفْرِيقُ - الشَّارِحُ هُنَا أَدْمَجَ بَعْضُ مَعَ بَعْضٍ - الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يُمَثَّلُ بِمَا لَمْ يُعَوِّضْ عَنْهُ، ثُمَّ تُفَرِّدُ مَسْأَلَةَ لِمَا عَوِّضَ عَنْهُ بِالْهَمْزَةِ، وَالنَّتِيجَةُ وَاحِدَةٌ. كَقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ: يَدَانِ وَابْنَانِ، وَفِي (يَدٍ) عَلَمًا لِمُدَّكَرٍ: يَدُونِ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلرَّدِّ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَجِبَ رَدُّهَا فِي النَّسَبِ، فَتَقُولُ فِي (أَبٍ) وَ (أَخٍ) وَ (أُخْتٍ) - (أُخْتٍ) سَيَنْصُ عَلَيْهِا-: أَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ، كَقَوْلِهِمْ: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَأَخَوَاتٍ. وَبِأَخٍ أُخْتَانِ وَبِابْنٍ بَنَتَانِ ... أَلْحَقُ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ

أَلْحَقُ بِ (أَخٍ): أُخْتَانِ .. أَلْحَقُ بِ (ابنٍ): بَنَتَانِ، (أَخٍ) مَاذَا تَقُولُ فِيهِ؟ أَخَوِيٌّ، وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ فِي التَّثْنِيَةِ: أَخَوَانِ، (أُخْتٍ) مِثْلُهَا، وَ (ابنٍ) تَقُولُ: بَنَوِيٌّ أَوْ ابْنِيٌّ، بِجَوَازِ الْوُجْهِينِ، مِثْلُهَا (بَنَتَانِ)، اخْتَلَفَ فِي النَّسَبِ وَلِذَلِكَ أورد قول يونس: (وَيُونُسُ) النَّاطِمُ لَا يُسَمَّى، الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ مِمَّا سَمِيَ فِيهِ (ذَا عَمَرُو نَقْلًا)، وَهَذَا الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِمَّا سَمِيَ فِيهِ (الْأَلْفِيَّةُ) .. سَمِيَ (يُونُسُ)، وَسَمِيَ (عَمَرُو) وَهُوَ سَبِيوِيَّةٌ، سَمِيَ التَّلْمِيزُ هُنَاكَ وَهَنَا سَمِيَ شَيْخُهُ، هَذَا: يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، شَيْخُ سَبِيوِيَّةٍ .. الْأَصْلُ الْكَبِيرُ.

اخْتَلَفَ فِي النَّسَبِ إِلَى (بَنَتٍ) وَ (أُخْتٍ)، فَقَالَ سَبِيوِيَّةٌ: كَالنَّسَبِ إِلَى (أَخٍ) وَ (ابنٍ)

بحذف التاء وردّ المحذوف، يعني (أخت) التاء هذه تُحذف صار (أخ)، وإذا كان كذلك حينئذٍ (أخ) أصله: أَخَوُ، تحذف التاء وتردّ اللام، فتقول: أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ، بفتح أولهما وثانيهما لأنّه أصلهما، وقال يونس: ليس الأمر كذلك، يُنسب إليهما إلى لفظهما ولا تُحذف التاء، فتقول: أَخِيَّ، وتقول: بَنِيَّ، بالنسبة دون حذف التاء، والجمهور على الأول.

قال يونس: لأنّها وإن أشعرت بالتأنيث إلا أنّها أشبهت تاء: جِئْتُ وَسُحْتُ " (جِئْتُ) التاء هذه أصلية وقبلها ساكن مثلها: أُحْتُ .. جِئْتُ، جِئْتُ تاءً قبلها ساكن .. (بنت) تاءً قبلها ساكن، إذاً: أشبهت تاء (جِئْتُ) و (سُحْتُ) في سكون الحرف الصحيح قبلها، هذا وجه الشبه أولاً.

ثانياً: والوقوف عليها بالتاء لا بالهاء، تقول: أخت .. بنت، تقف عليها بالتاء ولا تقف عليها بالهاء، كما تقول: عائشة .. قائمة .. مسلمة، إذاً: فرق بين هذه التاء المجرورة .. يُعبر عنها بالمجرورة المفتوحة، وبين التاء المربوطة، هذه وقف عليها بالتاء كما هي، وتلك وقف عليها بالهاء، وكتابتها مجرورة فكأنّها لم تُشعر بالتأنيث.

إذاً: لو تأملت! نظرت أنّ الخلاف هنا سببه: التاء هذه، هل هي للتأنيث فتحذف للقاعدة السابقة، أم أنّها ليست للتأنيث؟ إن حكمنا عليها بأنّها للتأنيث حذفنا وإلا فلا، انظر! يُؤنس حاول أن يجذبها يقول: " وإن أشعرت بالتأنيث إلا أنّها كالحرف الصحيح أولى - إلحاقها بالحرف الصحيح أولى - " حينئذٍ بقيت فقيل: أَخِيَّ وَبَنِيَّ، وسيبويه يرى أنّ هذه التاء للتأنيث، فحينئذٍ إذا كانت للتأنيث فالأصل: أنّ ما كان محتوماً بتاء التأنيث وجب حذف التاء عند التّسبب.

سبب الخلاف: أنّ التاء هذه هل هي حرفٌ صحيح، وإن أشعر بالتأنيث، أم أنّها حرفٌ للتأنيث؟ سيبويه على الثاني، وشيخه يونس على الأول، ولذلك لو نظرت في العلل التي أوردها يونس أنّه قال: " وإن أشعرت بالتأنيث إلا أنّها أشبهت تاء (جِئْتُ) " وتاء (جِئْتُ) أصلية، أشبهتها في كونها مُتطرّفة قبلها صحيحاً ساكن، ومثلها: (سُحْتُ) بسكون الحرف الصحيح قبلها، كذلك يوقف عليها بالتاء (أخت) و (بنت) كما تقول: (جبت) و (سحت)، فوقف عليها بالتاء.

كذلك كتابتها مجرورة، فكأنّها لم تُشعر بالتأنيث فليست حرف تأنيث عنده فلذلك بقيت على أصلها، فتقول: أَخِيَّ وَبَنِيَّ، وأورد عليه: أنّهم عاملوا (بنتاً) و (أختاً) مُعاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوها على (بنات) و (أخوات).

إذاً: هذه التاء للتأنيث، بدليل أنهم جمعوها بألفٍ وتاء فقليل: (بنات) و (أخوات)، إذاً: الغلبة هنا للتأنيث، فإذا كان الأمر كذلك حينئذٍ نقول: وجب حذفها، كما قلنا هناك (فاطمة) تقول: فَاطِمِي، لأنَّ هذه التاء للتأنيث، وعليه ترجع إلى ما سبق تقول: تاء تأنيثٍ سواءً كانت مربوطة أو مفتوحة مثل هذه، فَتَعَمِّمَ الحكم.

وَأُورِدَ على يونس: أنهم عاملوا (بنتاً) و (أختاً) مُعاملة المؤنَّث بالهاء حيث جمعوها على (بناتٍ) و (أخوات)، دون (بنات) و (أختات) لو كان كلامه في محلِّه بأنَّ التاء هنا أصلية لقالوا: (أختات)، لكن قالوا: (أخوات) وقالوا: (بنات)، ولم يقولوا: (بنات)، لَمَّا لاحظوا أنَّ هذه التاء للتأنيث لم يجمعوا بينها وبين التاء التي بعد الألف: (بنات)، التاء الثانية هذه بعد الألف للتأنيث، حذفوا الأولى لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث، فحذفهم للتاء من (أخت) دل على أنها للتأنيث، إذ لو كانت ليست للتأنيث كما ادَّعى يونس لقليل: (أختات) فزِيدَ أَلْفٌ وتاء، وحينئذٍ لا يكون فيه جمعٌ بين علامتي تأنيث، ولا قالوا: (بنات) كما هي، لكن لَمَّا حذفوا التاء حينئذٍ عاملوا هذه التاء المفتوحة مُعاملة (عائشات) و (فاطمات) و (مسلمات) فحذفوها.

وأما اللبس الذي يُورَد، لأنَّه إذا قيل (أخت): أَخَوِيَّ، هنا يَرِدُ لبس بين (أخ) و (أخت)، قالوا: اللبس في باب النَّسَب لا يَضُرُّ، لأنَّه يُعرف بالقرائن والسياق، حينئذٍ لو أُورِدَ بأنَّه يقال: بَنَوِيَّ، هذا ذكر أو أنثى؟ وكذلك إذا قيل: أَخَوِيَّ، إذاً: (أَخَوِيَّ) هذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى (أخ) أو إِلَى (أخت)، قالوا: اللبس هنا ليس له تأثير.

يعني: لا يرد على مذهب سيبويه اللبس، لأنَّه لا يَضُرُّ في هذا الباب، والفرق بين الجمع والنَّسَب: بأنَّ الجمع لا لبس فيه بخلاف النَّسَب، إذ حذف التاء فيه يُلبِّس المنسوب إلى المؤنَّث بالمنسوب إلى المذكر، إمَّا ينهض هذا الاعتراض إذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب، واللبس هنا لا يضر، حينئذٍ لا فرق بينهما.

إذاً الخلاصة: (وَبِأَخٍ أُخْتًا أَلْحَقُ) أَلْحَقَ بـ: (أخ)، (بِأَخٍ) جار ومجرور مُتعلِّق بقوله: (أَلْحَقُ)، (أُخْتًا) مفعول به لقوله: (أَلْحَقُ)، (وَبِابْنٍ) معطوف على (بِأَخٍ)، (بِنْتًا) معطوف على (أُخْتًا)، (وَبِابْنٍ) جار ومجرور معطوف على (بِأَخٍ) .. لا تقل: مُتعلِّق بـ: (أَلْحَقُ)، و (بِنْتًا) هذا معطوف على (أُخْتًا)، ولا تقل: مفعول لـ: (أَلْحَقُ)؛ لأنَّ (أَلْحَقُ) له مفعول واحد، (أَلْحَقَ بـ: بِأَخٍ أُخْتًا، وَبِابْنٍ بِنْتًا) هذا معطوف، الجار والمجرور على الجار والمجرور، والمنصوب على المنصوب.

وَيُؤَنِّسُ أَبَى حَذْفَ التَّاءِ ..

(وَيُونُسُ) - بن حبيب - هذا مبتدأ، (أَبَى) منع .. هو يونس، (حَذَفَ) مفعول به وهو مضاف، و (التَّاء) قصره للضرورة، أصله: التاء .. حذف التَّاء، (حَذَفَ) مضاف، و (التَّاء) مضاف إليه، وجملة (أَبَى) في محل رفع خبر المبتدأ.

وَأَمَّا النَّسَبُ إِلَى: ابنة .. (بنت) هذا قلنا: فيه خلاف بين الجمهور ويونس، وَأَمَّا (ابنة) فالنسب إليها: ابنيّ وَبَنَوِيّ، على الوجهين. (ابنيّ) و (بَنَوِيّ) كالنسب إلى (ابن) اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء (بنت)، يعني: اتفقوا على الفرق بين (بنت) و (ابنة)، (ابنة) ملحقة بـ: (ابن)، يُقال فيها: ابنيّ وَبَنَوِيّ، (ابنيّ) بدون رَدٍّ مع استصحاب الهمزة، و (بَنَوِيّ) بالرَدِّ مع حذف الهمزة، هذا اتفاقاً بخلاف (بنت) فهو محلُّ نزاع.

إذاً: خلاصة ما ذكره النّاطم: أنّك إذا نسبت إلى ما حُذِفَ لامه رددتها وجوباً في مسألتين.

- الأولى: أن تكون العين مُعْتَلَّة كـ: شاة.
- والثانية: أن تكون اللام قد رُدَّت في تشبيه أو جمع، ويجوز رُدُّ اللام وتركها فيما عدى ذلك.

قال الشّارح: ومذهب الخليل وسيبويه - رحمهما الله تعالى - إلحاق: أُخْتٍ وَبِنْتٍ في النسب بـ: أخٍ وابنٍ "ولذلك قيل (أخت) و (بنت) ممّا حُذِفَ لامهما، لأنّ النحويين ذكروهما فيما حُذِفَ لامه، فالتاء إذاً فيها عَوْضٌ من اللام المحذوفة، وأمّا حُذِفَ في النسب على مذهب سيبويه لِمَا فيها من الإشعار بالتأنيث، إن لم تكن مُتَمَحِّظَةً للتأنيث.

إذاً: حذفها سيبويه، لأنّها مُشْعِرَةٌ بالتأنيث، وهي عَوْضٌ عن المحذوف (أُخْتٌ .. بِنْتٌ) حُذِفَت اللام وعَوْضٌ عنها.

قال: فَتُحَذَفُ منهما تاء التأنيث وَيُرَدُّ إليهما المحذوف، فيقال: أَخَوِيّ وَبَنَوِيّ، كما يُفَعَّلُ بـ: أخٍ وابنٍ، وَمَذْهَبُ يُونُسَ أَنَّهُ يُنْسَبُ إليهما على لفظيهما فتقول: أُخْتِيّ وَبِنْتِيّ. وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَاً وَلَايِي

(لا) .. (لايِيّ) لو سَمَّيت رجلاً بـ: (لا) ثنائي، وهذه مسائل كلها مُؤَلَّدة يذكرون فيها تفاصيل: (كلا) و (كلتا) إلى آخره، لكنّها محذوفة ليست معنا. وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ..

إذا نُسِبَ إلى ثُنَائِي وضعاً، يعني: ما سبق إذا كان ثنائي حُذِفَ منه حرفٌ، وهنا ثنائي

وضِعاً، (ما) الاستفهامية .. لو سَمَّيتَ رجل: (ما) انسب إليه .. كيف تقول؟ حينئذٍ يُنْظَرُ فيه، سَمَّيتَ رجل: (هل) وصار اسم قبيلة فتنسب إليه، كيف تقول؟ حينئذٍ نقول: أصله وضِعاً ثنائياً، ثُمَّ هذا الثنائي قد يكون مُعتَلَّ اللام، وقد يكون صحيح اللام، قد يكون مُعتَلَّ اللام يعني: حرفاً مُعتَلَّاً، وقد يكون صحيحاً، فإن كان صحيحاً جاز فيه التَّضْعِيفُ وعدمه، التَّضْعِيفُ يعني: تَضْعِيفُ اللام، كما سبق في (هل)، وعدمه.

لو سَمَّيْتُ بـ: (كم) قلت: كَمَيٍّْ أو كَيْيٍّ، إمَّا أن تَضْعِيفُ الميم يعني: تجعلها ميم أخرى، وإمَّا أن تُخَفِّفَ الميم فتبقى كما هي فتقول: كَمَيٍّْ، إذاً: إذا كان حرفاً صحيحاً لا إشكال فيه: إمَّا أنك تَضْعِيفُ وتنسب، وإمَّا أنك تنسب إليه مباشرة: هَلَيٍّْ .. كَمَيٍّْ .. إِيٍّ .. أَيْيٍّ، كلها تنسب إليها مباشرة، لو سَمَّيتَ رجل بـ: (إن) ونسبت إليه: إِيٍّ أو: إِيٍّ .. ضَعِيفُ (أَيْيٍّ) .. (أَيْيٍّ)، (كَمْ): (كَمَيٍّْ) .. (كَمَيْيٍّ).

وإن كان ثانيه حرف لين مثل: ما، ولو، وكى، ضَعِيفُ بمثله إن كان آخره ياءً أو واواً (لو): لَوَيْيٍّ، وإن كان ياء كذلك (كي): كَيْيٍّ، ضَعِيفُ بمثله إن كان ياءً أو واواً فتقول في (كي) و (لو): كَيْوِيٍّ وَلَوِيٍّ، لأن (كي) لَمَّا ضَعِيفُ صار مثل (حي)، وسبق أن (حي) ما كان مسبوقة بحرف، ماذا نصنع في: (حي)؟ فتح الثاني، فَيُفَكَّ الإِدْغَامُ، ثُمَّ الياء إن كانت منقلبة عن واوٍ رجعت، وإلا بقيت على أصلها، صار (كي) مثله، ولذلك قُلِبَتْ الثانية واواً: كَيْوِيٍّ .. غُومِلَ معاملة: حي.

إذاً: إن كان ياءً أو واواً حينئذٍ ضَعِيفُ بمثله، فتقول في (كي) و (لو): كَيْوِيٍّ وَلَوِيٍّ، لأنَّ (كَيْيٍّ) لَمَّا ضَعِيفُ صار مثل (حي)، و (لو) لَمَّا ضَعِيفُ صار مثل: دَوٍّ - (دَوٍّ) اسمٌ لفلاة - وإن كان ألفاً ضُوعِفَتْ وأُبْدِلَتْ همزة، "لا" مثلاً أو "ما" تقول في رجل اسمه: لا، لا ثُمَّ تَضْعِيفُ الألف، فتقلب الألف همزة تقول: لائِيٍّ، (ما): مَائِيٍّ، تنسب إليه، تَضْعِيفُ الألف لكن تقلبها همزة.

وأما: كي ولو، تَضْعِيفُ الياء وتَضْعِيفُ الواو وتبقى كما هي .. لا تنقلب، وأما الألف تَضْعِيفُها ألفاً وتُجْعَلُها همزة، تقول: مَائِيٍّ .. لَائِيٍّ، ويجوز قلب الهمزة واواً فتقول: لاوِيٍّ .. ماوِيٍّ.

وَصَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَائِي

(صَاعِفِ) فعل أمر مبني على الكسرة، (وَصَاعِفِ) الكسرة هذه للتَّخْلُصِ من التَّقاء

الساكين، (وَصَاعِفِ الثَّانِي)، (صَاعِف) فعل أمر مبنيّ على السكون المُقَدَّر، منع من ظهوره اشتغال الحَل محل بحركة التَّخْلُص من التقاء الساكنين، (صَاعِف) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الثَّانِي) مفعول به ولذلك حُرِّك بالفتح .. (ثَانِي) لُحْفَة الفتح، (مِنْ ثُنَائِي) هذا جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوفٍ حال من الثاني، لأنَّه معرفة، الجار والمجرور إذا وقع بعد معرفة مباشرة تقول: مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال، إلا إذا طلبه عامل آخر فَيُنْظَر فيه.

(وَصَاعِفِ الثَّانِي) حالة كونه .. الثاني (مِنْ ثُنَائِي) (ثُنَائِي) يعني: ثُنَائِي العدد .. مُؤَلَّف من حرفين وضِعاً - قَبْدَه: وضِعاً - وأمَّا ما كان محذوفاً باللام .. وهذا سبق فيما سبق. (ثَانِيهِ ذُو لِيْنِ)، (ثَانِي) هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعهُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره منع من ظهورها التَّغَلُّ؛ لأنَّه ناقص، وهو مضاف، و (الهَاء) ضمير مُتَّصِلٌ مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه .. (ثَانِيهِ)، ومرجع الضمير (ثَانِيهِ)؟ ثَانِي الثَّنَائِي، (ذُو لِيْنِ) .. (ذُو لِيْنِ) يعني: صاحب لِيْنِ، (ذُو) خبر (ثَانِي)، وهو مرفوع ورفعهُ الواو نيابةً عن الضمَّة لأنَّه من الأسماء السَّيِّئَة.

(ذُو) مضاف، و (لِيْنِ) مضاف إليه مجرور بالإضافة، أو باللام، أو بـ: (ذُو)؟ مجرور بـ: (ذُو) وجَرُّه كسرة أو كسرتين؟ كسرة، والثانية بدل عن التنوين، (ذُو لِيْنِ) تضع كسرتين: الكسرة الأولى كسرة الإعراب، والثانية بدل عن التنوين، والجملة (ثَانِيهِ ذُو لِيْنِ) في محل جر صفة لأي شيء؟ (مِنْ ثُنَائِي)، (ثُنَائِي) هذا مجرور، إذاً: في محل جر صفة لـ: (ثُنَائِي).

(كَلا) اسماً، (الكاف) حرف جر، و (لا) اسم، دخل عليه حرف الجر مُتعلِّقٌ بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وذلك (كَلا وَلَآئِي) مثال للمنسوب والمنسوب إليه، (لا) ليست منسوبة إليها، وإنما هذا منسوبٌ إليه، (وَلَآئِي) هذا المنسوب، (لا) منسوبٌ إليه، إذاً مثَّل للنوعين: قبل النَّسَب وبعد النَّسَب.

قال الشَّارَح: إذا نُسِبَ إلى ثُنَائِي لا ثالث له، يعني: وضِعاً .. عَرِّ عن وضِعاً بقوله: لا ثالث له، فلا يَخْلُ الثاني إمَّا أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً مُعْتَلّاً، فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التَّضْعِيف وعدمه، فتقول في (كَمْ): كَمْيَّ، وإن كان حرفاً مُعْتَلّاً وجب تضعيفه فتقول في (لو): لَوِيَّ، وإن كان الحرف الثاني ألفاً ضَوْعِفَتْ وأُبدِلت الثانية همزة، فتقول في رجل اسمه (لا): لَآئِي، ويجوز قلب الهمزة واواً فتقول: لاوِيَّ. وَإِنْ يَكُنْ كَشِبَةً مَا أَلْفَا عَدِمَ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمِ

هذا النوع الثاني، قلنا: إذا نُسِبَ إلى ثلاثيّ حُذِفَ منه حرف: إمّا أن يكون المحذوف
لاماً وقد سبق، وإمّا أن يكون عيناً وسكت عنه النّاطم .. سيأتي، وإمّا أن يكون فاءً،
إذاً: إذا نُسِبَ إلى ثنائيّ حُذِفَ فاؤه.
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدِمَ ..
ما عَدِمَ الفاء.

فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمُ ..

إذاً: وجب جبره وهو برّد فائه، (وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً)، (وَإِنْ) هذا شرط، و (يَكُنْ) فعل
مضارع ناقص .. فعل الشّرط مجزومٌ بـ (إِنْ)، وجزمه السكون الطّاهر على آخره،
(كَشِيَّةً) هذا جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر (يَكُنْ) مُقَدَّم .. كائناً كَشِيَّةً: هكذا
التّقدير.

(مَا) اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، في محل رفع اسم (يَكُنْ)، ما عَدِمَ الفاء .. الذي عَدِمَ،
(عَدِمَ) فعل ماضي مبني للمعلوم، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، و (الْفَا)
مفعول مُقَدَّم لقوله: (عَدِمَ)، والتقدير: وإن يكن الذي اسمٌ ثلاثيّ عَدِمَ الفاء كَشِيَّةً،
(فَجَبْرُهُ) الفاء واقعة في جواب الشّرط، و (جَبْرُهُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (الهاء)
ضمير مُتَّصِل مبني على الضّم في محل جر المضاف إليه.

(فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ)، (فَتْحُ) هذا معطوف على (جَبْرُهُ)، حينئذٍ المعطوف على المرفوع
مرفوع، وهو مضاف، و (عَيْنِهِ) مضافٌ إليه، (التَّرْمُ) فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، ونائب
الفاعل ضمير مستتر .. (جَبْرُ) كم حكم ذكر له؟ ذكر حكيمين: (جَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ)،
هناك انتقدنا النّاطم لَمّا ذكر الجبر ولم يذكر فتح العين، وهنا نصّ عليهما معاً.
حينئذٍ الحكم حكمان، لكنّه قال: (التَّرْمُ)، والأصل أن يقول: (التَّرْمَا) لأنّه إذا كان عائد
الضمير مثنّى وجبت التّثنية، هل تقول: الرّيدان قام؟ لا يصح، هذا مثل: الرّيدون قام،
رَيْدٌ قام، نعم، (قام) فيه ضمير يعود على: زيد، وهو مفرد مُذَكَّر، (الرّيدان قام) لا
يصح، لأنّ الضمير هنا مفرد، ومرجع الضمير مثنّى ولا بُدَّ من التّطابق، حينئذٍ وجب أن
يقول: الرّيدان قاما .. بالألف، (الرّيدون قام) لا يصح، لأنّ الضمير هنا (قام) مُسَنَدٌ
إلى واحد، حينئذٍ كان الضمير مفرداً مُذَكَّراً، ومرجعه: الرّيدون، فإذا: لا بُدَّ من التّطابق
وهذا فاسد، فوجب أن يقول: الرّيدون قاموا.

هنا قال: (جَبَرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ) حكمان التَّزِمَا، هذا الأصل، فإن وقع مثل هذا في مثل هذا الكلام من إمام في اللغة حينئذٍ لا بُدَّ من التأويل، (التَّزِمُ) هو لا تعيده على (جَبَرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ)، وإنما تعيده إلى المذكور، التزم هذا المذكور، وهذا المذكور مثني أو مفرد؟ مفرد فرد الضمير إليه بهذا الاعتبار، فلا بُدَّ من التأويل، كما سبق في مواضع من أسماء الإشارة.

إذاً: (التَّزِمُ) هذا خبر والأصل: (التَّزِمَا)، ولكن عاد الضمير على المذكور، يعني: من الجبر والفتح.

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً)، (شِيَّةٌ) مُعْتَلٌّ اللام محذوف الفاء، ومعنى (شِيَّةٌ): هي كل لونٍ يخالف معظم لون الفرس وغيره، وأصلها: وَشَى، على وزن (فَعَلَ) بكسر الواو، وفتح الشين، وألف، نُقِلَتْ كسرة الواو إلى الشين بعد سلب الحركة، ثُمَّ سَكَنت الواو وَحُذِفَتْ، نريد حذف الواو التي هي فاء الكلمة، حذفنا كسرة الواو إلى الشين، حذفنا الواو فصار ماذا؟

نحن نقول: شِيَّةٌ، التاء هذه من أين جاءت؟ (عِدَّةٌ)، أصل: (عِدَّةٌ) من الوعد، حُذِفَتْ الواو وَعَوِضَ عنها التاء، مثلها (وَشَى) حُذِفَتْ الواو التي هي فاء الكلمة، وَعَوِضَ عنها التاء، ولذلك التَّمْثِيلُ بالصحيح المشهور والحفوظ جيد، لو قال: (كَعِدَةٍ). (وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً) أصلها: وَشَى، نُقِلَتْ كسرة الواو إلى الشين بعد سلب حركتها، ثُمَّ حُذِفَتْ الواو التي هي فاء الكلمة وَعَوِضَ عنها هاء التأنيث، إذا أردنا أن ننسب إلى مثل هذا التركيب: شِيَّةٌ، يعني: ما حُذِفَ منه الفاء، وكانت لامه ياءً ك: شِيَّةٌ، ولذلك قلنا: مُعْتَلٌّ اللام و (دية)، يجب جبره وردُّ ما حُذِفَ منه وهو الواو، ووجب أيضاً مع ذلك فتح عينه، ولذلك تقول في (شِيَّةٍ): وَشَوِيٍّ، حذفت العوض .. التاء، ورددت الأصل، وفتحت العين، ما هي العين؟ الشين فتقول: وَشَوِيٍّ. وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدِمَ ..

يعني: مِمَّا عَدِمَ الفاء وكان مُعْتَلٌّ اللام .. نأخذه من المثال، (فَجَبَرُهُ التَّزِمُ) يعني: يجب جبره برِدِّ فائه عند النَّسَبِ: وَشَوِيٍّ، (وَفَتَحُ عَيْنِهِ) كذلك (التَّزِمُ) إذاً: التزم فيه أمران. يعني: ما حُذِفَ منه الفاء وكانت لامه ياءً ك: شِيَّةٌ ودية، وجب جبره يعني: رُدُّ ما حُذِفَ منه وهو الواو (وَفَتَحُ عَيْنِهِ).

وفهم منه: أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياءٍ لم يُرَدِّ، وهذا مَثَلٌ له ب: عِدَّةٌ - يعني: التَّمْثِيلُ السَّابِقُ خطأ -، (عِدَّةٌ) أصله من الوعد حُذِفَتْ الفاء التي هي الواو وَعَوِضَ عنها التاء، في الظاهر: أنَّها مثل (شِيَّةٍ) وهو كذلك، إلا أن الفرق بينهما من حيث إجراء

الحكم الذي ذكره النَّاطِم هو لام الكلمة، إن كانت لام الكلمة ياءً وجب الرَّد والفتح، وإن كانت لام الكلمة ولو حُذِفَتْ فاؤه حرفاً صحيحاً لم يجب الرَّد.

فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف فتقول في (عِدَّة) و (صِفَة): عِدِيَّ .. صِفِيَّ، هنا حذفت الفاء أيضاً إلا أن اللام حرفاً صحيحاً، إذاً فُهِم: أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياءٍ لم يُرَدَّ نحو: عِدَّة، وفُهِم منه: أن المحذوف العين لا يُرَدُّ محذوفه، لماذا؟ هو سيأتي فيه تفصيل لكن هذا كلام المكودي.

قال: فُهِم من التنصيص هنا على: (مَا أَلْفَا عَدِمَ)، وهناك قال: (وَاجِبُ يَرَدِّ اللَّام) وسكت عن محذوف العين، دلَّ على أنه لا يُرَدُّ وهذا المفهوم فيه تخصيص.

إذاً: فجره برَدِّ فائه إليه وفتح عينه التزم عند سيبويه، فتقول على مذهبه في (شِيَّة) و (دِيَّة): وَشَوِيَّ .. وَدَوِيَّ فتحت الدَّال مع كونها في الأصل مكسورة، لأنَّ الحكم هنا مُرتَّب على أصلين: رَدُّ الفاء مع فتح العين، فتقول: وَشَوِيَّ .. وَدَوِيَّ، لأنَّه لا يُرَدُّ العين إلى أصلها من السكون بل يُفْتَح العين مطلقاً، هذا عند سيبويه سواءً كان أصلها الفتح أو السكون، ويُعامل اللام معاملة المقصور أي: بقلبها أَلْفَا لَتَحَرَّكْهَا وانفتاح ما قبلها، ثُمَّ واواً كالمقصور.

إذاً نقول فيما كان على مثال: شِيَّة، وهو محذوف الفاء ولامه مُعْتَلَّة وجب فيه أمران، والأخفش يرَدُّ العين إلى أصلها إن كان أصلها السكون كما سبق، فتقول على مذهبه: وَشِيَّ وَوَدِيَّ، فإن كان المحذوف صحيح اللام لم يُجَبَّر، فتقول في النَّسب إلى (عِدَّة): عِدِيَّ، وإلى (صِفَة): صِفِيَّ، بقيت على أصلها.

قال الشَّارح: "إذا نُسِبَ إلى اسمٍ محذوف الفاء فلا يَحُلْ: إمَّا أن يكون صحيح اللام أو مُعْتَلَّها، فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فتقول في (عِدَّة) و (صِفَة): عِدِيَّ وَصِفِيَّ، وإن كان مُعْتَلَّها وجب الرَّد، ويجب أيضاً عند سيبويه فتح عينه، فتقول في (شِيَّة): وَشَوِيَّ، (دِيَّة): وَدَوِيَّ" - بكسر الفاء -.

بقي من المحذوف قِسْمٌ ثالث لم يُبَيِّن حكمه: وهو محذوف العين، وحكمه: أنه إن كانت لامه صحيحة لم يُجَبَّر مثل: سَه .. مُنْد، مُسَمَّى بهما، فتقول: سَهِيَّ .. مُنْدِيَّ، بالنسبة إليه مباشرة، وأصلهما: سَتَّة، و (مُنْد) أصلها: مُنْد، ولذلك إذا صَغَّرْتَهَا قلت: مُنَيْدٌ، رجعت اللام، فدل على أنَّها فرع وليست بأصل، (مُنْد) أصلها: مُنْد، هذا قول كثيرٍ من النُّحاة بإطلاق.

إذاً: إذا كان لامه صحيحاً لم يُجَبَّر فتقول: سَهِيَّ وَمُنْدِيَّ، وقيل: بل هو مُقَيَّدٌ بالآ لا يكون

من الْمُضَاعَف نحو: رُبَّ، هذا مُحَقَّف (رُبَّ) حُذِفَتْ عَيْنُهُ، لو سُمِّيَ رجل: رُبَّ .. (رُبَّمَا يَوَدُّ) هذه لغة في: رُبَّ، (رُبَّ) على ثلاثة أحرف، لو سُمِّيَتْ بها صارت الفاء هي الرَّاء، والعين هي الباء الأولى: رُبَّ، والباء الثانية هي اللام، لو حَقَّقَتْ بحذف العين قلت: رُبَّ، لو سُمِّيَتْ رجل: رُبَّ، محذوف العين.

قيل: إن كان من المضاعف نحو (رُبَّ) المحَقَّفة بحذف الباء الأولى، إذا سُمِّيَ بها أو نُسِب إليها فإنه يُقَال: رُبِّيَّ، يعني: بإرجاع الياء، والجمهور فيما سبق قالوا: أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ دون عودة العين، واستثنى بعضهم إن لم يكن من المضَعَّف، فإن كان من المضَعَّف حينئذٍ إذا حُذِفَت العين وجب رُدُّهَا، فتقول فيمن اسمه (رُبَّ) رُبِّيَّ، يعني: برَدِّ المحذوف، نصَّ عليه سيبويه، قال الأَشْمُونِي: "ولا يُعْرَفُ فِيهِ خِلَافٌ".

وإن كانت لامه مُعْتَلَّةٌ نحو: مُرِي، هذا اسم فاعل من: أرى .. يُرِي فهو مُرٍ (مُرِي) بإرجاع الياء، (مُرٍ) هذا اسم فاعل، و (يَرِي) مُسَمَّى بهما، جُرِّ فتقول فيهما: المُرِّيَّ، قلب الياء همزة، (مُرٍ) أصله: من رأى، العين هي الهمزة، فإذا قلت (مُرٍ): مُرِّيَّ، رجعت الهمزة التي هي عين الكلمة، لأنَّه من (رَأَى) .. (رَأَى) على وزن (فَعَلَ) العين هي الهمزة، إذا قلت: مُرٍ، حُذِفَت العين - لها تفصيل يأتي معنا في النَّاقِص - فإذا نسبت إليه حينئذٍ تقول: مُرِّيَّ، بإرجاع العين، وكذلك: يُرِّيَّ، إذا سُمِّيَتْ رجل: (يَرِي) فعل مضارع .. (يَرِي) هذه حذفت .. (يَرِي) ليس فيه إلا حرف واحد، كم حرف؟ الراء والألف، وإذا قلت: رِي، ليس فيه إلا حرف واحد.

إذا: الياء هذه حرف زائد لأنَّها حرف مضارعة، والعين محذوفة وهي الهمزة لأنَّه من (رَأَى)، إذا قلت: يَرِي، سُمِّيَتْ به ونسبت إليه قلت: يَرِّيَّ، بإرجاع الهمزة، وفتح العين وسكوها على المذهبين السابقين.

إذا:

وَإِنْ يَكُنْ كَشِبَةً مَا أَلْفَا عَدِمَ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمُ

فتح العين عند سيبويه، وعند الأخفش لا، والجمهور على ما عليه سيبويه.

وَالْوَاحِدَ ادْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

يعني: إذا نسبت إلى جمعٍ له واحدٌ قياسي، وهو الذي عناه بقوله: (لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)، جيء بواحدٍ يعني: إذا أردت أن تنسب إلى جمع، هذا الجمع له مفرد قياسي

ليس بشاذ، حينئذٍ تأتي للواحد وتنسب إليه، كما قلنا في: صُحُف، بعض الناس يقول: (صُحُفِي) لا .. خطأ هذا، لأنَّ (صُحُف) هذا جمع وله واحد وهو (صحيفة)، لأنَّه جمع (صحيفة)، حينئذٍ تترك: صُحُف، وتأتي إلى الواحد القياسي وتنسب إليه وتقول: صَحَفِي، على القواعد السابقة، كل ما كان له مفرد فترجع إلى القواعد السابقة فتقول: صحفي، مثل ما يُقال المشهور: (دُولِي) مطار دُولِي، نقول: هذا خطأ، لأنَّ (دُول) جمع ولا تنسب إليه، لأنَّ له مفرد قياسي وهو: دولة .. دُولِي، فإذا: المطار الدُولِي. إذاً:

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ..

إذا أردت أن تنسب للجمع تأتي إلى الواحد، لا تقول: فرائضي .. (فرائض) جمع (فريضة) إذاً: فرضي، ولا تنسب إلى الجمع، يعني: أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله:

إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ ..

جئى بواحدته وانسب إليه، فتقول في النَّسَبِ إلى (فرائض) و (كتب): فَرَضِي، كتابي بالنسبة إلى المفرد.

إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ ..

فُهِم منه: أنَّه إذا شابه نُسِبَ إلى لفظه، يعني: إن لم يكن الجمع بلفظه مشابهاً للمفرد إن شابه حينئذٍ نُسِبَ إليه بلفظه هو، وَشَمِلَ نوعين:

– ما أهمل واحده ك: عباديد، ليس له واحد.

– والآخر: ما سُمِّيَ به ك: أنصار، فتقول فيه وفي سابقه: عَبَادِيٌّ وَأَنْصَارِيٌّ، هكذا أجمله بعضهم والصواب: أنَّ فيه تفصيلاً، لأنَّه يشمل أربعة أقسام:

قاعدة: إن شابه الجمع واحداً بالوضع نُسِبَ إلى لفظه، وهذا شمل أربعة أنواع:

الأول: ما لا واحد له ك: عباديد، يعني: العرب نطقت بالجمع وَأُهْمِلَ واحده، ليس له واحد، حينئذٍ ننسب للفظ نفسه، فتقول فيه: عَبَادِيٌّ، لأنَّ: عباديد، بسبب إهمال واحده شابه: قوم ورهط، مما لا واحد له.

إذاً: ما ليس له واحد .. ما أهملت العرب واحده وأتت بالجمع نسبنا إلى اللفظ.

الثاني: ما له واحد لكنَّه ليس قياسي بل شاذ .. ما له واحد شاذ ك: ملامح، فإن

واحدته: لَمْحَةٌ، هل ننسب إليه المفرد الواحد الشَّاذ أم ننسب إلى الجمع؟ هذا محل نزاع

بين الثَّحَاة، إذاً: ما له واحد شاذ ك: ملامح، فإن واحده: لَمْحَةٌ، وفي هذا القسم

خلاف، فقليل كالأول: يُنسب إلى لفظه، فحينئذ تقول: مَلَحِيَّ ك: عباددي.
وقيل: يُنسب إلى واحده وإن كان شاذًّا، فقلوه: (وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ) عام، سواء كان الواحد قياساً أو شاذًّا، على هذا القول وهو ظاهر كلام ابن مالك رحمه الله تعالى.
وقيل: يُنسب إلى واحده وإن كان شاذًّا، فيقول في النسب إلى (ملاح): لَمَحِيَّ، نسبة إلى المفرد، وإليه ذهب ابن مالك، قال في (التسهيل): " وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كذي المهمل " يعني: نعامله معاملة النظر إلى المفرد، فننسب إليه ولو كان شاذًّا، فنقول: لَمَحِيَّ، حينئذ إذا كان هذا ظاهره ولم يخالفه في: (شرح الكافية) ونحوها - يُرْجَع إليه -، فَتَعَمِّمُ قوله: (وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ) سواء كان له واحد قياسي، أو له واحد شاذ ك: ملاح، إذا: إليه ذهب ابن مالك في: (شرح التسهيل).
الثالث: ما سُمِّي به من الجموع، هنا استوى المفرد، لأنَّ مدلوله مفرد واستوى مع الجمع، ما سُمِّي به من الجموع نحو: كلاب وأثمار ومدائن، فتقول فيه: كِلَابِيَّ، وَأَثْمَارِيَّ، وَمَدَائِنِيَّ، وقد يُرَدُّ الجمع المُسَمَّى به إلى الواحد إذا أُمِنَ اللبس، ومثاله: الفراهيد، علمٌ على بطنٍ من أسد، قالوا فيه: (الفراهيدي) بالنسب إلى لفظه، و (الْفَرْهَوْدِي) بالنسب إلى واحده لأمن اللبس، لأنَّه ليس لنا قبيلة تسمَّى ب: الفرهود.
إذا: ما سُمِّي به الأصل: أن يُنسب إليه هو .. إلى لفظه، فتقول: أُنْمَارِي .. مدائني، حينئذ إذا نُسِبَ إلى واحده جاز عند بعضهم لكن بشرط: أمن اللبس، يعني: ألا يكون له نظير، فإن كان له نظير امتنع كالمثال الذي ذكرناه.
الرابع: ما غَلَبَ فجرى مجرى الاسم العلم، يعني: غلب هذا الجمع فصار كالاسم العلم، مثل: الأنصار، هذا صار كالعلم - من ناصر النبي صلى الله عليه وسلم - ك: (الأنصار) و (الأنبار) من قبائل بني سعد، فيقال: الأنصاري والأنباري.
إذا قوله:
إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ ..

فإن شابه حينئذ نُسِبَ إليه للفظه لا لواحد، (وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ) اذكر الواحد .. مفعول به، (اذْكُرْ) هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، (نَاسِبًا) حال .. اذكر الواحد حال كونك ناسباً للجمع، يعني: إذا أردت أن تنسب للجمع فانظر إلى واحده فانسب إليه، يعني: النسب يكون للواحد لا للجمع، وهذا المقصود به: ما كان له واحد قياساً عند الجمهور، وعلى رأي ابن مالك في (التسهيل): ولو كان شاذًّا.
قوله: (إِنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع واحداً مفرداً بالوضع .. (إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا)، (يُشَابِهْ) فعل

مضارع مجزوم بـ: (لَمْ)، والفاعل يعود إلى الجمع، قوله: (للجمع) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (نَاسِباً)، (يُشَابِه) أي: الجمع، (وَاحِداً) هذا مفعول (يُشَابِه) يعني: مفرداً، (بِالْوَضْع) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُشَابِه) والباء بمعنى: في هنا، إن لم يشابه الجمع واحداً يعني: مفرداً في الوضع، يعني: لم يشتبها، فإن اشتبها حينئذٍ فيه التفصيل الذي ذكرناه.

إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ ..

يعني: في الوضع، يُنْسَبُ إلى الكلمة الدالة على جماعةٍ على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع، عرفنا إذا كان جمعاً لا إشكال فيه: فرائض جمع (فريضة)، صُحُف جمع (صحيفة)، لكن مثل اسم الجمع: قوم ورهط، ننسب إليه إلى لفظه: قَوْمِيّ .. رَهْطِيّ، اسم الجمع ننسب إليه مباشرة، لأنّه ليس له واحدٌ من لفظه.

أو اسم جنسٍ: شجرة، نقول: شَجَرِيّ .. ابن الشجري، أو جمع تكسيرٍ لا واحد له نحو: أَبَائِيّ، أو جارياً مجرى العلم ك: أنصاري ونحوه، وأمّا نحو: كلاب وأئمار، هذا فيه خلاف، ونحن أوردناه في القسم الرابع هناك، الصواب: أنّه داخلٌ فيما أشبه واحداً في الوضع، وابن هشام رحمه الله في (التوضيح) ما يرى ذلك، وأمّا نحو: كلاب وأئمار علمين فليسا ممّا نحن فيه، لأنّه واحدٌ فالتنسب إليه على لفظه.

لا .. هو يُرَاعَى فيه أنّه قبل ذلك كان جمعاً، وأمّا كونه ليس بجمعٍ مطلقاً فيه نظر، لأنّ (كلاب) هذا منقول .. كان جمعاً ثُمَّ نُقِلَ، حينئذٍ لا بُدَّ أن يلاحظ فيه معنى الجمعية، وفي غير ذلك يُرَدُّ المُكْسَرُ إلى مُفْرَدِهِ ثُمَّ يُنْسَبُ إليه، فتقول في النسب إلى (فرائض) و (قبائل) و (خُمُرٍ): فَرَضِيّ وَقَبِيلِيّ وَأَحْمَرِيّ وَحَمْرَاوِيّ، (خُمُرٍ) رددته إلى أصله .. خُمُرٍ (فُعِلَ) هذا يُجْمَع: أَحْمَر، ومؤنثه، أَحْمَر .. خُمُر، حمراء .. خُمُر، تردّه إلى المفرد، حينئذٍ المفرد إمّا أن يكون مُذَكَّرًا، وإمّا أن يكون مؤنثًا، فتقول فيه: أَحْمَرِيّ أو: حمراوي، على التفصيل الذي ذكرناه.

قال الشارح: "إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جمعيته جيء بواحدٍ ونُسِبَ إليه، كقولك في النسب إلى (فرائض): فرضي، هذا إن لم يكن جارياً مجرى العلم، فإن جرى مجراه ك: أنصاري، نُسِبَ إليه على لفظه، فتقول في (أنصار): أَنْصَارِيّ، وكذا إن كان علماً فتقول في (أئمار): أئْمَارِيّ".

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلَ ... فِي نَسَبٍ أَعْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلَ

هنا ما كان النسب فيه ليس بالياء .. انتهينا من الياء، ذاك قياسي وهذا على المشهور عند سيبويه وأنصاره سماعي وليس بقياسي، ولا إشكال في ترتيب هذا على ذاك، وهي

ثلاثة أوزان: (فَاعِل) و (فَعَّال) و (فَعِل) يعني: يُراد بها: النَّسب، فتغني عن الياء، ولذلك قال: (أَغْنَى عَنِ الْيَا)، وهذه (فَاعِل) و (فَعَّال) و (فَعِل) ليست خاصة بالنَّسب، ترد للنَّسب وترد لغيره، (فَاعِل) اسم فاعل: ضارب وقاتل، ليس المراد به النَّسب، وإنما المراد به هنا: إن جاء في معنى: صاحب كذا. (وَمَعَ فَاعِلٍ .. أَغْنَى مَعَ فَاعِلٍ) .. كيف إعرابه؟

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلٍ .. فَعِلٍ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا
حال كونه (مَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ)، تبدأ الكلام هكذا: (فَعِل) مبتدأ، (فِي نَسَبٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَغْنَى)، (عَنِ الْيَا) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَغْنَى) حال كونه (مَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ)، فقوله: (مَعَ) هذا ظرف مُتَعَلِّقٌ بمحذوف في محل نصب حال من الضمير المستتر في (أَغْنَى)، و (فَعِل) هذا مبتدأ، وجمله (أَغْنَى) خبره.

إذا: (وَمَعَ) هذا منصوب على الظرفية .. ظرف مكان .. (مَعَ) وهو مضاف، و (فَاعِل) مضاف إليه، (مَعَ) هذا ظرف لا بُدَّ له من عامل، أين عامله؟ إمَّا أن يكون مذكوراً، وإمَّا أن يكون محذوفاً، هنا لا يمكن أن يكون من المذكور مذكور، يعني: لا يمكن أن يُعَلَّقَ بالمذكور .. يفسد المعنى، لأنَّه ليس عندنا إلا (أَغْنَى)، (أَغْنَى مَعَ فَاعِلٍ) هذا لا يصح. كذلك نُقَدِّرُهُ بمحذوف، فإذا بدأنا الكلام بقوله: (فَعِل) على أنَّه مبتدأ حينئذٍ سَهِّل الأمر، فتقول: (فَعِل) هذا مبتدأ، (أَغْنَى عَنِ الْيَا) في نسبٍ حال كونه (أَغْنَى) .. (أَغْنَى) الضمير هنا يعود على المبتدأ (فَعِل) حال كونه يعني: (فَعِل مَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ) فأفادت المعية هنا .. المصاحبة (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ مَعَ فَعِلٍ)، وعليه قد يقال: بأن (فَعِل) هو الأصل، لأنَّه جعله مبتدأ، ثُمَّ شَرَكْ معه: (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ) ولا بأس بهذا.

إذا: (مَعَ فَاعِلٍ) بمعنى: صاحب كذا، و (وَفَعَّالٍ) بتشديد العين هذا يأتي في الحَرْف غالباً: بَرَزَ .. عَطَّرَ .. نَشَّارَ، كله على وزن (فَعَّالٍ)، نسبته قلت: نَجَّارَ، أليس هذا نسبة إلى العمل نجار .. نَجَّارَةٌ .. أين الياء؟ ليست فيه ياء، حينئذٍ نقول هنا: أغنى (فَعَّالٌ) عن الياء، كذلك: (فَاعِل) طاعم وكاسي كما سيأتي، و (فَعِل) تَمَرٌ وَلَبَنٌ، هذا كله مُغْنٍ عن النَّسب بالياء، لكنَّه يُعْتَبَرُ سماعي.

إذا: (فَاعِل) بمعنى: صاحب كذا، و (فَعَّال) هذا يُسْتَعْمَلُ في الحَرْف غالباً، و (فَعِل) مثل (فَاعِل) بمعنى: صاحب كذا، (فِي نَسَبٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَغْنَى)، و (أَغْنَى) فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر يعود على (فَعِل)، أَغْنَى (فَعِل) (عَنِ الْيَا) قصره للضرورة، والجار والمجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَغْنَى)، (فَقِيلَ) الفاء هذه عاطفة، و (قِيلَ) فعلٌ ماضي يعني: المذكور.

أي: يُسْتَعْنَى عن ياء النَّسَب غالباً بِصَوْنٍ فاعِلٍ مقصوداً به صاحب الشيء، يعني: عندنا نَبْية هنا هي التي تُحَدِّد، يعني: وزن (فَاعِل) هذا كما سبق قد يُراد به اسم الفاعل الذي هو دالٌّ على حدثٍ، وقد يُراد به صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وقد يُراد به النَّسَب، ما الذي يُمَيِّز هذا من ذاك؟ النِّية مع القرائن والسياق.

هنا إذا نَوَيْتَ بـ (فَاعِل) أَنَّهُ صاحب كذا يعني: نسبته إلى شيءٍ كقوله:
وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ ... لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَأْمُرُ

(لَابِنٌ) على وزن (فَاعِل)، (تَأْمُرُ) على وزن (فَاعِل)، المراد بـ: (لَابِنٌ) و (تَأْمُرُ) أَنَّ عنده لبن وتمر، وليس المراد: أَنَّهُ يبيعهما ويحترف فيهما وإلا كان من معنى: (فَعَّال)، لأنَّه لو أردنا (تَأْمُرُ) بمعنى: أَنَّهُ يبيع قلنا: (تَمَّارٌ) ولا نأتي به على وزن (فَاعِل)، إذا قيل بأنَّه على وزن (فَاعِل) معناه: عنده هذا الشيء .. عنده لبن وتمر.

قال سيبويه: "أي: صاحب لبنٍ وَتَمْرٍ وقالوا: فلانٌ طاعم كاسي أي: ذو طعامٍ وكسوة" يعني: صاحب طعامٍ وكسوة، يعني: عنده طعام وكسوة، "أي: عنده ذلك وليس المراد: أَنَّهُ يأكل ويكسو، وإلا كان اسمي فاعل" المراد: أَنَّهُ متَّصل بهذا الوصف لا يتعدى، ويصوغ (فَعَّال) مقصوداً به: الاحتراف، يعني: من أراد النسبة يصوغ (فَعَّال) مقصوداً به: الاحتراف كقولهم: بَرَّاز أي: بَيَّاع البُرِّ وهو القماش، وعطَّارٌ وَتَجَّارٌ وغير ذلك. وقد يُقام أحدهما مُقام الآخر، فمن قيام (فَاعِل) مُقام (فَعَّال) قولهم: حَاكٌ فِي حَوَّاكٍ، لأنَّه من الحرف، وهذا مما قام فيه (فَاعِل) مُقام (فَعَّال) لأنَّه حَوَّاكٍ، ومن العكس قوله: وَلَيْسَ بِذِي صَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ ..

أي: وليس بذي نَبَلٍ، (نَبَالٍ) ليس المراد: أَنَّهُ يبيع النبل .. يحترف، إمَّا هو صاحب نَبَلٍ، فعَبَّرَ بـ: (نَبَالٍ) وهي للحرف.

والفرق بين اسم الفاعل وَفَاعِلٍ في النَّسَب العلاج وقبول تاء التَّأْنِيث في الأول دون الثاني، يعني: إذا قيل: (فَاعِل) والمراد به: النَّسَب لا يقبل التاء بخلاف اسم الفاعل المراد به: اسم الفاعل، فَإِنَّه يقبل التاء، أيضاً: العلاج الأول يقبل المعالجة والثاني لا يقبل. وبصوغ (فَعِّل) مقصوداً به: صاحب كذا كقولهم: رجلٌ طَعِمَ وَلَيْسَ وَعَمِلَ، على وزن (فَعِّل) بمعنى: ذي طعام وذي لباس وذي عمل، وقد يُسْتَعْنَى عن ياء النَّسَب أيضاً بـ: (مَفْعَال) يعني: ليس ما ذكره النَّاطِم، الذي ذكره كثير. "وقد يُسْتَعْنَى عن ياء النَّسَب أيضاً بـ: (مَفْعَال) كقولهم: امرأةٌ مَعْطَارٌ أي: ذات عِطْرٍ، و (مَفْعِيل) كقولهم: ناقةٌ مُحْضِرٌ أي: ذات حُضْرٍ وهو الجري، وهذه الأبنية غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً هذا مذهب سيبويه وعند المبرِّد أنَّها قياسيةة".

إذاً:

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلٌ ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ . .

يعني: ياء النسب، (أل) هنا للعهد الذكري الذي سبق .. ذكر الياء، (فَقِيلَ) هذا الحكم، لكن ظاهر كلام الناظم: أَنَّهَا (قِيلَ) على أَنَّهُ قياس.

قال الشَّارح: "يُسْتَعْنَى غالباً في النَّسَب عن يائه ببناء الاسم على (فَاعِلٍ) بمعنى: صاحب كذا نحو: تَامِرٌ وَلَا بِنٌ أَي: صاحب تَمَرٍ وصاحب لَبَنٍ، وبنيائه على (فَعَالٍ) في الحرف غالباً ك: بَقَالٌ وَبَرَّازٌ، وقد يكون (فَعَالٍ) بمعنى: صاحب كذا".

يعني: ينوب عن (فَاعِلٍ) والأصل: أَنَّهُ في الحرف، ولذلك يُعَبَّر عنه بَأَنَّهُ: غالب، قد يأتي (فَعَالٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) يعني بمعنى: صاحب كذا.

وَجُعِلَ منه قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)) [فصلت: 46] أَي: بِذِي ظُلْمٍ، وقد يُسْتَعْنَى عن ياء النَّسَب أيضاً ب: (فَعِلٍ) بمعنى: صاحب كذا نحو: رَجُلٌ طَعِمَ وَلَيْسَ، أَي: صاحب طَعَامٍ ولباس، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي هَرٍ ... لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

(هَرٍ) أَي: ولكني هَمَارِيٍّ أَي: عاملٌ بالنَّهَارِ.

وَعَبَّرَ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

كُلُّ ما لم يكن تحت القواعد السابقة والأصل: أَنَّ القواعد تَسْتَلْزِمُهُ فجاء مخالفاً للقواعد فهو شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه.

(وَعَبَّرَ) مبتدأ وهو مضاف و (مَا) اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي مضافٌ إليه في محل جر، (أَسْلَفْتُهُ) فعل وفاعل ومفعولٌ به والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، (أَسْلَفْتُهُ) الضمير يعود إلى أي شيء؟ كُلُّ ما سبق من القواعد والأصول، (مُقَرَّرًا) هذا حال من الهاء في (أَسْلَفْتُهُ).

عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا ..

(وَعَبَّرَ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا اقْتِصَارًا) اقْتِصَارًا الألف هذه للإطلاق، وهو فعل ماضي مغير الصيغة، والضمير نائب فاعل، والجملة خبر، والألف للإطلاق، (عَلَى الَّذِي اقْتِصَارًا)، (عَلَى الَّذِي) جار مجرور متعلق بقوله: (اقْتِصَارًا)، (يُنْقَلُ مِنْهُ)، (يُنْقَلُ) فعل مضارع مغير

الصبيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (الَّذِي)، (مِنْهُ) جار مجرور متعلّق بقوله: (يُنْقَلُ) والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

قال الشّارح: "ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره فهو من شواذّ النّسب".
لكل قواعد .. ما يذكرونه النُّحاة كل ما خالفه شاذ، هذا يسمى: شاذّاً قياساً، لأنّه قعده بالقواعد، فلمّا قرّره هنا بالقواعد وربطه بالقواعد علمنا أن المراد به: ما خرج عن قواعدهم فهو شاذّ قياساً، فهو من شواذّ النسب يُحَفِّظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشدُّ من بعض، ولذلك مثل النّسبة إلى: زَيْ قالوا: رازي، وإلى: خرسان .. خُرسي، وإلى البحرين .. بحراي، وغير ذلك، كقولهم في النّسب إلى البصرة: بِصْري، بِصْري بكسر الباء هذا شاذ، وإلى الدَّهر: دُهرِي، بضم الدال وهذا شاذ، وإلى: مَرُو .. مَرَوِري .. الزاي زائدة.

وأحقوا آخر الاسم ياء كياء النّسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا: زَنْج وَزَنْجِي، هذا مما فُرّق بينه وبين واحده بالياء، كيف نفرق بينه وبين واحده؟ إمّا بالتاء: شجر وشجرة وتمر وتمرّة، هذا الغالب، وقد يُفَرّق بينهما بالياء: زَنْج، هذا جمع: وَزَنْجِي، هذا مفرد مثل: بقرة، التاء اتصلت بالمفرد: وبقرة، هنا خلت، زَنْج خلت من الياء، وتُرْك وتُرْكِي، نقول: هذا بالياء. بمنزلة: تَمْر وتمرّة.

إذا: ألحقت الياء بآخر الاسم، هي ياء النّسب للفرق بين الواحد وجنسه وتدخل على الواحد، كذلك أُلْحِقت للمبالغة فقالوا في: أحمر وأشقر .. أحمرِي وأشقرِي، هذا مبالغة، كما قالوا: راوية ونسابة، وأحقوها كذلك بآخر الاسم زائدة لازمة نحو: كرسي وبرّي (برّي) نوع من أنواع التمر، يقال: برّي، الياء هذه للنّسب زائدة لازمة، كرسي، الياء هذه في الأصل ياء النّسب لكنّها زائدة لازمة.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* الوقف وحده

* والوقف على التنوين

* الوقف على هاء الضمير و (إذا) .

* الوقف على المنقوص.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أَمَّا بعد:

قال النَّاطِم رحمه الله تعالى: (الْوَقْفُ).

(الْوَقْفُ) من مباحث فنِّ التَّصْرِيفِ هذا البحث، وهو أشبه ما يكون ببحث يشترك فيه
أصحاب القراءات كذلك الصَّرْفِيُّونَ.

(الْوَقْفُ) في اللغة: الحبس.

وَأَمَّا في الاصطلاح: فهو قطع النُّطق عند آخر الكلمة، آخر الكلمة هو محلُّ الحركة،
سواءً كانت الحركة حركة إعرابية أو حركة بنائية فالحكم عام، لذلك لا يختصُّ الوقف
بباب الإعراب بل هو شاملٌ للمعرب والمبني.

القطع ضد الوصل، قطع النطق يعني: اللفظ، عند آخر الكلمة .. آخر حرفٍ، فيأتي
بالحرف ولا يأتي بالحركة: قام زَيْدٌ، آخر الكلمة الدال، قطع النطق عنده فسكَّن آخره.
والمراد هنا بـ (الْوَقْفُ): الوقف الاختياري لا الاضطراري ولا الاختباري، حينئذٍ من هذا
نأخذ أن (الْوَقْفُ) على ثلاثة أنحاء:

إِمَّا أن يكون اختياريًّا.

وإِمَّا أن يكون اضطراريًّا.

وإِمَّا أن يكون اختباريًّا.

لأنَّ الوقف إن قُصِدَ لذاته فاختياري، يعني: قصدت القطع عند آخر الكلمة من أجل
الوقف: جاء زَيْدٌ .. مرت زَيْدٌ .. رأيت زَيْدًا، هذا يُسَمَّى: وقفًا اختياريًّا، لأنَّ الوقف
إن قُصِدَ لذاته فاختياري وإن لم يُقْصَد أصلاً بل قُطِعَ النفس عنده فاضطراري.

وإن قُصِدَ الوقف لا لذاته .. من أجل أن يقف، وإِنَّمَا من أجل اختبار مخاطب ..

لاختبار الشَّخص هل يُحَسِّن الوقف على: (عَمَّ أو فيما أو لا) .. هل يحسن الوقف أم
لا؟ حينئذٍ نقول: هذا اختباري .. إذا أراد أن يختبر غيره .. قِفْ على (عَمَّ) ماذا تقول؟
قِفْ على (فيما) ماذا تقول؟ نقول: هنا الوقف اختباري وليس اختياري.

والمراد معنا هنا: الوقف الاختياري الذي قُصِدَ من أجله الوقف: وهو قطع النُّطق عند
آخر الكلمة، وهو في اللغة: الحبس، فإن كان الموقوف مَنَوَّنًا، يعني: ما وُقِفَ عليه ..

الكلمة إن كانت مُنَوَّنَةً ففيه ثلاث لغات في لسان العرب كلها مسموعة:

اللغة الأولى: حذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله، المراد بالإطلاق: رفعاً ونصباً

وخفضاً، وتسكين ما قبله .. ما قبل التَّنوين وهو آخر الكلمة، فتقول: قام زَيْدٌ .. رأيت زَيْدٌ .. مررت بِزَيْدٍ، في المواضع الثلاث: رفعاً ونصباً وخفضاً تقطع التَّنوين .. تحذفه وتقف على الحرف الذي هو آخر الكلمة بالسكون: رفعاً ونصباً وجرّاً. إذاً: اللغة الأولى: حذف التَّنوين مطلقاً رفعاً ونصباً وخفضاً وتسكين ما قبل التَّنوين، والأمثلة كما ذكرناها.

اللغة الثانية: إبدال التَّنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً، رفعاً ونصباً وخفضاً، إبدال التَّنوين من جنس حركة ما قبله يعني: حرف عِلَّة جاء زَيْدٌ .. جاء زَيْدٌ .. جاء زَيْدُو، تُشَبَّع الضَّمَّة واواً: جاء زَيْدُو .. رأيت زَيْدَا .. مررت بِزَيْدِي، تضيف ياء، جاء زَيْدُو، تضيف واو، إشباع الحركة فيتولَّد عنه واو في الضَّمَّة، وألف في الفتحة، وياء في الكسرة: جاء زَيْدُو .. رأيت زَيْدَا .. مررت بِزَيْدِي، في الوقف.

هذه اللغة الثانية: إبدال التَّنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو: قام زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بِزَيْدِي، قيل: هذه لغة الأزد، اللغة السابقة لغة ربيعة، دائماً تأتي معنا في تخريج كلام النَّاطِم.

اللغة الثالثة: حذف التَّنوين بعد ضَمَّة أو كسرة وإبداله ألفاً بعد فتحة، يعني: التفصيل، اللغة الأولى: مطلقاً: السُّكُون، اللغة الثانية: حرفٌ من جنس الحركة مطلقاً دون تفصيل، اللغة الثالثة: التفصيل، إن كان رفعاً أو خفضاً حينئذٍ سُكِّن .. تحذف التَّنوين وتسكِّن آخر الكلمة، تقول: قام زَيْدٌ .. مررت بِزَيْدٍ، تسكِّن الدَّال في الموضعين رفعاً وخفضاً، وأمَّا في حالة النصب فتبدل التَّنوين ألفاً: رأيت زَيْدَا: وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفِ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ

قِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفِ ..

هو هذا، مفهومه: أنَّ ما لم يكن منصوباً حينئذٍ يوقف عليه بالتسكين، وهذه هي اللغة المشهورة وهي اللغة الفصحى، وهي التي ذكرها النَّاطِم في البيت الأول دون غيرها من اللغات.

إذاً: اقتصر النَّاطِم على هذه اللغة الأخيرة وهي حذف التَّنوين بعد ضَمَّة أو كسرة وإبداله ألفاً بعد فتحة .. هذا هو المشهور: قام زَيْدٌ .. مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .. رأيت زَيْدَا، وهذه اللغة هي المشهورة.

تَنْوِينَا أَثَرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقَفَا وَتَلَوْا غَيْرَ فَتْحٍ اخْذِفَا

تَنْوِينًا أَثَرُ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفًا ..

اجعل تنويناً إثر فتح ألفاً، (وَقَفًا) يعني: في حال الوقف اجعله أَلِفًا، (وَتَلَوْ غَيْرَ فَتْحٍ احْدِفًا)، (تَلَوْ غَيْرَ فَتْحٍ) وهو الضَّم والكسر (احْدِفًا) احذفاً ماذا؟ التنوين، فإذا حذفت التنوين وقفت عليه بالسكون على الأصل في لغة العرب.

إذاً: ذكر في البيت الأول اللغة المشهورة الفصحى، فيما إذا كان الاسم الموقوف عليه مُنَوَّنًا، فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً حذفت التنوين ووقفت عليه بالسكون، وإن كان منصوباً أبدلت التنوين أَلِفًا فقلت: قام زيد .. مررت بزيد .. رأيت زيدا، ويتنبه هنا للإعراب أن الإعراب في: قام زيد، تقديري وليس بظاهر، وكذلك الإعراب في: مررت بزيد، تقديري وليس بظاهر، وأن الإعراب في: رأيت زيدا، ظاهر.

(تَنْوِينًا أَثَرُ فَتْحٍ) بنقل حركة الهمزة إلى (تَنْوِينًا)، (تَنْوِينًا) أطلق اللّٰظم هنا فيشمل المعرب والمبني، لأنَّ المبني قد يُنَوَّن، حينئذٍ صَه .. صِه، إذا نَوَّنْتَه: وَيَه وَيَهَا، إذا نَوَّنْتَه، حينئذٍ الحكم داخل ويشمل المبني والمعرب.

إذاً: (تَنْوِينًا) هذا في معربٍ أو مبني، وهذا مفعول أول لقوله: (اجْعَلْ) .. (اجْعَلْ تَنْوِينًا) (اجْعَلْ) فعل أمر مبني على السُّكُون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت و (اجْعَلْ) يتعدى إلى مفعولين: المفعول الأول: (تَنْوِينًا) ومفعوله الثاني: (أَلِفًا) .. (اجْعَلْ تَنْوِينًا أَلِفًا) لكن قيده بكونه أَلِفًا، التنوين يجعله أَلِفًا متى؟ قال: (اَثَرُ فَتْحٍ) هذا ظرف متعلِّق بقوله: (اجْعَلْ) اجعل تنويناً (اَثَرُ فَتْحٍ) بعد فتح، (أَلِفًا وَقَفًا) يعني: في حال الوقف، حينئذٍ نَوِّله بـ (وَقَفًا) .. (وَقَفًا) هذا مصدر وهو سماعي ولا يجوز إيقاع المصدر حالاً إلا على تأويله بالمشتق، إذاً: (وَقَفًا) إذا قلنا: هذا حال من فاعل (اجْعَلْ) حال كونك واقفاً، أو يصح أن يكون: (في وَقَفٍ) منصوب بنزع الخافض أو مفعول له، وإعرابه: منصوب بنزع الخافض هذا فيه إشكال، كذلك: مفعول لأجله فيه إشكال، فيبقى معنا: الحال وهو أولى، كثير:

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ ... بِكَثْرَةٍ

نقول: هذا جائز، وإن كان سماعي، لكنهم يقولون: سماعي ويسيرون عليه في كتبهم كلها.

إذاً: (وَقَفًا) نقول: حال كونه واقفاً، أي: الذي يتكلم بالتنوين.

وَتَلَوْ غَيْرِ فَتَحٍ اخْدِفًا ..

(تَلَوْ) هذا مفعول مُقَدَّم، وهذا الأصل: أَنَّ الفعل المؤكَّد لا يتقدَّم عليه معموله إلا ضرورةً، وقد يكون النَّاطِم يرى جواز ذلك، وقد يكون من باب الضرورة، إذا: (تَلَوْ) مفعول احذف، على حذف الموصوف، أي: احذفًا تنوينًا تاليًا غير فتح. إذا: (تَلَوْ) هذا بمعنى: تالي أي تابع، احذف تنوينًا تاليًا غير فتح، وغير الفتح المراد به: الضَّمَّة والكسرة، احذف التنوين، حينئذٍ تقف عليه بالتسكين، فتقول: جاء زَيْدٌ ومررت بِزَيْدٍ، وأمَّا الفتح فكما ذكره أولاً.

يعني: أَنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي: التنوين ألفاً، وإذا كان إثر غير فتحةٍ حذفته، وشمل غير الفتح: الضَّمَّ والكسر، والمراد بالفتح: فتح الإعراب على قول، أو يعم النَّوعين، يعني: لو قيل: جاء زَيْدٌ، لا شكَّ أَنَّك وصلت: جاء، لكن: زَيْدٌ قام، وقفت عليه بالسُّكون، لكن ليس عندنا تنوين، فالفتح نخصُّه بالإعراب، وأمَّا التَّنوين، لأنَّ يدخل المعرب والمبني فنعمِّمه.

إذا: المراد بالفتح: فتح الإعراب، لأنَّه هو الذي يُتصوَّر معه التَّنوين: تنوينًا أثر فتحٍ اجْعَلْ أَلِفًا ... وَقَفًا وَتَلَوْ غَيْرِ فَتَحٍ اخْدِفًا

(اخْدِفْ) فعل أمر مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة، والألف هذه نون التَّوكيد مبدلة ألفاً.

يُسْتثنى من المُنَوَّن المنصوب: ما كان مؤنَّثاً بالتاء، لأنَّ النَّاطِم أطلق قال: اجْعَلْ تَنْوِينًا أثر فَتَحٍ أَلِفًا ..

يعني: إثر فتحةٍ، إذا: تنوين للمنصوب، يُسْتثنى من المُنَوَّن المنصوب ما كان مؤنَّثاً بالتاء: رأيت زيدا، تقلب التَّنوين ألفاً، رأيت قائِمةً، كيف قائِمة؟ قائِمة .. قائمة، إذا: ينطبق عليه حدُّ النَّاطِم أو لا؟ اجعل تنوينًا إثر فتحةٍ ألفاً، دخل فيه: رأيت قائِمةً .. مسلمةً، العبارة شاملة أو لا؟ تشمله قطعاً.

اجْعَلْ تَنْوِينًا أثر فَتَحٍ أَلِفًا ..

كُلُّ تنوينٍ بعد فتحةٍ اجعله ألفاً عام هذا .. أطلق الناطم، (رأيت زيدا) لا إشكال فيه، وأمَّا: رأيت مسلمةً، قِفْ على: مسلمة، إذا عمَّمتنا ما ذكره النَّاطِم: رأيت مسلمتاً، قلبت التَّنوين ألفاً، والمشهور في اللغة الفصحى: رأيت مسلمة، إذا: ما أبدلت التَّنوين هنا بعد فتحٍ ألفاً، إذا: هذا استثناء من القاعدة التي قعدها النَّاطِم، ولذلك نقول:

يُسْتَنْقَى مِنَ الْمُتَوْنِ الْمَنْصُوبِ مَا كَانَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ نَحْوُ: قَائِمَةٌ، فَإِنْ تَنَوَّنَ لَا يُبَدَّلُ أَلْفًا بَلْ يُحَذَفُ، وَهَذَا فِي لُغَةٍ مِنْ يَقِفُ بِالْهَاءِ وَهِيَ شَهِيرَةٌ فِي الْوُقُوفِ عَلَى التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ: رَأَيْتَ قَائِمَةً .. مُسَلِّمَةً .. فَاطِمَةً .. عَائِشَةً .. شَجَرَةً، كُلُّ الْوُقُوفِ يَكُونُ بِالْهَاءِ، وَسَيَأْتِي لُغَةً أُخْرَى: شَجَرَةٌ .. صَلَاةٌ .. زَكَاةٌ، بِالتَّاءِ لَكِنْ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ تُبَدَّلُ التَّاءُ هَاءً، إِذَا: عَلَى اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ نَقُولُ: التَّنَوُّنُ هُنَا يُحَذَفُ، وَأَمَّا مَنْ يَقِفُ بِالتَّاءِ فَبَعْضُهُمْ يَجْرِئُهَا مَجْرَى الْخُذُوفِ فَيَبْدُلُ التَّنَوُّنِ أَلْفًا، فَيَقُولُ: رَأَيْتَ قَائِمَتًا، لِأَنَّ تَاءَ: مُسَلِّمَةً فِيهَا لُغَتَانِ: إِبْدَالُ التَّاءِ هَاءً وَقَفًا، وَهَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصْحَى الشَّهِيرَةُ، فَتَقُولُ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ، تُبَدَّلُ التَّاءُ أَلْفًا، إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا: رَأَيْتَ مُسَلِّمَةً، تَبْدُلُهَا هَاءً بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللُّغَةَ الشَّهِيرَةَ فِي الْوُقُوفِ عَلَى التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ: أَنْ تَقِفَ بِالْهَاءِ، وَهَنَّاكَ لُغَةً: إِبْدَالُ الْوُقُوفِ عَلَى التَّاءِ تَاءً، فَتَقُولُ: رَأَيْتَ مُسَلِّمَةً، أَقِمِ الصَّلَاةَ .. آتِي الزَّكَاةَ، يَقِفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ.

صَاحِبُ اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ لَهُ مَجْرَى أَنْ يَجْرِيَ: مُسَلِّمَةً، إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ مَجْرَى: زَيْدًا، فَيَقُولُ: رَأَيْتَ مُسَلِّمَتًا .. رَأَيْتَ قَائِمَتًا، بِإِبْدَالِ التَّنَوُّنِ أَلْفًا وَهَذَا مَسْمُوعٌ، فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ يَكُونُ عِنْدَهُ عَامٌ لَا اسْتِثْنَاءَ، إِذَا: الْاسْتِثْنَاءُ هُنَا لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ مَخْتَوِّمٌ بِتَاءٍ مَرْبُوطَةٍ: الْاسْتِثْنَاءُ عِنْدَ مَنْ يَقِفُ عَلَى التَّاءِ بِالْهَاءِ، حِينَئِذٍ لَا يُبَدَّلُ التَّنَوُّنِ الْمَنْصُوبِ إِذَا كَانَ بَعْدَ تَاءٍ مَرْبُوطَةٍ لَا يَبْدُلُهُ أَلْفًا، يَقُولُ: رَأَيْتَ مُسَلِّمَةً وَرَأَيْتَ قَائِمَةً.

وَأَمَّا عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى وَهِيَ قَلِيلَةٌ كَمَا سَيَأْتِي، حِينَئِذٍ لَهُ أَنْ يَقِفَ عَلَى التَّنَوُّنِ بِالْأَلْفِ، يَعْنِي: يَبْدُلُ التَّنَوُّنِ أَلْفًا، يَقُولُ: رَأَيْتَ مُسَلِّمَتًا .. رَأَيْتَ قَائِمَتًا، الْأَلْفُ هَذَا بَدَلٌ عَنِ التَّنَوُّنِ، وَأَمَّا مَنْ يَقِفُ بِالتَّاءِ فَبَعْضُهُمْ يُجْرِئُهَا مَجْرَى الْخُذُوفِ فَيَجْرِي التَّنَوُّنِ أَلْفًا، فَيَقُولُ: رَأَيْتَ قَائِمَتًا، وَأَكْثَرُ هَذِهِ اللُّغَةِ يُسَكِّنُهَا لَا غَيْرَ، يَعْنِي: أَكْثَرُ مَنْ يَقِفُ عَلَى التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ بِالتَّاءِ يَقِفُ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ: رَأَيْتَ مُسَلِّمَةً، لَا يُبَدَّلُ التَّنَوُّنِ أَلْفًا، لَكِنْ بَعْضُهُمْ يَبْدُلُ التَّنَوُّنِ أَلْفًا.

الْمَقْصُودُ: أَنَّهُ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ الَّتِي نَعْنِيهَا: أَنَّهُ يُسْتَنْقَى مِنَ كَلَامِ النَّاطِمِ مَا كَانَ مَخْتَوِّمًا بِتَاءٍ مَرْبُوطَةٍ، وَأَمَّا اللُّغَاتُ الْقَلِيلَةُ هَذِهِ يُنْظَرُ فِيهَا، قَدْ تَفِيدُ الطَّالِبَ فِي الْقَرَاءَاتِ وَنَحْوِهَا، أَمَّا فِي اللُّغَةِ الدَّارِجَةِ فَيَقِفُ عَلَى مَا كَانَ مَخْتَوِّمًا بِالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ بِالْهَاءِ وَيَحذفُ التَّنَوُّنِ.

إِذَا: جَاءَتْ مُسَلِّمَةً .. رَأَيْتَ مُسَلِّمَةً .. مَرَرْتُ بِمُسَلِّمَةٍ، الْحُكْمُ وَاحِدٌ: جَاءَ زَيْدٌ .. رَأَيْتَ زَيْدًا .. مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فِيهِ تَفْصِيلٌ، إِذَا: إِبْدَالُ التَّنَوُّنِ أَلْفًا فِي: رَأَيْتَ زَيْدًا نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ .. يَسْتَنْقَى مِنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَكْثَرُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ يُسَكِّنُهَا مَعَ التَّنَوُّنِ

المنصوب، يقول: رأيت قائمة .. رأيت مُسَلِّمةً، بالتاء.
تَنْوِينًا اَثَرُ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا ... وَقَفًا.

إذاً: استثنينا منه ما كان مؤنثاً بالتاء نحو: قائمة، بقي مسألة وهي المقصور، المقصور
الْمُنُونُ: جاء فُتًى، إذا وصلته لا إشكال، حينئذ يكون التنوين مذكوراً في الوصل رفعاً
ونصباً وخفضاً، لكن إذا قلت: رأيت فتى .. جاء فتى .. مررت بفتى، عادت الألف،
هذه الألف: هل هي بدلٌ عن التنوين، أم الألف الأصلية، أم تَمَّ تفصيل؟ نقول: هذه
الألف فيها ثلاثة مذاهب للنُّحاة.

المقصور المُنُونُ يوقف عليه بالألف نحو: رأيت فتى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:
الأول: أنَّها بدلٌ من التَّنوين في الأحوال الثلاثة: رفعاً ونصباً وخفضاً.
إذاً: على العكس من: جاء زيد ورأيت زيد ومررت بزيد، وإنما وافقه في المنصوب فقط،
وعلى المذهب هذا قوله:

وَتَلَوْ غَيْرِ فَتَحٍ اخْذِفَا ..

هذا يُسْتثنى منه المقصور المُنُونُ، لأنَّك تقول: جاء فتى، الألف هذه بدلٌ عن التنوين، لم
يُحذف التنوين: مررت بفتى، وقفت عليه بالألف، هذه الألف بدل عن التنوين، إذاً
قوله:

وَتَلَوْ غَيْرِ فَتَحٍ اخْذِفَا ..

هذا يُسْتثنى منه - على هذا القول - المقصور المُنُونُ، لأنَّه يُوقف بالألف .. يُبدل
التنوين ألفاً مطلقاً: رفعاً ونصباً وخفضاً. المذهب الأول: أنَّها بدلٌ من التنوين في
الأحوال الثلاثة، واستُصْحِبَ حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهذا مذهب الفراء
والمازني وهو المفهوم من كلام النَّاطِمِ هنا: بأنَّه تنوينٌ بعد فتحة.

المذهب الثاني: أنَّها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأنَّ التنوين حُذِفَ، فلما حُذِفَ
عادت الألف، وهو منقولٌ عن الكوفيين، وذهب إليه النَّاطِمُ في: (الكافية).

المذهب الثاني: أنَّ هذه الألف هي الألف الأصلية والتنوين حُذِفَ من الثلاث، حينئذ:
جاء فتى: الألف هذه هي الأصلية والتنوين حُذِفَ، رأيت فتى: هذه الألف هي الأصلية
والتنوين حُذِفَ، مررت بفتى: هذه الألف هي الأصلية والتنوين محذوف، إذاً: ليس
عندنا تنوين مُبدل على هذا القول.

القول الثالث: اعتباره بالصحيح، وهذا أصح وأرجح يعني: تحمل فتى على زيد، تعتبر
المعتل بالصحيح، فما قدَّمته بالصحيح اعتبره هنا وهناك حذفت، لأنَّ الفتى الألف هذه
فيها نوع إشكال وإيهام، والتنوين مسلكه واحد، والاسم الذي يدخل عليه التنوين في

الأصل مسلكه واحد، فإذا أُجِّم علينا في معتلٍ ولم نستطع أن نعرف: ننظر في نظيره .. حمل النظر على النظر، وهو أصلٌ مُطَرَّد كما نصَّ على ذلك السيوطي في (الأشباه): أنَّ حمل النظر على نظيره هذا هو المُقَدَّم عندهم.

فحينئذٍ: فتى، هذا مثل: زيد، لا فرق بينهما في كون كُلٍّ منهما اسماً ثلاثي وهو مُنَوَّن .. قابل للتَّنوين، و (فتى) على الصحيح كما سبق أنَّ تنوينه تنوين تمكين، خلافاً لمن قال بأنَّ تنوينه تنوين تنكير، والصواب: أنَّه تنوين صرف .. تَمَكِّن .. أُمَكِّنِيَّةً. إذاً: استوى مع (زيد)، فما قيل في: زيد، قيل في: فتى، فكما أنَّك قلت: جاء زيد، حُذِفَ التَّنوين، حينئذٍ السكون حلَّ محله تقول: جاء فتى، حُذِفَ التَّنوين فعادت الألف، لأنَّك إذا قلت: جاء فتى، التقى ساكنان .. نَوَّنت، الألف ساكنة والتَّنوين نونٌ ساكنة، التقى ساكنان فَحُذِفَت الألف: فتى، ولذلك تكتب التَّنوين على التاء، ما تكتبها على الألف، بعض الطلاب يُشَكِّل يقول: لماذا كُتِبَت على التاء، والألف هذه أليست هي آخر؟

نقول: لا، الألف هذه محذوفة، إنما العبرة بالنطق، تكتب الفتحين على التاء، حينئذٍ: جاء فتى، آخر الكلمة التاء، والألف هذه تُكْتَب فقط، ولذلك النُّطق بالتَّنوين يكون تابِعاً للملفوظ، فحينئذٍ تكتب الفتحين على التاء وتكون الألف محذوفة للتَّخْلُص من التقاء الساكنين.

إذا حذفت التَّنوين وهو السبب المقتضي لحذف الألف عادت الألف: جاء فتى، هذه الألف رجعت بعد أن حذفنا التَّنوين الذي كان سبباً في حذف الألف، مثل: جاء زيد، مررت بِزَيْدٍ .. مررت بِفَتَى: الألف محذوفة، مررت بفتى: رجعت الألف، لأننا حذفنا التَّنوين، إذاً: هذه الألف هي لام الكلمة وليست هي التَّنوين .. ليست بدلاً عن التَّنوين.

(رأيت فتى) .. (رأيت زيدا) هنا التَّنوين لم يُحْذَف وإنما أُبْدِل التَّنوين ألفاً، قلت: رأيت زَيْداً، لذلك الدَّال مفتوحة، وإعرابه يكون إعراب ظاهر لا تقدير، نحمل عليه: رأيت فتى، فنقول: رأيت فتى هذه الألف مبدلة عن التَّنوين وليست هي الألف التي في: جاء فتى ومررت بفتى، حملاً للنَّظير على نظيره، وهذا أولى المذاهب وهو أقربها.

إذاً: المذهب الثالث في: فتى منَوَّن إذا وقفت عليه بالألف: اعتباره بالصحيح، يعني: مقايسته بالصحيح وحمله على الصحيح ك: زيد، وَتُفَصِّل فيه ما فصَّلت في: زَيْدٍ، فالألف في النصب بدلٌ من التَّنوين، وفي الرفع والجر بدلٌ من لام الكلمة، المقصود:

أنها عادت، لأنها حُذِفَت للتَّخلص من التَّقاء الساكنين، وهذا مذهب سيوييه وهو مذهب معظم التَّحويين، وهذا أصح.

إذاً: الألف إذا وَقِفَ عليها في المقصور وهو مُنَوَّن حينئذٍ هذه الألف فيها ثلاثة مذاهب:

—ألفٌ أصلية رجعت والتنوين حُذِفَ مطلقاً: رفعاً ونصباً وخفضاً.
المذهب الثاني: أنها بدلٌ عن التنوين مطلقاً: رفعاً ونصباً وخفضاً، وحينئذٍ يستثنى من كلام النَّاطم: (وَتَلَوْا غَيْرَ فَتْحٍ اخْذِفَا).
المذهب الثالث: حمله على الصحيح، وهذا أولى يعني: يعامل معاملة: زيد، مطلقاً.

والمقصور غير المُنَوَّن في الوقف كلفظه في الوصل، وأنَّ ألفه لا تُحْدَفُ إلا في ضرورة: جاء الفتي .. رأيت الفتي .. مررت بالفتي، الألف هذه أصلية لا تُحْدَفُ في الوقف. رأيت فتي، الألف الأصلية محذوفة أو موجودة؟ محذوفة، وهذه الألف بدلٌ عن التنوين، وأما: الفتي، هنا حُذِفَ التنوين، لأنَّ التنوين لا يجتمع مع "أل"، جاء الفتي .. رأيت الفتي .. مررت بالفتي، الألف هذه في الأحوال الثلاثة ألفٌ أصلية، ولا يجوز حذفها، حتى في المنصوب، لأنه غير مُنَوَّن، فلا نقول: رأيت الفتي، هذه الألف بدل عن التنوين، ليس عندنا تنوين.

إذاً: المقصور غير المُنَوَّن في الوقف كلفظه في الوصل، وأنَّ ألفه لا تُحْدَفُ إلا في ضرورة، كقوله:

رَهْطُ بَنٍ مَرْجُومٍ ابْنِ الْمُعَلِّ ..

ابنِ الْمُعَلِّ .. ابنِ المُعلَّى، هذه ضرورة فقط، حذف الألف هنا، وإلا الأصل أنها لا تُحْدَفُ.

إذاً:

تَنْوِينًا ائْتَرِ فَتَحِ اجْعَلْ أَلْفًا ... وَقَفًا وَتَلَوْا غَيْرَ فَتَحٍ اخْذِفَا

هذا كُلُّهُ مَطْرَدٌ، إلا أن قوله:

اجْعَلْ تَنْوِينًا ائْتَرِ فَتَحِ أَلْفًا وَقَفًا ..

يُسْتَثْنَى منه ما كان محتوماً بقاء التانيث إذا كان منصوباً، حينئذٍ لا يُبْدَلُ التنوين ألفاً، فتقول: رأيت مسلمة، ولا تقول: رأيت مُسْلِمَتَا، على اللغة المشهور.

قال الشَّارِحُ: "أي إذا وَقِفَ على الاسم المُنَوَّن" يعني: دخله تنوين، فإن كان التَّنوين

واقعاً بعد فَتْحَةٍ أُبْدِلَ أَلْفًا، وَيَشْمَلُ ذَلِكَ ما فتحته للإعراب: رأيت زيدا، وما فتحته لغير إعرابٍ، كقولك في: إِيهَاً وَوَيْهَاً: إِيهَا وويها. صَهْ .. صِهْ: صَهْ تقف عليه بالسكون. (أَثَرُ فَتْحٍ)، (فَتَحَ) حينئذٍ شمل فتحة الإعراب وفتحة البناء، فكلا النوعين يُبْدَلُ تنوينه أَلْفًا على المشهور: إِيهَاً وَوَيْهَاً: إِيهَا وويها، أسماء فعل، تقول في الوقف: إِيهَا .. ويها، تقف عليه بالألف، وإن كان التنوين واقعاً بعد ضَمَّةٍ أو كسرة حُذِفَ التنوين وَسُكِّنَ ما قبله، كقولك في: جاء زَيْدٌ .. مَرَرْتُ بِزَيْدٍ: جاء زَيْدٌ ومررت بِزَيْدٍ، جاء زَيْدٌ (زَيْدٌ) فاعل مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، ومثله: بِزَيْدٍ .. زيد، هنا (زَيْدٌ) اسمٌ مجرورٌ بالباء وجُرَّه كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

وَاحْذِفْ لَوْقِفْ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُتَوَنَّا نُصِبَ ... فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُوحَا قُلِبَ

(وَاحْذِفْ) فعل أمر، فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

وَاحْذِفْ لَوْقِفْ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ ..

(سِوَى) مضاف و (اضْطِرَارٍ) مضاف إليه، (وَاحْذِفْ) مفعوله: (صِلَة).

غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ ..

(احْذِفْ) فعل أمر، والحكم هنا واجب، حينئذٍ يُحْمَلُ (احْذِفْ) على أصله، تقول:

(احْذِفْ) أي: وجوباً، (لَوْقِفْ) اللام للتعليل، احْذِفْ لماذا؟ (لَوْقِفْ)، وإن كان لا نحتاج

إلى هذا .. لا نحتاج أن نعلل؛ لأنَّ المقام مقام بحث الوقف، فالتنصيص عليه في هذا

المحل نقول: هذا لبيان الواقع فحسب، وإلا لو قال:

احْذِفْ. . . . في سِوَى اضْطِرَارٍ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

عرفنا أنَّه في الوقف، لأنَّ قال: (باب الْوَقْفِ) فدل على أنَّ حديثه هنا كُله مقيّد بالوقف لا في غيره.

إِذَا: (وَاحْذِفْ لَوْقِفْ)، (لَوْقِفْ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (احْذِفْ)، وال حذف هنا

واجب، واللام هنا للتعليل: وهو إيضاحٌ لعلَّة الحذف، احذف لماذا .. لماذا تحذف؟

(لَوْقِفْ)، إِذَا: هو بيانٌ وإيضاحٌ لعلَّة الحذف، وهو إيضاحٌ لعلَّة كون الحذف للوقف من

المقام، يعني نقول: للإيضاح لا للاحتراز، لكون المقام هنا مقام بيان لأحكام الوقف،

وأما إذا أجريناه على حاله .. قلنا: لوقف لا لغيره، نقول: هذا معلوم من التوقيف ..
الوقف.

وَاحْذِفْ لَوْقَفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ ..

(في سَوَى اضْطِرَارٍ) يعني: في غير الاضطرار .. جار ومجرور متعلق بقوله: (احذف)، و
(سَوَى) مضاف و (اضْطِرَارٍ) مضاف إليه، وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف، لأنه
قيده هنا: (احذف) حذفاً واجباً (صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ)
أما في الاضطراري فلا يجب الحذف، حينئذٍ في غير الاضطراري مُغَايِرٌ للحكم علقه بما
سوى الاضطراري وهو في الاختيار، لأنَّ الأمر: إمَّا أن يُدار بين الاختيار وبين
الاضطرار، والمراد بالاضطرار هنا: في الشعر خاصّة، ولا يقع إلا في آخر الكلام لا في
أثنائه، كما سيأتي.

وَاحْذِفْ لَوْقَفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ ..

وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات، تحذف ماذا؟ قال: (صِلَّةٌ غَيْرُ
الْفَتْحِ) والمراد بـ: (صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ) هاء الضمير هنا، والصلة: هو إشباعها - وهذا
يبحثه القراء كثير -، إذا قلت: له .. ضَرَبْتُه .. به .. فيه، فيه: هـ ما بعدها .. الياء
هذه هي الصِّلَة .. يسمونها صلة، (ضربتها) الألف هذه يسمونها: صِلَّة، الحرف الذي
يكون من جنس الحركة: ضَرَبْتُه، الواو هذه المشبعة من الضمّة هي التي تسمى صِلَّة،
ضربتها .. ضربتُ به، في الوقف إن كانت هذه الصِّلَة بعد غير فتح وقفت عليها
بالسكون .. تحذف هذه الصِّلَة وتقف عليها بالسكون.

ضَرَبْتُه، كيف تقف عليه؟ تحذف الصِّلَة التي هي الواو المشبعة، تقول: ضَرَبْتُه، وقعت
بعد ضمّة فوحينئذٍ يُشَبَّعُ منها، في الوصل تقول: ضَرَبْتُه، تحذف الواو، (مررت به)
تحذف الصِّلَة، (مررت به) تُسَكَّنُ الهاء، هذا في الضم .. ما كان بعد ضمٍّ أو كسْرٍ، إن
كان بعد فتحٍ (مررت بها) .. (ضربتها) تقف عليه بالسكون، لا تحذفها، الألف هذه
تُسمى: صِلَّة، وقد وقعت بعد فتح، فهي أشبه ما تكون بفتحة مُشَبَّعة، حينئذٍ في الفتح
تقف على الصِّلَة، وأما في غير الفتح .. فيما إذا كانت بعد ضمٍّ أو كسْرٍ، فتقف على
هاء الضمير مُسَكَّنًا، فتقول: له .. به .. فيه، تقف عليه بالسكون.
صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ ..

يعني: أنَّ هاء الضمير في الوقف إذا كان صِلَّةٌ غير الفتح حُذِفَت الصِّلَة نفسها، وشمل
الضمّ والكسر: رَأَيْتُهُ .. مررت به، فتقف عليهما بالسكون، هذا في الشهير، يعني:

اللغة المشهورة، (صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ) مفهومه: أنَّ صِلَّةَ الْفَتْحِ لَا تُحْدَفُ، لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى (صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ) يعني: غير المفتوح، فأَمَّا المفتوح فلا تحذف، احذف صِلَّةَ غير الفتح وهي صِلَّةُ الضَّمِّ والكسر، أَمَّا صِلَّةُ الْفَتْحِ فأبْقِهَا عَلَى حَالِهَا. فُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَهِيَ الْأَلْفُ لَا تُحْدَفُ، وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ: رَأَيْتَهَا، وَالْمُرَادُ بِالْفَتْحِ هُنَا: فَتْحُ بِنَاءٍ، لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالضَّمَائِرِ. إِذَا:

وَاحْدِفْ لَوْ قَفَّ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ ... صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ.

ما هي (صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ)؟ الواو والياء، ضَرَبْتُهُ .. تنطق بواو، مررت بِهِ .. تنطق بياء، تحذف الياء وتحذف الواو وتقف على الهاء بالسكون: ضَرَبْتُهُ .. مررت بِهِ، وَأَمَّا الْأَلْفُ هذه تبقى على حالها.

إِذَا: (صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ) الصِّلَةُ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا: الْوَائِيَاءُ، وَأَمَّا صِلَةُ الْمَفْتُوحِ وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ فَتَبْقَى عَلَى حَالِهَا فَلَا تُحْدَفُ.

قوله: (فِي سَوَى اضْطِرَارٍ) فُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْوَائِيَاءِ فِي الْاضْطِرَارِ جَائِزٌ، وَهَذَا ذِكْرُنَاهُ (فِي سَوَى اضْطِرَارٍ) احذف في غير الاضطراب، أَمَّا فِي الْاضْطِرَارِ فَلَا يَجِبُ الْحَذْفُ، بَلْ يَجُوزُ الْإِثْبَاتُ، وَالْمُرَادُ بِالْاضْطِرَارِ: الشَّعْرُ، كَقَوْلِهِ: وَمَهْمَهٍ مُعْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

تقف عليه بالهاء كما هو، هذا يسمونها: صِلَّةٌ، تبقى في الشَّعْرِ، وهذه إِنَّمَا تكون في أطراف البيت. وقوله:

تَجَاوَزْتُ هُنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ ... إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

نَارِهِ .. قِتَالِهِ نَارِهِ .. قِتَالِهِ .. مُعْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ .. سَمَاؤُهُ) وقفت عليه كما هي .. لم تُحْدَفُ، هذا ضرورة للشَّعْرِ، أَمَّا فِي الْكَلَامِ الْعَادِيِّ مَا تَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .. غلط، إِنَّمَا تَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .. عَمَرًا مررت بِهِ، مررت بِهِ هذا في الشهير لا. إِذَا:

وَاحْدِفْ لَوْ قَفَّ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ ... صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

(فِي) قِيلَ بِمَعْنَى: (مِنْ) الْبَيَانِيَّةِ هُنَا، وَ (الْإِضْمَارِ) بِمَعْنَى: الْمَضْمَرِ، يَعْنِي: مِنَ الْمَضْمَرِ، لِأَنَّ

الصِّلَة هنا مُتعلِّقة بالضمير لا غير، ولذلك الفتح والكسر والضمّ إنّما يكون حركة بنائية هنا وليس حركة إعرابية.

إذاً قوله:

وَإِذَا لَوْ قَفَّ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ ... صِلَة غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

يعني: إذا وَقَفَ على هاء الضمير، فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صِلَتُهَا، ووقفت على الهاء ساكنة، تقول: لَهُ وَبِهِ، بحذف الواو والياء، وإن كانت مفتوحة نحو: رأيتها، وَقَفَ على الألف ولم تُحذف، واحترز بقوله: (في سَوَى اضْطِرَارٍ) من وقوع ذلك في الشعر، وإنّما يكون ذلك آخر الأبيات.

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نُصِبَ ... فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُوحًا قَلْبَ

إذاً: "ناصباً" التي مرّت معنا، وسبق ثلاثة مذاهب في كتابة النون، قلنا الأصح: قول الفراء .. التفصيل، إذا أُعْمِلَتْ كُتِبَتْ بالنون، وإذا أُلْغِيَتْ كُتِبَتْ بالألف، إذا كُتِبَتْ بالنون ووقفت عليها كيف تقف؟ (وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا) لو قيل بأنّها .. بقطع النظر عن الكتابة، (إذاً) في النطق أنت تنطق بها بالنون، إذا وقفت عليها (إذاً) التي هي من النواصب.

النّاظم هنا قال: "يُوقَفُ عليها بإبدال النون ألفاً " لأنه قال:

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نُصِبَ ..

تَنْوِينًا أَثَرَ فَتَحِ اجْعَلْ أَلْفًا ... وَقَفًا.

(زَيْدًا) هذا مُنَوَّنٌ منصوب، لا المُنَوَّنُ المرفوع ولا المخفوض، إنّما المُنَوَّنُ المنصوب إذا وقفت عليه تُبْدَلُ التنوين ألفاً، إذاً: النون هذه مثل التنوين، إذا وقفت عليها يعني: انقطع بك الكلام وأردت أن تقف على: (إذاً) قد يقال: لا يُسْتَحْسَنُ، لكن إذا انقطع بك النفس ووصلت إلى: إذ .. إذا أكرمَكَ، وقفت على (إذاً) كيف تقف؟

النّاظم يقول: (إذاً) تقف عليها بالألف .. تُبْدَلُ النون ألفاً، (وَأَشْبَهَتْ إِذَاً)، (إذاً) التي هي من النواصب، (مُنَوَّنًا) اسماً مُنَوَّنًا (نُصِبَ) يعني: منصوباً، الجملة هنا نعت ل: (مُنَوَّنًا)، (وَأَشْبَهَتْ) هذا فعل ماضي والتاء للتأنيث، و (إذاً) فاعل .. قُصِدَ لفظه فهو فاعل، (أَشْبَهَتْ مُنَوَّنًا نُصِبَ)، (نُصِبَ) هذا مُعَيَّرُ الصيغة، والضمير نائب الفاعل يعود على المُنَوَّنِ، والجملة في محل نصبٍ نعت .. صفة ل: (مُنَوَّنًا).

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا مَنْصُوبًا ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوْهُمَا قُلِبَ
تعامله معاملة: رأيت زيذا.

يعني: أَنَّ (إِذَا) التي هي من النواصب يُوقَف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهها بالتنوين
بعد الفتح، هي نون وليست بتنوين، حينئذٍ (أَشْبَهَتْ إِذَا) ولذلك عَبَّرَ بِأَنَّهَا (أَشْبَهَتْ)،
لو كان التَّنوين لدخلت في الحكم السابق، لكنَّها محمولة على سابقها.
لشبهها بالتنوين بعد الفتح فتقول: (إِذَا) إِذَا وَقَفْتُ عَلَيْهَا، وَلَا تَقُلْ: (إِذَا) .. إِذَا ثُمَّ
تَقُولُ: إِذَا أَكْرَمْتُكَ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَشْبَهَتْ) أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ عَلَى خِلَافِ
الْأَصْلِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِتَنْوِينٍ وَإِنَّمَا هِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاسْمِ الْمُنَوَّنِ، وَلِذَلِكَ قَالَ:
(وَأَشْبَهَتْ) فُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ .. إِبْدَالَ النُّونِ أَلْفًا لِشَبْهِهَا بِالتَّنْوِينِ
خِلَافَ الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلشَّبْهِ.

ولذلك ذكر بعضهم وأظنه ابن عصفور: الوقف عليها بالنون على الأصل، لأنها بمنزلة
(أَنَّ)، إِذَا وَقَفْتُ عَلَى: (أَنَّ) .. (أَنَّ) النَّاصِبَةِ ((وَأَنَّ تَصُومُوا)) [البقرة:184] انقطع
بك النَّفْسِ، كَيْفَ تَقِفْ؟ (وَأَنَّ) ثُمَّ (وَأَنَّ تَصُومُوا) تَقِفْ عَلَيْهَا بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ، مِثْلَهَا
(إِذَا) .. أُخْتَهَا .. نَاصِبَةٍ، حِينَئِذٍ إِذَا وَقَفْتُ عَلَيْهَا تَقِفْ عَلَيْهَا بِالنُّونِ: (إِذَا) هَذَا قَوْلُ
ابْنِ عَصْفُورٍ، وَالْجَمْهُورِ عَلَى الْأَوَّلِ.

واختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلاف ابن عصفور، يعني: لَا يُوقَفُ
عَلَيْهَا بِالنُّونِ، وَإِنَّمَا يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، إِذَا: قَوْلُ جَمَاهِيرِ النُّحَاةِ: أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى النُّونِ
مِنْ: (إِذَا) بِالْأَلْفِ .. تُبْدَلُ النُّونُ أَلْفًا، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: هِيَ لَيْسَتْ بِتَنْوِينٍ؟ نَقُولُ:
أَشْبَهَتْ هَذِهِ النُّونُ التَّنْوِينَ فَأُحِقَّتْ بِهَا، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي التَّوْضِيحِ: أَنَّ
إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ عَلَى خِلَافِ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالنُّونِ دُونَ الْأَلْفِ.
(وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا) مَفْعُولٌ بِهِ، (نُصِبَ) يَعْنِي: مَنْصُوبًا.
فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوْهُمَا قُلِبَ ..

(نُوْهُمَا) نُونٌ (إِذَا) هَذَا مُبْتَدَأٌ، (قُلِبَ) أَيِ: النُّونِ، (قُلِبَ) فَعْلٌ مَاضِي مَغْيَرٌ الصِّيغَةِ،
وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَابُ فَاعِلٌ يَعُودُ إِلَى النُّونِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.
نُوْهُمَا قُلِبَ أَلْفًا (أَلِفًا) هَذَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ (قُلِبَ)، (فِي الْوَقْفِ) هَذَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ: (قُلِبَ)، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِ (أَلِفًا) مَفْعُولَ ثَانِي لـ (قُلِبَ).
قَالَ الشَّارِحُ: "إِذَا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ، فَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً نَحْوُ: رَأَيْتُهُ، أَوْ مَكْسُورَةً
نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهِ، حُذِفَتْ صِلَتُهَا" وَعَرَفْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالصِّلَةِ: الْوَائِي الَّتِي بَعْدَ (ضَرَبْتُهُ) لِأَنَّهُ

في النطق تنطق بالواو، كذلك الياء بعد: به، هذه تسمى: صلة.
ووقف على الهاء ساكنة إلا في الضرورة - في الشعر - وإن كانت مفتوحة نحو: هُنْدُ
رَأَيْتُهَا، وَقَفَ عَلَى الْأَلْفِ وَلَمْ تُحْدَفْ، وَشَبَّهُوا (إِذَا) بِالْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ فَأَبْدَلُوا نَوْنَهَا أَلْفًا
فِي الْوَقْفِ.

وَحْدَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبِ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا
وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُرُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتِصَا

هذا شروع من الناطم في (المنقوص)، المنقوص كيف نقف عليه؟ إذا أردت أن تقف
على المنقوص: قاضي ونحوه، هذا قد يكون مُنَوَّنًا وقد لا يكون مُنَوَّنًا: جاء قاضي ..
رأيت قاضيًا .. مررت بقاضي، جاء القاضي .. رأيت القاضي .. مررت بالقاضي، قد
يكون مُنَوَّنٌ وقد يكون غير مُنَوَّن، له حكمان:

باعتبار التنوين له حكم.

وباعتبار عدم التنوين له حكم.

والفرق بينهما: أنه مع التنوين محذوف الياء، وإذا لم يكن تنوين فالياء الأصل فيها:
الإثبات، جاء القاضي، الأصل فيها: إثبات الياء، وإن جاز حذفها على قلة.
(وَحْدَفُ يَا الْمَنْقُوصِ)، (حَدَفُ) هذا مبتدأ، وهو مضاف و (يَا) مضاف إليه، قصره
للضر، وهو مضاف و (المنقوص) مضاف إليه، (ذِي التَّنْوِينِ) صاحب التنوين، احترازاً
من غير التنوين، لأنه سيذكر له حكماً خاصاً: (وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) يعني:
بالخلاف .. العكس اللغوي.

إِذَا: (ذِي التَّنْوِينِ) هذا قيد، احترز به عن غير المُنَوَّنِ.

وَحْدَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ

كيف يقول: (ذِي التَّنْوِينِ) ثم يقول: (حَدَفُ)؟ هو محذوف، قاضٍ الياء محذوفة، ثم
يقول:

حَدَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ أَوَّلَى ..

هي محذوفة، كيف نحذف المحذوف؟ المراد بالحذف هنا: عدم رَدِّهَا، نُقَسِرَ قوله:
(وَحْدَفُ يَا الْمَنْقُوصِ) أي: عدم رَدِّهَا، وإلا فهي محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين،
إذا قلت: جاء قاضي، حذف الياء .. هي محذوفة كيف تحذفها؟ جاء قاضي. ز احذف
الياء، إذا قيل: جاء قاضي، قف عليه: جاء قاضٍ، احذف الياء .. كيف تحذفها؟ هي

محذوفة أصلاً، حذف المحذوف ممنوع.

فحينئذٍ نُفسِّرُ قوله:

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ..

أي: عدم ردِّها، يعني: استصحب الحذف في الوقف، وإلا فهي محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين.

إذاً: حكم (يَا الْمُنْقُوصِ) قال: حَذَفُ ..

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبْ.

مَا لَمْ يُنْصَبْ، (لَمْ) حرف جزم، (يُنْصَبْ) بالفتح، هذه الحركة ليست حركة إعراب وإنما حركة بنية، أصلها: (أُولَى) همزة مفتوحة، أُريد حذف الهمزة للضرورة فَأُسْقِطَتْ حركتها على ما قبلها، فَسَهِّلْ حذفها فَحَذَفَتْ، أصلها: (أُولَى)، تقول هكذا: (لَمْ يُنْصَبْ أُولَى) ما نطقت بالهمزة، هي: (أُولَى) .. ((أُولَى لَكَ فَأُولَى)) [القيامة:34] حينئذٍ نقول:

(أُولَى) همزتها همزة قطع، لكنَّها لم اضْطُرَّ إلى حذفها هنا ألقى حركتها على ما قبلها وهو ساكن (يُنْصَبْ) إذاً: الحركة هنا حركة بنية وليس هو فعل مضارع منصوب بـ: (لَمْ)، إنما (لَمْ) هذه جازمة، و (يُنْصَبْ) فعلٌ مضارع مجزومٌ بـ (لَمْ) وجزمه سكونٌ مقدَّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل، هذه حركة بنية، لأنَّ الأصل: (أُولَى).

إذاً: (مَا لَمْ يُنْصَبْ) استثنى حالة النَّصْب، فُهِم منه: أَنَّ الْبَاءَ لَا تُحَذَفُ مِنَ الْمَنْصُوبِ نحو: رَأَيْتَ قَاضِيًا، قَفَ عَلَيْهِ، تَبَقِيَ الْبَاءُ كَمَا هِيَ فَتَقُولُ: رَأَيْتَ قَاضِيًا: ((رَيْنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)) [آل عمران:193] لو وقفت عليه تقول: مُنَادِيًا، تَبَقِيَ الْبَاءُ عَلَى حَالِهَا. وَفُهِمَ مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ: أَنَّ الْمُنْقُوصَ الْمُنَوَّنَ الْمَنْصُوبَ يُبَدَّلُ فِيهِ التَّنْوِينُ أَلْفًا، حينئذٍ تقول: قَاضِيًا .. قَاضِيًا، بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ وَعَدَمِ حَذْفِهَا.

إذاً: قوله: (مَا لَمْ يُنْصَبْ) له مفهوم: وهو أَنَّهُ إِذَا نُصِبَ لَهُ حُكْمٌ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ) إذاً: لَا تُحَذَفُ.

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ. أُولَى مِنْ ثُبُوتِ.

إذاً: يجوز فيها الوجهان: الحذف، وعدم الحذف، لأنَّه عَبَّرَ بـ: (أُولَى) والشَّيْءُ لَا يَكُونُ أُولَى إِلَّا مَعَ جَوَازِ غَيْرِهِ.

إذاً: يجوز في المنقوص ذي التنوين بشرط: أن لا يكون منصوباً يجوز فيه وجهان: حذف الباء، وعدم حذفها فتقول: جاء قَاضٍ، ومررت بِقَاضٍ، وجاء قَاضِي، ومررت بقَاضِي، يجوز فيه الوجهان، إلا أَنَّ الحذف أُولَى وهو مُرَجَّحٌ، ولذلك قرأ ابن كثير: ((وَلِكُلِّ قَوْمٍ

هَادِي)) [الرعد:7] بإثبات الباء، مع كونه (هَادٍ) مع كونه نكرة يعني: مُنَوَّن، ولكن وقف عليه بالياء: ((وَمَا هُمْ مِنْ ذُوْنِهِ مِنْ وَاِلِيَّ)) [الرعد:11] وقف عليه بالياء، والأرجح في غير المُنَوَّن الإثبات ك: هذا القاضي ومررت بالقاضي، كما سيأتي. إذاً:

(وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَأَعْلَمَا)
فُهِم من قوله: (أَوَّلَى) أَنَّ جَوَازَ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا بِالْيَاءِ مَرْجُوحٌ نَحْوُ: هَذَا قَاضِي، وَمَرَرْتُ بِقَاضِي، مَعَ الْجَوَازِ، لَكِنْ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَرْجُوحٌ مُطْلَقاً مَعَ وَجُودِ الْقِرَاءَةِ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، يُقَالُ: هَذَا مِنْ بَابِ فَصِيحٍ وَأَفْصَحَ، يَعْنِي: هَذَا جَائِزٌ وَهَذَا جَائِزٌ، مَا دَامَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعَةِ نَقُولُ: هَذَا ثَابِتٌ.
إذاً:

أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَأَعْلَمَا ..
يعني: أَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ مِنَ الْمُنْقُوصِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَنْصُوبٍ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِهَا، فَشَمِلَ الْمَرْفُوعُ نَحْوُ: هَذَا قَاضٍ، وَالْجُرُورُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِقَاضٍ، بِحَذْفِ الْيَاءِ فِيهِمَا.
ثُمَّ قَالَ:

وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ..
يعني: أَنَّ الْمُنْقُوصَ غَيْرَ الْمُنَوَّنِ (بِالْعَكْسِ) مِنَ الْمُنَوَّنِ، فَإِثْبَاتُ الْيَاءِ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا، يَعْنِي: الْقَاضِي، سَيَأْتِي أَنَّ قَوْلَهُ: (وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ) يَدْخُلُ تَحْتَهُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ، الْقَاضِي، الْحَلَّى بـ (أَل) غَيْرَ مُنَوَّنٍ، فَتَقُولُ: جَاءَ الْقَاضِي، هَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِكَ: جَاءَ الْقَاضِ، "جَاءَ الْقَاضِ" يَجُوزُ أَوْ لَا؟ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَ الْحُكْمَ هُنَا بِالْعَكْسِ مِمَّا سَبَقَ، وَمَا سَبَقَ فِي الْمُنَوَّنِ إِنَّمَا هُوَ أَوَّلِيَّةٌ.

فإذا كان كذلك فالحكم مستصحب فيما هو غير مُنَوَّنٍ، فتقول: جاء القاضي، هذا الأكثر والأفصح والأشهر، وجاء القاض، بحذف الياء، ولذلك: ((وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)) [الرعد:9] (الْمُتَعَالِي) بإثبات الياء، لكن نحن نقراء: ((وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ))، ((لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ)) [غافر:15] يعني: (يَوْمَ التَّلَاقِ) يجوز.

ولذلك لا نَعَبِّرُ أَنَّهُ مَرْجُوحٌ كَأَنَّهُ لَيْسَ بِلُغَةٍ، لَا هَذَا ثَابِتٌ وَهَذَا ثَابِتٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ هُوَ الَّذِي يُقَالُ بِأَنَّهُ أَرْجَحُ، وَالْأَقْلُ يُقَالُ أَنَّهُ فَصِيحٌ وَهُوَ لُغَةٌ مَعْتَبَرَةٌ وَخَاصَّةٌ إِذَا قُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: هُوَ لُغَةٌ مَعْتَبَرَةٌ، وَلَا نُضَعِّفُهَا، هَذَا فِيهِ نَظَرٌ.
(وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ)، (غَبَّرَ) هَذَا مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُضَافٌ وَ (ذِي التَّنْوِينِ) مُضَافٌ

إليه، (بِالْعَكْسِ) جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر (بِالْعَكْسِ) المراد به: الخلاف (الْعَكْسِ) هنا .. العكس اللغوي، يعني: أنَّ المنقوص غير المُتَوَّن (بِالْعَكْسِ) من المُتَوَّن فإثبات الياء فيه أولى من حذفها، نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، هل يشمل حالة النَّصَب أم أنَّها مُسْتثْنَاة؟ جاء القاضي .. مررت بالقاضي، هل إثبات الياء هنا أولى من الحذف؟ نقول: نعم، لأنَّه قال: (بِالْعَكْسِ) .. بالعكس من ماذا؟ من المُتَوَّن، في المُتَوَّن قِيَّده بقوله: (مَا لَمْ يُنْصَبِ) فحينئذٍ الحذف ممتنع، بل تبقى الياء ثابتة، هل هذا القيد مُعْتَبَر في قوله: (بِالْعَكْسِ) .. داخلٌ في المفهوم أم لا؟

إن قلنا مُعْتَبَر حينئذٍ لا إيراد على النَّاطِم، وإن قلنا غير معتبر حينئذٍ يرد الإيراد على النَّاطِم، والظاهر: أنَّه معتبر يعني: داخلٌ في قوله: (بِالْعَكْسِ) لأنَّه (بِالْعَكْسِ) مما سبق وما سبق قِيَّده بكونه: (مَا لَمْ يُنْصَبِ) حينئذٍ يكون ذلك الحكم مقروناً بذلك الشرط، عكسه: لغير المُتَوَّن.

وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ..

وهذا إمَّا يكون في المرفوع والمجرور، وأمَّا المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات الياء، هذا الذي يبنى على الاعتراض، إذا قلنا: (بِالْعَكْسِ) دخل فيه القيد لا اعتراض على النَّاطِم، إذا قلنا ليس بداخل ففيه اعتراض، لأنَّه قال:

وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ..

حينئذٍ يكون إثبات الياء أولى من حذفها مطلقاً، وشمل المنصوب والمنصوب ليس فيه إلا إثبات الياء، إذا: يَرِدُ اعتراض على النَّاطِم، لكن الصَّوَابُ أنَّ قوله: (بِالْعَكْسِ) يعني: بالعكس من الحكم السابق، وهو قد ذكر الحكم السابق مقيداً بكونه: (مَا لَمْ يُنْصَبِ) فإذا نُصِبَ حينئذٍ اختلف الحكم، فالعكس مستصحب فيه القيد السابق، فلا اعتراض على النَّاطِم.

قوله: (وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ) دخل تحته أربعة أشياء:

الأول: المقرون بـ (أَلْ)، يعني: الذي لا يُنَوَّن ما هو؟ الذي نقول إثبات الياء أولى من حذفها ما لم يكن منصوباً؟ المقرون بـ (أَلْ): جاء القاضي .. مررت بالقاضي، المقرون بـ (أَلْ) وهو وإن كان منصوباً فهو كالصحيح في نحو: رأيت القاضي، فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً يعني: مُرَجَّحاً، وهذا محل اعتراض على النَّاطِم.

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذكر النَّاطِم، فالمختار: جاء القاضي .. بإثبات الياء، ومررت بالقاضي بإثبات الياء، ويجوز: جاء القاض .. بالحذف.

إذاً: المقرون بـ (أَل) فيه تفصيل: إن كان منصوباً فليس فيه إلا إثبات الياء: رأيت القاضي .. إثبات الياء.

إن كان مجزوراً أو مرفوعاً ففيه وجهان: الحذف، والإثبات، والإثبات أولى، وكلاهما قُرى بهما في السبع.

الثاني: ما سقط تنوينه للتداء، نحو: يا قاض، فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، يعني: هل تقف على: قاض، وهو مُنادى .. هو مبني وليس مُنَوَّنًا، سقط تنوي، دخل في قوله: (وَعَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ) يا قاض، هذا غير مُنَوَّن، فالخليل يختار فيه الإثبات إذا وقفت عليه: يا قاضي، ويونس يختار فيه الحذف: يا قاض، تقف عليه بدون إرجاع الياء، ورجح سيبويه مذهب يونس: أنه يوقف عليه بالحذف، لأنَّ التَّدَاء محل حذفٍ ولذلك دخل فيه التَّرخيم.

الثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف، مثل: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، نحو: رأيت جَوَارِيَّ نصباً، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدَّم في المنصوب.

الرابع: ما سقط تنوينه للإضافة، إذا وقفت عليه تقول: هذا قاضي مكَّة، قاضي مكَّة أسقطت التنوين من المضاف وهو: قاضي، لو انقطع بك النفس ووقفت على: قاضي، كيف تقف عليه؟ نقول: ما سقط تنوينه للإضافة نحو: قاضي مكَّة، فإذا وَقَف عليه جاز فيه الوجهان، لأنَّك حذفت التنوين لأجل الإضافة، فلمَّا وقفت عليه زالت الإضافة التي هي موجب لحذف التنوين فجاز فيه الوجهان، فتقول: هذا قاضي .. هذا قاض، ثُمَّ: قاضي مكَّة، أو تُكْمِل ما بعده.

ما سقط تنوينه للإضافة نحو: قاضي مكَّة، فإذا وَقَف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنَوَّن، لأنَّه إمَّا زالت الياء بسبب الإضافة .. لوجود التنوين، حينئذٍ لمَّا أُضِيف حُذِف التنوين، حينئذٍ رجعت الياء.

جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنَوَّن، لأنَّه لمَّا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المُنَوَّن.

إذاً: دخل تحت قوله (وَعَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ):

المقرون بـ (أَل).

المُنادى.

ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو: جوارٍ وغواشٍ.

والمضاف: هذا قاضي مكَّة، هذه أربعة أنواع.

فكلام النَّاطِم قيل: مُعْتَرَضٌ من وجهين:

أولاً: عبارته شاملةٌ لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمها واحداً، بل بعضها يكون الحذف أرجح من الإثبات.

ثانياً: لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، قلنا: هذا يرد عليه مت؟ إذا لم نجعل القيد داخلاً في قوله: (بِالْعَكْسِ) وهذا الذي مشى عليه الأشموني واعترض على النَّاطِم، والصواب: أنه لا اعتراض، لأنَّ قوله: (بِالْعَكْسِ) يعني: عكس الحكم السابق وهو لم يطلقه بل قيده بقوله: (مَا لَمْ يُنْصَبْ) فنفي النَّصْب وعدم النَّصْب مُسْتَصْحَبٌ في المشبهة به وفي المشبهة، فلا اعتراض عليه رحمه الله.

وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ..

انتهينا مما يجوز.

..... وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُرُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَضِي

يعني: إن كان المنقوص محذوف العين (فِي نَحْوِ مُرٍ)، (مُرٍ) هذا اسم فاعل من: أرى، فهو على وزن (مُفْعِل) لم يوقف عليه إلا بإثبات الياء: (مُرٍ .. مُرِي)؛ لأنه ماذا بقي منه (مُرٍ .. مُرِي)؟ مُرٍ إذا دخله التنوين حُذِفَت الياء، والميم هذه ميم المفاعلة يعني: ميم (مُفْعِل) فهي زائدة، ولم يبق منه إلا حرف واحد وهو فاء الكلمة: الرَاء، لأنَّه من: رَأى، والياء حُذِفَت لِلتَّنْوِينِ، إذا حذفناها في الوقف، قالو: هذا إجحاف بالكلمة، حينئذٍ نقف عليه وجوباً برَدِّ الياء من أجل أن يبقى على حرفين.

(فِي نَحْوِ مُرٍ) يعني: مما كان اسم فاعل محذوف العين لم يُوقَفْ عليه إلا بإثبات الياء نحو: هذا مُرِي ومثله: يفي، كما سيأتي.

إذاً: ذكر النَّاطِم هنا متى يجب حذف الياء، ومتى يجب إثباتها، ومتى يجوز فيه الوجهان، ونقول تلخيصاً لم سبق:

إذا وَقِفَ على المنصوب وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون منصوباً مُنَوَّنًا، نحو: ((رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)) [آل عمران: 193]

رَأَيْتَ قَاضِيًا .. رَأَيْتَ غَازِيًا، هنا الوقوف على الياء .. هذا واجب، أو غير مُنَوَّنٍ نحو:

((كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي)) [القيامة: 26] التَّرَاقِي .. التَّرَاقِي.

إذاً: الحالة الأولى: أن يكون منصوباً مُنَوَّنًا.

الثانية: أن يكون محذوف الفاء، والنَّاطِمُ إِنَّمَا نَصَّ على محذوف العين، لكن هذا داخلٌ معه، أن يكون محذوف الفاء كما إذا سَمَّيْتُ بمضارع: وفي أو وعى، وفي .. يفي، وعى .. يعني، سَمَّيْتُ رجل: يعني، حينئذٍ دخله التَّنْوِين: يَعٍ .. يَفٍ، دخله التَّنْوِين .. حذفت

الياء، إذا وقف عليه حينئذٍ وجب أن تقف عليه بالياء، فتقول: جاء يفي .. مررت
ببفي، تردُّ الياء واجب، لأنَّك لو لم تَرُدَّ الياء لأبقيت الكلمة على حرفٍ واحد وهذا
إجحافٌ به، لأنَّه من: وفي يفي، إذا قلت: يفي، أين فاء الكلمة؟

أصله: وفي .. يوفي، الواو وقعت بين عِدْوَتَيْهَا مثل: وعد .. يُوْعِد، وقعت الواو بين
عِدْوَتَيْهَا فوجب حذفها، إذا: حُذِفَت الفاء التي هي واو الكلمة، فقلت: يفي، نَوَّنته،
ماذا حصل؟ حذفت الياء، صار: يفٍ، لو وقفت عليه: يَفٍ، بالسكون مع حذف الياء
ولم تردّها، حينئذٍ ماذا يحصل؟ .. وقفت على الكلمة بحرف واحد، وهذا إجحافٌ بها ..
ظلم لها، لا بد من إرجاع اليا.

إذا: الحالة الثانية: أن يكون محذوف الفاء، وهذا ليس له من الأسماء إلا ما ذكره ابن
هشام وغيره، أنه لو سُمِّي رجل بـ: واوي .. واويّ الفاء .. مضارعه أمّا: وفي نفسه لا
يوجد إشكال، وفي .. يفي، وعى .. يعي، فإنَّك تقول: هذا يفي، وهذا يعي بالإثبات،
لأنَّ أصلهما: يَوْفِي وَيَوْعِي، فَحُذِفَت فاؤُهُما، فلو حُذِفَت لهما لكان إجحافاً.
إذا: يجب إثبات الياء فيما إذا حُذِفَت فاء الكلمة، وطبعاً المسألة مفروضة في المنقوص
ليست في غيرها، لأنَّه هو الذي تُحَذَف منه الياء للتَّنوين، فإذا قلت: هذا يَفٍ .. هذا
يَعٍ، حينئذٍ إذا وقفت عليه تقول: هذا يفي، بإثبات الياء، وهذا يعي، ولا تقل: هذا يَفٍ
وهذا يَعٍ، لأنَّه إيقافٌ بالسكون، حينئذٍ تكون حذفت منه حرفين.
المسألة الثالثة مما يجب إثبات الياء في المنقوص: أن يكون محذوف العين، هذا الذي نصَّ
عليه النَّاطِم:

نَحْوِ مُرٍ لُزُومٌ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي ..

أن يكون محذوف العين (نَحْوِ مُرٍ) اسم فاعل من: أرى، إذا وَقَف عليه لزم رُدُّ الياء،
فتقول: هذا مُرِي، مُرِي وجب رُدُّ الياء، ومررت بِمُرِي، وأما لزم فيه رُدُّ الياء لكثرة ما
حُذِف منه فإنه يعني: أصله: مُرِيّ (مُفْعِلٌ)، مُرِيّ لأنَّه من: أرى، على وزن (مُفْعِل)
فَنُقِلَت حركة عينه وهي الهمزة إلى الرَّاء وَحُذِفَت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء:
قَاضٍ، ونحوه من حذف حركته - لِلتَّخْلُص من التَّقاء الساكنين -، وحذفه لالتقاءه من
التَّنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الرَّاء، فلو سَكَنوها في الوقف لكان ذلك
إجحافاً بها.

إذا: (مُرٍ) أصله: (مُفْعِلٌ) مُرِيّ، همزة أسقطت حركتها على ما قبلها، صار: مُرِي، دخل
التَّنوين حذفت الياء صار: مُرٍ، ليس عندنا إلا الرَّاء، العين حُذِفَت وهي الهمزة، لأنَّ

أصله: رأى، فالهمزة هي عين الكلمة، حينئذٍ إذا حذفت الياء صار إجحافاً بالكلمة.
 إذاً: هذه ثلاث مسائل يجب فيها إثبات الياء في الوقف.
 فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وجاز حذفها، ولكن الأرجح في المُنُون:
 الحذف وهو الذي قدّمه النّاظم هنا نحو: هذا قاض، ومررت بقاض.
 وقرأ ابن كثير: ((وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي)) [الرعد:7] .. ((وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاٍي))
 [الرعد:11]، والأرجح في غير المُنُون: الإثبات ك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي،
 وكذلك قُرئ: ((وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)) [الرعد:9] .. ((يَوْمَ التَّلَاقِ)) [غافر:15] كله
 جائز، هذا أو ذاك، وأنت مُخَيَّر بين هذا وذاك.
 إذاً:

وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبِ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

(فَاعِلَمَا) الفاء عاطفة، و (اعْلَمَ) فعل أمر، والألف هذه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة،
 (وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ) المُنُون (أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ) للياء، أو (من ثبوتها) بحذف المضاف
 إليه، قيّده بقوله: (مَا لَمْ يُنْصَبِ) فإن نُصِبَ تعيّن إثبات الياء، وأمّا غير (ذِي التَّنْوِينِ)
 فهو بالعكس، فالأولى: إثبات الياء وحذفها غير أولى، وهذا كذلك يُسْتثنى منه
 المنصوب، لأنّه داخلٌ في حَيِّزِهِ.

..... وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَفِي

(لُزُومٍ) مبتدأ وهو مضاف و (رَدِّ) هذا مضاف إليه، (لُزُومٍ رَدِّ) كلاهما مصدران: (لُزُومٍ)
 مصدر و (رَدِّ) مصدر .. مصدر مضافٌ إلى فاعله (لُزُومٍ رَدِّ) (رَدِّ) هذا فاعلٌ في المعنى،
 (رَدِّ الْيَا) (رَدِّ) مضاف و (الْيَا) قصره للضرورة مضاف إليه، (رَدِّ) مصدر، فهو من
 إضافة المصدر إلى مفعوله (رَدِّ الْيَا).

إذاً: عندنا كم مصدر؟ (لُزُومٍ رَدِّ)، (لُزُومٍ) هذا مصدر أُضيفَ إلى (رَدِّ) وهو فاعلٌ في
 المعنى، (رَدِّ) هذا مصدر، وهو مضافٌ إلى مفعوله في المعنى، و (الْيَا) هذا مفعول،
 والفاعل هو أنت، (اقْتَفِي) يعني: اتَّبِع .. فعل ماضي مغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر يعود إلى (لُزُومٍ) .. (اقْتَفِي) أي: اتبع، والجملة خبر المبتدأ، (فِي نَحْوِ مُرٍ)
 هذا متعلّق بقوله: (اقْتَفِي).

إذاً: لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَفِي فِي نَحْوِ مُرٍ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْعَيْن.

قال الشّارح: "إذا وَقِفَ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنُونِ، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً أُبْدِلَ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلِفٌ

نحو: رأيت قاضياً، فإن لم يكن منصوباً فالمختار: الوقف عليه بالحذف " قلنا: إن لم يكن منصوباً دخل تحته أربعة أشياء، والأشهر: "أل" .. ما كان مُحَلَّى بـ (أل).

إذا وقف على المنقوص المُنَوَّن فإن كان منصوباً أُبدِل من تنوينه ألفاً: رأيت قاضياً، فإن لم يكن منصوباً يعني: مرفوعاً أو مجروراً، فالمختار الوقف عليه بالحذف .. حذف الياء: فهذا قاض .. مررت بقاض، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتي، فتقول: هذا قاض، ومررت بقاض، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: ((وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي)) [الرعد:7] ((وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي)) [النحل:96].

فإن كان المنقوص محذوف العين ك: (مُرٍ) اسم فاعلٍ من: أرى، أصله: أراى .. يُرْنِي .. مُرْنِي، على وزن (مُفْعِلٍ)، فَأَعْلَلْ إعلال: قاضي، وَحَذَفَتْ عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، أو الفاء ك: يفِي علماً، "يفي" هذا مضارع: وفي، لم يُوقَفْ إلا بإثبات الياء، يعني: يجب إثبات الياء، فتقول: هذا مُرِي، وهذا يفِي، وإليه أشار بقوله: وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لَزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَنِي

فإن كان المنقوص غير مُنَوَّنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت يائُه ساكنة، نحو: رأيت القاضي، ثبتت الياء .. لا تُحَذَفُ وجهاً واحداً، بخلاف المجرور والمرفوع، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي. وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ ... سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرُّكِ

أَوْ أَشْبِهَ الضَّمَّةَ أَوْ قِفَ مُضْعَفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا

نقف على هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* أوجه الوقف على غير هاء التأنيث

* الوقف بالنقل والخلاف فيه

* الوقف على تاء التأنيث

* ما يوقف عليه بهاء السكت

* قد يجري الوصل مجرى الوقف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لا زال الحديث في باب (الْوَقْفِ) حيث قال النَّاطِم - رحمه الله تعالى -:

وَعَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ ... سَكَنُهُ أَوْ قِفَ زَائِمِ التَّحَرُّكِ
أَوْ أَشْهِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفَ مُضْعِفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقِلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا

الموقوف عليه إذا كان مُتَحَرِّكًا فإمَّا أن يكون تاءً أو غيرها، إذا وقفت على كلمة وكانت مُتَحَرِّكة .. لأنه إذا وقفت على ساكن فلا إشكال .. الساكن يُوقَف عليه ساكنًا، وأن العرب لا تبتدئ بساكن، كذلك لا تقف على مُتَحَرِّك، ثُمَّ هذا المُتَحَرِّك الذي تقف عليه إمَّا أن يكون هاءً أو غيرها، إمَّا أن يكون هاءً يعني: تاء مربوطة مثل: مسلمة وعائشة وفاطمة، أو لا يكون كذلك مثل: مسلم وعربي ونحو ذلك.

الموقوف عليه إذا كان مُتَحَرِّكًا فإمَّا أن يكون تاءً أو غيرها، فإن كان تاءً تأنيث وُقِف عليه بالسكون خاصة: فاطمة، تقلب التاء هاءً ثُمَّ تقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غير هاء التأنيث جاز فيه خمسة أوجه:

- إمَّا أن تقف عليه بالسكون وهذا هو الأصل.

- وإمَّا أن تقف عليه بالروم.

- وإمَّا أن تقف عليه بالإشمام.

- وإمَّا أن تقف عليه بالتضعيف.

- وإمَّا أن تقف عليه بالنقل.

هذا في المُتَحَرِّك غير الهاء، يعني: يجوز فيه خمسة أوجه، وليست على إطلاقها بل لبعضها شروط لا بُدَّ من استيفائها، إن وُجدت هذه الشروط صَحَّ الوقف وإلا فلا. إذاً الخلاصة: الموقوف عليه إن كان ساكنًا فلا إشكال فيه، الساكن يوقف عليه بالسكون، وإن كان مُتَحَرِّكًا يعني: عليه حركة آخر شيء، إمَّا أن يكون هاء التأنيث .. تاء التأنيث أو لا، إن كان تاء التأنيث هذا سيذكره النَّاطِم، لكن ليس له من هذه الأوجه إلا السكون فقط، يعني: لا رُوم، ولا إشمام، ولا تضعيف، ولا نقل في تاء التأنيث، وإمَّا له السكون، وفيه تفصيل من حيث قلب التاء هاءً، أو الوقف عليه

بالتاء.

وإن كان غير هاء التأنيث جاز فيه خمسة أوجه التي ذكرناها وسيدكرها الناظم رحمه الله تعالى، وأمّا هاء التأنيث فلم يُوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيبٌ في غيره، ولذا قدّم استثناءها، والوقف على المتحرّك غير هاء التأنيث فيه خمسة أوجه:
وغيرَها التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ ... سَكَنَهُ.

هذا الأول.

(أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحْرُكِ) هذا الثاني، (أَوْ أَشْمِ) هذا الثالث، (أَوْ قِفْ مُضَعِّفًا) هذا الرابع، (وَأَنْقُلًا حَرَكَاتٍ) هذا الخامس، كلها في بيتين .. ثلاثة، هذا في المتحرّك إذا لم يكن تاء تأنيث .. إذا وقفت عليه ولم يكن تاء تأنيث جاز لك خمسة أوجه بالشروط التي ذكرها الناظم.
وغيرَها التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ ... سَكَنَهُ.

(غَيْرِ) هذا منصوبٌ على الاشتغال، (سَكَنَهُ) غير هاء التأنيث، (غَيْرِ) هذا مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ واجب الحذف فسره قوله: (سَكَنَ)، (غَيْرِ) مضاف، و (ها) قصره للضرورة مضاف إليه، و (ها) مضاف، و (التَّأْنِيثِ) مضافٌ إليه، (مِنْ مُحَرَّكَ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (سَكَنَهُ) احترز به عن الساكن، لأنَّ الساكن لا يُسَكَّن وإنما يُوقف عليه بالسكون.

(مِنْ مُحَرَّكَ سَكَنَهُ) يعني: أنَّ (غَيْرَها التَّأْنِيثِ) من المُحرَّكَ يجوز تسكينه والأصل فيه التَّسكين، والرَّوْم وما عُطِف عليه هذا فرْعٌ، وأمّا الرَّوْم: فهو إخفاء الصوت بالحركة، التَّسكين: النطق عليه بعدم الحركة، السكون: هو حذف الحركة، وأمّا الرَّوْم: فهو إخفاء الصَّوْت بالحركة، يعني: يأتي بالحركة لكن يخفيها، وهذه الأحوال الخمسة غير التَّسكين .. الأربعة، الرَّوْم والإشمام، هذه إمّا يتقنها من يمارسها، يعني: تحتاج إلى ممارسة. وأمّا الرَّوْم: فهو إخفاء الصَّوْت بالحركة، وهل يجوز في الحركات مطلقاً: في الضَّمَّة والفتحة والكسرة أم أنه مُقيَّد؟ الناظم قال: (أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحْرُكِ) أي: آتياً في التَّحْرُكِ بالرَّوْم يعني: في الحركة، حينئذٍ أطلق الناظم فدلَّ على أنه يرى أنَّ الرَّوْم يكون في الفتحة كما يكون في الضَّمَّة والكسرة، الضَّمَّة والكسرة محل وفاق، وإمّا الخلاف في الفتحة هل فيها رَوْم أم لا؟ جمهور النُّحاة على أنَّها نعم، والفرء على أنَّ الرَّوْم لا يكون في الفتحة، وجمهور القُرَّاء معه .. وافقوه، إذاً: فيه خلاف.

ويجوز في الحركات الثلاث: الضمّة والفتحة والكسرة خلافاً للقراء في منعه إياه في الفتحة، القراء منع الرّوم في الفتحة .. إخفاء الصّوت بالحركة، وأكثر القراء على اختيار قوله .. أكثر القراء على اختيار قول القراء: أنّه لا روم في الفتحة، وأهل اللغة .. النّحاة يرون أنّ الفتحة كغيرها من الضمّة والكسرة.

ويحتاج في الفتحة إلى رياضةٍ لحقّة الفتحة، يعني: فيه نوع صعوبة .. ليس فيه صعوبة سواءً كان الضمّة أو الفتحة أو الكسرة، والفتحة أشد، وقيل: إنّ علّة منع القراء هي هذه .. أنه لصعوبته وعدم إمكانه في الفتحة منعه، ومن أجازته قال: يحتاج إلى رياضة .. ممارسة حتى يُتقن هذه الفتحة.

وَعَيْرَ هَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ .. سَكْنُهُ

(عَيْرَ هَا التَّائِيثِ) هذا يشمل ماذا؟ دخل في غير تاء التائيث: تاء بنت وأخت، فيجوز فيها غير الإسكان، ودخل ميم الجمع إذا وُصِلَ بها واوٌ أو ياء نحو: بِكُمْ، وَبِهِمْ، وفي معنى ميم الجمع: الضمير المُذَكَّرُ إذا ضُمَّ ما قبله، أو كُسِر، أو كان واواً أو ياءً نحو: يضربه، وبه، وضربوه، وفيه، هذه كلها يصدق عليه أنّه غير تاء التائيث، فغير تاء التائيث .. غير هاء التائيث دخل فيه: تاء بنت وأخت.

حينئذٍ قد يقول قائل: تاء التائيث لا يجوز فيها إلا الإسكان وهذا حق: أخت وبنت، هذه يجوز فيها غير الإسكان، إذاً: هي داخلة في المفهوم أو في المنطوق هنا؟ عَيْرَ هَا التَّائِيثِ سَكْنُهُ مِنْ مُحَرِّكَ

داخل في المنطوق أو في المفهوم؟ في المفهوم المُخْرَج، والمنطوق المدخل، أخت وبنت، مخرجة أو مدخلة؟ مدخلة، إذاً: من المنطوق .. داخلة في المنطوق.
عَيْرَ هَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ ... سَكْنُهُ.

سَكْنِ غير هاء التائيث، دخل فيه: بنت وأخت، لأنّ التاء هنا وإن كانت مُشْعِرة بالتائيث إلا أنّه جاز فيها غير الإسكان من الرّوم ونحوه، حينئذٍ هي داخلة في المنطوق لا في المفهوم، لم يحتز عنها، فيجوز فيها .. في: تاء بنت وأخت، غير الإسكان، ودخل ميم الجمع إذا وُصِلَ بها واوٌ أو ياء: بِكُمْ .. بِهِمْ، (بِكُمْ) الميم هنا ميم الجمع، وفي معنى ميم الجمع الضمير المُذَكَّرُ إذا ضُمَّ ما قبله، أو كُسِر، أو كان واواً أو ياءً: يَضْرِبُهُ .. به .. ضربوه .. فيه، هذا يصدق عليه أنّه غير هاء التائيث.

(مِنْ مُحَرِّكَ سَكْنُهُ) قلنا: (مِنْ مُحَرِّكَ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (سَكْنُهُ)، الأصل

التسكين .. هذا الأصل في الوقف، سواءً في ذلك المتوّن وغيره، والمعرب والمبني، هذا هو الأغلب لأنّه عام: زَيْدٌ قَامَ، وقفت عليه بالتسكين هذا الأصل، (جاء زَيْدٌ) وقفت عليه بالسكون، (فِيهِ) وقفت عليه بالسكون، هو الأصل، ولو جاز غيره في بعضها، هو الأصل، مطلقاً في المبني وغيره، هذا هو الأغلب والأكثر، لأنّ سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة، لأنّ الأصل في الوقف: أخذ الاستراحة، فإذا كان كذلك حينئذٍ سلب الحركة وعدم الحركة أسهل من الرّوم والإشمام ونحو ذلك.

(أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحْرُكِ) إذن: فُهِمَ من قوله: (وَعَيَّرَ هَا التَّأْنِيثِ) فُهِمَ من استثنائه هاء التأنيث: أنّه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها، وسينص عليه الناظم فيما يأتي، (وَعَيَّرَ هَا التَّأْنِيثِ) إذا: استثنى هاء التأنيث فدلّ على أنّه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من الإشمام والرّوم ونحوه.

(أَوْ قِفْ) هذا فعل أمر، (أَوْ) للتّنويع والتقسيم (قِفْ) فعل أمر مبني على السّكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، (رَائِمَ) اسم فاعل، حالّ من فاعل (قِفْ) حال كونك (رَائِمَ التَّحْرُكِ) أي: آتياً في التَّحْرُكِ بالرّوم.

(أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةَ) هذا النوع الثالث وهو الإشمام، (أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةَ) (أَوْ) للتّنويع والتقسيم، و (أَشْمِ) فعل أمر مبني على السّكون المُقَدَّر، والفاعل أنت، و (الضَّمَّةَ) مفعول به، هذا أشار به إلى النوع الثالث ممّا يُوقَفُ به على غير هاء التأنيث كما جاز التسكين، وجاز الرّوم وهو إخفاء الحركة، جاز كذلك الإشمام.

والإشمام: هو الإشارة بالشفّتين إلى الحركة حال سكون الحرف، يعني: يُسَكِّنُ الحرف ثمّ يُشِيرُ إلى الحركة بشفّتيه، كأنّه ينطق بها وهو لا ينطق بها، لأنّه لا يأتي بصوت، لأنّه لو جاء بالصّوت لنطق بالحركة، الإشمام لم يكن كذلك.

إذا: إشارة بالشفّتين إلى الحركة حال سكون الحرف، وقيل: الإشارة بالشفّتين إلى الحركة بُعِيدَ الإسكان من غير تصويت، يُسَكِّنُ ثمّ مباشرةً يأتي بصورة الحركة بشفّتيه في الضَّمَّةَ فقط، لأنّه قال: (أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةَ) فهو خاصٌّ بالضّمّ دون الكسر والفتحة.

من غير تصويت، إذ لو كان تصويماً يعني: معه صوت، خرج عن الإشمام، ولذلك قيل: يدركه البصير دون الأعمى، الذي يدركه البصير، هو الذي يعرف أنّك أشمّت، أمّا الأعمى فما يُدْرِكُ، لأنّ الأعمى يدرك بسمعه لا ببصره، وهذا إمّا يُدْرِكُ بالبصر لا بالسمع، فإن كان مُدْرِكاً بالسمع خرج عن كونه إشماماً.

إذا: (أَوْ أَشْمِ) يعني: أشر بالشفّتين إلى الحركة حال سكون الحرف، أو بُعِيدَ الإسكان -

والثاني هذا الذي اختاره الشَّاطِطِي - .

فُهِم من قوله: (الضَّمَّة) لَأَنَّهُ قَالَ: (أَوْ أَشْمِ الضَّمَّة): أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالضَّمَّة، إِذَا: احْتَرَزَ به عن الكسرة فلا إِشْمَام، واحْتَرَزَ به عن الفتحة فلا إِشْمَام، إِذَا: ذَكَرَ الضَّمَّةَ هنا لِلتَّخْصِصِ، وَفُهِم من قوله (الضَّمَّة): أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهَا، فلا يَجُوزُ في الفتحة ولا الكسرة، وقوله: (الضَّمَّة) - أَطْلَقَ النَّاطِمَ هنا - فَحِينَئِذٍ يَشْمَلُ الضَّمَّةَ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةً إِعْرَابِيَّةً أَوْ حَرَكَةً بِنَائِيَّةً فَالْحُكْمُ عَامٌ.

وقوله: (الضَّمَّة) أَي: إِعْرَابِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ بِنَائِيَّةً، وَأَمَّا غَيْرُ الضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسَرَةُ فلا إِشْمَامَ فِيهِمَا، هَذَا النَّوعُ الثَّلَاثُ: (أَوْ أَشْمِ الضَّمَّة)، (أَوْ) لِلتَّقْسِيمِ وَالتَّنْوِيعِ، هَذَا النَّوعُ الرَّابِعُ (أَوْ قِفْ مُضْعِفًا) هُنَا قَيْدُ النَّاطِمِ .. مَا أَطْلَقَهُ، (قِفْ رَائِمَ التَّحْرُكِ) أَطْلَقَ .. (سَكَنُهُ) أَطْلَقَ .. (أَوْ أَشْمِ) قَيْدُهُ بِالضَّمَّةِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِشَرْطٍ آخَرَ، أَمَّا قَوْلُهُ: (مُضْعِفًا) فَقَيْدُهُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا .. مُحَرَّكًَا ..

هذه ثلاثة شروط، يعني: لا يجوز الوقف بالتضعيف، (بالتضعيف) المراد به تَكَرَّرَ الحرف .. تشديد، مثل شَدَّ ومَدَّ، فتقف عليه بتكراره .. تكرار الحرف .. تُضْعِفُهُ كَأَنَّهُ من باب: شَدَّ ومَدَّ.

(أَوْ قِفْ) (أَوْ) قُلْنَا: لِلتَّنْوِيعِ وَالتَّقْسِيمِ، (قِفْ) فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ وَالْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، (مُضْعِفًا) حَالٌ مِنَ فَاعِلِ (قِفْ)، يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ غَيْرِ التَّاءِ -لَأَنَّهُ اسْتَشْنَى- بِالتَّضْعِيفِ، أَي: بِتَضْعِيفِ الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، كِتَضْعِيفِ الدَّالِّ مِنَ: خَالِدٌ، تُضْعِفُ الدَّالَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ مِثْلَ: شَدَّ .. مَدَّ .. خَالِدٌ، وَهُوَ لُغَةٌ سَعْدِيَّةٌ، وَشُرُوطُهُ ثَلَاثَةٌ كَمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ، وَخَمْسَةٌ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ، عَدَّهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي (التَّوْضِيحِ) خَمْسَةً، وَلَا نَحْتَاجُ؛ لِأَنَّ (أَوْ عَلِيًّا) هَذَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، بَدَلًا مِنْ أَنْ نَقُولَ: مَعْتَلٌ بِالْأَلْفِ وَمَعْتَلٌ بِالْوَاوِ وَمَعْتَلٌ بِالْيَاءِ، نَعَدُّهَا ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ، نَقُولُ: أَلَا يَكُونُ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، حِينَئِذٍ الشُّرُوطُ ثَلَاثَةٌ، وَهَذَا أَجُودٌ .. الْاِخْتِصَارُ مَهْمَا أَمَكُنَ فَهُوَ أَوْلَى مِنْ أَجْلِ حِفْظِهِ، وَلِذَلِكَ نَصَّ النَّاطِمُ عَلَيْهَا.

إِذَا:

..... أَوْ قِفْ مُضْعِفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا.

أَلَا يَكُونُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ هَمْزَةً .. الْحَرْفُ الَّذِي تَقِفُ عَلَيْهِ أَلَا يَكُونُ هَمْزَةً ك: خَطَأُ وَرَشَأُ، (خَطَأٌ) خَطَأٌ، لَا تَقِفُ عَلَى (خَطَأٌ) بِالتَّضْعِيفِ (خَطَأٌ)، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ ثَقِيلَةً. فَلَا يَجُوزُ

تضعيفه؛ لأنَّ العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم يكن عيناً، أمَّا اللام فهو مُجْتَنَبٌ، لأنَّه ثقيل .. الهمزة في نفسها حرف ثقيل، و (رشا) كذلك.

إذاً: (مَا لَيْسَ هَمْزاً) هذا قيدٌ أَوَّلُ في جواز تضعيف الحرف الذي تقف عليه، بشرط: ألا يكون همزةً لكراهة العرب ذلك، (أَوْ عَلِيلاً) (أَوْ) للتنويع يعني: الشرط الثاني: (مَا لَيْسَ عَلِيلاً) عليل .. (فَعِيل) بمعنى: مُفْعَل، يعني: مُعْتَل أو مُعَل، حينئذٍ نقول: (عَلِيلاً) شَمَل ما كان محتوماً بالألف ك: يَخْشَى، أو بالياء ك: يرمي، أو بالواو ك: يدعو، حينئذٍ لا تقف على واحدٍ من هذه الحروف الثلاثة بالتضعيف.

ألا يكون الموقوف عليه حرف عِلَّة، لا واواً ك: يدعو، ولا ياءً ك: القاضي، ولا ألفاً ك: يخشى، يعني: مطلقاً في الأسماء وفي الأفعال، لا تقف بالتضعيف على حرف عِلَّة البتة: واواً أو ياءً أو ألفاً.

(إِنْ قَفَا مُحْرَكاً) هذا شرط أيضاً، وإمَّا جاء بأداة الشَّرْط من باب بالضرورة، (إِنْ قَفَا) إن تبع، (قَفَا) الألف هذه أصلية أو لا؟ أصلية. (إِنْ تَبَعَ مُحْرَكاً) مفهومه: إن تَبَعَ ساكناً فلا تضعيف، (إِنْ تَبَعَ مُحْرَكاً) يعني: الحرف الأخير ما قبله يكون متحرِّكاً، (إِنْ تَبَعَ مُحْرَكاً) يعني: إن كان الحرف الأخير تابعاً لحرفٍ مُتَحَرِّكٍ، فإن كان تابعاً لساكناً فلا تضعيف، لماذا؟ يلتقي ساكنان؛ لأنَّك إذا ضَعَفْتَ .. قلنا مثل: شَدَّ ومَدَّ، تأتي بدالين: خالدٌ، الدَّال الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة زِدْتَ دالاً، حينئذٍ صار الأول ساكن، إذا كان قبله ساكن التقى ساكنان، تضطر إلى حذف هذا الساكن، هذا ممنوع .. الوقف هذا شيء عارض، حينئذٍ إذا أمكنك النقل عنه دون حذف حرفٍ سابق فهو مُتَعَيِّنٌ، وأمَّا أن تحذف حرفاً ساكناً قبل حرفٍ موقوف عليه من أجل الوقف فلا، وهذا إمَّا يكون إذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأخير ساكناً، أمَّا إذا كان متحرِّكاً فلا يتأتَّى.

إذاً: أن يكون ما قبله مُتَحَرِّكاً فلا يكون تالياً لسكون ك: زيد وعمرو وبكر، فنقول في: جعفر وضارب ودرهم: جَعْفَرٌ مثل: شَدَّ وَمَدَّ (ضَارِبٌ) (دِرْهَمٌ) كلها بالتشديد.

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَاباً ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُخْطَلَا

(مَا لَيْسَ هَمْزاً) (مَا) ما أعراه؟ (مُضْعِفاً مَا لَيْسَ) مُضْعِف .. (مُفْعِل) اسم فاعل، وهو هنا وقع حالاً، إذاً: يعمل، (مَا لَيْسَ) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول به، والعامل فيه اسم الفاعل .. الحال (مُضْعِفاً) (مَا لَيْسَ) (لَيْسَ) فعل ماضي ناقص، واسمها ضمير مستتر يعود إلى (مَا)، و (هَمْزاً) خبر (لَيْسَ)، (أَوْ عَلِيلاً) معطوف على (هَمْزاً)، (إِنْ قَفَا مُحْرَكاً) إن تَبَعَ مُحْرَكاً، أداة شرط وفعل شرط: (قَفَا) هو فاعل،

(مُحَرَّكاً) مفعول به.

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَاباً ... لِسَاكِينٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا

(وَحَرَكَاتٍ) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (انْقِلَاباً)، (انْقِلَاباً) ما إعرابه؟ فعل أمر مبني على الفتح لا تَصَالِه بنون التوكيد الخفيفة، (انْقِلَاباً حَرَكَاتٍ) (حَرَكَاتٍ) هذا مفعول به قَدَّمَه للضرورة هنا، الأصل: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ الْمَوْكُودِ، (وَحَرَكَاتٍ انْقِلَاباً) أَشَارَ إِلَى الْخَامِسِ يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَةِ الْحَرْفِ الْمَوْكُوفِ عَلَيْهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى دَائِماً مَعْنَاً بِحَرَكَةِ النَّقْلِ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَةِ الْحَرْفِ الْمَوْكُوفِ عَلَيْهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ((وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ)) [العصر:3] الرءاء مكسورة .. وقفت عليها ساكنة، ونقلت الحركة إلى الباء: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ).

وذكر له في هذا البيت شرطين، وسيدكر شرطين آخرين، قال: (لِسَاكِينٍ) يعني: أن يكون ما قبله ساكن، (تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا) تَحْرِيكُهُ لَا يَمْتَنِعُ، إِذَا: ذكر شرطين في هذا البيت لجواز النقل، (انْقِلَاباً لِسَاكِينٍ) (لِسَاكِينٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْقِلَاباً)، احترز به من الْمُتَحَرِّكِ، وَأَمَّا الْمُتَحَرِّكُ فَلَا يُنْقَلُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مَشْغُولٌ بِحَرَكَةٍ، وَالْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ. أن يكون ما قبل الآخر ساكناً.

والثاني: أن يكون السَّاكِنُ مِمَّا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ.

وَسَمِلَ هَذَا الْأَلْفَ لِتَعَدُّرِ حَرَكَتِهِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ سَاكِنَةٌ، هُوَ قَالَ: (لِسَاكِينٍ) لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا، فَدَخَلَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْمُضْعَفُ، وَهَذِهِ كُلُّهَا يَمْتَنِعُ فِيهَا، حِينَئِذٍ قَوْلُهُ: (تَحْرِيكُهُ) يَعْنِي: تَحْرِيكُ هَذَا السَّاكِنِ (لَنْ يُحْطَلَا) لَا يُحْطَلُ .. لَا يَمْنَعُ، وَمِمَّا يَمْنَعُ: أَنْ يَكُونَ أَلْفًا، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، إِذَا: دَخَلَ فِي قَوْلِهِ (لِسَاكِينٍ) الْأَلْفَ، أَخْرَجْنَاهَا بِقَوْلِهِ: (لَنْ يُحْطَلَا) وَهَذَا شَرْطٌ ثَانِي.

وَسَمِلَ الْأَلْفَ لِتَعَدُّرِ حَرَكَتِهِ نَحْو: دَار، لو قال: هذه دَارٌ، أَرَادَ أَنْ يَقِفَ هَلْ يَقِفُ بِالنَّقْلِ؟ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقِفَ بِالنَّقْلِ، مَعَ كَوْنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ مَوْجُودٍ وَهُوَ أَنَّهُ سَاكِنٌ، وَالشَّرْطُ الثَّانِي غَيْرُ مَوْجُودٍ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ الْأَلْفَ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ أَصْلًا.

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ، يَعْنِي: لَوْ كَانَ السَّاكِنُ وَآوًا أَوْ يَاءً، لَثَقِلَ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا، الْوَاوُ وَالْيَاءُ دَائِمًا فِي الْجُمْلَةِ يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِيهَا مُقَدَّرًا لِيَثْقُلَ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا نَحْو: قَنَدِيلٌ وَعَصْفُورٌ، لَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ بِالنَّقْلِ .. لَا تُنْقَلُ الْحَرَكَةُ إِلَى الْيَاءِ، لِأَنَّ الْيَاءَ ثَقِيلَةً، وَ (عَصْفُورٌ) كَذَلِكَ لَا تُنْقَلُ الصَّمَّةُ أَوْ الْكَسْرَةُ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَالْمُضْعَفُ نَحْو: جَدٌّ، لِأَنَّكَ لَوْ نَقَلْتَ لَا سَتَلْزِمُ الْفَكَ .. فَكَ الْإِدْغَامُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ .. هَذَا مَمْتَنِعٌ، جَدٌّ لَوْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ بِالنَّقْلِ الْحَرَكَةُ إِلَى الدَّالِّ

الأولى حينئذٍ فَكَ الإِدْغَام، وهذا ممتنع.

إذاً: هذا لا يقبل الحركة، فالإِدْغَام واجب في مثل: جَدَّ وَمَدَّ وَشَدَّ، فإذا كان كذلك حينئذٍ ما يُؤَدِّي إلى فَكِّه ممنوع، ونقل الحركة عند الوقف من الحرف المتأخّر إلى ما قبله ولو كان ساكناً نقول هنا: حرفٌ صحيح وهو يقبل الحركة لذاته، لكن لَمَّا كان مُدْغَمًا في مثله حينئذٍ امتنع تحريكه، لأنَّه يستلزم إلى فَكِّ الإِدْغَام نحو: الجُدُّ، لأنَّ نقله يستلزم فَكِّه وهو ممتنع في غير الضرورة.

إذاً: الحاصل في قوله:

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا ... لِسَاكِينٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا

الحاصل أنَّه: إن لم يكن المنقول إليه ساكناً بأن كان مُتَحَرِّكًا، أو كان ساكناً ولكن غير قابل للحركة، إمَّا لكون تحريكه مُتَعَذِّرًا كالألف، أو متعسِّراً لِثِقَلِ الحركة كالواو والياء، أو مستلزماً لفكِّ إدغامٍ امتنع النقل، متى يمتنع النقل؟ إن كان الحرف الذي قبل الذي يوقف عليه مُتَحَرِّكًا.

فإن كان ساكناً حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون الحرف قابلاً للحركة، فإن كان غير قابل للحركة لتعذُّر كالألف، أو لثقل كالواو والياء، أو مستلزماً لفكِّ إدغامٍ امتنع النقل، إذاً: أربعة أحوال يمتنع فيها النقل:

– أن يكون الحرف مُتَحَرِّكًا .. الذي قبل الأخير.

– ثانيًا: أن يكون أَلْفًا.

– أن يكون واوًا أو ياءً.

– أن يكون مدغماً في غيره.

هذه الأحوال الأربعة يمتنع فيها النقل.

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا ... لِسَاكِينٍ تَحْرِيكُهُ.

(تَحْرِيكُهُ) مبتدأ وهو مضاف، والهاء: ضمير متَّصل مبني على الضمِّ في محل جر مضاف إليه، و (لَنْ يُحْطَلَا) هذا فعل منصوب بـ (لَنْ) والألف هذه للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ، (لَنْ يُحْطَلَا) يعني: لن يُمنع.

قوله: (انْقِلَابًا حَرَكَاتٍ) أطلق النَّاطِمُ هنا: (حَرَكَاتٍ) حينئذٍ يشمل الحركات الإعرابية والبنائية، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب فحسب، يعني: لا نقل في الحركة البنائية، وإمَّا النقل في حركات الإعراب، فلا يُقال: ((مَنْ قَبْلُ)) [الروم:4] ...

(مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ) قِفْ عَلَى: (قَبْلُ) (مَنْ قَبْلُ) قالوا: هذا لا يُقَالُ .. (مَنْ بَعْدُ) هذا لا يُقَالُ، لأنَّ الحركة هنا بنائية، ولا (مَضَى أَمْسَ)، أَمْسُ .. وَمَضَى بِفَصْلِ قَ صَائِهِ أَمْسُ ..

(أَمْسُ) فاعل على أَنَّهُ مَبْنِي، ولا (مَضَى أَمْسَ) بنقل حركة السين إلى الميم على أَنَّهُ مَبْنِي، لأنَّهُ لو كان مُعْرَباً الأَصْل فيه الجواز على ما ذكرنا، وإن كان مَبْنِياً بالكسر فالمنع. إِذَاً فلا يُقَالُ: (مَنْ قَبْلُ)، ولا (مَنْ بَعْدُ)، ولا (مَضَى أَمْسَ) لأنَّ حركة ما ذُكِرَ غير حركة الإعراب، وحرص العرب على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء، لأنَّهُ ما الفائدة إِذَا وَقِفَ بالنقل؟ إِذَا وَقِفْتَ بالنقل: ما الفائدة المرجوة؟ واضح أَنك إِذَا نقلت الحركة عرفت هذا مُعْرَبَ بماذا؟ هل هو بفتحة أو بكسرة أو بضمة، إِذَاً: فيه فائدة.

فيستفيد السَّامِعُ أَنَّ هذا مُعْرَبٌ على أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وهذا منصوب، وهذا مجرور، وأمَّا حركة البناء هل فيه فائدة؟ ما استفدنا شيء، إِذَاً: حرص العرب على معرفة الحركة الإعرابية أَشَدُّ من حرصهم على معرفة الحركة البنائية، لأنَّ الإعراب له شأنٌ ليس كشأن البناء.

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَاباً ... لِسَاكِينٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَ

إِذَاً: ذكر النَّاطِمُ في هذه الأبيات أَنَّ الوقف: إمَّا أَنْ يكون على ساكن أو مُتَحَرِّكٍ، فالسَّاكن كاسمه ساكن .. يوقف عليه بالسُّكُونِ، وإن كان مُتَحَرِّكاً فإمَّا أَنْ يكون تاء تَأْنِيثٍ أو لا، إن كان تاء تَأْنِيثٍ فليس فيه إِلا التَّسْكِينُ فقط، وسيأتي قلبها ونحو ذلك، يعني: ليس لها رَوْمٌ ولا إِشْثَامٌ ولا نَقْلٌ ولا تَضْعِيفٌ. إن لم يكن هاء تَأْنِيثٍ حينئذٍ جاز فيه خمسة أوجه: التَّسْكِينُ، والرَّوْمُ، والإِشْثَامُ، والتَّضْعِيفُ، ونقل الحركات.

قال الشَّارِحُ: إِذَا أُرِيدَ الوقف على الاسم المُحَرِّكِ الآخِرِ فلا يخلو آخره من أَنْ يكون هاء التَأْنِيثِ أو غيرها، فإن كان آخره هاء التَأْنِيثِ وجب الوقف عليها بالسُّكُونِ كقولك في: هذه فاطمة أَقْبَلَتْ، هذه فاطمة، تقف عليه بالهاء، وإن كان آخره غير هاء التَأْنِيثِ ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التَّسْكِينُ، والرَّوْمُ، والإِشْثَامُ، والتَّضْعِيفُ، والنقل، فالرَّوْمُ: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي، يعني: يسمعه القريب منهم فقط. والإِشْثَامُ: عبارة عن ضمِّ الشَّقَّتَيْنِ بُعِيدِ تَسْكِينِ الحرف الأخير، ولا يكون إِلا فيما حركته

صَمَّة، وشرط الوقف بالتضعيف: ألا يكون الأخير همزة ك: خطأ، ولا مُعْتَلَّأً ك: فتي،
وأن يلي حركة - ثلاث شروط نصَّ عليها النَّاظم - ك: الجمل، فتقول في الوقف عليه:
(جَمَلٌ) بالتشديد، فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ك: الحِمل، هذا ساكن.
والوقف بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله،
شرطه: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً قابلاً للحركة، (ساكناً) هذا شرط، و (كونه قابلاً
للحركة) هذا شرطٌ ثاني، نحو: هذا الضَّرْبُ، ورَأَيْتِ الضَّرْبَ، ومَرَزْتُ بِالضَّرْبِ، فإن كان
ما قبل الآخر مُحَرَّكاً لم يُوقف بالنقل ك: جَعْفَر (هذا الضَّرْب) تقف عليه بنقل الحركة:
رَأَيْتِ الضَّرْبَ .. مررت بِالضَّرْبِ.
فإن كان ما قبل الآخر مُحَرَّكاً لم يُوقف بالنقل ك: جَعْفَر، جَعْفَر هذا غير قابل للنقل، لأنَّ
ما قبل الرَّاء مشغول بالحركة، والمشغول لا يُشغَل، وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة
كالألف في نحو: باب وإنسان، ولا يُمكن نقل الحركة، لأنَّ الألف هذه غير قابلة للنقل.
بقي شرطٌ ثالث مُخْتَلَفٌ فيه، النقل هل يكون أيضاً بالفتحة، الصَّمَّة والكسرة مُتَّفَق
عليه: هذا الضَّرْب .. مَرَزْتُ بِالضَّرْبِ، هذا مُتَّفَق عليه، أمَّا الفتحة ففيها نزاع، أشار إلى
هذا الشرط المختلف فيه بقوله:

وَنَقُلْ فَتَحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلًا

هل يُنْقَل من الحرف الأخير الموقوف عليه بالفتحة .. هل تنقل الفتحة إلى ما قبله،
ويكون من باب النقل أو لا؟ أجازوه الكوفيون (وَكُوفٍ نَقَلًا)، ومنعه البصريون، وهذا
الخلافا فيما سوى المهموز، أمَّا المهموز فهو مُتَّفَقٌ عليه، ولذلك قال: (مِنْ سِوَى
الْمَهْمُوزِ)، أمَّا المهموز فَمُتَّفَقٌ عليه أنه يُنْقَل.
إذا: ثَمَّ محل وفاق، وَثَمَّ محل خلاف، الفتح إن كان في المهموز جاز الوقف عليه بالنقل
وهو محل وفاق، وإن كان في غير المهموز .. فيما سوى المهموز حينئذٍ فيه قولان.

(وَنَقُلْ) هذا مبتدأ، وهو مضاف و (فَتَحٍ) مضافٌ إليه، (مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ) ما إعراب
(مِنْ سِوَى)؟ (نَقُلْ) مبتدأ وهو مصدر، والنَّقل له محل، (نَقُلْ فَتَحٍ) من أين إلى أين؟ لا
بُدَّ من شيء يُقَيِّده .. من العين إلى الفاء .. من الفاء إلى العين؟ لا .. المراد من الحرف
الموقوف عليه وهو اللام إلى ما قبله، سواء كان عيناً أو لا، إذاً (وَنَقُلْ فَتَحٍ) يحتاج إلى
تتميم، حينئذٍ (مِنْ سِوَى) هذا بيان، (مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نَقُلْ).
إذا: (مِنْ سِوَى) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نَقُلْ)، و (سِوَى) مضاف، و (الْمَهْمُوزِ)

مضافٌ إليه، هذا استثناء، كأنه قال: وَنَقُلُ فَتَحٍ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا، إلا في المهموز فاتَّفَقُوا على جوازه.

إِذَا (مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ) فَهُمْ مِنْهُ: أَنَّ نَقْلَ الْفَتْحَةِ مِنَ الْمَهْمُوزِ جَائِزٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ لِثِقَلِ الْهَمْزَةِ .. الْهَمْزَةُ حَرَكَاتُهَا ثَقِيلَةٌ سِوَاءَ كَانَتْ فَتْحَةً أَوْ غَيْرَهَا.

(لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ) (لَا) نَافِيَةٌ، وَ (يَرَاهُ) فَعْلٌ، وَ (بَصْرِيٌّ) هَذَا فَاعِلٌ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِي عَلَى النَّصْبِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، نَقْلُ فَتَحٍ (لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ) الْجُمْلَةُ هُنَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، (وَكُوفٍ نَقْلًا) (وَكُوفٍ) يَعْنِي: كُوفِيٌّ، حَذَفَ يَاءُ النَّسْبِ لِلضَّرُورَةِ هُنَا، (وَكُوفٍ) هَذَا مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ وَرَفْعُهُ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْخَدُوفَةُ اضْطِرَارًا، (نَقْلًا) فَعْلٌ مَاضِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْأَلْفُ هُنَا لِلْإِطْلَاقِ، وَالْجُمْلَةُ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَقْلِ الْفَتْحِ .. نَقَلَ نَقْلَ الْفَتْحِ.

مَاذَا نَقَلَ الْكُوفِيُّ؟ نَقَلَ الْفَتْحَ، أَوْ نَقَلَ نَقْلَ الْفَتْحِ، أَوْ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ؟ نَقَلَ عَنِ الْعَرَبِ نَقْلَ الْفَتْحِ، أَوْ نَقَلَ هُوَ الْفَتْحَةُ؟ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ، يَحْتَمِلُ (وَكُوفٍ نَقْلًا) يَعْنِي: نَقَلَ الْفَتْحَ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَحِينَئِذٍ هَذَا يَكُونُ اجْتِهَادًا مِنْ عِنْدِهِمْ، نَقَلَ الْفَتْحَةَ إِلَى مَا قَبْلُهَا، وَيَحْتَمِلُ (وَكُوفٍ نَقْلًا) نَقَلَ نَقْلَ الْفَتْحِ عَنِ الْعَرَبِ.

لكن قوله: (لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا) الْفَتْحَةُ يَكُونُ مَنَاسِبٌ، لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الْأَوَّلِ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّ، حِينَئِذٍ يُنْظَرُ فِي الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ رَأْيٌ لِلْكُوفِيِّ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى سَمَاعٍ، إِذَا: يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (وَكُوفٍ).

يَعْنِي: أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ مَنَعُوا نَقْلَ الْفَتْحَةِ إِذَا كَانَ مَنْقُولٌ مِنْهُ غَيْرُ هَمْزَةٍ، أَمَّا الْهَمْزَةُ فَاتَّفَقُوا عَلَيْهَا، فَلَا يُقَالُ فِي: رَأَيْتُ الْحِصْنَ .. رَأَيْتُ الْحِصْنَ، بِفَتْحِ الصَّادِ وَالْوَقْفِ عَلَى السَّكُونِ، هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ (رَأَيْتُ الْحِصْنَ)، لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ إِنْ كَانَ مُنَوَّنًا لَزِمَ مِنَ النَّقْلِ حَذْفُ أَلْفِ التَّنْوِينِ وَحُجْلِ عَلَيْهِ غَيْرِ الْمُتَوَّنِ.

مَشْكَلَتُهُمْ قَالُوا إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَقَفْتَ عَلَى (زَيْدٍ) حِينَئِذٍ إِذَا نَقَلْتَ الْفَتْحَةَ إِلَى مَا قَبْلَهُ، مَاذَا يَحْصُلُ؟ ..

عَلَى كُلِّ مُرَادِهِمْ: أَنَّكَ لَوْ نَقَلْتَ الْفَتْحَةَ فِي الْمُتَوَّنِ حَذَفْتَ أَلْفَ التَّنْوِينِ وَهَذَا مَمْنُوعٌ، لِأَنَّهُ كَمَا سَبَقَ الْقَاعِدَةُ فِي الْوَقْفِ: أَنَّ الْمُتَوَّنَ إِنَّمَا فِي النَّصْبِ يَوْقِفُ عَلَيْهِ بِمَاذَا؟ وَهَذَا الْفَتْحُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي النَّصْبِ، إِذَا كَانَ مُنَوَّنًا حِينَئِذٍ وَقَفْتَ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ، لَوْ نَقَلْتَ الْحَرَكَةَ إِلَى مَا قَبْلَهُ ذَهَبَتْ الْأَلْفُ وَهَذَا مَمْنُوعٌ، يَتَأْتَى هَذَا فِي الْمُتَوَّنِ، وَغَيْرِ الْمُتَوَّنِ قَالُوا: مَحْمُولٌ عَلَى الْمُتَوَّنِ.

إذا: رأيت الحِصْنَ، قالوا هنا (الحِصْنَ) الأصل فيه ليس مُنَوَّنًا، لأنَّ (أَل) هنا مانعة من التنوين، وليس فيه حذفٌ لألفِ التَّنوين، لكن هذا محمولٌ على ما إذا كان آخره يُوقف عليه بألفٍ بدلاً عن التَّنوين، لأنَّك لو نقلت الحركة إلى ما قبله حذفت هذا الألف وهذا ممنوعٌ، (تَنوينٌ إثرُ فَتْحٍ) كما سبق بيانه، هذا الواجب.

إذا: لأنَّ المفتوح إن كان مُنَوَّنًا لزم من التَّقل حذف ألفِ التَّنوين وَحُمِلَ عليه غير المُنَوَّن، وأجاز ذلك الكوفيون.

وَنَقُلُ فَتَحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ ..

قلنا: (الْمَهْمُوز) نَقُلُ الْفَتْحَةَ مِنْهُ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لِثِقَلِ الْهَمْزَةِ، وَأَمَّا مَا عَدَاهُ ف:

... لا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

قال الشَّارح: "مذهب الكوفيين: أنه يجوز الوقف بالنَّقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضَمَّة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز، فتقول عندهم: هذا الضَّرْبُ، وَرَأَيْتُ الضَّرْبَ، وَمَرَرْتُ بِالضَّرْبِ، في الوقف على الضَّرْبِ، وهذا الرَّدءُ وَرَأَيْتُ الرَّدءَ وَمَرَرْتُ بِالرَّدءِ، في الوقف على الرَّدءِ".

ومذهب البصريين: أنَّه لا يجوز النَّقل إذا كانت الحركة فتحة .. استثنوا الفتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فاتفقوا على الهمزة، فيجوز عندهم: رَأَيْتُ الرَّدءَ، ويمتنع: رَأَيْتُ الضَّرْبَ، ومذهب الكوفيين أولى، لأنهم نقلوه عن العرب. ولذلك جَوَزْنَا الوجهين فيما سبق: أنَّه (وَكُوفٍ نَقَلَا) إمَّا نَقَلَ الْفَتْحَةَ إِذَا جَعَلْنَاهُ مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ: (لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ)، فهي مسألة اجتهادية لكن مبناها على النَّقل، يعني: مسموع عن العرب، أو (نَقَلَا) يعني: نَقَلَ ذَلِكَ عن العرب.

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ ... وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

هذا شرطٌ رابع في النَّقل، يعني يُشْتَرَطُ مع ما سبق: ألا يكون النَّقل موجباً لبناءٍ لا نظير له، فلا يُنْقَلُ حينئذٍ ضَمَّةٌ إلى مسبوقٍ بكسرة، ولا كسرة إلى مسبوقٍ بضَمَّة، لأنَّ الانتقال من (فَعِل) هذا لا نظير له في الأسماء: دُئِلَ، هذا سيأتي أنَّه قليل. وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ ..

(النَّقْلُ) مبتدأ، و (مُتَمَنِّعٌ) خبر، (إِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ) (يُعَدَّم) فعل مضارع مُغَيَّرٌ الصيغة، و (نَظِيرٌ) هذا نائب فاعل، إِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ فالنقل ممتنع، حذف جملة الجواب.

وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ ..

(وَذَاكَ) الذي هو النَّقْلُ إن أدَّى إلى عدم النَّظِيرِ ليس ممتنعاً، إذاً: هذا شرطٌ رابع وهو في جواز النَّقْلِ: ألا يؤدي النَّقْلُ إلى بناءٍ لا نظير له، هذا يحتاج أن تعرف ما هي الأبنية المطَّردة، وما هي الأبنية غير المطَّردة، وما هي الأبنية الشائعة، والقليلة ونحو ذلك. إذاً: ألا يؤدي النَّقْلُ إلى بناءٍ لا نظير له، يعني: أن نقل الحركة للسَّاكن، إذا أدَّى نقلها إلى عدم النظير فلا يجوز النَّقْلُ في نحو: هذا بِشْرٌ، (بِشْرٌ) بالضَّمة إذا نقلتها إلى ما قبلها قلت: هذا بِشْرٌ (فِعْلٌ) هذا لا نظير له في اللسان .. الانتقال من كسرة إلى ضَمَّة هذا لا نظير له.

إذاً: النقل ممنوعٌ هنا مع كونه ما قبله ساكن، وهو قابل للحركة: هذا بِشْرٌ، الشين ساكنة وهي قابلة للحركة، حينئذٍ (هذا بِشْرٌ) نقول: هذا ممنوع مع كونها أيضاً غير فتحة، هذا ممنوع، لماذا؟ لأنَّ الانتقال من كَسْرٍ إلى ضَمٍّ هذا لا نظير له، سيؤدي إلى وقوعنا في بناءٍ ووزن وهو (فِعْلٌ) لأنَّك تقول: هذا بِشْرٌ، ما وزنه؟ (فِعْلٌ) ليس عندنا (فِعْلٌ)، الانتقال من كسرة إلى ضَمَّة، نقول: هذا ممنوع لِمَا يؤدي إليه من بناء (فِعْلٌ) في الأسماء وهو خاصٌّ بالأفعال، هذا سيأتي في (فِعْلٌ).

فإن كان الحرف المنقول إليه همزاً جاز وإليه أشار بقوله: وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ ..

(وَذَاكَ) أي: النَّقْلُ، أشار بـ: ذاك للنَّقْلِ الذي يؤدي إلى عدم النَّظِيرِ، يعني: أن ذلك في المهموز غير ممتنع لِثِقَلِ الهمزة، ولذلك تقول: هذا رَدُّءٌ (فِعْلٌ) كذاك في الأسماء لا وجود له أو قليل، و (مررت بالكُفُو) ونحو ذلك.

(وَذَاكَ) أي: النقل (في الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ)، (في الْمَهْمُوزِ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (يَمْتَنِعُ)، وَذَاكَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الْمَهْمُوزِ، واسم (لَيْسَ) ضمير يعود على (ذَاكَ)، وجملة (يَمْتَنِعُ) هو الذي هو النَّقْلُ، والجملة في محلِّ نصب خبر (لَيْسَ).

إذاً: يُشْتَرَطُ في جواز النَّقْلِ: ألا يؤدي إلى الوقوع في عدم النَّظِيرِ، يعني: أن يكون تمَّ بناءٌ لا نظير له، وهذا تعريفٌ من باب التَّصْرِيفِ، هل هذا الوزن له نظير؟ سيأتي تفصيله هناك إن شاء الله تعالى.

إذا نُقِلَت حركة الهمزة - قلنا: هنا جائز - حذفها الحجازيُّون واقفين على حامل حركتها كما يُوقَفُ عليه مُسْتَبَدًّا بها، يعني: إذا حذفنا حركة الهمزة إلى ما قبلها قلنا: هذا جائز، والهمزة ما حالها؟ الحجازيُّون يحذفونها مباشرة من باب التَّخْفِيفِ، فيقولون: هذا الحَبُّ .. حَبًّا، هذا الحَبُّ، حينئذٍ حُذِفَت، بالإسكان والْوَزْم والإشمام هذا الحَبُّ، الأصل (حَبِّيٌّ).

بشرطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم من يُثَبِّتُهَا ساكنةً نحو: هذا البَطْءُ، ورأيت البَطْءَ، ومررت بالبَطْءِ، ومنهم من يبدلها مُجَانِسَ الحركة المنقولة فيقول: هذا البَطُو، ورأيت البَطَا، ومررت بالبِطِي، يعني: يقلب الهمزة حرف علة مُجَانِسَ للحركة التي نُقِلَتْ منها، إن نُقِلَ ضَمَّة: هذا البَطُو، الطَّاء هنا مضمومة، هذه الضَمَّة ليست ضَمَّة الطَّاء، وإنما ضَمَّة الهمزة التي نُقِلَتْ منها، وحذف الهمزة ثُمَّ أُبدِل بدل الهمزة واواً من جنس الحركة التي قبلها: بَطُو .. بَطَا .. بِطِي، على كُلِّ: ثُمَّ خِلافٌ طويل عندهم في هذه المسألة.

وشرط بعضهم شرطاً خامساً لجواز النَّقْل: وهو كون الحرف المنقول منه صحيحاً، حرف الإعراب الأخير الذي تقف عليه أن يكون صحيحاً، فلا يُنْقَل من: ظَنِيٍّ وَدَلُوٍّ، (ظَنِيٍّ) وَ (دَلُوٍّ) هذا ليس بحرف مُعْتَل مُطْلَقاً، وإنما يُجْرَى مجرى الصحيح، هذا داخلٌ في الصحيح عند أكثر النُّحاة، لا يُعَامَل معاملة المعتل.

إذاً الخلاصة: أنه لا يجوز النَّقْل في نحو: هذا جَعْفَرٌ، لأنَّ ما قبله مُتَحَرِّكٌ، ولا في نحو: إنسان، غير قابلة للحركة، ولا: يَشُدُّ، فيفك الإدغام .. مضَعَّفٌ، وَ (يقول) وَ (يبيع) لِنَقْل ما قبله وهو الواو والياء، لأنَّ الألف والمُدْغَم لا يقبلان الحركة، والواو المضموم ما قبله والياء المكسور ما قبلها تُسْتَنْقَل الحركة عليها، ولا في نحو: سَمِعْتُ الْعِلْمَ، هذا على رأي البصريين (سمعت العلم) هذا فتحة .. لا يراه البصريُّون، لأنَّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيُّون والأخفش.

ولا في نحو: عِلْمٌ، لأنَّه ليس في العربية (فِعْلٌ) بكسر أوله وضَمِّ ثانيه، لأنَّك إذا قلت: هذا عِلْمٌ (عِلْمٌ) صار كسرة ثُمَّ فتحة وهذا لا نظير له، وَيَخْتَصُّ الشَّرْطَانِ الأخيران بغير المهموز، كما ذكرناه سابقاً.

قال الشَّارِح: "يعني أنَّه متى أَدَّى النَّقْل إلى أن تصير الكلمة على بناءٍ غير موجودٍ في كلامهم امتنع ذلك".

إذا أَدَّى النِّقْل إلى الوقوع في بناءٍ ليس في كلام العرب صار النَّقْل ممنوعاً، حينئذٍ لا تُنْقَل ضَمَّة إلى مسبوqٍ بكسرة، ولا كسرة إلى مسبوqٍ بضَمَّة، لأنَّ العرب لا تنتقل من كسرٍ إلى ضمٍّ ولا بالعكس، فلا يجوز النَّقْل في: هذا بِشَرٌّ، بالاتفاق. إلا إن كان الآخر همزةً فيجوز، فعلى هذا يمتنع: هَذَا الْعِلْمُ - كما ذكرناه - في الوقف على (الْعِلْمِ)، لأن (فِعْلاً) مفقودٌ في كلامهم، ويجوز: هذا الرَّدْءُ، لأن الآخر همزة.

فِي الْوَقْفِ تَأْنِيْثُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

(تاء تَأْنِيثِ الْإِسْمِ جُعِلَ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ) إِذَا: (تَاءٌ) هَذَا مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (تَأْنِيثِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (تَأْنِيثِ) مُضَافٌ وَ (الْإِسْمِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (جُعِلَ هَاءٌ) جُعِلَ هُوَ الَّذِي هُوَ تَاءُ التَّأْنِيثِ، (هَاءٌ) هَذَا مَفْعُولٌ ثَانِي، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَابُ الْفَاعِلُ هُوَ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، (فِي الْوَقْفِ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (جُعِلَ).

إِذَا مُرَادُهُ بِهَذَا الشَّطْرِ: أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ الَّلَّاحِقَةَ لِلْأَسْمَاءِ .. لِأَنَّهُ قَالَ: (تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ) قَيَّدَ، حِينَئِذٍ الَّلَّاحِقَةَ بِالْأَسْمَاءِ تُجْعَلُ فِي الْوَقْفِ هَاءٌ: مُسَلِّمَةٌ .. فَاطْمَةٌ، تَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، وَاحْتِرَازَ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ مِنْ تَاءٍ لغيره فَإِذَا لَا تُغَيَّرُ، لَوْ كَانَتْ التَّاءُ لَا لِلتَّأْنِيثِ لَا تُغَيَّرُ، وَإِنْ كَانَتْ لَا لِلتَّأْنِيثِ الْإِسْمِ بَلْ لِلتَّأْنِيثِ الْفِعْلِ أَوْ الْحَرْفِ كَذَلِكَ لَا تُقَلَّبُ هَاءٌ .. لَا تَغْيِيرَ هَاءٌ، فَإِذَا قُلْتَ (قَامَتْ) التَّاءُ هُنَا تَقِفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ، وَإِذَا قُلْتَ: رُبْتُ وَثُمْتُ وَلَاتُ وَلَعَلْتُ، وَقَفْتُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ وَلَا تَقْلِبُهَا هَاءً، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْقَلْبَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْإِسْمِ احْتِرَازًا مِنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّاطِمُ: (تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ) لَا تَأْنِيثَ الْفِعْلِ ك: قَامَتْ، وَلَا الْحَرْفِ ك: ثُمْتُ، (جُعِلَ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ) مَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ فَلَا يُقَلَّبُ هَاءً. إِذَا:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا ..

(هَاءٌ) قَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ، هَذَا مَفْعُولٌ ثَانِي لَ (جُعِلَ)، (جُعِلَ) الْجُمْلَةُ خَبَرٌ، (جُعِلَ) فَعْلٌ مُغَيَّرٌ الصَّيْغَةُ مَاضِي، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَابُ نَائِبُ فَاعِلٍ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (تَا تَأْنِيثِ)، وَ (تَا) دَائِمًا مَرَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ، يَعْنِي: حَذْفُ الْهَمْزَةِ ضَرُورَةً، تَاءُ تَأْنِيثِ الْإِسْمِ جُعِلَ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ.

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلٌ ..

إِنْ لَمْ يَكُنْ تَاءُ تَأْنِيثِ وَصِلٌ بِسَاكِنٍ صَحِيحٌ، (إِنْ لَمْ يَكُنْ تَاءُ تَأْنِيثِ) هَذَا قَيْدٌ لِمَا سَبَقَ، (إِنْ لَمْ يَكُنْ تَاءُ تَأْنِيثِ) الضَّمِيرُ هُنَا اسْمٌ (يَكُنْ) ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَابٌ يَعُودُ عَلَى (تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ).

(إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصِلٌ بِسَاكِنٍ صَحِيحٌ) احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: أُخْتُ وَبْنْتُ، .. التَّاءُ هُنَا مُشْعِرَةٌ بِالتَّأْنِيثِ، لَكِنَّهَا اتَّصَلَتْ بِسَاكِنٍ صَحِيحٍ: أُخْ .. الْخَاءُ (بُنْتُ) هَذِهِ التَّاءُ اتَّصَلَتْ بِسَاكِنٍ صَحِيحٍ، حِينَئِذٍ الْوَقْفُ عَلَيْهَا يَكُونُ بِمَاذَا؟ لَا تَتَغَيَّرُ .. لَا تُبَدَّلُ هَاءً.

(إِنْ لَمْ يَكُنْ) (إِنْ) حَرْفٌ شَرْطٌ، (لَمْ) حَرْفٌ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٌ، (يَكُنْ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ

مجزومٌ بـ (لَمْ) وجزمه سكون آخره، واسمه ضميرٌ مستترٌ يعود على (تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ) (إن لم يكن تاء تأنيث الاسم بِسَاكِنٍ وَصِلَ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَصِلَ)، (صَحَّ) فعل ماضي، والفاعل ضميرٌ مستترٌ يعود على (سَاكِنٍ) صَحَّ ساكناً، لأنَّ الجملة هنا نعت لـ (سَاكِنٍ) لا بُدَّ من رابطٍ، ولا بُدَّ أن تجعل الضمير الفاعل مَرْدُّهُ الموصوف، (بِسَاكِنٍ) صحيح، (وَصِلَ) فعل ماضي مُغَيَّرُ الصيغة، إن لم يكن تاء التأنيث وَصِلَ، (وَصِلَ) الجملة خبر (يَكُنْ)، أين يرجع الضمير؟ إلى تاء التأنيث .. مباشرة .. قاعدة استحضرها دائماً في الإعراب: إذا كان الخبر جملة وأشكل عليك الضمير إذا ما فهمت المعنى مباشرة على الاسم .. اسم يكن، أو اسم دام، أو المبتدأ .. إلى آخره، لماذا؟ لأنك لو لم تجعل الضمير خللت الجملة عن الرابط وهذا ممتنع.

إذا: (وَصِلَ) هذا خبر (يَكُنْ)، إذا: خبر (يَكُنْ)، دخلت على جملة اسمية .. مبتدأ وخبر، وهنا المبتدأ ضمير يعود على (تَا تَأْنِيثِ)، وجملة (وَصِلَ) هذه خبر، إذا: لا بُدَّ أن تكون مشتملة على ضمير يعود على اسم (يَكُنْ)، إذا: وَصِلَ تاء تأنيث الاسم بساكنٍ صحيح.

احترز به من نحو: بِنْتُ وَأُخْتٍ، فإن الوقف عليه يكون بالتاء لا بالهاء، لأنه حكم أولاً: تاء تأنيث الاسم جُعِلَ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ، هل كل تاء؟ الجواب: لا، استثنى ما إذا كانت هذه التاء متصلة بساكنٍ صحيح.

إذا: إذا اتَّصَلَتْ بِسَاكِنٍ صحيح وقفنا عليها بالتاء لا بالهاء: هذه أُخْتٌ .. هذه بِنْتُ، فتقف عليها بالسكون والتاء كما هي، وفهم منه: أَنَّ السَّاكِنَ إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء، إن كان ما قبلها حرف ساكن لكانه ليس بصحيح مثل: فتاة، هذه فتاة أو فتاه .. هل أخرجها النّاطم؟ ما قبلها ساكن، هو قال: (إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ وَصِلَ) (فتاه) وَصِلَ بساكن، و (قناه) وَصِلَ بساكن، نقول: السَّاكِنُ قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً، والذي استثناه النّاطم: أن يكون ما قبلها، أو وَصِلَتْ تاء التأنيث بساكنٍ صحيح، فإن وَصِلَتْ بِسَاكِنٍ ليس بصحيح فالحكم كالسابق ويوقف عليها بالهاء. حينئذٍ إذا قيل: هذه فتاه، تقف عليها بالهاء، مع كونها وَصِلَتْ بساكنٍ إلا أنه مُعْتَلٌ وليس بصحيح، والذي احترز منه النّاطم: أن تتصل بساكنٍ صحيح.

فُهِمَ منه: أَنَّ السَّاكِنَ إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث، أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَنَاهُ وفتاه وحصاه.

إذاً: ما قبل تاء التانيث هنا ألفٌ، دخل فيه جمع المؤنث السالم: هندات، أليست مثل: فتاة، تاء تانيث وُصِلت بساكن ليس بصحيح، حينئذٍ نقول: هنداه .. مسلماه، الأصل: مسلمات .. هندات، دخل فيه والحكم ثابتٌ له لكنّه قليل، ولمّا كان قليلاً لئلا يُفهم فيه الكثرة قال: (وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ) .. ولمّا كان الوقوف بالهاء على تاء ما جُمع بألفٍ وتاء جائز وهو لغة نصّ عليه .. قال: وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهِي

إذاً: دخل في قوله:

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ ..

دخل جمع المؤنث السالم نحو: هندات، فأخرجه بقوله: (وَقَلَّ ذَا)، (وَقَلَّ ذَا) المشار إليه ما هو؟ الوقف على تاء التانيث بالهاء، (قَلَّ ذَا) جعل التاء هاءً (في جَمْعِ تَصْحِيحٍ)، وليس عندنا جمع تصحيح يُجْمَع بألفٍ وتاء إلا جمع المؤنث السالم، (وَمَا ضَاهِي) يعني: وما شابه جمع المؤنث السالم يعني: الملحق به وهو: أولات وعرفات، وما ألحق به في التقدير ك: هَيْهَاتَ .. هَيْهَاهُ، يوقف عليها بالهاء لكنّه قليل.

إذاً: (وَقَلَّ) فعلٌ ماضي، و (ذَا) اسم إشارة في محل رفع فاعل، والمشار إليه: جعل التاء هاءً، (في جَمْعِ تَصْحِيحٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَلَّ) قَلَّ في جمع تصحيح ذَا، أي: الحكم المذكور، وهو قلب التاء هاءً، (وَمَا ضَاهِي) (وَمَا) يعني: والذي ضاهى (ضَاهِي) يعني: شابه .. المضاهي هو المشابه، (وَمَا ضَاهِي) يعني: ما شابه جمع التَّصْحِيح في الدلالة على مُتَعَدِّدٍ حالاً ك: أولات، وهذا مُلْحَقٌ به، وفي الأصل ك: عرفات لَمَّا جُعِلَ علماً، و (أُذْرَعَاتٍ)، أو في التقدير ك: هَيْهَاتَ، حينئذٍ يُوقَف على الجميع بالتاء وهو الأرجح. (وَقَلَّ) الوقوف عليه بالهاء فتقول: مسلمات .. أولات .. عرفات .. أذرعَات .. هندات .. فاطمات .. عائشات، (وَقَلَّ) أن تقف عليه بالهاء فتقول: فاطماه .. مسلماه .. أولاه .. هَيْهَاهُ .. عرفاه، الوقف بالهاء هذا قليل، والأرجح الوقف بالتاء. (وَمَا ضَاهِي) إذاً: ما ضاهى ليس خاصاً بما ألحق به، بل أدرجوا فيه (هَيْهَاتَ). أي: قَلَّ جعل التاء هاءً في الوقف في جمع المؤنث السالم ك: هنداتٍ، وما ضاهاه ك: أولات، وهَيْهَاتَ، والأعراف في ذلك: الوقف بالتاء، الأعراف يعني: الأشهر والأرجح في لسان العرب والأكثر والأفصح الوقف عليه بالتاء، وقد سُمِعَ إبدالها هاءً، منقول في لسان العرب وعليه بعض القراء.

ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفُنُ الْبَنَاهُ مِنَ الْمَكْرُمَاهُ، يعني: دَفُنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ - في الجاهلية هذا انتبهوا! - قَلَبُ التَّاءِ هَاءً، وَشُيْعَ: كيف الإخوة والأخوات؟ يعني: والأخوات، شُيْعَ هذا وَشُيْعَ ذاك، إذاً: وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ..

(مَا) هذا معطوف على (جَمْعٍ)، (مَا) اسم موصول، و (ضَاهِي) هو يعود على (مَا)، (ضَاهِي) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر، حينئذٍ الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (وَعَبْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى)، (عَبْرُ) مبتدأ، وهو مضاف، و (ذَيْنِ) اسم إشارة مثنى، المشار إليه هنا ما هو؟ جمع التَّصْحِيحِ وما ضاهاه. (وَعَبْرُ ذَيْنِ انْتَمَى) أي: (عَبْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ)، (بِالْعَكْسِ) جار ومجرور متعلق بقوله: (انْتَمَى)، و (انْتَمَى) بمعنى: انتسب، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، والضمير هنا (انْتَمَى) يعود إلى (عَبْرُ ذَيْنِ)، (وَعَبْرُ ذَيْنِ) يعني: (جمع التصحيح ومضاهيه انْتَمَى بِالْعَكْسِ) يعني: أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه، فالوقف بالهاء هو الكثير. عَبْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى ..

يعني: غير جمع التصحيح .. المؤنث السالم .. المختوم بـألفٍ وتاء والمضاهي بالعكس، ما هو العكس؟ الكثير الوقف عليه بالهاء، والقليل بالتاء. وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهِي

ما هو القليل؟ الوقف بالهاء دون التاء، عكسه: الكثير .. الوقف بالتاء، والقليل الوقف بالهاء، (عَكْسِ ذَيْنِ) الذي هو (عَبْرُ ذَيْنِ) الذي هو جمع المؤنث السالم والمضاهي، يعني: أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه، فالوقف بالهاء هو الكثير مفرداً كان أو جمعاً، مفرداً نحو: فاطمه وطلحه، مؤنثاً أو مذكراً، أو جمع تكسير نحو: غَلَمَه، تقف عليها بالهاء.

والوقف بالتاء قليل .. مسموع لَكِنَّهُ قَلِيلٌ: فَاطِمَتِ .. صَلَاتِ .. زَكَاتِ، يقف عليه بالتاء لَكِنَّهُ قَلِيلٌ. والوقف بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، الْبَقَرَةُ مثل: فَاطِمَةُ، تقف عليه بالتاء، بدل من أن تقول: بَقَرَةٌ تقول: بَقَرَتِ، فقال مُجِيبٌ: ما أحفظ منها ولا آيت، والأصل أن يقول: يا أهل البقرة ما أحفظ منها ولا آية، فوقف بالتاء: بَقَرَتِ وَأَيَّتِ، هذا مسموعٌ في لسان العرب لَكِنَّهُ قَلِيلٌ. وأكثر من وقف بالتاء .. إذا وقف بالتاء حينئذٍ يُسَكَّنُهَا .. أكثرهم يُسَكَّنُهَا، ولو كانت

مُنَوَّنَةً منصوبة، وعلى هذه اللغة بما كُتِبَ في المصحف: (إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ) (شَجَرَتْ) تجدها بالتاء المفتوحة والأصل نكتبها بالمربوطة، إشارة إلى هذه القراءة، لو وقف عليها: (إِنَّ شَجَرَتْ) تقف عليها بالتاء، وعلى هذه اللغة بما كُتِبَ في المصحف: (إِنَّ شَجَرَتْ الزُّقُومِ) و (امْرَأَتُ نُوحٍ) .. (امْرَأْتُ لُوطٍ) تجدها مكتوبة بالتاء المفتوحة. وأشبه ذلك، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحزمة، يعني: لو وقف عليها (إِنَّ شَجَرَتْ) يقف عليها بالتاء، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ووقف الكسائي على: (لات) بالهاء (لاه) ووقف الباكون بالتاء، إذاً: هو مقروء به في السَّبْع، دَلَّ على أَنَّهُ فصيح، لا نَقُول شاذ، بعضهم عَبَّرَ بأنَّه شاذ، نقول: لا، ما دام أَنَّهُ قُرِئَ به في السَّبْع فهو فصيح ولو كان قليلاً.

إذاً: (تَا تَأْنِيْثِ الْإِسْمِ) قلنا: احترز به عن تاء تأنيث الفعل والحرف، فليس فيها إلا الوقف بالتاء فلا يوقف عليها بالهاء، وأما تاء تأنيث الاسم حينئذٍ نقول: الأصل الوقف عليها بالهاء .. إبدال التاء هاءً، فتقول: فاطمه وعائشه، هذا هو الفصيح الأكثر والأرجح بشرط:

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلٌ ..

احترازاً من نحو: أُخْتُ وَبْنَتْ، فحينئذٍ يُوقف عليها بالتاء، مفهومه: أَنَّهُ لو كانت مُتَّصِلَةٌ بساكِنٍ غير صحيحٍ وَقِفَ عليها بالهاء فتقول: فتاه .. قناه .. حصاه، تقف عليها بالهاء؛ لكونها اتَّصَلَتْ بساكِنٍ لكنَّه غير صحيح، فلو اتَّصَلَتْ بساكِنٍ صحيحٍ وَقِفَ عليها بالتاء، دخل في هذه الجملة ما جُمِعَ بِالْفِ وتاء، ف: مسلمات وهندات، التاء هنا اتَّصَلَتْ بساكِنٍ لكنَّه غير صحيح، حينئذٍ الأصل: الوقف عليها بالهاء، لكنَّه نَبَّهَ قال: (وَقُلْ ذَا) هذا كالاستدراك على ما سبق، (قُلْ ذَا) أي: الوقف على التاء بالهاء. في جَمْعٍ تَصَحِّحٍ وَمَا ضَاهَى ..

فيجوز الوقف عليه بالهاء ويجوز الوقف عليه بالتاء والتاء أكثر وأفصح وأرجح وأشهر، وأما الوقف عليه بالهاء فهو جائز: هنداه، ونحو ذلك، (وَعَبَّرَ ذَيْنِ) الذي هو جمع التَّصْحِيحِ والمضاهي له (انْتَمَى بِالْعَكْسِ) يعني: انتسب بالعكس، عكس ما سبق وهو أَنَّهُ الكثير: الوقف عليه بالهاء، والوقف عليه بالتاء هذا قليل، مثل: صلاه وزكاه، ونحو ذلك.

قال الشَّارِحُ: "إذا وَقِفَ على ما فيه تاء التأنيث، فإن كان فعلاً وَقِفَ عليه بالتاء نحو: هُنْدٌ قامت" هذا احترز به بقوله: (تَا تَأْنِيْثِ الْإِسْمِ) أخرج الفعل، ومثله إن كان حرفاً:

رُبَّتْ وَنُمَّتْ وَلَعَلَّتْ، يُوقِفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ.

وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو: إمّا أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً أو لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وَقِفْ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ نحو: بنت وأخت، وإن كان غير ذلك وَقِفْ عَلَيْهِ بِالهَاءِ: فاطمه وحمزه وفتناه، وإن كان جمعاً أو شبهه وَقِفْ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ نحو: هندات وهيهات، وَقَلَّ الوقف على المفرد بالتَّاءِ: فاطمت، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو: هنداه وهيهاه (هنداه) مسموع لكنه قليل.

ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلَى ... بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

(وَقِفْ) فعل أمر، (بِهَا السَّكْتِ) بهاء السكت، هذا من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، يعني: يوقف على الموقوف لكن مع زيادة هاء السكت، وأكثر ما تُزَادُ بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً نحو: لم يُعْطِ، أو وقفاً نحو: أَعْطِ، وبعد (ما) الاستفهامية المجرورة كقوله: على ما، إن قلت: على مه، وقد تُزَادُ في غير هذا، هي في ثلاثة مواضع سيذكرها الناظم متوالية قياساً.

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ) (بِهَاءٍ) قصره للضرورة وهو مضاف، و (السَّكْتِ) مضاف إليه، والجار والجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: قِفْ .. (قِفْ بِهَا السَّكْتِ) أي: للتَّوَصُّلِ إلى بقاء الحركة في الوقف، كما اجْتَلِبْتَ همزة الوصل للتَّوَصُّلِ إلى بقاء السكون في الابتداء، عندما نقول: نأتي بهمزة الوصل للتمكّن من الابتداء بالسّاكن فيبقى السّاكن كما هو .. لا نُحَرِّكُه، إذا قيل: همزة الوصل اجْتَلِبْتَ للتمكّن من الابتداء بالسّاكن، ما معنى هذا الكلام؟ أننا حافظنا على السكون.

هاء السكت كذلك، نريد أن نحافظ على الحركة الأخيرة، مثل إذا قيل: لم يُعْطِ .. لم يُعْطِ، (لم يُعْطِ) بالإسكان هذا جائز، لكن إذا قلت: لم يُعْطِ، حينئذٍ حافظت على الحركة الدّالة على المحذوف، حينئذٍ إذا قلت: لم يُعْطِ أو: أَعْطِ علمت بهاء السكت هنا .. توصلت بهاء السكت للمحافظة على الحركة التي لو لم تأتِ بهاء السكت لوقفت عليها بالسكون وحذفتها.

حينئذٍ استفدت الحرف الذي دُلَّ عليه بالحركة المذكورة، لو قلت: أَعْطِ، لا يدري السّامع ما الذي حذفته، لأنّ الطّاء ساكنة، ومعلوم أنّ فعل الأمر إمّا يُبْنَى على حذف

آخره، وهنا إذا قلت آخره .. سَكَنْتَ الطَّاءَ لم يدل الطَّاءُ السَّاكنَ على ذلك المحذوف، لكن إذا قلت: أَعْطُهُ، عرفت المحذوف أَنَّهُ ياء، (ارْزَمِهِ) .. (اِحْشَهُ) علمت بهاء السَّكْتِ أَنَّ المحذوف ياء في قولك: ارْزَمِهِ، وَأَنَّ المحذوف أَلِف في قولك: اِحْشَهُ، وَأَنَّ المحذوف واو في قولك: اذْغُهُ.

إذا: حافظنا على الحركة عند الوقف للدلالة على المحذوف بواسطة هاء السَّكْتِ، إذا: لها فائدة، كما أَنَّ همزة الوصل للتمكُّن من الابتداء بالسَّاكن، وَتَمَيَّتْ هاء السَّكْتِ لَأَنَّهُ يُسَكَّتْ عليها دون آخر الكلمة، هي ليست من الكلمة، هي حرف زائد على الكلمة، فَسَكَّتْ عليها فَسَمَّيْتُ: هاء السَّكْتِ.
وَقَفَّ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ

قوله: (عَلَى الْفِعْلِ) جار ومجرور متعلِّق بقوله: (قَفَّ)، قف على الْفِعْلِ بهاء السَّكْتِ، أطلق النَّاطِم (الْفِعْلُ) هنا فَشَمِلَ المضارع المجزوم، والأمر من الْمُعْتَلِّ اللام، لَأَنَّهُ قال: (الْفِعْلُ الْمُعَلِّ) بحذف الآخر، الملعل بحذف الآخر إِنَّمَا يكون مُعَلَّلاً إذا كانت لامه حرفاً من حروف العِلَّة، ثُمَّ يُحْذَفُ آخِرُهُ في موضعين:

أولاً: إذا كان مضارعاً دخل عليه جازم نحو: لم يُعْطِهِ.

ثانياً: إذا كان أمراً، حينئذٍ يُبْنَى على حذف آخره.

وَقَفَّ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ ..

(الْمُعَلِّ) شَمِلَ المضارع المجزوم، والأمر من الْمُعْتَلِّ اللام، (بِحَذْفِ آخِرٍ) (بِحَذْفِ) جار

ومجرور متعلِّق بقوله: (مُعَلِّ)، و (الْمُعَلِّ) صفة لـ (الْفِعْلِ)، (عَلَى الْفِعْلِ) متعلِّق بقوله:

(قَفَّ)، (الْمُعَلِّ) صفة لـ (الْفِعْلِ)، (بِحَذْفِ آخِرٍ) جار ومجرور متعلِّق بقوله:

(مُعَلِّ)، (بِحَذْفِ) مضاف، و (آخِرٍ) مضافٌ إليه.

(بِحَذْفِ آخِرٍ) يعني: بحذف آخر فقط كما في: أَعْطِ، أو مع حذف الفاء كما في: لم يَفِّ،

ولم يَفِّ، أو العين كما في: لم يَرِ، يعني: نَصَّ النَّاطِم على حذف الآخر فلا يُفْهَم منه أَنَّ

الفاء والعين واحدٌ منهما لم يحذف، بل قد يكون مع حذف الآخر حذف الفاء، وقد

يكون مع حذف الآخر حذف العين، وليس المراد هنا: الحكم على الفاء ولا على العين،

وإنَّما المراد: على حذف آخره، حينئذٍ تَجْتَلِبُ وتقف بِهَاءِ السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ

بِحَذْفِ آخِرِهِ فقط، أو بحذف آخره مع الفاء، أو بحذف آخره مع العين، وأَمَّا حذف

آخره مع الفاء أو العين هذا ليست بكلمة .. لم ننطق بها.

(كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ) (أَعْطِ) إذا أردت الوقف عليها تقول: أَعْطِهِ، حافظت على كسرة الطاء، فذَلَّت على أَنَّ المحذوف هو ياء، وجئت بهاء السَّكْتِ والشَّرْط موجود: وهو أَنَّهُ فعلٌ مُعَلٌّ بمحذوف آخره لكونه مجزوماً بمحذوف الآخر، كقولك: (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ) (أَعْطِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت واجب الإضمار، (مَنْ سَأَلَ) الذي سأل، (مَنْ) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول به، و (سَأَلَ) فعل ماضي مبني على فتح مُقَدَّر، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَنْ) والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .. الذي سأل، وجملة (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ) في محل نصب مقول لقول محذوف وهو كقولك: (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ). إذا خلاصة البيت: أَنَّ هاء السَّكْتِ من خَوَاصِّ الوقف، وأكثر ما تُزَاد بعد شيئين: - الأول: الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً نحو: لم يُعْطِهِ، أو وقفاً نحو: أَعْطِهِ. - الثاني: (مَا) الاستفهامية كما سيأتي في محله.

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَع ..

(لَيْسَ حَتْمًا) يعني: الوقف بهاء السَّكْتِ على نوعين: واجب وجائز .. قد يكون واجباً، وقد يكون جائزاً، (وَلَيْسَ حَتْمًا) (لَيْسَ) فعل ماضي ناقص، أين اسمه؟ ضميرٌ مستتر يعود على إلحاق الهاء بالفعل، (لَيْسَ) إلحاق الهاء بالفعل (حَتْمًا) خبر (لَيْسَ)، (في سَوَى) في غير، (في سَوَى) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (حَتْمًا) لَأَنَّهُ مصدر، (حَتْمًا) مُحْتَمًّا (في سَوَى) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، (كَع) قُصِدَ لفظه، فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (مَا) ما كان (كَعِ أَوْ كَعِ مَجْزُومًا)، (كَعِ) هذا جار ومجرور معطوف على (كَعِ)، وقوله: (كَعِ أَوْ) (أَوْ) هنا للتَّنْوِيع (مَجْزُومًا) حالٌ من (كَعِ)، ما الفرق بين (عِ) و (يَعِ)؟ (عِ) هذا فعل أمر لم يبق إلا على حرف واحد، يعني: حُذِفَت الفاء وَحُذِفَت اللام، أصله من: وَعَى يَعِي .. يَوْعِي، حُذِفَت الواو لوقوعها بين عِدَوْتَيْهَا، ثُمَّ قِيلَ: عِي، وَحُذِفَت الياء للبناء فقليل: عِ، حينئذٍ تقف عليه بالسُّكُون.

(يعي) .. (لم يَعِ)، حُذِفَ منه الفاء والياء، إذا: القول فيه كالقول السابق، إذا: ما الفرق بينهما؟ (عِ) حُذِفَ منه الفاء واللام، و (يَعِ) حُذِفَ منه الفاء واللام، ما الفرق؟ (عِ) لم يبق معه حرفٌ زائد، و (يَعِ) معه حرفٌ زائد، هذا الفرق .. هذا المراد به: أن يكون (عِ) على حرفٍ واحد، و (يَعِ) على حرفين.

(كَعِ مَجْزُومًا) يعني: حالة كونه (مَجْزُومًا) دخل عليه جازم، وإلا (يَعِ) لا يُقَال دون جازم، هذا من باب التأكيد فقط، حالٌ من (يَعِ)، (فَرَاعِ مَا رَعُوا) ما رَعَوْه يعني: العرب، (فَرَاعِ) هذا أمر، الفاء هنا عاطفة، (رَاعِ) أنت الذي، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي في

محل نصب مفعول به، (رَعُوا) فعل ماضي والواو فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف، (رَاعِ مَا رَعُوا) يعني: اسلك ما سلكه العرب.

إذاً: هنا عندنا منطوق وعندنا مفهوم، (وَلَيْسَ حَتْمًا) ليس إلحاق هاء السكّت بالفعل واجباً في غير (كَعَ) و (يَعِ)، إذاً: هو واجبٌ في (عِ) و (يَعِ)، كأنّه قال لك: يجب في موضعين فقط وهما: (عِ) و (لَمْ يَعِ) في هذين الموضعين واجب، وما عداهما ليس حتماً، بالمنطوق نصّ على الجواز، وبفهمه نصّ على الوجوب، (وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى) .. (لَيْسَ حَتْمًا) ليس واجباً، هذا منطوقٌ في نفي الوجوب أو في إثبات الوجوب؟ هذا نفي للوجوب، إذاً: إثباتٌ للجواز.

إذاً: بالمنطوق نصّ على الجواز، وبالمفهوم على الوجوب، مع كون مسألتي الوجوب منطوقٌ بهما وهو: (يَعِ) و (عِ)، يعني: أنّه إنّما يجب إلحاق هاء السكّت في نحو المتالين المذكورين تقويةً لهما.

وَفُهِمَ منه: أنّ لحاقهما لِمَا بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطِ وَلَمْ يُعْطِ، جائزٌ لا لازم، فنقول: لم يُعْطِ وَأَعْطِ، بالسكون، و (لَمْ يُعْطِ) و (أَعْطِ) بإلحاق الهاء، وفي نحو: قَهْ وَلَمْ يِقْه، بإلحاق الهاء خَاصَّةً.

قوله:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعَ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُومًا.

يعني: أنّ الوقف بهاء السكّت على الفعل المُعْلٍ بحذف الآخر، ليس واجباً في غير ما بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين أحدهما زائد، وهذا أولى من شرح المكوّدي. فك البيت هذا: وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعَ أَوْ كَيَعِ ما مراد الناظم هنا؛ لأنّه عليه نقد؟ أنّ الوقف بهاء السكّت على الفعل المُعْلٍ بحذف الآخر، ليس واجباً، في ماذا؟ في غير ما بقي على حرفٍ (مَا كَعَ) أو حرفين أحدهما زائد.

فالأول نحو: عَهْ، هذا واجب أو جائز؟ واجب على ظاهر كلام النَّظْم، أمرٌ من و (عَى) .. (يَعِ)، ونحوه: رَهْ، أمرٌ من رأى يَرى، لأنّه بقي على حرفٍ واحدٍ، فما بقي على حرفٍ واحدٍ وهذا يُتَصَوَّرُ في فعل الأمر لا في الفعل المضارع، حينئذٍ (رَهْ) نقول: هذا واجب اتّصال هاء السكّت، كذلك (قَهْ) .. (عَهْ) نقول: الوقف هنا بهاء السكّت واجب، لكونه على حرفٍ واحد، وهذا لا إشكال فيه .. القول بالوجوب في هذا لا إشكال فيه.

والثاني: لم يَعْه ولم يَره، يعني: الفعل المضارع المجزوم إذا حُذِفَ منه فاؤه ولامه مجزوماً، وبقي معه حرفٌ زائد (يَره) الياء زائدة، والراء هي أصلٌ، حينئذٍ على ظاهر كلام النّاطم يجب الوقف بهاء السّكّت، فتقول: لم يَره .. لم يُعْطِه، بوجوب الوقوف بهاء السّكّت، هذا ظاهر كلام النّاطم.

والثاني: لم يَعْه ولم يَره، لأنّ حرف المضارعة زائداً، فزيادة هاء السّكّت في ذلك واجبةٌ لبقائه على أصلٍ واحدٍ، هذا ما قاله النّاطم هنا.

قال ابن هشام في (التّوضيح): "وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين" يعني: القول بوجوبه في: لم يَعْه، مردودٌ بإجماع المسلمين، لأنّه مُخالفٌ، وإنّما المشهور هو الأول، أمّا: لم يُعْطِ، فهذا يجوز فيه الوجهان: يجوز إلحاقه بهاء السّكّت، ويجوز عدم الإلحاق.

قال ابن هشام في (التّوضيح): "وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين" يعني: في الثّاني لا في الأول (قَه) .. (عَه) مُتَّفَقٌ عليه بالوجوب، إنّما الكلام في المضارع المجزوم إذا لم يبق منه إلا حرفان، ابن مالك يرى وجوب الوقوف عليه بهاء السّكّت، وابن هشام يقول: الوجوب هذا مردودٌ بإجماع المسلمين.

وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على: لَمْ أَكْ " (لَمْ أَكْ بَعِيّاً) مثلاً، (لَمْ أَكْ) إذا وقفت عليها قال: وقف القُراء هنا بالسُّكون (لَمْ أَكْ)، وإذا قلنا على رأي ابن مالك لا يجوز أن يُوقف عليه إلا بهاء السّكّت (لَمْ أَكْه)، حينئذٍ كون القُراء يقفون عليه بالسُّكون وهو مُضارعٌ مجزوم وعلى حرفين الكاف والهمزة، والهمزة زائدة لأنّها للمتكلم، وقفوا عليه بالسُّكون حينئذٍ نقول: القول بأنّه يجب هذا مردودٌ، لماذا؟ لأنّ القُراء لا يقفون على شيءٍ إلا وهو جائزٌ لغةً، فإذا كان جائزاً لغةً كيف يُقال بالوجوب بأنّه لا يوقف عليه بهاء السّكّت؟

((وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ)) [غافر:9] (وَمَنْ تَقِ) بالوقف عليه بالسُّكون، لذلك قال: هذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على: ((لَمْ أَكْ)) [مريم:20] (لَمْ أَكْ) بالسُّكون و (من تَقِ) بالوقوف عليه بسكون القاف .. بترك الهاء ويوقف عليها بالسُّكون، ما دام أنّ القُراء وقفوا على (مَنْ تَقِ) بسكون القاف دون هاء السّكّت دلّ على أنّه جائزٌ لغةً، لأنّه لا يُقال بشيءٍ في القراءات المتواترة البتّة إلا وهو جائزٌ لغةً، هو شرطٌ في صحّة القراءة، حينئذٍ نقول: القول بالوجوب فيه نظر.

إذاً قوله: (مَا كَعِ) مُسَلَّمٌ به، وأمّا قوله: (أَوْ كَبِعِ مَجْزُوماً) هذا فيه نظر، الوجوب بالوقوف بهاء السّكّت هنا فيه نظر.

ومقتضى تمثيله: أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء، وإنما أراد بالتمثيل: التنبيه، لأن ابن مالك يعطي الأحكام بالأمثلة، هو مثل بمثلين كل منهما محذوف الفاء، قد يفهم منه أن الحكم خاص بمحذوف الفاء، أما محذوف العين فلا.

ومقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء، وإنما أراد بالتمثيل: التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق، هذا مراده ولم يرد أن (ع) محذوف الفاء، و (يع) محذوف الفاء، حينئذ إن كان محذوف العين فلا يكون حكمه كذلك لا .. لا مفهوم له فالحكم عام.

فمحذوف العين كذلك، كما سبق في التمثيل: ره .. لم أره، هذا محذوف العين وهو الهمزة، الراء هذه هي فاء الكلمة، وحذفت الياء التي هي: يرى، حذفت الألف وهي لام الكلمة، وحذفت العين وهي الهمزة، بقي الراء وهي فاء الكلمة، إذا: الحكم عام.

فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو: لم يره، وفهم منه: أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو: أعطه ولم يعطه، جائز لا لازم، لأنه مثل بحرفين في الفعل المضارع، وبحرف واحد في فعل الأمر: أعط على حرفين، هو أوجب نحو: عه .. ما بقي على حرف واحد، إذا: ما بقي على حرفين أو كان من حرفين وهو فعل أمر لا يجب بل يجوز، حينئذ: أعط .. أعطه، يجوز فيه الوجهان.

كذلك: لم يعطه .. لم يعط، بإسكان الطاء والوقوف عليها، أو بإلحاق هاء السكت فهو جائز، لأنه أكثر من حرفين، إذا: ما كان أكثر من حرف في الأمر يجوز فيه الوجهان، وما كان على حرفين في المضارع على رأي ابن مالك: يجب فيه الوقوف بهاء السكت، وعلى رأي غيره فهو من الجائز، فما زاد على حرفين من باب أولى وأحرى. وإن كان الأجود الإتيان بالهاء مُحافضةً على دليل اللام المحذوفة، أعني: حركة ما قبل اللام، إذا قيل: يجوز فيه الوجهان، حينئذ الوقوف بهاء السكت أجود، لأنه يحافظ على الحركة.

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيْعٍ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

قلنا: بالمنطوق نص على الجواز، وبالمفهوم نص على الوجوب، هذا الموضع الأول مما يطرّد فيه هاء السكت، قلنا: هاء السكت مواضع أطرادها ثلاثة - وهذه سيذكرها الناظم -:

- الفعل المعتل المحذوف الآخر.

- و (ما) الاستفهامية.

- والمبني على حركة بناءٍ لازم.

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنَّ جُرَّتْ حُذِفَ ... أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا إِنْ تَقِفَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى

(اِقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى) بحذف الألف، (مَا اقْتَضَى) هذا الأصل.

(وَمَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل رفع مبتدأ، (مَا فِي الاسْتِفْهَامِ) (مَا) هذه تكون موصولة، وتكون شرطية، وتكون وصفية، وتكون نكرة إلى آخرها، إذا قوله: (في الاستفهام) هذا نعت .. صفة لها، (وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ: (مَا)، (إِنَّ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفُهَا) (حُذِفَ أَلْفُهَا) وجوباً، سواء جُرَّت بحرفٍ أو باسم، هو قَدَمٌ مُقَدِّمَةٌ، الكلام سيكون في هاء السَّكْتِ، وإِنَّمَا قَدَّمَ حكم حذف ألف (مَا) في الاستفهام، (إِنَّ جُرَّتْ) حُذِفَ أَلْفُهَا وجوباً، أطلق: (جُرَّتْ) بحرفٍ أو باسم؟ أطلق، إذا: نُعَيِّمُ الحكم، إذا: وجوباً، سواء جُرَّت بحرفٍ أو باسم لإطلاق النَّاطِمِ، واحترز بالاستفهامية .. قوله: (مَا فِي الاسْتِفْهَامِ) عن الموصولة والشرطية والمصدرية، نحو: مَرَرْتُ بِمَا مَرَرْتُ بِهِ، لا نقل: (بِمَ مَرَرْتُ بِهِ) بحذف الألف لا، بما مررت به؛ لأنَّ (مَا) هنا موصولة، وإِنَّمَا تُحْذَفُ إذا كانت استفهامية، وَمَا تَفْرَحُ أَفْرَحُ، (بِمَا) الباء دخلت على (مَا) هنا وهي شرطية، هل تحذف ألف (مَا)؟ لا تُحْذَفُ، لأنَّ الحكم مُعْلَقٌ بالاستفهامية، وَعَجِبْتُ بِمَا تَضْرِبُ (مَا) دخلت عليها (مِنْ) وهي حرف جر، إذا: جُرَّتْ (مَا) هنا وهي مصدرية، هل تحذف منها الألف؟ الجواب: لا.

إذا: فلا يُحْذَفُ ألف شيءٍ من ذلك، سواء جُرَّت بحرف جرٍ أو باسم، لا الموصولة، ولا الشرطية، ولا المصدرية، وفُهِمَ من قوله: (إِنَّ جُرَّتْ) أَنَّ المرفوعة والمنصوبة لا تُحْذَفُ أَلْفُهَا، لو قال: ما هذا؟ تحذف الألف؟ لا، لأنَّ: ما هذا؟ (مَا) استفهامية مبتدأ، و (هذا) خبر، لا تُحْذَفُ الألف هنا، لأنَّها في محلِّ رفع، كذلك: ما اشتريت؟ هنا في محلِّ نصب مفعول به.

إذا قوله: (إِنَّ جُرَّتْ) مفهومه: أَنَّ المرفوعة، يعني: محلاً، والمنصوبة محلاً وهي (مَا) الاستفهامية لا تُحْذَفُ أَلْفُهَا، وإِنَّمَا الحذف مخصوصٌ بما إذا جُرَّتْ، يعني: دخل عليها حرف جرٍ أو أُضِيفَتْ، حينئذٍ حُذِفَتْ أَلْفُهَا وجوباً.
ثمَّ قال: (وَأَوَّلُهَا) أولٌ ماذا؟ قبل ذلك قوله:

وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ ... أَلْفُهَا.

هو قَدْماً بمقدِّمة بحكم وجوب حذف ألف "ما" في الاستفهام، نقول: أهمل المصنِّف هنا شروط حذف ألفها، وهو: ألا تُركَّب مع (ذا) هذا شرطاً لا بد، فإن رُكِّبَت مع (ذا) لم تُحذف الألف ولو جُرَّت، نحو: على ماذا تَلُومُونِي؟ (على) حرف جر، و (ما) استفهامية، لكنَّها رُكِّبَت مع (ذا) إذاً: لا تُحذف ألفها. إذاً: يُشترط في حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّت: ألا تُركَّب مع (ذا)، فإن رُكِّبَت حينئذٍ لا تُحذف ألفها، هذا شرط لا بُدَّ من ذكره. وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ ... أَلْفُهَا.

قيل سبب حذف الألف: إرادة التَّفْرِقة بينها وبين الموصولة والشرطية، فرق بين هذه الثلاث: موصولة وشرطية والاستفهامية، فحذفنا الألف من أجل التَّفْرِقة، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، الشرطية متعلِّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة، فإنَّها مع الصِّلة كأنَّها اسمٌ واحد .. هي مُنْفَكَّة.

(وَأَوَّلُهَا أَلْفٌ إِنْ تَقِفْ) هذا الذي يَتعلَّق معنا هنا، (وَأَوَّلُهَا) أتبعها، (أَلْفٌ إِنْ تَقِفْ) على ماذا؟ على (ما) الاستفهامية (إِنْ جُرَّتْ) إِنْ جُرَّتْ حذفت ألفها، حينئذٍ بقيت على حرفٍ واحد، صارت مثل: عَهْ وَقَهْ، حينئذٍ تقف عليها بهاء السَّكْتِ، (وَأَوَّلُهَا) (أَوَّلِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العِلَّة وهو الباء (أَوَّلِ) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، (وَأَوَّلُهَا) الهاء ضمير متَّصل مبني على الفتح في محلِّ نصب مفعول أول، (أَوَّلُهَا أَلْفٌ) (أَوَّلُهَا) الضمير هنا يعود على (ما) الاستفهامية إِنْ جُرَّتْ وَحُذِفَ أَلْفُهَا، (وَأَوَّلُهَا أَلْفٌ) مفعول ثاني، (إِنْ تَقِفْ) (إِنْ) حرف شرط، و (تَقِفْ) فعل مضارع مجزوم بالسُّكُون.

أين جواب الشرط؟ (إِنْ تَقِفْ فَأَوَّلُهَا أَلْفٌ) محذوف لدلالة ما قبله عليه .. كثير يُحذف جواب الشرط، (وَأَوَّلُهَا أَلْفٌ إِنْ تَقِفْ) جوازاً إذا جُرَّت بِحَرْفٍ، ووجوباً إِنْ جُرَّتْ بِاسْمٍ، إذاً: فَرَّقَ بين حذف الألف وبين الوقف عليها بهاء السَّكْتِ، حذف الألف واجب مُطلقاً، إِنْ جُرَّتْ بِاسْمٍ أو جُرَّتْ بِحَرْفٍ، وأمَّا الوقف عليها بهاء السَّكْتِ ففيه تفصيل، قد تجب وقد تجوز، متى تجب؟ جوازاً إِنْ جُرَّتْ بِحَرْفٍ نحو: عَمَّ .. ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) [النبا: 1] يسأل البعض: لماذا الألف لم تكتب (عَمَّا)؟ ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) كيف تكتب؟

مثل الفعل الماضي (عَمَّ)، يظن البعض أنَّها (عَمَّ) فعل ماضي، وهي (عَنْ) دخلت على (ما) وهي (ما) الاستفهامية، حُذِفَت الألف وجوباً هنا لكونها جُرَّت بحرف جر، لو وقفت على (عَمَّ) انقطع بك النَّفس .. ابتداءً وصلت ما قبلها: المرسلات ثُمَّ عَمَّ، (عَمَّهُ) تقف عليه بالسكون، جوازاً أو وجوباً؟ جوازاً.

(وَأَوَّلَهَا هَا إِنْ تَقِفْ) أي: جوازاً إِنْ جُرَّت بحرفٍ نحو: (عَمَّهُ)، ووجوباً إِنْ جُرَّت باسمٍ نحو: (اقتِضَاءَ مَهْ) الذي مثل به النَّاطم.

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَ ... بِاسْمٍ.

نصَّ على ما ذكرناه، (وَلَيْسَ حَتْمًا) واجباً، ما هو (لَيْسَ حَتْمًا)؟ ليس إيلاء الهاء (ما) الاستفهامية إذا حُذِفَت أَلِفُهَا حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَ بِاسْمٍ، أمَّا المنخفض باسمٍ فهو واجبٌ، إذا كان الأمر دائر بين نوعين .. قوله: (إِنْ جُرَّتْ) إمَّا بحرف أو باسمٍ، نفى الوجوب عن غير ما انخفض باسمٍ، فصار الجواز مُنْصَبًّا على ما انخفض بحرفٍ، وانصبَّ الوجوب على نوعٍ واحدٍ وهو ما انخفض باسمٍ.

(وَلَيْسَ) أي: إلحاق الهاء والوقف عليه هاء السَّكْتِ واجباً، (حَتْمًا) هذا خبر (لَيْسَ)، (فِي سِوَى) مُتَعَلِّقٌ بـ (حَتْمًا)، و (ما) هذه موصولة، و (انْخَفَضَ) الألف للإطلاق، (انْخَفَضَ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما)، (بِاسْمٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْخَفَضَ)، والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول، ليس واجباً في غير المنخفض باسمٍ، فإنَّ انخفاض باسمٍ فهو واجب، وما ليس كذلك وهو المخفوض بحرفٍ فليس بواجبٍ.

(كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى) (اقْتِضَاءَ مَهْ) لو وقفت، (اقْتِضَاءَ ما) (اقْتِضَاءَ) مضاف، على حسب الجملة .. ما قبلها، هو أَوْرَدَهُ بالنَّصب، والأصل فيه على التَّقديم هنا: (اقْتَضَى اقْتِضَاءَ ما) إذا وقفت عليه تقف عليه بالسكون، هنا الكلام فيه تقديم وتأخير، الأصل: (اقْتَضَى اقْتِضَاءَ مَهْ) يعني: (اقْتِضَاءَ) هذا نُعْرِبُهُ على أَنَّهُ مفعول مطلق لقوله: (اقْتَضَى)، (اقْتَضَى) هذا فعل ماضي.

إذاً: إذا وقفت على (مَهْ) هنا تقف عليه بهاء السَّكْتِ، واجب أو جائز؟ واجب، ولذلك لو تريد أن تقف عليه بالسكون تتعب، (اقْتَضَى اقْتِضَاءَ مَهْ) وقفت عليه بالسكون، فيه تقديم وتأخير، والأصل: (اقْتَضَى اقْتِضَاءَ ما) وهو سؤالٌ عن صفة الاقتضاء، فحذف الألف من (ما) لكونه مضافاً إليه، وهو مجرورٌ محلاً بـ (اقْتِضَاءَ)، فَلَمَّا كان كذلك: إذا وقف عليه حينئذٍ وجب اتِّصال هاء السَّكْتِ به.

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا ... بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى

أي: وليس إيلائها الهاء واجباً في سوى المجرورة بالاسم وقد مثَّله، وعِلَّة ذلك: أنَّ الجار الحرفي كالجزء لاتِّصاله بها لفظاً وخطاً، بخلاف الاسم، فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرفٍ واحد، لأنَّ (اقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى) هذا يُظنُّ الظَّانُّ أنَّها مُتَّصِلَةٌ بما قبلها.

بخلاف الاسم، فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرفٍ واحدٍ، وأيضاً يُقال: اتِّصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجباً أجود في قياس العربية وأكثر، إذا قيل بالجواز ليس المراد أنَّ عدم الوقوف بهاء السكَّت هو الأكثر والأجود، بل الصَّواب العكس.

قال الشَّارح: " إذا دخل على (ما) الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها نحو: (عَمَّ تَسْأَلُ؟) بِمِ جِئْتُ؟ اقْتِضَاءٌ مَا اقْتَضَى زَيْدٌ، فإذا وقف عليها بعد دخول الجار فإمَّا أن يكون الجارُّ لها حرفاً أو اسماً، فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكَّت نحو: عَمَّه .. فِيمَه، وإن كان اسماً وجب إلحاقها نحو: اقْتِضَاءٌ مَّه .. مَجِيءٌ مَّه."

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا

البيت الأول ليس موجوداً عند بعضهم:

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا ..

هذا الموضع الثالث الذي تُوصَلُ به هاء السكَّت وفقاً.

– الأول: الفعل المُعْلَلُ بِحذف الآخر.

– الثاني: (ما) الاستفهامية إن جُرَّت بحرفٍ أو باسمٍ، على الخلاف: واجب أو جائز .. كما هو الشَّانُ في المُعْلَل.

– الموضع الثالث: كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةِ بِنَاءٍ دَائِمٍ وَلَمْ يُشَبَّهِهُ الْمَعْرَبُ، وَذَلِكَ ك: ياء المُتَكَلِّمِ، و (هي) و (هو) في من فتحن، (هي) إذا وقفت عليها (هي) .. (هو)، ولذلك: ماهيه .. مَالِيَّةٌ .. سُلْطَانِيَّةٌ، إذا: المراد بالموضع الثالث: كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةِ بِنَاءٍ دَائِمٍ، حَرَكَةُ الْبِنَاءِ قَدْ تَكُونُ دَائِمَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ دَائِمَةٍ، دَائِمَةٌ مِثْلُ: هِيَ وَهُوَ، دَائِمٌ مَا يَنْفَلِكُ عَنْهَا، لَكِنْ: يَا زَيْدُ، مَبْنِيٌّ أَوْ لَا؟ مَبْنِيٌّ، دَائِمٌ أَوْ لَا؟ لَيْسَ دَائِمًا، (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) (رَجُلٌ) مَبْنِيٌّ أَوْ لَا؟ مَبْنِيٌّ، دَائِمٌ أَوْ لَا؟ لَيْسَ دَائِمًا.

إذاً: المقصود هنا .. النوع الثالث: أن يكون المبنى دائم البناء، يعني: لا يكون في موضع مبني أو لا، فخرج اسم (لا) والمُنَادَى ونحو ذلك.

إذاً: كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةِ بِنَاءٍ دَائِمٍ وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمُعَرَّبَ وَذَلِكَ ك: (يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) وَ (هِيَ) وَ (هُوَ) فِي مَنْ فَتَحَ. (هِيَ) وَ (هُوَ) قَدْ تُسَكَّنُ، لَكِنْ الْمُرَادُ هُنَا: فِي مَنْ فَتَحَ، (مَا هِيَ) الضَّمِيرُ (هِيَ) وَقَفَ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ، (مَالِي) .. (مَالِيَّةً) وَقَفَ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ، (سُلْطَانِيَّةً) وَقَفَ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ.

(وَوُصِّلَ ذِي الْهَاءِ أَجَزُ) أَجَزُ وَصَلَ ذِي الْهَاءِ، (ذِي) اسْمُ إِشَارَةٍ، (وَوُصِّلَ) مَضَافٌ، وَ (ذِي) اسْمُ إِشَارَةٍ مَضَافٍ إِلَيْهِ، (الْهَاءِ) بَدَلَ أَوْ عَطَفَ أَوْ نَعْتَ مِنْ (ذِي)، (وَوُصِّلَ) هَذَا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (أَجَزُ) .. أَجَزُ وَصَلَ ذِي الْهَاءِ، الْهَاءُ السَّابِقَةُ .. هَاءُ السَّكْتِ، بِمَاذَا؟

..... بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَرَمَا

(بِكُلِّ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (وُصِّلَ)، (وُصِّلَ ذِي الْهَاءِ بِكُلِّ) هَذَا أَوَّلَى مِنْ تَعْلِيْقِهِ بِ (أَجَزُ)، (بِكُلِّ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (وُصِّلَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ (أَجَزُ)، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى، (بِكُلِّ مَا) بِكُلِّ الَّذِي .. اسْمُ مَوْصُولٍ بِمَعْنَى: الَّذِي، فِي مَحَلِّ جَرِّ مَضَافٍ إِلَيْهِ، وَ (حُرِّكَ) هَذَا فِعْلٌ مَاضِي مُغَيَّرٌ الصَّيْغَةَ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى (مَا)، وَ (تَحْرِيكُ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُبَيَّنٌ لِلنَّوْعِ، لِمَاذَا قُلْنَا مُبَيَّنٌ لِلنَّوْعِ؟ لِأَنَّهُ مَضَافٌ (تَحْرِيكُ بِنَاءٍ) أَضْيَفٌ مِثْلُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ.

(حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ) إِذَاً: أَضْيَفٌ، (تَحْرِيكُ) مَضَافٌ، وَ (بِنَاءٍ) مَضَافٌ إِلَيْهِ، (لَرَمَا) هَذَا صِفَةٌ لـ (بِنَاءٍ) لَازِمٌ (لَرَمَا) الْأَلْفُ هَذِهِ لِلْإِطْلَاقِ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى (بِنَاءٍ).

إِذَا هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ: أَنَّهُ يَجُوزُ وَصْلُ هَاءِ السَّكْتِ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَازِمٌ، وَهَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ عِنْدَ الْأَشْمُونِيِّ وَلِذَلِكَ لَمْ يَشْرَحْهُ، وَمَا بَعْدَهُ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ. وَوُصِّلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ ... أُدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا

حَتَّى الْمَكُودِي الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَسْقَطَهُ، لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ نَصّاً مِنْ (الْكَافِيَةِ)، لَكِنْ إِيْرَادُهُ أَجُودٌ، لِأَنَّهُ سِيرِدَ اعْتِرَاضٍ عَلَى الثَّانِي.

(وَوُصِّلَهَا) هَذَا الْبَيْتُ يُفْصَلُ إِجْمَالُ الْبَيْتِ الَّذِي سَبَقَ، (وَوُصِّلَهَا) مُبْتَدَأٌ، (وُصِّلَ)

مضاف، و (ها) مضافٌ إليه، (بَغَيْرِ تَحْرِيكِ) (بَغَيْرِ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَصَل)، و (غَيْرِ) مضاف، و (تَحْرِيكِ) مضافٌ إليه، (تَحْرِيكِ) مضاف، و (بِنَا) قصره للضرورة مضاف إليه.

(أُدِيمَ شَدَّ) (بِنَاءٍ أُدِيمَ) هذا صفة ل (بِنَاءٍ)، يعني: بناءٌ مُدَامٍ، (شَدَّ) هذا خبر (وَصَل)، وَصَلُهَا شَدَّ.

وَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أُدِيمَ

قلنا: لا بُدَّ أن يكون المبنى لازم البناء، فإن لم يكن لازم البناء واتَّصلت به هاء السَّكْتِ وقفاً شَدَّ، (وَوَصَلُهَا) البيت السابق نصٌّ على أنَّ هذه الهاء يجوز وَصَلُهَا بما حَرَّكَ تحريك بناءٍ لازم، إذا وَصَلْتَ بِمُتَحَرِّكِ وهو مبني لكنَّه بناءٌ ليس لازماً شَدَّ. وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ..

(بَغَيْرِ تَحْرِيكِ) يعني: بغير مُتَحَرِّكِ بحركة بناءٍ لازم (شَدَّ)، (فِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا)، (فِي الْمُدَامِ) يعني: فِي المبنى الْمُدَامِ البناء، (اسْتُخْسِنَا) إِذَا: يجوز فِيهِ الوجهان، والوصل أحسن من عدم الوصل.

معنى البيت: أَنَّ وصل هاء السَّكْتِ بغير الحركة التي للبناء الْمُدَامِ شَادَّ، ووصلها بحركة البناء مُسْتُخْسِنٌ، وَفُهِمَ منه: أَنَّهُ لا يُوصَلُ بحركة الإعراب البتَّة، لَأَنَّهُ قَيَّدَ بـ (بِنَا)، ثُمَّ البناء قد يكون لازماً وقد لا يكون، إذا لم يكن لازماً الوصل به شَادَّ، وإن كان لازماً فحينئذٍ يُسْتُخْسِنُ الوصل وليس بواجبٍ.

(وَوَصَلُهَا) يعني: هاء السَّكْتِ، (بَغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا) (بِنَاءٍ)، (أُدِيمَ شَدَّ) هذا سيأتي مثاله، (فِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا) يعني: أَنَّ هاء السَّكْتِ لا تَتَّصِلُ بحركة إعرابٍ ولا شبيهةٍ بِهَا، ولذلك لا تلحق اسم (لا)، ولا المُنَادَى المضموم، ولا ما بُنِيَ لقطعه عن الإضافة ك: قَبْلُ وَبَعْدُ، (قَبْلُ) و (بَعْدُ) لا تلحقه هاء السَّكْتِ لَأَنَّهُ غير مُدَامٍ .. غير لازم، قد لا يُنَوَى حذف المضاف فتتفصل. ولا ما بُنِيَ لقطعه عن الإضافة ك: قبل وبعد، ولا العدد المُركَّب نحو: خمسة عشر، لَأَنَّ حركات هذه الأشياء مُشابهةٌ لحركة الإعراب، يعني: غير دائم البناء قد يَنْقَلُ، خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ تقول.

قوله: (فِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا) (فِي الْمُدَامِ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اسْتُخْسِنَا)، الذي هو (الْوَصَل) الضمير يعود على (الوصل)، والألف هذه للإطلاق، و (الْمُدَامِ) اسم مفعول من: أَدَامَ يُدَامُ فهو مُدَامٌ، أشار به: إِلَى أَنَّ وصل هاء السَّكْتِ بحركة المدام البناء أي: الملتزم، جائزٌ مُسْتُخْسِن.

إذاً: الموضع الثالث: كل مَبْنِيٍّ على حركة بناءٍ دائمٍ، هذا الموضع الثالث كله جائز ..
ليس فيه واجب، بخلاف الموضع الأول: الفعل المُعْلَجُ بمحذف الآخر منه واجب وجائز، و
(مَا الاسْتِفْهَامُ) منه واجب وجائز، الموضع الثالث كله جائز .. ليس فيه واجب وإنما هو
مُسْتَحْسَنٌ.

إذاً: (في المَدَامِ اسْتُحْسِنَا) أشار به إلى أَنَّ وصل هاء السَّكْتِ بحركة المَدَامِ البناء أي:
ملتزم البناء جائزٌ مُسْتَحْسَنٌ، وذلك كفتحة: هُوَ وَهِيَ وَكَيْفَ وَثَمَّ، فيقال في الوقف: هُوَ
وَهِيَ وَكَيْفَهُ وَثَمَّهُ، بهاء السَّكْتِ.

قوله:

وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ ..

قال الأشموني هنا: "يقتضي أَنَّ وصلها بحركة الإعراب قد شَذَّ أيضاً، لأن كلامه يشمل
نوعين: أولاً: تحريك البناء غير المدام، والآخر تحريك الإعراب، وليس ذلك إلا في
الأول" وهذا فيه نظر! (في المَدَامِ اسْتُحْسِنَا) يقتضي جواز اتِّصَالِهَا بحركة الماضي، لأنَّ
الماضي بناؤه لازم.

قوله: (في المَدَامِ اسْتُحْسِنَا).

قال الأشموني: "يقتضي جواز اتِّصَالِهَا بحركة الماضي، لأنها من التَّحْرِيكِ المَدَامِ، وفي ذلك
ثلاثة أقوال" ثلاثة مذاهب، هل إذا وَقَفَ على الفعل الماضي تلحقه هاء السَّكْتِ أم لا؟
فيه ثلاثة مذاهب:

– الأول: المنع مطلقاً.

– والثاني الجواز مطلقاً: زَيْدٌ قَامَ .. زَيْدٌ قَعَدَ، تقف عليه بهاء السَّكْتِ، والأول يمنع،
والثاني: الجواز مطلقاً (مطلقاً) يعني: سواء ألبس أم لا، لأنَّك إذا قلت: زَيْدٌ قَعَدَ، الهاء
هنا لا يلتبس أنَّه مفعولٌ به، إذاً: أَمِنَ اللبس مع: قَعَدَ، زَيْدٌ جَلَسَ .. زَيْدٌ ضَرَبَ، الثاني
(ضَرَبَ) يحتمل أنَّه مفعولٌ به .. ضَرَبَ، ووقفت عليه بالسُّكُونِ، إذاً: (زَيْدٌ ضَرَبَ) هذا
فيه لبسٌ، إذاً: زَيْدٌ ضَرَبَ، لا تقف عليه بهاء السَّكْتِ.
إذاً المذهب الثاني: الجواز مطلقاً.

– والثالث: الجواز إن أَمِنَ اللبس نحو: قَعَدَ، والمنع إن خِيفَ اللبس نحو: ضَرَبَ، لأنَّ
(قَعَدَ) لا يلتبس الضمير هنا هاء السَّكْتِ بالمفعول، لأنَّ (قَعَدَ) هذا لازم فلا ينصب
مفعولاً به، وأما: زَيْدٌ ضَرَبَ، إذا وقفت عليه بهاء السَّكْتِ حينئذٍ يلتبس .. يظن السَّامِعُ
أنَّ هذا مفعولٌ به (زَيْدٌ ضَرَبَ) ووقفت عليه بهاء السَّكْتِ، إذاً: هذا فيه لبسٌ.

والأول مذهب سيبويه -الذي هو المنع مطلقاً-، واختاره المصنّف؛ لأنّ حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، لماذا شبيهة بحركة الإعراب؟ لأن الماضي إنّما بُني على حركة، الأصل فيه أنّه مَبْنِيٌّ على السُّكون، قلنا فيما سبق: بُني على حركة لشبهه بالفعل المضارع .. وقوعه خبراً وصلةً وصفةً ونعتاً وحالاً، لَمَّا أشبه الفعل المضارع حينئذٍ حُرْكَ، إذاً: حركته هنا شبيهة بالحركة الإعرابية، وحينئذٍ البناء غير اللازم والشبيه بحركة إعرابية مثل المُنَادَى واسم (لا) قلنا: هذا لا تلحقه هاء السَّكْتِ، فاحترز به عن الماضي، لأنّ الماضي إنّما بُني على حركةٍ لشبهه بالمضارع المعرب كما سبق بيانه في أول الكتاب.

إذاً:

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا ... حُرْكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا

إذاً: هذا الموضع الثالث ممّا تلحقه هاء السَّكْتِ: كُلُّ مَبْنِيٍّ على حركة بناءٍ دائمٍ ولم يشبهه المعرب، (لم يُشبهه المعرب) هذا احترزنا به عن الماضي، واحترزنا به عمّا له حالان: قد يكون في حالٍ معرب، وقد يكون في حالٍ مبني، كالمُنَادَى، واسم (لا)، وقبل، وبعد، ونحو ذلك، فهذه لا تلحقها هاء السَّكْتِ، لأنّ البناء ليس بلازم، ثُمَّ الحركة هذه مُشَبَّهَةٌ للحركة الإعرابية.

وَوَصَلُهَا يَغْيِرُ تَحْرِيكَ بِنَا ... أُدِيمَ شَدَّ

فشمل نوعين: الحركة الإعرابية، والحركة البنائية ليست اللازمة، (في المُدَامِ اسْتَحْسِنَا) أشار به إلى أنّ الوصل .. وصل هاء السَّكْتِ هنا ليس بواجب وإنّما هو مُسْتَحْسَن.

قال الشَّارح: يجوز الوقف بهاء السَّكْتِ على كل مُتَحَرِّكِ بحركة بناءٍ لازمة لا تشبه حركة إعراب - هذه ثلاثة قيود - كقولك في (كيف): كيفه - بهاء السَّكْتِ - ولا يُوقف بها على ما حركته إعرابية: جاء زَيْدٌ لا تقل: جاء زيده، ما يجوز، ولا على ما حركته مُشَبَّهَةٌ للحركة الإعرابية كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة نحو: قَبْلُ وَبَعْدُ، والمُنَادَى المفرد: يَا زَيْدُ .. يَا رَجُلُ، واسم (لا) التي لنفي الجنس نحو: لا رَجُلٌ، وَشَدَّ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم في (من عل): مِنْ عَلُهُ، هذا قول الشاعر:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ ... أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَصْحَى مِنْ عَلُهُ

(مِنْ عَلُّهُ) (عَلُّ) قلنا: (قبل) و (بعد) لا تلحقه هاء السَّكْتِ، وهنا الشَّاعِرُ قال: (مِنْ عَلُّهُ) هذا شاذٌّ، لأنَّ حركة (عَلُّهُ) حركة بناءٍ عارضةٍ وليس ببناءٍ لازمٍ، حينئذٍ لا يصح الوقف عليه بهاء السَّكْتِ، وهي حركة بناءٍ عارضةٍ لقطعها عن الإضافة فهي ك: (قبل) و (بعد)، واستُحسِنَ إلحاقها بما حركته دائمة لا لازمة، إذاً: ليس بواجب، (وَفِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا).

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

الوقف ما سبق أحكامه كلها: التَّسْكِينُ وهاء السَّكْتِ إلى آخره، قد يُجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف، يعني: يُوصِلُ الكلام بما يجب أن يُوقَفَ عليه، وحينئذٍ يُقال فيه: أجرى الوصل مُجْرَى الوقف.

قد يُعْطَى الوصل حكم الوقف، يعني: يُحْكَمُ للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك كثيرٌ في النَّظْمِ قليلٌ في النَّثْرِ.

ومنه في النَّثْرِ قوله تعالى: ((لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)) [البقرة: 259] يعني: في الوصل (لَمْ يَتَسَنَّ) هنا قلنا: الوقف يكون بهاء السَّكْتِ، لأنَّه فعل مضارع .. مُسْتَحْسَنٌ هذا .. جائزٌ، فعل مضارع مجزوم، إذا وقفت (لَمْ يَتَسَنَّهْ) إذا وصلت الأصل أنك تُسْقِطُ هاء السَّكْتِ، لأنَّ هاء السَّكْتِ حالٌ للوقف لا للوصل، لكن قد يُجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف .. كأنَّه وقف عليه ووصله مباشرة، فيقرأ هكذا: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ) هاء السَّكْتِ جاءت في الوصل، وهي إمَّا تأتي في الوقف: (ماهي) .. (نَاثِرٌ حَامِيَهْ)، (ماهي) .. (ماهي) هذا الأصل، إذا وقفت عليه قلت: ماهي، إذا وصلتها حينئذٍ تُجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف .. كأنَّك وقفت عليها.

ومثله في الشَّعر:

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا ..

(قَصَبًا) مثل: شدَّ وَمدَّ، أصلها: القصبة، شدَّد ووقف عليها، وَضَعَفَ الباء وهي

موصولة بحرف الإطلاق وهو الألف.

إذاً: (وَرُبَّمَا) للتَّخْلِيلِ، (أُعْطِيَ) فعل ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ، (لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ) يعني:

في الوصل تجري عليه الأحكام في الوقف، فحينئذٍ يُعْطَى ما حقه أن يُسَكَّنَ، أو أنَّه يوقف عليه بالتضعيف ونحو ذلك: أَعْطِهْ يَا زَيْدُ، الأصل: (أَعْطِ) تقف عليه بالسكون، أو (أَعْطِهْ) بهاء السَّكْتِ، قد تقول: أَعْطِهْ يَا زَيْدُ، وصلته كأنَّك وقفت عليه، هذا يُسَمَّى إجراءً للوصل مُجْرَى الوقف.

(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ) قلنا فعل ماضي مُعَيَّر الصيغة، (لَفْظُ) نائب فاعل، (لَفْظُ) مضاف، و (الْوَصْلُ) مضاف إليه، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول ثاني ل (أُعْطِيَ) لأنه يتعدى إلى مفعولين، (لَفْظُ) هذا أُقِيم مقام المفعول الأول وهو نائب فاعل. (لِلْوَقْفِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة (مَا) .. (مَا لِلْوَقْفِ)، (نَثْرًا) في نَثْرٍ .. منصوب بنزع الخافض، (وَفَشًا مُنْتَظِمًا) الألف للإطلاق، (فَشًا) فعل ماضي معطوف على (أعطى)، (وَفَشًا) ما هو الذي فشا؟ إعطاء لفظ الوصل ما للوقف، (وَفَشًا) الضمير عائد على المعنى مِمَّا سبق .. لم يعد على شيء، (أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ) ما هو الذي فشا؟ إعطاء .. المصدر الذي دَلَّ عليه (أُعْطِيَ)، إعطاء لفظ الوصل ما للوقف منتظماً، (مُنْتَظِمًا) هذا حال من ضمير (فَشًا)، هذا الإعطاء منتظماً يعني: في النَّظْم، فهو فَاشٍ.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * الإمامة ... وحدها وبعض أحكامها
- * أسباب الإمامة
- * موانع الإمامة
- * الإمامة خاصة بالأسماء المتمكنة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم: (الإمامة).

أي: هذا باب بيان أحكام الإمامة، وهنا أخرها عن الوقف، وفي (الكافية) قدّمها على الوقف، قيل: تقديم الوقف أولى، لأنه أهم ويحتاجه الجميع، بخلاف الإمامة فإنّها تختصُّ ببلغة أو يحتاجها القراء.

(الإمامة) مصدر أَمَالَ يُمِيلُ إِمَالَةً، وهو من باب الإقامة، يعني: أَقَامَ .. يُقِيمُ .. إِقَامَةً، مِمَّا عينه مُعْتَلَّةٌ وهو على وزن (أَفْعَلَةٌ)، (أَفْعَلَةٌ)، المصدر يأتي على الإفعال، إذا كانت العين مُعْتَلَّةٌ حُذِفَتْ بعد قلبها ألفاً، ثُمَّ التقى ساكنان الألف التي هي العين، والألف التي هي

ألف المصدر، ثُمَّ حُذِفَتْ وَعُوِضَ عَنْهَا التَّاءُ فَقِيلَ: إمالة.

وَتُسَمَّى: الكسر، (الإِمَالَةُ) تسمى الكسر لِمَا فِيهَا مِنَ الإِمَالَةِ إِلَى الْكُسْرَةِ، وَتُسَمَّى: الْبَطْحُ، لِمَا فِيهَا مِنْ بَطْحِ الْفَتْحَةِ إِلَى الْكُسْرَةِ أَيْ: إِمَالَتِهَا، وَأَصْلُ (بَطْحُ الشَّيْءِ): الْقَاوَةُ وَرَمِيهِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِمَالَتُهُ، وَتُسَمَّى: الْإِضْجَاعُ، وَهُوَ كَسَابِقُهُ، إِذَا هَذِهِ أَسْمَاءُ تُسَمَّى: الإِمَالَةُ .. تُسَمَّى: الكسر، وَتُسَمَّى: الْبَطْحُ، وَتُسَمَّى: الْإِضْجَاعُ. وَحَقِيقَتُهَا: أَنْ يُنَحَّى بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ، فَتَمِيلُ الْأَلْفُ إِنْ كَانَ بَعْدَهَا أَلْفٌ نَحْوَ الْيَاءِ، يَعْنِي: تَأْتِي بِالْأَلْفِ كَأَنَّهَا يَاءٌ، وَهَذَا الْحَدُّ أَدْمَجَ النَّوعَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ فِي الإِمَالَةِ لِأَنَّهُمَا قِسْمَانِ:

– إِمَالَةُ الْأَلْفِ.

– وَإِمَالَةُ الْفَتْحَةِ، وَسِيَذَكِرُ النَّاطِمُ النَّوعَ الْأَوَّلَ ثُمَّ النَّوعَ الثَّانِي.

وَإِذَا قِيلَ: إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ حِينَئِذٍ الْفَتْحَةُ تَكُونُ قَبْلَ الْأَلْفِ، وَإِذَا أَمَلَتْ الْفَتْحَةُ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهَا أَلْفٌ حِينَئِذٍ تُنَحَّى الْأَلْفُ نَحْوَ الْيَاءِ، وَلِذَلِكَ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي حَدِّ وَاحِدٍ بِأَنْ يُنَحَّى – يَعْنِي: يُمَالُ – بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ، يَعْنِي: تَأْتِي بِنُطْقٍ لِلْفَتْحَةِ قَرِيباً مِنَ الْكُسْرَةِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا أَلْفٌ نَحَتْ الْأَلْفُ إِلَى جِهَةِ الْيَاءِ .. كَأَنَّهَا يَاءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا أَلْفٌ حِينَئِذٍ نَحَتْ الْفَتْحَةُ نَحْوَ الْكُسْرَةِ.

إِذَا: هُمَا قِسْمَانِ:

– أَلْفٌ يُنَحَّى وَيُمَالُ إِلَى الْيَاءِ.

– وَفَتْحَةٌ تُنَحَّى وَيُمَالُ إِلَى الْكُسْرَةِ، وَالنَّاطِمُ ذَكَرَ النَّوعَيْنِ.

وَمَحَلُّهَا – (الإِمَالَةُ) – الْأَسْمَاءُ الْمُتِمَكِّنَةُ أَمَّا غَيْرُ الْمُتِمَكِّنَةِ فَلَا .. وَالْأَفْعَالُ، هَذَا هُوَ الْغَالِبُ فِيهَا عَلَى مَا سَمِعَ، وَسَيَأْتِي نَصّاً ذَلِكَ فِي آخِرِ الْبَابِ، إِذَا: مَحَلُّهَا (الإِمَالَةُ) إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ وَالْأَفْعَالِ.

وَأَمَّا أَسْبَابُهَا فَنَوْعَانِ: لَفْظِي، وَمَعْنَوِي.

فَاللَفْظِي: الْيَاءُ وَالْكُسْرَةُ .. إِمَالَةُ يَاءٍ وَإِمَالَةُ كُسْرَةٍ كَمَا سَيَأْتِي.

وَالْمَعْنَوِي: الدَّلَالَةُ عَلَى يَاءٍ أَوْ كُسْرَةٍ.

يَعْنِي: مَا دَلَّ .. أَلْفٌ تَدُلُّ عَلَى الْيَاءِ، لَمْ يُنْطَقْ بِالْيَاءِ، وَإِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى الْيَاءِ، إِمَالَةُ لَكُونِهَا تُمَالُ .. مَالِهَا إِلَى الْيَاءِ، وَإِنَّمَا لَكُونُهَا مُنْقَلَبَةٌ عَنِ الْيَاءِ، وَكَذَلِكَ الْكُسْرَةُ.

وَجُمْلَةُ أَسْبَابِ إِمَالَةِ الْأَلْفِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ سِتَّةٌ .. إِمَالَةُ الْأَلْفِ لَهُ سِتَّةٌ أَسْبَابُ، وَسِيَذَكِرُهَا النِّظْمُ مَتَوَالِيَةً:

– الْأَوَّلُ: انْقِلَابُهَا عَنِ الْيَاءِ .. كَوْنُ هَذِهِ الْأَلْفِ مُنْقَلَبَةً عَنِ الْيَاءِ، وَهَذَا الَّذِي أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

الألف المبدل من يا في طرف ... أمل

هذا السبب الأول: كون الألف منقلبة عن ياء.

السبب الثاني: ما لها إلى الياء، كونها تبدل إلى الياء، يعني: هي ألف لو ثنيت حينئذ نقول: ملهيان.

ثالثاً: كونها بدل عين ما يقال فيه: (فلت) .. خفت، العين هنا ألف بدل عن عين، كل ما كان على وزن (فلت) خفت .. بنت .. بعث، نقول هنا جاء على وزن (خفت). رابعاً: ياء قبلها أو بعدها، يعني: من أسباب الإمالة: أن يقع قبل الألف ياء أو بعدها ياء.

خامساً: كسرة قبل الألف أو بعدها.

سادساً: التناسب، وهذا أضعفها كما سيأتي يعني: المجاورة، هي ليست مشتملة على سبب من الأسباب السابقة، وإنما لكونها جاورت ما أميل فأميلت معها، مثل صرف الممنوع من الصرف: ((سلاسل وأغلال)) [الإنسان: 4] (سلاسل) للمناسبة .. لكون (أغلالاً) مصروف فصرف معه، هذا مثله .. التناسب، وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة كما بيئنا.

وأما الغرض والغاية والفائدة من (الإمالة) فهي أحد أمرين:

– أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك: أن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدِر، والنطق بالفتحة والألف مستعمل متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نطق الياء في الانحدار والتسفل.

– وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره – وهذا الذي يعيننا – لأنك تعلم بالإمالة إذا سمعت من يميل، أو وجد سبب، أو ساءت الإمالة، تعلم أن هذه الألف والجملة منقلبة عن ياء أو ما لها إلى الياء.

وحكمها: الجواز، يعني: إذا وجدت الأسباب لا يتعين وإنما يجوز، فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها يُعتبر جائزاً، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز لا للوجوب، والإمالة لغة تميم ومن جاورهم ومن سائر أهل نجد: أسد وقيس، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً في الجملة .. ليست عندهم الإمالة، وإنما هي عند تميم ومن جاورهم، والحجازيون ثبت في بعض المواضع أنهم يميلون في مواضع خاصة.

أشار إلى السبب الأول بقوله:

الألف المبدل من يا في طرف ... أمل

(الإِمَالَةُ) أَنْ يُنَحَّى بِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ، يَعْنِي: يَأْتِي بِالْأَلِفِ قُرَابَةُ الْيَاءِ: (وَالضُّحَى) الْأَلِفُ ((وَالضُّحَى * وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى)) [الضحى: 1 - 2] يَأْتِي بِهَا كَأَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنَ الْيَاءِ، وَعَلَى هَذَا سِرٌّ.

الْأَلِفَ الْمُبْدَلِ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ ... أَمِلْ.

(أَمِلْ) فَعَلَ أَمْرًا، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَ (الْأَلِفَ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِهِ: (أَمِلْ)، وَ (الْمُبْدَلِ) نَعْتُهُ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ يَاءٍ) قَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (الْمُبْدَلِ)، إِذَا: أَلِفٌ مُبْدَلٌ مِنْ يَاءٍ، عِنْدَنَا عِلْمٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ لَيْسَتْ أَصْلِيَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ مُبَدَّلَةٌ مِنْ يَاءٍ، (فِي طَرَفٍ) هَذَا قَيْدٌ يَعْنِي: كَوْنُهَا مُتَطَرِّفَةً، مَا مَعْنَى (فِي طَرَفٍ)؟ يَعْنِي: لَا فَاءَ وَلَا عَيْنًا، الْفَاءُ لَا إِشْكَالَ، عَيْنٌ سِيَائِي تَخْصِيصُهُ.

إِذَا: (أَمِلْ الْأَلِفَ) هَذَا السَّبَبُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ انْقِلَابُهَا عَنِ الْيَاءِ .. كَوْنُهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ تَمْثِيلُهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا الْيَاءُ وَهَذَا أَصْلٌ مُهِمٌّ، (الْأَلِفَ الْمُبْدَلَةَ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ) (فِي طَرَفٍ) هَذَا صِفَةٌ (يَاءٍ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٌ لِلْمَجْرُورِ، (أَمِلْ) أَيِ: سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ طَرَفِ الْأِسْمِ أَوْ طَرَفِ الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ أُطْلِقَ النَّاطِمُ هُنَا، وَسَبَقَ أَنَّ مُحَلَّ الْإِمَالَةِ تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَالْأَفْعَالِ.

إِذَا: كُلُّ مَا سَيَذْكُرُهُ الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مُتَّحِدٌ، إِنْ وُجِدَ هَذَا السَّبَبُ فِي الْفِعْلِ فَهُوَ هُوَ، وَإِنْ وُجِدَ فِي الْأِسْمِ كَذَلِكَ فَهُوَ هُوَ.

إِذَا: أَمِلْ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَةَ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفِ الْأِسْمِ، وَفِي طَرَفِ الْفِعْلِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي طَرَفِ الْأِسْمِ نَحْوُ: مَرَمَى، (مَرَمَى) هَذَا مَعْلُومٌ أَنَّ الْأَلِفَ هَذِهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ، لِأَنَّهُ مِنْ: رَمَى .. يَرْمِي، إِذَا: هَذِهِ الْأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، حِينَئِذٍ تُمَالُ هَذِهِ الْأَلِفُ لَكَوْنِهَا مُبْدَلَةً عَنِ يَاءٍ.

إِذَا: السَّبَبُ الْأَوَّلُ مُوجُودٌ فِي نَحْوِ: مَرَمَى، وَالْفِعْلُ نَحْوُ: رَمَى، حِينَئِذٍ تُمِيلُ هَذِهِ الْأَلِفُ إِلَى الْيَاءِ: رَمَى، تَأْتِي بِهَا كَأَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنَ الْيَاءِ، وَاحْتِرَزَ بِقَوْلِهِ: (فِي طَرَفٍ) مِنَ الْكَائِنَةِ عَيْنًا وَسِيَائِي حِكْمُهَا (فَلْتُ) سِيَائِي حِكْمًا.

إِذَا أَمِلْ: الْأَلِفَ الْمُبْدَلَةَ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ ..

إِذَا كَانَتْ وَاقِعَةً فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَهِيَ مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفِ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ أَمَلَهَا .. أَمِلْ هَذِهِ الْأَلِفُ إِلَى الْيَاءِ.

السبب الثاني أشار إليه بقوله:

(كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلْفًا دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ) (كَذَا) أي: مثل (ذا) السَّابِقِ في إمالة الألف، (الْوَاقِعُ) يعني: الذي وقع، (الْوَاقِع) مبتدأ، و (مِنْهُ) جار ومجرور متعلق بقوله: (الْوَاقِعُ)، والضمير عائد على (أَلْ) الذي وقع (مِنْهُ)، (أَلْيَا) هذا فاعل (الْوَاقِعُ)، (خَلْفًا) حال كونه خالفاً، (خَلْفًا) حال، وَقَفَ عليه بالسُّكُونِ على لغة ربيعة، فهو حالٌ من الياء.

(دُونَ مَزِيدٍ) هذا متعلق بقوله: (الْوَاقِعُ) أو (خَلْفُ)، (دُونَ) ظرف مكان متعلق بقوله: (الْوَاقِعُ) أو (خَلْفُ).

..... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلْفُ

دُونَ مَزِيدٍ

(دُونَ) مضاف، و (مَزِيدٍ) مضاف إليه، (أَوْ شُدُودٍ) معطوف على (مَزِيدٍ)، يعني: ألا يكون مزيداً .. زائداً، وألا يكون شاذاً.

إذاً السبب الثاني: مآها إلى الياء، كون هذه الألف ليست مُنْقَلَبَةً عن ياءٍ، السبب الأول: أَمِلَ الألف المبدلة من ياء، إذاً أصلها: ياء، هنا ليست مُبْدَلَةٌ من ياءٍ وإنما مآها إلى الياء مثل: مَلْهَى، الألف هذه: مَلْهَى .. حُبْلَى، الألف هذه ليست مُبْدَلَةٌ عن ياءٍ لكن ثَنِيَّتُها: ملهيان، إذاً صار مآها إلى الياء هذا المراد، إمّا أن تكون مبدلة عن ياءٍ وهو السبب الأول، وإمّا أن يكون مآها لو ثُنِيَّتِ أو جُمِعَتْ إلى الياء. كذلك من أسباب (الإِمَالَةِ): الألف التي يكون مآها إلى انقلاجهما ياءً إذا ثُنِيَّتِ أو جُمِعَتْ.

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلْفًا .. عنها في ثَنِيَّةٍ أو جمعٍ، أي: تُمَالُ الألف إذا كانت صائراً إلى الياء، يعني: مآها إلى الياء، دون زيادةٍ ولا شذوذ، وذلك نحو: أَلْفٌ مَغْزَى وَمَلْهَى، من كُلِّ ذِي أَلْفٍ مُتَطَرِّفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ ونحو: حُبْلَى وَسَكْرَى، من كُلِّ ما آخَرَهُ أَلْفٌ تَأْنِيثٌ، هذان التَّوَعَانِ تُمَالُ أَلْفُهُمَا، لِأَنَّهُمَا تَتَوَوَّلُ إِلَى الْيَاءِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَأَشْبَهَتْ الألف المنقلبة عن الياء .. أشبهت هذه الألف الألف المنقلبة عن الياء.

إذاً السبب الثاني: كون الألف التي تُمَالُ مآها إلى الياء، يعني: تنقلب إلى ياءٍ، فَكُلُّ أَلْفٍ انْقَلَبَتْ إِلَى يَاءٍ بِالشُّرُوطِ التي سبق ذكرها نقول: هذه تُمَالُ حملاً على الألف المُبْدَلَةِ عن الياء، لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَتْهَا.

واحترز بقوله (دُون مَزِيدٍ): من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير (قَفَا): قَفَيْ، (قَفَا) هذه ألف .. هذه صارت ياءً .. انقلبت ياءً؛ لزيادة ياء التصغير قبلها فَقُلِبَتْ هذه الألف ياءً فَأُدْغِمَتْ فيها ياء التصغير، إذاً: هنا لم تنقلب الألف إلا من أجل الزيادة، لولا هذه الزيادة لَمَا انقلبت هذه الألف ياءً.

إذاً احترز بقوله (دُون مَزِيدٍ): من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير (قَفَا): قَفَيْ، وفي تكسيره: قَفَيْ، حينئذٍ الألف هنا أُبْدِلَتْ لكن ليست للتثنية، وإنما لزيادة ياء التصغير، وكذلك للتكسير، فلا يُمَال (قَفَا) لذلك.

(أَوْ شُدُوذٍ) احترز بقوله: (أَوْ شُدُوذٍ) من قلب الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم، هذا في اللغة الفصحى يُعْتَبَر شاذاً، إذا قُلِبَتْ الألف ياءً لإضافتها إلى ياء المتكلم، هل تُمَال هذه الألف؟ لا .. لا تُمَال، لكون هذا القلب شاذاً فلا يُعَوَّل عليه.

وهذا في لغة هذيل، فإنهم يقولون في (عصا) و (قفا): عَصِيَّ وَقَفِيَّ، يعني: (عصا) أضيف إلى ياء المتكلم، ثُمَّ قُلِبَتْ الألف ياءً، وَأُدْغِمَتْ الياء في الياء، قال: عَصِيَّ وَقَفِيَّ، ومن قلب الألف ياءً في الوقف عند بعض طَيَّ نحو: عَصِيَّ وَقَفِيَّ، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

وهذا السبب الثاني وهو أيضاً من الألف الواقع طرفاً كالأول. إذاً: هذه الألف أيضاً وقعت طرفاً كالأول لكنها ليست مُبْدَلَة عن ياءٍ بل مآلها إلى الياء.

إذاً قوله: (كَذَا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مُقَدَّم، والمشار إليه هنا (كَذَا) أي: مثل تلك الألف المتطرفة في إمالتها، لا في كونها منقلبة عن ياء، وإنما في كونها مُتَطَرِّفَة تُمَال، (الْوَاقِعُ) الذي وقع، (الْوَاقِعُ مِنْهُ) (الْوَاقِعُ) قلنا: مبتدأ، و (الْيَا) فاعله، (الْوَاقِعُ الْيَاءُ خَلْفاً مِنْهُ) متى؟ في تنبيه أو جمع، كما نقول: مَلْهَيَان وَحُبْلَيَان، (دُون مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ).

(خَلْفاً) قلنا: هذا حال من (الْيَا)، (كَذَا الْوَاقِعُ الْيَاءُ مِنْهُ) (أَلْ) هنا في (الْوَاقِعُ) تصدق على الألف .. الألف الذي وقع الياء منه خلفاً، يعني: تخلفه الياء، ليست هي خلفاً عن الياء .. مُبْدَلَة عن الياء، لا، الياء تخلفها عكس الأول.

(كَذَا) أي: مثل (ذَا)، الألف الذي وقع الياء منه خلفاً دُون مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ، فإن كان لزيادة كزيادة ياء التصغير، (أَوْ شُدُوذٍ) كقلب الألف ياءً عند الإضافة لياء المتكلم نقول: هذا لا يُمَال.

إذاً قوله: (دُون مَزِيدٍ) فما كان القلب لأجل الزيادة لا يُمَال الألف، وإن كان القلب

شاذًّا حينئذٍ كذلك لا يُمال.

..... وَلَمَّا ... تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا هَا عَدِمَا

(وَلَمَّا) هذا جار ومجرور، الذي (تَلِيهِ) قلنا: يرجع للألف المنقلبة عن ياء، والألف الصائرة ياء يعني: عام، (وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ) سبق أنَّ الموضوعين السَّيِّين إِنَّمَا يكونان في أَلِفٍ مُتَطَرِّفَةٍ، لو وقعت بعد هاء التَّأْنِيثِ؟ هاء التَّأْنِيثِ في نِيَّةِ الانفصال .. الحكم هو.

إِذَا: وجود هاء التَّأْنِيثِ بعد الألف المنقلبة عن ياء، أو الألف الصَّائِرة ياء لا يمنع إِمَالَتِهَا .. لا يخرجها عن كونها مُتَطَرِّفَةً بل هي مُتَطَرِّفَةٌ كما هي، لأنَّ تاء التَّأْنِيثِ في نِيَّةِ الانفصال.

(وَلَمَّا تَلِيهِ) وللذي (تَلِيهِ) قلنا: الضمير هنا (تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ) (هَا) هذا فاعل، والضمير في (تَلِيهِ) يرجع للألف المنقلبة عن ياء، والألف الصَّائِرة ياء، للنَّوعين السابقين .. السَّيِّين السَّابِقِينَ، (هَا التَّأْنِيثِ مَا هَا عَدِمَا) مَا عَدِمَ الهاء، (هَا) قصره للضرورة مفعول مُقَدَّم لقوله: (عَدِمَا)، يعني: للذي عَدِمَ الهاء، إِذَا: الحكم مُسْتَوٍ في النَّوعين، سواء عَدِمَتِ الهاء، وهذا الذي أطلقه النَّاطِم فيما سبق، أو حُتِمَ بالنَّاء.

(وَلَمَّا) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ (مَا) موصول، (تَلِيهِ) فعل مضارع، و (هَا التَّأْنِيثِ) قصره للضرورة، فاعل وهو مضاف، و (التَّأْنِيثِ) مضاف إليه، والضمير في (تَلِيهِ) مفعول به يعود على الألف بنوعيهما السَّابِقِينَ، (مَا هَا عَدِمَا) (مَا) هذا اسم موصول بِمَعْنَى: الذي مبتدأ، و (هَا) مفعول مُقَدَّم، قصره للضرورة، ما الذي .. الذي (عَدِمَا) الألف للإِطلاق، و (عَدِمَ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول.

أشار به: إلى أنَّ للألف التي قبل هاء التَّأْنِيثِ في نحو: مَرَمَاةٌ وَفَنَاءٌ، من الإِمَالَةِ لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المنتطرفة، يعني: الحكم سَيِّان، لأنَّ هاء التَّأْنِيثِ غير مُعْتَدٍ بِهَا، فالألف قبلها مُتَطَرِّفَةٌ تَقْدِيرًا، إِذَا: (في طَرَفٍ) حَقِيقَةً أو تَقْدِيرًا، فيشمل ما إِذَا حُتِمَ بالنَّاء.

إِذَا:

وَلَمَّا تَلِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ مَا عَدِمَا هَا

سَوَّى بينهما في الحكم، وقوله: (مَا هَا عَدِمَا) على تقدير مضاف، أي: حكم مَا هَا عَدِمَا، وَلَمَّا تَلِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ حكم ما عَدِمَ الهاء، إِذَا: (مَا) مبتدأ على تقدير مضاف، حكم ما عَدِمَ النَّاء من الإِمَالَةِ ثَابِتٌ لِمَا يَلِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ.

قال الشَّارح هنا: " (الإِمَالَةُ): عبارة عن أن يُنَحَّى بالفتحة عن الكسرة وبالألف نحو الياء " شِلَّ النَّوعين، وبعضهم يجعلها قسماً واحداً، وفي الحقيقة هما قسمان.

وَتَمَّال الألف إذا كانت طرفاً بدلاً من ياء، هذا السَّبب الأول، (طرفاً) يعني: لا فاءً ولا عيناً، والعين سيأتي التَّفصيل فيها، بدلاً من ياء .. هذا السبب الأول، أو ليست بدلاً من ياء، وإنما هي صائرة إلى الياء دون زيادةٍ أو شذوذ، فالأول إذا كانت طرفاً بدلاً من ياء ك: أَلَف رَمَى وَمَرَمَى، (رَمَى) منقلبة عن ياء (رَمَى) و (مَرَمَى) كذلك، لأنَّه يُقال: رَمَى .. يَرْمِي بالياء، إذاً: الألف في (رَمَى) وما اشْتَقَّ منه .. وما تُصَرِّف منه دائماً تكون الألف مُنقلبة عن ياء، لأنَّ الياء أصليَّة .. لام الكلمة.

والثاني: وهو ما ليست مُنقلبة عن الياء، ولكنَّها صائرة إلى الياء ك: أَلَف مَلَهَى فَأَمَّا تَصِير ياءً في التَّثنية نحو: ملهيان .. حليان ونحو ذلك، واحترز بقوله: (دُون مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ) مِمَّا يَصِير ياءً بسبب زيادة ياء التَّصغير نحو: قُفِّي، أو في لغةٍ شاذَّة (قُفِّي) هنا الألف انقلبت: قَفَا .. يَقْفُو، الألف هذه ليست مُبدلة عن ياءٍ، وانقلبت ياءً لزيادة ياء التَّصغير قبلها.

أو في لغةٍ شاذَّة كقول هُذيل في (قَفَا) إذا أُصِيفَ إلى ياء المُتَكَلِّم: قَفَيَّ كما سبق هذا، وأشار بقوله:

..... وَلَمَّا ... تَلِيهِ هَا التَّائِيثِ مَا هَا عَدِمَا

إلى أنَّ الألف التي وُجِدَ فيها سبب الإِمالة يُمَّال، وإن وليتها هاء التَّائِيث ك: فتاة وقناة ونحو ذلك.

إذاً نحو: قفا وعصا قلنا هنا: (قُفِّي) هذا لا يُمَّال، لأنَّ الألف هنا مُنقلبة عن واو، فلا نصيب لها في الإِمالة، نحو (قفا) و (عصا) تقول: قَفَّوَان وَعَصَّوَان. نحو (قفا) و (عصا) من الاسم الثلاثي لا يُمَّال، لأنَّ ألفه مُبدلة عن واوٍ لا عن ياء، ثُمَّ لا يُؤوَل إلى الياء إلا في شذوذٍ أو بزيادة.

إذاً: لم يُوجد فيه السَّببان: قفا .. عصا، الألف هذه قد يقول قائل: قد تُبدل ياءً، نقول: هذا إمَّا شاذ إذا أُصِيفَت ياء المُتَكَلِّم في لغة بعض طَي، أو بزيادة ياء التَّصغير، حينئذٍ لم يُوجد فيها السَّببان .. انتفى السَّببان .. ليست مُنقلبة عن ياء، ولا تصير ياءً قياساً، القياس يعني به: ما ذكره النَّاطِم هنا.

وأما: دعا وغزا، كذلك (دعا) الألف مُنقلبة عن واوٍ، و (غزا) الألف مُنقلبة عن واو،

هنا ثَمَال بخلاف: قفا وعصا، لأنَّ (قفا) و (عصا) الألف في اسمٍ، و (غزا) و (دعا) الألف في فعلٍ و فرّق بينهما، ويجوز إمالة الألف في نحو: دعا وغزا، من الفعل، لأنَّك إذا أسندته إلى الضمير ماذا تقول؟ لأنَّها تؤول إلى الياء في نحو: دُعِي وَغُزِي، ليس أسندته إلى الضمير وإنما إذا صِيغَ لِمَا لم يُسمَّ فاعله، حينئذٍ تُقَلَّب الألف ياءً، إذا: دخلت في السَّبب الثاني: وهو ما يؤول إلى الياء.

ويجوز إمالة الألف في نحو: دعا وغزا، من الفعل الثلاثي، وإن كانت عن واوٍ لأنَّها تؤول إلى الياء، إذا: وُجد فيها السَّبب الثاني: وهو كون هذه الألف تصير ياءً، متى؟ إذا بُني لِمَا لم يُسمَّ فاعله: دُعِي وَغُزِي، من المبني للمفعول، وهو عند سيبويه مُطَرَّدٌ، وبهذا يظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واوٍ.

إذا: فِعْلٌ ثلاثي واسمٌ ثلاثي، كُلُّ منهما مُنْقَلَبٌ، المثال فيما إذا كانت الألف منقلبة عن واوٍ، وأمَّا ياء فهي داخلية في السَّببين السَّابِقين. إذا كانت الألف منقلبة عن واوٍ نقول: عصا وقفا، لا حَظَّ لهما من الإمالة، لماذا؟ لكون الألف منقلبة عن واوٍ، فليست منقلبة عن ياء .. انتفى السَّبب الأول، ولا تصير ياءً إلا في شذوذٍ أو زيادة، وما كان كذلك لا ثَمَال للزيادة ولا للشذوذ، إذا: انتفت عنها الإمالة فلا تجوز.

وأما: غزا ودعا، وإن انتفى السَّبب الأول: وهو كونها منقلبة عن ياء، إلا أنَّه وُجد السَّبب الثاني: وهو أنَّها تؤول إلى الياء، وذلك فيما إذا بُني لِمَا لم يُسمَّ فاعله، إذا: فرق بين الثلاثي الذي فيه أَلِفٌ مُتَطَرِّفَةٌ منقلبة عن واوٍ بين الاسم والفعل.

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنَّ ... يؤولُ إِلَى فَلْتٍ كَمَا ضِي حَفٌ وَدِنْ

هذا السَّبب الثالث: وهو كونها بدل عين .. ما يقال فيه: (فَلْتُ)، إذا كانت العين مُعْتَلَّةً قُلِبَتْ أَلِفًا، إذا أسندته إلى الضمير إمَّا أن تقول: (فَلْتُ) أو (فُلْتُ) (فَلْتُ) .. خِفْتُ، (فُلْتُ) .. قُلْتُ، إن كانت النتيجة (فَلْتُ) ثَمَال، وإن كانت (فُلْتُ) ك: قُلْتُ، لا ثَمَال .. هذا النتيجة.

(هَكَذَا) هذا خبرٌ مُقَدَّم، (هَكَذَا) أي: مثل ذاك السَّابِق في إمالة الألف، لأنَّنا في القسم الأول وهو في الألف التي ثَمَال، وفي ذكر أسبابها السَّبب.

السَّبب الثالث: أن تكون العين مُنْقَلِبَةً أَلِفًا، ثُمَّ النتيجة: أن يكون الفعل إذا أُسِنِدَ إلى الفاعل تقول: (فَلْتُ) بكسر الفاء، أمَّا (فُلْتُ) لا .. قُلْتُ لا.

(وَهَكَذَا) أي: مثل ذاك السَّابِق .. هذا خبرٌ مُقَدَّم، (بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ) ما هو بدل عين

الفعل؟ الألف .. نحن نتحدث عن الألف، (بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ) يعني: إذا أُبْدِلَتْ عَيْنُ
 الفعل لا الاسم .. عين لا فاء، هل يُتَصَوَّرُ الفاء؟ لا يُتَصَوَّرُ الفاء، ما تكون الفاء ألفاً
 أبداً، لا اللام كذلك، لأنَّ اللام سبق أمَّا إذا أُبْدِلَتْ فحكمها ما سبق.
 (وَهَكَذَا) أي: مثل ذاك السَّابِقِ في إمالة الألف إذا كانت (بَدَلُ عَيْنِ) (بَدَلُ) بِالرَّفْعِ
 مبتدأ وهو مضاف، و (عَيْنِ) مضاف إليه، (عَيْنِ) مضاف، و (الْفِعْلِ) مضاف إليه.
 (إِنْ يَوُلُ إِلَى فَلْتُ) ليست مُطْلَقاً كُلِّمَا أُبْدِلَتْ الْعَيْنُ أَلْفاً ثَمَّال، إن كانت النتيجة: أَنَّهُ
 يَوُولُ (إِنْ) – هذا شرط – يَوُلُ .. آ ل .. يَوُولُ ومنه التَّأْوِيلُ، هنا (آ ل) .. (يَوُولُ)
 بمعنى: رجع، إن يرجع إلى (فَلْتُ)، (إِنْ يَوُلُ) يَوُلُ فعل مضارع فعل الشَّرْطِ مجزومٌ بـ
 (إِنْ) وجزمه سكون آخره، (يَوُولُ) ضمير مستتر يعود على الفعل، (إِنْ يَوُلُ) الفعل (عَيْنِ
 الْفِعْلِ) عاد الضمير على المضاف إليه وهذا جائز، أكثر التُّحَاة على المنع: أَنَّ الضمير
 لا يعود على المضاف إليه، وهنا عاد على المضاف إليه، وهذا جائز على الصَّحِيح.

(إِنْ يَوُلُ) يعني: الفعل (إِلَى فَلْتُ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يَوُولُ)، و (فَلْتُ) قُصِدَ
 لفظه وإلا هو في الأصل فِعْلٌ، أي: ثَمَّال الألف أيضاً إذا كانت بدلاً عن عين فعلٍ
 تُكْسَرُ فَاؤُهُ حين يُسْنَدُ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ، وهذا أشار إليه بقوله: (فَلْتُ) فَلْتُ الفاء هذه
 فاء الكلمة .. فاء الفعل كُسِرَتْ، متى؟ تقول: خَافَ يَخَافُ خِفْتُ، متى كُسِرَتْ الحاء
 وهي فاء الكلمة؟ لَمَّا أَسْنَدْتَهُ إِلَى الضَّمِيرِ (خِفْتُ)، لَمَّا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ الْفَاءُ لِأَنَّهُ
 مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ، حينئذٍ التَقَى سَاكِنَانِ: الْعَيْنُ، وَهِيَ الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْعَيْنِ .. عَيْنُ
 الْفِعْلِ، وسكون البناء، تَخَلَّصْنَا مِنَ الْأَلْفِ.
 وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَوُولُ إِلَى فَلْتُ.

أي: ثَمَّال الألف أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعلٍ تُكْسَرُ فَاؤُهُ حين يُسْنَدُ إِلَى تَاءِ
 الضَّمِيرِ، سواءً كانت تلك الألف مُنْقَلِبَةً عَنِ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ (كَمَاضِي): خَافَ، أصله:
 خَوْفٌ، إِذَا (خَافَ) هَذِهِ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً عَنِ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ (خِفْتُ).
 وكذلك: كَدَ .. كَادَ .. يَكِيدُ، (كَادَ) هَذِهِ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً عَنِ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ أصله: كَوَدَ،
 على وزن (فَعِلَ)، فهي مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ كَمَاضِي: خِفَ وَكَدَ، وهو: خَافَ وَكَادَ،
 أم عن ياءٍ سواءً كانت هذه الألف مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ نَحْوُ: مَاضِي بَعْدَ وَدُنْ، سواءً كانت
 هذه الياء مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً الْأَصْلُ فِي: دَانَ، أَوْ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ نَحْوُ: هَابَ، حينئذٍ
 نقول: الحكم واحد.

إذاً قوله: (بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ) أطلق النَّاطِمُ هنا، سواءً كانت هذه العين واواً مكسورة، أو ياءً مفتوحة أو مكسورة، ودخل ما إذا كانت الواو مضمومة، لكنَّه أخرجها بقوله: (فَلْتُ) بكسر الفاء، كذلك ما إذا كانت الواو مفتوحة: خَوْفٌ، قلنا: الواو تكون مكسورة وأما إذا فتحت فلا، لا يكون الفعل إذا أُسْنِدَ إليه تاء الفاعل على وزن (فَلْتُ)، وإنما تُفْتَحُ فيه الفاء.

إذاً: ماضي بَعَّ وَدِنٌ، وهو: باع ودان، فَإِنَّكَ تقول في الجميع: خِفْتُ وَكِدْتُ وَبِعْتُ وَدِنْتُ، فيصيران في اللفظ على وزن: (فَلْتُ).

إذاً قوله:

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنَّ ... يُوَلُّ إِلَى فَلْتُ.

قوله: (إِنَّ يُوَلُّ إِلَى فَلْتُ) هذا تقييد لقوله: (بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ)، لأنَّ النَّاطِمَ هنا أطلق: (عَيْنَ الْفِعْلِ) فشملت ما إذا كانت واواً مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وياءً ما إذا كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، واختصَّ الحكم بالواو المكسورة، والواو المفتوحة أو المكسورة، وخرج ما عدى ذلك بقوله: (فَلْتُ)، (طَالَ) تقول: طُلْتُ، (قَالَ): قُلْتُ، على وزن (فُلْتُ)، ومثله: طَالَ، لأنَّه من: طَالَ يَطُولُ. قوله: (إِنَّ يُوَلُّ) احترز به من نحو: طال وقال، فَإِنَّه لا يُوَلُّ إِلَى (فَلْتُ) بالكسر وإنما يُوَلُّ إِلَى (فَلْتُ) بالضَّمِّ، ولذلك تقول: طُلْتُ وَقُلْتُ، بضَمِّ الفاء، ولذلك مثَّل النَّاطِمُ له بقوله: (كَمَاضِي خَفٍّ) أو (خَفٍّ)؟ تقول: خِفْتُ، لماذا مثَّل بمثاليين؟ مأخوذة من الدِّين .. (دِنْ).

إذاً: مثَّل للواو ب: خَفٍّ، وللياء ب: دِنْ، ثُمَّ أَضَافَ (كَمَاضِي خَفٍّ) إذاً: قَصِدَ لفظه، و (وَدِنْ) كذلك قَصِدَ لفظه، فهما اسمان، (خِفْتُ) هذا فعل ماضي، (خَفٍّ) هذا فعل أمر فرق بينهما، لَمَّا قُلْتُ: خَفٍّ .. خِفْتُ .. خَفٍّ، الفاء الأصل أهما مفتوحة، فما كان على: خَفٍّ، لا إشكال فيه، إِنَّمَا السُّؤال عن (خِفْتُ) لماذا قيل: خِفْتُ؟ نقول: هنا خُشِيَ التباس الباب هل هو من باب (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، حينئذٍ أُلْقِيَتْ كسرة العين إلى الفاء قيل: خِفْتُ، فهذه الكسرة للدَّليل على أَنَّ بابَه (فَعِلَ) لأنَّه لو قيل: خِفْتُ .. خَافَ، الفاء هذه لام الكلمة، أين العين؟ محذوفة، إذا حُذِفَت العين حُذِفَ الباب، لا تُمَيِّزُ بين (فَعِلَ) و (فَعَلَ) و (فَعُلَ) إلا بالعين، فإذا حُذِفَت التبس الباب، لأنَّ الفاء مفتوحة، واللام على حسب ما يَتَّصِلُ بها.

بقي العين، هي التي تُمَيِّزُ الباب: هل هو من باب (فَعَلَ) أو (فَعَلَّ) أو (فَعَّلَ)، فإذا
حُذِفَتْ حينئذٍ لا بُدَّ من دليلٍ عليه.
وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنَّ ... يُوَلِّدُ

قوله: (بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ) فَهَمُّ مِنْهُ: أَنَّ بَدَلَ عَيْنِ الْأِسْمِ لَا تُمَالُ مُطْلَقاً، لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ بِالْفِعْلِ،
وَفَصَّلَ بَعْضَهُمْ بَيْنَ مَا هِيَ عَنْ يَاءٍ نَحْوِ: نَابٍ نَوْباً وَعَابٍ بِمَعْنَى: الْعَيْبِ فَيَجُوزُ، وَبَيْنَ مَا
هِيَ عَنْ وَائٍ نَحْوِ: بَابٍ وَدَارٍ، فَلَا يَجُوزُ، (نَابٍ) وَ (عَابٍ) لَيْسَتْ بِفِعْلٍ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ.
قَالَ الشَّارِحُ: " أَيْ كَمَا تُمَالُ الْأَلْفُ الْمُتَطَرِّفَةُ كَمَا سَبَقَ تُمَالُ الْأَلْفُ الْوَاقِعَةُ بَدَلاً مِنْ عَيْنِ
فِعْلٍ يَصِيرُ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ عَلَى وَزْنِ (فُلْتُ) بِكَسْرِ الْفَاءِ، سَوَاءً كَانَتْ الْعَيْنُ
وَإَوَّكاً: خَافَ، أَوْ يَاءً ك: بَاعَ وَدَانَ، فَيَجُوزُ إِمَالَتُهَا كَقَوْلِكَ: خِفْتُ وَدَنْتُ وَبَعْتُ ".
إِذَا الْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ تُمَالُ إِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ فِي الْأَصْلِ
نَحْوِ: دَانَ، أَوْ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ نَحْوِ: هَابٍ، مَأْخُوضَةً مِنَ الْهَيْبَةِ، أَوْ عَنْ وَائٍ مَكْسُورَةٍ نَحْوِ:
خَافَ، فَإِنْ كَانَتْ عَنْ وَائٍ مَضْمُومَةٍ نَحْوِ: طَالَ، أَوْ مَفْتُوحَةٍ نَحْوِ: قَالَ، لَمْ تُمَالْ، وَهَذَا قُلْنَا:
أَصْلُهَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: (بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ) لِأَنَّهُ أَطْلَقَ، وَأَخْرَجَ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ مَضْمُومَةً أَوْ
مَفْتُوحَةً بِقَوْلِهِ: (إِنَّ يُوَلِّدُ إِلَى فُلْتُ)، لِأَنَّ الْعَيْنَ إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً لَا يَأْتِي عَلَى وَزْنِ
(فُلْتُ)، وَإِنَّمَا عَلَى وَزْنِ (فُلْتُ).
وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْحَجَازِيِّينَ إِمَالَةَ نَحْوِ: خَافَ وَطَابَ، وَفَاقاً لِبَنِي تَمِيمٍ، وَعَامَّتُهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ
ذَوَاتِ نَحْوِ (خَافَ) فَلَا يُمِيلُونَ، يَعْنِي: مَا كَانَ مُنْقَلِباً عَنْ وَائٍ، وَبَيْنَ ذَوَاتِ الْبَاءِ نَحْوِ
(طَابَ) فَيُمِيلُونَ، إِذَا: عَامَّةُ الْحَجَازِيِّينَ التَّفْرِيقُ فِي بَابِ (خَافَ) وَنَحْوِهِ.
فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَصِيرُ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى التَّاءِ عَلَى وَزْنِ (فُلْتُ) بِضَمِّ الْفَاءِ اِمْتَنَعَتِ الْإِمَالَةُ
نَحْوِ: قَالَ وَجَالَ، فَلَا تُمَالُهَا كَقَوْلِكَ: فُلْتُ وَجَلْتُ.
كَذَاكَ تَالِي الْبَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَنَّبَهَا أَدْرُ

(كَذَاكَ) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى السَّبَبِ الرَّابِعِ، وَمَا هُوَ السَّبَبُ الرَّابِعُ؟ يَاءٌ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدُهَا،
يَعْنِي: أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْأَلْفِ يَاءٌ أَوْ يَقَعَ بَعْدَ الْأَلْفِ يَاءٌ .. هَذَا أَوْ ذَاكَ، (كَذَاكَ) أَيْ: مِثْلُ
السَّابِقِ فِي جَوَازِ الْإِمَالَةِ .. إِمَالَةُ الْأَلْفِ (تَالِي الْبَاءِ) مَا كَانَ تَالِياً لِلْبَاءِ .. أَلْفٌ تَالٍ لِلْبَاءِ،
(تَالِي الْبَاءِ) يَعْنِي: الْأَلْفُ تَلَتْ يَاءً، فَالْبَاءُ تَكُونُ قَبْلُهَا.
وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا ..
يَعْنِي: تُمَالُ الْأَلْفُ الَّتِي تَتْلُو يَاءً أَيْ: تَتْبَعُهَا، (مُتَّصِلَةً بِهَا) هَذَا الْأَصْلُ نَحْوِ: سَيَالٌ أَوْ

بَيَان، (بَيَان) الألف هذه تُمال لكونها مسبوقه بالياء، إذاً: أَلِفٌ سبقتها ياء فالألف صارت تابعة للياء تُمال، هنا مُتَّصِلَةٌ أو مُنْفَصِلَةٌ؟ مُتَّصِلَةٌ .. الألف سبقتها ياء وهي مُتَّصِلَةٌ بهاء.

أو منفصلة، لذلك قال: (وَالْفُصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ) أو حرفين (مَعَ هَا)، لو كان ثُمَّ فَصْلٌ بين الياء والألف بحرفٍ مُغْتَفَرٍ، وإذا كان بحرفين اشْتُرِطَ أَنْ يكون أحد الحرفين هاء، وقيل: الثاني .. إما أن يكون أحد الحرفين هاء ولو كان الأول، وقيل: يُشْتَرِطُ فيه أن يكون الثاني هاءً، نحو (سَيَالٍ) لِضَرْبٍ من شجر العِصَاهِ، أو منفصلة بحرفٍ نحو: شَيْبَانٍ، شَيْبَانٌ أَلِفٌ قبلها ياءٌ فصل بينهما حرفٌ وهو الباء كذلك تُمال: شَيْبَانٍ. أو بحرفين ثانيهما هاءٌ، يعني: فَصِلَ بين الياء والألف بحرفين لكن ثاني الحرفين ياء: (جَيِّبَهَا أَدِرْ) مَثَلٌ لَهُ النَّاطِمُ: أَدِرْ جَيِّبَهَا، (جَيِّبَهَا) أَلِفٌ قبلها هاء وقبلها باء، إذاً: فَصِلَ بين الياء والألف بحرفين: الباء والهاء، ولكن الثاني هاء.

مفهومه: إن فَصِلَ بحرفين ليس ثانيهما هاء أو أكثر من حرفين فلا إمالة، لأنَّه قال: (كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ) هذا الأصل فيه: أَمَّا لَا تُمال إِلَّا إذا كانت الألف تابعة للياء، يعني: بلا فَصْلٍ، ثُمَّ قال: (وَالْفُصْلُ اغْتَفِرَ) لَمَّا قال: (الْفُصْلُ اغْتَفِرَ) علمنا أَنَّ (الْفُصْلَ) عكس الأصل، فالأصل: هو الوصل، (وَالْفُصْلُ) مُغْتَفَرٌ حينئذٍ هو خروجٌ عن القياس، وإذا كان كذلك يُنَصُّ عليه.

(وَالْفُصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ) واحد، أو بحرفين (مَعَ هَاءٍ)، فإن كان بحرفين لا مع هاء، أو أكثر من حرفين حينئذٍ نقول: لا إمالة، إذاً: تُمال الألف التي تتلو ياءً، أي: تتبعها مُتَّصِلَةٌ بها نحو (بيان) أو (سيال)، أو منفصلة بحرفٍ نحو (شَيْبَانٍ)، أو بحرفين ثانيهما هاء كما مَثَلُ النَّاطِمِ: (جَيِّبَهَا أَدِرْ)، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة، وهذا ظاهر كلام النَّاطِمِ رحمه الله تعالى. كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفُصْلُ اغْتَفِرَ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا. . . .

قوله: (كَذَاكَ) هذا خبر مُقَدَّم، و (تَالِي) مبتدأ مُؤَخَّر، (تَالِي) مضاف، و (الْيَاءِ) مضاف إليه، هذه جملة .. هذا الأصل، (كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ) هذا هو السَّبَبُ الرَّابِع، ثُمَّ هل هذا على ظاهره؟ لأنَّ ظاهره إذا فَصِلَ بينهما بأيِّ فاصلٍ زال السَّبَبُ فلا تُمال.

ثُمَّ قال .. استدرك: (وَالْفُصْلُ اغْتَفِرَ) فهمنا أَنَّ قوله: (تَالِي) مُراد به الاتِّصَالُ مباشرة مثل: (بَيَان) و (شَيْبَانٍ)، هذا الأصل وهذا ظاهر كلامه، ثُمَّ لَمَّا كان بعض الانفصال لا

يُؤَثَّر استثنائه بقوله: (وَالْفَصْلُ) هذا مبتدأ، (اغْتَفِرَ) مُغَيَّر الصِّيغَةَ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (الْفَصْلُ)، والجملة خبر.

(بِحَرْفٍ) جار ومجرور متعلق بقوله: (اغْتَفِرَ)، (أَوْ) للتَّنْوِيع، (مَعَ هَا) هذا قيل: معطوف على مُقَدَّر والتقدير (بِحَرْفٍ) وحده، (أَوْ مَعَ هَا) هكذا قاله المَكُودِي، وقيل: معطوف على حرفٍ، لكن على تقدير: (أَوْ حَرْفٍ مَعَ هَا).

إِنَّمَا أَنْ نَقُول: (أَوْ) هذا حرف عطف، إِنَّمَا أَنَّهُ معطوف على مُقَدَّر، أو بحرفٍ وحده ..

حذف (وحده)، (أَوْ مَعَ هَا) لا إشكال فيه .. هذا واضح، أو نقول: لا تقدير في حرف، وإِنَّمَا التَّقدير فيما بعد (أَوْ): بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ .. (أَوْ حَرْفٍ مَعَ هَا)، لَأَنَّ قوله: (أَوْ مَعَ هَا) هذا إطلاق يشمل حرفين وثلاثة وأربعة وعشرة، لكن لا بُدَّ من التَّقدير، فإِنَّمَا أَنْ نَقُول: بحرفٍ وحده، (أَوْ مَعَ هَا) فالتَّقدير ما قبل (أَوْ) لا ما بعدها، أو نقول: ما بعد (أَوْ) فيه مُقَدَّر (بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفٍ مَعَ هَا).

فهنا أن الفاصل لا يخرج عن نوعين:

- إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ حرفاً واحداً ك: شيبان.

- أو بحرفين ثانيهما هاء.

قوله: (بحرفين ثانيهما هاء) لا يدلُّ عليه قوله: (أَوْ مَعَ هَا)، هل يُفْهَم منه (أَوْ مَعَ هَا) أَنَّهُ حرف أو حرفين أو ثلاث؟ ما يُفْهَم، فلا بُدَّ من التَّقدير، لَأَنَّهُ أراد الصورة الثانية: وهي أَنْ يَكُونَ مع الهاء حرفٌ آخر.

(كَجَبَّهَا أَدِرْ) يعني: كقولك، (مَعَ هَا) قصره للضرورة، كقولك: (جَبَّيْهَا أَدِرْ) أدر جيبها، (جَبَّ) هذا مفعول به مُقَدَّم، و (جَبَّيْهَا) فُصِّل بين الألف - (هَا) الألف هذه التي بعد (الهاء) - فُصِّل بينها وبين الياء: جي .. بحرفين الباء والهاء، وكانت الثانية هاء. قوله: (أَوْ مَعَ هَا) أطلقه النَّاطِم، وبعضهم قَيَّده بما إذا لم يُضَمَّ ما قبلها، قَيَّده غيره: بألا يكون قبل الهاء ضَمَّة، (جَبَّيْهَا) هذا لا يُمَال، فَإِنَّهُ لا يجوز فيه الإِمالة وإن أطلقه النَّاطِم هنا، فشمل ما كان قبل الهاء ضَمَّة، وما عداها، والصَّواب: تقييده بألا يكون قبلها ضَمَّة، يعني: قبل الهاء نحو: هذا جَبَّيْهَا، ليس كقوله: (أَدِرْ جَبَّيْهَا) فَإِنَّهُ يُمَال مُطلقاً، وأَمَّا إِذَا ضُمَّت فلا.

وإِنَّمَا اغتفر الفصل بالهاء لخفائها، فلم تعد حازراً، واغْتَفِرَ الفصل بحرفٍ واحدٍ لِقَلَّةِ الفصل.

قال الشَّارح: " كذاكَ تُمَال الألف الواقعة بعد الياء مُتَّصِلَةٌ بِهَا نَحْو: بَيَان، أو منفصلة بحرفٍ نحو: يَسَار، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو: (أَدِرْ جَبَّيْهَا) فَإِنْ لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإِمالة؛ لبعْد الألف عن الياء نحو: بَيَّنَّا " والله أعلم.

أو بحرفين أحدهما هاء، الشَّارح هنا أطلق .. اختار القول بأنَّ المراد: واحدٌ من حرفين، ولا يُشترط أن يكون الثاني، والتَّناظم أطلق وقَيَّد بالمثل: (أَوْ مَعَ هَا) حرف مع هاء، قد تكون الهاء هي الأول وقد تكون الثَّاني، لكن قوله: (كَجَبَّيْهَا) دَلَّ على أنَّه يختار القول الآخر: وهو أن يكون الثاني هاء، فإن كان حرفان أولهما هاء حينئذٍ لا إمالة، لأنَّه قال: (وحرفٍ مع هاء) يعني: أن يكون الثاني هاءً، فإن كان الأول هاءً لا إمالة، لأنَّه إذا فُصل بين الألف والياء بحرفين لا يُغتفر الفصل إلا إذا كان الثَّاني هاءً، فإن كان الأول هاءً فلا .. رجعت إلى الأصل.

وتمَّ قول آخر واختاره ابن عقيل: وهو أنَّ الشَّرط: أن يكون أحد الحرفين هاءً، الأول أو الثَّاني، لكن ظاهر كلام التَّناظم خلاف هذا. ثمَّ قال:

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وُلِي
كَسْرًا وَفَصْلُهَا كَلًا فَصْلٌ يُعَدُّ ... فَدِرْهُمَاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

هذا أشار إلى السَّبَب الخامس: كَسْرٌ قبلها أو بعدها.

(كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ) (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك السَّابِق في إمالة الألف، (كَذَاكَ) هذا خبر مُقدَّم، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل رفع مبتدأ، يصدق على الألف، (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ) أَلْفٌ، (يَلِيهِ) الضمير هنا يرجع إلى (مَا) .. الضمير البارز يرجع إلى (مَا)، والجملة (كَسْرٌ) هذا فاعل (يَلِي) (أَلْفٌ يَلِيهِ كَسْرٌ) حينئذٍ تُمال الألف إذا وليها كَسْرٌ .. أَلْفٌ ثُمَّ بعدها كسر مثل: (عَالِمٌ) اللام مكسورة .. (مَسَاجِدٌ) الجيم مكسورة، إذا: أَلْفٌ تلاها كَسْرٌ، هذا السَّبَب الخامس.

(كَذَاكَ) خبر مُقدَّم، (مَا) مبتدأ، (يَلِيهِ كَسْرٌ) فعل وفاعل ومفعولٌ به، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صِلَةُ الموصول، والضمير البارز في قوله: (يَلِيهِ) يرجع إلى (مَا)، (أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ) .. (أَوْ) للتَّنويع، (يَلِي) فعل مضارع، والضمير هنا يعود إلى (مَا)، (أَوْ يَلِي أَلْفٌ لَأَنَّ) (مَا) تصدق على الألف، (أَوْ يَلِي الألف تَالِي كَسْرٍ) تابع كسرٍ، يعني: تأتي الألف ويسبقها حرفٌ، وهذا الحرف تابعٌ لكسرٍ: كِتَابٌ، الألف هنا تابعة لتابع كسرٍ فتُمال.

(كِتَابٌ) هنا الألف لم تتبع كسرة، وإنما تبتعت ما تبع كسراً (كِ) مكسورة (تَ) التاء مفتوحة، إذا: الألف وقعت بعد حرفٍ، هذا الحرف ليس مكسوراً، وإنما ما قبله يكون مكسوراً .. هذا واضح، لأنَّ الألف ما يُكسر ما قبلها، حينئذٍ كأنَّه قال: أَلْفٌ قبلها

كسرة، لكن ما تكون الكسرة مباشرة، لأنَّ الألف ما يسبقها إلا الفتح، حينئذٍ لا بُدَّ من فاصلٍ بين الحرف المكسور والألف نحو: كتاب.

(أَوْ يَلِي) (يَلِي) فعل مضارع، والضمير فاعل يعود إلى الألف، (تَالِي كَسْرٍ) تابع كسرٍ (تَالِي) هذا مفعول ل: (يَلِي)، (تَالِي كَسْرٍ) (تَالِي) مضاف، و (كَسْرٍ) مضاف إليه.

أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي كَسْرًا ..

(أَوْ سُكُونٍ) هذا معطوف على قوله: (تَالِي كَسْرٍ) (أَوْ) هذه صورة ثالثة، أو يلي تالي سكُونٍ، إذاً: (تَالِي كَسْرٍ) .. (سُكُونٍ) معطوف على (كَسْرٍ)، (أَوْ سُكُونٍ) أي: أو يلي تالي سكُونٍ قد ولي كسراً، يلي الألف سكُونٍ قد ولي كسراً مثل: شَمَلَال، الألف بعد اللام سبقها حرفان أولهما ساكن (شَمَلَال) الشين مكسورة مثل (كِتَاب)، هناك الفاصل بين الكسرة وبين الألف حرفٌ واحد، هنا حرفان لكن سَوَّغ الفصل بحرفين كون الأول ساكن، (شَمَلَال) هذه الألف بعد اللام.

قلنا: (كِتَاب) أَلِفٌ قبلها كسرة، لكن فصل بينهما فاصل وهو حرفٌ واحد ولا إشكال، وهو داخل في قوله: (أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ) هنا فصل بينهما ليس حرفاً واحد بل حرفين، والفصل بحرفين هذا كثير، الأصل: أَنَّهُ يَمْنَعُ الإِمَالَةَ، لكن سَوَّغ الإِمَالَةَ كون الحرف الأول ساكن.

إذاً: سبق الألف كسرة ثُمَّ فَصِلَ بينهما بحرفين أولهما ساكن: شَمَلَال، الميم واللام فاصل بين الشين المكسورة وبين الألف، والذي سَوَّغ هذا سكُونٍ الأول، (أَوْ سُكُونٍ) أو تالي سكُونٍ، يعني: يلي تالي سكُونٍ (قَدْ وَلِي كَسْرًا) هذا السُّكُون قد ولي كسراً.

إذاً: (أَوْ سُكُونٍ) (سُكُونٍ) معطوف على قوله: (كَسْرٍ) أو تالي سكُونٍ، هذا السُّكُون (قَدْ وَلِي) (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ، و (وَلِي) فعل ماضي والفاعل ضمير يرجع إلى السُّكُون، قد ولي هذا السُّكُون كسراً، (كَسْرًا) هذا مفعولٌ به، يعني: بعد حرفين وليا كسرةً أولهما ساكن، نحو: شَمَلَال.

وَفَصْلُهَا كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ ..

(دِرْهَمًا) (دِرْهَم) كم حرف؟ ثلاثة، الأصل: أَنَّهُ لَا إِمَالَةَ، لكن كون وجود الهاء ثالثةً (كَلَا فَصْلٌ).

(دِرْهَمًا) هذا النوع كالسَّابِق: الأول ساكن، يعني: فَصْلٌ بحرفين، لأنَّ الدَّال مكسورة:

(دِرْهَمًا)، الرَّاء والميم، والأول ساكن، هنا نَصَّ على أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ مع هذين الحرفين السَّاكن أولهما هاءٌ (كَلَا فَصْلٌ) يعني: الهاء لا تُؤَثِّرُ في مثل هذا المثال: (قَدِرْهَمًا) مثل

(شَمَلًا)، والهاء هذه قال: (كَالَ فَصْلٍ) يعني: لِحِفَّتِهَا وخفائِهَا لا تُؤَثِّرُ.

(وَفَصْلُ الْهَاءِ كَالِ فَصْلٍ) في المثل السَّابِقِ:

أَوْ سَكُونٍ قَدْ وَلِيَ كَسْرًا ..

فإن فصل بين الألف وهذين الحرفين الساكن أولهما هاء فاهاء (كَالَ فَصْلٍ) يعني: وجودها وعدمها سواء فلا تُؤَثِّرُ، و (فَصْلٌ) مبتدأ، وهو مضاف، و (الْهَاءُ) مضافٌ إليه، (كَالَ فَصْلٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُعَدُّ)، و (يُعَدُّ) أي: (فَصْلُ الْهَاءِ كَالِ فَصْلٍ) (فَصْلُ الْهَاءِ) مبتدأ وهو مضاف، و (الْهَاءُ) مضاف إليه .. قصره للضرورة، (يُعَدُّ) هذا فعل مضارع مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ، والضمير يعود إلى (فَصْلُ الْهَاءِ)، يُعد ماذا؟ (كَالَ فَصْلٍ) كأنه لم يُفَصَّلَ بينها.

إذاً في نحو: (دِرْهَمَاكَ) ولذلك مثَّل به هنا:

فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمْلُهُ لَمْ يُصَدِّدْ ..

مع كونه فُصِّلَ عن الكسرة والألف بثلاثة أحرف، لكن هذه الهاء كأنها ليست فاصلاً، فحينئذٍ ألْحَقَ بـ: شَمَلًا، فيما إذا سبق الألف حرفان وفصل بينها وبين الكسر إلا أن الأول يُعْتَبَرُ ساكناً.

(فَدِرْهَمَاكَ) الفاء للتفريع، (دِرْهَمَاكَ) هذا مبتدأ أول، و (مَنْ) شرطية .. مبتدأ ثاني، (يُمْلُهُ لَمْ يُصَدِّدْ) فعل الشرط وجوابه، والجملة (يُمْلُهُ لَمْ يُصَدِّدْ) خبر المبتدأ الثاني (مَنْ) المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول (دِرْهَمَاكَ).

هنا قوله: (وَفَصْلُ الْهَاءِ) أطلقه، وقَيَّده غيره بألا يَنْضَمَّ ما قبلها احترازاً من نحو: هو يضربُها، فإنه لا يَمَالُ.

إذاً السَّبَبُ الخامس: أن يسبقها أو يتلوها كسرة، هذا الأصل فيه: أن يكون مباشر له، كذا ما يليه كسرٌ نحو: عَالِمٌ، أَلْفٌ يتبعها كسرة، أو يلي الألف تالي كسرٍ نحو: كِتَابٌ، هي لم تتبع الكسر وإنما تبعت تابع الكسر، أو يُفَصَّلَ بينها وبين الكسر بحرفين لكن أولهما ساكن، فإن فُصِّلَ بثلاثة أولهما ساكن وأحد هذه الثلاثة الهاء لا عبرة بالهاء .. لا يُعَدُّ فاصلاً.

إذاً: في هذين البيتين ذكر خمس صور:

– الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف، مثل: عَالِمٌ .. مَسَاجِدٌ، وشرط: أن يليها، لأنه

قال: (مَا يَلِيهِ) هذا شرطٌ لا بُدَّ أن يكون تالياً لها نحو: عَالِمٌ وَمَسَاجِدٌ.

– الثانية: أن يقع الكسر قبلها، فرق بين أن يتلوها وأن تكون هي تابعة، إن كان

الكسر بعدها فاشترط النَّاطِم: أن يكون تالياً لها يعني: بلا فَصْلٍ، متى؟ إذا كان الكسر بعدها، (كَذَاكَ مَا) أَلَفٌ (يَلِيهِ كَسْرٌ) مباشرة، أو هي تلي الكسرة، ثُمَّ لا يمكن أن تكون مُباشرةً مُتَّصِلةً بها، لأنَّ الألف ما يُكْسَر ما قبلها، حينئذٍ قد يكون ثُمَّ فاصل أو فاصلين بالشُّروط السَّابِقة.

الصورة الثانية: أن يقع الكسر قبل هاء وفيه أربع صور - النتيجة خمسة -:

- أولها: أن تكون منفصلة بحرفٍ واحد مثل: كِتَاب، كِتَاب هنا الكسر سابق على الألف، والفاصل حرفٌ واحد: كِتَاب وَعِمَاد.

- وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو: شِمْلَالٌ.

- وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين مُتَحَرِّكَيْنِ ثانيهما الهاء نحو: يُريد أن يَضْرِبَهَا، هذا إذا عَمَّمنا كلام النَّاطِم وجعلناه مستقلاً، يعني قوله: (وَفَصْلُ الْهَاءِ) لأنَّ المثال .. قوله:

(دِرْهَمَاكَ) هذا يوافق: شِمْلَالٌ، أو يُخَالَف .. أين الكسرة؟ دِرْ .. في الدَّال: (دِرْهَمَاكَ)

مثل: كِتَاب، إذا الدَّال مكسورة، أين الألف؟ بعد الميم، كم فصل بين الدَّال المكسورة والألف؟ ثلاثة أحرف، (دِرْهَمَاكَ) الرَّاء ساكنة مثل: شِمْلَالٌ، ألحق بعضهم بهذه الصورة ما إذا كانا مُتَحَرِّكَيْنِ ثالثها هاءٌ، فعَمَّموا كلام النَّاطِم، مع كون النَّاطِم ظاهر كلامه فيما سبق.

على كلٍ الصورة الثالثة: أن تكون منفصلة بحرفين مُتَحَرِّكَيْنِ ثانيهما الهاء - وهذه زائدها المَكْوُودِي - نحو: يريد أن يَضْرِبَهَا، يَضْرِبَهَا فَصْلٌ بينهما بِمُتَحَرِّكَيْنِ ثانيهما هاء.

- رابعها: أن تكون منفصلة بحرفٍ ساكنٍ وَمُتَحَرِّكَيْنِ أحدهما الهاء، وهذه التي نَصَّ عليها النَّاطِم، وقد مثَّل لذلك بقوله:

فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ ..

فالألف في هذه المَثَل كلها يجوز إمالتها.

قال المَكْوُودِي: " وهذه الصُّور كلها مأخوذة من كلام النَّاطِم " لكن الثالثة تحتاج إلى

تَأَمُّل: أن تكون منفصلة بحرفين مُتَحَرِّكَيْنِ ثانيهما الهاء، النَّاطِم هنا قَيَّدَ إلا إذا جُعِلَ قوله:

وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ ..

أنَّه عام، وَمَثَل (فَدِرْهَمَاكَ) لأحد النَّوعَيْنِ وسكت عن النوع الثاني، يحتمل هذا .. يحتمل

أنَّ قوله:

وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ ..

أنَّه عام، يشمل ما إذا كان الفصل بحرفين مُتَحَرِّكَيْنِ وثالثهما الهاء، أو بحرفين الأول ساكن وثالثهما هاء، ومثَّل لأحد التَّوعين .. هذا مُحْتَمَلٌ، لكن يحتاج إلى تأمل.

قال الشَّارح: " كذلك ثَمَّال الألف إذا وليتها كسرةً نحو: عَالِمٌ، أو وقعت بعد حرفٍ يلي كسرةً نحو: كِتَابٌ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أولهما ساكن نحو: شِثْلَالٌ، أو كلاهما مُتَحَرِّكٌ ولكن أحدهما هاء نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا - وهذا يحتاج كما ذكرنا -، وكذلك يُمَالٌ ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أولهما ساكن نحو: هذان درهماك " والله أعلم، إذا: خمس صور أدخلوها في كلام النَّاطِم.

إذا: معنى البيتين:

أي كذا ثَمَّال الألف إذا وليتها كسرةً نحو: عَالِمٌ ومساجد، أو وقعت بعد حرفٍ يلي كسرةً نحو: كِتَابٌ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أولهما ساكن نحو: شِثْلَالٌ، أو كلاهما مُتَحَرِّكٌ ولكن أحدهما هاء نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا، أو ثلاثة أحرف أولها سكن وثانيها نحو: هذان درهماك، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله:

وَفَصْلُهَا كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ ..

فإنَّه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى (أن يضربها) كِتَابٌ، و (درهماك) نحو: شِثْلَالٌ، وَفَهْمٌ من كلامه: أَنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذُكِرَ لم تَجْزِ الإمالة.

إذا: النَّاطِم هنا ذكر قوله:

وَفَصْلُهَا كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ ..

حينئذٍ يُعَمِّمُهُ ليشمل الصورتين فتكون خمس صور، وعلى هذا حملة ابن عقيل وكذلك الأشموني.

ثُمَّ لَمَّا فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة، وبقي سبب واحد سيذكره وهو:

التناسب، هذه خمسة أسباب فيما سبق، شرع في ذكر موانعها، يعني: قد توجد الأسباب السابقة ويوجد مانع.

قبل ذلك بقي من أسباب الإمالة: وقوع الياء قبل الألف، هذه تركها عَمْدًا النَّاطِم هنا وفاقاً لسيبويه، من أسباب الإمالة: وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياءً بعدها، وذكرها في (الكافية) و (التسهيل) وشرطها: إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلةً نحو: بايعته وسأيرته، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف لياءً بعدها، لذلك هنا تركها في هذا النَّظْم.

إذاً نقول: شرع في بيان الموانع التي تُزِيل تأثير تلك الأسباب، لأنَّ السبب إذا وُجِدَ فلاصل أنَّه يُؤَثِّر، وقد يكون السَّبَب موجوداً ولا يُؤَثِّر لوجود مانع .. قد توجد الأسباب السَّابِقة ويوجد مانع ولكن هذا المانع منع من تأثير هذا السَّبَب، فقال رحمه

الله:

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهَرًا ... مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

(حَرْفٌ) مبتدأ وهو مضاف، و (الْإِسْتِعْلَاءُ) قصره للضرورة مضاف إليه، (يَكْفُ) هذا فعل مضارع، والفاء ضمير مستتر يعود على (حَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ)، (يَكْفُ مُظْهَرًا) (مُظْهَرًا) مفعول به، (مِنْ كَسْرِ) متعلّق بقوله: (مُظْهَرًا)، (أَوْ يَا) قصره للضرورة معطوف على (كَسْرِ)، (وَكَذَا تَكْفُ رَا) (وَكَذَا) أي: مثل ذا، (تَكْفُ رَا) (تَكْفُ) .. (كَذَا) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: (تَكْفُ)، (وَتَكْفُ رَا كَذَا) أي: مثل كَفَّ حرف الاستعلاء، (تَكْفُ رَاءً) قصره للضرورة .. تَكْفُ رَاءً مثل كَفَّ حرف الاستعلاء.

إذا: حروف الاستعلاء سبعة، والراء صارت ثمانية أحرف، يعني: أنَّ موانع الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تُسَمَّى: أحرف الاستعلاء، وهي ما في أوائل هذه الكلمات: قَدْ صَادَ صِرَارُ غَلَامٍ خَالِي طَلْحَةَ ظَلِيمًا، يعني: القاف والصّاد والضّاد والغين والحاء والطّاء والظّاء، هذه سبعة أحرف تُسَمَّى: حروف الاستعلاء، والثّامن: الراء غير المكسورة .. الراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وأمّا إذا كانت مكسورة فلا. فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف، وتَكْفُ تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة، ولذلك قيّد الناظم قال: (مُظْهَرًا) قيّد بالمظهر للاحتراز من السَّبَب المُقَدَّر والمنوي فإنها لا تمنعه، فتأثير هذه الحروف الثمانية .. حروف الاستعلاء السبعة والراء غير المكسورة - نقول: (الراء غير المكسورة) لأنّه سَيُقَيِّده فيما يأتي - هذه تَكْفُ السَّبَب الظّاهر، وأمّا المُقَدَّر فلا.

إذاً قوله: (مُظْهَرًا) قيّد بالمظهر للاحتراز من السَّبَب المنوي، فإنها لا تمنعه، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو: هذا قاضٍ، إذا وقفت على (قَاضٍ) فيه ياء، إذا: قَاضٍ، هل الألف هذه تُمَال أم لا؟ نعم لا تمنع، (قَاضٍ) الضّاد وقعت بعد الألف .. لا يمنع؛ لأنّ حرف الاستعلاء إمّا يمنع إذا كانت الياء أو الكسرة مظهرة يعني: ملفوظاً بها، وأمّا إذا كانت منوية .. مُقَدَّرَة مثل: قاضٍ، نقول: هنا لا تمنع، فَتُمَال الألف في (قاضٍ)، لأنّك إذا وقفت على الضّاد حينئذٍ حذفت الألف، والحذوف لِعِلَّة كالتّأثبات. حينئذٍ قوله: (مُظْهَرًا) مراده: أنّ هذه الحروف الثمانية تمنع الكسرة إذا كانت ظاهرة، وأمّا المُقَدَّر فلا، وتمنع الياء إذا كانت ظاهرة، وأمّا المُقَدَّر فلا، إذا: تأثير هذه الموانع في الملفوظ به، وأمّا المنوي والمُقَدَّر فلا، إذا لا تمنع كلّ سببٍ، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتَكْفُ تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة، والنّاظم زاد الياء وسيأتي.

إذا كان كسرة ظاهرة، فلا تمنع هذه الحروف جميع أسباب الإمالة، ليست مطلقة وإنما مُقيّدة فيما إذا كانت الكسرة ظاهرة، وأما المقدّرة فلا، وعلة ذلك: أنَّ السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك، فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة، وأما الرّاء فشُبّهت بالمستعلية لأنها حرفٌ مكرر.

إذا: حرف الاستعلاء - السبعة هذه - تكُفُّ إمالة الألف، وهنا يكُفُّ على حذف مضاف، (يكُفُّ مُظْهِراً) يعني: يكُفُّ تأثير مُظْهِرٍ، أي: يكُفُّ ويمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر.

إذا: سبب الإمالة قد يكون ظاهراً، وقد يكون مقدّراً .. منوياً .. محذوفاً، الكسرة أو الياء على ما ذكره النّاظم، إن كانت ملفوظة منطوقاً بما كُفَّ حرف الاستعلاء والرّاء غير المكسورة، وأما إذا كانت منوية أو مقدّرة حينئذٍ لا تأثير لهذا المانع على ذلك السبب، لأنَّ السبب قوي إذا وُجد لفظاً. وَحَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكُفُّ مُظْهِراً ..

أي: يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر، (من كسِرٍ) إذا كانت الكسرة مُظْهِرة لا مُقدّرة، قوله: (أو يا) قصره للضرورة: هذا تصريحٌ من النّاظم بأنَّ حرف الاستعلاء والرّاء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياءً ظاهرة، (مُظْهِراً من كسِرٍ أو ياءٍ) إذا كان سبب الإمالة الياء ففيه تفصيل، إن كانت هذه الياء ظاهرة منع .. كُفَّ حرف الاستعلاء، إن كانت مُقدّرة حينئذٍ لم يمنع، وهذا ظاهر كلام النّاظم، وعليه بعض الشُّراح.

وقد صرّح بذلك في (التسهيل) و (الكافية) .. أكّده، ابن مالك إذا صرّح في (التسهيل) و (الخلاصة) و (الكافية) وغيرها دلّ على أنّه على قوله، وما قاله في الياء غير معروف في كلامه، بل الظاهر جواز إمالة نحو: طُعْيَانٌ وَصَيَّادٌ وَعُرْيَانٌ وَرَيَّانٌ، وقد قال أبو حيّان: " لم نجد ذلك " يعني: كُفَّ حرف الاستعلاء والرّاء في الياء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط، والنّاظم عمّم، حرف الاستعلاء والرّاء غير المكسورة تكُفُّ سبب الإمالة إذا كان كسرةً أو ياءً، أبو حيّان وغيره يرون أنَّ الياء هذه من عند ابن مالك .. من اجتهاده، وليس في كلامه.

وَحَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكُفُّ مُظْهِراً ... مِنْ كَسِرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكُفُّ رَا

(را) هنا ليست مطلقة. هل الرّاء تكُفُّ مطلقاً، سواءً كانت مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة؟ نقول: يُقَيّد بما سيأتي، ولم يُقَيّده هنا يعني: الرّاء بغير المكسورة؛ للعلم بذلك

من قوله: " فيما يأتي بعد " .

وَحْ وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا ... مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنْ ائْثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِنْ

يعني: المانع السابق .. عرفنا في البيت السابق أنَّ حرف الاستعلاء يمنع، وأنَّ الرَّاءَ
المكسورة تمنع، ثُمَّ عندنا تفصيل:

المانع من الإمالة قد يكون مُتَأَخِّرًا عن الألف .. بعدها، وقد يكون مُتَقَدِّمًا، إذا كان
مُتَأَخِّرًا هنا قال:

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

يعني: ما بعد الألف من حروف الاستعلاء، أو الرَّاءُ المكسورة، تَكْفُ إذا كانت مُتَّصِلَةً،
يعني: تالِيَةً لها، أو فُصِّلَ بين الألف وبين حرف الاستعلاء بحرفٍ، أو فُصِّلَ بينهما
بحرفين، (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ) ما هو الذي يَكْفُ؟ حرف الاستعلاء، (بَعْدُ) بعد الألف
(مُتَّصِلٌ)، (مُتَّصِلٌ) خبر (كَانَ)، (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي،
اسم (كَانَ)، أين خبرها؟ (مُتَّصِلًا) متصلاً بماذا؟ بالألف، يعني: بعدها .. ليس بينهما
فاصل، أو فُصِّلَ .. بينهما فاصل، ووقع حرف الاستعلاء بعد حرفٍ واحدٍ، يعني:
فُصِّلَ بين الألف وحرف الاستعلاء بحرفٍ واحدٍ، أو فُصِّلَ بحرفين.
أي: إذا كان المانع المشار إليه وهو حرف الاستعلاء، أو الرَّاءُ مُتَأَخِّرًا عن الألف،
فشرطه: أن يكون مُتَّصِلًا نحو: فَاقِدَ، القاف هذه من حروف الاستعلاء، فَاقِدَ وقعت
القاف بعد الألف مُتَّصِلٌ، هذا أولاً، و (نَاصِخٌ) صاد وقعت بعد الألف مُتَّصِلٌ:
باطل .. باخل .. ، هذا عِذَارُكَ، هذا عِذَارُكَ مُتَّصِلٌ أو مُنْفَصِلٌ .. ما الذي فُصِّلَ
بينهما؟ (عِذَارُكَ) هذا مُتَّصِلٌ، وقعت الرَّاءُ بعد الألف.

أو منفصلاً نحو: مُنَافِقٌ، فُصِّلَ بالفاء، الألف والقاف، هنا وقع القاف بعد الألف لكنَّه
لم يَلْه، وإِنَّمَا فُصِّلَ بينهما بفواصل وهو حرف واحد، إذاً: أو منفصلاً بحرفٍ نحو:
منافق .. نَافِخ .. نَاشِط .. هذا عَادِرُكَ، الدَّالُ فَصَلَّتْ بين الألف والرَّاءِ وهي مُتَّحَرِّكَةٌ،
و (رَأَيْتُ عَادِرُكَ) مِثَالٌ لِلرَّاءِ المضمومة والرَّاءِ المفتوحة أمَّا المكسورة لا.
(أَوْ بِحَرْفَيْنِ) نحو: موافق، ألف .. ثاء .. ياء، ثُمَّ جاءت القاف، إذاً: فُصِّلَ بين الألف
وحرف الاستعلاء بحرفين، و (مَنَافِخٌ) و (مَوَاعِظٌ) ونحو: (هذه دَنَانِيرُكَ)، و (رَأَيْتُ

دَنَابِرِكْ) إِذَا: هَذِهِ كُلُّهَا فُصِّلَ بَيْنَهَا .. إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، أَوْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ، حِينَئِذٍ هَذِهِ تَمْنَعُ فَلَا إِمَالَةَ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. فَهُمْ مِمَّا سَبَقَ: أَنَّ حَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ أَوْ الرَّاءَ لَوْ فُصِّلَ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ لَمْ يَمْنَعِ الْإِمَالَةَ، لِأَنَّهُ قَالَ: (مُتَّصِلٌ) هَذَا أَوَّلًا، أَوْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ: أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ .. هَذَا يَمْنَعُ أَوْ لَا يَمْنَعُ؟ إِنْ كَانَ مَا يَكُونُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ فُصِّلَ بِحَرْفَيْنِ

يَمْنَعُ - الْمَثَالُ أَظُنُّ ذَكَرْتُ الْعَكْسَ - يَمْنَعُ لَوْ كَانَ مُتَّصِلًا، أَوْ فُصِّلَ بِحَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ، إِنْ فُصِّلَ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ لَا يَمْنَعُ .. انْتَبِهْ لِلْمَسْأَلَةِ: إِنْ كَانَ مَا يَكُونُ حَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ أَوْ الرَّاءَ (بَعْدُ) يَعْنِي: بَعْدَ الْأَلْفِ، (مُتَّصِلًا) هَذَا أَوَّلًا، مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا: نَاصِحٌ وَفَاقِدٌ، وَبَاطِلٌ، (أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ) يَعْنِي: فُصِّلَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَبَيْنَ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ بِحَرْفٍ فَيَمْنَعُ، (أَوْ فُصِّلَ بِحَرْفَيْنِ) فَيَمْنَعُ كَذَلِكَ: مُوَاتِقٌ وَمُوَاعِظٌ، إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَبَيْنَ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ حِينَئِذٍ لَا يَمْنَعُ.

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنْ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مَرَّ

هَذَا فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ.

إِنْ كَانَ مَا يَكُونُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ فُصِّلَ بِحَرْفَيْنِ

(إِنْ) حَرْفٍ شَرْطٍ، وَ (كَانَ) فِعْلٌ مَاضِي فِعْلُ الشَّرْطِ، (مَا يَكُونُ) (مَا) اسْمٌ (كَانَ)، وَ (يَكُونُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ إِلَى (مَا)، وَالْجُمْلَةُ لَا تَحَلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، (بَعْدُ) هَذَا حَالٌ مِنْ اسْمِ (كَانَ)، وَجَعَلَهُ الْمَكُودِي خَبَرَ (كَانَ) وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، (مُتَّصِلٌ) هَذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ خَبَرُ (كَانَ)، وَقَفَّ عَلَيْهِ عَلَى لُغَةِ رُبْعَةٍ. (أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ) هَذَا مُعْطُوفٌ عَلَى (بَعْدُ)، (بَعْدُ) هَذَا مُبْنِيٌّ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كَانَ مَا يَكُونُ بَعْدَ الْأَلْفِ مُتَّصِلًا، (أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ) مُعْطُوفٌ عَلَى (بَعْدُ)، أَوْ فُصِّلَ بِحَرْفَيْنِ. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى النَّوعِ الثَّانِي فِيمَا إِذَا كَانَ حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ يَعْنِي: الْمَانِعُ مُتَّقَدِّمًا عَلَى الْأَلْفِ، السَّابِقُ فِيمَا إِذَا تَأَخَّرَ فَلَا يَضُرُّ الْفَصْلَ، (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) يَعْنِي: الْمَانِعُ، (مَا لَمْ يَنْكَسِرْ) مُدَّةٌ عَدَمُ انْكَسَارِهِ فِ (مَا) هُنَا مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، (أَوْ يَسْكُنْ أَثَرَ الْكَسْرِ) يَسْكُنُ بَعْدَ كَسْرِ.

أشار بهذا البيت: إلى أن المانع المذكور إذا كان مُتَقَدِّماً على الألف اشترط لمنعه .. أن يكون مُؤَثَّرًا: ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، (مَا لَمْ يَنْكَسِرْ) فإن انكسر لا يمنع، (أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ الْكَسْرِ) أن يكون ساكناً بعد كسرٍ.

إذاً: في هاتين الحالتين لا يمنع، فاشترط لمنعه إن كان مُتَقَدِّماً: ألا يكون مكسوراً، وهذا أشار إليه بقوله: (مَا لَمْ يَنْكَسِرْ)، (مَا) مصدرية ظرفية، ثُمَّ أدخل النفي على (يَنْكَسِرْ)، يعني: مُدَّةَ عدمه منكسراً، فإن انكسر فلا يمنع، (أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ الْكَسْرِ) هذا معطوف على مدخول (مَا) المصدرية، حينئذٍ المنفي هنا أمران.

(لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ) (يَسْكُنْ) هذا فعل مضارع مجزوم معطوف على قوله (يَنْكَسِرْ)، إذاً: المنفي نوعان: انكسار الحرف، أو كونه (إِثْرَ الْكَسْرِ) يكون ساكناً إثر كسرٍ، إذاً: يسكن وينكسر مدخول النَّفْيِ، ثُمَّ كلاهما مُؤَوَّلَانِ بمصدر لوجود (مَا) المصدرية الظرفية.

ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة في نحو: طَالِبٌ وصَالِحٌ وغالبٌ وقاتلٌ وظالمٌ وراشدٌ، قال: لا تجوز.

(كَذَا) أي: مثل (ذا) السَّابِقِ في كونه يَمْنَعُ، (كَذَا يُمَالُ) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف، كذا يُمَالُ .. يُمَالُ كذا، (إِذَا قُدِّمَ) المانع فيمنع: مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ الْكَسْرِ ..

قال ابن عقيل: " حروف الاستعلاء سبعة وهي: الخاء والصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء والعين والقاف، وَكُلُّ واحدٍ منها يمنع الإمالة إذا كان سببها: كسرة ظاهرة، أو ياءٌ موجودة " أَفَرَّ النَّاطِمُ هنا في كون الحكم عام مع الكسرة والياء خلافاً لِمَا ذُكِرَ عن أبي حَيَّان.

ووقع بعد الألف - هذا إذا كان بعد - مُتَّصِلاً بها ك: ساخط فيمنع، و (حاصل) فيمنع، أو مفصلاً بحرف ك: نافخ وناعق ويمنع، أو حرفين ك: مناشيط وموائق فيمنع، وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعْطَى للرَّاء التي هي غير مكسورة وهي المضمومة: هذا عِذَارٌ، والمفتوحة: هذان عِذَارَانِ، بخلاف المكسورة على ما سيأتي.

وأشار بقوله: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) إلى أَنَّ حرف الاستعلاء المُتَقَدِّمُ يَكْفُ سبب الإمالة ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة: طالب، الطَّاء مفتوحة فيمنع، كونه لا يمنع إذا كان مكسوراً، أو (أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ كَسْرِ) .. إلى أَنَّ حرف الاستعلاء المُتَقَدِّمُ يَكْفُ سبب الإمالة ما لم يكن.

إذاً: كما هو ..

مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ اِثْرَ كَسْرِ ..

فإن انكسر لا يمنع، وإن سكن اِثْرَ كَسْرِ لا يمنع، فإن فُتِحَ مَنَعَ .. إن ضُمَّ منع، إذاً: طالب، يمنع لأنه لم ينكسر، إذاً كلام الأَشْهُوِي في محله.

اشْتَرَطَ لمنعه: ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة في نحو: طال، لكن على ظاهر كلام ابن عقيل: أَنَّ حرف الاستعلاء الْمُتَقَدِّمُ يَكْفُ سبب الإمالة ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً اِثْرَ كَسْرِ، فلا يُمَالُ نحو: صالح وظالم وقاتل، وَيُمَالُ نحو: طَلَابٌ وَغَلَابٌ وَإِصْلَاحٌ.

(صالح) يُمَالُ أو لا يُمَالُ على ظاهر كلام النَّاطِمِ؟ لا يُمَالُ، لأنَّ حرف الاستعلاء يَكْفُ سبب الإمالة فلا يُمَالُ، ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً اِثْرَ كسرة، فإن كان مكسوراً أُمِيلَ، وإذا كان مفتوحاً منع .. (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) الكلام في المنع .. منع الإمالة، فيمنع الإمالة فلا يُمَالُ إذا كان مفتوحاً أو مضموماً، وَيُمَالُ إذا كان مكسوراً.

إلى أَنَّ حرف الاستعلاء الْمُتَقَدِّمُ يَكْفُ سبب الإمالة فلا يُمَالُ، ما لم يكن مكسوراً فلا يَكْفُها، أو ساكناً اِثْرَ كسرة فلا يُمَالُ نحو: صالح وظالم وقاتل، وَيُمَالُ نحو: طَلَابٌ، لأنَّ الطَّاءَ هنا مكسورة فلا تكون مانعاً، وكذلك: غَلَابٌ وَإِصْلَاحٌ وَمُقَدِّمٌ وَمِطْوَاعٌ وَإِرْشَادٌ. إذاً:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنْ اِثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِنْ

(كَالْمِطْوَاعِ مِنْ) (الْمِطْوَاعِ) أي: كثير الطَّوْعِ، يعني: مطيع، (مِنْ: مِنْ: ماره، أي: أتاها بالميرة وهي الطَّعام، أو أعطاه مُطلقاً وهو أشهر.

(كَذَا) ظاهره أَنَّهُ يَمْنَعُ ولو فُصِّلَ عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره: أَنَّ ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: قاعد وصالح.

(كَذَا إِذَا قُدِّمَ) (إِذَا) هذا مُضْمَنٌ بمعنى الشَّرْطِ مُتَعَلِّقٌ بـ: يُمَالُ الذي تَعَلَّقَ بِهِ (كَذَا)، (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) يعني: المانع، حينئذٍ (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) يَمْنَعُ الإمالة فيما إذا كان مفتوحاً أو مضموماً، فإن انكسر أو وقع ساكناً اِثْرَ كَسْرِ حينئذٍ لا يَمْنَعُ الإمالة.

(أَوْ يَسْكُنْ اِثْرَ كَسْرِ) (يَسْكُنْ) هذا معطوف على (يَنْكَسِرْ)، (اِثْرَ) يعني: بعد .. ظرف مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يَسْكُنْ)، وهو مضاف، و (الْكَسْرِ) مضاف إليه، (كَالْمِطْوَاعِ مِنْ) يعني: كقولك (الْمِطْوَاعِ) هذا مفعول مُقَدِّمٌ لقوله: (مِنْ)، و (مِنْ) فعل أمر مأخوذ من الميرة. هنا قال ابن عقيل: " وأشار بقوله (كَذَا إِذَا قُدِّمَ ..) البيت: إلى أَنَّ حرف الاستعلاء

الْمُتَقَدِّمُ يَكْفُ سبب الإمالة ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة، فلا يُمال نحو: صالح وظالم وقتال، ويُمال نحو: طَلابٌ وغلاب وإصلاح وقتال".

وشرط الاستعلاء المُتَقَدِّم: أن يكون مُتَّصِلاً بِها نحو: صالح وضامن وظالم إلى آخره، أو ينفصل بحرفٍ نحو: غنائم، إلا أن يكون مكسوراً نحو: طَلابٌ.
وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأً يَنْكَفُ ... بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لَا أَجْفُو

وخلاصة ما سبق: أنَّ هذه الموانع الثمانية لا تمنع جميع أسباب الإمالة، بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياءٌ موجودة، وكان بعد الألف حرفٌ من أحرف الاستعلاء، وكان حرف الاستعلاء مُتَّصِلاً أو مفصلاً بحرفٍ أو حرفين، أو كانت الرَّاء مضمومة أو مفتوحة، وأشار إليه بقوله:
وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأً يَنْكَفُ ... بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لَا أَجْفُو

يعني: الموانع من الإمالة قد يعرض لها ما يمنعها - (منع المانع) هذا موجود عند الأصوليين - يعني: يوجد المانع ويأتي ما يمنعه من تأثيره.
ثُمَّ إِنَّ من الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، ولذلك أشار بقوله: (وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ) هذا مصدر مضاف إلى مفعول مبدأ، (كَفُّ مُسْتَعْلٍ) (كَفُّ) مصدر .. كَفَّلْتُ أَنْتَ، (مُسْتَعْلٍ) يعني: حرف مُسْتَعْلٍ، (وَرَأً) .. بالتثنية ويُحذف للوصل بنية الوقف (وَرَأً)، (يَنْكَفُ) هذا خبر .. (يَنْكَفُ) هو، يعود على ماذا؟ ما هو الذي (يَنْكَفُ)؟ (مُسْتَعْلٍ) قلنا: حرف الاستعلاء والرَّاء إذا وُجِدَت منعت، قد يوجد ما يمنع تأثير حرف الاستعلاء، حرف الاستعلاء مانع من الإمالة، قد يأتي ما يمنع منع الإمالة لهذا الحرف. إذاً: (كَفُّ) حرف الاستعلاء الأصل فيه: أَنَّهُ يُؤَثِّرُ إذا وُجِدَ، لكن يوجد ما يمنعه، (وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ) كَفَّهُ مُسْتَعْلٍ، (وَرَأً) هذا معطوف على (مُسْتَعْلٍ)، (يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا) كقولك: لَا أَجْفُو غَارِماً (غَارِماً لَا أَجْفُو)، يعني: أَنَّهُ إذا وقعت الرَّاء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ مانع الإمالة سواءً كان حرف استعلاء أو راءً غير مكسورة، يعني: الرَّاء المكسورة تمنع تأثير الحروف الثمانية السابقة من منع الإمالة.

إذا وقعت الرَّاء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ مانع الإمالة، سواءً كان حرف استعلاء، أو راء غير مكسورة، فَيُمال نحو: ((عَلَى أَبْصَارِهِمْ)) [البقرة: 7] (أَبْصَارِهِمْ) لو نظرنا إلى حرف الاستعلاء (الصَّاد) وقع قبل الألف إذاً: هو مانع، جاءت الرَّاء بعد الألف

مكسورة، منعت تأثير الصَّاد في منع الإمالة فيُمال .. رجع إلى الأصل، كأنَّها أبطلت مفعول الصَّاد فلا تأثير لها.

و (غَارِم) مِمَّا ذكره النَّاطِم: (كَغَارِمًا) الغين قبل الألف كَفَّت الألف عن الإمالة، لكن جاءت الرَّاء المكسورة فَكَفَّت تأثير الغين، و (ضَارِب) الألف هذه تُنَمِّع لوجود الصَّاد، وهي من حروف الاستعلاء، جاءت بعد الألف راء فمنعت تأثير المانع الذي هو حرف الاستعلاء، و (طارِق) ونحو: ((دَارُ الْقَرَارِ)) [غافر: 39] كذلك، قَرَارٍ أَلِف قبلها راء مفتوحة، الراء المفتوحة تمنع، (قَرَارٍ) راء مكسورة، الرَّاء هنا منعت نفسها، ولذلك يقول المكوودي: "ومن العجب أنَّ الرَّاء المكسورة تَكُفُّ نفسها إذا كانت مفتوحة".

(قَرَارٍ) الألف هذه تمنعها الرَّاء السَّابِقَة، لأنَّها مفتوحة فهي من الموانع، حينئذٍ منعتها من التأثير الرَّاء المكسورة التي بعد الألف، ومن العجب أنَّ الراء المكسورة تَكُفُّ نفسها إذا كانت مفتوحة. ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للرَّاء غير المكسورة، لأنَّ الرَّاء المكسورة غلبت المانع .. قُدِّمَتْ عليه وكَفَّتْه عن المانع فلم يبق له أثر. وسبب كَفِّ الرَّاء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء: أنَّها مُكْرَّرَة، فتضاعفت فيها الكسرة فقوي بذلك على سبب الإمالة. وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَاءَ يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَاءٍ

(بِكَسْرِ رَاءٍ) المراد به: الرَّاء المكسورة، لأنَّ الرَّاء المكسورة بِمَنْزِلَةِ حرفين مكسورين، فَقَوَّتْ جَنْبَ الإمالة، وهذا عند جمهور العرب، وبعضهم يجعل الرَّاء المكسورة مانعةً من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة، لكن المشهور هو الأول.

بِكَسْرِ رَاءٍ كَغَارِمًا لَا أَجْفُو ..

كقولك: (غَارِمًا) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (أَجْفُو) .. (لَا أَجْفُو) (لَا) نافية، و (أَجْفُو) فعل مضارع مرفوع بضمة مُقَدَّرَة.

ومن هنا عُلِمَ أنَّ شرط كون الرَّاء المانعة من الإمالة: أن تكون غير مكسورة، لأنَّه قال: (وَكَذَا تَكُفُّ رَاءٍ) أطلق النَّاطِم هنا فَشَمِلَ المفتوحة والمضمومة والمكسورة، وحينئذٍ الرَّاء المكسورة تمنع تأثير المانع، اقتضى أن نُقَيِّد قوله: (وَكَذَا تَكُفُّ رَاءٍ) بأنَّ المراد بها: المضمومة أو المفتوحة لا المكسورة.

قال الشَّارِح: "يعني أنَّه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الرَّاء التي ليست مكسورة مع المكسورة غلبتها المكسورة، وَأُمِيلَتْ الألف لأجلها، فيُمال نحو: (عَلَى أَبْصَارِهِمْ)، و

(دَارُ الْقَرَارِ) .

" وَفُهُم منه جواز إمالة نحو: حِمَارِكَ، لأنَّه إذا كانت الألف تُمال لأجل الرَّاء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة وهو حرف الاستعلاء، أو الرَّاء التي ليست مكسورة، فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى وأحرى " إذا كانت الرَّاء المكسورة تمنع تأثير المانع، فإذا لم يوجد مانع من باب أولى أنَّها تُمال معها الألف .
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

(وَلَا تُمِلْ) (لَا) ناهية، (تُمِلْ) فعل مضارع مجزوم بـ: (لَا)، (تُمِلْ لِسَبَبٍ) سواء كان كسرة أو ياء، وسواء تقدَّم على الألف أو تأخَّر، أطلق النَّاظم هنا .
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ..

(لَمْ يَتَّصِلْ) هذه الجملة نعت لـ: (سَبَبٍ)، (لِسَبَبٍ) غير مُتَّصِلٍ؛ بأن يكون مُنفصلاً من كلمة أخرى .. هذا المراد، ليس المراد أن يُفصل بين الألف (كِتَابٍ)، هناك فُصل بينهما، لكن المراد هنا الفاصل قد يكون في كلمة والألف في كلمة، هناك قال:
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ..

بأن يكون منفصلاً من كلمة أخرى، حينئذ الإمالة ونحوها تكون في كلمة واحدة، هذا مثل المدِّ المنفصل والمتَّصل .
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ..

يعني: سبب غير مُتَّصل، بأن يكون منفصلاً من كلمة أخرى، فلا تُمال أَلِف: سابور، للياء قبلها في قولك: رَأَيْتُ يَدَيَّ سَابُورَ، (سابور) لا تقل الألف هنا وقعت قبلها ياء (يَدَيَّ)، هنا جاء السَّبَب الياء سابق عن أَلِف وفُصل بينهما بحرفٍ لَكِنَّه في كلمة مُنفصلة، وإنَّما يكون سبباً للإمالة إذا كان في نفس الكلمة .
إذاً: لا تُمال أَلِف (سَابُور) للياء قبلها في كقولك: رَأَيْتُ يَدَيَّ سَابُورَ، (يَدَيَّ) آخره ياء، ثُمَّ قلت: سا .. وقعت الألف الثالثة باعتبار الياء، نقول: لا .. هنا لا تُمال، لأنَّ هذه الألف مُنفصلة، ولا أَلِف (مالٍ) للكسرة قبلها في قولك: لهذا الرجل مَالٌ، ما .. كسرة ثُمَّ ميم ثُمَّ أَلِف، هل تُميل؟ لا، لأنَّ سبب الكسرة منفصل بكلمة أخرى، وَيُشْتَرَطُ: أن يكون في كلمة واحدة .

وكذلك لو قلت: ها إِنَّ ذِي عِذْرَه، بالكسر .. (عِذْرَه) و (عُذْرَه) بالكسر، لم تُمِلْ أَلِف ها لكسرة إن (إِنَّ عِذْرَه) هنا لا تُمال؛ لأنَّها من كلمة أخرى، والحاصل أنَّ شرط تأثير

سبب الإمالة: أن يكون من الكلمة التي فيها الألف.

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ ..

هذا عكسه، يعني: الكفُّ بحرف الاستعلاء قد لا يكون في نفس الكلمة ويمنع الإمالة.

(وَالْكَفُّ) هذا مبتدأ، (قَدْ يُوجِبُهُ) الجملة خبر، (قَدْ) للتقليل هنا، (يُوجِبُهُ) يوجب

الكفُّ، (مَا يَنْفَصِلُ) (مَا) هذا فاعل (يُوجِبُ)، والضمير (يُوجِبُهُ) في محل نصب مفعول

به، و (يَنْفَصِلُ) الجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، (يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ)

يعني: الذي ينفصل، ويصدق على الكاف الذي هو حرف الاستعلاء، أو الرّاء غير

المكسورة.

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ ..

يعني: من الموانع كما في نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ، هل تُمَالِ الألف هنا: يَضْرِبَهَا قَبْلَ ..

قبل أختها مثلاً؟ قاف منفصلة، وقبلها ألف في آخر كلمة أخرى.

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ ..

يعني: لا يُشْتَرَطُ فِي الْكَافِ الَّذِي يَكْفُ: أن يكون مُتَّصِلًا بنفس الكلمة، بل قد يكون

منفصلاً بخلاف السَّبَبِ، السَّبَبُ لا يُؤَثِّرُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ .. كسرة أو ياء،

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ وَالْألف في كلمة أخرى فلا إمالة، بخلاف الكفِّ.

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ ..

من الموانع كما في نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ، فلا تُمَالِ الألف لأنَّ القاف بعدها، وهي

مانعة من الإمالة، هنا منعت مع كونها منفصلة، وإِنَّمَا أَثَرُ الْمَانِعِ مُنْفَصِلًا وَلَمْ يُؤَثِّرِ السَّبَبُ

منفصلاً؛ لأنَّ الفتحة - يعني: ترك الإمالة - هو الأصل، فَيَصَارُ إِلَيْهِ لِأَدْنَى سَبَبٍ، وَلَا

يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا لِسَبَبٍ مُحَقَّقٍ، يعني: السَّبَبُ فِي الْإِمَالَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحَقَّقًا.

وَإِذَا وَجِدَ مُنْفَصِلًا فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى حِينَئِذٍ ضَعُفَ وَجُودُ السَّبَبِ، وَأَمَّا الْمَانِعُ فَهُوَ يَرُدُّنَا إِلَى

الأصل وهو: تحقيق الفتحة وَعَدَمُ الْإِمَالَةِ، فَأَدْنَى مَا يَرُدُّنَا إِلَى الْأَصْلِ نَتَمَسَّكُ بِهِ، فَمَا

دَامَ أَنَّ الْمَانِعَ وَهُوَ حَرْفُ الْاسْتِعْلَاءِ قَدْ وَجِدَ بَعْدَ أَلْفٍ فِي كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ:

هَذَا يُؤَثِّرُ فِي عَدَمِ الْإِمَالَةِ.

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ) فَهُمْ مِنْهُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ، (قَدْ) لِلتَّخْفِيفِ، (قَدْ يُوجِبُهُ)

فَهُمْ مِنْهُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَعْتَدُّ بِحَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ

إِذَا وَلِيَ الْألفَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَيُيَمِّلُ، يَعْنِي كَالسَّبَبِ، لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ

وَاحِدَةٍ، وَأَمَّا مَا اخْتَارَهُ النَّاطِمُ فَهُوَ أَنَّهُ لَوْ .. فَرَّقَ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمَانِعِ.

قال في (شرح الكافية): " إِنَّ سبب الإمالة لا يُؤثِّر إلا مُتَّصِلاً، وإنَّ سبب المنع قد يُؤثِّر مُنْفَصِلاً، فيقال: أَتَى أَحْمَدُ، بالإمالة، و (أَتَى قَاسِمٌ) بترك الإمالة " والذي اختاره هنا التفريق بين السَّبب والمنع، فالسَّبب لا يُؤثِّر إلا مُتَّصِلاً، والمنع قد يُؤثِّر وهو منفصل ولكنَّه ليس لغة جميع العرب.

قال الشَّارح: " إذا انفصل سبب الإمالة لم يُؤثِّر بخلاف سبب المنع فإنَّه قد يُؤثِّر مُنْفَصِلاً، فلا يُمال نحو: أَتَى قَاسِمٌ، بخلاف: أَتَى أَحْمَدُ " .

(أَتَى أَحْمَدُ) لماذا يُمال؟ ليس عندنا مانع ولا .. ، (أَتَى) لوحدها مثل: رَمَى، (رَمَى) .. (أَتَى) الألف هذه مُنْقَلِبة عن ياء، إذا وُجد السَّبب الأول الذي هو: الألف المبدلة من ياء (الألف المَبْدَل مِن ياء فِي طَرَفٍ أَمِلَ)، أمَّا: (أَتَى قَاسِمٌ) قَاسِمٌ هنا جاء مانع وهو في الكلمة الثانية، وهذا المثال اعترضه الأشموني.

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسِبِ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا

(وَقَدْ أَمَالُوا) (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ، هذا السَّبب السَّادِس وهو التَّنَاسِب، قلنا: هنا تناسب مثل ما سبق في الصَّرْف، (وَقَدْ أَمَالُوا) (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ، (أَمَالُوا) يعني: العرب، (لِتَنَاسِبِ) اللام هنا لِلتَّعْلِيلِ، جار ومجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (أَمَالُوا)، (بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ) أَمَالُوا بلا داعٍ سِوَاهُ، (بِلَا دَاعٍ) يعني: بلا سَبَبٍ من الأسباب الخمسة السَّابِقَة، (سِوَاهُ) يعني: سوى التَّنَاسِب، لو وُجد سبب آخر غير التَّنَاسِب أحلنا عليه، لكن هنا لا يوجد أي سبب من الأسباب الخمسة السَّابِقَة، حينئذٍ عُلِّقَ الحُكْم على ما ذُكِر.

هذا هو السَّبب السَّادِس من أسباب الإمالة وهو التَّنَاسِب، وتسمَّى: الإمالة للإمالة، والإمالة لمجاورة المُمال، وإِنَّمَا أُخْرِه لِضَعْفِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأسباب المُتَقَدِّمَة، وإِمالة الألف لِأَجْلِ التَّنَاسِب صورتان:

إحدهما: أن تُمالَ لِمجاورة أَلِفٍ مُمَالَة، كإمالة الألف الثانية في نحو: رَأَيْتُ عِمَادًا، (عماداً) إذا وقفت عليه تقف بالألف، الألف الأولى لها سبب: وهو كسر ما قبلها مثل (كتاب)، والألف الثانية التي هي بدلٌ عن التَّنوين ليس لها سبب، ومع ذلك يجوز إمالتها لِمجاورتها للألف التي أُمِيلَت السَّابِقَة، إذا: لم يوجد سبب الإمالة في الألف التي هي بدلٌ عن التَّنوين إلا كونها مُجاورة للألف المُمالَة حينئذٍ أخذت حكمها.

أن تُمالَ لمجاورة أَلِفٍ مُمَالَة، كإمالة الألف الثانية في نحو: رَأَيْتُ عِمَادًا، الألف الثانية بعد الدَّال التي محل الوقف، هذه أَلِفٌ مُبْدَلَة عن نون، فَإِنَّمَا لِمُنَاسِبَةِ الألف الأولى فَإِنَّمَا مُمَالَةٌ لِأَجْلِ الكسرة: عِمَا، مثل (كتاب).

والأخرى: أن تُمال لكونها آخر مجاور ما أُميل آخره كإمالة ألف: تلا، من قوله: ((وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا)) [الشمس:2] تلا .. يتلو؛ فَإِنَّمَا أُمِيلَتْ لِمُنَاسِبَةٍ مَا بَعْدَهَا مِمَّا أَلْفَهُ عَنْ يَاءٍ، يعني: (جَلَّاهَا) و (يَغْشَاهَا) مثل: ((وَالضُّحَى * وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى)) [الضحى:1 - 2] سَجَى .. يسجى، إِذَا الألف منقلبة عن ياء، لا إشكال في الإمالة، لكن (الضُّحَى) الأصل ما تُمال، مأخوذ من: (الضُّحوة)، الألف هذه مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، فالأصل فيها أَنَّمَا لَا تُمال، لَكِنَّهَا أُمِيلَتْ لِمَجَاوِرَةٍ مَا بَعْدَهَا، فَالْتَّرَاكِبُ كُلُّهَا مُمَالَةٌ لِحْتِمِهَا بِالْفِ. حينئذٍ ما وُجِدَ فِيهِ السَّبَبُ فَالسَّبَبُ مُقَدِّمٌ لِلتَّعْلِيلِ، وما لم يوجد فَأُمِيلُ مثل: ((وَالضُّحَى)) نقول: هنا أُميلُ لِلتَّنَاسُبِ، وَلَكِنَّهُ فَرَقٌ بَيْنَ (عِمَادًا) وَبَيْنَ (وَالضُّحَى)، (عِمَادًا) فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمَّا (الضُّحَى) فَلِمَجَاوِرَةٍ تَرْكِيبٍ آخَرٍ أُمِيلُ فِيهِ الألف وإن لم يوجد فيه السَّبَبُ.

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَّنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ.

(سِوَاهُ) يعني: سوى التناسب .. الضمير يعود إلى التَّنَاسُبِ، (كَعِمَادًا) الأصل لا يُقْرَأُ بِالتَّنوينِ، (كَعِمَادًا وَتَلَا) إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتَ عِمَادًا، ثُمَّ وَقَفْتَ عَلَيْهِ فَقَلَبْتَ التَّنوينَ أَلْفًا، فَحِينَئِذٍ تُمِيلُ الألفين معاً يعني: الألف التي بعد الميم، والألف المبدلة من التَّنوينِ، أَمَّا الألف التي بعد الميم فَلِإِمَالَتِهَا سَبَبٌ: وَهُوَ كَسْرُ الْعَيْنِ قَبْلُهَا، وَأَمَّا الألف المبدلة عن التَّنوينِ فَلَا سَبَبَ لِإِمَالَتِهَا إِلَّا الْمُنَاسِبَةُ لِلألفِ الْمُمَالَةِ قَبْلُهَا. (وَتَلَا) هَذَا مُعْطُوفٌ عَلَى (عِمَادًا)، كَقَوْلِكَ: عِمَادًا، وَقَوْلِكَ: (تَلَا)، مِنْ قَوْلِهِ: ((وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا)) [الشمس:2] فالألف فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ فَلَا حَظَّ لَهَا فِي الإِمَالَةِ، لَكِنْ أُمِيلَتْ لِمُنَاسِبَةٍ رُؤُوسِ الآيِ، وَفِيهَا مَا لِإِمَالَتِهِ سَبَبٌ نَحْوُ: ((إِذَا جَلَّاهَا)) [الشمس:3]. قَالَ الشَّارِحُ: " فَلَا تُمالُ الألفُ الْخَالِيَةُ مِنْ سَبَبِ الإِمَالَةِ لِمُنَاسِبَةِ أَلْفٍ قَبْلُهَا مُشْتَمِلَةٍ عَلَى سَبَبِ الإِمَالَةِ، كِإِمَالَةِ الألفِ الثَّانِيَةِ مِنْ نَحْوِ: عِمَادًا، لِمُنَاسِبَةِ الألفِ الْمُمَالَةِ قَبْلُهَا، وَكِإِمَالَةِ أَلْفٍ (تَلَا) كَذَلِكَ ".

وَلَا تُمالُ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرَتَا

قلنا: الإِمَالَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَالْأَفْعَالِ.
قال:

وَلَا تُمالُ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا ... دُونَ سَمَاعٍ.

يعني: إِذَا جَاءَ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَقَدْ أُمِيلَ نَقُولُ: هَذَا سَمَاعٌ، يَعْنِي: أَسْمَاءُ

الإشارة (ذا) إذا أُمِيلَ نقول: هذا سماع، لأنه اسم غير مُتَمَكِّن، كذلك الحروف ك: (حتّى) و (بلى)، سَمِعَ أَنَّهُ تَمَلَّحَ حِينَئِذٍ نقول: هذا مسموعٌ، لأنَّ محلَّ الإمالة إنّما يكون في الأسماء المُتَمَكِّنَة.

(وَلَا تَمَلَّحْ) (لَا) ناهية، و (تَمَلَّحْ) فعل مضارع مجزومٌ بـ: (لَا) وجزمه سكون آخره، (مَا) مفعولٌ به، (لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا) (تَمَكُّنًا) مفعول به، و (يَنْلِ) الضمير هنا يعود على (مَا)، (وَلَا تَمَلَّحْ) اسمًا أو فعلًا، ونقول: هنا المراد به الاسم، لأنَّ التَّمَكُّنَ إنّما يُوصف به الاسم دون الفعل.

(وَلَا تَمَلَّحْ) اسمًا (مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا) من الأسماء (دُونَ سَمَاعٍ)، أي: الإمالة من خواصِّ الأفعال والأسماء المُتَمَكِّنَة، فلذلك لا تَطْرُدُ إمالة غير المُتَمَكِّن نحو (إذا) و (مَا) النافية، إلا (هَاء) و (نَا) وهي استثناء النّاطم، لذلك قال: (غَيْرَهَا وَغَيْرَ نَا) (هَآ) هذا لفظ ضمير المؤنثة الغائبة: ضربها .. ضربتها إلى آخره، و (نَا) الدّالة على التّكليم أو التّكليمين .. التّكليم وحده أو معه غيره، نقول: هذان الاسمان غير مُتَمَكِّنَيْن، ومع ذلك أُمِيلَا، نقول: هذا موقوفٌ على السّماع، وكثرت الإمالة فيها، نحو: مَرَّ بَهَا ونظر إليها، وَمَرَّ بِنَا ونظر إلينا، فهذان تَطْرُدُ إمالتهمَا لكثرة استعمالهما.

قوله: (دُونَ سَمَاعٍ) أشار به إلى ما شُيِّعَتِ إمالتُه من الاسم غير المُتَمَكِّن، وهو (ذَا) الاشارية، (ومتى)، و (أَيُّ) وقد أُمِيلَ من الحروف (بلى)، و (يَاء) في التّداء، وقيل: (حتّى) وغير ذلك ممّا عَدَّهُ الشُّرَاح.

(دُونَ سَمَاعٍ غَيْرٍ) بالنّصب، (دُونَ) هذا مُتعلّق بقوله: (تَمَلَّحْ) وَلَا تَمَلَّحْ دُونَ سَمَاعٍ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا .. الذي لم ينل .. لم يكن له نصيب من التَّمَكُّن لا تَمَلَّحْ دون سماعٍ، فالأمر موقوفٌ على السّماع، وما عداه فهو قياسي، يعني: الأسماء المُتَمَكِّنَة قياس ليس موقوف على السّماع، وأمّا غير المُتَمَكِّن حِينَئِذٍ لا بُدَّ من السّماع.

(غَيْرٍ) هذا منصوب على الحال أو الاستثناء وهو مضاف، و (هَآ) مضافٌ إليه، (وَعَيْرٍ) معطوف على (غَيْرٍ)، وهو مضاف، و (نَا) مضافٌ إليه.

مقتضاه: أنّ إمالة (ها) و (نا) ليست من القسم المسموع:

دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَنَا ..

فأملها ولو لم يُسَمَّع .. هذا ظاهره، على كل: ليس هذا المراد، مع أنّها منه وإن كثرت،

فكان الأولى أن يقول: إلا الذي سَمِعَ نحو: هَا وَنَا، إذاً قوله:

دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا ..

هذا يُفهم منه أنَّ (ها) و (نا) لم يُسمَع فيهما الإمالة، وليس الأمر كذلك.
قال الشَّارح: " الإمالة من خواصِّ الأسماء المُتمكِّنة، فلا يُمال غير المُتمكِّن إلا سماعاً، إلا
(ها) و (نا) فإنهما يُمالان قياساً مُطَرِّداً مع أنَّه سُمِع فيهما، نحو: يريد أن يضربها، ومَرَّ بنا
."

ولا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو: يا فتى .. يا حبلى، لأنَّ الأصل فيه الإعراب،
إذاً: إذا كان البناء عارضاً الإمالة لم تُمنع، أيضاً: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي
وإن كان مبنياً خلاف ما أوهمه كلام النَّاطم هنا. الفعل الماضي يُمال، كذلك ما عَرَض
بناؤه كالمنادى نحو؟؟؟ كذلك يُمال.
لَمَّا فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان، أشار إلى السبب
الأول بقوله:

وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ ... أَمِلْ.

(وَالْفَتْحُ) هذا مفعول مُقدَّم لقوله: (أَمِلْ)، و (قَبْلَ) هذا مُتعلِّق ظرف .. منصوب على
الظرفية .. مُتعلِّق بقوله: (أَمِلْ)، (أَمِلْ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ) راءٍ مكسورة، هذا من إضافة
الصِّفَةِ إلى الموصوف، (في طَرَفٍ) هذا مُتعلِّق بمحذوف نعت ل: (راء)، يعني: الفتحة إذا
وقعت قبل راءٍ مكسورة، (في طَرَفٍ أَمِلْ) أملها، إذا وقعت الفتحة قبل راءٍ مكسورة،
وهذه الرِّاء المكسورة مُتطرِّفة، هذا السَّبب الأول.
(أَمِلْ) هذا أمر، أطلق النَّاطم فَعَلِم أنَّ الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً، بخلاف السَّبب
الثاني الآتي، وأنَّ الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره، لم يَقَيِّده بالكفِّ فهو عام
هنا سواءً سبقه حرف استعلاء أو لا، أو راء أو لا، كل ما سبق من الأمور السَّابقة.
وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ ... أَمِلْ.

فُهِم منه: أنَّ المُمال في ذلك هو الفتح لا المفتوح، لأنَّ المفتوح هو الحرف، وهنا الإمالة
إمالة حركة وليست إمالة حرفٍ، لأنَّه قال: (وَالْفَتْحُ) ولم يقل الألف، لو كان الألف
لقلنا المراد هنا: الإمالة للحرف، يعني: يُمال وَيُنحَى إلى ياءٍ، وهنا الفتحة تُنحَى وَيُمال
إلى كسرة.

ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو: من البقر، أو في راءٍ نحو: بِشَرٍ،
أو في غيرهما نحو: من الكِبَرِ.

(في طَرَفٍ) اشترط كون الراء في الطَّرَف هو بالنظر إلى الغالب، يعني: اشتراط النَّاطم هنا

لكون الرَّاءِ في الطَّرَفِ هو بالنَّظَرِ إلى الغالب وليس ذلك بلازم، وقد ذكر سيبويه إمالة
فتحة الطَّاءِ في نحو: رَأَيْتُ خَبْطَ رِيَّاحٍ.
كَ"لِلْأَيْسَرِ مِلَّ تُكْفَ الْكُلْفُ" ..

(مِلَّ لِلْأَيْسَرِ) يعني: الجهة الأيسر، الرء هنا مكسورة وقعت طرفاً وقبلها فتحة، أمل
الفتحة، وقد وُجد الشرط وأُثْمَا: (قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ) .. وَجِدَ السَّبَبُ: راءٌ مكسورة
في طرفٍ قبلها فتحة، إذا: ثُمَّالِ الفتحة إلى الكسرة كما ثُمَّالِ الألف، لأنَّ الغرض الذي
لأجله ثُمَّالِ الألف: وهو مُشَاكَلَةُ الأصوات، وتقريب بعضها من بعضٍ موجودٌ في الحركة،
كما أنَّه موجودٌ في الحرف، فالعلة موجودة.
كَ"لِلْأَيْسَرِ مِلَّ تُكْفَ الْكُلْفُ" ..

هذا تَبَيَّنَ (تُكْفَ) هذا مُغَيَّرُ الصيغة مجزوم لوقوعه في جواب الطَّلَبِ، (مِلَّ تُكْفَ
الْكُلْفُ) (كُلْفُ) هذا مفعول ثاني، والضمير المستتر نائب الفاعل في (تُكْفَ) مفعوله
الأول، و (تُكْفَ) هذا مجزومٌ بحذف حرف العلة وهو الألف، (لِلْأَيْسَرِ مِلَّ) (لِلْأَيْسَرِ)
جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مِلَّ)، كقولك: مل للأيسر، والجملة في محل نصب مقول
لقولٍ محذوف.

إذاً:

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ ... أَمِلْ.

(قَبْلَ) فَهْمٌ منه: أَنَّ الفَتْحَ لَا ثُمَّالَ لِكَسْرِ رَاءٍ قَبْلَهَا نَحْو: رَمَمَ، رَمَمَ مِيَمٌ مَفْتُوحَةٌ قَبْلَهَا
كسرة، والنَّاطِظُ هنا شرط: (فَتَحَ قَبْلَ كَسْرِ) فلو كانت الكسرة قبل فتح لا ثُمَّالَ نحو:
رَمَمَ.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ فِي ... وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

(كَذَا) هذا السَّبَبُ الثاني من سببي إمالة الفتحة، فَثُمَّالِ كُلِّ فَتْحَةٍ تَلِيهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ إِلَّا
أَنَّ إِمَالَتَهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْوَقْفِ، (كَذَا الَّذِي تَلِيهِ) الضَّمِيرُ هنا يعود إلى الفتح، لأنَّه الذي
يُمَالِ لا الحرف (الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ)، يعني: إذا وقفت على تاء تأنيث قبلها فتحة
فَأَمِلِ الفتحة إلى الكسرة.

(كَذَا) أي: مثل (ذا) السَّابِقِ .. الفتح، (الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ) (كَذَا) أي: مثل ذاك
الفتح الذي يُمَالِ إلى الكسر، (الَّذِي) مبتدأ، (تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ فِي وَقَفٍ) نحو: نَعِمَ،
نَعِمَ وَجِدَ الشَّرْطُ مِيَمٌ مَفْتُوحَةٌ .. الفَتْحَةُ وهي التي ثُمَّالِ قبل هاء التأنيث في الوقف،

حينئذٍ تُمال الفتحة إلى الكسرة.

(كَذَا الَّذِي) هذا مبتدأ، (تَلِيهِ هَا) (هَا) هذا فاعل (تَلِي)، قصره للضرورة وهو مضاف، و (التَّائِيث) مضافٌ إليه، والضمير في (تَلِيهِ) يعود إلى الفتحة، لأنَّه الذي يُمال لا الحرف الذي تليه هاء التائيث، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثناء النَّاطِم الألف بقوله: إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ ..

يعني: تُمال الفتحة إلا إذا كان ما قبلها أَلِف، نحن نتكلَّم في إمالة الفتحة، والألف إنما يكون في إمالة الحروف فكيف دخل في قوله ما سبق ثُمَّ أخرجهُ؟ هذا فيه نظر.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي ... وَقَفٍ

(فِي وَقَفٍ) هذا مُتعلِّق بقوله: (تَلِي)، (إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ) (مَا) هذه زائدة، كان الذي تليه هاء التائيث (غَيْرَ أَلِفٍ)، احترز به عَمَّا إذا كان قبل الهاء أَلِفٌ، فَإِنَّهَا لَا تُمال نحو: الصَّلَاة والحياة، هذا انتهى، (الصَّلَاة) الألف هذه لَا تُمال لكونها قبل تاء التائيث، ليست مثل (نعمة)، لكن نقول: هذا ليس بداخل معنا هنا.

نحن في القسم الثَّانِي: وهو إمالة الفتحة إلى الكسرة، لها سببان:

الأول: أن تقع قبل راءٍ مكسورة في طرفٍ غالباً مثل: (لِلأَيْسَرِ مِلْ).

الثاني: أن تكون الفتحة التي تُمال إلى الكسرة قبل تاء التائيث وفقاً.

حينئذٍ لا داعي لقوله: (إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ) فاستثنى نحو: صلاه، إذا وقفت عليها

الألف لا تُمال، ونحن لا نتحدث عن إمالة الألف، وإنما نتحدث عن إمالة الفتحة.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي ... وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ.

الذي تليه هاء التائيث (غَيْرَ أَلِفٍ)، (كَانَ) اسمها ضمير مستتر يعود على (الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ)، (غَيْرَ) هذا خبر (كَانَ) وهو مضاف، و (أَلِفٍ) مضافٌ إليه.

فُهِم منه: أنَّ الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف، هذا إذا قلنا بأنَّه داخلٌ هنا.

هذا هو السَّبب الثاني من سببي إمالة الفتحة، فَتُمال كُلُّ فتحةٍ تليها هاء التائيث إلا أنَّ

إمالتها مخصوصةٌ بالوقف، وشمل قوله: (هَاءُ التَّائِيثِ) هاء المبالغة نحو: علامة، وإمالاته

جائزة، وخرج بهاء التائيث هاء السَّكْتِ نحو: ((كِتَابِيَّةٌ)) [الحاقة:19] الياء مفتوحة،

وقفت على هاء السَّكْتِ، فلا تُمال الفتحة قبلها على الصَّحيح خلافاً للكسائي.

إذاً: قوله:

إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ ..

هذا مُسْتَدْرَكٌ، لكن قيل: إذا كان كذلك فلا وجه لاستثناء الألف بقوله .. إلى آخره، إذ لم يندرج الألف في الفتح، وهو إنما فعله لدفع تَوَهُّمٍ أَنَّ هاء التانيث تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سَوَّغَتْ إمالة الفتحة، يعني: قد يظن الطَّانُ بأنَّ: نِعْمَه، أُمِيلَتْ الفتحة إلى الكسرة لأجل تاء التانيث، إذاً (صلاه) فلنمل الألف من باب القياس لأنه وَقِفَ على تاء التانيث .. قد يوهم ذلك، حينئذٍ يُعْتَذَرُ على النَّاطِمِ بذلك.

وهو إنما فعله لدفع تَوَهُّمٍ، إذاً: ليس قيداً فيما ذُكِرَ .. هذا يُؤَكِّدُه المعنى، لأنَّ البحث في إمالة الفتحة، لئلا يَتَوَهُّمَ مُتَوَهُّمٌ بالقياس الفاضل الفاسد منعه النَّاطِمِ، إنما فعله لدفع تَوَهُّمٍ أَنَّ هاء التانيث تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سَوَّغَتْ إمالة الفتحة.

ولم يقل هنا النَّاطِمُ: تاء التانيث، لتخرج التاء التي لم تُقْلَبْ هاءً فإن الفتحة لا تُمَالُ قبلها، وإنما شَبَّهوا (هاء التانيث) هنا بألفه لا تَفْقَاهُما في المخرج والمعنى والزيادة والتَّطَرُّفُ والاختصاص بالأسماء، لماذا خَصُّوا الحكم بتاء التانيث؟

قالوا: حملوا تاء التانيث على نحو: حُبْلَى، للمشابهة في المخرج والمعنى والزيادة والتَّطَرُّفُ والاختصاص بالأسماء.

قال الشَّارِحُ هنا: " أي تُمَالُ الفتحة قبل الراء المكسورة وصلاً ووقفاً نحو: بِشَرَرٌ ".

راءٍ مكسورة قبلها فتحة، (وللأيسرِ مل) هذا ما ذهب إليه في البيت السابق .. السَّبَبُ الأول، والسَّبَبُ الثاني: كذلك يُمَالُ ما وليه فتحٌ وليه هاء التانيث من نحو: قَيِّمَه وَنِعْمَه – لكنه وقفاً – وَرَحْمَه وَقَصْعَه، وأمَّا الألف فلا إمالة فيها نحو: فتاه وحصاه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * التصريف .. وحده
- * التصريف خاص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة الزائدة على ثلاثة حروف
- * غاية الاسم من حيث التجرد والزيادة
- * أوزان الاسم الثلاثي والمستعمل والمهمَل منها
- * أوزان الفعل الثلاثي وغاية الجرد والمزيد منه
- * أوزان الرباعي الجرد والخماسي
- * ضابط الحرف الأصلي والحرف الزائد
- * كيفية وزن الكلمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : (التَّصْرِيفُ).

أي: هذا باب التصريف، أو باب أحكام التصريف، تصريف (تَفْعِيل) صَرَفَ الشيء تصريفاً إذا غَيَّرَهُ، ولذلك هو في اللغة بمعنى: التَّغْيِير، ومنه: ((تَصْرِيفُ الرِّيحِ)) أي: تغييرها.

وأما في الاصطلاح - فالمبحث مبحث الصَّرْفَيْنِ - في الاصطلاح فَيُطْلَقُ التَّصْرِيفُ على شيئين:

الأول: تحويل الكلمة إلى أبنيةٍ يعني: أوزان وصيغ مختلفة لضروبٍ من المعاني كاللِّتْصَغِيرِ، هذا التَّصْغِيرُ معنًى، نقول: تَغَيَّرَ اللفظ بإرادة ذلك المعنى، لأنَّ الغرض هنا معنوي، والتَّكْسِيرُ والجمع واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة المصنِّفين بذكره قبل التَّصْرِيفِ، وهذا ما جرى عليه النَّاطِمُ هنا، وهو أنَّه ذكر اسم الفاعل، وذكر اسم المفعول، وذكر الأبنية، وذكر التَّصْغِيرِ والنَّسْبِ وما يَتَعَلَّقُ بها، كُلُّ هذه تحويل لأبنية الكلمة، ومع ذلك المراد بها: معنًى من المعاني، التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ واسم الفاعل واسم المفعول، هذه كلها معاني مختلفة، وهذا يُقَدِّمُ، والنَّاطِمُ جرى على هذا.

والنوع الثاني: تغيير الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، ولكن لغرض لفظي فقط، وهذا ينحصر في الزِّيَادَةِ .. هذا باب، والحذف، والإبدال، والقلب، والتَّثْقِيلُ، والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: (التَّصْرِيفُ) من هذا الموضع إلى آخر الألفيَّة مقصوده بـ (التَّصْرِيفِ) هو هذا: التَّثْقِيلُ، والإبدال، والإدغام، والقلب ونحو ذلك، وكل ما يَتَعَلَّقُ في هذه المسائل، ابتداءً من البيت الأول إلى آخر النِّظْمِ مراده بـ (التَّصْرِيفِ) هذا المعنى. إذاً: هنا النَّظَرُ في التَّغْيِيرِ؛ لأجل غرضٍ لفظي لا لغرضٍ معنوي، ما تَعَلَّقَ بغرض معنوي وَحُوِّلَتِ الأبنية حينئذٍ ذاك مرادٌ به التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ واسم الفاعل إلى آخره، وقلنا جرى تغيير اللفظ تبعاً لهذه المعاني، وهنا المراد به التَّغْيِيرُ اللفظي فحسب، ولذلك عَرَّفَهُ ابن هشام في (التَّوْضِيحِ) بما يجمع التَّوْعَيْنِ: تَغْيِيرٌ فِي بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ لَغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ.

لكن مراد النَّاطِمِ ليس هذا .. ليس على جهة العموم، وإنما تغيير الكلمة لغرضٍ لفظيٍّ فحسب، وأما التَّغْيِيرُ المعنوي هذا سبق في التَّنْثِيَةِ والجمع وما أُحِقَّ به.

فالأول الذي هو المعنوي كتغيير المفرد إلى التَّنْثِيَةِ والجمع، وهذا لا شك أنَّه نوعٌ من الصَّرْفِ، وهذا قد نَبَّهْنَا عليه فيما سبق: أَنَّ التَّنْثِيَةَ .. التَّحْوِيَّ يبحث عن الحرف

الإعرابي الذي يكون آخر الكلمة، وأما كونه تُزَاد عليه ألفٌ ونون، وتُزَاد ياءٌ ونون، ثُمَّ قد يحصل تغيير لآخر الكلمة: حبلَى .. حبلِيان، تُقَلَّب الألف ياءً ونحو ذلك، كُلُّ هذا يَتَعَلَّق بالتَّصْرِيف.

حينئذٍ نقول: جعل المفرد مُثَنًى، وجعل المفرد جمعاً، هذا من مباحث الصرفيين، وإِنَّمَا ذكره النُّحاة عندهم لبيان الإعراب الذي لا يمكن أن يفهمه الطالب إلا بمعرفة المثنى، ما هو المثنى .. ما هي شروطه؟ النَّحْوِي لا يبحث في هذا، وإِنَّمَا يبحث فيه تبعاً لا استقلالاً .. ليس هذا فَنُّه، وإِنَّمَا فَنُّه أن يبحث في أحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء، يعني: بماذا يُعَرَّب المثنى، وبماذا يُعَرَّب الجمع فقط، أَلِفٌ ونون وياءٌ ونون، أَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّوَصُّلِ إِلَى المثنى، وكَيْفِيَّةُ التَّوَصُّلِ إِلَى الجمع فهذا ليس من مباحث النُّحاة. لذلك قلنا النَّحْو: هو عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعَرَّفُ بِهَا أحوال أواخر الكلم، فقط من حيث الإعراب والبناء، وما عدا ذلك ليس من مباحث النُّحاة استقلالاً .. أَصَالَةٌ، وإِنَّمَا على جهة التَّبَع.

ولذلك في كتب الصَّرْفِيِّين يذكرون التَّثْنِيَّةَ والجمع ونحو ذلك، جمع التَّكْسِيرِ، وما قد يعترى جمع المَذَكَّرِ السَّالِمِ، والتَّثْنِيَّة.

إِذَا: الأول الذي هو تَغْيِيرٌ لَغَرَضٍ معنوي، كَتَغْيِيرِ المفرد إلى التَّثْنِيَّة: زيد .. زيدان، زيد .. زيدون، هند .. هندات، تَغْيِيرُ المفرد هنا من واحدٍ إلى مُثَنًى: زيد .. زيدان، هند .. هندان، حصل تَغْيِيرٌ فِي البِنْيَةِ، كذلك: زيد .. زيدون، وهند وهندات، حصل تَغْيِيرٌ فِي المفرد، نقول: هذا تَغْيِيرٌ معنوي، لِأَنَّهُ أَثَّرَ فِي الكَلِمَةِ، بِمَعْنَى: أَنَّ مَدْلُولَ (زيد) ليس هو مَدْلُولُ (الرَّيْدَانِ)، ومَدْلُولُ (هند) ليس هو مَدْلُولُ (الهندان)، ومَدْلُولُ (زيد) ليس هو مَدْلُولُ (الرَّيْدُونِ)، و (الهند) و (الهندات) كذلك، إِذَا: تَغْيِيرُ المعنى.

وكذلك تَغْيِيرُ المَصْدَرِ إِلَى الفِعْلِ والوصف: ضَرَبَ، نَأْخُذُ مِنْهُ: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَاضْرَبَ، كذلك الوصف: ضارب ومضروب، حينئذٍ هذه كلها تَغْيِيرٌ لِلْمَصْدَرِ أَدَّى إِلَى تَغْيِيرِ المعنى، الغرض من تَحْوِيلِ المَصْدَرِ إِلَى الفِعْلِ غَرَضٌ معنوي، والغرض من تَحْوِيلِ المَصْدَرِ إِلَى الوصف .. اسم الفاعل واسم المفعول هذا غَرَضٌ معنوي، يعني: يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى.

وَالثَّانِي الذي هو التَّغْيِيرُ اللَّفْظِي كَتَغْيِيرِ (قَوْلَ) إِلَى: قَالَ، و (غَزَوْ) إِلَى: غَزَى، (قَوْلَ) هذا مَأْخُوذٌ مِنَ الْقَوْلِ، إِذَا اجْتَمَعَ فِي (قَوْلَ) التَّغْيِيرَانِ: التَّغْيِيرُ المعنوي، والتَّغْيِيرُ اللَّفْظِي. أولاً: كَوْنِ (قَوْلَ) مَأْخُوذاً مِنَ الْقَوْلِ، هذا تَغْيِيرٌ معنوي، لِأَنَّ (قَوْلَ) فِعْلٌ مَاضِي، غُيِّرَ وَحُوِّلَ الْمَصْدَرُ إِلَى: قَوْلَ، حينئذٍ هذا تَغْيِيرٌ معنوي، حُوِّلَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي، ثُمَّ

(قَوْل) وسطه حرف علة، وتحرك وانفتح ما قبله، نُغَيِّرُهُ إِلَى: قَالَ، حصل فيه تغيير، هل هذا التَّغْيِيرُ من (قَوْل) إلى (قال) له معنى؟ ليس له معنى .. مُجَرَّد لفظ لم يُؤَثَّر، وَإِنَّمَا عَلِمَ (قَوْل) أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمْنٍ انْقَضَى وانقطع من الصَّيْغَةِ نَفْسِهَا عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ)، ثُمَّ كَوْنُهُ مُعْتَلًّا الْعَيْن .. مُعْتَلَّ اللَّام، وينقلب ويتحرك، كُلُّ هَذِهِ هِيَ الَّتِي سَيَبْحَثُهَا النَّاطِمُ وَهِيَ الْغَرَضُ اللَّفْظِي.

حينئذٍ (قَوْل) حَرَّكَتِ الْوَاوَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلْفٌ، هَذَا تَغْيِيرٌ لِلْبِنْيَةِ .. لِلْوِزْنِ، صَارَ (قَالَ) وَكَانَ (قَوْلٌ)، كَذَلِكَ: غَزَوْ، تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَوُجِبَ قَبْلُهَا أَلْفًا فَقِيلَ (غَزَى)، إِذَا: هَذَا تَغْيِيرٌ لِبِنْيَةِ الْكَلِمَةِ حَيْثُ حُوِّلَتِ الْأَلْفُ وَهِيَ حَرْفُ عِلَّةٍ إِلَى أَلْفٍ، هَذَا غَرَضٌ لَفْظِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْلَفْظِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى، وَهَذَا الَّذِي يَعْنِيهِ النَّاطِمُ بِهَذِهِ الْفُصُولِ الْآتِيَةِ الْمُتَوَالِيَةِ: (الْإِبْدَالُ) وَمَا بَعْدَهُ.

إِذَا: (التَّصْرِيفُ) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِتَحْوِيلِ الْكَلِمَةِ إِلَى أُبْنِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمُضَرَّبٍ أَوْ لِمُغْرَضٍ لَفْظِيٍّ، لَا لِمُغْرَضٍ مَعْنَوِيٍّ.

قَالَ النَّاطِمُ:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

الصَّرْفُ الَّذِي هُوَ: التَّبْدِيلُ، إِنَّمَا مَحَلُّهُ هُوَ الْأَسْمَاءُ الْمُتِمَكِّنَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْمُتَصَرِّفَةُ، إِذِ الْكَلِمَةُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، وَالْأَسْمَاءُ نَوْعَانِ: مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ .. مُتِمَكِّنٌ وَغَيْرُ مُتِمَكِّنٍ.

وَالْفِعْلُ نَوْعَانِ: مُتَصَرِّفٌ بِنَوْعِيهِ: التَّصْرِيفُ النَّامُ وَالتَّصْرِيفُ النَّاقِصُ، وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَهُوَ الْمُعْنُونَ لَهُ ب: الْجَامِدُ.

وَالْحَرْفُ: هَذَا يُقَابَلُ الْأَسْمَ وَالْفِعْلَ.

يُخْرَجُ مِنَ التَّصْرِيفِ قِسْمٌ مِنْ قِسْمِي الْأَسْمِ، وَقِسْمٌ مِنْ قِسْمِي الْفِعْلِ، ثُمَّ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ يُخْرَجُ وَلَا حَظَّ لَهُ فِي التَّصْرِيفِ، فَيُخْرَجُ مِنْ قِسْمِي الْأَسْمِ: الْمَبْنِي، (الْمَبْنِي) لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَيُخْرَجُ مِنْ قِسْمِي الْفِعْلِ: الْجَامِدُ: عَسَى وَلَيْسَ وَنَعَمْ وَبُئْسَ وَمَا شَاكِلَهَا، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا حَظَّ لَهَا فِي الصَّرْفِ.

إِذَا: خَرَجَ قِسْمَانِ، فَمَا شُيْعَ مِنْ تَصْرِيفِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ غَيْرِ الْمُتِمَكِّنَةِ هَذَا شَاذٌ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا: (ذِي) وَ (يَ) وَ (الَّذِي) وَ (الَّتِي) هَذِهِ شَاذَةٌ لِكُونِهَا مَبْنِيَّةً، وَلِأَنَّ التَّصْغِيرَ نَوْعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ تَحْوِيلُ كَلِمَةٍ إِلَى أُبْنِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ وَهَذَا مِنْهَا، هُنَا الْغَرَضُ مِنْهُ مَعْنَوِيٌّ

وتبعه غرضٌ لفظي، لأنَّه قد يُقال: بأنَّه أُبدِلت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، هذا لفظي .. يتعلَّق باللفظ، لكن قد يصاحبه شيءٌ من المعنى، وقد لا يصاحبه شيءٌ من المعنى، فيكون مُجرَّد غرض لفظي.

حينئذٍ نقول: خرج نوعان من نوعي الاسم، ونوعي الفعل، وكذلك الحرف، والحرف جامد فلا يقبل التَّصَرُّف، لأنَّ التَّصَرُّف هو تغيير وتبديل بقلب وحذف إلى آخره وزيادة وإدغام ونقل، وهذا الحرف لجموده لا يقبل، فما أشبه الحرف من الأسماء وهي غير المُتَمَكِّنَة المَبْنِيَّة لأنَّها جامدة كالمضمرات وأسماء الإشارة، والموصولات ونحو ذلك، وما أشبه الحرف في الجمود من الأفعال الجامدة قلنا: هذا لا نصيب له من الصَّرْف، لأنَّ الصَّرْف فيه تحويل وتغيير وزيادة حرف وحذف حرف، ونقل وقلب وإدغام، هذه كلها لا يقبلها الحرف، وإنَّما يقبلها الاسم المُتَمَكِّن، والفعل المُتَصَرِّف.

لذلك قال النَّاطِم بياناً لمحلِّ التَّصْرِيف، أين يكون هذا القلب ونحوه؟ (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ) (حَرْفٌ) هذا مبتدأ، (وَشِبْهُهُ) الواو حرف عطف، (شِبْهُهُ) معطوف على حرف، (شِبْهُهُ) مضاف والضمير مبني على الضَّم، (وَشِبْهُهُ) معطوفٌ على (حَرْفٍ)، والمعطوف على المرفوع مرفوع، (وَشِبْهُهُ) مضاف، والضمير مبني على الضَّم في محلِّ جر مضاف إليه.

إذاً (شِبْهُهُ) يعني: شبه الحرف، وما الذي أشبه الحرف؟ الأسماء المبنية والأفعال الجامدة، كقِي ابن مالك هنا رحمه الله عن الفعل الجامد والاسم المبني بكونه شبيهاً بالحرف، ووجه الشَّبه في الجمود وعدم التَّصَرُّف، فأراد بقوله: (شِبْهُهُ) يعني ما أشبه الحرف في التَّوَعُّل في البناء، وأراد به الأسماء المبنية والأفعال الجامدة، لأنَّها غير قابلة للتَّصَرُّف والتَّبدُّل ونحو ذلك.

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الصَّرْفِ بَرِي ..

بريء من الصَّرْف .. برء من الصرف، البراءة .. براءة الدِّمَة التَّخْلُص والبعد عن الشيء، فالحرف وشبه الحرف بريء من الصَّرْف، (بَرِي) بدون همز، أصله: بريء (فَعِيل) فَخَفَّفَهُ بحذف الهمزة، أي: تباعد وتَخَلَّى عنه، البراءة المراد بها: التَّباعَد والتَّخَلِّي عن الشيء والخلوص منه.

إذاً: الحرف بريء من الصَّرْف يعني: بعيدٌ عنه، وَمُتَخَلٍّ عنه، وخالِصٌ منه، وكذلك ما كان شبيهاً بالحرف فهو بريء من الصَّرْف.

قوله: (من الصَّرْف) جار ومجرور مُتعلِّق بقوله: (بَرِي)، (بَرِي) (فَعِيل) وهو خبرٌ عن

المبتدأ وهو حرفٌ وما عُطِفَ عليه.

وجاز لكون (بري) مِمَّا يُخْبَرُ به عن الواحد والمتعدد، لأنه (فَعِيل): ((وَالْمَلَأْنِكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)) [التحريم:4] وهذا مثله: بريء .. فَعِيلٌ، حُذِفَتِ الهمزة تخفيفاً.

(وَمَا سِوَاهُمَا) (وَمَا) اسم موصول بمعنى: الذي وهو مبتدأ، (سِوَاهُمَا) (سِوَى) ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب، (سِوَاهُمَا) يعني: سوى هذين من الأسماء والأفعال (حَرِيٌّ بِتَصْرِيفٍ) (حَرِي) يعني: حقيقٌ وجديرٌ بدخول التصريف فيه.

وأراد بقوله: (سِوَاهُمَا) سوى هذين اللذين هما الحرف وشبه الحرف، (سِوَاهُمَا) الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، لأنه قال: (وَمَا سِوَاهُمَا) سوى الحرف وشبه الحرف، وهما الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة.

إذاً بقوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ) أخرج الأفعال الجامدة والأسماء غير المتمكنة المبنية، بقوله: (وَمَا سِوَاهُمَا) أدخل الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، (بِتَصْرِيفٍ) جار ومجرور متعلق بقوله: (حَرِي)، قلنا: (ما) مبتدأ، و (حَرِي) يعني: جدير .. حقيقٌ، هذا خبر (مَا) الذي هو (مَا سِوَاهُمَا).

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي .. حَرِيٌّ بتصريف.

إذاً: أفادنا بهذا البيت: أَنَّ محلَّ الصَّرْفِ والتصريف، المكودي يقول: " تَجَوَّزَ بالتعبير هنا بالتصريف عن الصَّرْف " وهذا بناءً على التفريق بين التصريف والصَّرْف، ولكن عند المتأخرين كلاهما بمعنى واحد، عند المتقدمين الصَّرْفُ المراد به: الفن، وأما التصريف: فهو التمارين التي تُلْحَقُ بالباب مثل: باب الحكاية السابق، أو الإخبار بالذي وفروعه، قلنا هناك: هذا الباب للتمارين فقط.

عند التصريف .. عندهم باب يُسَمُّونه: التصريف نفسه هذا .. يكون عنه بالتصريف .. باب التمارين يُكْنَى عنه بالتصريف يقال: انت ب: قرأ، على وزن (عُصْفُور) مثلاً، لم يُسَمَّعَ وإنما من باب تمرين الطالب، لأنه سيأتيه قلب وحذف وإعلال .. يُطَبَّقُ القواعد فيه، هذا يسمى: باب التمارين يُعَبَّرُ عنه ب: التصريف، لكن الشائع عند المتأخرين أَنَّ كلاً منهما بمعنى واحد، وإن كان التصريف فيه زيادة معنى لكثرة التَّغْيِيرَاتِ التي تكون في فن الصَّرْفِ قيل: تصريف لأنه (تَفْعِيل) زيادة على الصَّرْف، زيدت فيه التَّاء، حينئذٍ إذا زيد حرف دَلَّ على المبالغة.

إذاً: وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي ..

ودخول التصريف الأفعال بطريق الأصالة لكثرة تَغْيَرُها ولظهور الاشتقاق فيها، يعني قوله: (وَمَا سِوَاهُمَا) دخل فيه الأفعال الْمُتَصَرِّفَة، والأسماء الْمُتَمَكِّنَة، هل هما في باب الصَّرْفِ بِمَنْزِلَة واحدة .. أيهما أولى بفن الصَّرْفِ؟ الأفعال؛ لكثرة اشتقاقاتها وتقلُّبَاتُها وتَغْيَرَاتُها هي أولى وأحرى، ودخول الصَّرْفِ فيها بالأصالة بخلاف الأسماء الْمُتَمَكِّنَة، لأنَّ الأسماء الْمُتَمَكِّنَة إن أُريدَ بها المشتقات فهي أقل من الجوامد، والذي يدخل الأسماء الْمُتَمَكِّنَة من الصَّرْفِ هو ما يَتَعَلَّقُ بالمشتقات: اسم الفاعل .. اسم المفعول، والصِّفَة المشبَّهَة، وما سبق من أبواب، في أوزانها، ومعرفة ما يَتَعَلَّقُ بها، هذا الذي يكون في باب الأسماء، وهل كل الأسماء تكون مُشْتَقَّة؟

الجواب: لا، إذا ما لم يُشْتَقَّ من الأسماء دخول الصَّرْفِ فيه قليل، قد يوجد مثل: ابن، حُذِفَ: بَنَوُ و (يَدُّ) لغير عِلَّةٍ إلى آخره، لكنَّه ليس كالمُشْتَقَّات. الحاصل أنَّ قوله: (وَمَا سِوَاهُمَا) سَوَّى بين الأفعال الْمُتَصَرِّفَة والأسماء الْمُتَمَكِّنَة بدخول فنِّ الصَّرْفِ فيهما، والصَّوَابُ أن يُقال: بأنَّ دخول التَّصْرِيفِ في الأفعال الْمُتَصَرِّفَة أصالةً، وفي الأسماء تبعاً، ليس استقلالاً، إذ الفعل الْمُتَصَرِّفُ لكثرة ما يعتريه من تَغْيَرَاتٍ واشتقاقات هو أولى بهذا الفن بخلاف الاسم الْمُتَمَكِّن، ودخول التَّصْرِيفِ في الأفعال بطريق الأصالة لكثرة تَغْيَرُها، ولظهور الاشتقاق فيها.

قال الشَّارِحُ هنا: " التَّصْرِيفُ: عبارةٌ عن عِلْمٍ يُبْحَثُ فيه عن أحكام بِنْيَةِ الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وشبه ذلك " .

قوله: (أحكام بِنْيَةِ الكلمة العربية) هذا فيه نظر، لأنَّه يشمل الحرف، ويشمل الاسم الْمُتَمَكِّن، وهو يريد أن يُجَدَّ .. أن يبيِّن .. أن يُعرِّف، إذاً لا بُدَّ من إخراجِه، ولا يكفي أنَّه سيخرجه بما بعده، ولا يَتَعَلَّقُ إلا بالأسماء الْمُتَمَكِّنَة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تَعَلَّقُ لعلم التَّصْرِيفِ بها، إذاً: كيف نُدْخِلُها في الحد؟

عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أحكام بِنْيَةِ الكلمة العربية وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وشبه ذلك، هذا عام يشمل الكلمة بأقسامها الثلاثة: الاسم الْمُتَمَكِّن، وغير الْمُتَمَكِّن، والفعل الجامد وغير الجامد والحرف، حينئذٍ الحد لا بُدَّ أن يكون جامعاً مانعاً، وهنا ليس بمانع لأنَّ الحرف دخل، ولا يكفي قوله: (ولا يَتَعَلَّقُ إلا بالأسماء الْمُتَمَكِّنَة) لأنَّ هذا خارج عن الحد .. لا بُدَّ من إخراجِه.

ثُمَّ قال النَّاطِمُ:

وَلَيْسَ أَذْنِي مِنْ ثَلَاثِي يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا

(وليس) فعل ماضي ناقص يحتاج إلى اسمٍ وخبرٍ لأنه من أخوات (كان)، (وليس أدنى) أقلّ .. اسم (ليس) (أدنى) مرفوع ورفعه ضمّة مُقدّرة على آخره، لأنه من باب (فتى)، (ليس أدنى من ثلاثيّ) (من ثلاثيّ) جارٍ ومجرور متعلّق بقوله: (أدنى) لأنه أفعل تفضيل. (يُرى قابِلَ تَصْرِيفٍ) (يُرى) فعل مضارع مُغيّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (أدنى) وليس أدنى يرى، لماذا نقول: يعود إلى (أدنى)؟ لأنه خبر (ليس) جملة، وإذا وقع الخبر في (ليس) و (أصبح) و (كان) و (المبتدأ)، المبتدأ و (نواسخ المبتدأ) إذا وقع الخبر جملةً مباشرة لا بُدَّ من رابطٍ يربط هذه الجملة بالمبتدأ أصالةً، أو باسم (كان) أو (ليس) ونحوها، فإذا قلت: (يُرى) مباشرة تقول: نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على اسم (ليس أدنى)، لأنَّ الجملة هنا خبر فلا بُدَّ من عائدٍ، لأنَّ الشَّأن هنا كالشَّأن في المبتدأ والخبر.

وَمُقَرَّدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ

ولا بُدَّ أن تكون حاوية، فإن لم تكن حاوية لم يصح أن تكون خبراً. إذاً: (يُرى) نقول: هذا فعل مضارع مُغيّر الصيغة، ونائب الفاعل الذي هو المفعول الأول ضمير مستتر يعود إلى (أدنى)، (يُرى قابِلَ تَصْرِيفٍ) (قابِلَ) هذا مفعولٌ ثاني لـ: (يُرى) وهو مضاف، و (تَصْرِيفٍ) مضاف إليه، (سَوَى مَا غَيْرًا) (سَوَى) أداة استثناء، (مَا غَيْرًا) سوى الذي غَيْرَ، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، (غَيْرًا) فعل ماضي مُغيّر الصيغة، غَيْرَ مُغيّر الصيغة .. هو نفس مُغيّر الصيغة، والألف هذه للإطلاق. هذا أيضاً مباشرة إذا وقع بعد (مَا) الموصولة .. قلنا: موصولة (غَيْرًا) فعل، لا بُدَّ الضمير يعود على (مَا) مباشرة، لماذا؟ لأنَّها جملة الصلّة فلا بُدَّ لها من ضمير .. لابد لها من رابط، (غَيْرًا) نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، وهذا صحيح .. قُلْ أن تُخْطِئَ .. أحياناً .. قليل، الغالب أنك تسلم، (غَيْرًا) إذا التبس عليك وعندك (مَا) موصولة حينئذٍ لا بُدَّ من عودة ضمير يعود عليه، وإن احتمل أن (مَا) هنا نكرة موصوفة الأمر كذلك، لأنَّ (غَيْرًا) هذه جملة صفة .. نعت، ولا بُدَّ في جملة النّعت من اشتماله على ضمير يعود على الموصوف.

فعلى القولين: أن (مَا) موصولة أو نكرة موصوفة، فجملة (غَيْرًا) إمّا صلة الموصول مشتملة على ضمير نائب الفاعل يعود إلى (مَا) وهي موصولة، أو قيل بأنَّ (مَا) نكرة

موصوفة، وجملة (غَيْرًا) من الفعل ونائب الفاعل في محل جر، لأنَّ (سَوَى) مضاف و (مَا) مضاف إليه، سواءً كانت موصولة أو كانت موصوفة، إن كانت موصولة فجملة (غَيْرًا) لا محلَّ لها من الإعراب، وإن كانت (مَا) موصوفة فجملة (غَيْرًا) في محلِّ جر صفة لـ (مَا)، (سَوَى مَا غَيْرًا) سوى اسمٍ غَيْرٍ أو فِعْلٍ غَيْرٍ .. مُغَيَّرٍ، والألف هذه للإطلاق. إذاً قوله:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ

يعني: أنَّ ما كان على حرفٍ واحد -نفى ما كان أقلَّ من ثلاثة- لا (يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ) لا يقبل التصريف، (ما كان أدنى من ثلاثة) يعني: ما كان على حرفٍ واحدٍ أو ما كان على حرفين.

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ

ما كان أدنى من ثلاثة أحرف ليس بقابل للتصريف، وسبق معنا قاعدة الوضع: أنَّ أصل وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة أحرف، وأنَّ أصل وضع الحرف أن يكون على حرفٍ أو حرفين، حينئذٍ ما كان على حرفٍ واحدٍ لا يقبل التَّصْرِيفُ أبداً، لأنَّه لا يكون إلا حرفاً، وما كان على حرفين لا يقبل التَّصْرِيفُ أبداً .. لا يدخله التَّصْرِيفُ، حينئذٍ يَرِدُ على النَّاطِم: يَدٌ وَدَمٌ وَبَعٌ وَعَدٌ وَقَهٌ وَعَهٌ، هذه أسماء وأفعال على حرفٍ أو حرفين، و (أعطى) على حرفين.

قال: (سَوَى مَا غَيْرًا) لإدخال ما حصل له تغيير من الأسماء فنقص عن الثلاثة، وإدخال من الأفعال ما حصل له تغيير ونقص عن الثلاثة، كأن كان على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، يعني: أنَّ ما كان على حرفٍ واحدٍ أو حرفين فإنَّه لا يقبل التَّصْرِيفُ البتَّة، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غُيِّرَ بالحذف، فإن ذلك لا يخرجُه عن قبول التَّصْرِيفِ مثل: يَدٌ وَدَمٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، ولذلك قلنا في بعض اللغات (دموان) برَدِ الواو، كذلك: يديان ويدان، (يديان) برَدِ الياء على لغةٍ، وبعدم رَدِّه على لغةٍ (يدان)، كذلك: قَهٌ، فعل أمر على حرفٍ واحد، و (أعطه) فعل أمر على حرفين، نقول: هذا كله حصل له تغيير، وإلا في الأصل فهو ثلاثي.

فإن ذلك لا يُخْرِجُه عن قبول التَّصْرِيفِ، وقد فُهِمَ من ذلك أمران:

الأول: أنَّ الاسم المُتَمَكِّن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف، لأنَّه

سبق أنَّ الصَّرْفَ إمَّا يدخل الفعل والاسم، ثُمَّ نفى أن يكون أدنى من ثلاثة يدخله

الصَّرْفُ، ففهمنا من هذا: أنَّ أصل وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف، لأنَّه يدخله

الصَّرف، وأنَّ أصل وضع الفعل أن يكون على ثلاثة أحرف، لأنَّه يدخله الصَّرف، هذا فُهم من قوله:

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ

ما كان أدنى .. أقل من ثلاثة أحرف لا يقبل التَّصريف .. لا يُرى قابلاً للتصريف، حينئذٍ فهمنا من هذا: أنَّ أصل وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف، لأنَّه قال في السَّابق:

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي ..

وهو الاسم المُتَمَكِّن، إذاً أصل وضعه: أن يكون على ثلاثة أحرف، وكذلك الفعل. إذاً: الاسم المُتَمَكِّن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف، لأنَّهما يقبلان التَّصريف، وما يقبل التَّصريف لا يكون في أصل الوضع على حرفٍ واحدٍ ولا على حرفين.

والأمر الثاني: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، لأنَّه قال: (سِوَى مَا غَيْرًا) دَلَّ على أنَّ الاسم المتمكن الذي يدخله التَّصريف قد يَتَغَيَّرُ بالحذف فينقص عن ثلاثة أحرف، وكذلك الفعل المتصَّرف الذي يدخله التَّصريف، وقد أشار إليه بقوله:

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي ..

أنَّه قد يحصل له بعض التَّغْيِيرُ وهو حَذْفٌ فينقص عن ثلاثة أحرف، هذا فهمناه من قوله: سوى ما اسمٌ مُتَمَكِّن وفعلٌ مُتَصَرِّفٌ غيرًا، ولذلك لو جعلنا (مَا) صادقة على النوعين يصح أن نقول: (غَيْرًا) الألف هذه نائب فاعل، إذا جعلنا (مَا) موصولة صادقة على اللفظين ما يدخله التَّصريف، وهو الاسم المُتَمَكِّن والفعل المتصَّرف حينئذٍ نقول: (غَيْرًا) الألف هذه نائب فاعل .. أَلِفُ الاثنين وهذا لا بأس به.

إذاً: الاسم والفعل قد ينقصان عن ثلاثة بالحذف، أمَّا الاسم نحو: يَدٌ، هذه حُذِفَتْ منها اللام، وَسَتْ، حُذِفَتْ منها العين، وَعَدَه، حُذِفَ منه الفاء، إذاً: قد يحصل بحذف الفاء أو بالعين أو باللام، والفعل كذلك نحو: قُلْ وَيَعِزُّ لَكَ، (قُلْ) حُذِفَ العين، أصله: قُولٌ، حُذِفَتْ العين التقى ساكنان فَحُذِفَتْ الواو، بَعُ .. بِيْع، حُذِفَتْ الياء، وسل .. واسأل، حُذِفَتْ العين.

وقد يبقى الفعل بعد الحذف على حرفٍ واحدٍ نحو: عِ كَلَامِي .. عِ، إذا وقفت عليه، (عِ) حرف واحد، أصله من: وعى .. يعي، فاؤه ولامه مُعْتَلَّان (وعى) العين عين ليست

بحرفٍ مُعتل، (وعى) الواو وقعت فاءاً، والألف هنا: وعى يعي، الألف هذه منقلبة عن ياء فهي لام الكلمة، حينئذٍ نقول: (يعي) وقعت الواو بين عدوّتيها (يُوعِي) فَحُذِفَتْ، صار (يعي)، إذا أردت الأمر منه تسقط حرف المضارعة، ثُمَّ تبينه على حذف آخره، حذفت الياء (يعي) الياء الأولى .. ياء المضارعة، ثُمَّ حذفت اللام .. لام الكلمة فصار: عِهْ، وزنه (عِه) نفسه؛ لأنّه بحذف الفاء واللام، إذاً: قد يبقى على حرفٍ واحد نحو: عِهْ وَقِهْ.

وَلَيْسَ أَذْنِي مِنْ ثَلَاثِي يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

حينئذٍ نقول: لا يدخل التّصريف فيما كان على حرفٍ أو حرفين إذ لا يكون كذلك إلا الحرف وما أشبه الحرف ك: تاء (قُئْتُ)، وناء (قُئْنَا).

قد يقول قائل: ما الجديد في هذا البيت على سابقه؟ نحن قلنا هنا:

وَلَيْسَ أَذْنِي مِنْ ثَلَاثِي يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

(أَذْنِي مِنْ ثَلَاثِي) وهو الحرف، هو نصّ في السابق:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي .. الدقيقة 23 % 1. #

ما الجديد في هذا البيت؟ أقل ما يكون عليه الاسم أو الفعل، ثُمَّ قد يشتهب أن الفعل قد يكون على حرفٍ واحد، وقد يكون على حرفين، كذلك الاسم قد يكون على حرفٍ واحد أو على حرفين.

قال الشّارح هنا: " يعني أنّه لا يقبل التّصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه، فأقل ما تُبْنَى عليه الأسماء المُتَمَكِّنَة والأفعال ثلاثة أحرف، ثُمَّ قد يعرض لبعضها نقص ك: (يَدٍ) و (قُلْ) و (م الله) و (قِ زَيْدٍ) ؟؟؟ على حرفٍ واحد مختلف فيه، قيل: أنّه محذوف من ؟؟؟. وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا ..

بَيِّنْ لَنَا أَنَّ الاسم يكون محلاً للصّرف، ثُمَّ الآن شرع في بيان أَنَّ الاسم المُتَمَكِّن الذي يدخله الصّرف قسمان: مُجَرَّد ومزید، وأقصى ما يكون عليه الاسم خمس: سَفَرَجَل، في البيت السّابق بَيِّنْ أقل ما يكون عليه الاسم ثلاثة أحرف ك: زَيْد، ومنتهى ما يكون عليه

الاسم المُجَرَّد خمسٌ، وما بينهما أربع.

إذاً: الاسم المُجَرَّد قد يكون ثلاثياً، وقد يكون رباعياً، وقد يكون خماسياً، وكُلٌّ من هذه الأنواع الثلاثة يكون مُجَرَّداً عن الزيادة يعني: حروفه أصول، فالثلاثي يكون حروفه أصول، والرُّباعي يوضع على أربعة أحرف وكلها أصول ك: دَحْرَج، والخماسي يوضع على خمسة أحرف وكلها أصول ك: سَفَرَجَل، وهذه ليس فيها حرف زائد، وإن حُذِف في جمع التكمير هناك (سَفَرَجَل) .. حُذِفَت اللام: سفارج، حُذِفَ هناك لأجل إقامة الوزن فحسب يعني: محافظةً على البنية.

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ) (مُنْتَهَى) يعني: نهاية، (اسْمٍ) أي حروف اسمٍ على حذف مضاف، (مُنْتَهَى) مبتدأ وهو مضاف، و (اسْمٍ) مضافٌ إليه، (خَمْسٌ) هذا خبر، وقوله: (اسْمٍ) مضاف إليه على تقدير محذوف يعني: صفة لموصوفٍ محذوف، (وَمُنْتَهَى) حروف (اسْمٍ) يعني: على حذف مضاف .. ليس منعوتاً، (خَمْسٌ) هذا خبر، وقال أيضاً:

وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَاً ..

(خَمْسٌ) .. (سَبْعاً) ولم يقل: خمسة .. سبعة .. ذَكَرَ، لأنَّ حروف الهجاء تُذَكَّر وتُنْثَّى، فيجوز فيها الوجهان، يجوز أن يقول: خمسة .. خَمْسَةٌ .. خمسٌ، يجوز فيه الوجهان، لأنَّ حروف الهجاء تُذَكَّر وتُنْثَّى، فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء، وباعتبار تأنيثها تُحذف الهاء، وهنا ذَكَرَها أو أَنْثَها؟ أَنْثَها لأنَّه حذف الهاء.

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّداً ..

(خَمْسٌ) (إِنْ) بِحذف الهمزة، (إِنْ تَجَرَّداً) الألف هذه للإطلاق، (إِنْ) حرف شرط، و (تَجَرَّداً) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مُنْتَهَى اسْمٍ)، أو على الاسم، (وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ) (وَإِنْ) شرط، (يُزْدَ) فعل الشَّرْط، (فِيهِ) في الاسم المُجَرَّد جار ومجرور مُتعلِّق بقوله: (يُزْدَ)، (فَمَا) الفاء واقعة في جواب الشَّرْط، (مَا) نافية، (عَدَاً) يعني: جاوز أو زاد سبْعاً، (سَبْعاً) هذا مفعول ل: (عَدَاً).

وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا عَدَاً سَبْعاً ..

فما جاوز سبْعاً، إذاً: منتهى الاسم من حيث التَّجَرُّد خمسة أحرف، ومنتهاه من حيث الزيادة سبعة أحرف، فليس عندنا اسم بالزيادة ثمانية أحرف، عندنا اسمٌ ثلاثي الأصول .. رباعي الأصول .. خماسي الأصول، ليس عندنا: سداسي الأصول، عندنا سداسي بالزيادة .. سباعي بالزيادة، ليس عندنا ثُماني، إذاً: أقل ما يوضع له الاسم ثلاثة أحرف، وهذا لا يكون إلا مُجَرَّداً، وأكثر ما يكون عليه بالزيادة سبعة أحرف، لأنَّه ثقيل.

إذاً: غاية ما يصل إليه المُجَرَّد هو خمسة أحرف نحو: سَفَرَجَل، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف.

قال الشَّارح هنا: " الاسم قسمان: مَزِيدٌ فيه، ومُجَرَّدٌ عن الزيادة " وهذا هو الأصل ..
المُجَرَّد عن الزيادة هو الأصل، وهذا على ثلاثة أنواع.

فالمزيد فيه هو: ما بعض حروفه ساقطٌ وضعاً، - سنعرف الحكم بالزيادة والأصالة فيما سيأتي في آخر الباب - ما بعض حروفه ساقطٌ وضعاً وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف: إخرنجام .. اشهياب، هذا مصدر: (اشهبَّ).

والمُجَرَّد عن الزيادة: ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو إمَّا ثلاثي الأصول ك: فَلَس، أو رباعي ك: جعفر، وإمَّا خماسي وهو غايته ك: سفرجل، هذه الثلاثة: ثلاثي الأصول .. رباعي الأصول .. خماسي الأصول، هذه كلها للمُجَرَّد، وأمَّا المزيد فإمَّا أن يكون سداسياً، وإمَّا أن يكون سباعياً، هذا للرُّباعي والخماسي، وأمَّا الثلاثي فقد يكون رباعياً وهو ثلاثي الأصول مثل: أَكْرَمَ وَفَعَلَ، هذا ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرف. إمَّا ثلاثي الأصول هذا في الاسم: فَلَس، أو رباعي أو خماسي ك: سفرجل، وأمَّ الفعل سيأتي معنا.

وغيرِ آخرِ الثلاثي افتَحَ وَضُمَّ ... وَاكْسِرَ وَزِدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعَمَّ

وغيرِ آخرِ الثلاثي افتَحَ وَضُمَّ ... وَاكْسِرَ

يَبِّنْ لنا بهذا البيت أوزان الاسم، ما هي أوزانه؟ أوزانه تأتي على اثني عشر وزناً، هذا من حيث القسمة العقلية.

(وغيرِ آخرِ الثلاثي افتَحَ) افتَحَ غيرِ آخرِ الثلاثي، (غيرِ) مفعولٌ مُقَدَّم لقوله: (افتَحَ)، و (وغيرِ) مضاف، و (آخرِ) مضاف إليه، و (آخرِ) مضاف، و (الثلاثي) مضافٌ إليه، (افتَحَ) هذا فعل أمر، (ضُمَّ وَاكْسِرَ) ضُمَّ غيرِ آخرِ الثلاثي، وَاكْسِرَ غيرِ آخرِ الثلاثي، نُقَدِّرْ ل: (ضُمَّ وَاكْسِرَ) ونجعل ما قبله .. (غيرِ) نجعله مفعولاً لقوله: (افتَحَ)، إلا إذا جَوَزْنَا التَّنَازُعَ في مثل هذا التَّركيب، وسبق أنَّه لا.

(وغيرِ آخرِ الثلاثي) ما هو (غيرِ آخرِ الثلاثي)؟ عندنا ثلاثة أحرف: فاء الكلمة، وعين الكلمة، ولام الكلمة، (غيرِ الآخر) الذي هو لام الكلمة، ما هو؟ الفاء والعين، قال: (افتَحَ) افتح الفاء وافتح العين، (وَضُمَّ) ضُمَّ الفاء وَضُمَّ العين، (وَاكْسِرَ) اكسر الفاء واكسر العين، إذاً: لكل واحدٍ من الفاء والعين ثلاثة أحوال، ثلاثة في ثلاثة = تسعة، إذاً تسعة أوزان تأخذها من هذا التَّركيب.

(غَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ) ما هو؟ الفاء والعين، إذًا: افتح الفاء وَضُمَّ الفاء، واكسر الفاء، ثُمَّ ارجع: افتح العين، وَضُمَّ العين، واكسر العين، هذه تسعة، لأنَّك تفتح الفاء مع فتح العين وَضُمَّ العين وكسر العين.

- افتح الفاء مع فتح العين، وَضُمَّ العين، وكسر العين، هذه ثلاثة.

- كذلك ضُمَّ الفاء مع فتح العين، وَضُمَّ العين، وكسر العين، هذه ثلاثة .. ستة.

- اكسر الفاء مع كسر العين، وفتح العين، وَضُمَّ العين، هذه تسعة.

(وَأَكْسِرْ) يعني: في كُلِّ واحدٍ منها فهذه تسعة، (وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ) الأول يمتنع أن يكون ساكنًا الفاء، لا يكون إلا مُحَرَّكًا والحركات ثلاثة، لَمَّا كان الأول غير قابلٍ للتسكين قال: (وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ) الذي هو العين مع فتح الفاء، وَضُمَّ الفاء، وكسر الفاء، فهذه ثلاثة مع التسعة اثنا عشر وزناً، جمعها في بيتٍ واحدٍ لله دَرُه - رحمه الله -.

وَعَبَّرَ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضُمَّ ... وَأَكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ. . .

(زِدْ) فعل أمر، (تَسْكِينَ) هذا مفعول (زِدْ) .. (ثَانِيهِ)، (تَسْكِينَ) مضاف، و (ثَانِي) مضاف إليه، و (ثَانِي) مضاف، والهاء مضافٌ إليه، (وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ) مع الحركات الثلاث في الأول، فهذه ثلاثة إلى تسعة باثني عشر، إلا أنَّ المستعمل منها عشرٌ، واحدٌ مهمل وواحدٌ قليل، سينص عليه في البيت الآتي.

(وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعْمَ) (تَعْمَ) فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب .. الأمر وهو (زِدْ)، (تَعْمَ) يعني: تستوفي جميع أوزان الثلاثي: (افْتَحَ غَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي وَضُمَّ وَأَكْسِرْ) إلى هنا نقص .. بقي، قال: (وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعْمَ) يعني: تستوفي جميع أوزان الثلاثي، إذًا: هذه اثنا عشر وزناً، (الثَّلَاثِي) تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناءً، لأنَّ أَوَّلَهُ يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون .. سقط السكون، إذ لا يمكن الابتداء بالسَّكَن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث، ويقبل السُّكُون أيضاً، وبهذا تقول ثلاثة في أربعة: باثني عشر.

يعني: الأول تُحَرِّكُهُ بالثلاث الحركات: فتحة .. ضمَّة .. كسر الفاء، ثُمَّ تضع الحركات على العين، وزد عليه السُّكُون صارت أربعة، ثلاثة في أربعة باثني عشر، فهذه جملة أوزان الثلاثي من المُجَرَّد كما أشار إليه النَّاطِم بقوله: (تَعْمَ).

(وَعَبَّرَ آخِرِ الثَّلَاثِي) وهو أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ، فالأول قابلٌ للحركات الثلاث، والثاني قابلٌ

للحركات والسُّكُون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزناً.

قال الشَّارِح: " العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها " حركة الحرف أمَّا وزن

الكلمة لا، لأنَّ اللام تُقابل باللام، الحرف الأخير إن كان صحيحاً لا بُدَّ أن يُعَبَّر عنه في الوزن باللام، وإن كان زائداً بما زيد، هذا الأصل فيه.

إذا: العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير - هذا من حيث الحركة - يعني: حركة الحرف الأخير لا عبرة لها في الوزن، وإنما العبرة بالفاء والعين، وأما عين الحرف لا بُدَّ .. له عبرة، لأنك تُمكن تحذفه وتقول لا عبرة به، نحذفه ولا نأتي به في الوزن، خرج تقول: فعَ .. لا عبرة بالحرف الأخير، لا، وإنما لا عبرة به في الحركة: خَرَجْتُ (فَعَلْتُ) .. لا إشكال فيه.

وحينئذ فالاسم الثلاثي إمَّا أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه، وعلى كُلِّ من هذه التقادير إمَّا أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه، فتخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلةً من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو: فُفِّلَ، على وزن (فُفَّلَ) بضمِّ الأول وإسكان العين، (عُنُقَ) على وزن (فُفَّلَ) بضمِّ الأول والثاني، (ذُلِّلَ) على وزن (فُفَّلَ) بضمِّ الأول وكسر الثاني، هذا قليل، هو الذي عناه (يَقْلَلُ) (فُعِلَ) لأنَّه جاء: ضُرِبَ، وبعضهم أنكره، لكن الصَّواب أنَّه مسموع، وإن كان في ألفاظ قليلة، يعني: بعضهم رأى أنَّه مهمل يعني: لم يأت منه حرفٌ واحد .. مثال واحد لم يأت، والصَّواب أنَّه جاء منه: ذُلِّلَ، و (صُرِّدَ) على وزن (فُفَّلَ) بضمِّ الأول وفتح الثاني، (عَلِمَ) .. (فُعِلَ) بكسر الأول وتسكين الثاني، (حُبِّلَ) .. (فُعِلَ) هذا مهمل، ابن عقيل لو أسقط هذا أجود، لأنَّ المستعمل منها عشرة، هي اثنا عشر في القسمة العقلية، القسمة العقلية تقتضي أنَّها اثنا عشر وزناً، لكن المستعمل منها عشرة.

واحدٌ مهمل وهو (فُعِلَ) الذي مثَّل له ب: حُبِّلَ، حتى (حُبِّلَ) هذا لم يثبت: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبْلِ) فإنَّها لم تثبت وسيأتي لها توجيه، ولذلك قال النَّاظم في البيت الذي يليه: (وَفُعِلَ أَهْمِلَ) يعني: لم يأت له مثال، مع كون العقل يقتضي وجود (فُعِلَ)، لكن أَهْمِلَ لأنَّه مُسْتَنْقَلٌ، خروج من كسرة إلى ضَمَّة، أو من ضَمَّة إلى كسرة هذا ثَقِيلٌ على اللسان، وكُلُّ ما كان ثَقِيلاً فالعرب من قاعدتهم: ألا يكون عليه الكلام، الاختصار يعني: التَّسْهِيلُ فيما إذا كان ثَقِيلاً بحذفٍ وترقيقٍ ونحو ذلك.

إذا: حُبِّلَ، هذا يُسَقَطُ من المثال، و (إِبِلَ) على وزن (فُعِلَ) بكسر الفاء والعين، (عَنَبَ) على وزن (فُعِلَ)، (عَنَبَ) بكسر العين وفتح النون، (فَلَسَ) على وزن (فُعِلَ) بفتح الفاء وتسكين العين، (فَرَسَ) .. (فُعِلَ) بفتح الفاء والعين، (عَضُدَ) .. (فُعِلَ)، (كَبِدَ) .. (فُعِلَ).

إذا: حُبْك، هذا يُسَقَط من العَدِّ .. لا يُمَثَّل له، لأنَّ (حُبْك) لم يثبت، وأَمَّا (دُئِل) فهو ثابت لَكِنَّه قليل، ولذلك قال النَّاطِم: (وَفِعْلٌ أَهْمِل) (فِعْل) بكسر الفاء وَضَمَّ العين هذا مهمل، الإهمال في لسان العرب: التَّرك، ولذلك سبق في أول الكتاب أَنَّ اللفظ قسمان: مهمل، ومستعمل، قلنا المهمل: اسم مفعول من أَهْمِل يُهْمَل فهو مُهْمَل، والإهمال هو التَّرك يعني: متروك مثل: (دُيِر) مقلوب: زَيْد، و (رفعج) مقلوب: جعفر، ما وضعته العرب، إذا: أَهْمِل .. ما وضعت له هذا التَّركيب، مثله (فِعْل) بكسرٍ ثُمَّ ضَمَّة، يعني: الانتقال من كسرٍ إلى ضَمٍّ، العرب لم تضع في الأسماء على هذا الوزن .. بكسر الفاء وَضَمَّ العين.

(وَفِعْلٌ) هذا مبتدأ، (أَهْمِل) هو (فِعْل) الجملة خبر عن المبتدأ، (أَهْمِل) من هذه الأوزان لاستثقالهم الانتقال من كسرٍ إلى ضَمٍّ لأنَّه ثَقِيل على اللسان، (وَالْعَكْسُ يَقِلُّ) ما هو العكس؟ (فِعْل) .. (دُئِل) (يَقِلُّ) قليل، أفهم النَّاطِم بقوله (يَقِلُّ): أَنَّهُ مسموع بخلاف (فِعْل) أَنَّهُ غير مسموع، وتفهم أَنَّ النَّاطِم يُرَجِّح أَنَّ (حُبْك) هذا من تداخل اللغتين، ليس بلغة مُسْتَقْلَّة .. ليس بمحفوظ.

(وَالْعَكْسُ) يعني: خلاف ما سبق، (الْعَكْسُ) المراد به: العكس اللغوي لا العكس الاصطلاحي المنطقي، وهو (فِعْل) بِضَمِّ الفاء وكسر العين، (يَقِلُّ) يَقِلُّ في لسان العرب، الجملة خبر (العكس)، لماذا يَقِلُّ في الأسماء مع كونه كثير في الأفعال؟ قال: لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ ..

يعني: جعلوا هذا الوزن خاصاً لِمَا لم يُسَمَّ فاعله: ضُرِب، على وزن (فِعْل) حينئذٍ (فِعْل) في الأسماء قليل جداً، بل بعضهم ادَّعى: أَنَّهُ مهمل لم يوضع له حرف واحد، نقول: لكون العرب خَصَّصَت هذا الوزن وهو الانتقال من ضَمٍّ إلى كسر (فِعْل) خَصَّصَتَهُ بِفِعْلٍ لم يسمَّ فاعله، (لِقَصْدِهِمْ) العرب.

(لِقَصْدِهِمْ) جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: (يَقِلُّ)، تعليل .. لماذا قَلَّ؟ (لِقَصْدِهِمْ) فاللام هنا للتعليل، و (قَصْدِهِمْ) (قَصْد) هذا مصدر .. من إضافة المصدر إلى الفاعل، (قَصْدِهِمْ) العرب، (تَخْصِيصَ) هذا مفعول به للمصدر، وهو مضاف، (تَخْصِيصَ فِعْلٍ) من إضافة المصدر إلى المفعول، لأنَّ (فِعْلٍ) هو المفعول.

(تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ) فيما لم يسمَّ فاعله نحو: ضُرِبَ وَقُتِلَ، قوله: (بِفِعْلٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: (تَخْصِيصَ)، والذي جاء منه في لسان العرب على وزن (فِعْل) وهو من الأسماء (دُئِل) الذي مثَّل به ابن عقيل اسم (دُؤَيْبَة) سُمِّيَتْ بها قبيلة من كنانة وهي التي ينتسب إليها أبو الأسود الدُّؤَلِي، (دُئِل) اسم قبيلة، و (الرُّثَم) اسمٌ للاسم، و (الْوَعْل)

لغةً في (الْوَعْل).

إذا ثبت أن هذا الوزن ليس بمهمّل وأنه قليل، (مهمّل) يعني: لم يُسمَع منه حرفٌ واحد، وإذا قيل: قليل، معناه أنه سُمِع حرفٌ صحيح، وأمّا: (الحُبْك) في قراءة من قرأ: ((وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ)) [الذاريات:7].
أولاً: قيل هذه لم تثبت.

ثانياً: أُجيب أنه من تداخل اللغتين، وتداخل اللغتين هذه فكرة صرفية، من تداخل اللغتين في جزئي الكلمة فيما إذا كان له عدّة أوزان مثل باب: فَضِل .. يَفْضُل هناك، لأنه يُقال: (حُبْك) و (حِبْك) لغتان مسموعتان، (حُبْك) .. (فُعْل) مسموع أو لا؟ مسموع والوزن مقبول، و (حِبْك) مسموع والوزن مقبول، لكن (حِبْك) انتقل من كسرٍ إلى ضَمٍّ، قيل: تداخلت اللغتان على القارئ، يعني: أخطأ .. أراد أن يقول: (حِبْك) فقال: (ح) ثُمَّ انتقل إلى اللغة الأخرى وقال: (حِبْ) هذا يُسمّى تداخل اللغتين، وهي أشبه ما تكون بخراقة صرفية.

إذاً: (حِبْك) إن صحَّ فهو من تداخل اللغتين، لأنه سُمِع (حِبْك) و (حُبْك) هو جمع بين اللغتين، هذه هجين .. ليست بلغة خُرّة.

وقيل: أن يكون بكسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء (ذَاتِ)، ((وَالسَّمَاءِ ذَاتِ)) [الذاريات:7] قال: (الحُبْك) أصلها: (الحُبْك) ولكنه أتبع الحاء لكسرة التاء، وهذا ابن مالك يقول: أجود، هو أحسن يعني، العقل يقبل .. ليس مثل ذاك، إتباعاً لكسرة تاء (ذات)، ولم يَعْتَدِ باللام السّاكنة لأن السّاكن حاجز غير؟؟؟، فإذا قيل بأنه لم يسمع (حِبْك) هذه قراءة لم تثبت، انتهينا منها.
إذاً:

وَفِعْلٌ أَهْمِلُ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

قال الشّارح: " يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحدهما مهمّل والآخر قليل " إذاً: المستعمل بكثرة عشرة، وواحد مهمّل (فِعْل)، والآخر قليل وهو (فُعْل)، والثاني قليل لأنه سُحِبَ من وزن الأسماء فصار إلى وزن الأفعال، لأنه قال: (لِقَصْدِهِمْ) يعني: العرب (تَخْصِيصَ فِعْلٍ) (فِعْل) إذاً ليس من الأسماء .. خرج من الأسماء إلى الأفعال، (بِفِعْلٍ) فيما لم يُسمّى فاعله.

فلأول وهو المهمّل ما كان على وزن (فِعْل) بكسر الأول وَصَمَّ الثاني وهذا بناءٌ من

المصنّف على عدم إثبات: حُبُّكَ، وهو الصحيح.
والثاني ما كان على وزن (فُعِل) بِضَمِّ الأول وكسر الثاني ك: دُنِل، وإِنَّمَا قَلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يُسَمَّ فاعله ك: ضُرِبَ وَقُتِلَ.
وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأكْسِرَ الثَّانِي مِنْ ... فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِّنْ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جَرَّدَا ... وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

(وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأكْسِرَ) هذا انتقال من النَّاطِمِ إلى بيان أوزان الفعل، والفعل كالاسم مُجَرَّدٌ ومزِيدٌ، (مُجَرَّدٌ) يعني: ما كانت حروفه كلها أصول، وهذا نوعان: ثلاثي ورباعي، ولا يوجد في الأفعال حُمَاسِيٌّ مُجَرَّدٌ.
(وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأكْسِرَ الثَّانِي) (الثَّانِي) هذا تنازعت فيه الأفعال الثلاثة: أَفْتَحَ الثَّانِي .. ضُمَّ الثَّانِي .. أَكْسِرَ الثَّانِي، و (الثَّانِي) مفعولٌ لقوله: (أكْسِرَ)، ونُقَدِّرُ لقوله: (أَفْتَحَ) وَضُمَّ كُلُّ مِنْهُمَا له مفعولٌ مُقَدَّرٌ، (وَأكْسِرَ الثَّانِي) بدأ بالثاني، لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل، فَفُهِمَ أنَّها غير مختلفة، لأنَّ مراده بقوله: (وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأكْسِرَ) هذا تغيير اختلاف، محله ثاني الفعل.

إِذَا: أول الفعل لا تضم ولا تكسر، بل الزمه فتحاً فلا يَتَغَيَّرُ، فلمَّا كان الأول غير قابل للتَغْيِيرِ سكت عنه، وسكوته لا يُفْهَمُ منه أَنَّهُ مفتوح، لكن نقول: ما دام أَنَّهُ فعل فأنسب الحركات التي يُمكن أن يُلْزَمَ الفعل ابتداءً في افتتاح الفعل هو الفتح، العقل دَلٌّ على أَنَّ الفتح هو أنسب ما يكون أولاً، وإلا النَّاطِمُ سكت عن ذلك.

إِذَا: لم يَتَعَرَّضْ لبيان حركة فاء الفعل فَفُهِمَ أنَّها غير مختلف وأَنَّها فتحة، لأنَّ الفتحة أخفُّ من الضَّمِّ والكسر باعتباره أقرب.

(وَأكْسِرَ الثَّانِي) قلنا: (الثَّانِي) مفعولٌ لقوله: (أكْسِرَ)، (مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ)، (مِنْ فِعْلٍ) هذا جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف حال من (الثَّانِي)، لأنَّ (الثَّانِي) هذا معرفة، وإذا جاء بعده جار ومجرور حينئذٍ نُعَلِّقُه بمحذوف، فيكون حالاً من ذلك المعرفة.

إِذَا: (مِنْ فِعْلٍ) هذا حال، (ثَلَاثِيٍّ) هذا نعت .. صفة ل: (فِعْلٍ)، أي: للفعل الثلاثي المُجَرَّد ثلاثة أَبْنِيَّة، لأنَّه قال: (وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأكْسِرَ الثَّانِي) مع فتح الأول، حينئذٍ حصل لنا ثلاثة أَبْنِيَّةٍ للفعل الثلاثي المُجَرَّد (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ)، وقَدَّمَ النَّاطِمُ هنا: (ضُمَّ) على (أكْسِرَ) مع كون (أكْسِرَ) مُقَدَّمٌ على (فَعُلَ) لِلنَّظْمِ فحسب، يعني: ليس له مَرَبَّةٌ.
أي: للفعل الثلاثي المُجَرَّد ثلاثة أَبْنِيَّة، لأنَّه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه حينئذٍ يقبل

الثلاث الحركات، يكون مفتوحاً في (فَعَلَ)، ويكون مكسوراً نحو (فَعِلَ)، ويكون مضموماً نحو (فَعُلَ)، ولا يكون ساكن العين البتّة، ليس كالاسم، الاسم يقبل تسكين العين، والفعل لا يقبل لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع، إذا اتّصل به الضمير المرفوع سُكِّنَ آخره .. اللام، فلو كانت العين ساكنة لالتقى ساكنان، لو قيل: خَرَجَ، إذا أسندته إلى تاء المتكلم تقول: خَرَجَ، سَكَنْتَ الجيم، هذا السكون لازم في هذا المحل مع الاتصال، هو عارض لعروض تاء المتكلم، لكن إذا اتّصل فيه صار لازماً، إذا لا يمكن تغيير السكون.

لو كانت الراء ساكنة إمّا أن يُحَرِّكَ الراء بحركة، فإذا حُرِّكَ إمّا إلى كسرٍ أو ضَمٍّ أو فُتِحَ خرج عن وزنه، لأنَّ وزنه (فَعُلَ) فإذا حَرَّكَت العين ذهب الوزن، لأنَّه لا يدلُّ عليه شيءٌ بعد تحريكه، إن حذفته أسقطت حرفاً، فلو حُرِّكَ مع وجود التَّحريك ما عُرفَ بابه من أي باب، ولو أسقطت الحرف كذلك ما عُرفَ فامتنع أن يُسَكَّنَ ثانيه. حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون العين مُحَرِّكَ إمّا بفتحٍ أو ضَمٍّ أو كسرٍ، ولا يكون سكوناً، لأنَّه لو اتّصل بضمير الرفع المتحرِّك: قُمْتُ أو خَرَجْتُ، سَكَنْتَ الجيم وهي لام الكلمة، فلو كانت العين ساكنة حينئذٍ التقى ساكنان ماذا نصنع؟ نُحَرِّكَ الأول، نُحَرِّكه بماذا كسرة .. فتحة .. ضَمَّة؟ مُمتنع.

لو حَرَّكَتْه بأيٍّ واحدٍ من هذه، حينئذٍ إذا حَرَّكَتْه بالفتح دخل في باب (فَعَلَ) .. بالكسر دخل في باب (فَعَلَ) .. بالضَمِّ دخل في باب (فَعُلَ)، ما الذي يدل على أنَّه من باب (فَعَلَ) بإسكان العين؟ لا يدل، لو حذفته .. نفس الحكم، فقالوا: إذا لا نُسَكِّنُ العين البتّة لئلا يلتقي ساكنان فنُحَرِّكه فيخرج عن بابه أو نحذفه كذلك من بابٍ أولى. وَاَفْتَحْ وَضُمَّ وَأَكْسِرِ الثَّانِي مِنْ ... فَعِلِ ثَلَاثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِّنْ

(زِدْ) على هذه الأوزان الثلاثة تقول: (فَعَلَ) ك: خرج، و (فَعِلَ) ك: فَرِحَ، و (فَعُلَ) ك: كَرُمَ، وكُلٌّ منها: الأول والثاني يكون مُتَعَدِّياً ولازماً، إلا أنَّ باب (فَعَلَ) التَّعَدِّي فيه أكثر من اللزوم، التَّعَدِّي ك: ضَرَبَ، واللزوم ك: قَعَدَ وَجَلَسَ. وكذلك (فَعِلَ) يكون مُتَعَدِّياً ولازماً إلا أنَّ اللزوم فيه أكثر من التَّعَدِّي، مُتَعَدِّيّ نحو: شَرِبَ، واللازم نحو: فَرِحَ زَيْدٌ، اللازم فيه أكثر، أمّا (فَعُلَ) فهذا لا يكون إلا لازماً نحو: كَرُمَ وَشَرُفَ، وأمّا: رَحِبْتَكَ الدَّارَ ونحو ذلك فهذا كُلُّهُ مُؤَوَّل. (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِّنْ) زد على هذه الأوزان الثلاثة، هو أراد أن يُبَيِّنَ قال: (مِنْ فَعِلِ ثَلَاثِي)

أراد أن يُبين الأوزان التي للفعل الماضي المُجرَّد، قال: (زِدْ) يعني: زد هذا البناء الذي على وزن (ضُمِنْ) وهو (فُعِلْ) كأنَّه قال: لك الثلاثة الأوَّل (افْتَحْ وَضُمْ وَأكْسِرْ) إذا أردت بنائها للفاعل، وزد عليها ما كان (نَحْوْ ضُمِنْ) إذا أردت بنائها للمفعول فتقول: (ضُمِنْ) فجعله رابعاً.

حينئذٍ الأوزان أربعة، ولذلك قال ابن عقيل: " وللثلاثي المُجرَّد أربعة أوزان " (فَعَلْ) و (فُعِلْ) و (فُعِلْ) و (فَعَلْ) فَعَدَّه وزناً رابعاً.

أشار بقوله (زِدْ نَحْوْ ضُمِنْ): إلى أن من أبنية الثلاثي المُجرَّد الأصلية فعل ما لم يسمَّ فاعله (نَحْوْ ضُمِنْ)، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المُجرَّد أربعة، وإلى كون صيغة ما لم يسمَّ فاعله أصلاً - يعني: أصل لا فرع -، اختلف النحاة هل (فُعِلْ) ضُرِبَ وَقُتِلَ، هل هو أصلٌ برأسه أم أنَّه فرعٌ؟

على كلام النَّاطِم: أصل وليس بفرع، وهذا مذهب الكوفيين أنَّه أصلٌ برأسه وليس فرعاً، وذهب البصريون إلى أنَّه فرعٌ عن صيغة الفاعل وهذا هو الرَّاجِح: أنَّه فرعٌ ليس بأصلٍ، ومذهب البصريين أنَّ فعل الأمر أصلٌ برأسه، وأنَّ القسمة ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأمر مقتطعٌ من المضارع فالقسمة ثنائية، وعلى الأول يكون الأمر .. صيغة الأمر قسم برأسه حينئذٍ كان لازماً على النَّاطِم أن يذكره إذا ذكر ما لم يسمَّ فاعله، إمَّا أن يذكره معه، وإمَّا أن يسقط الاثنين.

على مذهب البصريين فيما سبق، قلنا: اختلف في فعل الأمر هل هو قسمٌ برأسه كما هو مذهب البصريين، أم أنَّه فرعٌ عن الفعل المضارع، وينبغي عليه أنَّه معرب عند الكوفيين، وأنَّه مبني عند البصريين؟ قلنا الصواب: أنَّه قسمٌ برأسه وأنَّه مبني على الأصل.

لَمَّا عَدَّ النَّاطِم: (وَزِدْ نَحْوْ ضُمِنْ) جعله أصلاً، وسبق أنَّ فعل الأمر أصلٌ برأسه وحينئذٍ لزم أن يقول: القسمة والأبنية خمسة لا أربعة، يرد عليه اعتراض إمَّا أن تقول: (افْتَحْ وَضُمْ وَأكْسِرْ) من فعلٍ ثلاثي الثاني، هذه ثلاثة.

(وَزِدْ نَحْوْ ضُمِنْ) هذا مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، وزد نحو (افْعَلْ) إذا أردت الأمر، فإمَّا أن يذكره، وإمَّا أن يسقط الثاني، لأنَّ العادة جرت عند الصرفيين والنحاة أنَّهم إذا ذكروا أبنية الفعل المُجرَّد أن يقولوا: ثلاثة، ولا يتعرضوا لذكر (فُعِلْ) ضُرِبَ هل هو أصلٌ برأسه أم لا في مثل هذا المحل؟ ولكن لَمَّا زاده النَّاطِم فتح على نفسه باب الاعتراض: وهو أنَّه إمَّا أن يسقط هذه الزيادة، وإمَّا أن يزيد معه فعل الأمر.

ولذلك قال الأشموني: " وعلى الأول الصحيح أن فعل الأمر أصل برأسه كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معاً " وهذا صحيح.

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ ... فَعِلِ ثَلَاثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِّنْ

(نَحْوَ ضُمِّنْ) يعني: مثله، لأنه لا يتعين بنفسه وإنما هو مثيل له.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (زِدْ) أَنَّ بِنْيَةَ الْمَفْعُولِ لَيْسَتْ كِبْنْيَةِ الْفَاعِلِ وَهَذَا صَحِيحٌ.

فهم من قوله: (زِدْ) على ما سبق أن ثمّ فرقاً بين بنية المفعول وبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في (فَعِلِ) هل هو أصل بنفسه أو فرغ عن فعل الفاعل.

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ..

(وَمُنْتَهَاهُ) منتهى الفعل (أَرْبَعٌ) ولم يقل: أربعة، بناءً على أن حروف الهجاء يجوز فيها التذكير والتأنيث وهنا قد أنث، ومنتهى الفعل أربع يعني: أقصى ما يصل إليه الفعل من الحروف الأصول أربعة .. رباعي، فليس عندنا فعلٌ مُجَرَّدٌ إلا ثلاثي ورباعي، أسقط الخماسي فليس عندنا خماسي في الأفعال بأنه مُجَرَّدٌ بخلاف الأسماء، وإنما لم يتجاوزها الفعل إلى الخمس لثلا يساوي الاسم وهو نازلٌ عنه بدليل الاحتياج إليه والانشقاق منه، لأنه لم يسمع هذه العلة .. ما وضعته العرب، والثَّحَاة يقولون: لثلا يساوي الفعل الاسم، الاسم أعلى درجة.

فلو وُضِعَ لَهُ خَمْسَةُ أَصُولٍ صَارَ مِثْلَهُ وَهَذَا إِجْحَافٌ، لِأَنَّ الْاسْمَ عَالٍ، الْاسْمُ الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ فَهُوَ أَصْلٌ لَهُ، كَذَلِكَ الْفِعْلُ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى .. يَكُونُ فَاعِلًا، إِذَا: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ لَهُ خُصُوصِيَّةٌ، فَجَعَلُوا لَهُ ثَلَاثَةَ أَوْزَانٍ: مُجَرَّدٌ ثَلَاثِي .. مُجَرَّدٌ رِبَاعِي .. مُجَرَّدٌ خَمَاسِي، إِذَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ جُعِلَ لَهُ وَزْنَانِ وَهُوَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدُ وَالرِّبَاعِي الْمَجْرَدُ، وَأَنْقَصُوهُ خَمَاسِيًّا مُجَرَّدٌ بِأَلَا يَسَاوِي أَصْلَهُ، لَذَلِكَ قَالَ: وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ..

أي: الفعل (جُرِّدَا) الألف هذه للإطلاق، و (إِنْ) حرف شرط، و (جُرِّدَ) فعل الشرط، (وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ) يعني: على الأربع (فَمَا سِتًّا عَدَا)، يعني: فما جاوز ستًّا، (مَا) نافية، وقوله: (فِيهِ) الضمير يعود على (يُزْدَ)، (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بِ: (يُزْدَ) نائب فاعل، (فَمَا) الفاء واقعة في جواب الشرط (إِنْ)، (سِتًّا عَدَا) (سِتًّا) هذا مفعولٌ مُقَدَّمٌ، وَأَسْقَطَ النَّاءَ لِمَا

ذكرنا، (عَدَا) أي: جاوز يعني لا يجاوز الستة أحرف، إذاً: أنقصوه أيضاً حتى في الزيادة عن الاسم، هناك: (فَمَا سَبْعاً عَدَا) .. هنا: (فَمَا سِتّاً عَدَا).

إذاً: المُجَرَّد .. الفعل قد يكون ثلاثياً وقد يكون رباعياً، والمزيد لا يكون ثلاثياً، لأنَّ أقل وضع الفعل على ثلاثة أحرف، حينئذٍ لا بُدَّ أن يُزَادَ عليه حرف قالوا: وثلاثي مزيد بحرف، وثلاثي مزيد بحرفين، وثلاثي مزيد بثلاثة أحرف: أَخْرَجَ .. أَكْرَمَ، مزيدٌ بحرف، (انطلق) مزيدٌ بحرفين، (استخرج) مزيدٌ بثلاثة أحرف، وهذه سبق التنبيه عليها في باب أُبْنِيَةِ المصادر هناك قلنا: حواها متن البناء، ولامية الأفعال لابن مالك رحمه الله تعالى. وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا ..

لأنَّ التَّصْرُفَ فيه أكثر من الاسم، فلم يحتمل من عدّة الحروف ما احتمله الاسم، لأنَّ الفعل يدخله التصريف أكثر من الاسم، حينئذٍ إذا كان سبعة أحرف أو أكثر هذا فيه ثَقُلٌ عليه، فلم يحتمل من عدّة الحروف ما احتمله الاسم، فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو: أَكْرَمَ، وخمسة نحو: اقتدر وانطلق، وستّة نحو: استخرج.

والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة أحرف: تدحرج، وستّة نحو: احرنجم، وليس مراد النّاطم هنا الدُّخُولُ في هذه الأنواع كلها.

وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا ..

قوله: (وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ) هنا لم يُبَيِّنِ الوزن، حينئذٍ إذا كان منتهاه أربع فليس له إلا وزنٌ واحد وهو (فُعْلَلٌ) .. دحرج، وله حينئذٍ بناءٌ واحد وهو (فُعْلَلٌ) ويكون مُتَعَدِّياً نحو: دحرج، ولازماً نحو: عَرَبِد.

وفُهِمَ من البيت السابق بقوله: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ) أَنَّ للرباعي بِنِيَّةً أُخْرَى مَبْنِيٌّ للمفعول، لأنّه قال: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ) أشار بهذه الزيادة قوله: (زِدْ) على ما سبق أَنَّ ثَمَّ فَرْقاً فِي الأبنية لِمَا بُنِيَ للفاعل وَلِمَا بُنِيَ للمفعول.

إذاً قوله:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ..

إذاً له بناء واحد .. مبني للفاعل، وزد نحو (فُعْلَلٌ) فتركه النّاطم، وكان الأولى أَنْ ينبه عليه. فُهِمَ من البيت السابق: أَنَّ للرباعي بِنِيَّةً أُخْرَى مَبْنِيَّةٌ للمفعول نحو: دُحْرِجَ، لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق بين الثلاثي والرباعي من حيث كون كُلِّ واحدٍ منهما مَبْنِيٌّ للفاعل أو مَبْنِيٌّ للمفعول.

وَأَمَّا الأسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيويوه: ثلاثمائة بناءٍ وثمانية أبنية، لكن ثَمَّ مشهور وما عداه يُحْكَمُ عليه بأنّه قليل، وَأَمَّا الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة

وعشرون بناءً مشهوراً، وهذه موجودة هناك في (الشافعية) والتَّيساري نظمها النَّاطم جيد، وفي بعضها خلاف، والمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية.

قال الشَّارح: " الفعل ينقسم إلى: مُجَرَّد وإلى مزيد فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المُجَرَّد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزَّيادة إلى ستة، وللثلاثي المُجَرَّد أربعة أوزان " ابن عقيل جرى على ما نصَّ عليه ابن مالك رحمه الله. ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول، فالتى لفعل الفاعل (فَعَلَ) بفتح العين ك: ضَرَبَ وذَهَبَ، (وَفَعَلَ) بكسر العين ك: شَرِبَ وَفَرِحَ، كان الأولى يُمَثِّل للمُتَعَدِّي واللازم يقول ك: ضَرَبَ وَذَهَبَ، تفهم منه أنَّ (ضَرَبَ) للمتعدّي، و (ذَهَبَ) لللازم. (وَفَعَلَ) ك: شَرِبَ وَفَرِحَ، (وَفَعَلَ) بضمها ك: شَرَفَ، والذي لفعل المفعول (فُعِلَ) بضمِّ الفاء وكسر العين ك: ضُمِنَ، ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف:

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسَرَ الثَّانِي ..

فجعل الثاني مُثَلَّثاً وسكت عن الأول، فَعَلِمَ أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح، عَلِمَ أنَّها تكون على حالة واحدة، هذا في كلام النَّاطم، لكن كونها الفتحة هذا علمناها من خارج.

وللرباعي المُجَرَّد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل ك: دَخَرَ، وواحد لفعل المفعول ك: دُخِرَ، وواحد لفعل الأمر ك: دَخِرْ، هذا غريب! ابن عقيل استدرك عليه في الثاني ولم يستدرك عليه في قوله: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنَ) كان الأولى أن يقول: وللثلاثي المُجَرَّد خمسة أوزان، ما دام أنَّه ذكر ذلك في الرباعي مع كون النَّاطم ما نصَّ عليه، وإمَّا نصَّ في الأول فقال: أربعة أوزان، فلمَّا ذكر (فُعِلَ) في الثلاثي لزمه أن يقول: (افْعَلْ) إذا: كان ابن عقيل يلزمه أن يقول: وللثلاثي المُجَرَّد خمسة أوزان، ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول، وواحد لفعل الأمر وهو (افْعَلْ).

لكنَّه قال هنا: " وللرباعي المُجَرَّد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل ك: دَخَرَ وَعَرَبَدَ " (دَخَرَ) هذا للمتعدّي، و (عَرَبَدَ) لللازم، وواحد لفعل المفعول ك: دُخِرَ، وواحد لفعل الأمر ك: دَخِرْ، لكن عادة الصَّرْفِيِّين والنُّحَاة أنَّهم لا يذكرون في عدِّ الأبنية إلا المبني للفاعل، وأمَّا المبني للمفعول لكونه فرعاً هذا يُنصُّ عليه فيما سبق .. يسمَّى .. نائب الفاعل .. في الباب الذي سبق ..

يُثَوِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ ... فِيمَا لَهُ.

هناك يذكرون أنَّ (فُعِلَ) هذا فرْعٌ عن (فَعَلَ)، ولذلك يحكمون: ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره، أحكام تُذكر في ذلك الباب ولا يذكرونه هنا لأنَّه ليس بأصل بل هو فرع، إذا كان كذلك سواءً كان في الثلاثي أو الرباعي لا يُذكر.

وأما المزيد فيه فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف ك: ضارب، أو على خمسة ك: انطلق، أو على ستة ك: استخرج، وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة ك: تدحرج، أو على ستة ك: احرنجم.

لِاسْمِ مُجَرَّدِ رُبَاعٍ ..

(رُبَاعٍ) حُذِفَتْ ياء النسب ضرورة هنا، (لِاسْمِ) هذا خبر مُقَدَّم .. جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقَدَّم، (مُجَرَّدٍ) نعته، (رُبَاعِيٍّ) ياء النسب حُذِفَتْ للضرورة (رُبَاعٍ)، (فَعُلَّ) هذا مبتدأ، يعني: الاسم الرباعي المُجَرَّد له ستَّة أوزان، النَّاطِم - كما ترى - لم يُرتَّب المعلومات، وإنَّما يسوقها مساقاً فيه نوع عدم ترتيب.

الاسم الرباعي المُجَرَّد له ستَّة أوزان: الأول أشار إليه بقوله: (فَعُلَّ)، والثاني: (فِعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَفُعْلَلٌ) هذه أشار إليها في البيت الأول.

(فَعُلَّ) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، (فَعُلَّ) ك: جَعْفَرٍ .. فَعُلَّ جعفر، ويكون اسماً ك: جَعْفَر، وصفةً ومثلوله ب: سَهْلَبَ وَشَجَعَمَ، و (السَّهْلَبَ) الطويل، و (الشَّجَعَمَ) الجريء.

والثاني: (فِعْلَلٌ) بكسر الفاء وإسكان العين وكسر الثالث، ويكون اسماً نحو: زَبْرَج (فِعْلَلٌ) وصفةً نحو: خَزَمَل.

الثالث: (فَعْلَلٌ) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، ويكون اسماً نحو: دِرْهَمٌ وَهَجْرَع، وصفةً نحو: هَبْلَع، قيل (هَبْلَعٌ) للأكل.

الرابع: (فُعْلَلٌ) بِضَمِّ أوله وثالثه وسكون ثانيه، ويكون اسماً نحو: بُرْثُنْ، وصفةً نحو: جُرْشُع، للعظيم من الجمال.

هذه أشار بالبيت الأول:

فَعُلَّ فَعُلَّ وَفَعْلَلٌ وَفُعْلَلٌ

هذه أربعة أبنية وكلها معطوفة على قوله: (فَعُلَّ) يعني: مرفوعة لما سبق.

(وَمَعِ فِعْلَلٌ فُعْلَلٌ) الواو حرف عطف، و (مَعِ) هذا ظرف مُتعلِّق بمحذوف حالٌ من

(فُعْلَلٌ)، و (فُعْلَلٌ) هذا معطوفٌ بالواو السابقة في أول البيت على (فَعْلَلٌ)، كأنَّه قال: (وَفُعْلَلٌ مع فِعْلٍ) بكسر الفاء، (فُعْلَلٌ) هذا معطوفٌ على المبتدأ (فَعْلَلٌ)، والعاطف له الواو في أول البيت.

(وَمَعَ فِعْلٍ) هذا مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال من (فُعْلَلٌ)، حينئذٍ قَدَّم الحال على صاحبها، (فُعْلَلٌ) هذا صاحب الحال، إذاً: أشار بهذا الشَّطر إلى وزنين: الخامس والسادس. (فِعْلٍ) بكسر أوَّلِهِ وفتح ثانية وسكون ثالثة .. إدغام، ويكون اسماً نحو: هَزِيرٌ، هذا اسم، و (قَمَطَرٌ) وهو وعاء الكتب، وصفة نحو: سَبَطَرٌ، وهو الطَّويل الممتدّ. والسادس أشار إليه بقوله: (فُعْلَلٌ) بِضَمِّ الأوَّل وإسكان العين وفتح الثالث، وهذا مُختلف فيه هل هو أصلٌ أم فرعٌ؟ ذكره هنا على أنَّه أصلٌ، بِضَمِّ أوَّلِهِ وفتح ثالثة وسكون ثانية، ويكون اسماً نحو: جُخْدَبٌ، لأنَّه سُمِعَ: جُخْدَبٌ وَجُخْدَبٌ، إذا سُمِعَ فيه الوجهان ذَلَّ على أنَّه ليس بأصلٍ، لأنَّ (جُخْدَبٌ) هذا موجود (فُعْلَلٌ)، وإذا كان كذلك فما سُمِعَ فيه الوجهان لا يُجَعَلُ أصلاً، يعني عندنا (جُخْدَبٌ) هذا بِضَمَّتَيْنِ (فُعْلَلٌ) جُخْدَبٌ وهذا سبق الذي هو الرَّابِع، إذا سُمِعَ فيه: جُخْدَبٌ، إذا قيل فيه (فُعْلَلٌ) .. جُخْدَبٌ، نقول: هذا من باب التخفيف فهو فرعٌ وليس بأصلٍ.

مذهب البصريين أنَّ هذا البناء السادس ليس ببناءٍ أصلي بل هو فرعٌ عن (فُعْلَلٌ) بالضَّمِّ، فُتِح تخفيفاً، لأنَّ جميع ما سُمِعَ فيه الفتح سُمِعَ فيه الضَّمِّ، سُمِعَ: جُخْدَبٌ، (جُخْدَبٌ) هذا ليس له وزن فيما سبق لكن سُمِعَ: جُخْدَبٌ (فُعْلَلٌ)، إذاً: علمنا أنَّ الأصل هو (فُعْلَلٌ)، وأنَّ (فُعْلَلٌ) هذا تخفيفٌ.

ومثله: طُحْلَبٌ .. طُحْلَبٌ، فيه الوجهان، (طُحْلَبٌ) .. (فُعْلَلٌ) هذا الأصل فيه، إذاً: (فُعْلَلٌ) .. (طُحْلَبٌ) هذا فرع ليس بأصلٍ، و (بُرْقَعٌ) .. (فُعْلَلٌ)، و (بُرْقَعٌ) .. (فُعْلَلٌ) أيُّهما أصل؟ سُمِعَ فيه الوجهان، سُمِعَ (فُعْلَلٌ) وسمع (فُعْلَلٌ)، علمنا أنَّه ليس بأصلٍ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّه بناءٌ أصلي، وظاهر كلام النَّاطِم هنا موافقة الكوفيين.

... وَإِنْ عَلَا ... فَمَعَ فَعْلَلٍ حَوَى فَعْلَلًا

(وَإِنْ عَلَا) (إِنْ) شرط، (عَلَا) ارتفع .. زاد، (عَلَا) الضمير يعود على الاسم، (وَإِنْ عَلَا) زاد على الرباعي حينئذٍ صار خُماسياً، وهذا شُرُوعٌ منه في ذكر أوزان الخماسي وهي أربعة:

الأول: (فَمَعَّ فَعَلَّلَ) بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه، يكون اسماً نحو: سَفَرَجَلَّ (فَعَلَّلَ)، وصفة نحو: شَرَّوَلَّ، للطَّوِيل.

والثاني: ما أشار إليه بقوله: (فَعَلَّلِلَا) بفتح أوله .. الألف هذه للإطلاق، أو أنه مفعول به .. بدلٌ عن التنوين، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه، قالوا: لم يجيء إلا صفةً .. لم يُسَمَّع اسماً فيه: (جَحْمَرِشْ) (فَعَلَّلِلْ) لو أتى بأسماء كان أجود، جَحْمَرِشْ، للعظيمة من الأفاعي.

(كَذَا فُعَلِّلَ) (كَذَا) مثل (ذَا) السَّابِق، كونه من أوزان الحماسي، (فُعَلِّلَ) مبتدأ، و (كَذَا) هذا خبر مُقَدَّم.

(فُعَلِّلَ) هذا الثالث .. بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه (قُدْعَمِلَ) صفة، ويكون اسماً نحو (خُرْعَبِلَ) للباطل.

(وَفُعَلِّلَ) هذا الرابع، بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه، يكون اسماً نحو: قِرْطَعَبٌ، وهو الشيء الحقير، ويكون صفةً نحو: جِرْدَحَلٌ، وهو الضخم من الإبل. إذاً: هذه أربعة أبنية للحماسي، (وَإِنْ عَلَا) يعني: زاد وارتفع، الفاعل ضمير مستتر يعود على الاسم، (لِاسْمِ) إن علا الاسم عن الرباعي

..... فَمَعَّ فَعَلَّلَ حَوَى فَعَلَّلِلَا

كَذَا فُعَلِّلَ وَفَعَلَّلَ وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

ما غير هذه الأوزان السابقة من الأول .. الأسماء العشرة أو الاثني عشر، والفعل الأربعة، والمزيد يعني: الرباعي، وما ذكره من الأسماء هنا، ما غير هذه الأوزان من الأسماء المُتِمِّكَةِ .. ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى) (انْتَمَى) يعني: منسوبٌ إلى الزيادة أو النقص، إمَّا زيادة على الأوزان السابقة وإمَّا منقوص، إمَّا حُذِفَ منه حرف وإمَّا أنه زيد عليه حرف، وهذا أشار إلى أشهر ما يُمكن أن يُعَلَّلَ به: إمَّا الزَّيَادَةُ وإمَّا الحذف.

(وَمَا غَايَرَ) يعني: ما سبق من الأسماء المُتِمِّكَةِ ممَّا جاءت الأمثلة السابقة (لِلزَّيْدِ انْتَمَى)

انتمى لِلزَّيْدِ، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي مبتدأ، قوله: (انْتَمَى) هو .. يعود على

(مَا)، (انْتَمَى) يعني: انتسب، (لِلزَّيْدِ) لِلزَّيَادَةِ .. جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْتَمَى)، (أَوْ النَّقْصِ) معطوف على قوله: (لِلزَّيْدِ).

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون، هكذا نصَّ ابن هشام في (التَّوْضِيح) " جملة

الأوزان المتفق عليها عشرون، وما خرج عنها فهو مُفَرَّغٌ عنها " يعني: إذا جاءك وزنٌ ليس واحداً من هذه العشرين تقول: هذا فرغٌ يا أبا الدرداء، إمَّا بزيادةٍ ك: منطلق ومُحَرَّجٌ، أو بنقص أصلٍ ك: يدٍ ودمٍ، أو حرفٍ زيدٍ نحو: غُلِبْتُ، حُذِفَ أصله: غَلَابْتُ. إمَّا بزيادة حرفٍ أو بنقص حرفٍ، ثُمَّ هذا النَّاقِصُ الحرف .. الذي انْتَقَصَ إمَّا أن يكون أصلاً ك: يد ودم، وإمَّا أن يكون زائداً: غُلِبْتُ، أصله: غَلَابْتُ، حُذِفَت الألف. وَمَا ... غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

نحو: يدٍ وجندلٍ واستخراج، وقال في (التَّسْهِيل): " وما خرج عن هذه المثل فشاذٌ - هذا عَمَمٌ - أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو شبه الحرف، أو مُرَكَّبٌ، أو أعجمي " يعني: ليس بمحفوظٍ.

وأشار بقوله (وَمَا غَايِرَ): إلى أَنَّهُ إذا جاء شيءٌ على خلاف ما ذُكِرَ فهو إمَّا ناقصٌ وإمَّا مزيدٌ فيه، فالأول ك: يدٍ ودم، والثاني ك: استخراجٍ واقتدار. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُلِذِي

هذا شروعٌ من النَّاطِم - رحمه الله تعالى - في كيفية معرفة الزَّائِدِ وعدمه. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ.

أراد أن يُبَيِّنَ لك .. فيما سبق إذا عرفنا أنَّ ثَمَّ حرفٍ أو وزنٌ مُجَرَّدٌ ومزيد، كيف نحكم أن هذا مزيد؟ لا بد أن نعرف ما هي حروف الزيادة.

قال: (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصِلٌ) (الْحَرْفُ) المراد به: مقابل الاسم والفعل .. حرف المبنى .. حرف التَّهَجِّي: السين والتاء والميم والهمزة ونحو ذلك، (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) يلزم الكلمة في جميع تصاريفها، مهما صرَّفت الكلمة .. جِئْتُ بها فعل ماضي .. مضارع .. أمر .. اسم فاعل .. اسم مفعول .. الحرف معك لا يسقط أبداً إلا لِعِلَّةٍ، حكمتنا على هذا الحرف بكونه أصلاً.

وأما إن كان يسقط في بعض التَّصَارِيفِ حكمتنا عليه بأنَّه زائد لكن بشرط: أَنَّهُ لا يسقط لِعِلَّةٍ، أمَّا إن سقط لِعِلَّةٍ فلا، مثل: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فَهُوَ مُكْرِمٌ، (أَكْرَمَ) كاف .. راء .. ميم، الميم متأخرة لام الكلمة، (مُكْرِمَ) كاف .. راء .. ميم، الهمزة وجدت في (أَكْرَمَ) ولم توجد في (مُكْرِمَ) إذا: الهمزة زائدة، (مُكْرِمَ) وُجِدَتْ فيه ميم ولم توجد في (أَكْرَمَ)، إذا الميم زائدة، (يُكْرِمَ) الياء زائدة لأنها ليست موجودة في (أَكْرَمَ) ولا (مكرم).

وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً، الواو (وَعَدَ)، (يَعِدُ) سقطت الواو، هل سقطها هنا دليلٌ على أنَّها ليست أصلاً؟ نقول: لا، هنا سقطت لِعِلَّةٍ تصريفية، وهي ما سبق وقوعها بين عِدَوْتَيْهَا، أصلها (يُوعِدُ)، إذاً: سقوط الواو هنا ليس لأجل الوزن فحسب، وإِنَّمَا لِعِلَّةٍ تصريفية فهي أصلٌ مع كونها سقطت.

لذلك قال: (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) حرف التَّهَجِّي، (حَرْفٌ) مبتدأ، (إِنْ يَلْزَمُ) هذا شرطٌ وفعل الشرط، (يَلْزَمُ) هو أي: الحرف الكلمة في جميع تصاريفها، ولا يسقط بحالٍ من الأحوال إلا لِعِلَّةٍ تصريفية، (فَأَصْلٌ) الفاء واقعة في جواب الشرط، (أَصْلٌ) يعني: فهو أصلٌ، (أَصْلٌ) خبر مبتدأ محذوف، لأن (أَصْلٌ) كلمة واحدة ما تقع جواب الشرط، لا بُدَّ أن يكون جملة، إمَّا أن يكون فعل، وإمَّا أن يكون جملة اسمية، هنا وقع خبر مبتدئ محذوف، أي: فهو أصلٌ.

(وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ) (وَالَّذِي) مبتدأ، (لَا يَلْزَمُ) هو أي: (الَّذِي)، الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (لَا يَلْزَمُ) فعل مضارع منفي، (الرَّائِدُ) هذا خبر (الَّذِي)، أي: هو الرَّائِدُ .. من باب التأكيد، (وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ) بل يُحْدَفُ في بعض التصاريف فهو الرَّائِدُ .. تحكم عليه بأنه زائد، لكن بشرط: ألا يسقط لِعِلَّةٍ تصريفية.

(مِثْلُ تَا اخْتَدِي) (اخْتَدِي) اقتفي، لأنك تقول: حَذَى حَذْوَهُ، فتعلم بسقوط التاء، (اخْتَدِي) إذاً: التاء هذه زائدة، لأنها ليست موجودة في هذا: هذا حذوه، (اخْتَدِي) اتَّبِع .. اقتفي، حينئذٍ نحكم بأن التاء زائدة لسقوطها .. فهي زائدة في (اخْتَدِي)، يُقَال (اختدي به) أي: اقتدي به، ويُقال أيضاً (اختدي) أي: انتعل. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَدِي

على ما شرحنا به كلام الناظم لا اعتراض عليه، لأنَّ قوله: (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ) قال ابن هشام: " هذا الحد غير مانع لدخول واو: كوكب " (كوكب) هذه الواو زائدة ولا تسقط بحالٍ من الأحوال: كَوَكَبٌ يُكْوَكَبُ كَوَكَبَةً، لا تسقط بحالٍ من الأحوال، إذاً: هي لازمة أو زائدة؟ هي زائدة، ولكنَّها على جهة التَّقْدِير، يعني: نحكم بكونها ساقطة في بعض التراكيب تقديراً لنخرج هذا النوع.

وكذلك (وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ) أورد عليه واو: وَعَدَ .. يَعِدُ، هذه سقطت، حينئذٍ أجبنا بما ذكرناه، وعبرة الأشموني مُصَحِّحة لكلام الناظم، وأَمَّا السَّاقِطُ لِعِلَّةٍ من الأصول كواو: يَعِدُ، فإنه مُقَدَّر الوجود .. الحرف الأصلي الساقط لِعِلَّةٍ كواو: يَعِدُ، فإنه مُقَدَّر الوجود.

كما أنَّ الزَّائِدَ اللَّازِمَ كَنُون (قَرْنُفُل)، وواو (كوكب) في تقدير السقوط، حكمنا عليه بكونه زائداً نقول: كَوَّكِبَ على وزن (فَوْعَل)، إذاً: قابلناه في الوزن بالواو كما الشأن في الوزن، إذاً: حكمنا عليه بكونه زائد، إذاً: هو في نِيَّة السقوط، ولذا يُقال: الزَّائِد في حَدِّه ما سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرًا، (تحقيقاً) مثل: الهمزة من (أَكْرَم) أصله: (كُرْم) في أصل الوضع هي ساقطة، وأمَّا تقديرًا فعني بها نون: قَرْنُفُل، لأنها ما تسقط بحال من الأحوال، لكنَّها في أصل الوضع هي زائدة وحينئذٍ يلزمها السقوط لكنَّه مُقدَّر، لأنَّه ما سُمِع سقوطها.

كذلك واو: كَوَّكِبَ، في أصل الوضع هي زائدة لكنَّها على نِيَّة الانفصال، ولذلك أورد ابن هشام هذا البيت:

وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتِذِي

قال: " في التعريفين نظر! -هكذا قال ابن هشام-، أما الأول وهو قوله: (إِن يَلْزَمُ فَاصِلٌ) فلاِنَّ الواو من: كَوَّكِبَ، والنون من: قَرْنُفُل، زائدتان مع أنَّهما لا يسقطان "وجوابه: أنَّهما ساقطان في أصل الوضع تقديرًا.

وأما الثاني: وهو حُدُّ الزَّائِد (الَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِد) فأورد عليه ابن هشام فلاِنَّ الفاء من: وَعَدَ، والعين من: قال، واللام من: غَزَا، أصلٌ .. كلها أصول مع سقوطها في (يَعِدُ) و (قُلْ) و (لَمْ يَغْزُ)، لكن نقول: هنا سقطت ليست مطلقاً وإنما عنى النَّاطِم لا يلزم مطلقاً، بمعنى: أنَّه سقط مطلقاً لا لِعِلَّةٍ تصريفية، هذا مراده، حينئذٍ لا اعتراض عليه.

قال الشَّارح هنا: " الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو: ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ " (ضَارِبٌ) .. (ضَرْبٌ) إذاً سقطت الألف إذاً هذه زائدة، (مَضْرُوبٌ) الواو والميم تسقط تقول: ضَرْبَ ضَرْبٍ، هذا المصدر، ليس فيه ميم وليس فيه واو، حكمنا على كون الميم والواو زائدين.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلٍ الْأُصُولِ فِي ..

(قَابِلٍ) فعل أمر، تَحَرَّكَ هنا لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

... قَابِلِ الْأُصُولِ فِي ... وَزَنْ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْثَفِي

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ ... كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ

أراد أن يُبين هنا إذا أردت وزن كلمة كيف ترزها؟ تأتي بالفاء والعين واللام، فتجعل الفاء

في مقابلة الحرف الأول من الكلمة، وتجعل العين في مقابلة الحرف الثاني من الكلمة، وتجعل اللام في مقابلة الحرف الثالث من الكلمة، فإذا قيل لك: ما وزن (صَرَبٍ)؟ تقول (فَعْلٌ) والحركات هي الحركات، تُحَرِّك الوزن بما حُرِّك به الموزون، يعني: تنظر إلى حركة مُسَمَّى الفاء (فَعْلٌ) في: خَرَجَ، فإذا به مُحَرَّك بالفتح فتقول: (فَع) .. خَر، الراء مُحَرَّكة بالفتحة إذاً: فَع، والجيم كما هي فتقول: خَرَجَ، على وزن (فَعْلٌ).

فالوزن يكون مقابلاً لكل حرفٍ من الحروف الثلاثية مع حركاتها، حينئذٍ نقول: هو ثلاثي الأصول، ووزنه يكون بمقابلة الفاء والعين واللام، ولذلك قال هنا: (بِضْمَنِ فِعْلٍ) والمكودي يقول: (فَعْلٌ) بفتح الفاء .. يجوز هذا ويجوز ذاك.

(بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ) .. أَنْتَ، (قَابِلٌ) هذا فعل أمر: قَابَلَ يُقَابِلُ قَابِلٌ، أَنْتَ (قَابِلِ الْأُصُولِ) في وزنٍ (بِضْمَنِ فِعْلٍ)، فقلوه: (بِضْمَنِ) هذا جارٍ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَابِلِ)، وهذا مراد البيت هنا: لبيان الثلاثي الأصول، لأنه ذكر الفاء والعين واللام، فتقول: خَرَجَ (فَعْلٌ) .. (ظُرِفَ) على وزن (فَعْلٍ)، (شَرِبَ) .. (فَرِحَ) على وزن (فَعْلٍ)، (عَلِمَ) على وزن (فِعْلٍ)، (عُنُقَ) على وزن (فُعْلٍ)، تقابل الأصول بالأصول، الفاء في مقابلة الحرف الأول، والعين واللام.

(بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ)، (الْأُصُولُ) هذا مفعولٌ لـ: (قَابِلِ)، (في وَزْنٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَابِلِ)، وأما الزائد فهذا تحكيه بلفظه، يعني: الزائد في الموزون تجعله في الوزن فتقول: (أَكْرَمَ) على وزن (أَفْعَلَ)، الفاء في مقابلة الكاف، والعين في مقابلة الراء، واللام في مقابلة الميم، والهمزة لكونها زائدة تُنَزِّهاً كما هي في الوزن، فتقول: أَكْرَمَ، على وزن (أَفْعَلَ)، (يَبْطَرُ) على وزن (فَيْعَلَ)، جعلت الياء في الموزون هي نفسها في الوزن، وكذلك (جَوَهَرَ) على وزن (فَوَعَلَ)، (كَوَكَبَ) على وزن (فَوَعَلَ)، و (انْقَطَعَ) على وزن (انْفَعَلَ)، جعلت الهمزة كما هي والنون كما هي، وكذلك (اجْتَمَعَ) على وزن (افْتَعَلَ)، و (اسْتَخْرَجَ) على وزن (اسْتَفْعَلَ)، و (انْقَطَاعَ) على وزن (انْفِعَالِ)، و (اجْتِمَاعَ) على وزن (افْتِعَالِ)، و (اسْتِخْرَاجَ) على وزن (اسْتِفْعَالِ).

إذاً: قاعدة الوزن إنما يكون الحرف الذي هو الفاء اختير في مقابلة الحرف الأصلي الأول، والعين في مقابلة الحرف الأصلي الثاني، واللام في مقابلة الحرف الأصلي الثالث، (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْتَفِي) اكتفي بلفظه .. تنطق به كما هو، ولا تأتي بفاءٍ زائدة في مقابلة الزائد، ولا عين ولا لام، يعني: لا تُضَعِّفُ الفاء، ولا تُضَعِّفُ العين، ولا تُضَعِّفُ اللام، وهذا إذا كان الحرف الزائد من حروف: (سَأَلْتُمُونِيهَا).

إذاً:

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي ... وَزْنٍ

وَأَمَّا الرَّائِدُ فَقَالَ: (وَرَائِدٌ) هَذَا مُبْتَدَأٌ، (بِلَفْظِهِ أَكْتَفِي) اكْتَفِي بِلَفْظِهِ، (بِلَفْظِهِ) هَذَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ نَائِبٌ فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ، وَهَذَا قَلْنَا فِيهِ مَا سَبَقَ: إِمَّا أَنْ النَّاطِمَ يَرَى أَنَّهُ يُتَوَسَّعُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، بِأَنْ يَتَقَدَّمَ إِذَا كَانَ نَائِبٌ فَاعِلٌ وَقَدْ قِيلَ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالُ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ.

(وَرَائِدٌ) هَذَا مُبْتَدَأٌ، (أَكْتَفِي بِلَفْظِهِ) يَعْنِي: أَنْ تَنْطِقَ بِهِ كَمَا هُوَ، (أَكْتَفِي بِلَفْظِهِ) عَنْ تَضْعِيفِهِ أَوْ تَضْعِيفِ أَصْلِهِ فِي الْمِيزَانِ، يَعْنِي: أَنَّكَ تَكْتَفِي بِذَلِكَ الْحَرْفِ الرَّائِدِ فَتَنْطِقُ بِهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعَبِّرَ عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الثَّلَاثِي الْأُصُولِ.

ثُمَّ لَمَّا اخْتَبَرَ الْوِزْنَ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) هَذِهِ ثَلَاثِي الْأُصُولِ، سَبَقَ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ رِبَاعِي، وَأَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَكُونُ خَمَاسِي، إِذَا: نَحْتَاجُ إِلَى وَزْنٍ ثَانِي يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُصُولٍ، وَوِزْنٍ ثَالِثٍ يَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أُصُولٍ، قَالُوا: لَا، أَبْقِ الْأَصْلَ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)، فَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ حُرُوفٍ كُلِّهَا أُصُولٌ زِدْ اللَّامَ .. ضَعِّفِ اللَّامَ.

(وَضَاعِفِ اللَّامِ) كَرَّرْهَا فَتَقُولُ: (فَعْلَلٌ) فِي وَزْنٍ: دَخَرَجَ، (دَخَرَجَ) لَوْ وَرَّثًا بِهِ (فَعَلٌ) الَّذِي يَوْزَنُ بِهِ: خَرَجَ وَذَهَبَ وَنَحْوَهُ، فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: دَخَرَجَ، وَالجِيمُ هَذِهِ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ؟ هِيَ أَصْلِيَّةٌ، كَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالُوا: زِدْ لَاماً فِي الْوِزْنِ فَتَقُولُ: (فَعْلَلٌ) ضَعَّفْتَ اللَّامَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (وَضَاعِفِ اللَّامِ) سَفَرَجَلٌ (فَعْلَلِلٌ) جَحْمَرِشٌ، (سَفَرَجَلٌ) هَذَا عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ (فَعْلَلٌ) بِالْإِدْغَامِ، كَمَا لَامَ صَارَ عِنْدَنَا؟ ثَلَاثَ لَامَاتٍ، اللَّامُ الَّتِي هِيَ مِنْ (فَعْلٍ) ثَلَاثِي، وَزِدْتَ عَلَيْهِ فِي مُقَابَلَةِ الرَّابِعِ، وَزِدْتَ عَلَيْهِ فِي مُقَابَلَةِ الْخَامِسِ، صَارَ عِنْدَنَا ثَلَاثَ لَامَاتٍ، (فَعْلَلٌ) بِإِدْغَامِ الثَّانِيَةِ فِي الثَّالِثَةِ.

إِذَا: الْأَصْلُ فِي وَضْعِ الْمِيزَانِ: أَنْ يَكُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ ثَلَاثِي الْأُصُولِ فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ رِبَاعِي الْأُصُولِ زِدْتَ لَاماً فِي مُقَابَلَةِ الْحَرْفِ الرَّابِعِ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ خَمَاسِي الْأُصُولِ فَلَا إِشْكَالَ، تَزِيدُ لَاماً رَابِعَةً فِي مُقَابَلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ الرَّابِعِ، وَتَزِيدُ لَاماً خَامِسَةً فِي مُقَابَلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ الْخَامِسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ ..

(بَقِيَ) يَعْنِي: بَقِيَ عَلَيْكَ، أَنْتَ وَرَزَنْتَ الثَّلَاثِي فَانْتَهَتْ الْحُرُوفُ عِنْدَ اللَّامِ فَلَا إِشْكَالَ، لَكِنْ لَوْ بَقِيَ عَلَيْكَ أَصْلٌ ثَانِي .. رَابِعٌ زِدْ اللَّامَ .. ضَاعَفِ اللَّامَ، فَلَوْ بَقِيَ عَلَيْكَ أَصْلٌ

خامس ضَاعَف اللام، يكون عندك ثلاث لامات.
(كَرَّاءِ جَعْفَرٍ) لَأَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: (بِضْمَنِ فِعْلٍ) ثلاثة أحرف: جَعْفَرٌ على أربعة أحرف،
كيف تصنع؟ قال: (ضَاعَفِ اللَّامَ)، وكذلك: (قَافٍ فُسْتُقٍ) فُسْتُقٍ (فُعْلُنٍ) إِذَا مَثَل
بِمَثَالَيْنِ لِلرَّبَاعِيِّ: جَعْفَرٌ وَفُسْتُقٌ، وجيم ولام: سَفَرَجَلٌ.
إِذَا: كلامه في هذين البيتين على الميزان الصَّرْفِيِّ، والكلام في الميزان الصَّرْفِيِّ طويل، لكن
هذا خلاصة ما ذكره النَّاطِمُ.
بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي ... وَزَنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى

(وَضَاعَفَ) هذا فعل أمر والفاعل أنت، (اللَّامُ) مفعول به، (وَضَاعَفِ اللَّامَ) أي: من
الميزان، عندنا ميزان: وزن وموزون، تُضَعَّفُ اللَّامِينَ في الميزان، أمَّا الموزون فهي
مضاعفة.

(إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ) إذا بقي أصلٌ، (أَصْلٌ) هذا فاعل لفعلٍ محذوف، لَأَنَّهُ اسْمٌ مَرْفُوعٌ وقع
بعد (إذا)، ولا يقع بعدها اسمٌ مَرْفُوعٌ إلا إذا كان لفعلٍ مضمر، حينئذٍ نُقَدِّرُ له: إذا بقي
أصلٌ، ف: (أَصْلٌ) هذا فاعل لفعلٍ محذوف تقديره (بَقِيَ)، فَسَّرَهُ المذکور، (بَقِيَ) من
الموزون بأن يكون رباعياً أو خماسياً، وذلك (كَرَّاءِ جَعْفَرٍ) هذا باقٍ أصل، ما يكفيه
السابق (فَعْلٌ) لا بُدَّ من زيادة من باب العدل.
(وَقَافٍ فُسْتُقٍ) (فُسْتُقٌ) هذا ثلاثي، زيد عليه القاف لا بُدَّ من زيادة حرفٍ، وجيم ولام:
سَفَرَجَلٌ.

معنى البيت: أَنَّكَ إِذَا وَزَنْتَ الْكَلِمَةَ بِحُرُوفِ (فِعْلٍ) بقي أصل - تقول: (فِعْلٍ) لا (فَعْلٍ)
لِيُعْمَ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ - بحروف (فِعْلٍ) وبقي أصلٌ من الكلمة ضَعَّفَتِ اللام، أي: زدت
عليها لاماً أُخْرَى تُقَابِلُ بِهَا الْحَرْفَ الرَّابِعَ، وقد فُهِمَ من ذلك: أَنَّ فِي الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ صَوْرَتَيْنِ:

- إحداها: في الرباعي فَتُضَعَّفُ اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَرٌ وَفُسْتُقٌ، فتقول في وزعهما:
(فُعْلُنٌ) .. جَعْفَرٌ، وَفُسْتُقٌ .. (فُعْلُنٌ).

- والأخرى: في الخماسي لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ يَكُونُ مُجَرَّدًا .. هذا في الاسم، فتقول في:
سَفَرَجَلٍ (فَعْلَلٌ) فَتُضَعَّفُ اللام مرتين، لتصل الزَّيْنَةُ إِلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ.
إِذَا أُرِيدَ وَزَنَ الْكَلِمَةُ قُوبِلَتْ أَصُولُهَا بِأَحْرَفِ (فَعْلٍ) بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، هُنَاكَ تَعْلِيلَاتٌ
لِمَاذَا اخْتِيرَتِ الْفَاءُ، وَلِمَاذَا قُدِّمَتْ؟ كُلُّهَا مَبِينَةٌ فِي (شرح المقصود) ويأتينا إن شاء الله.

قُوبِلَتْ أَصُولُهَا بِأَحْرَفِ (فَعَلٍ) بِأَلْفَاءِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، فَيَقَابِلُ أُولَها بِأَلْفَاءِ وَثَانِيهَا بِالْعَيْنِ،
الأول من الكلمة التي تريد وزناً تقابلها بألفاء، والثاني بالعين، والثالث باللام.
مُسَوِّياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكون، يعني: تُحَرِّكُ فاء (فَعَلٍ) والعين واللام بما
حَرَّكَتْ به الموزون، فتقول: عَلِمَ، تكسر العين، حينئذٍ إذا وزنته تقول: (فَعَلٌ) تُسَكِّنُ
اللام .. تُسَكِّنُ العين .. تكسر العين وتكسر الفاء تقول: عَلِمَ على وزن (فَعَلٍ)، (عُنُقُ)
على وزن (فُعْلٍ)، تُحَرِّكُ الوزن بما حَرَّكَتْ به الموزون، الحركة هي الحركة، تُسَوِّى بينهما في
الميزان والموزون في الحركة والسكون.

فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ غَيْرٌ عنه باللام، فإن قيل لك: ما وزن (ضَرَبَ)؟ فقل:
(فَعَلٌ) قابلت الضَّادَ بألفاء، وحَرَّكَتْ الفاء بالفتحة، وقابلت الراء بالعين، وَحَرَّكَتْ العين
بالفتحة، والباء قابلتها باللام وحَرَّكَتْها بالفتح وهذا بناءً على أَنَّهُ مَبْنِيٌّ.
وما وزن (زَيْدٌ) في الأسماء؟ تقول: (فَعَلٌ)، (عَمَرُوْ) .. (فَعَلٌ)، فتقول الفاء مُقَابِلَةً
لِلزَّاي، والعين مُقَابِلَةً لِلْيَاءِ، تُحَرِّكُ الأول بالفتح، والثاني يكون مُسَكَّنًا.
وما وزن: جَعْفَرٌ؟ فتقول: (فَعْلَلٌ)، وما وزن: فُسْتُقٌ؟ (فُعْلُلٌ)، (فُسْتُقٌ) اسم جَمْعٍ
واحد: فُسْتُقَةٌ، اسم شجرة وهو فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ - لذلك أجوده من جاء من هناك -
تقول: (فُعْلُلٌ) وَتُكَرِّرُ اللام على حسب الأصول، إن كان رباعي زدت لهما واحدة،
وإن كان خماسياً زدت لامين.
وإن كان في الكلمة زائداً غَيْرٌ عنه بلفظه، انظر! ابن عقيل هنا استدرك على النَّاطِمِ،
النَّاطِمُ قال:

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي ... وَزْنٍ.

هذا للثلاثي، (وَضَاعِفِ اللَّامِ) رباعي وخماسي، (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْثَفِي) كان الأولى تأخيره
عن ذلك، وابن عقيل يَبَيِّنُ: فإن كان في الكلمة زائدٌ غَيْرٌ عنه بلفظه، فإذا قيل ما وزن:
ضَارِبٌ؟ فقل: (فَاعِلٌ)، وما وزن: جَوْهَرٌ؟ فقل: (فَوَعْلٌ)، وما وزن: مُسْتَخْرِجٌ؟ فقل:
(مُسْتَفْعِلٌ)، هذا إذا لم يكن الزائد ضِعْفَ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، فإن كان ضِعْفَهُ غَيْرٌ عنه بما غَبَّرَ
به عن ذلك الأصل، وهذا سيأتي.

إذاً الخلاصة: أَنَّ الوزنَ يَقَابِلُ به الكلمة الموزونة، الحرف الأصلي بالحرف الأصلي،
والحركة بالحركة، وإذا كان ثَمَّ زائدٌ غَيْرٌ عنه بلفظه، واستثنى من الزائد نوعان لا يُعَبَّرُ
عنهما بلفظهما:

- أولهما: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يُعَبَّر عنه بالتاء التي هي أصله، فإذا قيل لك: ما وزن اصْطَبَّر؟ فنقول (افْتَعَلَ) لأنَّ هذه الطَّاء مُنْقَلِبة عن تاءٍ - وهذا سيأتي في آخر النِّظْم - اصْطَبَّر (افْتَعَلَ) .. اصْطَلَح (افْتَعَلَ) .. اصْطَرَب (افْتَعَلَ)، تأتي بالأصل وهو التاء ...

والآخر الثاني المُكْرَّر لِإِلْحَاقٍ أو غيره فإنه يُقَابَل بما يُقَابَل به الأصل، وهو الذي عناه بالبيت الآتي، يعني: إذا ضَعَّفَت العين قلت: خَرَج، حينئذٍ تقول: على وزن (فَعَّل) ضَعَّفَت العين، لأنَّ المُضَعَّف هنا مُكْرَّر العين، فإذا جئت في الوزن حينئذٍ ما تأتي بلفظه .. الرء الثانية زائدة، (فَعَّل) عندنا حرفان هنا: فاء وعين ولام، العين ضَعَّفَت يعني: كُرِّر من جنس حرف العين، حينئذٍ: قَتَلَ، تقول: على وزن (فَعَّل)، ولا تقول على وزن (فَعَّلَل)، (قَتَلَ) التاء الثانية زائدة لا تذكرها في الوزن، وإنما تأتي بمثل العين فنقول: فَعَّل، إذا: هذا يُسْتَشْنَى وهو الثاني، وأشار إليه بقوله: وَإِنْ يَكُ الرَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

إن ضُوعِفَت الفاء فَعَبَّر عنه بالفاء ولا تُعَبَّر عنه بلفظه، وإن كان زائداً .. بل هو زائد، وإن ضُوعِفَت العين فَعَبَّر عنه بالعين ولا تُعَبَّر عنه بأصله وهو الحرف الزائد، وكذلك اللام.

(وَإِنْ يَكُ) (إِنْ) حرف شرط، و (يَكُ) هذا فعل مضارع فعل الشرط، (الرَّائِدُ) اسم (يَكُ)، (ضِعْفَ أَصْلٍ) (ضِعْفَ) خبر (يَكُ) وهو مضاف، و (أَصْلٍ) مضافٌ إليه، (فَاجْعَلْ) الفاء واقعة في جواب الشرط، (فَاجْعَلْ) مَا لِلْأَصْلِ لَهُ فِي الْوَزْنِ، (فَاجْعَلْ مَا) (مَا) اسم موصول هذا مفعول أول ل: (اجْعَلْ)، اجعل ما للأصل يعني: ما جعلته للأصل، ما هو الأصل؟ الفاء أو العين أو اللام، (لَهُ) لذلك الزائد الذي ضُوعِفَ به الأصل، تجعل له أين؟ (فِي الْوَزْنِ).

وَإِنْ يَكُ الرَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ ..

ما المراد (ضِعْفَ أَصْلٍ)؟ يعني: إذا كُرِّرَت الفاء من جنسه .. من عينه، والعين من عينه، واللام من لامه، كيف تنزه؟ تأتي تُعَبَّر عنه بالفاء، وتُعَبَّر عنه بالعين إذا ضَعَّفَت العين، وتُعَبَّر عنه باللام إن ضَعَّفَت اللام.

قال هنا: (فَاجْعَلْ لَهُ) في مقابلته (فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ) أصل التركيب: فاجعل أنت الذي ما للأصل، ما هو الأصل؟ الذي هو الفاء قبل التضعيف، والعين قبل التضعيف، واللام قبل التضعيف، ماذا تجعل للفاء؟ الفاء، ماذا تجعل للعين؟ العين (اجْعَلْ لَهُ فِي

الْوَزْن) مثله، فَضَعَّفَ الفاء، وَضَعَّفَ العين، وَضَعَّفَ اللام.
فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ ..

يعني: ثُمَّ إِنَّ زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة - هذه سيأتي - قد تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُنْطَقُ بِهَا فِي الْوَزْنِ عَلَى حَالِهَا، وَإِنْ كَانَ بِتَضْعِيفِ أَصْلٍ .. هذا الذي أشار إليه بقوله: (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ)، فَإِنْ كَانَ مُضَعَّفَ الْفَاءِ نَحْو: مَرْمَرِيسَ قُلْتُ: (فَعَفَعِيلٌ) .. (مَرْمَرِيسَ) الميم هنا فاء، وَضَعَفْتُهَا يَعْنِي: كَرَّرْتُهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً بِهَا لِلْفَاصلِ بَيْنَهُمَا، حِينَئِذٍ تَقُولُ: (فَعَفَعِيلٌ) .. مَرْمَرِيسَ، الميم الثانية هي الفاء مُكَرَّرَةٌ .. مُضَعَّفَةٌ، فتقول: (فَعَفَفَ) كَرَّرْتَ الْفَاءَ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي الْوَزْنِ، لِمَاذَا؟ لَكُنِ الْفَاءُ مُضَعَّفَةٌ فِي الْمَوْزُونِ، قُلْتُ: (فَعَفَعِيلٌ)، (جَلَبَبَ) هذا أوضح، أصله: جَلَبَبَ، كَرَّرْتَ الْبَاءَ .. اللام، وَضَعَفْتُهَا مِنْ جِنْسِهَا (جَلَبَبَ) أصله (جَلَبَبَ)، هُنَا الْبَاءُ الثَّانِيَةُ لِلْإِلْحَاقِ .. الثَّانِيَةِ، تَقُولُ فِي وَزْنِهِ: (فَعَلَّلَ)، عَبَّرْتَ عَنِ الْبَاءِ الْأُولَى بِاللَّامِ، الثَّانِيَةِ ضَعَفْتُهَا لَيْسَتْ (فَعَلَّلَ) هَذِهِ هِيَ مِنْ بَابٍ: دَخَرَجَ، لَا، (دَخَرَجَ) فِي الرَّبَاعِيِّ الْأَصُولِ، أَمَّا (جَلَبَبَ) ثَلَاثِي الْأَصُولِ .. انْتَبِهْ! أصله: جَلَبَبَ، مَا وَزَنَ: جَلَبَبَ؟ (فَعَلَلَ) طَيِّبٌ! ضَعَفَ الْبَاءَ .. كَرَّرَهَا قُلْتُ: جَلَبَبَ، كَيْفَ تَرَنَّهُ؟ إِذَا: اللام هُنَا صَارَتْ مُضَعَّفَةً.

قال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ ..

وهنا الباء الثانية (ضِعْفَ أَصْلٍ) وهو اللام، حِينَئِذٍ تُضَعَّفُهَا .. تَجْعَلُ لَهَا مَا جَعَلْتَهُ لِلْبَاءِ الْأُولَى، وَقَدْ جَعَلْتَ لِلْبَاءِ الْأُولَى اللَّامَ الْأُولَى، فَتَقُولُ حِينَئِذٍ وَزْنَهُ: (فَعَلَّلَ)، (اَعْدُوْدَنَ) (اَفْعُوْعَلَ) اَعْدُوْدَنَ ضَعَفْتَ الْعَيْنَ، اَعْدَ اَفْعَ .. إِذَا: الدَّالُّ الْأُولَى هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، (اَعْدُوْدَنَ) .. (اَفْعُوْ) انظر! اجتمع عندنا زائدان: زَائِدٌ تَنَزَّلَ بِلَفْظِهِ فِي الْوَزْنِ وَهُوَ الْوَاوُ، تَنْطِقُ بِهَا كَمَا هِيَ فِي الْوَزْنِ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ مِنْ حُرُوفِ (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وَهَذَا سِيَائِي شَرْحُهَا. وَكَذَلِكَ هُنَا زَائِدٌ وَهُوَ تَضْعِيفُ الْعَيْنِ (اَعْدُوْ) الدَّالُّ الْأُولَى هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، (اَعْدُوْدَنَ) عَلَى وَزْنِ (اَفْعُوْعَلَ) هُنَا اجتمع عندنا زائدان: زَائِدٌ تَرَنَّهُ بِلَفْظِهِ .. تَنْطِقُ بِهِ كَمَا هُوَ وَهُوَ الْوَاوُ فَتَقُولُ: (اَفْعُوْعَلَ) لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

الثاني: زَائِدٌ تَكْرِيرِ أَصْلٍ، يَعْنِي: أَصْلُ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ .. الدَّالُّ الْأُولَى ضَعَفْتُ .. كَرَّرْتُ مَرَّةً ثَانِيَةً، حِينَئِذٍ لَا تُعْبَرُ عَنِ الْحَرْفِ الْمُكَرَّرِ بِنَفْسِ الْحَرْفِ، وَإِنَّمَا تَأْتِي بِالْعَيْنِ فَتَقُولُ: (اَفْعُوْعَلَ)، الْعَيْنُ الثَّانِيَةُ كَرَّرْتُهَا لَكُنِ الدَّالُّ مِنْ جِنْسِ الْعَيْنِ فَتَقُولُ: (اَفْعُوْعَلَ). (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ) (الزَّائِدُ) فِي الْكَلِمَةِ الْمَوْزُونَةِ.

ضَعَفَ أَصْلٌ ... فَأَجْعَلَ لَهُ فِي الْوُزْنِ ..

(لَهُ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (اجْعَلَ) على أنّه مفعولٌ ثاني، و (في الْوُزْنِ) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله (اجْعَلَ)، (مَا) اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، في محلِّ نصب مفعول أول، (لِلْأَصْلِ) يعني: ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف (فَعَلٍ)، و (لِلْأَصْلِ) جار ومجرور متعلّق بمحذوف صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، تقدير الكلام: فَأَجْعَلَ الذي هو كائنٌ لِلْأَصْلِ لَهُ .. لذلك الزائد ضعف أصل في الْوُزْنِ فتقول: (افْعُوْعَلْ) في: اغْدُوْدَنْ، و (جَلَبَبْ) على وزن (فَعْلَلْ).

فَأَجْعَلَ لَهُ فِي الْوُزْنِ مَا لِلْأَصْلِ ..

الذي هو ضعفه فيها، فإن كان ضعف الفاء قُوبِلَ بالفاء، وإن كان ضعف العين قُوبِلَ بالعين، وإن كان ضعف اللام قُوبِلَ باللام.

قال الشَّارِح: " فتقول في وزن (اغْدُوْدَنْ): (افْعُوْعَلْ) " اغْدُوْدَنْ الشَّعْرُ إذا طال، اغْدُوْدَنْ النبات إذا اخْضَرَ؟؟؟ (اغْدُوْدَنْ) .. (افْعُوْعَلْ) انظر! الواو نزلت كما هي في الوزن، ثُمَّ قُلْتَ (افْعُوْعَلْ) كَرَّرْتَ العين لكون الدَّال الثانية وهي زائدة من جنس العين وهي الدَّال الأولى، فَتُعَبِّرُ عن الدَّال الثانية بالعين كما عَبَّرْتَ بها عن الدَّال الأولى، لأنَّ الثانية ضعفها، هذا مَرْدُّ الضَّعْفِ هنا أن تُكْرِّرَ الفاء، أو تُكْرِّرَ العين أو اللام .. نفس الحرف تُكْرِّرُهُ.

وتقول في وزن (قَتَّلَ): (فَعْلَلْ)، أصله: قَتَلَ، على وزن (فَعْلَلْ)، ضَعَّفْتَ العين .. كَرَّرْتَهَا، حينئذٍ أُدْغِمْتَ التَّاء الأولى في التَّاء الثانية، كيف ترزنها؟ تقول: (فَعْلَلْ) ولا تقول (فَعْلَلْ)، يعني: تنزل التَّاء كما هي، وإن كانت من حروف الزيادة، لأنَّ حروف التَّكْرَارِ أعم، قد تكون من حروف الزيادة: (سَأَلْتُمُونِيهَا) وقد لا تكون، لذلك: جَلَبَبْ، الباء الثانية هذه للتَّكْرَارِ، ولذلك تقول وزنه (فَعْلَلْ)، مع كونه ليس من حروف الزيادة: (سَأَلْتُمُونِيهَا) ليس فيها باء، بخلاف الدَّال.

إذا: قد يكون حرف التَّكْرَارِ من حروف الزيادة وقد لا يكون، وأمَّا الحرف الزائد الذي يُنْطَقُ بلفظه يُشْتَرَطُ: أن يكون من حروف (سَأَلْتُمُونِيهَا) العشرة، وهذا سيأتي إن شاء الله.

وتقول في وزن (قَتَّلَ): (فَعْلَلْ)، ووزن (كَرَّمَ): (فَعْلَلْ) فَتُعَبِّرُ عن الثاني بِمَا عَبَّرْتَ به عن الأول، ولا يجوز أن تُعَبِّرَ عن هذا الزائد بلفظه، مع كونه زائداً لا تُعَبِّرُ عنه بلفظه، فلا تقل في وزن (اغْدُوْدَنْ): (افْعُوْدَلْ) الدال الثانية التي بعد الواو زائدة، لكن لا تُعَبِّرُ بها

بلفظها في الوزن، فلا تقل: (افْعُوذَلْ)، لَأَنَّهَا مُكْرَّرَةٌ للعين .. مُضَعَّفَةٌ العين، ولا في وزن (قَتَّلَ): (فَعَتَّلَ)، ولا في وزن (كَرَّمَ) (فَعَرَّلَ) كله لا يجوز، وإنما تبقى على الأصل. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * مواضع زيادة الألف
- * مواضع زيادة الياء والواو
- * مواضع زيادة الهمزة والميم
- * مواضع زيادة النون
- * مواضع زيادة التاء والسين
- * مواضع زيادة الهاء اللام
- * لا يحكم بزيادة الحرف إلا بدليل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قد سبق أن التَّأْظِمَ رحمه الله تعالى بَيَّنَّ معرفة الحرف الزائد من الأصلي بقوله:
وَالْحُرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُنْدِي

قلنا حينئذٍ المراد بالزائد: ما سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرًا، (تحقيقاً) يعني: بأن لم يوضع ثم زيد عليه، (أو تقديرًا) بأن وضع مع أصول الكلمة، ولكنه لا يسقط وهو في نِيَّةِ السقوط، مثل: كوكب قلنا: الواو هذه لازمة لا تسقط بحال من الأحوال، ولذلك نقول: وزنه (فَوَعَلَ) لكن ليس عندنا (كَكَبَ) يعني: كافين وباء بدون واو، حينئذٍ عُوْمِلَتْ معاملة الأصل، لكنها في أصل الوضع على نِيَّةِ السقوط.
(وَالْحُرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ) يعني: فهو أصل.
..... وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُنْدِي

ابن هشام في (التوضيح) له تحرير في معرفة الزائد من الأصلي، حيث قال: " وتحليل المقام فيما يعرف به الزوائد أن يقال: إنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية

أحرف الكلمة على أصلين" يعني: لا نحكم على كلمة بأن هذا الحرف زائد إلا إذا زادت على أصلين، وهذا معلومٌ، لأن أصل الوضع في الأسماء وفي الأفعال مما يكون على ثلاثة أحرف، حينئذٍ إذا كان معها حرفان لا نحكم على الثالث بأنه زائد إلا إذا كان معها حرفٌ وحرف أصليان.

حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين، ثم الزائد نوعان: تكرر لأصلٍ وغيره، يعني: إما أن يكرر أصلٌ وهو فاء الكلمة، أو عين الكلمة، أو لام الكلمة، يُعبر عنه هذا بـ: مضاعفة الأصل، هذا يُسمى تكراراً، أو ليس بتكرار وإنما هو حرفٌ زائدٌ مغاير للفاء، أو مغاير للعين، أو مغاير للام، فالأول الذي هو التكرار لأصلٍ لا يختص بنوعٍ من أنواع الحروف، بل كل حرفٍ من حروف الهجاء يصح تكرارها، يعني: لا يشترط فيه مثل الحرف الزائد.

الحرف الزائد لا يصح أن يكون زائداً إلا إذا كان من حروف (سألتومنيها) وهي عشرة، فما لم يكن كذلك حينئذٍ لا يصح زيادته، فالأول لا يختص بأحرفٍ بعينها، وشرطه - الذي هو التكرار - أن يماثل اللام كـ: جَلَبَ وجَلَبَاب، سبق (جَلَبَ) أن الباء هنا ليست من حروف: (سألتومنيها) وحينئذٍ هي زائدة، وهي زائدة لا شك. وسبب زيادتها: أنها مضاعفة للام .. لإلحاقها بباب: (فَعَلَّ)، جلبَ على وزن: فَعَلَّ، ولذلك الأصل فيه أنه على وزن: (فَعَلَّ) .. (جَلَبَ) أريد إلحاقه بـ: (فَعَلَّ) ليكون موازياً له في الفعل والمصدر والمضارع والأمر ونحو ذلك، فقل: جَلَبَ يُجَلِبُ جَلْبَةً وجَلْبَاباً، كما تقول: دَخَرَ يُدْخِرُ دَخْرَةً ودَخْرَجاً، فهو ملحقٌ به. إذا: كُثِرَتْ وضُوِّعَتْ اللام، أو العين، إما مع اتصال أو انفصال، يعني: تُضَعَّفُ العين إما مع الاتصال أو مع الانفصال:

- اتصال وهو المضعف (فَعَلَّ) كـ: (قَتَلَ)، هنا ضُعِّفَت العين ولكنها مع اتصال، ولذلك أَدْغِمَ الأول في الثاني، فقل: (قَتَلَ) على وزن: (فَعَلَّ).

- أو مع الانفصال، يعني: تُكْرَرُ العين ويكون بينهما حرفٌ فاصل، ومثَّل له بـ: عَقَنْقَلْ، عَقَنْقَلْ هنا كُثِرَتِ العين التي هي القاف، (عَقَنْقَلْ) .. (فَعَنْقَلْ) النون هذه زائدة كما سيأتي، وقعت بين أربعة أحرف متساوية، حينئذٍ ضُوِّعَتْ هنا العين مع الانفصال فقل: (عَقَنْقَلْ).

- أو تماثلُ الفاء والعين نحو: مَرْمَرِيس - كما سبق - مَرْمَرِيس قلنا: هنا ضُوِّعَتْ الفاء ففصل بينهما بحرفٍ وهو الراء،

- أو العين واللام، نحو: صَمَحَمَح، أين العين؟ الميم الأولى: صَمَحُ (فَعْلَعَل)، والميم الثانية هي اللام، هنا حصل تماثل بين الفاء واللام.

- وأما الذي يُماثل الفاء وحدها نحو: قَرَقَفٍ وَسُنْدُسٍ.

- أو العين المفصولة بأصلٍ نحو: حَدَرَدٍ، هذا يعتبر أصلياً.

هذا النوع الأول الذي يكون فيه التكرار، إمّا أن يكون للفاء، أو العين، أو اللام، ولا يختص بحروفٍ دون غيرها، بل كل حرفٍ يصح أن يكون مُضَعَّفًا للفاء أو العين أو اللام. والنوع الثاني الذي هو لغير تكرار، هذا مُختَصٌّ بأحرفٍ عشرة مجموعة في قولهم:

(سألتمونيها) جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ ... نَهَايَةُ مَسْئُولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

(هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ) هذا جمعٌ لها، (تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ) هذا الثاني، (نَهَايَةُ مَسْئُولٍ) هذا الثالث، (أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ)، هذه حروف عشرة لا يمكن أن يكون حرفٌ زائد لا لتكرار إلا وهو واحدٌ من هذه الحروف الزائدة، ولا يلزم أنّه كلما وجد حروفٌ منها أن يُحكم عليه بأنه زائد، (سأل) الهمزة هذه من حروف (سألتمونيها)، والسين من حروف (سألتمونيها)، هل هي زائدة؟ لا، ليست بزائدة .. أصل.

إذاً قوله: (سألتمونيها) الحروف، إنّ كان زائدٌ وجد، حينئذٍ لا يخرج عن واحدٍ من هذه الحروف العشرة، وليس كلما وجد حرفٌ من هذه الحروف العشرة حكمنا عليه بكونه زائد، وإنما إن وجد زائد فهو لا يخرج عن هذه الحروف العشرة، ثم نفسها الحروف قد تكون زائدة وقد تكون أصلية، (أكل) الهمزة أصلية هنا وليست بزائدة، سين (سأل)، (نَمَر) النون هذه أصل وليست بزائدة، الميم في (نَمَر) كذلك.

حينئذٍ نقول: كلما وجد زائد فلا يخرج عن هذه الحروف، وليس كلما وجد حرفٌ من هذه الحروف حكمنا عليه بكونه زائد لا، قد يكون أصلاً.

فإذا لم يكن الزائد من حروف (أَمَانٌ وَتَسْهِيل) فهو ضِعْفٌ أصلي، يعني: إذا جاءت باء، ولذلك نقول (جَلَبَب): الباء قطعاً بأنها للتكرار، لأنها ليست من حروف (سألتمونيها) وهي ليست من أصل الكلمة، لأن أصله (جَلَبَب) .. (فَعْل)، حينئذٍ نحكم عليه بكونه تكرار .. قطعاً، لكون الباء ليست من حروف (سألتمونيها).

وإن كان من هذه الحروف العشرة قد يكون ضِعْفًا، وقد يكون غير ضِعْفٍ، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، أمّا إذا لم يكن من حروف (سألتمونيها) فهو قطعاً نحكم عليه بأنه تكرار .. تَضْعِيف، مثل: جَلَبَب، وكذلك: اغْدُودَن .. (افْعُوْعَل)، قلنا: العين .. الدال

الثانية هذه قطعاً أنها تضعيف، لأنها ليست من حروف (سألتمونيها) .. الدال ليست من حروف (سألتمونيها) وإذا: هي تكرر .. فنحكم عليها بأنها مُكررة.

إذا: إذا لم يكن الزائد واحداً من هذه الحروف، لأن ما كان لتكرار فهو زائد، ولذلك الحرف الزائد أعم من الزائد، الزائد قد يكون خاصاً بحروف (سألتمونيها) لا لتكرار، وإذا كان لتكرار فهو زائد وزيادة، (زائد) لأنه ليس أصلاً، و (زيادة) أنه أفاد تكرار، ولذلك يُقابَل في الوزن بما ضُوعِف به: إن كان عيناً فعين .. لا ما فلام .. فاء ففاء. فإذا لم يكن الزائد من حروف (أَمَانٌ وَتَسْهِيل) فهو ضعف أصل ك: الباء في (جَلَبَبْ)، والدال في (اغْدُوْدَن)، وإن كان منها قد يكون ضِعْفاً نحو: (سَأَلْ) قطعاً تضعيف، لماذا؟ (سَأَلْ) على وزن (فَعَّلَ) تضعيف قطعاً، لماذا؟ لأنه من جنس العين، وقلنا: هذا حقيقة التَّضْعِيف: أن يُزاد حرفٌ من جنس الفاء أو العين أو اللام، فإن كان كذلك وهو من حروف (سألتمونيها) حكمنا عليه بكونه تضعيفاً.

وقد يكون غير ضِعْفٍ بل صورته صورة الضَّعْف، ولكن دَلَّ دليلٌ على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابَل في الوزن بلفظه، نحو: سَمَنان، (سَمَنان) هذا اختلف فيه الصرفيون اختلاف طویل .. أخذ صفحات عندهم، (سَمَنان) هل وزنه: (فَعْلان) أو (فَعْلال)؟ قيل: (فَعْلان) وهذا المرجَّح، لماذا؟ لأنك لو لم تحكم عليه بأنه زائد، فحكمت عليه بأنه مُضَعَّف لقلت: وزنه (فَعْلال)، و (فَعْلال) هذا نادر في لسان العرب، و (فَعْلان) كثير. إذا: حملة على الكثير أولى من حملة على النادر، فنقول: (سَمَنان) النون الثانية هذه هل هي تضعيفٌ للعين أم أنها زائدة؟ نقول: هي زائدة وليست بتضعيف، لأنك لو قلت: تضعيف لقلت: وزنه (فَعْلال)، حينئذٍ خَرَجْتَ بهذه اللفظة إلى ما لا نظير له، أو لِمَا قَلَّ نظيره في لسان العرب، حينئذٍ تحكم عليه بأنه زائد.

إذا: هذا محتمل، صورته صورة التضعيف لأنه مُكْرَر للعين، حينئذٍ لِمَا كانت صورته صورة التضعيف وقع فيه التَّزَاع بين الصرفيين.

أو قد يكون غير ضِعْفٍ بل صورته صورة الضَّعْف، ولكن دَلَّ دليلٌ على أنه لم يقصد به تضعيف، وهذا الدليل كون (فَعْلال) نادراً في لسان العرب، هذا الدليل، الذي جعلنا نحكم بكون (فَعْلان) النون الثانية هذه للزيادة لا للتضعيف، لأننا لو قلنا بالتضعيف لقلنا وزنه: (فَعْلال) وهذا نادر، وحمل اللفظ على ما هو شائع كثير أولى من حملة على ما هو نادر، و (فَعْلان) كثير في لسان العرب، سواء كان في الأسماء، أو في الصفات ك: عُثْمَان .. (فَعْلان) سَكْران وحَسَّان، على خلافٍ في (حسان) أيضاً.

إذاً: (سَمْنَان) وزنه: (فَعْلَان) لا (فَعْلَال)؛ لأن (فَعْلَال) بناءٌ نادرٌ.
وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَم فَاصِلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَدِي

ثم قال:

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلٍ الْأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفِي

يعني: يُقَابَلُ الْأَصْلُ بِالْأَصْلِ، والزائد بالزائد، وحينئذٍ كما ذكرنا استُثْنِيَ من الزائد نوعان
لا يُعْبَرُ عنهما بلفظهما:

– المبدل من تاء الافتعال، وهذا سيذكر في آخر النظم ضبطه.

– والثاني الذي ذكرناه الآن: المُكْرَرُ لِلإِخَاقِ، فَإِنَّهُ يُقَابَلُ بِمَا يُقَابَلُ بِهِ الْأَصْلُ، نقول
(جَلَبَبَ) .. (فَعْلَلَّ) قابِلته باللام مع كون اللام لا يُقَابَلُ بِهَا إِلَّا الْأَصْلُ .. لا يُقَابَلُ بِهَا
الزائد، والباء الثانية هذه زائدة، فكيف قابِلتها باللام وهي تُقَابَلُ بِالْأَصْلِ؟ لكونه
لِلتَّكْرَارِ، كذلك (اغْدُوْدَن) .. (افْعُوْعَل) الدال الثانية زائدة وقابِلتها بالعين، والعين إنما
تُقَابَلُ بِهَا أَصْلٌ، فلماذا قابِلت الدال وهي زائدة بالعين؟ نقول: لأنه لِلتَّكْرَارِ.
إذاً: ما كان لِلتَّكْرَارِ ضَوْعٌ بِمِثْلِهِ.

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ ... كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ

هذا فيما يَتَعَلَّقُ بِالْخَمَاسِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ.

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

يعني: ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فِعْلٍ، وإذا كان في الموزون تحويل أو
حذف أتيت بمِثْلِهِ في الميزان، عرفنا أَنَّ (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفِي) تأتي بالزائد، لكن لو كان في
الموزون .. الكلمة التي تريد وزنها فيها تحويل، يعني: انتقال حرف من مكان إلى مكان،
يُسَمُّونَهُ: قلباً مكانياً.

(أو حذف) أتيت بمِثْلِهِ في الميزان فتقول في (نَاءٍ): نَاءٌ عَلَى وَزْنِ (فَلَعٍ)، لأنه مأخوذٌ من
(النَّاي)، والهمزة هنا وقعت .. أين وقعت الهمزة في (نَاءٍ)؟ لا مآً .. في الظاهر أنها لام،
لكن في الحقيقة هي عين الكلمة، حينئذٍ حصل قلب مكاني .. تحويل، فَأَخْرَجَتِ الْعَيْنُ
وَقُدِّمَتِ اللَّامُ – لها تفصيل طويل عندهم لا يعيننا الآن –.

حينئذٍ نقول: (نَاءٍ) وزنه (فَلَع) بتأخير العين عن اللام .. بتقديم اللام على العين، لأنه من (نَأَى)، وفي (الحادي) كما سبق نقول: وزنه (عَالِف)، (حَادِي) قلنا: الياء هذه منقلبة عن واو كما سبق في (حادي عشر)، قلنا: الياء هذه منقلبة عن واو، وإذا كانت منقلبة عن واو الواو هي فاء الكلمة لأنه من (الوَخْدَة) .. (فِعْلَة)، إذًا: الفاء هي واو الكلمة، وإذا قلت: (حاديو) صارت لام الكلمة، حينئذٍ نقول: الوزن (عَالِف)، الحاء هذه عين الكلمة والواو تَأَخَّرَتْ فقلبت ياءً، إذًا: (حَادِي) وزنه (عَالِف).

وتقول في (يَهَبْ) على وزن (يَعْل) لماذا؟ لأنه من (وَهَبْ)، وقلنا: الواو إذا وقعت فاء الكلمة حينئذٍ إذا كان من باب: (يَفْعِل)، وعند بعضهم (يَفْعَل) يُقَلَّب إلى باب (يَفْعِل) تحذف الواو، صار وزن (يَهَبْ) (يَعْل).

وفي: (بِعْ) وزنه: (فِل)، (بِيعْ) حذفت العين، فتقول وزنه: (فِل) بحذف العين، وفي (قَاضٍ): (فَاعُ) تحذف العين.

إذاً الخلاصة: أنه إذا حصل تحويل في الموزون حصل كذلك في الوزن، (تحويل) يعني: قلب مكاني، وأما إذا كان ثَمَّ قلب حرف لحرف مثل: قَالَ، قَالَ تقول وزنه: (فَعَل) باعتبار الأصل، إذا حصل إعلال بالقلب حينئذٍ نقول: (قَالَ) وزنه (فَعَل)، (بَاع) وزنه (بِيع) بالنظر إلى الأصل.

(شَدَّ) وزنه (فَعَل) ولا تقل: (فَعَّ) أو (فَلَّ) لا، تقول وزنه: (فَعَل) باعتبار أصله، أمَّا التحويل المكاني .. القلب المكاني فلا، تقلب في الوزن ما قلب في الموزون، وإذا كان ثَمَّ حذف لعلّة تصرّيفيّة كذلك يحذف، وأما القلب الذي هو إعلال بالقلب .. الواو تقلب ألفاً أو الإدغام فيبقى على أصله .. مراعاةً للأصل، ثَمَّ إنَّ ما تَكَرَّرَ فيه الفاء والعين من الرباعي.

وَاحْكُم بَتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِم ..

(سَمْسِم) هنا ماذا حصل؟ تَكَرَّرَ فيه الفاء والعين من الرباعي (سَمْسِم) السين والسين،

تَكَرَّرَ فيه الفاء والعين من الرباعي، وهذا على نوعين:

- الأول: ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف، يعني: لا يسقط .. المكرّر أو أحد المكرّرين ليس صالحاً للسقوط .. هذا نوع، وأشار إليه بنحو (سَمْسِم).
- والنوع الثاني: ما دلَّ الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، قلنا: معرفة الزائد من غيره كما نصَّ النَّاطِم .. هو في الجملة صحيح لا إشكال فيه: أنه ما سقط في بعض الاشتقاقات .. في بعض تصاريّف الكلمة يسقط الحرف .. حكمنا عليه بكونه زائداً،

(سَمِسِم) لا يسقط أبداً، هذا النوع الأول.
حينئذٍ أحدهما زائد لأنه مُضَعَّف وليس صالحاً للسقوط، سيأتي أننا نحكم عليه بكون كل الحروف أصولاً.

النوع الثاني: كذلك مُضَعَّف .. فآؤه وعينه من جنسٍ واحد، ودَلَّ الاشتقاق على سقوط أحد المكررين في بعض الاشتقاقات والتصارييف، الأول أشار إليه بقوله: (سَمِسِم) والثاني (كَلَمِلِم) .. (لَمِلِم)، أمر: (لَمَلِم) ضبطوه بالماضي: (أَوَلَمِلِم).
وَاحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمِسِم ..

هذا أشار به للنوع الأول: ما لا يدلُّ فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف، (وَاحْكُم بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوفِ سَمِسِم وَخَوُه) من كل رباعي تَكَرَّرَتْ فيه - في اللفظ - فآؤه وعينه، ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط، كما قلنا في (كَوَكَب): قد يكون زائداً ونحكم عليه بكونه زائداً، ولا يمكن إسقاطه في بعض التصارييف .. ليس عندنا (كَكَب) أبداً، لا يُقال إلا: كَوَكَب .. يُوكَوَكَب .. كَوَكِبَة .. مُكَوَكَب .. مُكَوَكَب .. كلها، التصارييف كلها ما يسقط منها الواو.

إذاً الأصل أن نقول: أنه أصل، لكن يكاد يكون اتفاق على أنه زائد، ولذلك وزنه (فَوَعَل)، هنا (سَمِسِم) فيه مكرر الذي هو الثاني أو الأول، هل نحكم عليها بكونها كلها أصول، أو نقول هو شأنه كشأن (كَوَكَب) بأنه زائد في الأصل وإن لم يكن ساقطاً في بعض المواضع؟ هذا محل وفاق بينهم فيما سيأتي.

يعني: أن نحو (سَمِسِم) يُحْكَم على حروفه كلها بأنها أصول، -الثاني الذي فيه خلاف-. بأنها أصول وأنه رباعي لأنَّ أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً (سَمِسِم) .. (فَعِلِل)، أريد أن يكون على وزن (فَعِلِل) فقليل: (سَمِسِم).

حينئذٍ إمَّا أن يكون الأول هو الزائد أو الثاني هذا مُحْتَمَل، حينئذٍ لَمَّا احتَمَل أن يكون أحد المضعفين زائداً مع عدم إمكان إسقاطه في بعض التصارييف بل في التصارييف كلها، قالوا: ليس أحدهما أولى بالحكم بالزيادة من الآخر فحكموا عليه بكونه أصلاً.

إذاً: كلُّ ما كان على هذا النوع من وزن (سَمِسِم) ولم يسقط فكلها أصول ولو كان مُضَعَّفاً، هذا أشبه ما يكون بالاستدراكِ مِمَّا سبق، لأنه قال:

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

حينئذٍ نقول: إلا الرباعي - (إلا) يستثنى - إلا الرباعي إذا كُرِّرَتْ فيه فاؤه وعينه ولم يسقط واحدٌ من هذين المكررين في تصريفٍ من التصاريف البتَّة حكمنا عليها بكونها كلها أصولاً، لماذا؟ لأن أحد هذين المضعفين زائد من أجل تكميل الوزن، وأيهما الذي زيد؟ إن قلنا الأول ولم يكن هو جَنِينًا عليه، وإن قلنا الثاني ولم يكن هو جَنِينًا عليه، ودفعاً لهذا قالوا: إذاً نحكم عليها بكونها كلها أصولاً.

إذاً: إذا كان الرباعي تَكَرَّرَتْ فاؤه وعينه - انظر! الحكم هنا على السين ليست على الميم -، تَكَرَّرَتْ فاؤه وعينه ثُمَّ نظرنا الثاني مُكْرَّرَ والأول مثله، أيهما زيد؟ ليس عندنا ثَبَتٌ .. ليس عندنا حجة .. دليل، لو كان عندنا دليل مثل (جَلَبَب) قلنا: أصله (جَلَب)، إذاً: الباء الأولى أصل والثانية زائدة .. مُكْرَّرَةٌ قطعاً، فما جَنِينًا على الباء الأولى .. حكمنا بأصالتها، أمَّا (سَمْسِم) ليس عندنا ثَبَتٌ، وإذا لم يكن عندنا دليل بالحكم على الحرف بكونه زائداً فالأصل الأصالة.

وهنا لم يمكن تحديد أيِّ الحرفين هو الزائد، فحكمنا عليها بكونها أصولاً، لأنَّ الثاني إنما زيد أو الأول .. زيد تكميلاً لكونه رباعياً، ليأتي على وزن (فَعْلِل) .. (سَمْسِم)، وأمَّا إذا كان كذلك قلنا: هذا أصل.

إذاً: أن نحو (سَمْسِم) يُحْكَم على حروفه كلها بأنها أصول مع كونه مُضَعَّف، وسبق: وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

نقول: هذا استثناء، انتبه!

وأنه رباعي لأن أصالة أحد المضعفين واجبة .. لا بُدَّ أن يكون واجب، لماذا؟ واحد من السَّيْنَيْنِ لا بُدَّ أن يكون أصلاً، لأنه لا ينقص عن ثلاثة أحرف، لا بُدَّ أن يكون واجباً، لأن عندنا ميمان حكمنا عليهما بأنهما أصلان، إذاً: لا بُدَّ واحد من السنينين أصل، لأنه لا يقل عن ثلاثة أحرف، إذاً: أيُّ هذا الذي يكون أصلاً؟ من باب المَثَنَةِ نحكم على الحرفين بأنهما أصلان، لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول لأنَّه رباعي، وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحُكِمَ بأصالتها معاً. إذاً ضابط هذا النوع: أنه إذا كانت العين والفاء من الرباعي مُضَعَّفَيْنِ ولم يسقط الحرف .. أحد هذين المضعفين لم يسقط في تصريفٍ من التصاريف حكمنا على الحروف بكونها أصولاً.

وَاحْكُم بَتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِم ... وَنَحْوِهِ

بمّا جاء على مثله، يعني: أراد به ضابط، ليست الكلمة هنا وحدها بل لا، كل ما كان على هذا المثال.

(وَاحْتَلَفُ فِي كَلِمَلِم) .. (لَمَلِم)، الأكثر على ضبطه بأنّه فعل أمر (لَمَلِم)، (لَمَلِم) هذا فعل ماضي، (لَمَلِم) هذا فعل أمر، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَاحْتَلَفُ) اختلاف .. مبتدأ، (وَاحْكُم) هذا فعل أمر، (بِتَأْصِيلِ) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: (احْكُم)، (تَأْصِيلِ) مضاف، و (خُرُوفِ) مضاف إليه على حذف مضاف، يعني: أصول حروف، (سَمِسِم) .. (خُرُوفِ) مضاف، و (سَمِسِم) مضاف إليه، و (نَحْوَهُ) معطوف على (سَمِسِم). (وَاحْتَلَفُ) هذا مبتدأ، (فِي كَلِمَلِم) الكاف هنا اسميّة، (فِي كَلِمَلِم) إذاً (فِي) هنا دخلت على الكاف وهي اسميّة، يعني: (فِي مِثْلِ لَمَلِم) فعل أمر، وأشار إلى النوع الثاني وهو ما تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، وأحد المكرّرين صالحٌ للسقوط، هل هو ك: (سَمِسِم) أو لا؟ هذا فيه خلاف.

(وَاحْتَلَفُ) فِي الرَّبَاعِيِّ الْمَذْكُورِ الَّذِي أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ فِيهِ صَالِحٌ لِلْسُقُوطِ ك: (لَمَلِم)، يعني: أنّ فيما كان نحو (لَمَلِم) فعل أمر من (لَمَلِم) مما في اشتقاقه دليلٌ على زيادة أحد المضعّفين خلافاً .. وقع خلافاً بين النُّحاة، فمذهب البصريين أنّ حروفه كلها أصول، مثل (سَمِسِم) .. أحقوه ب: (سَمِسِم) فوزنه حينئذٍ (فَعِلِل) .. (لَمَلِم) قابلوا الثاني باللام، هذا الذي ينبي عليه: أنه يُقابل باللام.

ومذهب الكوفيين: أنّ الأصل (لَمَم) ثلاث ميمات، فأبدل من ثاني المضعّفين لامٌ كراهة التّضعيف، لتوالي ثلاثة أمثال، فأبدل من أحدهما حرفٌ يُمَاثل الْفَاءَ، إذاً: عند الكوفيين أنه ليس بأصل، يعني: ليس الحرف الزائد بأصل .. لا يُعامل مُعاملة (سَمِسِم) وإنما أصل: (لَمَلِم): (لَمَم)، عندنا كم ميم؟ ثلاث ميمات.

كراهة التوالي .. ثلاث ميمات أبدلت الثانية لأمّاً فقليل: (لَمَلِم)، إذاً: اللام الثانية هذه أصلها ميم .. مُبدلة عن ميم، إذاً: ليست بأصل، ولذلك هو مأخوذٌ من (لَم)، (لَم) على ثلاثة أحرف، و (لَمَم) هذا على أربعة أحرف، إذاً: سقط الحرف الثالث الذي هو أحد الميمين، فدل على أنّه ليس بأصل، بل هو زائد.

إذاً: (وَاحْتَلَفُ فِي كَلِمَلِم) (لَمَلِم) عند البصريين أنّه محمولٌ على (سَمِسِم) وإن دَلَّ الاشتقاق على سقوط أحد المضعّفين وهو الميم الثانية، وعند الكوفيين لا (لَمَلِم) اللام الثانية مُبدلة عن ميم، حينئذٍ لا تأخذها في الأصل كما هو، إذا قيل: (لَمَلِم) حينئذٍ هل حصل عندنا تضعيف على مذهب الكوفيين؟ (لَمَلِم) قلنا: ما تَكَرَّرَتْ عَيْنُهُ وَفَاؤُهُ، على

مذهب البصريين نعم فيه تضعيف، وعلى مذهب الكوفيين ليس عندنا تضعيف، لأن اللام الثانية إنما هي مُبدلة عن الميم وليست هي أصل لتضعيف اللام .. اللام الأولى .. فاء الكلمة، لا، وإنما هي مُبدلة عن ميم. إذاً:

وَاحْكُم بَتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِم ... وَخَوِّهِ وَاحْتَلْفُ فِي كَلْمِلِم

قال الشَّارح: " المراد بـ: (سِمْسِم) الرباعي الذي تَكَرَّرَتْ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ " قلنا: هذا على نوعين: ما تَكَرَّرَتْ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ من الرباعي كـ: (سِمْسِم وَخَوِّهِ) نقول: هذا على نوعين:

– ما لا يدل الاشتقاق وتصريف الكلمة على سقوط أحد المُضَعَّفَيْن، لأنَّه لَمَّا قال: تَكَرَّرَتْ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ، علمنا أنه من باب المُضَعَّف.

النوع الأول: ما لا يدلُّ الاشتقاق على سقوط أحد المُضَعَّفَيْن، أشار إليه بـ: (سِمْسِم). – الثاني: دل الاشتقاق على سقوطه، حينئذٍ انضبط عليه حَدُّ الزائد فصار زائداً، هذا هو الأصل.

ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول، فإذا صلح أحد المكررين للسقوط .. لم يحك فيه خلافاً هنا، وإنما جعل الخلاف في الثاني، فدلَّ على أن الأول متفقٌ عليه، لأنَّه لَمَّا قال: (وَاحْتَلْفُ فِي كَلْمِلِم) وسكت عن الأول دَلَّ على أنَّه متفقٌ عليه.

إذاً: ما كان نحو (سِمْسِم) مِمَّا ضُوعِفَت الفاء والعين من الرباعي ولم يسقط في أحد التصاريف حكمنا عليه بأنَّ حروفه كلها أصول على مذهب البصريين والكوفيين، وأمَّا الثاني فهو محل الخلاف، فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلافٌ، وذلك نحو (لَمْلِم) أمرٌ من (لَمْلَم)، و (كُفْكُف) أمرٌ من (كُفْكَف) .. (فَعْلَل) على مذهب البصريين.

فاللام الثانية (لَمْلِم) والكاف الثانية من (كُفْكُف) صالحان للسقوط، لماذا؟ بدليل

صِحَّة (لَمْ) و (كَفَّ)، (لَمْ) فعل ماضي .. فيه ميمان، و (كَفَّ) كذلك .. لم توجد

الكاف الثانية، و (لَمْ) لم توجد اللام الثانية، إذاً: سقطت في بعض التصاريف، وهذا

ضابط الزيادة، فاختلف الناس في ذلك .. كل الناس؟!

النُّحَاة أو الصرفيون، هذا من إطلاق العام وأريد به الخاص .. فاختلف الناس في ذلك، وما كان لهم أن يختلفوا.

فَقِيلَ: إِنَّهُ كَالنُّوعِ الْأَوَّلِ - هَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ -، كَالنُّوعِ الْأَوَّلِ، حُرُوفُهُ كُلُّهَا مُحْكُومٌ بِأَصَالَتِهَا، وَهِيَ مَادَتَانِ، يَعْنِي: كُلُّ مِنْهُمَا مُنْفَصِلٌ عَنِ الثَّانِي، وَلَيْسَ (كَفَّكَفَ) مِنْ (كَفَّ)، وَلَا (لَمَلَمَ) مِنْ (لَمْ) كُلُّ مِنْهُمَا مُوضَعٌ لَهُ وَضْعٌ أَصْلِي، لَيْسَ أَحَدُهُمَا مَأْخُودًا مِنَ الْآخَرِ.

إِذَا: حِجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ - وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ .. الْقَوْلُ الْأَوَّلُ حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِذَا: حِجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ فِي كَوْنِ (لَمَلَمَ) اللَّامُ الثَّانِيَّةُ أَصْلٌ أَوْ أَنَّهَا مُضَعَّفٌ، أَوْ حَمَلَتْ عَلَى الْأَصْلِيَّةِ ك: (سَمِسِمَ) أَنَّهَا لَيْسَتْ مُرْتَبِطَةٌ بِ: (لَمْ)، هَلْ (لَمَلَمَ) مَأْخُودَةٌ وَمُشْتَقَّةٌ مِنْ (لَمْ)؟ الْبَصْرِيُّونَ قَالُوا: لَا، إِذَا: فَكُوهَا عَنْهَا، إِذَا: لَيْسَ ثُمَّ اشْتِقَاقٌ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ سَقُوطِ الْحَرْفِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْعَيْنُ، حِينَئِذٍ حَمَلُوهُ عَلَى (سَمِسِمَ).

لَكِنْ إِذَا قِيلَ بِهَذَا حِينَئِذٍ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ اخْتَلَفَ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: كُلُّ مِنْهُمَا مَادَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، نَحْنُ فَرَضْنَا الْمَسْأَلَةَ .. النَّوعِ الثَّانِي فِيمَا كُرِّرَتْ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ وَصَلَحَ أَحَدُ الْمُكَرَّرِينَ لِلْسَقُوطِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ خِلَافَ، إِذَا جَعَلْنَاهُ كَالْأَوَّلِ مِنْ (لَمْ) وَ (لَمَلَمَ) أَصْلٌ، وَلَا نَرُدُّ الثَّانِي إِلَيْهِ كَيْفَ صَحَّتْ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ؟

نَحْنُ صَوَّرْنَا الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ .. النَّوعِ الثَّانِي فِيمَا دَلَّ الْاِشْتِقَاقُ عَلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ الْمُضَعَّفَيْنِ، وَإِذَا نَازَعَ الْبَصْرِيُّونَ فِي كَوْنِ (لَمْ) مِنْ (لَمَلَمَ) وَحِينَئِذٍ كَيْفَ جَاءَتْ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ؟ نَحْنُ فَرَضْنَاهَا فِيمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْمُضَعَّفَيْنِ يَسْقُطُ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ، فَإِذَا قُلْنَا: هَذِهِ مَادَةٌ وَهَذِهِ مَادَةٌ لَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَقًّا مِنَ الْآخَرِ، مَا الدَّلِيلُ عَلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ؟

إِذَا: يَصِيرُ عَلَى هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا .. لَا فَرْقَ بَيْنَ النَّوعَيْنِ، وَإِنَّمَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ التَّقْسِيمُ الثَّنَائِي هَذَا لِلرَّبَاعِيِّ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَفَاؤُهُ مُكَرَّرَتَيْنِ مُطْلَقًا .. لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ الْمُضَعَّفَيْنِ، هَذَا مَحَلُّ إِشْكَالٍ.

إِذَا قِيلَ: هُمَا مَادَتَانِ، يَعْنِي قِيلَ: كَالنُّوعِ الْأَوَّلِ مِثْلَ (سَمِسِمَ) حُرُوفُهُ كُلُّهَا مُحْكُومٌ بِأَصَالَتِهَا، وَهِيَ مَادَتَانِ، وَلَيْسَ (كَفَّكَفَ) مِنْ (كَفَّ)، وَلَا (لَمَلَمَ) مِنْ (لَمْ) .. (كَفَّكَفَ) مِنْ (كَفَّ)، وَلَا (لَمَلَمَ) مِنْ (لَمْ)، فَلَا تَكُونُ اللَّامُ وَالْكَافُ زَائِدَتَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وَعَلَيْهِ: فَالنُّوعُ وَاحِدٌ لَيْسَ اثْنَانِ .. عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ لَيْسَ عِنْدَنَا إِلَّا نَوْعٌ وَاحِدٌ، وَحِينَئِذٍ حِكَايَةُ الْخِلَافِ مِنَ النَّاطِمِ هُنَا هَذَا مَبْنَاهُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَلَيْسَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، هَذَا الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هما مادتان، فلا تكون اللام والكاف زائدتين، وقيل: إِنَّ الصَّالِحَ للسقوط زائدٌ واللام زائدة، وكذا الكاف، وحينئذٍ وزنه: (فَعْكِل) .. على هذا القول وزنه: (فَعْكِل)، وقيل: هما بدلان من حرفٍ مُضاعف، والأصل: (لَمِم) و (كَفَكِف)، (لَمِم) ثلاث ميمات، و (كَفَكِف) ثلاث فاءات، كراهةً لتوالي الأمثال في الميمات أو الفاءات قلبوا الفاء الثانية كافاً لمناسبة الفاء (كَفَكِف)، إذاً: الكاف .. التي هي الكاف الثانية مُنقلبة عن فاء، وكذلك (لَمِم) الميم الثانية انقلبت لاماً، إذاً: ليست بتضعيف.

ثم أبدل من أحد المُضَعَّفَيْن لَامً في (لَمِم) وكاف في (كَفَكِف) وهذا مذهب الكوفيين، والأول مذهب البصريين، وما وَسَّطَهُ ابن عقيل مذهب الرَّجَّاح، يعني: اللام زائدة والكاف زائدة؛ لأنها صالحة للسقوط، وإذا اعتبرنا أن كلاهما مُضعَّف، وأنه يسقط تقول: (لَمِم) من (لَم)، و (كَفَكِف) من (كَف)، وسقط أحد المُضَعَّفَيْن في بعض التصارييف حكمنا عليه بأنه زائد، هذا هو الأصل.

إذاً خلاصة البحث: أن ما كان على أربعة أحرف وهو مُضعَّف الفاء والعين، حينئذٍ إما أن يسقط في بعض التصارييف أو لا، الأول كلها أصول، والثاني فيه نزاع: مذهب البصريين إلحاقه بالأول ك: (سَمِسِم) وهذا ليس بظاهر، ومذهب الكوفيين أنه ليس مُضعَّفاً وإمّا هو مُبدلٌ من زائد.

ثم شرع النَّاطِم في بيان ما تَطَرَّد زيادته من الحروف العشرة: (سألتُمونيها)، سيذكر كل حرف له ضابط، متى نحكم عليه بأنه زائد؟ وهذه لها تفاصيل طويلة عريضة عندهم واستثناءات وإلى آخره، لكن نذكر ما يذكره النَّاطِم هنا.

ثم شرع النَّاطِم في بيان ما تَطَرَّد زيادته من الحروف العشرة، وبدأ بالألف فقال:

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيْنِ

(فَأَلِفٌ) الفاء هنا فاء الفصيحة، أو تفرع لما سبق، (أَلِفٌ) هذا مبتدأ، (أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ): صَاحِبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ، (زَائِدٌ) خبر المبتدأ، وجملة: (صَاحِبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ) صفة ل: (أَلِفٌ) أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ، إذاً: (أَكْثَرُ) هذا مفعول مُقدَّم لقوله: (صَاحِبَ)، و (مِنْ أَصْلَيْنِ) جار ومجرور مُتعلِّق بـ: (أَكْثَرُ) لأنه أفعال التفصيل، (صَاحِبَ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الألف، (زَائِدٌ) هذا خبر، (أَلِفٌ) مبتدأ.

(بَغَيْرِ مَيْنِ) بغير كذب .. شك، يعني: كأن هذا الحكم مجمعٌ عليه - وهو كذلك -، (زَائِدٌ بَغَيْرِ مَيْنِ) .. (بَغَيْرِ) جار ومجرور مُتعلِّق بقوله: (زَائِدٌ) وهو مضاف، و (مَيْنِ)

مضاف إليه، يعني: إذا صحبت الألف ثلاثة أحرفٍ أصول حُكِمَ بزيادتها .. كل ألفٍ
وُجِدت مع ثلاثة أحرفٍ أصول حينئذٍ تحكم بأنها زائدة، ولذلك قال: (أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ)
و (أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ) ثلاثة فأكثر.

فإن صحبت أصلاً واحداً فهي أصلية، وإن صاحبت أصلين فهي أصلية، متى نحكم
عليها بأنها زائدة؟ إذا صاحبت أكثر من أصلين:
فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحِبٌ زَائِدٌ بغير مِثْنٍ

لأن (أَكْثَرُ) فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، هذا بالاستقراء، يعني:
نظروا .. بحثوا في المفردات، هذا استقراء، يعني: الحكم هذا ما جاء هكذا ثم بحثوا، لا
بحثوا ثم قَعَدُوا، نظروا في أَنَّ الألف إذا صاحبت أكثر من أصلين تكون زائدة، حينئذٍ ما
لم يُعلم حملوه على ما عُلِمَ .. من باب القياس، هذا يُسَمَّى: الاستقراء، لكنَّه استقراء
ناقص.

لأن (أَكْثَرُ) فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، حكمنا عليها بكونها
زائدة بالنظر، وقد عُلِمَت زيادتها بالاشتقاق، يعني: سقوطها في بعض التصارييف، فحُمِلَ
عليه ما سواه، يعني: نظروا النُّحاة الصرفيون في الألف، فوجدوا أنها إذا صاحبت أكثر
من أصلين: ثلاثة فصاعداً .. وجدوا أنها زائدة، وإنما علموا زيادتها بالاشتقاق فحمل
عليه غيره، فقالوا قاعدة عامة:

إذا صحبت الألف أكثر من أصلين فاحكم عليها بأنها زائدة، وفُهِمَ منه: أَنَّ الألف إذا
صحبت أصلين فقط ليست بزائدة نحو: باب، (بَابٌ) الباء الأولى زائدة أو أصل؟
أصل، والباء الثانية أصل، فالألف صحبت أصلين فقط هنا، نحكم عليها بأنها زائدة؟
الجواب: لا، إذاً: هي أصلٌ .. نحكم عليها بأنها أصل مباشرة لأنها صحبت أصلين وهو
كذلك، لأن الألف هذه منقلبة عن واو، كذلك نحو: قَالَ، صحبت أصلين: القاف
واللام، نحكم عليها بأنها أصلاً وليست بزائدة.
بل هي في الأسماء المُتَمَكِّنَة والأفعال بدلٌ من ياء، لكن إذا صحبت أصلين فقط تكون
أصلاً لكن لا بذاتها، يعني: منقلبة عن أصلٍ، (لا بذاتها) يعني: ليست منقلبة، وإنما
تكون منقلبة عن واو أو ياء، هذا الأصل فيها.

بل هي في الأسماء المُتَمَكِّنَة والأفعال بدلٌ من ياءٍ ك: ألف (بَاعَ) و (رَمَى) بَاعَ .. بَيَّعَ،
الألف هذه منقلبة عن ياء، أصله: بَيَّعَ، إذاً: هي أصلٌ وليست بأصل، (أصلٌ) باعتبار

كونها منقلبة عن أصل، و (ليست أصلاً) باعتبار كونها ليست منقلبة عن أصل، لا تكون زائدة هكذا ليست منقلبة.

لا توجد الألف في الأسماء مُتَمَكِّنَة والأفعال ثلاثي وهي أصلٌ بنفسها .. لا تكون، بل هي منقلبة عن أصلٍ إمَّا واو أو ياء، فألفُ (باع) هذه منقلبة عن ياء، وألف (رمى) منقلبة عن ياء، (بَاعَ) .. (بَيَّعَ) وقعت الألف هنا عيناً .. عين الكلمة، هي منقلبة عن ياء.

(رَمَى) .. (رَمَى) وقعت الألف هنا لاماً .. لام الكلمة (فَعَلَ) حينئذٍ هي منقلبة عن ياء، و (نَابَ) و (فَتَى)، (نَابَ) فعل ماضي (نَيْبَ) مثل (بَيَّعَ)، و (نَابَ) و (فَتَى) .. (نَابَ) جمعه: أنياب، تصغيره: نُيَيْب، إذاً: الألف هذه منقلبة عن ياء في الاسم، وكذلك نحو: فَتَى، تقول: فَتَيَان .. فَتِيَّة، إذاً: الألف هذه منقلبة عن ياء.

أو من واو ك: أَلَف (قَالَ) و (دَعَا) و (نَابَ) و (عَصَا)، (قَالَ) .. قَوْلَ، و (دَعَا) .. دَعَوَ، و (نَابَ) من التوبة وهو وَاوِيَّة، و (عَصَا) .. عَصَوَ .. عَصَوَان تقول. إذاً: إذا صاحبت الألف أصلين حكمت عليها بكونها أصلية، ثم إن كانت ثلاثية في ثلاثي فاحكم عليها بأنها منقلبة إمَّا عن واو، وإمَّا عن ياء، سواء كانت عيناً أو لاماً، ولا تقع فاء البتة، لأنه تقع الياء فاء، وتقع الواو فاء، لكن لا يمكن أن يوجد فيها شرط قلب الواو أو الياء ألفاً، لأنه يُشترط انفتاح ما قبلها من نفس الكلمة - هذا سيأتي بحثه -.

ولا تُزاد الألف أولاً .. لا تقع في أول الكلمة زائدة، وتُزاد ثانياً ك: ضَارِب، وتُزاد ثالثاً ك: عِمَاد، عِمَاد وقعت ثالثة، وتُزاد رابعة ك: شِمْلَال، شِمْلَال الألف وقعت رابعة، وخامساً ك: قرقاء؟؟ الألف وقعت خامسة، وسادسة ك: قَبْعَثَرَى، قلنا: الألف للتكثير، (قَبْعَثَرَى) ليس بجمع هذا .. هي للتكثير وليست للتكسير. إذاً: تقع ثانياً، وتقع زائدة ثالثاً ورابعاً وخامساً وسادساً، ولا تقع أولاً البتة. فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحِبَ زَائِدٍ بغير مِثْنٍ

وأما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها، يعني: إذا وقعت الألف في المبنيات والحروف هل نحكم بأنها زائدة؟ لا، لأننا ما نحكم عليها بأنها زائدة إلا بالاشتقاق:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ.

فليس بأصل .. الزائد.

حينئذٍ لا نحكم بكون الألف زائدة أو لا إلا بالاشتقاق، في كونها تسقط في بعض التصارييف، والمبني لا يُتصرّف فيه، والحرف لا يُتصرّف فيه، إذاً: لا تكون زائدة .. لا نحكم عليها بالزيادة.

وأما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها، لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقودٌ هنا، وكذلك الأسماء الأعجمية ك: إبراهيم وإسحاق، كل ما خرج عن التصريف لا يُحكم عليه بكون هذا الحرف زائد ونحو ذلك.

وتزاد في الفعل ثانيةً نحو: قَاتَلَ، وثالثةً نحو: تَغَافَلَ، ورابعةً نحو: سَلَّقَى، وخامسةً نحو: إَجْأَوَى، وسادسةً نحو: اغْرَنَدَى.

قال الشَّارح هنا: " إذا صَحِبَتِ الألف ثلاثة أحرف أصولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضاربٍ " وقعت مع ثلاثة أحرف أصول الضاء والراء والباء، والألف وقعت ثانيةً، و (غَضَبَى) وقعت رابعةً.

" فَإِنْ صَحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ فَلَيْسَتْ زَائِدَةً، بَلْ هِيَ إِمَّا أَصْلٌ ك: إِلَى " (إِلَى) هذه وقعت في أول الكلام .. لا تكون منقلبة عن أصلٍ أبدأ، (إِلَى) بكسر الهمزة .. بزنة: (رَضَى) .. (نَعَمَى) وهو واحد الآلاء.

" وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ وَذَلِكَ ك: قَالَ وَبَاعَ " (قَالَ) منقلبة عن واو، و (بَاعَ) منقلبة عن ياء.

ويستثنى من كلامه نحو: عَاغَ وَضَوَّضَى، من مُضَاعَفِ الرُّبَاعِي، فَإِنَّ الألف فيه بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ وَلَيْسَتْ زَائِدَةً.

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا

(وَالْيَا كَذَا) كذا الياء، يعني مثل الألف: إِنْ صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ حَكِمَتْ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، (وَالْوَاوُ) كذا: كذلك إِنْ صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ حَكِمَتْ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ. (وَالْيَا) مبتدأ .. قصره للضَّرُورَةِ، (كَذَا) هذا جارٍ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ، (وَالْوَاوُ) مبتدأ حذف خبره (والواو كذلك) يعني: أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ كَالألفِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِمَا بِالزِّيَادَةِ إِنْ صَحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ، (إِنْ لَمْ يَقَعَا) مُكْرَّرَيْنِ، (يَقَعَا) الألف هذه تَشْبِيهُ .. أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ، (كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ) هُنَا (يُؤَيُّوُ) وَقَعَتْ مُكْرَّرَةً، الْيَاءُ وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ، الْيَاءُ الْأَوَّلَى (يُؤَيُّوُ) وَقَعَتْ مُكْرَّرَةً .. الْفَاءُ وَالْعَيْنُ، (وَعَوَعَا) وَقَعَتْ الْوَاوُ مُكْرَّرَةً. إِذَا وَقَعَتْ مُكْرَّرَةً فِي الثَّنَائِي فَحِينَئِذٍ لَا نَحْكُمُ عَلَيْهَا بِكُونِهَا زَائِدَةً، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا سَبَقَ،

فهذا النوع يُحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حُكم بأصالة حروف (سَمْسِم)، (يُؤْيُؤِ وَوَعَوْعَا) هذا من باب: (سَمْسِم) فيما سبق. إلا إذا تَكَرَّرَتْ في اسمٍ ثُنَائِيٍّ مُكَرَّرٍ في نحو: (يُؤْيُؤِ وَوَعَوْعَا)، (وَوَعَوْعَا) هذا مصدر: وعوع السبع إذا صَوَّتْ، و (يُؤْيُؤِ) هذا اسم طائر.

إذاً: إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرفٍ أصولٍ فَإِنَّهُ يُحكم بكونها زائدة، إلا في الثنائي المُكَرَّرِ فَإِنَّهُ يكون من باب: (سَمْسِم)، وباب: (سَمْسِم) كما علمنا أنه إذا ضوعفت عينه وفاؤه على مذهب البصريين حكمنا عليه بكون حرفين أصليين، فالأول ك: صَيَّرَفَ على وزن: (فَعِيل) فالصناد أصلية والراء والفاء. إذاً: صحبت الياء أكثر من أصليين .. ثلاثة أصول حكمنا على الياء بكونها زائدة، و (يَعْمَل) من العمل (يَفْعَل)، إذاً: الياء هذه زائدة، و (جَوَهَرَ) .. (فَوَعَلَ)، و (عَجُوز) .. (فَعُول)، حينئذٍ حكمنا على الواو في هذين الموضعين بكونها زائدة؛ لأنَّها صحبت أكثر من أصليين.

إذاً الشرط الأول في الحكم على الياء والواو بكونهما زائدتين: أن يصطحبا أكثر من أصليين، والشرط الثاني: ما أشار إليه بقوله: إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤِ

يعني: ألا تكون الكلمة من باب: (سَمْسِم) في الواو والياء، وهو ما أشار إليه بقوله:

إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤِ وَوَعَوْعَا

الشرط الثالث: ألا تنصدر الواو مطلقاً على رأي الجمهور، يعني: لا نحكم على الواو بكونها زائدة إذا وقعت في أول الكلام، فنحكم عليها زائدة إذا لم تكن أولاً .. لم تنصدر في الكلام، ولا الياء قبل أربعة أصولٍ في غير مضارع. إذاً الشروط ثلاثة:

- أولاً: أن تصحب أكثر من أصليين .. ثلاثة أصول فصاعداً.
- الثاني: ألا تكون من باب: (سَمْسِم)، (يُؤْيُؤِ) في الياء (وَعَوْعَا) في الواو.
- الثالث: ألا تنصدر الواو مطلقاً، وهذا مذهب الجمهور، ولا الياء قبل أربعة أصولٍ في غير مضارع.

وفهم من قوله (وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ): أَنَّهُمَا إِذَا صَحَبَا أَصْلَيْنِ حَكَمَ بِأَصَالَتِهِمَا كَالْأَلْفِ،
(كَذَا وَالْوَاوُ) يعني: مثل الألف، إذا صاحبت أكثر من أَصْلَيْنِ: ثلاثة فصاعداً فهي
زائدة، إذا صحبت أَصْلَيْنِ فهي أَصْلٌ نحو: بَيْعٌ، صاحبت الباء والعين إذاً الياء هنا
أصلية، و (يَوْم) الواو أصلية لأنها صحبت أَصْلَيْنِ .. (بيت) و (سوط) نقول: هنا
أصلية لأنها صحبت أَصْلَيْنِ.
وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنَّ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا.

(إِنْ) هذا حرف شرط، و (لَمْ) نافية جازمة، (يَقَعَا) يقعان .. فعل مضارع مجزوم بـ: (لَمْ)
وجزمه حذف النون، والألف هذه فاعل، تعود إلى الياء والواو، فهم منه: أَنَّهُمَا إِذَا
صَحَبَا أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ حَكَمَ عَلَيْهِمَا نَحْو: صَيَّرَفَ؟؟؟
(إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا) .. (كَمَا هُمَا) هذا في موضع الحال من الألف .. ألف الاثنين، (في
يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا) حينئذٍ (في يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا) نقول: هذا من باب (سَمِسِم).
قال الشَّارَحُ هنا: " أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول، فإنه
يُحَكَمُ بزيادتهما إلا في الثنائي المكرَّر، لأنه بالتكرار صار من باب (سَمِسِم) فحكمه كما
سبق، فالأول كـ: صَيَّرَفٍ وَيَعْمَلٍ وَجَوْهَرٍ وَعَجُوزٍ، والثاني كـ: (يُؤَيُّوُ) .. الثنائي المكرَّر،
(يُؤَيُّوُ) لطائر ذي مخلب، (وَوَعَوَعَا) مصدر: وَعَوَعَا إِذَا صَوَّتَ.
وتزاد الياء أولاً نحو: (يَرْمَعُ) اسمٌ للحصباء البيضاء، وثانياً كـ: صَيَّرَفٍ، مثَّلَ له الشَّارَحُ
هنا، ومثله: صَبَّغَمَ، والأولى كذلك: يَلْمَعُ، زادت أولى، وثالثةً نحو: قَضِيبٌ، ورابعةً نحو:
حَذَرِيَّةٌ، وخامسةً نحو: سُلْحَفِيَّةٌ بتخفيف الياء، وقيل وسادسةً نحو: مغناطيس، لكن هذا
على القول بأنه مُعَرَّبٌ، أمَّا إذا قيل أنه لا .. وسابعةً على خلاف فيها.
ولا تزداد الواو أولاً وتزداد ثانياً كـ: جَوْهَرٍ، وثالثاً كـ: جَهْوَرٍ، ورابعةً كـ: عصفور، وخامسةً
نحو: قمحذوة اسمٌ لمُوَحَّرِ القفا.

ثُمَّ قَالَ:

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا

(وَهَكَذَا) يعني: مثل ما سبق .. خبر مُقَدَّم، (هَمْزٌ) هذا مبتدأ، (وَمِيمٌ) عطفٌ عليه،
(سَبَقَا ثَلَاثَةً) أي: يُحَكَمُ على الهمزة والميم بكونهما زائدين إذا تَقَدَّمَتَا على ثلاثة أحرف
أصول .. (إذا سبقا) يعني: سبقت الهمزة .. ابتدأت، ثُمَّ تلاها ثلاثة حروف أصول،
حكمتنا على الهمزة بكونها زائدة: (أحمد) الحاء والميم والذال أصول، وسبقت هنا
الهمزة، إذاً: حكمتنا على الهمزة بكونها زائدة.

كذلك: (مُكْرِم) الكاف والراء والميم أصول وسبقت الميم هنا .. الميم الأولى، (مُكْرِم) على وزن (مُفْعِل)، إذاً: حكمنا على هذه الميم بكونها زائدة.

(ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحْقُقًا) يعني: لا شَكَّ فيه .. يعني: مُحَقَّقٌ كونها أصلية، وأمَّا إذا لم يكن كذلك فالأمر فيه احتمال، يعني: أنَّ الهمزة والميم متساويتان في أنه إذا تأخَّرَ عنهما ثلاثة أحرفٍ مقطوعٌ بأصالتها حُكِمَ عليهما بالزيادة، لدلالة الاشتقاق في أكثر الصُّور على زيادتهما، يعني: أكثر ما اسْتُقِرَّ من كلام العرب في المفردات: أنَّ الهمزة الميم إذا سبقت ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة، وحُمِلَ عليه ما لم يستقرَّ نحو: أَفْضَلُ، الفاء والضاد واللام هذه أصول، وسبقت الهمزة .. أَفْعَلُ تفضيل، حكمنا عليها بكونها زائدة، و (أحمد) و (مكرم) و (منطلق).

وحمل عليه ما سواه نحو: أَفْكَلُ، نقول: الهمزة هذه زائدة لأنَّ الفاء والكاف واللام أصول، إذاً: حكمنا عليها بكونها زائدة، و (مُخْلَف) نحكم عليها بكونها زائدة .. نحكم عليه بكونها زائدة ولو لم تسقط، يعني (مُكْرِم) ممكن تقول: كَرَمَ، سقطت الميم .. حكمنا على الميم بكونها زائدة، لكن (أَفْكَل) ليس عندنا (فَكَل)، فنحكم على هذه الألف بكونها زائدة لأنَّ الألف إذا وقعت أولاً وتلاها ثلاثة أحرف أصول حكمنا عليها بكونها زائدة، هذا المراد بالحمل هنا.

يعني: لا يُشْتَرَطُ في (أَفْكَل) أننا ننزع الهمزة لا .. مثل: أحمد ومكرم ومنطلق، نقول: هناك لو نزعنا الهمزة: أحمد .. حَمِدَ نقول: محمود، المادة ليس فيها همزة، حينئذٍ كذلك في: مُكْرِم .. أكرم .. يكرم فهو مكرم، إذاً: الميم سقطت.

(أَفْكَل) جاءنا (أَفْكَل)، هل الألف .. الهمزة هذه زائدة أم أصل؟ نقول: الأكثر في لسان العرب أن تكون الهمزة إذا تبعها ثلاثة أصول أنها زائدة، فنحكم عليها أنها زائدة، ولو لم تسقط في التصارييف، كذلك نحو: مَخْلَب.

وفهم من قوله (سَبَقًا): أنهما لا تَطَرَّدُ زيادتهما في غير الأول .. هذا في الجملة، وفهم من قوله (تَأْصِيلُهَا تَحْقُقًا): أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما .. بعد الميم والهمزة، إذا لم تَتَحَقَّقْ أصالتها لم يُحْكَمْ بزيادتهما إلا بدليل .. لا بُدَّ من دليل.

إذاً: القاعدة العامة هذه فيما إذا لم تسقط، إذا سقطت في بعض التصارييف لا إشكال فيه .. واضح أنَّ الهمزة زائدة، وأن الميم زائدة، لكن الإشكال فيما إذا لم تسقط حينئذٍ نحكم عليها بالزيادة، فإذا لم يكن ثَمَّ ما بعدها مقطوعٌ بأصالة الحروف الثلاثة، حينئذٍ لا نحكم بزيادتها إلا بدليل إلا بثبت، يعني: اشتقاقها.

لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو: أَيْدَع، هنا الهمزة هل هي أصلٌ والياء زائدة، أم

العكس: الهمزة زائدة والياء أصل؟ هذا مُحتمل، لأنه يَحتمل أن تكون الهمزة فيها أصلية، فيكون وزنه (فَيْعَل) .. يحتمل أن تكون الهمزة أصلية، (أَيْدَع) الهمزة أصلية، فيكون وزنه (فَيْعَل)، إذا كانت الهمزة أصلية حكمنا على الياء بكونها زائدة فوزنه (فَيْعَل) نحو: (صَيْرَف)، ويحتمل أن الياء أصلية فيكون وزنه (أَفْعَل).

إذا: (أَيْدَع) محتمل بين أن يكون وزنه (أَفْعَل) وبين أن يكون وزنه (فَيْعَل)، وأيها أكثر؟ (أَفْعَل)، إذا: نحكم على الهمزة بكونها أصل، والكثرة عندهم من الأدلة، مثل (فَعْلَان) و (فَعْلَال) السابق (سَمْنَان)، قلنا: الدليل هو كون (فَعْلَال) باللام قليل نادر، وحمله على الكثير هذا أولى.

إذا: رَجَّحنا أن النون هناك زائدة بالكثرة، وهنا كذلك، فيكون وزنه (أَفْعَل) ولكن الهمزة فيه زائدة، لأن باب (أَفْعَل) أكثر من باب (فَيْعَل)، والحمل على الأكثر هو المطلوب. وهكذا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ..

(هَمْزٌ) مبتدأ، و (وَمِيمٌ) معطوفٌ عليه، (سَبَقَا) .. (سَبَقَ) فعل ماضي والألف هذه فاعل .. يعود على الهمز والميم، (سَبَقَا ثَلَاثَةً) مفعول: (سَبَقَا)، (تَأْصِيلُهَا تَحْقِيقًا) .. (تَأْصِيلُهَا) مبتدأ، (تَحْقِيقًا) فعل ماضي مُعَيَّر الصيغة، والألف هذه للإطلاق، والضمير يعود على (تَأْصِيلُهَا) لأن الجملة خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ: (ثَلَاثَةً). تُزَاد الميم بثلاثة شروط: وهي أَنْ تَتَصَدَّرَ، ويتأخَّر عنها ثلاثة أصول فقط، وألا تلزم في الاشتقاق.

وهذه كلها يمكن أخذها من كلام النّاطم، وذلك نحو: مسجد ومنسج، وتزاد الهمزة المتصدرة بالشرطين الأولين: كونها مُتَصَدِّرة وأن يتأخَّر عنها ثلاثة أصول فقط نحو: أَفْكَل وأَفْضَل، وما لم يكن كذلك فلا، إذا: (أَكَل) الهمزة أصلية أو زائدة؟ أصلية لأنه تلاها حرفان فقط .. أصلان.

قال الشّارح هنا: " كذلك يُحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تَقَدَّمتا على ثلاثة أحرف أصول ك: أحمد ومُكْرِم " فإن سبقا أصليين حُكِم بأصالتهما ك: إِبِل ومَهْد، (مَهْد) الميم هنا أصلية لأنّها وإن سبقت إلا أنّه لم يتلوها ثلاثة أصول، كذلك (إِبِل) مثل: أَكَل وأَخَذ.

تُزَاد الهمزة في الاسم أولاً .. في أول الكلمة ك: أحمر، وثانية ك: شَأْمَل، وثالثة ك: شَمَّال، ورابعة نحو: حُطَائِط، وخامسة ك: حَمْرَاء، وسادسة ك: عَقْرَبَاء وهي بلد، وسابعة ك: بَرَنْسَاء وهو الناس.

والميم تُرَادُ أُولَى ك: مَرْحَب، وَثَانِيَةُ ك: دَمَلَص، وَثَالِثَةُ ك: دُلُص بِضَمِّ اللام، وَرَابِعَةُ ك: زَرْقَم، وَخَامِسَةُ ك: ضُبَارم، إِذَا: تَقَعُ ثَانِيًا وَتَقَعُ أَوَّلًا.
كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ ... أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ

يعني: أَنَّ الهمزة تَطَّرِدُ زِيَادَتَهَا إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلْفٍ، يَعْنِي: قَبْلَهَا أَلْفٌ، وَقَبْلَ الْأَلْفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا.

(كَذَاكَ هَمْزٌ) مُحْكَمٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ زَائِدٌ، (آخِرٌ) إِذَا قَوْلُهُ: (هَمْزٌ سَبَقَا) حُكِمَ عَلَى الهمزة الزَّائِدَةِ الْمُتَصَدِّرَةِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ) يَعْنِي: مُتَأَخِّرَةٌ .. مُتَطَرِّفَةٌ (بَعْدَ أَلْفٍ) وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ، (أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ) لَفْظُهَا رَدَفٌ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، يَعْنِي ثَلَاثَةَ فَصَاعِدًا.

إِذَا: تَطَّرِدُ زِيَادَةُ الهمزة إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلْفٍ، وَقَبْلَ الْأَلْفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، يَعْنِي: تُسَبِّقُ تِلْكَ الْأَلْفُ بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ نَحْو: حمراء، (حمراء) الهمزة هذه وَقَعَتْ مُتَطَرِّفَةٌ وَهِيَ زَائِدَةٌ، وَقَدْ سَبَقَهَا أَلْفٌ (حمراء) وَقَبْلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُول: الحاء والميم والراء، ومثلها (عَلْبَاء) و (أَرْبَعَاء) و (عَاشُورَاء).

وَفُهِمَ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ وَالَّذِي قَبْلَهُ: أَنَّ الهمزة لَا تَطَّرِدُ زِيَادَتَهَا وَسَطًا وَلَا آخِرًا بَعْدَ غَيْرِ الْأَلْفِ، وَأَمَّا بَعْدَ الْأَلْفِ فَهِيَ مُطَّرِدَةٌ، وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْأَلْفِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ حُكِمَ بِأَصَالَتِهَا نَحْو: كَسَاء .. (كِسَاء) هَمْزَةٌ قَبْلَ أَلْفٍ .. قَبْلَ الْأَلْفِ أَصْلَانِ، وَالشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثَةَ أَصُولٍ، إِذَا (كَسَاء) نَحْكُمُ عَلَى الهمزة بِأَنَّهَا أَصْلٌ، بَلْ هِيَ مَبْدَلَةٌ عَنْ وَاوٍ .. عَنْ أَصْلٍ، وَ (رَدَاء) مِثْلُهَا .. (مَاء) قَبْلَ الْأَلْفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ.

إِذَا: قَوْلُهُ: (أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ) يَعْنِي: ثَلَاثَةَ فَصَاعِدًا، فَإِنْ كَانَ حَرْفَيْنِ وَهُمَا أَصْلَانِ حَكَمْنَا بِالْأَصَالَةِ ك: كَسَاء وَرَدَاء، أَوْ حَرْفٌ وَاحِدٌ كَذَلِكَ حَكَمْنَا بِالْأَصَالَةِ نَحْو: مَاء.

(كَذَاكَ هَمْزٌ) .. (هَمْزٌ) مَبْدَأٌ، وَ (كَذَاكَ) خَبَرٌ، (آخِرٌ) نَعْتٌ (هَمْزٌ)، (بَعْدَ أَلْفٍ) .. (بَعْدَ) مَضَافٍ، وَ (أَلْفٌ) مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَ (بَعْدَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ نَعْتٌ ثَانِي ل: (هَمْزٌ).

أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ ..

(لَفْظُهَا) مَبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ هُنَا يَعُودُ عَلَى الْأَلْفِ .. لَفْظُ الْأَلْفِ (رَدَفٌ)، رَدَفُ الْأَلْفِ (أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ) يَعْنِي: كَانَ رَدِيفًا تَابِعًا لِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، يَعْنِي: ثَلَاثَةَ فَصَاعِدًا وَكُلُّهَا أَصُولٌ، فَإِنْ رَدَفَ حَرْفَيْنِ أَصْلَيْنِ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، أَوْ حَرْفٍ فَهِيَ أَصْلٌ.

قال الشَّارح: " أي: كذلك يُحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألفٍ تَقَدَّمها أكثر من حرفين، نحو: حمراء وعاشوراء وقاصعاء وأربعاء، فإن تَقَدَّم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو: كِسَاء وِرْدَاء، فالهمزة في الأول بدلٌ عن واو، وفي الثاني بدلٌ من ياء " (بناء) و (رداء) رداء الهمزة هنا بدلٌ عن ياء، و (كِسَاء) بدلٌ عن واو، والمشهور (بناء).

" وكذلك إذا تَقَدَّم على الألف حرفٌ واحد ك: (ماء) .. (داء) " تَقَدَّم الدال فقط، و (ماء) تَقَدَّم الميم فقط.

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٍ كُفِّي

(وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) يعني: أن تكون بعد ألفٍ وتَقَدَّم عليها أكثر من ثلاثة أصول، يعني: أنَّ النون يُحكم بزيادتها أن تكون آخرًا بعد ألفٍ، قبل هذه الألف أكثر من حرفين .. ثلاثة حروف فصاعدًا، وهو الذي عناه بقوله: (كَالْهَمْزِ) .. لأنه قال: (كَالْهَمْزِ) شَبَّهَهَا بِالْهَمْزِ، وقوله: (فِي الْآخِرِ) احترازًا مِمَّا إذا وقعت في الأثناء، لأنه فيما سبق قال:

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ ... أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدْفٌ

هذا الشرط بعينه في النون الْمُتَطَرِّفَةُ .. في النون التي وقعت آخرًا، يعني: إذا وقعت النون آخرًا بعد ألفٍ تَقَدَّمها أكثر من حرفين -ثلاثة فأكثر- حكم عليها بالزيادة، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَان، النون هنا وقعت بعد ألفٍ، وسبق الألف ثلاثة حروف .. زعفران، و (سكران) النون هنا وقعت بعد ألفٍ وسبقها ثلاثة أحرف وهي كلها أصول، و (عثمان) و (غضبان)، بخلاف نحو: (أمان) النون وقعت مُتَطَرِّفَةً آخرًا وقبلها ألفٍ، إلا أنَّه تَقَدَّمَا أَصْلَانِ (أمان) الهمزة والميم، و (سِنَان) النون وقعت مُتَطَرِّفَةً قبلها ألفٍ وتَقَدَّمها حرفان (سنان) السين والنون، كذلك (بيان). (وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) قلنا: (النُّونُ) مبتدأ، و (فِي الْآخِرِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ قَدَرَهُ المكوودي: أعني .. أعني في الآخر، يعني: فصله .. صار جملةً مُسْتَقِلَّةً، وَقَدَرَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ: (كَالْهَمْزِ)، يعني: مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، لِأَنَّ (كَالْهَمْزِ) هذا جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ كَائِنٌ، والنون كَائِنٌ كَالْهَمْزِ (فِي الْآخِرِ) مُتَعَلِّقٌ بِ: كَائِنٌ، كما تَعَلَّقَ بِهِ (كَالْهَمْزِ).

إذَا: الموضع الأول الذي يحكم على النون بزيادتها: أن تقع آخرًا بعد ألفٍ قبل الألف

أكثر من حرفين، يعني ثلاثة فصاعداً.

والموضع الثاني أشار إليه بقوله: (وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) انظروا! (غَضَنْفَرٍ) وقعت النون هنا زائدة، إذاً: وقعت بين أربعة أحرف .. تَوَسَّطَتْ بين حرفين مُتَقَدِّمَيْنِ وحرفين مُتَأَخِّرَيْنِ، وكل ما كان كذلك فاحكم على النون بأنها زائدة: أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان.

(وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ كُفِّي أَصَالَةً) يعني: النون .. (كُفِّي) هو أي: النون، (كُفِّي) هذا مُعَيَّر الصيغة، والمفعول الأول هو الضمير نائب الفاعل، و (أَصَالَةً) هذا المفعول الثاني ل: (كُفِّي) (كُفِّي) أَصَالَةً، كأنه قال: منع الحكم عليه بالأصالة بل هو زائد، إذا كُفِّي الأصالة تَعَيَّنَت الزيادة.

(وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) .. (فِي نَحْوِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (كُفِّي)، و (كُفِّي أَصَالَةً) يعني: النون في (نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) فاحكم عليه بالزيادة.

قال الشارح هنا: "إذا وقعت آخرًا بعد ألفٍ تَقَدَّمَهَا أكثر من حرفين " فَإِنْ تَقَدَّمَهَا حرفان فاحكم عليها بالأصالة (قِنْطَارٍ) تَقَدَّمَهَا حرفٌ واحد، (فِنْذِيلٍ) .. (عَنْقُودٍ) هذه في أنها أصل .. نحكم عليها بأنها أصل إلا بدليل .. لا بُدَّ من دليل .. من ثَبَّتْ، مثل: عَنْبَسٍ، هنا وقعت النون .. تَقَدَّمَهَا حرف واحد، والنون قالوا هنا: زائدة، لأنَّ (عَنْبَسٍ) مأخوذٌ من العبوس، إذاً: سقطت النون.

و (حَنْضَلَةٍ) حَضَلَتْ الإبل، سقطت النون، إذاً: نحكم عليها بكونها زائدة، وما عدى ذلك إذا لم يكن دليل حكمنا عليها بالأصالة، إذاً: إذا تقدمها أكثر من حرفين، فَإِنْ تَقَدَّمَهَا حرفٌ واحد فهي أصليَّةٌ إلا يَثْبُت، حُكِمَ عليها بالزيادة كما حُكِمَ على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَانٍ وَسَكْرَانٍ وما إلى ذلك.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصليَّةٌ نحو: مكان وزمان وأمان وسان وبيان، ويُحْكَمُ أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان ك: (غَضَنْفَرٍ) و (عَنْقَلٍ) و (جَحَنْفَلٍ)، بخلاف: (عَنْبَرٍ) وَقَعَ بعدها حرفان، ولم يقع قبلها حرفان، فنحكم عليها بالأصالة.

و (عُرْنَيْقٍ)، عُرْنَيْقٍ مثل (غَضَنْفَرٍ)؟ .. (غَضَنْفَرٍ) النون ساكنة، و (عُرْنَيْقٍ) النَّاطِمُ هنا لم يُنْصَ على سكونها ولكن بالمثال قد يستنبط الشرط الثاني أو الثالث: أن تكون ساكنة، فإن لم تكن ساكنة ولو وقعت قبلها حرفان وبعدها حرفان، فلا نحكم عليها بكونها زائدة؛ لكونها مُتَحَرِّكة.

إذاً: (عَضَنْفَر) سكون النون هو الشرط الثاني.

الشرط الثالث: أن تكون غير مُدْغَمَة.

إذاً: ذكر ابن عقيل شرطاً واحداً فحسب.

ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان ك: (عَضَنْفَر) بقي عليه شرطان: أن تكون ساكنة، وأن تكون غير مُدْغَمَة.

ويشترط أيضاً لزيادة النون مع ما ذكر -السابق-: أن زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل، يعني: على النوع الأول (وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ).

يشترط لزيادة النون مع ما ذكر: أن زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل، لأننا لو قلنا بتضعيف الأصل حينئذ صار مثل (سَمْسِم)، و (سَمْسِم) هناك حكمنا عليه بكون كلها أصول.

حينئذ نحو: جَنْجَان، الجيم الثانية هذه مُضَعَّفَة عن الفاء، إذاً: لا يُحكم بكون هذا الثاني .. الجيم أصلاً، هذا على مذهب الكوفيين، لأن الثاني مُضَعَّف عن الأول ويسقط في بعض الاشتقاقات.

وكذلك تُزاد النون مُصَدَّرَة في المضارع، ما ذكرها النَّاطِم لَكُنْهَا معلومةٌ مِمَّا سبق: نَضْرِب، النون وقعت مُصَدَّرَة هنا وهي زائدة، وفي: (الانْفِعَال) انطلق .. ينطلق .. انطلاَقاً، وقعت زائدة في الصدر كالانطلاق، (الافْعِلَال) كالأخرُجَام.

ولم يذكر النَّاطِم هنا التنوين مع كونه نون زائدة، ونون التَّثْنِيَة، ونون الجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة، ونون الوقاية مع كونها زائدة، ونون التوكيد، لأن هذه زيادةٌ مُتَمَيِّزَة، ومقصوده هنا: تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها.

إذاً: لا يَرِد على النَّاطِم أنه لم يذكر نون الوقاية، ولا التنوين، ولا نون التوكيد، نقول: هذه مُتَمَيِّزَة بنفسها، كل طالب ولو كان مبتدئاً يعلم أن نون التوكيد زائدة على أصل الكلمة، إذا كان ذكياً يعلم ذلك ولا يحتاج أن نقول: هذه زائدة.

فهنا أراد أن يُمَيِّز لنا النون التي تختلط (عَضَنْفَر) هذه داخلية في حشو الكلمة، إذاً: يحتاج الطالب أن يحكم له ويُبَيِّن له أن هذه النون زائدة.

والنون تُزاد أولى كما في: نَضْرِب، وثانية كما في: حَنْطَل، وثالثة كما في: (عَضَنْفَر)، ورابعة كما في: رَعَشَن، وخامسة كما في: عُثْمَان، وسادسة كما في: رَعْفَرَان، وسابعة كما في: عَبْوَثْرَان.

وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ عَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يعني: كُفِّي أصالةً، فحكم عليه بالزيادة.

إذا وقعت النون أولاً، النَّاطِم هنا قال: (وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) ثُمَّ قَالَ: وَفِي (غَضَنْفَرٍ)، نحن زدنا النون المصدرة في أول المضارع، لو كانت في نحو (تَهْشَل) وقعت أولاً، القاعدة: أنه في الأصل ألا يزداد حرف في أول الكلمة .. هذا الأصل، فلا يُحكم على حرفٍ بأنه زائد في أول الكلمة إلا بِبَيِّنَةٍ .. بدليل .. بحجة، ولذلك نقول: إذا كانت النون أولاً، كون النَّاطِم قال: (وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ) ثُمَّ قَالَ: (غَضَنْفَرٍ). إذاً مفهوم كلامه: أن النون إذا وقعت أولاً فهي أصلية كما في: تَهْشَل، إلا إذا دَلَّ دليل مثل: نَرْجِس، (نَرْجِس) النون هنا زائدة وليست بأصلية، إذا تَزَادَ النون في موضعين: - أن تكون آخرًا بعد ألفٍ قبل أكثر من حرفين، وهو الذي عناه بقوله: (كَالْهَمْزِ). - والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان، وزدنا عليها بعض الشروط. (وَالْتَاءٌ) انتقل إلى التاء، والتاء تكون زائدة في أربعة مواضع: (وَالْتَاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ ... وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

يعني: أن التاء تكون زائدة، وَتَطْرُدُ زيادتها، ونحكم عليها بكونها زائدة (فِي التَّائِيثِ) وهذا واضح مثل: مسلمة وفاطمة وعائشة، كل تاء تأنيثٍ مربوطة أو مفتوحة مع الفعل حكمنا عليها بكونها زائدة (قامت) التاء هذه زائدة.

إذاً: (وَالْتَاءُ فِي التَّائِيثِ) .. (وَالْتَاءٌ) مبتدأ، أين الخبر؟ يدل عليه السياق، أولاً .. القاعدة أنك تقول: (وَالْتَاءٌ) تنظر في الملفوظ، (فِي التَّائِيثِ) هل يصلح أن يكون خبراً .. هو ماذا يريد؟ الحكم على التاء بكونها زائدة، إذاً: تستصحب هذا المعنى: والتاء كائنة في التأنيث، معلوم هذا كائنة في التأنيث، (وَالْمُضَارَعَةُ) معطوف على (التَّائِيثِ)، (وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ) معطوف على (التَّائِيثِ)، (وَالْمُطَاوَعَةُ) معطوف على (التَّائِيثِ).

أين الخبر؟ إذاً: ليس ملفوظاً به، حينئذٍ تقول: والتاء تَطْرُدُ زيادتها، أو: التاء زائدة في التأنيث، إذاً: (فِي التَّائِيثِ) هذا الموضع الأول نحو: قائمة وقامت، (وَالْمُضَارَعَةُ) تاء المضارعة: هندٌ تقوم، هذا واضح، وهنا نصُّ على المضارعة ولم ينص على النون فيما سبق، هذا محل إشكال!

وفي (وَالْمُضَارَعَةُ) نحو: هندٌ تقوم، وفي (الْإِسْتِفْعَالِ) .. (وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ) يعني نحو

المصادر: الاستفعال، والتفعيل، وما صُرِّفَ منها: الاستفعال والاقتدار (استفعال) التاء هنا تقول على وزن .. (الاستفعال) مثل (الاستخراج) وزنه: (استفعال) ذكرت التاء، لأنَّها من حروف: (سألتمونيها).

إذًا: كلُّ ما كان من الاستفعال والتفعيل وما صُرِّفَ منها ك: التَّفْعَال، والتَّفْعَال، والاقتدار، فالتاء فيها زائدة.

(تاء التأنيث) هذه تاءٌ منفصلة .. الحكم على التاء، لا تستصحب تقول: (استفعال) أين تاء التأنيث؟ لا، تاء التأنيث انتهت .. هي الموضع الأول، ثُمَّ تاءٌ أخرى تقع في أول الفعل المضارع: تقوم هندٌ .. هي، ثُمَّ انتقل إلى تاء زائدة تقع في (الاستفعال) وما كان على شاكلته من (الافتعال) .. (الاقتدار) ونحو ذلك، فالتاء تكون فيه زائدة.

(وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ) هذا فُهِمَ منه: أَنَّ السَّيْنَ تُزَادُ مَعَ التَّاءِ (استفعال) يعني: يمكن أن نأخذ أيضاً .. لأنه لم ينص على السَّيْنَ هنا، لأنه ذكر بعض الحروف وترك بعضها، إذًا: السَّيْنَ تُزَادُ مَعَ التَّاءِ فِي (الاستفعال) فهما زائدان، لأنَّه ذكر والوزن، وذكر الزائد بلفظه، و (الِإِسْتِفْعَالِ) لم يقل: استخراج، لو قال: الاستخراج لوقعنا في وَهْمٍ: هل السَّيْنَ زائدة أم لا؟ لكن قال: (الِإِسْتِفْعَالِ) أتى بالوزن. ومعلوم أنَّه حكم أولاً: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ) الزائد يذكر بلفظه، وذكر هنا السَّيْنَ والتَّاءِ، فدل على أن التاء في هذا الموضع تكون زائدة، (وَالْمُطَاوَعَةُ) وهو التَّعْلُمُ، والتَّفْعُلُ، والافتعال، وفروع كلِّ: تَعْلَمُ .. تَدْخُرُج، هذه التاء تاء المطاوعة، تاء المطاوعة تعتبر زائدة.

(وَالْتَّاءُ) قلنا: هذا مبتدأ محذوف خبره، تزداد في أربعة مواضع: (فِي التَّأْنِيثِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ السابق، (وَالْمُضَارَعَةُ) هذا الموضع الثاني، وكان ينبغي أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو: يقوم، إذ لا فرق، وإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْيَاءِ دُونَ الْهَمْزَةِ وَلَمْ يَذْكُرْهَا: (أَقُومُ) لِأَنَّهَا تُزَادُ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ، والنون (نقوم) تُزَادُ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ. وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ ..

قال الشَّارِحُ هنا: " تُزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ ك: قائمة، وللمضارعة نحو: أنت تفعل .. تفعل أنت، أو مع السَّيْنَ فِي (الاستفعال) - يعني: تُزَادُ التَّاءُ مَعَ السَّيْنَ - فِي الْإِسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ نَحْو: اسْتَخْرَجَ، وَمُسْتَخْرَجٌ، وَاسْتَخْرَجَ " كل ما دَلَّ .. كل ما تُصَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

أو مطاوعة (فَعَّلَ) نحو: عَلَّمْتَهُ .. تَعْلَمُ، دَخَرْتُهُ .. تَدْخُرُج (فَعَّلَل)، كل ما سبق معنا

في المطاوعة نقول: ما كان مبدوءً بالتاء فهو زائد.
وَالْهَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ ... وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

(وَالْهَاءُ) مبتدأ كذلك محذوف الخبر، (وَالْهَاءُ) زائدة، أو تَطَرَّدَ زيادتها، والمراد بها: هاء
السَّكْتِ، وسبق بيان مواضعها الثلاث، نحكم عليها بكونها زائدة.
(وَالْهَاءُ وَقَفًا) هذا حال، أي: واقفًا، أو بنزع الخافض: في وقفٍ، (كَلِمَةً) .. (لِمَهُ) قلنا:
(مَا) الاستفهامية تُجر بحرف الجر فتُحذف ألفها، ففي الوقف يُوقَف عليه ب: هاء
السَّكْتِ، الهاء هذه زائدة (كَلِمَةً)، هنا المكوذي يقول: " اجتمع في هذه اللفظة (كَلِمَةً)
ثلاثة أحرف " وألغز فيه .. جاء بلغز:
(كَلِمَةً) الكاف كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السَّكْتِ، واسمٌ وهو (مَا) الاستفهامية،
(كَلِمَةً) هذه ثلاثة أحرف واسمٌ .. (ثلاثة أحرف) الكاف واللام .. لام الجر، وهاء
السَّكْتِ، و (مَا) الاستفهامية.
(وَالْهَاءُ وَقَفًا) يعني: في وقفٍ .. هاء السَّكْتِ تُزاد في الوقف (كَلِمَةً)، (وَلَمْ تَرَهُ) .. (تَرَهُ)
سبق أنَّ الفعل المضارع المجزوم على رأي الناظم أنه يجب في الوقف أن يُوقَف عليه بهاء
السكت، قلنا: الصواب أنه يجوز.
وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ ..

(اللَّامُ) مبتدأ، و (زائدة) خبرها محذوف، (في الإشارة) هذا مُتعلِّقٌ بالمحذوف، (الْمُشْتَهَرَةُ)
الشهيرة يعني: اسم الإشارة، تقول .. تزيد اللام: ذلك، وتلك، تقول: (تلك) اللام
زائدة للإشارة، و (ذلك) اللام زائدة في الإشارة.
قال هنا الشاعر: " تُزاد الهاء في الوقف نحو: لِمَهُ، ولم تره، وقد سبق في باب الوقف
بيان ما تُزاد فيه، وهو (مَا) الاستفهامية المجرورة، والفعل المحذوف اللام للوقف، نحو:
رَهُ، أو المجزوم نحو: لم تره، وكل مبني على حركةٍ نحو: كيفه، إلا ما قطع عن الإضافة ك:
قبل، وبعد، واسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: لا رجل، والمنادى نحو: يا زيد، والفعل
الماضي نحو: ضرب - كما سبق -، واطَّردَ أيضاً زيادة اللام في أسماء الإشارة: ذلك،
وتلك، وهنالك ".
وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ ... إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتَ

يعني: الأصل عدم الزيادة، لو قيل بأنَّ (سألتمونيها) حروف الزيادة، ليس المراد أنه

كلما وجد حرفٌ ولو كان مُحتملاً للزيادة حكمت عليه بأنه زائد، نقول: لا، الأصل في الحرف أنه أصل، حينئذٍ لا تحكم على الحرف بكونه زائداً إلا بِثَبَتٍ .. بدليل، يعني: سقوطها في بعض الاشتقاقات والتصاريف.

أو أن إثباتها قد يوهم بناءً لم يسمع أو قلَّ نظيره .. لو أثبتنا هذا الحرف لكان وزنه كذا، وهذا الوزن لا نظير له في لسان العرب، إذاً: نحكم على هذا الحرف بكونه زائداً مباشرة، أو أخرجنا إلى ما قلَّ نظيره، حينئذٍ حملة على الكثير يكون هو المُرجَّح ونحكم عليه بالزيادة.

(وَأَمْنَعُ) فعل أمر، والفاعل أنت، (زِيَادَةٌ) هذا مفعولٌ به، (بِلَا قَيْدٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ به، (بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ) ثابت يعني، (ثَبَتَ) هو، أي: هذا القيد، (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ) تَبَيَّنَ .. حذف إحدى التائين: ((نَاراً تَلَطَّى)) [الليل:14] تَتَلَطَّى، هكذا .. حذف إحدى التائين جوازاً. (حُجَّةٌ) هذا فاعل (تَبَيَّنَ) .. (تَبَيَّنَ) هذا فعل مضارع مجزوم ب: (لَمْ)، (حُجَّةٌ) هذا فاعل، (كَحَظَلْتُ) بحذف النون، قلنا: هذا (الحنظل) النون زائدة، لأنه يُقال: حظلت الإبل، (حَظَلْتُ) إذا سقطت النون، فدل على أنها زائدة.

يعني: أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تَمْتَنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره، فيحكم على نون (حَنْظَلٌ) بالزيادة، وإن لم تكن في مواضع اطراد زيادة النون لقولهم: حَظَلْتُ الإبل، فسقوط النون في (حَظَلٌ) دليلٌ على زيادتها في (حَنْظَلٌ).

قال الشَّارح هنا: " إذا وقع شيءٌ من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: (سَأَلْتُمُونِيهَا) خَالِياً عَمَّا قُيِّدَتْ به زيادته فاحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجةٌ بَيِّنَةٌ واضحة كسقوط همزة: شَمَالٌ، في قولهم: (شَمَلْتُ الرِّيحَ شُمُولاً) إذا هَبَّتْ شَمَالاً، وكسقوط نون: حَنْظَلٌ، في قولهم: (حَظَلْتُ الإبل) إذا آذاها أكل الحنظل، وكسقوط تاء: مَلَكُوتٌ، في الملك " (مَلَكُوت) التاء هذه قيل هذه سماعاً .. ليس بقياسي. إذاً:

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ. . . .

والمراد بالحجة: سقوطها في بعض المواضع من تصاريف الكلمة، أو إذا لم تسقط أدَّى ثبوتها في الوزن إلى إثبات وزنٍ لا نظير له.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* فصل في زيادة همزة الوصل

* حقيقة همزة الوصل وبعض مسائلها

* مواضع همزة الوصل وحركاتها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

قال النّاطم رحمه الله تعالى: (فَصَلِّ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ).

أي: مَا يَتَعَلَّقُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، همزة الوصل لا تكون إلا زائدة لما قال: (فَصَلِّ فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ) عُلِمَ أَنَّهَا زائدة، لأنها ليست حرفاً أصلياً، و (فَصَلِّ) كما سبق مراراً أَنَّهُ (فَعَلَ) إمّا أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف أو بالعكس، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو بمعنى اسم المفعول، هذا كلامٌ فاصلٌ، أو: هذا فاصلٌ ما بعده عَمَّا قبله، أو: كلامٌ مفصولٌ ما بعده عَمَّا قبله.

وهذا الفصل مُتِمٌّ لباب: (التَّصْرِيفُ) لأنَّه من باب زيادة الهمزة، وقد سبق شيءٌ ممّا يَتَعَلَّقُ بزيادة الهمزة، وإمّا أفردته لاختصاصه بأحكام لها مواضع سِتَّة، ثُمَّ حركتها، ثُمَّ يكثر استعمالها، ويكثر الخطأ فيها، وقد اشتمل هذا الفصل على التَّعْرِيفِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وعلى مواضعها من الكَلِمِ، لأنها على قسمين:

إمّا أن تُزَادَ زيادةً قياسيةً، وإمّا أن تزداد زيادةً سماعيةً، وهذا القياسي يعني: يُقَاسُ عليه، وأمّا السَّمَاعِي فَيُقْتَصَرُ على ما سَمِعَ وهو الأسماء العشرة فقط، هذا الذي يُعْتَبَرُ سماعياً: اسم ابن وابن من، كلها سياقي ذكرها في النّظم، وما عداها ممّا قيل فيه بأنَّه تُزَادُ فيه همزة الوصل فهو قياسي.

عرّف أولاً همزة الوصل بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا

(لِلْوَصْلِ) جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مُقَدَّم، و (هَمْزٌ) مبتدأ مُؤَخَّر، (هَمْزٌ لِلْوَصْلِ) وما حكم تقدّم الخبر هنا: واجب أو جائز؟ جائز، لماذا جائز؟ (هَمْزٌ) نكرة وهو مبتدأ، وُصِفَ، واجب جائز لا يكون، يمكن أن يكون في محلين، أمّا في محل واحد لا يجوز.

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ) (هَمْزٌ) مبتدأ، وهو نكرة، وسَوَّغَ الابتداء به كونه موصوفاً بقوله: (سَابِقٌ)، (سَابِقٌ) هذا نعت مرفوع، (لَا يَثْبُتُ) (لَا) حرف نفي، و (يَثْبُتُ) فعل مضارع مرفوع

لِتَجْرُدَهُ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى (الْهَمْزِ)، (لَا يَثْبُتُ) وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَعْتَ ثَانٍ ل: (هَمْزٌ)، (هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ) غَيْرُ ثَابِتٍ ..
عَدِيمُ الثَّبُوتِ، (إِلَّا) إِيْجَابٌ لِلنَّفْيِ، (لَا يَثْبُتُ إِلَّا) إِيْجَابٌ لِلنَّفْيِ، يَعْنِي: اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْمُنْفِي فِي الثَّبُوتِ.

(إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ) ابْتَدَى بِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ فَيُثْبِتُ حِينَئِذٍ، (ابْتُدِيَ بِهِ)، (بِهِ) نَائِبُ فَاعِلٍ ل: (ابْتُدِيَ)، (ابْتُدِيَ) مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ، وَذَلِكَ (كَاسْتَنْثِيَتْوَا) (اسْتَنْثِيَتْوَا) قُصِدَ لَفْظُهُ، (الْكَافُ) حَرْفُ جَرٍّ، حِينَئِذٍ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَذَلِكَ كَاسْتَنْثِيَتْوَا، وَلَكِنَّ النَّظْمَ أَرَادَ أَنْ يُثْبِلَ لَهْمِزَةِ الْوَصْلِ بِأَنَّهَا تُثْبِتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.
لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ. . .

حِينَئِذٍ الْمَثَالُ: (كَاسْتَنْثِيَتْوَا) هَلْ هُوَ لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ لِلْسُقُوطِ فِي الدَّرَجِ؟ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تُثْبِتُ فِي الدَّرَجِ، وَإِنَّمَا تُثْبِتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ (كَاسْتَنْثِيَتْوَا) الْمَثَالُ هُنَا لِكَوْنِهَا تُثْبِتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ .. لِلثَّانِي أَوْ لِلأَوَّلِ؟ هَمْزَةُ الْقَطْعِ تُثْبِتُ ابْتِدَاءً وَوَصلاً .. دَرَجاً فِي الْكَلَامِ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تُثْبِتُ ابْتِدَاءً لَا دَرَجاً فَتَسْقُطُ، إِذَا اسْتَوَى مِنْ حَيْثُ النُّطْقُ أَوَّلًا، فَتَقُولُ: انْطَلِقْ، هَذِهِ هَمْزَةُ بَدَأَتْ بِهَا، كَذَلِكَ تَقُولُ: أَكْرَمُ زَيْدًا، إِذَا تُثْبِتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ.

إِذَا: الْمَثَالُ لَوْ كَانَ لِلْإِبْتِدَاءِ هَلْ حَصَلَ تَمْيِيزٌ لَهْمِزَةِ الْوَصْلِ عَنْ هَمْزَةِ الْقَطْعِ؟ لَا؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، كُلُّهُمَا مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَهَمْزَةُ الْقَطْعِ يُنْطَقُ بِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي بَعْضِ الْحَرَكَاتِ، وَأَمَّا فِي الدَّرَجِ فَحِينَئِذٍ تَسْقُطُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا هَمْزَةُ الْقَطْعِ، حِينَئِذٍ أُيِّىَ النُّوعَيْنِ أَوَّلَى بِالْتَمَثِيلِ .. الَّذِي يُمَيِّزُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَنْ هَمْزَةِ الْقَطْعِ: الدَّرَجُ فِي الْكَلَامِ أَوْ الْإِبْتِدَاءُ؟ الدَّرَجِ.

إِذَا: الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ (كَاسْتَنْثِيَتْوَا) هَذَا مِثَالٌ لِسُقُوطِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ، لِأَنَّ الَّذِي يَسْقُطُ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ هُوَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا هَمْزَةُ الْقَطْعِ، إِذَا: (كَاسْتَنْثِيَتْوَا) هَذَا مِثَالٌ لِقَوْلِهِ: (لَا يَثْبُتُ) يَعْنِي: فِي دَرَجِ الْكَلَامِ، (إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ).

إِذَا: (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ) هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا سَابِقَةً فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ كَمَا أَنَّهُ لَا يَوْقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكِ كَمَا هُوَ قَاعِدَةُ الْعَرَبِ، يَعْنِي: أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ هِيَ الْهَمْزَةُ السَّابِقَةُ الَّتِي تُثْبِتُ ابْتِدَاءً وَتَسْقُطُ وَصلاً، هَكَذَا عَرَفَهَا النَّظْمُ .. عَرَفَهَا بِأَنَّهَا: الْهَمْزَةُ السَّابِقَةُ الَّتِي تُثْبِتُ ابْتِدَاءً وَتَسْقُطُ وَصلاً.

وَلِذَلِكَ الْهَمْزَةُ عَلَى نَوْعَيْنِ: هَمْزَةُ قَطْعٍ، وَهَمْزَةُ وَصْلِ، اشْتَرَكَا مِنْ حَيْثُ الْإِبْتِدَاءُ فَكُلُّ

منهما يبتدأ به، يعني يُنطَق به: انطلق .. اضرب زيدا، حينئذٍ نطقت بالهمزة وهي همزة وصل، لكن الفرق بينهما: أنَّ همزة الوصل تسقط في درج الكلام، يعني: في أثناء الكلام.

وعِلَّةُ السُّقُوطِ هنا، لأنَّها إِنَّمَا اجْتُلِبَتْ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، يعني: يبتدأ بأول الكلمة: اضرب، الضَّادُ هي أول الكلمة، لا يُمكن أن يُبتدأ بها، حينئذٍ جئنا بـهمزة الوصل لنتمكن من الابتداء بهذا السَّاكِنِ، حينئذٍ إذا قلت: قَالَ زَيْدٌ اضْ، سقطت الهمزة؛ لأنَّ الغاية والغرض الذي من أجله جئنا بالهمزة ذهب فذهبت الهمزة، إذا قلت: اضْرِبْ، الضَّادُ هنا فعل أمر من: يَضْرِبُ، حينئذٍ كما سيأتي الأمر الثلاثي: إذا كان الثاني لمضارع ساكن حينئذٍ تكون قياساً بالإتيان بـهمزة الوصل.

تقول: اضْرِبْ، فالضَّادُ ساكنة لا يُمكن الابتداء بها، والهمزة هذه ليست من الفعل، وحينئذٍ لا يُمكن الابتداء بالسَّاكِنِ إلا بالإتيان بالهمزة .. العِلَّةُ واضحة، حينئذٍ إذا وُصِلَتْ: اضْرِبْ، الضَّادُ هذه بسابقٍ حينئذٍ أمكن أن يُنطَقَ به، فإذا أمكن حينئذٍ لم نحتاج إلى همزة الوصل فسقطت في درج الكلام.

إذا: العِلَّةُ التي من أجلها اجْتُلِبَتْ همزة الوصل غير موجودة في الوصل، ولذلك سقطت: قَالَ زَيْدٌ اضْ، حينئذٍ: اضْرِبْ، صَحَّ النطق بالضَّاد الساكنة ولو لم يكن قبلها همزة وصل.

يعني: أنَّ همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت في النطق ابتداءً في أوَّل الكلام، لأنَّ هذه وظيفتها الأصل .. أنَّها لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِسَّاكِنِ، وأما في وصل الكلام فلا حاجة لهمزة الوصل، وتسقط وصلاً لانتفاء الغاية والحكمة والغرض الذي من أجله اجْتُلِبَتْ همزة الوصل.

وإنَّما سُمِّيَتْ همزة وصلٍ اتِّسَاعاً .. تَجَوُّزاً، لأنَّه إذا قيل: هذه العِلَّةُ بأنَّها تسقط وهذا محل وفاق .. أنَّها لا تثبت إلا ضرورةً في الشَّعْرِ خاصة، وأما في كلام النَّثَرِ وغير الضرورة فتسقط همزة الوصل.

إذا: إذا لم تكن لوصل الكلام بعضه ببعض لماذا سُمِّيَتْ همزة الوصل؟! التَّسْمِيَةُ هنا منافية، إذا كانت همزة الوصل إنَّما جيء بها للابتداء بالسَّاكِنِ في أوَّل الكلام، ثُمَّ هي غير موجودة في وصل الكلام، لماذا سَمَّيناها بـهمزة الوصل؟ قالوا: اتِّسَاعاً .. تَجَوُّزاً .. من باب التَّوَشُّعِ - غريب هذا! - .

لأنَّ هذه الهمزة تسقط في الوصل.

إذاً: باعتبار سقوطها سُمِّيت همزة الوصل، ويمكن أن يُقال في هذه العِلَّة: بأنه لتمييزها عن همزة القطع، لأنَّ همزة القطع تبقى في الوصل بخلاف همزة الوصل، حينئذٍ هذه الهمزة التي في: اضْرِبْ، هذه منطوقٌ بما لا شك، حينئذٍ إذا وُصِلَتْ في الكلام سقطت .. غير موجودة، سَمَّيْنَاهَا في حالة السقوط لا في حالة الثبوت، سَمَّيْنَاهَا باسمٍ يُطابق فعلها وهو العدم في حالة الوصل دون الثبوت، لماذا؟ لأنَّها في الأول .. في الثبوت لا تفارق همزة القطع، إلا من حيث الكتابة أمَّا النطق فلا، ومن حيث الوصل فارت همزة القطع فَسُمِّيت بذلك .. سُمِّيت للفرق بينها وبين همزة القطع. وقيل: بأنَّ الكلمة التي قبلها تَتَّصِلُ بِمَا دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها، وهذا قول الكوفيين، لكنَّ كُلَّ الكلمات مُتَّصِلة .. كل الكلمات والكلام بعضه ببعض متصل، همزة الوصل إذا سقطت أصلاً هي ليست من الكلمة، فقيل: سُمِّيت همزة وصلٍ، لأنَّه إذا وصل الكلام سقطت هذه الهمزة فوصل ما قبلها بما بعدها، وإذا لم تكن ثمَّ همزة وصل .. الكلام غير موصول؟! لا، هذه العِلَّة فيها نظر. وقيل: لأنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَتَوَصَّلُ بِمَا إلى النطق بالسَّكَنِ، وهذا قول البصريين، إذاً: همزة الوصل، الوصل ليس وصل الكلام وإنَّما من التَّوَصُّلِ، يَتَوَسَّلُ بِمَا النَّاطِقِ وَالْمُتَكَلِّمِ للابتداء بالسَّكَنِ، على هذا القول لا اعتراض فَسُمِّيت: همزة وصلٍ، لأنَّ الْمُتَكَلِّمَ تَوَصَّلَ بِهذه الهمزة للنُّطق بالسَّكَنِ، هذا جيد وهذا قول البصريين. وَفُهِمَ من قوله: (هَمْزٌ) أَنَّ همزة الوصل أُتِي بِهَا همزةً خلافاً لمن قال هي في الأصل ألف، هل هي ألف ثُمَّ حُرِّكَتْ، أَمْ أَنَّهَا همزةٌ ابتداءً؟ قول النَّاطِمِ هنا: (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ) إذاً: سَمَّيْنَاهَا همزةً، إذاً: ليست ألفاً، وهذا هو المشهور من قول النَّحَّاة، بأنَّ هذه الهمزة همزة ابتداءً وانتهاءً، وليست في الأصل ألفاً ثُمَّ قُلِبَتْ همزة. وَفُهِمَ من قوله (سَابِقٌ): أَنَّهَا لا تكون إلا أولاً (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ) يعني: لا تكون إلا في أول الكلام، لا تكون في أثنائه ولا تكون في طرفه، بل لا تكون إلا في أول الكلام. وَفُهِمَ من قوله:

لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ ..

أَنَّ سقوطها في الوصل واجبٌ ليس بجائز، يعني لا تقل: قَالَ زَيْدٌ اضْرِبْ .. هذا لحنٌ، بل يجب إسقاط همزة الوصل، لأنَّه قال: (لَا يَثْبُتُ) هذا نفي، حينئذٍ يكون في معنى النَّهْيِ. أَنَّ سقوطها في الوصل واجبٌ، ولكن قد تثبت في الوصل ضرورة، كما أَنَّ همزة القطع توصل في الشَّعْر من باب الضرورة، كُلُّ منهما يعامل معاملة الآخر في الشعر

على جهة الخصوص، وأما في النَّثر فلا، همزة الوصل يجب أن تبقى همزة وصل ولا تُقَطَّع في أثناء الكلام، وهمزة القطع كذلك تبقى همزة قطع ولا تُوصَل في أثناء الكلام، ولذلك قال: (لَا يَثْبُتُ) يعني: يجب أن تُحَذَف هذه الهمزة في دَرَج الكلام .. في وصل الكلام، والسَّبب ما ذكرناه: أَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِإِلَّةٍ .. لغرض وهو التَّمَكُّن من الابتداء بالسَّاكِن، وهنا قد تَمَكَّنَّا من الابتداء بالسَّاكِن، لم ننطق بالسَّاكِن: قَالَ زَيْدٌ اضْءُ، الضَّاد هنا جاء قبله دالٌّ وهي مضمومة وكذلك مُنَوَّنة، إذاً: لم نبتدئ بساكِن، فذهبت الغاية من الإتيان بهمزة الوصل.

وَفُهِمَ من البيت: أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِقَبِيلٍ، يعني قوله:
لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ. . . .

ما قال: في الحرف، ولا في الفعل، ولا في الاسم ما قَيَّده، حينئذٍ لا تَخْتَصُّ بواحدٍ من هذه الثلاث، فلا بُدَّ من الرُّجوع إلى مواضعها التي نصَّ عليها التُّحَاة بأنها تكون فيها. إذا فُهِمَ من البيت: أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِقَبِيلٍ بل تدخل على الاسم والفعل والحرف، (الحرف) هذا أطلقه المكودي لكن فيه نظر. أَخَذَ ذلك من إطلاقه، وَأَمَّا المِثَال (اسْتَشْبِثُوا) هذا فعل، هل يُخَصِّصُ؟ المِثَال لا يُخَصِّصُ، لكن القول هنا: بَأَنَّهُ لَا يُخَصِّصُ، هذا إذا أُريدَ التَّعْمِيمُ فقط وإلا ما جرى عليه النَّاطِمُ لا، إِنَّمَا يُعْطَى الأحكام بالأمثلة، فإذا جربنا على عادة المَصْنُفِ نقول: ظاهره أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بالفعل (اسْتَشْبِثُوا) لكن يُجَاب: بَأَنَّ الأمر عام هنا، الحرف الأصل فيه أَنَّ هَمْزَتَهُ همزة قطع ليست وصلاً، ثُمَّ الاسم هذه محفوظة، ثُمَّ الفعل هو كما سبق أصلٌ في التَّصْرِيفِ.

فدخول همزة الوصل - وقلنا: هذا الفصل تابع لباب (التَّصْرِيفِ) - إذا: دخول همزة الوصل في الأفعال دخولاً أولاً، فأكثر ما توجد في الفعل وإن وُجِدَتْ في الاسم كالمصدر قياساً .. المصدر من الخماسي، إلا أَنَّ أكثر وجودها وأكثر ما يحتاجها هو الفعل.

على كُلِّ قول: (كَاسْتَشْبِثُوا) ليس تقييداً بهمزة الوصل، بَأَنَّهَا لَا تكون إلا في الفعل، يُمكن أن يُسْتَشْبِثَ هذا الكلام وما كان على شاكلته، بَأَنَّ النَّاطِمَ لم يُرد تخصيص الحكم بما ذكره مثلاً، إِنَّمَا ذكر مثال: (اسْتَشْبِثُوا) هذا أمر للجماعة بالاستبaths، وهو تحقيق الشيء. ويمتنع إثباتها في الدَّرَج إلا لضرورة، ولذلك سبق معنا أَنَّ همزة الوصل قد يُنْطَقُ بها همزة قطع في أثناء الشَّعر.

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَشْبِثُوا

قال الشَّارح: " لا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ " هذا أمر مُتَّفَق عليه في الجملة، وإن كان بعض المسائل نازع فيها بعض الصَّرْفِيِّين، وإلا في الجملة لا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، يعني: لا يُفْتَتَح النُّطْق بِسَاكِنٍ، وأما ابتداء الكلمة بِسَاكِنٍ في أثناء الكلام هذا واقع، وما سقطت همزة الوصل في الدَّرَج إلا لإمكان النُّطْق بكلمة أولها أن يكون ساكناً. إذاً قوله: " لا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ " هذا يعني: في أول الكلام .. أن يُنْطَقَ بِالسَّاكِنِ في أول الكلام، كما لا يوقف على مُتَحَرِّكٍ، إلا ما ذكرناه في اللغة السابقة، أن بعضهم في التَّنوين يقول: جَاءَ زَيْدٌ .. رَأَيْتُ زَيْدًا .. مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، قلنا: لغة أزد أو كذا. فإذا كان أول الكلمة ساكناً .. عَمَّ الشَّارح هنا لئلا يُخَصِّص دخول همزة الوصل بقبيل دون آخر، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة مُتَحَرِّكة، وهل هذه الهمزة المُتَحَرِّكة اجْتَلِبَتْ ابتداءً مُتَحَرِّكة أو ساكنة ثُمَّ حُرِّكَت؟ هذا محل نزاع، يعني إذا قيل بأن: اضْرِبْ، الضَّاد هنا لا يُمكن الابتداء بالسَّاكِن، جئنا بهمزة الوصل .. همزة الوصل حرف.

حينئذٍ همزة الوصل حرفٌ، هل اجتلبناها ساكنة؟ لأنها مبنية: والأصلُ في المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا ..

ثُمَّ اتَّقَى سَاكِنَانِ: همزة الوصل والضَّاد فَحُرِّكَتِ الهمزة .. أو أننا مباشرة اجْتَلَبْنَاهَا مُتَحَرِّكة؟ هذا محل نزاع، لكن الظَّاهر أَنَّهَا اجْتَلِبَتْ سَاكِنَةً، لأنَّ لها سبعة أحوال كما سيأتي، وهذا يدل على أَنَّهَا ليست بثابتة، لو كانت مُجْتَلِبَةً مُتَحَرِّكة حينئذٍ فيه نوع إشكال، وأما إذا قيل أَنَّهَا ساكنة ثُمَّ حُرِّكَتْ للتَّخْلُص من التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ هذا التَّحْرِيك قد يكون بالكسر، وقد يكون بالفتح، وقد يكون بالضَّم، وقد يكون بالإشمام .. سبعة أحوال، وقد يجوز وجهان وَيَتَرَجَّح أحد الوجهين؟ سيأتي. إذاً: وجب الإتيان بهمزة مُتَحَرِّكة، وظاهر كلام ابن عقيل أَنَّهَا مُجْتَلِبَةٌ بِحَرَكَتِهَا مباشرة، يعني: جاءت جاهزة لا نحتاج إلى أن نُحَرِّكها، وجب الإتيان بهمزة مُتَحَرِّكة تَوْصِلاً، لذلك سُمِّيَتْ همزة وصلٍ، هذا على مذهب البصريين وهو أجود.

تَوْصِلاً لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، فَتُسَمَّى هذه الهمزة: همزة وصلٍ، وشأنها أَنَّهَا تَثْبُتُ في الابتداء وتسقط في الدَّرَج نَحْوُ: (اسْتَثْبِتُوا) .. نَحْوِ (اسْتَثْبِتُوا) لك هذا وذاك. أمرٌ للجماعة بالاستثبات، وما يثبت فيهما فهو همزة قطع، يعني: ما يثبت في ابتداء الكلام وفي الدَّرَج فهو همزة قطع، ولكن نقول: يشتركان في الابتداء وتنفارق همزة الوصل همزة القطع بكونها تسقط في دَرَج الكلام دون همزة الوصل.

ثُمَّ انتقل إلى بيان مواضع همزة الوصل وهي سِتَّة: منها ما هو قياسي، ومنها ما هو سماعي، منها ما هو قياسي .. يُقَاس عليه، ومنها ما هو سماعي، وهي سِتَّة، وبدأ بالفعل،

لأنَّه الأصل في استحقاقها، ولذلك مثَّل النَّاطِمُ بالفعل دون الاسم.

قال النَّاطِمُ في الموضع الأول:

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ اِنجَلَى

(وَهُوَ) بإسكان الهاء لغة وضرورة هنا، (وَهُوَ) أي: الهمز، ولم يقل: (هي) لأنَّه مُدَكَّرٌ من حيث الحرف .. كونه حرفاً فهو مُدَكَّرٌ، (هَمْزٌ .. هَمْزَةٌ) ولذلك فيما سبق قال: (سَابِقٌ) وهو نعت ل: (هَمْزٌ)، ولو كان اعتبره مؤنثاً لقال: (سَابِقَةٌ) ولقال: لا تَثْبُت، ولم يقل: (لا يَثْبُتُ)، ولقال: (اِبْتَدَى بِهِ .. بِهَا) إرجاع الضمير واجب هنا، (تَثْبُت) التأنيث واجب، وأما إرجاع الضمير (بِهَا) هذا جائز .. يجوز التذكير ويجوز التأنيث.

(وَهُوَ) أي: الهمز، (لِفِعْلِ) هذا جار ومجرور مُتعلِّقٌ بمحذوف خبر وهو مبتدأ .. مرجعه الهمز، (لِفِعْلِ) هذا عام يشمل الفعل المضارع، والفعل الماضي، وفعل الأمر، لكنَّه خَصَّصَ فقال: (لِفِعْلِ مَاضٍ) هذا نعت ل: (فِعْلٍ) احترز به من غيره، (مَاضٍ اِحتَوَى) إذاً: ليس لكل فعلٍ بل هو للفعل الماضي، ثُمَّ ليس لكل فعلٍ ماضي .. تخصيص بعد تخصيص هنا، التُّعُوتُ هذه كلها للاحتراز.

قال: (لِفِعْلِ) هذا عام، قال: (مَاضٍ) احترز به عن غيره، ثُمَّ الماضي هذا قد يكون ثلاثي وقد يكون رباعي وقد يكون خماسي، قال:

اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ..

يعني: خُمَاسِي وسَدَاسِي، (نَحْوِ اِنجَلَى) هذا خماسي: انطلق .. انجلى، و (استخرج) هذا سداسي، إذاً: الهمزة في الفعل الماضي الخماسي والسداسي همزة وصلٍ، هذه قاعدة عامة، إذاً قوله:

. مَاضٍ اِحتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ. . . .

يعني: ليس لكل فعلٍ ماضي، فإن كان من الخماسي أو السداسي فحينئذٍ تدخل عليه همزة الوصل .. همزته همزة وصلٍ، قوله: (اِحتَوَى) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَاضٍ اِحتَوَى)، لماذا على (مَاضٍ)؟ أو: على فعلٍ؟ .. على ماضٍ أو فعلٍ؟ ما إعراب (اِحتَوَى) نعت لأي شيء؟ لفعل، إذا قلت: نعت لفعل حينئذٍ جعلت الضمير يعود إلى (فِعْلٍ) للقاعدة السابقة، وإذا جعلته نعتاً لماضٍ حينئذٍ جعلت الضمير عائداً على الماضي، وكلا الأمرين جائز، إلا أنَّ بعضهم لا يرى أن يُنْعَتَ النُّعَتُ مع وجود المنعوت.

يعني هنا: (اِخْتَوَى) الجملة نعت لماضي، كثير يجيز هذا، وبعضهم يمنع، لأنك لو نَعَتَ ماضٍ بـ: (اِخْتَوَى) جعلته نعتاً له (ماضي) هذا نعتٌ للفعل، وفي الحقيقة (اِخْتَوَى) هذا نعتٌ للفعل، فالأصل أن يكون المنعوت هو الفعل بالنعتين (ماضي) ماضٍ و (اِخْتَوَى)، حينئذٍ لو جَوَزْتَ أن يكون (اِخْتَوَى) نعتاً لـ (ماضي) نَعَتَ النَّعْتَ مع وجود المنعوت، وعند بعضهم لا يجوز أن يُنَعْتَ النَّعْتَ مع وجود المنعوت، وأمّا إذا لم يوجد المنعوت جاز نعت النَّعْتَ، لكن المشهور عند المعربين: يجوز أن يكون هذا نعتاً للنَّعْتَ، فيكون: (اِخْتَوَى) نعتاً لـ (ماضي) .. لا إشكال فيه، أو إذا أردت الخروج من الخلاف تقول: (اِخْتَوَى) الجملة في محل جر نعت لـ: (فعل)، والضمير يكون عائداً عليه.

(اِخْتَوَى) جمع، (عَلَى أَكْثَرَ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اِخْتَوَى)، (مِنْ أَرْبَعَةٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله (أَكْثَرَ)، انظروا! الكلام مترابط، (عَلَى أَكْثَرَ) هذا متعلق بقوله: (اِخْتَوَى)، و (أَكْثَرَ) منصوب بماذا .. ما العامل فيه؟ ممنوع من الصَّرْفِ لِغِلَّةِ الوصفية ووزن الفعل، (مِنْ أَرْبَعَةٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله (أَكْثَرَ) .. (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) لو قال: (مِنْ أَرْبَعٍ) صح؟ نعم، لماذا؟ لأنَّ التَّمْيِيزَ هنا أحرف .. محذوف، ولذلك عند بعضهم: أَنَّ هذا التنوين تنوين عَوْضٍ عن كلمة، (مِنْ أَرْبَعَةٍ) أحرف .. من أَرْبَعَةٍ أحرف، محذوف التنوين.

حينئذٍ (أحرف) جمع حرف، والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه، فإذا ذكرت الأربعة الناء حينئذٍ ذَكَرْتَ، وإذا حذفتها معناه: أُنْثَتْ.

إذاً الموضع الأول: هو أن تكون همزة الوصل دَاخِلَةً على الفعل الماضي الخماسي والسداسي.

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِخْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ اِنْجَلَى

وذلك نحو، (نَحْوُ) خبر مبتدأ محذوف، ويجوز نصبه: (نَحْوُ) أعني .. (نَحْوُ) يجوز .. ما دام أَنَّكَ قَدَّرْتَ جاز أن تنصبه وراز أن ترفعه.

يعني: أن كُلَّ همزة افْتَتَحَ بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف، فهي همزة وصلٍ بشرط: أن يكون زائداً على أربعة أحرف، فإن كان على أربعة أحرف فلا بل هي همزة قطع، وإن كان أقل .. ثلاثي فهي همزة قطع.

وشمل الخماسي نحو: انطلق، كما مثل النَّاطِم (اِنْجَلَى) والسُّدَّاسِي نحو: استخرج، وهو منتهاه، يعني: أكثر ما يكون على ستة أحرف، وأمّا الرُّبَاعِي: أَكْرَمَ، نقول: أَكْرَمَ هذه

الهمزة همزة قطع، و (أَخَذَ) و (أَكَلَ) هذه الهمزة همزة قطع.
إذاً: في الثلاثي، كُلُّ ثلاثي ماضٍ همزته همزة قطع، وكُلُّ رباعي ماضٍ همزته همزة قطع،
وكُلُّ خماسي أو سداسي ماضٍ همزته همزة وصل .. محفوظة، ولا تُثقل: لم؟ هكذا لسان
العرب.

ثمَّ أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) هذان حالان، (مِنْهُ) الضمير
يعود الفعل الماضي الذي تجاوز أربعة أحرف، إذاً: (عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ) انجَلَى ..
انطَلَقَ .. استخرج، حينئذٍ: انطَلَقَ انطلاقاً، إذاً: الماضي، والأمر منه ومصدره،
كُلها .. الثلاثة الأنواع أكثر من أربعة أحرف حينئذٍ تكون همزتها همزة وصل: انطَلَقَ،
هذا خماسي همزته همزة وصل، (الْأَمْرُ مِنْهُ) من الخماسي: انطَلَقَ، همزته همزة وصل:
انطلاقاً، مصدر، همزته همزة وصل.

(وَالْأَمْرُ مِنْهُ) يعني: من الخماسي والسداسي، (وَالْمَصْدَرُ) كذل منه .. من الخماسي
والسداسي.

يعني: أنَّ الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو:
انطَلَقَ انطلاقاً انطَلَقَ، واستخرج استخرجاً استخرج .. (استثبتوا) كمَّا مثل النّاطم في
البيت السابق.

(وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ) (وَالْأَمْرُ) هذا معطوف على (فِعْلٍ) وهو لفعل .. وهو لأمرٍ، و
(وَالْمَصْدَرُ) هذا معطوفٌ على (الْأَمْرُ)، (مِنْهُ) حالٌ من (الْمَصْدَرِ)، والضمير هنا يعود
على المحتوي (عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ).

(وَكَذَا أَمْرٌ الثَّلَاثِي) هذا الموضع الرابع ممَّا تَزَاد فيه همزة الوصل قياساً لا سماعاً، (وَكَذَا)
أي: مثل (ذا) السَّابِق، (أَمْرٌ الثَّلَاثِي) (كَذَا) جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مُقَدَّم،
(أَمْرٌ الثَّلَاثِي) (أَمْرٌ) مبتدأ مُؤَخَّر وهو مضاف، و (الثَّلَاثِي) مضاف إليه.
(كَأَخَشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ) كَرَّر الأمثلة هنا لغاية وحكمة، (وَكَذَا أَمْرٌ الثَّلَاثِي) الذي
يَسْكُن ثاني مضارعه لفظاً .. قِيَدَه (كَأَخَشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ) (أَخَشَ) هذا أمرٌ من:
يَخْشَى، إذاً: (وَكَذَا أَمْرٌ الثَّلَاثِي) مُطْلَقاً كُلُّ أمرٍ ثلاثي؟ الجواب: لا، وإمَّا الذي يسكن
ثاني مضارعه لفظاً، لأنَّ القاعدة: أنَّ فعل الأمر إمَّا يُؤَخَذ من المضارع، هو مُشْتَقٌّ من
المصدر، لكن عند الصياغة .. عند الاشتقاق كيف نَشْتَقُّه؟ نأخذ من المضارع، ما بعد
حرف المضارعة يسقط، وما بعده إمَّا أن يكون مُحَرَّكاً وإمَّا أن يكون ساكناً، إن أسقطنا
حرف المضارعة وكان ما بعده مُتَحَرِّكاً لم نحتاج إلى همزة الوصل، لأنَّه مُتَحَرِّكٌ، وَيُبْتَدَأُ

بالمُتَحَرِّك.

إذا: الغاية التي من أجلها يؤتى بهمزة الوصل غير موجودة، وإذا كان ما بعد حرف المضارعة بعد إسقاطه ساكناً، حينئذٍ احتجنا إلى همزة الوصل: يَخْشَى .. يَمْضِي .. يَنْفُذُ .. يَرْمِي .. يَدْعُو، كل هذه أفعال مضارع الثاني منها ساكن، حينئذٍ إذا أردنا الأمر منها وأسقطنا حرف المضارعة صار الحرف الثاني ساكناً، وأما المُتَحَرِّك لا بُدَّ من إخراجها، وهذا يمكن أن يُؤْخَذَ بالأمثلة.

إذا: (وَكَذَا) أي: مثل (ذا) في كون الهمزة همزة وصلٍ (أَمْرُ الثَّلَاثِي)، الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، (لفظاً) له قيد .. احتراز، (كَأَخَشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ) يعني: أَنَّ كُلَّ همزة افتُتِحَ بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصلٍ، سواءً كان مضارعه على وزن (يَفْعَل) بفتح العين، نحو: (أَخَشَ) مضارعه: يَخْشَى، بفتح العين وهي الشين، إذاً مثَّل بـ: (أَخَشَ) هذا لما كان مضارعه ساكن الثاني مفتوح العين: يَخْشَى.

أو على (يَفْعَل) بما كان مضارعه ساكن الثاني مكسور العين، لأنَّ مضى يمضي العين مكسورة، أو على (يَفْعَل) بسكون الثاني مع ضَمِّ العين، إذاً مطلقاً .. من كل أنواع الفعل المضارع سواءً كان مفتوح العين، أو مضموم العين، أو مكسور العين، فإذا كان الثاني ساكناً حينئذٍ اجْتَلَبْنَا همزة الوصل، وإنما يكون الخلاف في حركة همزة الوصل فحسب، وأما همزة الوصل فلا بُدَّ منها، لأنَّ الثاني يكون ساكناً. أو على (يَفْعَل) نحو (انْفُذْ)، وهذه فائدة التَّمْثِيل، لأنَّه عَدَّدَ بقوله: (أَخَشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ)، وفهم من تعداد الأمثلة: أَنَّ ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً لفظاً نحو: يَخْشَى وَيَرْمِي وَيَنْفُذُ، فلو كان مُتَحَرِّكاً لم يؤتَ بهمزة الوصل نحو: يَقُولُ وَيَعِدُ، تقول: يقول .. قُلْ، يَعِدُ .. عِدْ، لم نحتاج إلى همزة الوصل.

سبق أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، قلنا: (لفظاً) له احتراز، لو كان ثانيه ساكن تقديره لا لفظاً، هل نجتلب همزة الوصل أو لا؟ الجواب: لا، مثل: يقول، (يقول) أصلها: يَقُولُ، إذاً الثاني ساكن، فإذا قلنا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه حينئذٍ شَهِلَ ما كان تقديره، لأنَّ الحكم يكون باعتبار الأصل، و (يَقُولُ) ساكن الثاني، لكن ليس لفظاً وإنما تقديره لأنَّ أصله: يَقُولُ، اسْتَنْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْقَافِ وَنُقِلَتْ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا صار: يقول.

إذاً: يقول نقول فيه: قُلْ، يَعِدُ نقول فيه: عِدْ، ولو سَكَّنَ تقديره كقولك في الأمر من: يقوم .. قُمْ، وَيُسْتَنْقَى: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ، سبقت معنا مراراً هذه، (خُذْ) أصلها: يأخذ ..

يأكل .. يأمر، الأمر منها: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ، نقول: هذا سماعي بمعنى: أن الاستثناء هنا لورود السَّماع بكون: خُذْ وَمُرْ وَكُلْ، قد وردت بدون همزة الوصل، وإلا الأصل: أَمَّا بهمزة الوصل.

إذا: يُسْتَنْقَى: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ، فَإِنَّمَا يُسَكَّن ثاني مضارعها لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل، هذه شاذة .. شَدَّتْ عن القاعدة .. خرجت، ولذلك نَصَّ ابن مالك عليها بأنها شاذة في (اللامية) وغيرها.
إذاً قوله:

..... وَكَذَا ... أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضِ وَأَنْفُذَا

(وَأَنْفُذَا) الألف هذه للإطلاق، (أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ) يعني: وذلك (كَأَخْشَ) أَخْشَ .. أَمْضِ .. أَنْفُذَ، (أَنْفُذَ) بِضَمِّ الهمزة.

قال الشَّارِح: " لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ أَصْلًا فِي التَّصْرِيفِ اخْتَصَّ بِكَثْرَةِ مَجِيءِ أَوَّلِهِ سَاكِنًا، فَاحْتَاجَ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ " إذا: أحوج ما يكون من الكلمات إلى همزة الوصل هو الفعل، وهذا قد يُجْعَلُ لِمَاذَا نَصَّ النَّاطِمُ عَلَى قَوْلِهِ (كَاسْتَنْثَبُوا)؟ الأَشْمُونِي وغيره قالوا هنا: المثال ليس لإعطاء الحكم، لأنَّه أطلق:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَنْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَنْثَبُوا

قَيَّدهُ بأنَّه في الفعل، إذا: لا يكون في الاسم، ولا يكون في الحرف، نقول: ليس هذا مراده، وإنما ذكر الفعل دون غيره:
أولاً: يريد أن يذكر مثلاً واحداً.

وثانياً: كان أولى ما يذكره هو الفعل للعِلَّة التي ذكرها ابن عقيل هنا: " لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ أَصْلًا فِي التَّصْرِيفِ اخْتَصَّ بِكَثْرَةِ مَجِيءِ أَوَّلِهِ سَاكِنًا، فَاحْتَاجَ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَكُلُّ فِعْلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرفٍ يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل " يعني: أوله (في) هنا ظرفية مجازية (في أوله).

ثم المراد كما هو ظاهر: الفعل الماضي، وفعل الأمر الباقيان على فِعْلِيَّتِهِمَا، إذا سُمِّي بفعل الأمر نقول: همزته همزة وصل كما سبق، (كَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي) وَأَنْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ، لو سَمَّيتَ رجلاً ب: (أَنْطَلَقَ) حينئذٍ همزته تكون همزة قطع، تقول: جاء أَنْطَلَقَ، على أنه همزة قطع، و (جاء إِستخرج) .. (فقلت لإِضْرِب) حينئذٍ تقطع الهمزة كما هو شأن سائر الأسماء.

إذاً: المراد هنا بكون الفعل الماضي همزته همزة وصل: إذا لم يُنْقَلْ للعلمية، وإمّا إذا نُقِلَ للعلمية سواءً كان فعل الأمر الثلاثي، أو الفعل الماضي الخماسي والسداسي، إذا نُقِلَ للعلمية حينئذٍ صارت همزته همزة قطع. الباقيان على فِعْلِيَّتِهِمَا، و (أَل) كما سيأتي الباقي على حرفيتها، فلو سَمَّيت شخصاً بشيءٍ من ذلك، أو قصدت به لفظه، عندما نقول: قُصِدَ لفظه صار علماً، حينئذٍ همزته همزة قطع فلا يلتبس عليك، فتنتطق به بهمزة قطع، فلا يوصل في دَرْج الكلام وإنما تقطعه لأنَّه صار علماً.

إذاً: إذا سُمِّي شخصٌ بشيءٍ من فعل الأمر الذي همزته همزة وصل وهو الخماسي أو السداسي أو فعل الأمر أو قُصِدَ لفظه في الحكم عليه كما يَكُرُّ معنا كثير، حينئذٍ صارت همزته همزة قطع. وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصَّرْفَةِ غير العشرة المستثناة.

قال الشَّارح: " نحو: اسْتَخْرَجَ " الهمزة همزة وصل لأنَّه ماضٍ سداسي، وانطلق، همزته همزة وصل لأنَّه ماضٍ خماسي، وكذلك الأمر منه .. من الخماسي والسداسي: اسْتَخْرَجَ وَأَنْطَلَقَ، والمصدر نحو: استخراج وانطلاق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي نحو: اخْشَ وَأَمْضِ وَأَنْقُذْ من: خشي ومضى ونفذ، ولو قال: من يخشى ويمضي وينفذ، كان أولى لِيَدُلَّ على أنَّه إذا كان ساكن الثاني.

ثمَّ أشار إلى الموضوع الخامس وهو سماعي بقوله:

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمْ سَمْعٌ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعَ
وَإِيمَنْ

هذه سبعة أسماء .. ذكر سبعة أسماء: (اسْم) هذا الأول، (اسْتِ) الثاني، (ابْنِ ابْنِمْ) (ابْنِ) نفسها زد عليها ميم، (ابْنِ) الثالث، (ابْنِمْ) الرابع، (اثْنَيْنِ) الخامس، (امْرِئٍ) السادس، (وَإِيمَنْ) السابع.

اسْمٌ .. اسْتٌ .. ابْنٌ .. ابْنِمْ .. اثْنان .. امْرِئٌ .. إِيمَنْ، هذه سبعة، إذاً: ذكر سبعة أسماء، ونحن نقول: الأسماء العشرة، لأنَّه قال: (وَتَأْنِيثٍ تَبِعَ) (ابن) .. (ابنة) ثمانية، (اثنتان) .. (اثنتان) تسعة، (امْرِئٍ) .. (امراة) عشرة، إذاً: هذه الأسماء عشرة .. محفوظة.

إذاً: ذكر سبعة أسماء وفُهِمَ من قوله (وَتَأْنِيثٍ تَبِعَ): أنَّ مجموعها عشرة أسماء لأنَّ مؤنَّث (امْرِئٍ): امرأة، ومؤنَّث (ابْنِ): ابنة، (وَاثْنَيْنِ): اثنتان.

(وَفِي اسْمِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (سَمْعٌ)، إذاً: أشار بقوله (سَمْعٌ): أنَّ هذه الألفاظ مسموعة لا قياسيةة، فَتُحْفَظُ ولا يقاس عليها، واسمٌ أصله: سَمَوْ أو سَمَّوْ، حُذِفَت اللام

اعتباطاً وَعَوَّضَ عنها همزة في أولها، إِذَا: هذه الهمزة -همزة الوصل- عَوَّضَ عن محذوفٍ وهو لام الكلمة، على مذهب البصريين كما مرَّ معنا مراراً.
إِذَا: (وَفِي اسْمِ اسْتِ) يعني: وَاسْتِ، على حذف حرف العطف، وما يأتي كله على حذف حرف العطف إلا ما ذُكِرَ، (وَاسْتِ) أصله: سَتَّةٌ بالهاء، حُذِفَت اللام اعتباطاً وَعَوَّضَ عنها همزة الوصل، ولذلك تقول: سَتِّيهِةً، ترجع في التَّصْغِيرِ كما مرَّ معنا، إِذَا: سَتَّةٌ، بالهاء فَحُذِفَت الهاء .. اللام وَعَوَّضَ عنها الهمزة.

و (ابْنِ) على حذف حرف العطف، (ابْنِ) أصله: بَنَوُ، حُذِفَت الواو التي هي لام الكلمة اعتباطاً وَعَوَّضَ عنها همزة الوصل صار (ابْنِ).
(ابْنُ) هو نفسه (ابْنِ) زيد عليه الميم، (وَأَثْنَيْنِ) أصله: ثَنِي، (وَأَمْرِي) لم يُحْدَفْ منه شيء، ولكن أُلْحِقَ بهذه الأسماء المحذوف منها حرفٌ لأنَّ الهمزة بصدد التَّغْيِيرِ فحكموا لها بحكم المحذوف .. نقول: سماعي، وما دام أَنَّهُ سماعي لا يُعَلَّل .. هذه الألفاظ تُحْفَظ ولا تُعَلَّل، لأنَّ أَكْثَرَ ما ذُكِرَ من العلل فيها تَكَلُّفٌ.
وَأَمَّا (أَيُّمِن) فهو المستعمل في القسم وهو مُشْتَقٌّ من اليُمْنِ على مذهب سيبويه، إِذَا: هو مفرد وليس بجمعٍ، فهمزته زائدة، لأنَّه من اليُمْنِ، إِذَا: الهمزة هذه زائدة وإذا كان زائدة حينئذٍ حكمنا عليها بكونها همزة وصل، هذا مذهب البصريين.
وهمزته قطعٌ عند الكوفيين، إِذَا: (وَأَيُّمِن) هذا مختلفٌ فيه، فهمزته همزة وصل عند البصريين لأنَّه مفرد .. لأنَّه مُشْتَقٌّ من اليُمْنِ وهذا مذهب سيبويه، وهو البركة، وهمزته قطعٌ عند الكوفيين، وأَنَّهُ عندهم جمع يَمِين: (أَيُّمِن)، إِذَا: ليست همزته همزة وصل بل هي همزة قطع.
إِذَا:

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ شَمْعٍ ..
(شَمْعٍ) تعلق به قوله: (فِي اسْمِ) جارٍ ومجرورٍ متعلقٌ بقوله (شَمْعٍ)، (اسْتِ) معطوف على (اسْمِ) على حذف حرف العطف، كذلك (ابْنِ) معطوف على (اسْمِ)، (ابْنُ) معطوف على (اسْمِ)، (شَمْعٍ) فعل ماضٍ مُغَيَّرُ الصيغة، ونائب الفاعل ضمير يعود على همزة الوصل، شَمْعٍ همز الوصل في اسم.
(وَأَثْنَيْنِ) هذا معطوف على (اسْمِ)، يعني: في اثنين، (وَأَمْرِي) معطوف على (اسْمِ) كذلك، (وَتَأْنِيثٌ تَبِعَ) تَبِعَ ما يُؤَنَّثُ من الألفاظ الثلاثة التي ذكرناها، وهي: (ابن) .. (ابنه)، و (اثنين) .. (اثنتان)، (وامري) .. (امراة) هذه عشرة.

قال ابن هشام: " وينبغي أن يُزَادَ (أَلْ) الموصولة " (وَأَيْمُ) .. (أَلْ) الموصولة، وسيأتي أنَّ همزتها همزة وصل، لأنَّه قال: (هَمْزُ أَلْ كَذَا) الصواب أنَّه مطلقاً: مُعْرِفَةٌ .. زائدة .. موصولة، لأنَّه اشتهر عندهم الأسماء العشرة على هذه الأسماء فقط، حينئذٍ لا يذكرون معها (أَلْ) الموصولة مع كونها اسماً، (اسم است) إلى آخره، هذه أسماء همزتها همزة وصل، وسبق معنا أنَّ (أَلْ) الموصولة اسمٌ وهمزتها همزة وصل، إذاً: ينبغي عدُّها، وهذا استدراك في محله.

كذلك (أَيْمُ) هذه لغة في: (أَيْمُنْ)، إذاً: صارت اثني عشر اسماً، ليست عشرة، يُزَادَ عليها (أَلْ) الموصولة، همزتها همزة وصل، وَيُزَادَ عليها (أَيْمُ) لغةً في (أَيْمُنْ)، فإن قالوا هي: (أَيْمُنْ) حُذِفَت اللام، قلنا: و (ابْنُكُمْ) هو (ابْنُ) فزِيدَت الميم، يعني قال ابن هشام: لو قيل (أَيْمُ) هي نفسها (أَيْمُنْ) حُذِفَت النون .. اللام، إذاً: لا داعي من زيادتها.

قيل لهم: أنتم قلتم (ابْنُ وابْنُكُمْ) (ابْنُكُمْ) هي (ابْنُ) زِيدَت عليها الميم وهذا حُذِفَ منه، إذاً: ما دام أنكم عددتم (ابْنُ وابْنُكُمْ) وهما شيء واحد، إذاً: عُدُّوا كذلك (أَيْمُنْ) و (أَيْمُ) بحذف النون، إذاً: يَخْلُصُ من هذا أن نقول: أنَّ الأسماء اثنا عشر اسماً وليست بعشرة.

ثمَّ أشار إلى الموضوع السادس والأخير فقال:

(هَمْزُ أَلْ كَذَا) (هَمْزُ) مبتدأ وهو مضاف، و (أَلْ) قصد لفظه مضافٌ إليه، (كَذَا) جار ومجرور متعلِّقٌ بمحذوف يعني: مثل (ذا) السَّابِق في كون همزته همزة وصل، و (أَلْ) أطلقها النَّاطِم حينئذٍ تعمُّ المُعْرِفَةُ والموصولة والزَّائِدَة، همزتها همزة وصل وليست بهمزة قطع، على خلافٍ فيه.

إذاً أشار بقوله: (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أي: مثل (ذا) السَّابِق أي: أنَّ الهمزة في (أَلْ) همزة وصل كما كانت فيما ذُكِر، وهذا مذهب سيبويه، مذهب سيبويه: أنَّ همزة (أَلْ) همزة وصل وليست بهمزة قطع.

ومذهب الخليل: أنَّها أصلية يعني: همزة قطع، حُذِفَت في الوصل لكثرة الاستعمال، إذاً: (هَمْزُ أَلْ كَذَا) على الصحيح وهو مذهب سيبويه، بأنَّ الهمزة هي همزة وصل وضعاً واستعمالاً، وأمَّا على مذهب الخليل فهي همزة قطع وضعاً ووصل استعمالاً، لأنَّها سقطت لكثرة الاستعمال.

ثمَّ بين حكم همزة (أَلْ) إذا دخل عليها همزة استفهام:

..... وَيُبْدَلُ ... مَدّاً فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

بَيِّنْ حَكْمَ (أَلْ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، وَقَالَ (وَيُبَدَّلُ) إِلَى آخِرِهِ، يَعْنِي: أَنَّ (أَلْ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ جَازَ فِيهَا -يَعْنِي: فِي الْهَمْزَةِ- وَجْهَانِ: الْإِبْدَالُ أَوْ التَّسْهِيلُ، إِبْدَالُهَا أَلْفًا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَتَسْهِيلُهَا بَيْنَ الْأَلْفِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا فِي قَوْلِهِ: ((الذَّكْرَيْنِ)) [الأنعام: 143].

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ غَيْرَ هَمْزَةِ (أَلْ) مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ تُحْذَفُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا نَحْوُ: ((أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)) [الصفات: 153] (أَصْطَفَى) هَذَا خَمَاسِي وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ، وَ (أَلْ) هَمْزَتُهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ، هُنَا دَخَلَ الاسْتِفْهَامُ عَلَى مَا لَيْسَ مُتَّصِلًا بِـ (أَلْ)، حِينَئِذٍ حُذِفَتْ قَوْلًا وَاحِدًا.

هُنَا: (أَصْطَفَى) أَصْلُهُ: (أَصْطَفَى) أَيْنَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؟ نَقُولُ: حُذِفَتْ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِدُخُولِهِ عَلَى غَيْرِ هَمْزَةِ (أَلْ) لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَتَمَّا تُحْذَفُ كَمَا سَبَقَ، لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي دَرَجَةِ الْكَلَامِ، لِأَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ مُحَرَّكَةٌ، حِينَئِذٍ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ صَارَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي دَرَجَةِ الْكَلَامِ .. سَقَطَتْ، إِلَّا هَمْزَةُ (أَلْ) فَلِكِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ: إِمَّا إِبْدَالُهَا، وَإِمَّا تَسْهِيلُهَا، أَمَّا غَيْرُهَا فَتُحْذَفُ قَوْلًا وَاحِدًا.

((أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)) وَإِنَّمَا لَمْ تُحْذَفْ هَمْزَةُ (أَلْ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ وَكَانَ الْقِيَاسُ حَذْفُهَا -لَمَّا ذَكَرْنَاهُ-، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ لِاشْتِرَاكِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْفَتْحَةِ.

عَلَى كُلِّ؛ هَذَا هُوَ الْمَسْمُوعُ: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى (أَلْ) فَتَبْقَى هَمْزَةُ (أَلْ) .. تَبْقَى وَلَا تُحْذَفُ، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقِيَاسِ، وَالْأَصْلُ فِي الْقِيَاسِ: أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تَسْقُطُ فِي دَرَجَةِ الْكَلَامِ، وَإِذَا ابْتَدَأَ بِمُتَحَرِّكِ وَهُوَ هَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ حِينَئِذٍ قَلْنَا الْأَصْلَ: سَقُوطُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَلَكِنْ تَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا.

(وَيُبَدَّلُ مَدًّا) مَا هُوَ (يُبَدَّلُ)؟ (هَمْزُ أَلْ)، (يُبَدَّلُ) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُتَأَخَّرِ (يُبَدَّلُ هَمْزُ أَلْ)، (مَدًّا) مَفْعُولٌ ثَانِي، وَأَيْنَ الْأَوَّلُ؟ نَائِبُ الْفَاعِلِ وَ (وَيُبَدَّلُ مَدًّا) يَبْدُلُ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ السَّابِقُ .. نَائِبُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى الْهَمْزِ .. هَمْزَةُ (أَلْ) (مَدًّا) هَذَا عَلَى حَذْفِ الْمِصْصَافِ أَيْ: يُبَدَّلُ حَرْفُ مَدٍّ.

(فِي الْإِسْتِفْهَامِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (يُبَدَّلُ) وَيُبَدَّلُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ مَدًّا وَهُوَ الْأَرْجَحُ وَلِذَلِكَ قَدَّمَهُ النَّاطِمُ .. قَدَّمَهُ لِأَنَّهُ أَرْجَحُ عَلَى التَّسْهِيلِ، (أَوْ يُسَهَّلُ) بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ مَعَ الْقَصْرِ وَلَا يُحْذَفُ، (يُبَدَّلُ مَدًّا) مِنْ جَنْسِ الْحَرَكَةِ: إِنْ كَانَتْ وَاوًّا وَاو .. يَاءً يَاءً، (أَوْ يُسَهَّلُ) يَعْنِي:

أَلْحَقْ إِنَّ دَارَ الرَّيَّابِ تَبَاعَدَتْ ... أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

إذا: همزة الوصل إنما تكون مُتَّصِلَةً بالاسم إذا كان قياساً يكون في المصدر .. مصدر الفعل الخماسي أو السداسي الماضي، وأما ما عداه فهي همزة وصلٍ سماعاً، الأصل: أَنَّمَا همزة قطع، إن سُمِعَتْ فهو موقوفٌ على السَّماع، وما عدا ما ذكره من القياس وهو مصادر الخماسي والسداسي فهو همزة قطع.

وفي الحرف لا تكون إلا همزة قطع، فـ (إلى) و (إلا) و (ألا) ونحوها .. كُلُّ هذه الحروف همزتها همزة قطع، إلا همزة (أل) فقط هذه هي التي تستثنى، إذا: همزة الوصل لا تكون في حرفٍ غير (أل).

إذا: جميع الحروف داخلية، حينئذٍ قولهم: (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ) بأنَّ النَّاطِمَ أطلق القليل هناك .. قول المكودي وغيره، غير وارد، لأنَّ الحرف الأصل فيه: أَنَّ همزته همزة قطع، فلا يرد إلا الفعل والاسم، وإذا كان الأكثر في الفعل هو الأصل دخول همزة الوصل عليه كأنه اختصَّ به.

ولا في فعلٍ مضارعٍ مُطلقاً .. لا تكون الهمزة في فعلٍ مضارعٍ مُطلقاً، لأنَّه إذا كان مفتتحاً بهمزة (أنيت) فهي همزة قطع .. لا يكون مضارعاً مفتتحاً بهمزة إلا وهي همزة (أنيت) المتكلم .. (أَكْرِم).

إذا: ولا في فعلٍ مضارعٍ مُطلقاً، ولا في ماضٍ ثلاثيٍّ كـ: أمر وأخذ، وهذا سبق الاحتراز عنه، أو رباعيٍّ كـ: أكرم وأعطى، ولا في اسمٍ إلا مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة، ويُحذف همز الوصل المضموم مع الاستفهام كما سبق: اضْطُرَّ الرَّجُلُ، بالاقتران على همزة الاستفهام المفتوحة، وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها، وأما حركتها، لأنَّ الأصل فيها أَنَّمَا ساكنة فلها سبعة أحوال:

الأول: وجوب الفتح، وذلك في المبدوء بـ (أل) .. واجبة الفتح: الرجل .. العالم، هذه الهمزة همزة وصلٍ وهي مفتوحة، وحكمها: أَنَّمَا واجبة الفتح.

الثاني: وجوب الضم، وذلك في نحو: انْطَلَقَ .. أُسْتُخْرِجُ، في الفعل مُغَيَّرِ الصيغة إذا كان مبدوءاً بهمزة وصلٍ: انْطَلَقَ .. انْطَلَقَ، مُغَيَّرِ الصيغة، إذا: وجب هنا ضَمُّ الهمزة، كذلك: أُسْتُخْرِجُ، وجب ضَمُّ الهمزة، إذا: في الفعل المبني للمفعول إذا كان خماسياً أو سداسياً، لأنَّ همزة الوصل لا تُتَصَوَّرُ إلا فيهما.

وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، يعني: وجوب الضم يكون في مواضع:

أولاً: نُطْلِقَ وَأُسْتَخْرِجَ، مُعَيَّرَ الصَّيْغَةَ، كذلك في أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل: أَقْتُلُ .. أَكْتُبُ، لكونه مضموم العين في الأصل، فتقول: يَكْتُبُ، كُلُّ فعل مضارع على وزن (يَفْعُل) ففعل الأمر منه يكون بِضَمِّ الهمزة: يَكْتُبُ .. اكتب، ضمنت الهمزة وحكمها الوجوب .. وجوب الضَّمِّ، كذلك: أَقْتُلُ، بخلاف: امشوا .. امضوا، (أَقْتُل) العين مضمومة. ز التاء، (أَكْتُب) التاء وهي عين الكلمة مضمومة، أمَّا (امشوا) هنا الضَّمِّ عارض، وكذلك: امضوا، الضَّمِّ عارض، لأنَّ الأصل: امشيوا، اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ على الياء فَثَقَلَتْ إلى ما قبلها فَحُذِفَتِ الياء، وكذلك: امضيوا، إذا: الأصل فيه: امضوا .. امشوا، وإمَّا ضُمَّتْ هنا لمناسبة الواو، وإمَّا تُضَمُّ همزة الوصل إذا كانت الضَّمَّةُ أصلية وأمَّا إذا كانت عارضة فلا.

إذا: هذا الموضع الثاني وهو وجوب الضَّمِّ، يكون في موضعين: نُطْلِقَ وَأُسْتَخْرِجَ، وَأَقْتُلُ .. أَكْتُبُ، وأمَّا: امشوا وامضوا، نقول: هنا الضَّمَّةُ عارضة.

الثالث: رجحان الضَّمِّ على الكسر يعني: جواز الوجهين الضَّمِّ والكسر، ولكن يَرْجَحُ الضَّمُّ على الكسر، وذلك فيما عَرَضَ جَعَلُ ضَمَّةٍ عينه كسرة. إذا عرض ما يجعل ضَمَّةَ العين كسرة حينئذٍ جاز الوجهان، يعني: يجوز أن تُرَاعِيَ الأصل فَتَضُمَّ، ويجوز أن تُرَاعِيَ الحال .. الآن .. المآل فَتَكْسِرَ، والأصل: يكون ضَمُّ العين، ولكن قَلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرة لمناسبة ياء المخاطبة، وهذا في نحو: اغزِ .. اغزِ، يجوز فيه الوجهان، كُلُّ ما كان على هذا التَّمَطُّ: اغزِ .. اغزِ، لأنَّ الزاي في الأصل أَهْمَا مضمومة: غزا يغزو، ولكن الياء هنا يناسبها كسر ما قبلها.

بِضَمِّ الهمزة راجحاً وكسرها مرجوحاً، لأنَّ الأصل: اغزِ، اسْتَثْقَلَتِ الكسرة على الواو فَثَقَلَتْ ثُمَّ حُذِفَتِ الواو للاتقاء الساكنين، فالضَّمُّ نظراً إلى الأصل، والكسر نظراً إلى الحال الراهنة.

الرابع: رجحان الفتح على الكسر مع جواز الوجهين، وذلك في: أَيْمَنُ وَأَيْمٌ، (أَيْمَن) خاصةً يجوز فيه الوجهان، سواءً هو أو المحذوف.

الخامس: رجحان الكسر على الضَّمِّ، ليس له إلا موضع واحد وهو: (اسم .. أَسْمُ) لأنَّه من: سَمَوْ.

السادس: جواز الضَّمِّ والكسر والإشمام، ثلاثة أوجه، وهذا مرَّ معنا في: اختار وانقاد، مَبْنِيَّين للمفعول: اختير .. اختور، سبق معنا في نائب الفعل.

السابع: وجوب الكسر، وذلك فيما عدا الأحوال الستة السابقة وهو الأصل ..

الأصل وجوب الكسر، لماذا الأصل؟ لأنَّ الأصل في التَّخْلُص من التقاء الساكنين:

الكسر، هذا هو الأصل.

ومذهب البصريين أنَّ أصل همزة الوصل: الكسر، وأما فُتِحَتْ في بعض المواضع تخفيفاً، وَضُمَّتْ في بعضها إتباعاً، إذاً الأصل: الكسر، والفتح للتخفيف، والضَّمُّ للإتباع، إذاً: كُلُّ من الفتح والضَّمِّ عارض وليس بأصلٍ.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ كسرها في: اضْرِبْ، وَضَمَّهَا في: أُسْكُنْ، إتباعاً للثالث، وهذا ضعيف، وأورد عليهم عدم الفتح في: اعْلَمْ.

إذاً: هذا ما يَتَعَلَّقُ بـهمزة الوصل.

وصلَّى الله وسلم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* الإبدال وحده والإعلال ، وحروف الإبدال

* مواضع إبدال الواو والياء همزة

* مواضع قلب الهمزة ياءاً وواواً

* مواضع قلب الألف والواو ياءاً

* مواضع قلب الألف والياء واواً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاة والسلام على نَبِيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أَمَّا بعد:

قال النَّاطِم رحمه الله: (الإِبْدَالُ).

أي: هذا باب أحكام الإبدال أو ما يَتَعَلَّقُ بـ: (الإِبْدَالُ)، (الإِبْدَالُ) بابٌ من أبواب الصَّرْف ويشتمل على أحكام أربعة: الإبدال، والقلب، والتَّثْقِل، والحذف، وهو أَعَمُّ من الإعلال.

(الإِبْدَالُ) اصطلاحاً: جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر مُطلقاً، فخرج بقيد المكان:

العَوَض، فإنه قد يكون في غير مكان المُعَوَّض عنه، وهذا معلومٌ كما هو الشأن في:

عِدَّة .. عِدَّة، التاء هذه بدلٌ أو عَوَضٌ عن الواو، أصلها من الوعد، وكذلك الهمزة في:

ابن، هذه عَوَضٌ عن الواو، فَحُذِفَت الواو اعتباراً، أصله: بَنَوْ، كذلك همزة (اسم)

هذه عوض عن اللام، فأصله: سَمَوْ أو سُمُوْ، كما مرَّ معنا مراراً.

وحينئذٍ هذا يُسَمَّى: عِوَضاً، ولكن لا يَشْتَرَطُ في العوض أن يكون في محلِّ المُعَوَّض عنه،

لأنَّ اللام قد حُذِفَت في: سَمَوْ وهي الواو، وَعَوَّضَ عنها في الأول وهو: اسمٌ، اسمٌ

الهمزة هذه عَوْضٌ عن الواو، وفي غير محلّ المَعْوَض عنه.
وكذلك همزة: ابن، أصله: بَنُو (فَعَلٌ) حُذِفَت الواو اعتباراً لغيرِ عِلَّةٍ تصريفية، وَعَوْضٌ عنها الهمزة في أولها، إذاً لم يُعَوَّض في مكان الحذوف، هذا يُسَمَّى: عَوْضاً ولا يُسَمَّى: إبدالاً، ولو سُمِّي: إبدالاً، إنّما يكون لغة لا اصطلاحاً.
إذاً: خرج بقيد المكان العَوْض، فإنّه قد يكون في غير مكان المَعْوَض عنه كثناء: عِدّة، وهمزة: ابن، وقد يكون في محلّه مثل: سنة .. سَنَوُ، حُذِفَت الواو وَعَوْضٌ عنها التّاء، وقيل أصلها: سَنَّة، ولذلك يُجْمَع على: سنهات أو سنوات، هذا جائز وهذا جائز، إذاً: حُذِفَت اللام سواء كانت الواو أو الهاء وَعَوْضٌ عنها التّاء في محلّ الحذوف، وهذا يُسَمَّى: عَوْضاً.

وبقيد الإطلاق القلب، فإنّه مُخْتَصٌّ بحروف العِلَّة، القلب هو إبدال، ولكنّه أخصُّ من الإبدال الاصطلاحي، إذ كُلُّ قلبٍ إبدالٌ ولا عكس .. بينهما العموم والخصوص المطلق، وهذا التّعريف عام الذي هو: جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر مُطلقاً، إذ مقتضاه: أنّ الإبدال يجري في جميع الحروف، وهو كذلك يجري في جميع الحروف، إن كان هذا تعريفاً لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام، سيأتي أنّ الإدغام فيه إبدال، يُبَدِّل الحرف كذا ثُمَّ يُدْغَم في مثله، والإدغام يكون في جميع الحروف إلا في الألف، فحينئذٍ الإبدال هنا إذا كان عاماً شاملاً للإدغام، حينئذٍ يدخل في جميع الحروف إلا الألف، لأنّ الألف لا تُدْغَم، إنّما غيرها هو الذي يُدْغَم في غيره.
إذاً: هذا التّعريف عام، وعليه يجري في جميع الحروف إلا الألف، إن كان هذا تعريفاً لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام، وكذلك إن كان هذا تعريفاً لغير إبدال الإدغام أيضاً فيه عموم، لو قيل: بأنّ الإدغام إبدالٌ لكنّه ليس بداخلٍ في هذا الباب، وهو كذلك ليس بداخلٍ في هذا الباب وإنّما عني النّظام إبدالاً خاصاً، وهو الإبدال الشائع عند الصّرفيين، ولذلك عيّن قال:

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَاتَ مُوْطِيَا ..

عدّ لنا عشرة أو تسعة أحرف، إذاً: لا يجري في جميع الحروف، وعليه نقول: لم يعن النّظام هنا بهذا الباب ما يشمل الإدغام، إذ جعل باباً خاصاً في آخر المتن يتعلّق بالإدغام، وأمّا له جهة عموم أخرى: وهي كونه شاملاً للإبدال الشائع وغير الشائع، الشائع عند الصّرفيين، وغير الشائع الذي يكون محفوظاً في لسان العرب ولم يجر على سنن قواعد الصّرفيين.

إذاً: هذا يكون عاماً من جهة كونه شائعاً أو غير شائع، والإبدال الشائع أي: عند التصريفيين، ولذلك قيده هنا ابن عقيل: " التي تُبدَل من غيرها إبدالاً شائعاً " وأما الإبدال الغير الشائع فهو شاذ ك: اضْطَجَعَ، هذا شاذ، كذلك: أُصِيلان، تصغير: أُصِيل، على غير القياس، فيُقال: أُصِيلان، هذا كله إبدالٌ غير شائع، فهو شاذٌ يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

والتَّأْظِم هنا أراد بالإبدال: ما يشمل القلب، حينئذٍ الإبدال عامٌّ عند النَّاطِم فدخل فيه القلب، والقلب أخص بمطلق الإبدال، لماذا؟ لكون القلب يَحْتَصُّ بثلاثة أحرف وهي حروف العِلَّة، وأما الإبدال فهو أعم، يدخل في حروف العِلَّة وفي غيرها، ولذلك نقول: بينهما العموم والخصوص المطلق.

إذاً: أراد النَّاطِم بالإبدال: ما يشمل القلب إذ كُلُّ منهما تَغْيِيرٌ في الموضع نفسه بخلاف العَوَض، البديل لا بُدَّ أن يكون في نفس الموضع، والإعلال لا بُدَّ أن يكون في نفس الموضع، وأما العَوَض فلا يُشْتَرَط، بل قد يكون في الموضع نفسه، وقد يكون في غيره، كما هو الشأن في: اسمِ وابنِ.

وَيَحْتَصُّ القلب بحروف العِلَّة والهمزة، وزيدت الهمزة - سيأتي أن النَّاطِم أدخلها مع حروف العِلَّة - لأنَّهما تقارب حروف العِلَّة بكثرة التَّغْيِير، ولذلك قيل: الهمزة حرفٌ صحيح، وقيل: حرف عِلَّة، وقيل: حرفٌ شبيهٌ بالعِلَّة، ثلاثة أقوال: هل الهمزة حرف عِلَّة أم لا؟ لأنَّهما تعامل معاملة الواو والياء والألف، حينئذٍ هل هي حرف عِلَّة أم لا؟ فيها ثلاثة أقوال عند الثُّحاة والصرفيين: قيل حرف عِلَّة، وقيل: حرفٌ صحيح، وقيل: شبيهٌ بالعِلَّة، وهو كذلك -أنَّه شبيهٌ بالعِلَّة- لكثرة التَّغْيِيرَات التي تطرأ عليها. ولذلك نقول نتيجة ما سبق من البحث: الإعلال هو تغيير حرف العِلَّة للتخفيف بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، إذاً: تغيير، ثُمَّ هذا مطلق، تغيير كل حرف؟ لا، تغيير حرف العِلَّة على جهة الخصوص، وأما تغيير غير حرف العِلَّة لا يُسَمَّى: إعلالاً، ولا يُسَمَّى: قلباً، وإنما يُسَمَّى: إبدالاً.

للتخفيف بقلبه أو إسكانه أو حذفه، فأنواع الإعلال ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف، وبقي رابع وهو ما يُسَمَّى ب: إعلال النَّقْل، حينئذٍ نقول: أنواع الإعلال أربعة: إعلالٌ بالإسكان، وإعلالٌ بالقلب، وإعلالٌ بالحذف، وإعلالٌ بالنَّقْل .. نقل الحركة، كما سبق معنا في (يقول) قلنا أصلها: يَقُول، القاف ساكنة، نُقِلَت حركة الواو وهي الضَّمَّة إلى ما قبلها، هذا يُسَمَّى: إعلالاً بالنَّقْل .. بنقل الحركة، ومَرَّ معنا كثيراً هذا.

الإعلال بالإسكان: أن يُسَكَّن الحرف من أجل أن يدغم في غيره، وهذا سيأتي مثاله، كذلك بالحذف والقلب، وهذه كلها ستأتي معنا في هذا الفصل.

وأما الإبدال: فهو جعل مطلق حرف مكان حرف آخر، فخرج بالإطلاق: الإعلال بالقلب لاختصاصه بحروف العلة، كما ذكرناه، فكلُّ إعلالٍ يُقال له: إبدالٌ ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو: قال ورمى، (قال) أصله: قَوْلٌ، هذا اجتمع فيه الإبدال والإعلال، لماذا؟ لكون مُتعلِّقه حرف علة، ثُمَّ حصل إبدالٌ. ز حرفٌ بحرف، الواو صارت ألفاً: قَوْلٌ، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، هذا إبدالٌ وإعلالٌ، ما نوع الإعلال هنا؟ إعلالٌ بالقلب، قلنا: الإعلال أربعة أنواع: إعلالٌ بالقلب، وإعلالٌ بالإسكان، وإعلالٌ بالحذف، وهذا داخلٌ بالقلب، بقي النقل ذكرناه سابقاً.

إذا: (قال) اجتمع فيه الإبدال والإعلال بالقلب، إبدال: أُبدِل حرفٌ مكان حرف، والإبدال لا يختصُّ بحروف العلة، ثُمَّ هذا لكونه حرف علة، لأنَّ الألف حرف علة وأُبدِل عن الواو .. واو إلى ألف، إذا: كُلُّ منهما حرف علة، لكون التَّغيير هنا حصل في حرفٍ خاص وهو حرف العلة يُسمَّى إعلالاً، إذا: اجتمع مع الإبدال.

وينفرد الإبدال في نحو: اضطبر، على وزن (افْتَعَلَ) اضطبر افْتَعَلَ، هنا قُلبت التاء صاد، هل هو من حروف العلة؟ ليس من حروف العلة، إذا لا يُسمَّى: إعلالاً، وإنما يُسمَّى: إبدالاً، لماذا؟ لكون مُتعلِّقه غير حرف العلة.

(قال) و (رمى) (قال) .. (قَوْل) .. (رمى) (رمى) حصل القلب والإعلال هنا لحرف علة، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، إذا: قُلبت الواو إلى الألف، هذا يُسمَّى: إبدال، ثُمَّ لكونه حرف علة إلى حرف علة، اجتمع معه الإعلال .. إعلالٌ بالقلب، كذلك: رمى، أصله: رمي، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، حينئذٍ نقول: هذا إبدالٌ .. أُبدِل حرفٌ بحرف، كان ياءً ثُمَّ صار ألفاً، ولكونه حرف علة نقول: هذا إعلال، إذا: اجتمعا.

أمّا: اضْطَبَّرَ وادَّكَرَ، نقول: هذا على وزن (افْتَعَلَ) قُلبت التاء هنا .. (افْتَعَلَ) (اضْطَبَّرَ) هذا الأصل، قُلبت التاء صاداً، الصَّاد ليست من حروف العلة، نقول: هذا إبدالٌ ولا يُسمَّى: إعلالاً، لكون الصاد ليست من حروف العلة ومثلها: ادَّكَرَ، وسيأتي بحث هذا: اضطبر وادَّكَرَ، في فصلٍ خاص.

وخرج بالمكان العوض، فقد يكون في غير مكان المُعَوَّض منه كناء: عِدَّة، وهمزة: ابن واسم، كما ذكرناه، وقال الأشموني: " قد يُطلق الإبدال على ما يُعْمُ القلب " وهذا الذي عناه النَّاطم هنا: الإبدال أعمُّ من القلب، إلا أنَّ الإبدال إزالة، والقلب إحالة، وهذه دعوى كما قال الصَّبَّان تحتاج إلى دليل، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء

المتماثلة، ومن ثمّ اختص بحروف العِلَّةِ والهمزة لأنها تقاربها في كثرة التغير.
إذاً: الإبدال أعُمُّ من القلب، وهو الذي عناه النَّاطِم رحمه الله.
(الإبدالُ) إذاً: ضَمَّنَ هذا الباب أربعة أحكام من التَّصْرِيف: الإبدال بالمعنى الخاص،
والقلب، والنَّقل، والحذف.

قال النَّاطِم رحمه الله:

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيَا ... فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِرًا أَثَرَ أَلْفٍ زِيدَ وَفِي ... فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَفِي

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيَا ..

هذا يدل على أنه أراد الإبدال ما هو أَخَصُّ ممَّا يشمل الإدغام، إذ الإدغام فيه إبدال،
والإدغام يدخل في جميع الحروف إلا الألف، وأمَّا الإبدال الخاص فهو أخص من مطلق
الإبدال.

إذاً:

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيَا ..

(أَحْرَفُ) مبتدأ وهو مضاف، و (الإبدال) مضاف إليه، و (هَدَأْتُ مُوْطِيَا) قُصِدَ لفظه
خبر المبتدأ، أي: أَنَّ أَحْرَفَ الْإِبْدَالِ هذه الحروف التي يجمعها قولك: (هَدَأْتُ مُوْطِيَا)،
(هَدَأْتُ .. هَدَأْتُ) يجوز ضبطها بفتح التاء وضمِّها، (هَدَأْتُ) سَكَنْتُ .. سَكَنْتُ، يجوز
فيه الوجهان، (مُوْطِيَا) هذا اسم فاعل من: أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ إذا جعلته وطيئاً، لَكِنَّهُ خُفِفَ
همزته بإبدالها ياءً لانفتاحها وكسر ما قبلها، أصله: وطيئاً.

(هَدَأْتُ مُوْطِيَا) وذكره الهاء .. هنا ذكرها زيادةً على ما في (التَّسْهِيلِ)، إذ جمعها في
(التَّسْهِيلِ) في قوله: (طَوَيْتُ دَائِمًا) أسقط الهاء، وهنا زاد الهاء ولم يذكر أحكامها، ذكر
كل ما يَتَعَلَّقُ بسائر الحروف إلا الهاء، لَكِنَّهُ زادها هنا وأنقصها في (التَّسْهِيلِ) لكونه قد
ذكرها في باب (الوقف)، ثُمَّ إنه لم يَتَكَلَّمْ هنا على الهاء مع عَدِّه إياها، ووجه: أَنَّ إبدالها
من غيرها إِنَّمَا يَطَّرِدُ في الوقف على نحو: رحمة ونعمة، وذلك مذكورٌ في باب (الوقف).

إذاً: (هَدَأْتُ مُوْطِيَا) الإبدال إِنَّمَا يكون بواحدٍ من هذه الحروف التسعة أو العشرة.

قال الشَّارِحُ هنا: " هذا الباب عقده الْمُصَنِّفُ لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالاً
شائعاً " لغير إدغام .. لا بُدَّ من تخصيصه لغير إدغام، لأنَّ الإدغام إبدال لَكِنَّهُ عام،
ولذلك يدخل جميع الحروف، كل حروف الهجاء يدخل فيها الإدغام إلا الألف، وأمَّا

هنا فهو خاصٌ بـ: (هَدَأْتُ مُوْطِيًا) إذاً: صار إبدالاً خاصاً.

وهي تسعة أحرف، جمعها المصنّف رحمه الله تعالى في قوله: (هَدَأْتُ مُوْطِيًا) ومعنى (هَدَأْتُ): سكنت، و (مُوْطِيًا) الياء ها بدلٌ عن الهمزة، الكلمة نفسها التي جمع فيها الأحرف وقع فيها إبدال .. الهمزة أُبدلت ياءً - وهذا عجيب! - (مُوْطِيًا) اسم فاعل من: أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ إذا جعلته وَطِيئاً، لكنّه خُفِّفَ همزته بإبدالها ياءً لانفتاحها وكسر ما قبلها.

إذاً: قيّد الشّارح هنا كغيره الإبدال بأن يكون شائعاً، وذلك إنّما يكون إذا كان على قواعد الصّرف، وأمّا ما كان خارجاً فحينئذٍ لا يكون شائعاً .. يكون شاذّاً، إذاً: يقابل الشائع الشاذ.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذٌّ، أو قليل نادر يحفظ ولا يُقاس عليه، فلم يتعرّض المصنف له، وذلك كقولهم في (اضْطَجَعَ): طَجَعَ، وفي (أُصَيِّلَان) تصغير: أُصِيل، على غير قياس (أُصَيِّلَان)، أُصِيل لا يُصَغَّر على (أُصَيِّلَان)، من أين جاءت الألف والنون هذه؟ نقول: هذا على غير قياس، مثل: مُعْزِبَان تصغير: مَعْرَب.

وفي (أُصَيِّلَان): أُصَيِّلَال، (أُصَيِّلَان) هذا تصغير: أُصِيل، أُصَيِّلَال وهذا في الوقف، ومن ذلك قول النّابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَالاً أَسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

على كلام طويل عندهم في هذه المسألة، إذاً: كُلُّ ما خرج عن قواعد الصرفيين في الإبدال، ولم يكن من هذه الحروف التسعة: (هَدَأْتُ مُوْطِيًا) فهو شاذٌّ يحفظ ولا يُقاس عليه، أو قليل والقليل يُلْحَقُ بالشاذ.

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيًا ..

(هَدَأْتُ) هذا إذا أعربناه على جهة التّفصيل نقول: فعل وفاعل، و (مُوْطِيًا) حالٌ من الفاعل .. من التاء، ولك أن تجعلها: قُصِدَ لفظها فصارت علماً، (هَدَأْتُ مُوْطِيًا) كلها مثل: زيد، تجعلها خبراً عن المبتدأ.

... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِراً أَثَرِ أَلْفٍ زَيْدَ.

(فَأَبْدِلِ) الفاء هنا للتّفريع، شرع في بيان هذه الحروف.

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ ..

يعني: الهمزة تُبَدَّلُ من واوٍ وياءٍ، يعني: الواو والياء تُقَلَّبُ همزةً في أربعة مواضع:

الموضع الأول: أشار إليه بقوله:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ آخِراً ..

هذا شرط: إذا كانت آخراً، (اِثْرَ أَلِفٍ) بعد أَلِفٍ (زَيْدٍ) بعد أَلِفٍ زَائِدٍ، يعني: إذا وقعت

الواو والياء بعد أَلِفٍ زائدة قُلِبَتِ الواو والياء همزة، وهذا مثاله كثير نقول: كساء،

أصلها: كِسَاءٌ، هو هذا الموضع، و (بناء) أصلها: بِنَائِي، قُلِبَتِ الياء همزةً، وَقُلِبَتِ الواو

همزةً لكونها وقعت مُتَطَرِّفَةً بعد أَلِفٍ زائدة: كِسَاءٌ، الهمزة هذه منقلبة عن واوٍ، لأنها من

(الكسوة): كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، إذاً: هو واوي، و (بَنَيْتُ) إذاً: هو يائي، إذاً (كسَاءٌ) و

(بناء) نقول: الهمزة هنا منقلبة عن واوٍ وعن ياءٍ، لكونها وقعت مُتَطَرِّفَةً.

(فَأَبْدِلِ) الفاء: للتفريع، و (أَبْدِلِ) هذا فعل أمر، والفاعل أنت، و (الهمزة) هذا مفعول،

(أَبْدِلِ الْهَمْزَةَ).

(مِنْ وَاوٍ) جارٍ ومجرور متعلق بـ: (أَبْدِلِ)، (وَيَاءٍ) قصره للضرورة، (آخِراً) هذا منصوبٌ

على الظرفية، يعني: آخر الكلمة، منصوبٌ على الظرفية والعامل فيه (أَبْدِلِ).

(اِثْرَ أَلِفٍ) كذلك ظرف، وكلا الطرفين نعتٌ لواوٍ وياءٍ، لأنه قيد .. شرط، إذاً: اشترط

في الواو والياء: أن تكونا واقعيتين آخراً، يعني: آخر الكلمة .. إذا وقعت طرفاً، (اِثْرَ)

متعلق بقوله: (أَبْدِلِ)، أيضاً: ظرف، و (آخِراً) ظرف، والظرفان متعلقان بقوله: (أَبْدِلِ)

نعتٌ لـ: (وَاوٍ وَيَاءٍ)، والتقدير: مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ واقعيتين آخراً اِثْرَ أَلِفٍ زَيْدٍ، (زَيْدٍ) فعل

ماضي مُعَبَّرٌ بالصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (أَلِفٍ) الألف تكون زائدة.

يعني: أنَّ الهمزة تُبَدَّلُ من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد أَلِفٍ زائدة نحو: كساء

وسماء .. سَمَاءٌ، الهمزة هذه ليست للتأنيث وإنما هي بدلٌ عن واوٍ، ولذلك يُجْمَعُ على:

سموات، قيل: لكن من أين هذه الواو؟ تقولك هو جمع (سماء) أصله: سَمَاءٌ، لماذا قُلِبَتِ

الواو همزةً؟ لوقوعها مُتَطَرِّفَةً بعد أَلِفٍ زائدة، وهذا الذي عناه النَّاطِمُ هنا:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ آخِراً ..

وقد وقعت آخراً اِثْرَ أَلِفٍ زَائِدٍ.

إذاً: نحو: كسَاءٍ وسماء ودعاء، ونحو: بناء وطلباء وفناء، هذا للياء.

وَفُهِمَ من قوله: (آخِراً) هذا قيد .. واِثْرَ أَلِفٍ آخِراً، مفهومه: إن لم تقع آخراً لم تُقَلَّبْ

الواو ولا الياء همزةً، لأنَّ هذا شرط .. قيد، فإن لم يكن كذلك انتفى الشرط، وإذا

انتفى الشَّرط انتفى المشروط.

وَفُهِمَ من قوله: (آخِرًا) أَنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة، والأمر كذلك، نحو: قَاوَلٌ، (قَاوَلٌ) على وزن (فَاعَلٌ)، وقعت هنا الواو بعد ألفٍ زائدة، لِأَنَّهُ على وزن (فَاعَلٌ)، هل تُقَلَّبُ الواو همزة؟ نقول: لا تقلب الواو همزةً، مع كونها وقعت بعد ألفٍ زائدة، لِأَنَّهُما لم تقع مُتَطَرِفَةً، يعني: في آخر الكلمة، (بَايَعٌ) هل تُقَلَّبُ بَ الياء هنا همزةً لوقوعها بعد ألفٍ زائدة؟ الجواب: لا، لِأَنَّ الشَّرط الأول وهو (آخِرًا) قد انتفى، فلا بُدَّ أن تكون آخرةً.

إِذَا فُهِمَ من قوله: (آخِرًا) أَنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزةً نحو: قَاوَلٌ وبائع، وإداوة وهداية، الأمر كذلك.

وَفُهِمَ من قوله: (أَلِفٍ زِيدَ) أَنَّ الألف إذا كانت غير زائدة كذلك لا تُبَدَل، نحو: واو .. كلمة: واو .. اسم واو، وقعت الواو بعد ألفٍ مُتَطَرِفَةٍ، هل تُبَدَلُ الواو همزة؟ (واء) لا يُقَالُ هذا، لماذا؟ لكون الواو أصليَّةً لِأَنَّهُا ثلاثة أحرف، إِذَا: فُهِمَ من قوله (أَلِفٍ زِيدَ): أَنَّ الواو إذا وقعت مُتَطَرِفَةً بعد ألفٍ غير زائدة لم تُقَلَّبْ مثل: واو، ومثلها: زاي، وقعت الياء هنا مُتَطَرِفَةً، آخر الكلمة بعد ألف، ولكن هذه الألف ليست زائدة، إِذَا: لا تُقَلَّبُ الياء همزةً نحو: واو وزاي.

وَفُهِمَ منه أيضاً: أَنَّ حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة، هل إذا وقعت الواو آخِرًا ثُمَّ لحقته تاء تأنيث، هل تُخْرِجُ تاء التأنيث الواو أو الياء عن كونها متطرفة أو لا؟ الظاهر: لا. أن حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة، لِأَنَّ تاء التأنيث زائدة على الكلمة نحو: عباءة أصله: عَبَاوَةٌ، الهمزة هنا منقلبة عن ياءٍ، إِذَا: التاء هنا لم تُخْرِجِ الواو عن كونها مُتَطَرِفَةً. فقولُه حينئذٍ:

..... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِرًا أَثَرُ أَلِفٍ زِيدَ.

ولو حُتِمَ بناء التَّأْنِيثِ، فتاء التأنيث لا تُخْرِجِ الواو أو الياء عن كونها مُتَطَرِفَةً، وَفُهِمَ أيضاً: أَنَّ الكلمة إذا بُنِيَتْ على تاء التأنيث لم تُبَدَل، لِأَنَّهُما لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَايَةٌ، دِرْحَايَةٌ قالوا: هذه الكلمة أول ما وُجِدَتْ بناء التأنيث، يعني: ليست زائدة، فإذا لم تكن زائدة فحينئذٍ تاء التأنيث تُنَزَّلُ مُنَزَّلَةَ الأَصْلِ من الكلمة، فأخرجت الياء عن كونها مُتَطَرِفَةً، وَأَمَّا إِذَا كانت في نِيَّةِ الانفصال حينئذٍ لا تُخْرِجِ الواو أو الياء عن كونها مُتَطَرِفَةً.

إذاً: الموضع الأول الذي تُبدَل فيه الواو أو الياء همزةً: أن تكون هذه الواو أو الياء مُتَطَرِّفَةً إثر ألفٍ زائدةٍ، (زيد) الجملة هنا نعت لـ: (ألفٍ) لذلك تقول: ألفٍ زائدة.
الموضع الثاني: أشار إليه بقوله:

..... وفي ... فاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا افْتُنِي

(ذَا) مبتدأ اسم إشارة، والمشار إليه: إبدال الواو والياء همزة، (افْتُنِي) يعني: تُبع.
في فاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ..

(في فاعِلٍ) يعني: فيما كان على وزن (فاعِلٍ)، أُعِلَّ عَيْنًا في فعله فَحْمِل اسم الفاعل على فعله، قَالَ هذا أُعِلَّت عينه يعني: قُلِبَت الواو ألفاً أصله: قَوْل .. قَالَ، اسم الفاعل: قَاوِل، على وزن (فاعِلٍ)، نقول: نقلب الواو همزةً في (قَاوِل) حملاً على فعله، لكون العين اغْتَلَّت في الفعل فَقُلِبَت الواو ألفاً، كذلك في اسم الفاعل نقلب الواو همزةً، و (بَاعَ) .. (بَاعَ) نقول: بايع .. بايَع، على وزن (فاعِلٍ)، نأتي إلى الياء هذه ونقلبها همزةً لكونها أُعِلَّت، يعني: قُلِبَت هذه الياء ألفاً في الفعل، فَحْمِل اسم الفاعل على فعله.

إذاً .. انظر إلى النظم: (ذَا) أي: قلب الواو أو الياء همزةً، (افْتُنِي) اتبع، (في فاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا) يعني: في فعله، فَتَقَلَّب الواو همزةً فتقول: قَائِل، وَتَقَلَّب الياء همزةً فتقول في (بَاعَ): (بَائِع، من أين جاءت هذه الهمزة؟ حملاً لاسم الفاعل على فعله، لأنها أُعِلَّت عينه في الفعل الماضي، فكذلك في اسم الفاعل.

(وَفِي فاعِلٍ) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (افْتُنِي)، و (افْتُنِي) هذا خبر (ذَا) مُغَيَّر الصيغة، و (فاعِلٍ) مضاف، و (مَا أُعِلَّ عَيْنًا) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، مضاف إليه في محلِّ جر، و (أُعِلَّ) مُغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، و (عَيْنًا) تمييز، فحينئذٍ نحمل اسم الفاعل على فعله، هذا الموضع الثاني.

قال الشَّارح هنا: " فَتُبَدَّل الهمزة من كُلِّ واوٍ أو ياءٍ تَطَرَّفَتَا ووقعتا بعد ألفٍ زائدة نحو: دعاء وبناء، والأصل: دُعَاوٌ وَبِنَايٌ " (دُعَاوٌ) يعني: ألفٌ بعدها واو، تَطَرَّفَت الواو بعد ألفٍ زائدة نقلبها همزةً فتقول: دعاء، و (بِنَايٌ) تَطَرَّفَت الياء بعد ألفٍ زائدة نقلبها همزةً فتقول: بِنَاءٌ.

فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تُبدَل: آية وراية، وكذلك إن لم تَطَرَّف الياء أو الواو كـ: تَبَائُنٌ وتعاون، كما ذكرناه في الأمثلة السابقة، إذاً: إذا انتفت الشروط هذه انتفى قلب الواو أو الياء همزةً.

الموضع الثاني: أشار إليه بقوله:

... وَفِي ... فَأَعِلَ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنْفِي

(مَا أُعِلَّ عَيْنًا) فَإِنْ لَمْ تُعَلَّ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي لَا تُقَلَّبَ مِثْل: عَوَرَ، الْعَيْنُ هُنَا لَمْ تُعَلَّ يَعْنِي: لَمْ تُقَلَّبَ أَلْفًا، وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: عَاوَرَ .. كَمَا هُوَ، لَا تَقْلِبُهُ هَمْزَةً، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الشَّرْطَ: أَنْ تُعَلَّ عَيْنُهُ فِي فِعْلِهِ .. فِي الْمَاضِي، يَعْنِي: تُقَلَّبَ أَلْفًا، فَإِذَا لَمْ تُعَلَّ حِينَئِذٍ تَصِحُّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَ (صَائِدٌ) مِنْ: صَيَّدَ، وَعَيْنٌ فَهُوَ عَايَنَ.

قال الشَّارِحُ: " أشار بقوله:

... وَفِي ... فَأَعِلَ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنْفِي

إِلَى أَنْ الْهَمْزَةُ تُبَدَّلُ مِنَ الْبَاءِ وَالْوَاوِ قِيَاسًا مُتَّبَعًا " (مُتَّبَعًا) هَذِهِ زَادَهَا الْحَقِيقُ وَلَا دَاعِي لَهَا، أَنَّ الْهَمْزَةَ تُبَدَّلُ مِنَ الْبَاءِ وَالْوَاوِ قِيَاسًا إِذَا وَقَعَتْ كُلُّ مَنِهْمَا عَيْنِ اسْمِ فَاعِلٍ وَأُعِلَّتْ فِي فِعْلِهِ، وَقَعَتْ الْوَاوُ فِي عَيْنِ فَاعِلٍ فَقُلْتُ: قَاوِلُ، وَقَعَتْ الْبَاءُ فِي عَيْنِ فَاعِلٍ فَتَقُولُ: بَايِعُ، وَأُعِلَّتْ فِي فِعْلِهِ .. تَنْظُرُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي نَحْوُ: قَائِلٌ وَبَائِعٌ، وَأَصْلُهُمَا: قَاوِلُ وَبَايِعُ، وَلَكِنْ أَعْلُوْا حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ يَعْنِي: لَا تَوْجِدُ عِلَّةً فِي اللَّفْظِ إِلَّا الْحَمْلَ عَلَى الْفِعْلِ. فَكَمَا قَالُوا: قَالَ وَبَاعَ، فَقَلَبُوا الْعَيْنَ أَلْفًا قَالُوا: قَائِلٌ وَبَائِعٌ، فَقَلَبُوا عَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ هَمْزَةً، فَإِنْ لَمْ تُعَلَّ الْعَيْنُ فِي الْفِعْلِ صَحَّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: عَوَرَ، فَهُوَ: عَاوَرَ، إِذَا: (عَاوَرَ) لِمَاذَا لَا تَحْمِلُهَا عَلَى (قَائِلٍ) وَ (بَائِعٍ)؟ تَقُولُ: لَا تَنْفَاءُ الشَّرْطُ، وَمَا هُوَ هَذَا الشَّرْطُ؟ كَوْنُهَا أُعِلَّتْ فِي مَاضِي (قَائِلٍ) وَ (بَائِعٍ)، وَلَمْ تُعَلَّ الْعَيْنُ فِي مَاضِي (عَاوَرَ)، فَتَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا، وَمِثْلُهَا (عَيْنٌ) فَهُوَ (عَايَنَ)، إِذَا: (عَايَنَ) لَيْسَتْ كَ: قَائِلٌ وَبَائِعٌ، لِأَنَّ عَيْنَ الْمَاضِي هُنَا لَمْ تُعَلَّ.

وأشار إلى الموضع الثالث مِمَّا تُبَدَّلُ فِيهِ الْبَاءُ وَالْوَاوُ هَمْزَةً بقوله:

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

هذا الموضع الثالث، يعني: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَفْرَدِ مَدٌّ ثَالِثٌ زَائِدٌ قُلِبَ فِي الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثْلِ (فَعَائِلٍ).

(وَالْمَدُّ) هَذَا مَبْتَدَأٌ، (زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ) يَعْنِي: فِي الْمَفْرَدِ، (الْمَدُّ) هَذَا جَنْسٌ .. أَطْلُقُ التَّأْظِمَ هُنَا، فَيَشْمَلُ الْأَلْفَ .. دَخَلَ الْأَلْفُ مَعَ كَوْنِهِ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَلَا بِأَسْ بِالْمُنَاسِبَةِ يَذْكُرُ مَعَهُ مَا نَاسِبُهُ.

إِذَا: (الْمَدُّ) أَطْلُقُ هُنَا فَشَمِلَ الْأَلْفَ، نَحْوُ: قِلَادَةٌ، أَلْفٌ، وَقَعَتْ ثَالِثَةٌ زَائِدَةٌ، (قِلَادَةٌ)

تقول فيه: قَلَايِدُ، والياء نحو: صحيفة وصحائف، والواو نحو: عجوز وعجائز، أصله: عجواز، على وزن (فَعَائِلٍ)، و (صحائف) أصلها: صحايف بالياء، قُلِبَت الياء همزةً، وَقُلِبَت الواو همزةً، لماذا؟ لكونها في المفرد وقعت ثالثاً زائداً.

(وَالْمَدُّ) شَمِلَ الأنواع الثلاثة: الألف والياء والواو، (زَيْدٌ) هذا شرطٌ، الأول: أن يكون مَدّاً، والثاني: أن يكون زائداً، فإن لم يكن زائداً لم يُقْلَبْ نحو: مَثُوبَةٌ ومثاوب، (مَثُوبَةٌ) هنا الواو وقعت عين الكلمة ليست بزائدة، ولذلك تقول في جمعها: مثاوب، ولا تُقْلَبْ الواو همزةً، و (مَعِيشَةٌ) وقعت الياء عيناً، تقول: معايش، لأنَّ الواو والياء فيهما عين الكلمة.

إِذَا: (الْمَدُّ) أَمَّا غير المد فلا، فالحكم خاصٌّ بالألف والواو والياء، (زَيْدٌ) فإن لم يكن زائداً ولو كانت واواً أو ياءً لم تُقْلَبْ (ثَالِثاً) مفهومه: أَنَّ الثالث إذا لم يكن مَدَّةً لم يُقْلَبْ نحو: ((قَسَوْرَةٌ)) [المدثر: 51] الواو هنا مفتوحة ليست مَدَّةً، المَدَّة لا بد أن تكون ساكنة وهذه ليست بساكنة، (قَسَوْرَةٌ) تقول في الجمع: قساور، بصحة الواو ولا تقلبها همزة .. تبقى على ما هي عليه.

(فِي الْوَاحِدِ) في المفرد .. في مفرده، إِذَا: إذا وُجِدَ في المفرد أَلِفٌ زائدةٌ ثالثة، وجمعه على وزن (فَعَائِلٍ) قلبت الواو والياء والألف همزةً، لماذا؟ لكونه في المفرد بالشروط المذكورة.

(وَالْمَدُّ) قلنا: هذا مبتدأ.

... وَزَيْدٌ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزاً يُرَى

(يُرَى) هذا خبر المبتدأ، (وَالْمَدُّ يُرَى) (يُرَى) فعل مضارع مُغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المد .. على المبتدأ، يُرَى المَدُّ (زَيْدٌ ثَالِثاً) (زَيْدٌ) فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، كذلك نائب الفاعل يعود على (الْمَدُّ) زيد المَدُّ، (ثَالِثاً) هذا حالٌ من نائب الفاعل في (يُرَى)، وجملة (زَيْدٌ) كذلك حال، إِذَا: كُلٌّ من (زَيْدٌ) و (ثَالِثاً) حالان من نائب الفاعل في (يُرَى)، والتقدير: وَالْمَدُّ يُرَى هَمْزاً حال كونه زائداً ثَالِثاً، وقوله: (فِي الْوَاحِدِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (زَيْدٌ) لأنَّ محلَّ الزيادة في الأصل تكون في المفرد (زَيْدٌ فِي الْوَاحِدِ).

(هَمْزاً) مفعول ثاني ل: (يُرَى) .. تَقَدَّمَ عليه، وإذا جعلنا (يُرَى) بصرية؟ مفعول ثاني ل: (يُرَى) إذا كانت علمية، وإذا كانت بصرية، ماذا نعرب (هَمْزاً)؟ حال .. نعربها حالاً،

(رأى) إن كانت علمية أعربنا المنصوب بعدها مفعول أول وثاني، وإن كانت بصرية أعربناه حال.

إذاً: (هَمْزاً) هذا مفعول ثاني ل: (يُرَى)، (في مِثْلِ) هذا مُتَعَلِّق ب: (يُرَى)، (كَالْقَلَائِدِ) ما إعراب (كَالْقَلَائِدِ) هنا عندنا إشكال: (في مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ)؟ الكاف نجعلها زائدة (في مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ) وقعت زائدة بين المضاف والمضاف إليه .. الكاف هنا زائدة، (في مِثْلِ) (مِثْل) مضاف، و (الْقَلَائِدِ) مضاف إليه، والكاف هذه زيدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

إذاً خلاصة هذا الموضع الثالث: أنه إذا كان في المفرد، إذاً: النظر هنا في المفرد .. الشرط يكون في المفرد، إذا كان في المفرد مدً: ألف أو واو أو ياء، ثالثاً زائد، حينئذٍ قلب هذا المد سواء كان ألفاً أو واواً أو ياءً .. قلب في الجمع على (فَعَائِلٍ)، حينئذٍ تقول: قلادة .. قلائد، الهمزة هذه هي الألف التي في: قلادة، وأما الألف التي في: قلائد (فَعَائِلٍ) ألف الجمع .. التفسير، ثم جاءت الألف التي في: قلادة، فقلبت همزة، (صحيفة): صحايف، هناك الألف ما يمكن النطق بها، (صحايف) هذا الأصل، فتقلب الياء همزة لكون هذه الياء في المفرد مدة ثلاثة زائدة، وتقول (عجوز): عجواز، هذا الأصل، ثم تقلب الواو همزة لكونها في المفرد مدّة أي: واو، ثلاثة زائدة.

إذاً: هذا الموضع الثالث الذي تُقَلَّب فيه الواو أو الياء، وزاد النّاطم مع الألف تُقَلَّب همزة.

قال الشّارح: " تُبَدِّل الهمزة أيضاً ممّا ولي ألف الجمع الذي على مثل (مَفَاعِلٍ)، ثمّ يكون (فَعَائِلٍ)، إن كان مدّة مزيدة في الواحد نحو: قلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز " (عجوز) يُطَلَّق على الذّكر والأنثى (فَعُول)، (عجوزة) هذا خلاف الأصل.

فلو كان غير مدّة لم تُبَدِّل نحو: قَسَوْرَة وَقَسَاوِرْ، صَحَّت الواو في الجمع، لم تُبَدِّل همزة لانتفاء شرط كونها مدّة في المفرد، وهكذا إن كان مدّة غير زائدة نحو (مَفَاوِز): مَفَاوِزْ، صَحَّت الواو، و (معيشة) ومعايش، إلا فيما سُمِعَ فَيُحْفَظ ولا يُقاس عليه نحو: مصيبة ومصائب، هذا يُحْفَظ ولا يُقاس عليه، كذلك: منارة ومنائر، هذا يُحْفَظ ولا يُقاس عليه: منائر، نقول: هذا شاذ.

وأشار إلى الموضع الرابع بقوله:

كَذَاكَ ثَانِي لَيَتَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

(كَذَاكَ) أي: مثل ذاك، المشار إليه: قلب حرف العِلَّة همزة الذي هو الواو والياء، (ثاني لَيِّنِينَ) (لَيِّنِينَ) يعني: حرف عِلَّة، وأطلق النَّاطِم فيشمل حينئذٍ أربع صور .. سيأتي، (اكتَنَفَا) .. (كَذَاكَ) خبر مُقَدَّم، (ثاني) هذا مبتدأ مُؤَخَّر وهو مضاف، و (لَيِّنِينَ) مضاف إليه، (اكتَنَفَا) فعل ماضي مبني للمعلوم، والألف هذه فاعل، (اكتَنَفَا) بمعنى: أحاط يعني: تَوَسَّط.

(مَدَّ مَفَاعِلَ) (مَدَّ) هذا مفعولٌ به لقوله: (اكتَنَفَا)، إذا: (اكتَنَفَا) الألف هنا يعود على (لَيِّنِينَ)، (مَدَّ مَفَاعِلَ) (مَدَّ) مفعول به، و (مَدَّ) مضاف، و (مَفَاعِلَ) مضاف إليه، احترز به عن (مَفَاعِلَ) طَوَاوِيس، فتصح الواو والياء، (كَجَمْعٍ نَيِّفًا) سيأتي. إذا: يعني بهذا البيت الموضع الرابع: وهو ممَّا تُقَلَّب فيه الواو والياء همزة، يعني: أنه إذا وقعت ألف التَّكْسِير بين حرفي عِلَّة، ولذلك قال: (ثاني لَيِّنِينَ اكتَنَفَا) اكتنفا ماذا؟ (مَدَّ مَفَاعِلَ).

(اكتَنَفَا) الألف هذه تعود إلى ل: (لَيِّنِينَ) مضافٌ إليه، (اكتَنَفَا) ماذا؟ أحاط بماذا؟ (مَدَّ مَفَاعِلَ)، إذا: وقع (مَدَّ مَفَاعِلَ) بين حرفي لين: واو واو، ياء ياء، واو ياء، ياء واو أربعة صور، لأنَّ النَّاطِم أطلق هنا، إذا: إذا اكتنفا .. أحاطا ب: (مَدَّ مَفَاعِلَ) حينئذٍ يأتي الحكم الذي ذكره.

يعني: أنه إذا وقعت ألف التَّكْسِير بين حرفي عِلَّة وجب إبدال ثانيهما همزة، الثاني الذي هو بعد ألف (مَفَاعِلَ)، تقع ألف (مَفَاعِلَ) بين حرفي عِلَّة، ثُمَّ الثاني هو الذي يقلب همزة، (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك السَّابِق في قلب الواو والياء همزة (ثاني)، إذا: الحكم مُنْصَب على الثاني لا على الأول، متى؟ إذا (اكتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ) فوقعت (مَدَّ مَفَاعِلَ) بين حرفي لين، تقلب الثاني الذي بعد الألف، الواو تقلبه همزة، أو الياء تقلبه همزة.

وَفُهِم من قوله: (لَيِّنِينَ) الإطلاق، أطلق النَّاطِم هنا حيث لم يَشْتَرَط الزِّيَادَة، ولا زيادة ما بعد الألف، كما اشترط في المسألة السابقة، (وَالْمَدُّ زَيْدٌ) اشترط أن يكون زائداً، وهنا لم يَشْتَرَط فأطلق فيعم الصَّحِيح.

وَشَمِل قوله: (لَيِّنِينَ) أربع صور:

لَيِّنِينَ اكتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ ..

واوين .. ياءين، الأول واو، والثاني ياء، وبالعكس.

وشمل قوله: (لَيِّنِينَ) أربع صور:

الأولى: أن يكون واوين نحو: أوائل، أصله: أوْأول، جمع (أول)، إذا: وقعت ألف (مفاعِل) بين واوين، نقلب الثانية همزة.

كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ

هنا: أوائل، الواوان اكتنفا .. أحاطا بـ (مَدَّ مَفَاعِلَ)، إذا: نقلب الثانية همزة، فتقول: أوائل.

الثاني: أن يكونا ياءين نحو: (نَيْفَ) الذي ذكره هنا، (نَيْفَ) ونيائف، أصله: نيايف، وقعت الألف بين ياءين، فقلبت الياء الثانية همزة وقيل: نيايف، إذا: وقعت الألف هنا (مَدَّ مَفَاعِلَ) بين حرفي علة وهما ياءان، فلبت الثانية همزة.

الصورة الثالثة: أن تكون الأولى واوًا والثانية ياءً نحو: صائد وصوائد، أصله: صوايد، وقعت الألف تكسير بين واوٍ وياء، إذا: حرفي العلة (اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ) فقلبت الثانية همزة فقيل: صوائد.

الرابعة: أن تكون الأولى ياءً والثانية واوًا نحو: جَيِّدٌ وَجَيَّائِدٌ، أصله: جَيَّاوِدٌ، وقعت الألف بين حرفي علة، الأولى ياء والثانية واو: جياود، لأنه من: جاد يجود، وسيّد .. سيائد، أصله: سیاود.

إذاً قوله: (ثَانِي لَيْتَيْنِ) أطلقه النَّاطِمُ فشمّل الصُّورَ الأربعة التي ذكرناها، (اكْتَنَفَا) يعني: أحاطا (الألف) هنا فاعل يعود على (لَيْتَيْنِ)، أحاطا (مَدَّ مَفَاعِلَ).
فُهِمَ من قوله (مَفَاعِلَ): أَنَّهُ لَا تُقَلَّبُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالطَّرْفِ كَالْمِثَالِ، فَلَوْ بَعُدَتْ مِنَ الطَّرْفِ لَمْ تُقَلَّبْ نَحْو: طَوَاوِيسَ، لِأَنَّهُ (مَفَاعِلُ) لَا (مَفَاعِلُ)، إذا: مقصوده: (مَفَاعِلُ) لَا (مَفَاعِلُ) .. احترز بـ: (مَفَاعِلُ) عن (مَفَاعِلُ).

(كَجَمْعٍ نَيْفًا) (جَمْعٌ) بالتَّوْنِينِ هنا، يعني: وذلك كجمع (كَجَمْعٍ نَيْفًا)، (نَيْفًا) الألف هذه للإطلاق، مِثَالٌ لِمَا حَرَفَا الْعِلَّةَ فِيهِ يَاءَانِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ النَّاطِمَ هُنَا لَمْ يُخَصِّصْ الْحُكْمَ بِالْمِثَالِ، لِأَنَّهُ قَالَ: (ثَانِي لَيْتَيْنِ) أطلق اللينين، ومثّل بما وقعت المدّة بين ياءين، لا ينفي أن تقع المدّة بين واوين أو مختلفين، حينئذٍ نقول: هذا من باب ذكر المثال فحسب، لا من إعطاء الحكم.

إذاً: (نَيْفًا) مِثَالٌ لِمَا حَرَفَا الْعِلَّةَ فِيهِ يَاءَانِ وَهُوَ (نَيْفَ) وَزَنَهُ (فَيْعِلُ)، والياء الأولى زائدة، وعينه ياءٌ، لأنه من: نَافَ يَنْيِفُ إذا زاد، (نايف) يعني: زائد هذا الأصل، إذا زاد، فاجتمعت ياءان أَدْغَمَتِ الأولى في الثانية، فَلَمَّا جُمِعَ عَلَى (مَفَاعِلَ) فَصَلَتْ أَلْفُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَاءَيْنِ (نَيْفَ) مَدْغَمَةً، (فَيْعِلُ) أَدْغَمَتِ الْبَاءَ الْأَوَّلَى فِي الْعَيْنِ.

إذاً قوله: (لَيَنْبِئُ) لم يَشْتَرَطِ الزَّيَادَةُ كالمسألة السابقة، حينئذٍ يحتمل أن الأولى تكون زائدة، والثانية أصلية (نَيْفَ) ياءٌ ثُمَّ بعدها ياءٌ ثُمَّ الفاء على وزن (فَيْعِلْ)، أُدْغِمَتِ الياء الأولى في الثانية صار (نَيْفَ)، لَمَّا جُمِعَ على (مَفَاعِلِ) وقعت الألف بين الياءين فصلت بينهما .. فَكُتِ الإدغام، حينئذٍ وقعت الألف بين ياءٍ زائدة سابقة وياءٍ أصلية بعدها التي هي عين الكلمة، فَقُلِبَتِ عين الكلمة.

فصلت ألف الجمع بين الياءين وَقُلِبَتِ التي بعد الألف همزة، وَإِنَّمَا قُلِبَ حرف العلة في هذه الصُّور الأربع همزةً وإن كانت أصلاً في مثل (نَيْفَ) لِثِقَلِ الألف بين حرفي العلة. كَذَاكَ ثَانِي لَيَنْبِئُ أَكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

(نَيْفَا) الألف هذه للأطلاق، قال الشَّارِحُ: " أي كذلك تُبَدَّلُ الهمزة من ثاني حرفين لَيَنْبِئُ تَوَسَّطَ بينهما مَدَّة (مَفَاعِلِ)، كما لو سَمَّيْتَ رجلاً بـ: نَيْفٍ، ثُمَّ كَسَرْتَهُ (فَيْعِلْ) فَإِنَّكَ تقول: نَيْفًا " أصلها: نيايف، الياء الثانية هي عين الكلمة.

بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ومثله: أول وأوائل، كما ذكرناه سابقاً، فلو تَوَسَّطَ بينهما مَدَّة (مَفَاعِلِ) امتنع قلب الثاني منهما همزة كـ: طواويس، وقعت الألف بين واوين ولم تُقْلَبْ، لأنَّ الحكم خاص بـ: (مَفَاعِلِ) لا (مَفَاعِلِ)، ولهذا قَيَّدَ المصنف رحمة الله ذلك بـ: (مَدَّة مَفَاعِلِ).

إذاً: هذه أربعة مواضع تُبَدَّلُ فيها الياء والواو همزة:

- الموضع الأول: إذا وقعت آخرًا إثر ألفٍ زائدة.
- الموضع الثاني: إذا وقعت بعد ألف فاعل .. اسم فاعل، وقد أُعِلَّتِ عينه في الماضي.
- الموضع الثالث: أن تكون مَدَّةً ثالثةً زائدةً في المفرد ويجمع على (فَعَائِلِ).
- الموضع الرابع: أن تقع مَدَّة (مَفَاعِلِ) بين لَيَنْبِئُ، حينئذٍ إذا وقعت كذلك قُلِبَتِ الثانية الواو أو الياء همزةً.

ثُمَّ قَالَ النَّاطِمُ:

وَأَفْتَحْ وَرُدَّ اهُمَزَ يَا فِيمَا أُعِلُّ ... لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ
وَأَوَّاهُمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ ... فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِّهِ وَوَفِي الْأَشَدِّ

(وَفِي الْأَشَدِّ) مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ.

(وَأَفْتَحْ وَرُدَّ) هذا عكس ما سبق، أشبه ما يكون بالاستثناء من التَّوَعِينِ المتأخرين، أشار بهذين البيتين إلى عكس ما سبق: وهو إبدال الواو والياء من الهمز، الهمزة تُقْلَبُ واوًا وياءً .. عكس ما سبق.

(وَأَفْتَحَ وَرُدَّ الْهُمَزُ يَا)، (الْهُمَزُ) (أَلْ) للعهد .. الهمزة السابقة التي أُبْدِلَتْ من الياء أو الواو، (رُدَّ الْهُمَزُ يَاءً) (الْهُمَزُ) مفعول أول ل: (رُدَّ)، و (يَاءً) قصره للضرورة، مفعول ثاني ل: (رُدَّ).

رُدَّ الْهُمَزُ يَا فِيمَا أُعِلَّ لَأَمَّا ..

يعني: النوعين السابقين:

كَذَاكَ ثَانِي لَيَتَيْنِ اكْتَنَفَا ..

والسَّابِق: (وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا) إن كانت لامه مُعْتَلَّةً حينئذٍ تُفْتَحُ الهمزة ثُمَّ تُقَلَّبُ يَاءً أو واوًا، يعني: بعد أن نقلبها همزة نفتحها لأَمَّا (مَفَاعِلٌ) في الثاني، و (فَعَائِلٌ) في السَّابِق، إذا: الهمزة مكسورة (أَفْتَحَ الْهُمَزُ) افتتحها من أجل أن تتمكن من قلبها إلى واوٍ أو ياءٍ: وَرُدَّ الْهُمَزُ يَا فِيمَا أُعِلَّ لَأَمَّا ..

(فِيمَا) هذا جارٍ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ: (رُدَّ)، و (مَا) اسم موصولٍ بِمعنى: الذي، (أُعِلَّ) مُغَيَّرٌ الصبغة والضمير يعود إلى (مَا)، (لَأَمَّا) هذا تَمْيِيزٌ، يعني: أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفردٌ ما هي فيه مُعَلَّلٌ اللام، يجب فتحها وقلبها ياءً إن كانت في المفرد غير واوٍ سالمة، هذا كالاستدراك من النوعين الثالث والرابع، عرفنا أنَّ الثالث. الْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... يَرَى هَمَزًا.

تقلبه همزًا، ثُمَّ إذا كانت لامه مُعَلَّه في المفرد، حينئذٍ الهمزة مكسورة تقلبها فتحة، ثُمَّ تقلب الهمزة ياءً، هذا في النوعين المتأخرين، وأَمَّا إذا لم يكونا مُعَلَّي اللام حينئذٍ تبقى على أصلها.

يعني: أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع السابقة في النوعين المتأخرين، إذا كان مفرد ما هي فيه مُعَلَّلٌ اللام يجب فتحها وقلبها ياءً إن كانت في المفرد غير واوٍ سالم، إلا إذا كانت في المفرد واوٍ سالمة، وأَمَّا إذا كانت غير سالمة في المفرد، وأَمَّا إذا سلمت في المفرد فهذه تبقى في الجمع كما هي، ولذلك قال: وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ وَاوًا ..

كما هو، لماذا؟ لكونها سَلِمَتْ في المفرد، وأَمَّا إذا لم تسلم في المفرد فالحكم مُتَعَلِّقٌ بهذا النوع، وَاوًا إن كانت في المفرد وَاوًا سالمة، وهو الذي عناه بقوله: (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ) ف: (أَلْ) في الهمز للعهد المُتَقَدِّم، يعني: الذي تَقَدَّمَ ذكره، وحينئذٍ شمل ثلاثة أنواع، قوله: وَأَفْتَحَ وَرُدَّ الْهُمَزُ يَا فِيمَا أُعِلَّ ... لَأَمَّا.

شمل ثلاثة أنواع، وما بعده كذلك:

أولاً: ما استحقَّ الهمزة لكونه مدّاً زائداً في المفرد ولامه ياء، يعني: النوع الثاني السابق:
وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ..

قد يكون لامه ياء هذا نوع، وما استحقَّ الهمزة لكونه مدّاً زائداً في المفرد ولام الكلمة
واو، إذا: القسم الثاني: (وَالْمَدُّ زَيْدٌ) إمّا أن تكون لامه واو أو ياء، جعلهما المكودي
نوعين، وما استحقَّ الهمزة لكونه اكتنفه لَيْتَانِ، هذا الموضع الذي هو الرابع: (كَذَاكَ
ثَانِي لَيْتَيْنِ) والكلام فيما إذا اعتلّت لامه، وما أصله همزة.

فمثال الأول: هدية وهدايا، هذا مثال لما استحقَّ الهمزة لكونه مدّاً زائداً في المفرد،
ومثال الثاني: مَطِيَّةٌ ومطايا، ومثال الثالث: زاوية وزوايا، ومثال الرابع: خطيئة وخطايا،
وهذه كلها مثل بها ابن عقيل فيما يأتي ذكره.

إذا:

وَأَفْتَحْ وَرُدَّ الْهُمَزُ يَا فِيمَا أُعِلَّ ... لَأَمَّا

المراد هنا: أنه استثناءً ممّا سبق في الموضعين الثالث والرابع، إذا توصلنا إلى قلب الياء أو
الواو همزةً حينئذٍ تكون الهمزة مكسورة مثل: صحائف وعجائز ونحو ذلك، ثمّ تنظر نظر
ثاني .. تنظر في اللام إن كانت مُعَلَّةً في المفرد إمّا واو، أو ياء، أو همزة كما ذكره، ولو
وقعت بين لَيْتَيْنِ، حينئذٍ إن كان مُعَلَّلاً لك عمل آخر بعد قلب الواو أو الياء همزةً،
تقلب كسرة الهمزة فتحة، ثمّ تقلب الهمزة إمّا واو أو ياء باعتبار الأصل، إلا إذا سلمت
الواو في المفرد مثل: هراوة، فتبقى كما هي في الجمع.

فأصل (خطايا): خَطَائِيٌّ، بياءٍ مكسورة وهي ياء (خطيئة)، وهمزةٌ بعدها هي لامها،
(خطايا) تجمعها على: خَطَائِيٍّ .. (فَعَائِلٍ)، إذا: هذه الياء التي بعد الألف هي ياء
خطيئة، والهمزة هي لام الكلمة: (خطيئة) هناك، ثمّ أُبْدِلَت الياء همزةً على حَدِّ الإبدال
في: صحائف، فصار: (خطائِيٌّ) بهمزتين، ثمّ أُبْدِلَت الثانية ياءً لِمَا سَبَقَتْ أَنَّ الهمزة
الْمُتَطَرِّفَةَ تُقْلَبُ ياءً وإن لم تكن بعد مكسورة، وإذا كانت بعد مكسورة من بابٍ أولى
وأخرى.

ثمّ فُتِحَت الهمزة الأولى تخفيفاً، يعني: الياء المبدلة من الهمزة، لأنّه على وزن: صحائف،
ثمّ قُلِبَت الياء ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها فصار: خطائاً، ألفٌ ثمّ همزةٌ ثمّ ألفٌ، وقعت
الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فأُبْدِلَت الهمزة ياءً

فصار: خطايا، بعد خمسة أعمال:

الأول: أُبْدِلَت الثانية ياءً، هكذا: خطايا، أصلها: خطا، ثُمَّ ياءٌ .. ثُمَّ همزة، لَأَنَّهُ جمع: خطيئة، فتقول: خطائي، ثُمَّ أُبْدِلَت الياء .. هنا الياء وقعت بعد ألف: خطايا، مثل: صحائف، فعلى القاعدة السابقة: تقلب الياء الواقعة بعد ألف (مَفَاعِل) تقلبها همزة، فاجتمع عندنا همزتان: خطائي، تقلب كسرة الهمزة فتحة فتصير: خطائي، بفتح الهمزة ثُمَّ بعدها همزة، ثُمَّ قُلِبَت الياء ألفاً؛ لَأَنَّ الهمزة الثانية إذا وقعت مُتَطَرِّفَةً بعد كسرة أو بعد فتحة تُقْلَبُ ياءً، كَأَنَّهُ صار: خطائي، ثُمَّ تَحَرَّكَت الهمزة بالفتح، لَأَنَّك قلبت الكسرة فتحة، تَحَرَّكَت الهمزة بالفتح والياء إذا تَحَرَّكَت وانفتح ما قبلها وجب قلب الياء ألفاً، فاجتمع ألفان بينهما همزة فصار ثقیلاً.

والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فَأُبْدِلَت الهمزة ياءً فصار: خطايا، وأصل: هدايا .. هدايي، يباءين: الأولى ياء (فَعِيلَة) والثانية لام: هدية، ثُمَّ أُبْدِلَت الأولى همزة كما في: صحائف، ثُمَّ قُلِبَت كسرة الهمزة فتحة، ثُمَّ قُلِبَت الياء ألفاً، ثُمَّ الهمزة ياءً فصار: (هدايا) بعد أربعة أعمال.

وأصل (مطاي): مطايو، بكسر الياء وضَمِّ الواو، لَأَنَّ أصل مفرد هو: مَطِيَّة .. مَطْيُو (فَعِيلَة) من المطا وهو: الظَّهْر، أُبْدِلَت الواو ياءً، وَأُذْغِمَت الياء فيها على حَدِّ: سَيِّدَ وَمَيِّتَ، فَقُلِبَت الواو ياءً لَتَطَرُّفِهَا بعد الكسرة كما في: الغازي والداعي، ثُمَّ قُلِبَت الياء الأولى همزة كما في: صحائف، ثُمَّ أُبْدِلَت الكسرة فتحة، ثُمَّ الياء ألفاً، ثُمَّ الهمزة ياءً، فصار: مطايا، بعد خمسة أعمال.

وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو: المِرْآة والمرائي، فإن الهمزة موجودة في المفرد، فإن: مِرْآة (مَفْعَلَة) من الرؤيا، فلا تُغَيَّر في الجمع، وشَدَّ: مرايا، ك: هدايا، سلوكاً بالأصل مسلك العارض.

قال ابن عقيل: " قد سبق أنه يجب إبدال المدَّة الزائدة في الواحد همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو: صحيفة وصحائف، وأَنَّهُ إذا تَوَسَّطَ ألف (مَفَاعِل) بين حرفين لَيَّيْنِ قُلِبَ الثاني منهما همزة نحو: نَيِّفٌ وَنَيَّافٌ "

الآن الكلام في هذين النوعين، وذكر هنا: إذا اعتلَّ لام أحد هذين النوعين تزيد عليه عمل آخر، يعني: بعد أن تصل إلى النتيجة السابقة .. إذا اعتلَّت لام أحد هذين النوعين تنظر نظر آخر: وهو كونه معتل أو لا، إن كان غير مُعتل فالنتيجة السابقة تقف عليها، إن كان مُعتلاً زِدْتَ عليه عمل آخر، فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثُمَّ

إبدالها ياءً، وكُلُّ واحدة فيها خريطة كما ذكرناه سابقاً، يعني: تحتاج إلى عِدَّة أعمال.

فمثال الأول: قضية، المثال الأول ما هو الأول؟ أشار إليه بقوله:

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ..

هذا النوع الأول، (وَالْمَدُّ زَيْدٌ) مثال النوع الأول: قضية وقضايا، (قضايا) ليس أصلاً لأنه أصله مثل: صحائف، الأصل: قَضَائِي .. قضية، لأنَّ الثالث من: قضية، حرف لين وهو زائد .. مَدُّ زَيْدٌ ثالثاً، فتجمعه على ماذا؟ مثل: صحائف وعجائز، فتقول: قَضَائِي، بهمزة ثُمَّ ياء، ولذلك قال: أصله: قضائي، بإبدال مَدَّة الواحد همزة، ما هي مَدَّة الواحد؟ الياء الأولى من: قضية، مثل: صحيفة، الياء الأولى تُبدَل همزة.

بإبدال مَدَّة الواحد همزة، كما فُعِلَ في: صحيفة وصحائف، (قضائي) الهمزة هنا مكسورة، واللام مُعْتَلَّة، وهذا فيه ثِقَل، أردنا التَّخْفِيفَ، حينئذٍ ماذا صنعوا؟ أبدلوا كسرة الهمزة فتحة، حينئذٍ نقول: الياء قضائي، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها: قضائي، قلبنا الكسرة فتحة، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فُقلِبَت الياء ألفاً صار: قضائاً، همزة وقعت بين ألفين، وهذا فيه ثِقَل، لأنَّ الهمزة تشبه الألف فصار كأنه اجتمع عندنا ثلاث ألفات.

فأُبدِلَت الهمزة ياءً فصار: قضايا، الهمزة التي وقعت بين ألفين أُبدِلَت ياءً، هذه الهمزة كانت ياءً، لأنَّها هي الياء الأولى من: قَضِيَّة، قَضِيَّة الياء الأولى هي التي قلبناها همزة، ثُمَّ قلبنا الهمزة ياء .. رددناها إلى الياء، حصل التخفيف بما ذُكِرَ.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا، أصله: زوائي، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة الأصل: زواوي .. زواو، إذا حذفناها يعني: التقى ساكنان، إذاً: زوايا، أصله: زواوي، واو وواو وقعت بينهما ألف، هذا (كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنِي) مثال للنوع الثاني، وقعت الألف بين واوين: زاوية .. زوايا، كيف وصلت إلى: زوايا؟ أصله: زواوي، ثُمَّ قُلِبَت الواو الثانية بعد الألف همزة فصار: زَوَائِي، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة ك: نَيْفٌ ونيائف.

إذاً: زوائي، هذا ثَقِيل، قُلِبَت الواو التي بعد الألف همزةً على الأصل، حينئذٍ قيل: زوائي، بكسر الهمزة، ثُمَّ اللام مُعْتَلَّة، حينئذٍ نقلب كسرة الهمزة فتحة فنقول: تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء ألفاً، فحينئذٍ قُلِبَت الياء ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها فصارت: زوائا، همزة بين ألفين، ثُمَّ قلبوا الهمزة ياءً فصار: زوايا. إذاً: قوله:

وَأَفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزُ يَا فِيمَا أُعِلَّ ... لَأَمَّا

هذا كاستدراك على التَّوَعِينِ الثالث والرَّابِعِ فيما تُقَلَّبُ فيه الواو والياء همزة، نصل إلى قلبها همزة، ثُمَّ إِذَا كَانَتِ اللَّامُ مَعْتَلَّةً رَجَعْنَا إِلَى الْهَمْزَةِ فَحَرَكْنَا الْكُسْرَةَ بِالْفَتْحَةِ فَقَلَبْنَا الْيَاءَ الَّتِي بَعْدَهَا أَلْفًا فَوَقَعَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ أَلْفَيْنِ، ثُمَّ قَلَبْنَا الْهَمْزَةَ يَاءً، وَقَدْ كَانَتْ هِيَ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْيَاءِ.

(وَأَفْتَحْ الْهَمْزَةَ .. وَرُدَّ الْهَمْزَةَ) إِذَا مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ، فَتُعْمَلُ الثَّانِي وَنَضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ (وَأَفْتَحْ الْهَمْزَةَ) وَهِيَ مَكْسُورَةٌ (وَرُدَّ الْهَمْزَةَ يَا) يَعْنِي: اقْلِبِ الْهَمْزَةَ يَاءً، هُنَا إِشْعَارٌ بِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ: مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ، (فِيمَا أُعِلَّ لَأَمَّا) فِي النَّوعِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، بِالصَّوَابِ السَّابِقَةِ (أُعِلَّ لَأَمَّا).

وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ وَاوًّا ..

هذا استدراك فيما إِذَا صَحَّتِ الواو في المفرد، وأشار بقوله:

وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ وَاوًّا ..

إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تُبَدَّلُ الْهَمْزَةُ يَاءً إِذَا لَمْ تَكُنِ اللَّامُ وَاوًّا سَلِمَتْ فِي الْمَفْرَدِ، لِأَنَّهُ قُلْنَا: مَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ فِي الْمَفْرَدِ إِذَا كَانَ ثَالِثُهُ مَدَّةً زَائِدَةً إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ اللَّامُ يَاءً أَوْ وَاوًّا، إِنْ سَلِمَتِ الْوَاوُ فِي الْمَفْرَدِ أَبْقِيَتْ كَمَا هِيَ فِي الْجَمْعِ مِثْلَ: هِرَاوَةٍ.

إِنَّمَا تُبَدَّلُ الْهَمْزَةُ يَاءً إِذَا لَمْ تَكُنِ اللَّامُ وَاوًّا سَلِمَتْ فِي الْمَفْرَدِ، فَإِنْ كَانَتِ اللَّامُ وَاوًّا سَلِمَتْ فِي الْمَفْرَدِ لَمْ تُقَلَّبِ الْهَمْزَةُ يَاءً بَلْ تُقَلَّبُ وَاوًّا لِيَشَاكِلَ الْجَمْعَ وَاحِدَهُ، وَذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَتِ الْوَاوُ رَابِعَةً بَعْدَ أَلْفٍ: هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِي، هُنَا الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ قُلِبَتْ وَاوًّا، لَمْ تُقَلَّبِ يَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي السَّابِقِ، وَأَصْلُهَا: هَرَاوِي (مَفَاعِلٌ) ك: صَحَائِفُ.

فَالْهَمْزَةُ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ هِيَ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ فِي: هِرَاوَةٍ، هِرَاوَةٌ هَذَا مَفْرَدٌ، جَاءَتْ مَدَّةً ثَالِثَةً زَائِدَةً، حِينَئِذٍ تُقَلَّبُ هَمْزَةً مِثْلَ: صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفُ، فَالْهَمْزَةُ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ: هَرَاوِي، هَذِهِ هِيَ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ فِي: هِرَاوَةٍ، وَالْوَاوُ الْأَخِيرَةُ هِيَ وَاوٍ: هِرَاوَةٍ، يَعْنِي: صَحَّتْ كَمَا هِيَ ك: صَحَائِفُ، فَقُلِبَتْ كُسْرَةُ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً، ثُمَّ قُلِبَتْ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ أَلْفًا لِتَحَرِّكِهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ: هَرَاءً، إِلَى هُنَا الْحُكْمُ وَاحِدٌ، هُنَا وَقَعَتِ هَمْزَةٌ بَيْنَ أَلْفَيْنِ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي: قَضَائًا .. كَمَا الشَّأْنُ فِي: زَوَائًا .. إِلَى هُنَا الْعَمَلُ وَاحِدٌ.

ثُمَّ قَلَبُوا الْهَمْزَةَ وَاوًّا، لَا تُقَلَّبُ يَاءً كَمَا فَعَلْتُ فِي: قَضَايَا وَزَوَايَا، لِمَاذَا؟ لِكُونِهَا فِي الْجَمْعِ وَالْمَفْرَدِ، وَطَلَبَ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ، لِأَنَّهُ صَحِيحَةٌ فِي الْمَفْرَدِ، تُنْطَقُ بِهَا فِي الْمَفْرَدِ، حِينَئِذٍ تُقَلَّبُ الْهَمْزَةُ وَاوًّا وَلَا تُقَلَّبُ يَاءً.

ثم قلبوا الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد، فالواو في: هَراوى، ليست الواو في: هَراوة، بل الواو في: هَراوى هي الألف التي كانت في المفرد، وأمّا الواو التي في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً.

إذاً: إذا كان المفرد فيه واوٌ صَحَّت في المفرد ولم تُعَل، حينئذٍ إذا كان الجمع مثل جمع: قضايا وزوايا، إذا وصلت إلى كون الهمزة وقعت بين ألفين، فالأصل أنك تقلب الهمزة ياءً كما فعلت في: قضايا، هنا نستثني نقول: انظر إلى المفرد! إذا فيه واوٌ صَحَّت، حينئذٍ تقلب الهمزة واواً ولا تقلبها ياءً.

إذاً: هَرائو ك: صحائف، إلى هنا لا إشكال فيه، الهمزة وقعت بعد ألفٍ وهذه منقلبة عن واوٍ، ثم قُلِبَت كسرة الهمزة فتحة كما هو الشأن في: قَضَائِي وَخَطَائِي، ثم قُلِبَت الواو ألفاً .. الأخيرة؛ لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها فصار: هَراء، همزةٌ وقعت بين ألفين، وإلى هنا لا إشكال، ثم قلبوا الهمزة واواً، والأصل أن تقلبها ياءً:
وَأَفْتَحْ وَرَدُّ الهمَزِ يَا فِيمَا أُعِلَّ ... لَأَمَّا

وأمّا إذا سلمت الواو في المفرد ولم تُعَل، حينئذٍ تبقى في الجمع، فصار: هَراوى.
وَأَفْتَحْ وَرَدُّ الهمَزِ يَا فِيمَا أُعِلَّ
وَإِذَا ... لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَراوةِ

ما هو الذي جعل واواً؟ الهمزة، لا تقلبها ياءً كما قلبت في: قضايا وخطايا وهدايا، وإمّا تقلبها واواً، لكونها سلمت في المفرد.
وَأَفْتَحْ وَرَدُّ الهمَزِ يَا فِيمَا أُعِلَّ ... لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَراوةِ . .

(وَفِي مِثْلِ هَراوةِ) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (جُعِلَ)، و (جُعِلَ) مُغَيَّرُ الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (الهمَزَ)، (جُعِلَ وَإِذَا) جُعِلَ الهمز واواً، ولا تجعله ياءً لكونها صَحَّت في المفرد فقلت: هَراوة.
ثم قال:

. . وَهمَزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ ... فِي بَدءِ غَيْرِ شَيْءٍ وَوُفِيَ الْأَشَدَّ

هذه مسألة خامسة تتعلّق بالواو، إذا البيت السابق إلى قوله: (وَإِذَا) هذا كالاستدراك في الموضوعين الثالث والرابع في قلب الواو والياء همزةً، قوله:

وَأَفْتَحْ وَرُدَّ الهمزةُ يا فيمَا أُعِلُّ ... لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُعِلْ
وَأَوَّأً.

هذا كالأستدراك؛ لأنَّه فيمَا سبق قال: اقلب الهمز، وانتهى إلى هنا، ثُمَّ استدرك فيمَا إذا كانت اللام مُعَلَّةً في المفرد، حينئذٍ ترجع وَتُكْمِلُ العملية، فتقلب الهمزة ياءً أو واوًا، تقلبها ياءً إذا كان في المفرد واو أو ياء مُعَلَّاةً، وأمَّا إذا سلمت في المفرد الواو حينئذٍ تبقى كما هي، ثُمَّ رجع وَبَيَّنَّ المسألة الخامسة فيمَا تختصُّ بالواو، فقال:
. . وَهمزاً أَوَّلَ الواوَيْنِ رُدُّ ... فِي بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِه.

رُدُّ أَوَّلَ الواوَيْنِ همزاً، يعني: إذا اجتمع عندنا واوان، وكانتا مُتَصَدِّرَتَيْنِ في أول الكلام .. (في بَدْءٍ) في بدء الكلام، ماذا تصنع؟ رُدُّ أَوَّلَ الواوَيْنِ .. ردها ألف .. همزاً، يعني: اقلبها همزةً، إذا ثَقُلَ الواو همزةً فيمَا إذا اجتمع عندنا واوان مُتَصَدِّرَتَيْنِ، هذا من مواضع قلب الواو همزة، وانفردت الواو عن الياء، ولذلك نقول: اخْتَصَّتْ هذه المسألة بالواو، يعني: أَنَّ كُلَّ كلمةٍ اجتمع في أولها واوان فإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرط: أن تكون الثانية مدَّة غير أصلية.
قال الشَّارح: " وأشار بقوله:
وَهَمَزاً أَوَّلَ الواوَيْنِ رُدُّ ..

إلى أَنَّهُ يجب رُدُّ أَوَّلَ الواوَيْنِ المصدرتين همزة، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف (فَاعِلٌ) " فإن كانت بدلاً من ألف (فَاعِلٌ) صَحَّتْ نحو: أواصل، أصلها جمع: واصل، والأصل: وواصل، اجتمع عندنا واوان متصدرتان، والثانية ليست بدلاً عن ألف (فَاعِلٌ)، حينئذٍ وجب قلب الواو الأولى همزةً فقيلاً: أواصل، إذاً: (أواصل) هذه الهمزة منقلبة عن واو، وعِلَّةُ قلبها عن الواو: لاجتماع واوين متصدرتين والثانية ليست مدَّة.
(وواصل) بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بدلٌ من ألف (فَاعِلَةٌ)، فإن كانت الثانية بدلاً من ألف (فَاعِلٌ) لم يجب الإبدال نحو (ووفى) و (ووري)، أصله (وافى) و (واری)، فلَمَّا بُنِيَ للمفعول احتيج إلى ضمِّ ما قبل الألف، فَابْدَلَتْ الألف واوًا.
قوله: ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف (فَاعِلٌ)، فإن كانت فالأمر يختلف، أواصل، أصله جمع: واصل، والأصل: وواصل، بواوين: الأولى فاء الكلمة التي هي في المفرد (واصلة)، والثانية: بدلٌ من ألف (فَاعِلَةٌ) فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَتْ الأولى همزة فقالوا: أواصل.

وإنما استثنى ذلك .. الذي هو قوله: (وُؤِي) .. (ووري) بواوين، لم تُقْلَبِ الأولى همزةً،
لماذا؟ استثنى ذلك، لأنَّ فعل الفاعل أصلٌ لفعل المفعول، يعني: إذا اجتمعت الواوان
متصدرتين في المبني للمفعول لا تُقْلَبِ الأولى همزة.

قال هنا النَّاطِم:

فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِّهِ وَؤِي ..

(وُؤِي) هذا مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، إِذَا: متى تُقْلَبِ الأولى همزة؟ إذا كان في المبني للفاعل، وأما إذا
لم يكن مبيناً للفاعل بل مبيناً للمفعول فتصح الواوان، ولا تقلب الأولى همزة، وإنما
استثنى ذلك، لأنَّ فعل الفاعل أصلٌ لفعل المفعول، ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان،
فاجتماعهما في: (وُؤِي) غير مُعْتَدٍّ به، فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة
المنفردة من جواز إبدالها همزة.

على كُلِّ: التفريق هنا بين الفاعل والمفعول، فَتُقْلَبِ في المبني للفاعل دون المبني
للمفعول، والعِلَّةُ السَّماع.

إِذَا قَوْلُهُ:

وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ ..

رُدَّ أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ هَمْزاً، فَإِنْ لم تكن مُتَصَدِّرةً حينئذٍ لا تقلب: نووي .. هووي تصغير:
هوى ونوى، حينئذٍ لا نقول بقلب الواو الأولى همزةً، لكونها غير مُتَصَدِّرة، والكلام فيما
إذا تَصَدَّرَتْ، وواصل، قلب الواو الأولى همزةً، أمَّا: نووي، فيما إذا نُسِبَ إلى: نوى،
وهووي، فيما إذا نُسِبَ إلى: هوى، عندنا اجتمع واوان، لكن في أثناء الكلمة لا في
تصديرها، ولذلك قال: رُدَّ أول الواوين دون الثانية.

(هَمْزاً) هذا مفعول ثاني مُتَقَدِّمٌ، و (أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ) هذا مفعول أول ل: (رُدَّ)، (في بَدْءٍ)

مصدر مضاف إلى المفعول:

فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِّهِ وَؤِي الْأَشَدَّ ..

(الْأَشَدُّ) جمع شِدَّة، وهو نائب فاعل ل: (وُؤِي)، (وُؤِي) مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، و (الْأَشَدُّ) نائب

فاعل.

ثُمَّ قَالَ:

وَمَدًّا ابْدَلْ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنْ كَاثِرٌ وَانْتُمِنَ

إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قُلْبٍ ... وَآوًا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ ... وَآوًا أَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ

فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَأُوْءٌ ... وَتَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

(وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ) إِذَا: الكلام فيما إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، قال:
(أَبْدِلُ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مَدًّا)، (ثَانِي) هذا مفعول أول لقوله: (أَبْدِلُ)، (وَمَدًّا) مفعول ثاني
مُقَدَّم، (مِنْ كَلِمَةٍ) لا من كلمتين، إِذَا هذا شرط: أن يكون اجتماع الهمزتين في كلمة
واحدة، والكلمة الواحدة في اصطلاح النُّحَاة لا في اصطلاح القُرَّاء.
بشرط: (كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ) بإسقاط الهمزة للوزن، (إِنْ يَسْكُنَ) ما هو؟ ثاني الهمزين ..
الضمير هنا (ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ).

إِذَا: مراده بهذا فيما إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، وكانت الثانية ساكنة أَبْدِلُ مَدًّا،
وهذا المد يكون من جنس حركة الهمزة الأولى، لِأَنَّهُ أَطْلُقَ. ز قَيَّدَ الثانية بكونها ساكنة
وأطلق الأولى، فيشمل ثلاثة أحوال: فيما إذا كانت الأولى مفتوحة، أو مضمومة، أو
ياءً، أو مكسورة، أَبْدِلُ الهمزة الثانية الساكنة من جنس الأولى، فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدِلْهَا
مَدًّا وهو: الألف، وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً أَبْدِلُ الثَّانِي الهمزة واوًا، لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْوَائِ
وَإِذَا كَانَ مَكْسُورَةً الْأَوَّلَى أَبْدِلُ الثَّانِيَةَ السَّاكِنَةَ يَاءً.
وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَأَثَرٍ وَأَنْتُمْ

يعني: أَنَّهُ إِذَا اجتمع همزتان في كلمة، أو لاهما مُتَحَرِّكَةً وَالْأُخْرَى سَاكِنَةً، وَجِبَ إِبْدَالُ
الثَّانِيَةِ مَدًّا مُجَانِسًا لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً أَبْدِلْتُ أَلْفًا نَحْوُ: آثَرٍ وَأَمْنٍ، أَصْلُهُ:
أَثَرُ، الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةٌ وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ، اجتمع عندنا همزتان في كلمة واحدة، الثانية ساكنة
والأولى مفتوحة، إِذَا تَقُولُ: آثَرُ، قَلْبْتَ الثَّانِيَةَ مَدَّةً، وَ (أَمْنٍ) بِهَمْزَتَيْنِ الثَّانِيَةَ سَاكِنَةً
وَالْأَوَّلَى مَفْتُوحَةً.

وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً أَبْدِلْتُ يَاءً نَحْوُ: إِئْلَافٍ .. إِيْلَافٍ، أَبْدِلْتُ الثَّانِيَةَ يَاءً.
وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً أَبْدِلْتُ وَائِ: أُمْنٍ، الْأَصْلُ: أُنْتَمَنَ.

وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كَلِمَةٍ.

(مِنْ كَلِمَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَبْدِلُ)، أَوْ حَالٌ مِنْ (الْهَمْزَيْنِ)، يَعْنِي: حَالُ كَوْنِ الْهَمْزَيْنِ (مِنْ
كَلِمَةٍ)، (وَمَدًّا) هَذَا مَفْعُولُ ثَانِي مُقَدَّم، (أَبْدِلُ) فَعْلٌ أَمْرٌ، (ثَانِي) مَضَافٌ، وَ (الْهَمْزَيْنِ)
مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَ (ثَانِي) مَنْصُوبٌ؟؟؟ مَفْعُولُ أَوَّلٍ، (مِنْ كَلِمَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَبْدِلُ)، (إِنْ

يَسْكُنُ) هذا شرط، إن يسكن الثاني فأبدله مَدًّا (كَأَثَرُ وَائْتُمِنُ) .. أَوْتَمَنَ.

إِنْ يُفْتَحِ اثَرٌ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قُلْبٌ ..

انتقل إلى بيان الهمزتين المُتَحَرِّكَتَيْنِ، البيت الأول فيما إذا اجتمع همزتان الثانية ساكنة، وهنا كُلُّ منهما مُتَحَرِّكة، انتقل إلى بيان المُتَحَرِّكَتَيْنِ وهي تسعة أنواع، لأنَّ الأولى: إمَّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، ثلاث في ثلاث بتسع.

إذا نقول: أراد بقوله:

إِنْ يُفْتَحِ اثَرٌ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قُلْبٌ ... وَآوًا.

بأنه إذا اجتمع عندنا همزتان كُلُّ منهما مُتَحَرِّكتان، عرفنا إذا كانت الثانية ساكنة بأنَّها تُقَلِّبُ مَدَّةً من جنس حركة ما قبلها، وأمَّا إذا كانت الثانية مُتَحَرِّكة والأولى مُتَحَرِّكة، حينئذٍ نقول: الأولى مُتَحَرِّكة بفتحة أو ضمَّة أو كسرة، والثانية مثلها، ثلاث في ثلاث بتسع.

إِنْ يُفْتَحِ اثَرٌ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قُلْبٌ ... وَآوًا وَيَاءً إِثَرٌ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ

هذا أراد أن يُبَيِّنَ أَنَّ الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانيةً، حينئذٍ:

... إِثَرٌ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قُلْبٌ ... وَآوًا وَيَاءً إِثَرٌ كَسْرٍ ...

إذا كانت الثانية مفتوحة، بدأ بالمفتوحة .. الكلام في الثانية .. هي التي تُقَلِّبُ، إن كان إِثَرُ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمٍّ قُلِبَتْ الثانية وآوًا، وإن كانت إِثَرُ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ ياءً، إذا: الثانية المفتوحة قد تُقَلِّبُ وآوًا وقد تُقَلِّبُ ياءً، تُقَلِّبُ وآوًا إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة أو مضمومة، وتُقَلِّبُ ياءً إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة.

(إِنْ يُفْتَحِ) أي: الهمز الثاني، (إِثَرٌ ضَمٍّ) يعني: بعد ضَمٍّ، مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُفْتَحِ)، (أَوْ) فَتَحِ إِثَرٌ فَتَحِ، قُلِبَ الهمز وآوًا الذي هو الثاني، (وَيَاءً إِثَرٌ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ) و (يَنْقَلِبُ) يعني: المفتوحة (يَاءً إِثَرٌ كَسْرٍ) بعد كسرٍ، يعني: أَنَّ الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانيةً بعد همزة أخرى لها حالان:

الأولى: تُقَلِّبُ وآوًا وذلك بعد ضَمَّةٍ نحو: أُؤْيِدِمَ، تصغير: آدم، أو بعد فَتْحَةٍ نحو: أوادم، جمع: آدم، إذا قُلِبَتْ الثانية: أويدم، قُلِبَتْ وآوًا، وقُلِبَتْ الثانية في: أوادم، قُلِبَتْ وآوًا. تُقَلِّبُ وآوًا وذلك بعد ضَمَّةٍ نحو: أويدم، تصغير: آدم، أصله: أأيِدِمَ، قُلِبَتْ الثانية وآوًا، أو بعد فَتْحَةٍ نحو: أوادم، في جمع: آدم.

الثانية: أَمَّا تُقْلَبُ يَاءٌ، وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو: (إِيْمَ)، هذا سيأتي في كلام الشَّارح.

إذا الضَّابِط هنا نقول على جهة العموم: إن يُفْتَحِ الهمز الثاني وكان كُلٌّ من الهمزتين مُتَحَرِّكَتَيْنِ، حينئذٍ إذا فُتِحَتِ الهمزة الثانية بعد ضَمٍّ أو فُتِحَ قُلِبَتْ واوًا يعني: الثانية، وتنقلب ياءً بعد كسرٍ.

قال الشَّارح: "وإن تَحَرَّكَ ثانيتهما، فإن كانت حركتها فتحة، وحركة ما قبلها فتحة أو ضَمَّةٌ قُلِبَتْ واوًا، فالأول نحو: أوادم، جمع: آدم، وأصله: أُأْدِمُ، والثاني نحو: أُؤْيِدِمُ، تصغير: آدم، وهذا هو المراد بقوله:

إِنْ يُفْتَحِ اثْرُ ضَمٍّ أَوْ فُتِحَ قُلِبَ ... وَاوًا.

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قُلِبَتْ ياءً نحو: إِيْمَ، وهو مثال (إِصْبَعُ)، بكسر الهمزة وفتح الثالث من: أَمَّ، وهذا من التمارين، يقول لك: ائِ أَمَّ، هذا فعل، سَمَّ به .. ائِ به على وزن (إِصْبَعُ)، حينئذٍ: أَمَّ، أصله: ائِمَّمُ (إِفْعَلُ)، فَنُقِلَتْ حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها وهي ساكنة: مَمَّ، الميم الأولى مُتَحَرِّكةٌ والهمزة ساكنة، نُقِلَتْ حركة الميم إلى الهمزة فصارت الثانية مفتوحة (إِثْرَ كَسْرٍ).

فَنُقِلَتْ حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها وهي ساكنة، وأُدْغِمَتِ الميم في الميم فصار: ائِمَّمُ، الأولى مكسورة على الأصل، حركة الهمزة الثانية جاءت من الميم، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الميم في الميم فصار (ائِمَّمُ) بالتشديد، ثُمَّ قُلِبَتْ الهمزة الثانية ياءً فصار: إِيْمَ، وهذا المراد بقوله: (وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ).

إذا: إذا كانتا متحركتين؛ فالثانية إن كانت مفتوحة قُلِبَتْ واوًا، إذا كانت بعد فتحٍ أو ضَمٍّ، وقُلِبَتْ ياءً بعد كسرٍ، (إِنْ يُفْتَحِ) (إِنْ شَرْطِيَّةٌ، و (يُفْتَحِ) نائب الفاعل يعود إلى الهمز مُغَيَّرِ الصيغة، (إِثْرَ ضَمٍّ) هذا ظرف مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُفْتَحِ)، (أَوْ) للتَّنْوِيعِ، (فُتِحَ) معطوف على (ضَمٍّ)، يعني: إِثْرَ فَتْحٍ.

(قُلِبَ) الهمز الثاني، هذا جواب الشرط، (قُلِبَ وَاوًا) فيه ضمير مستتر نائب فاعل هو المفعول الأول، و (وَاوًا) هذا مفعول ثاني، (وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ) (يَاءٌ) هذا حالٌ من فاعل (يَنْقَلِبُ)، وينقلب الهمز مفتوح الثاني .. ينقلب ياءً متى؟ (إِثْرَ كَسْرٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ به.

(ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا)، (ذُو) هذا مبتدأ، وهو مضاف، و (الْكَسْرِ) مضافٌ إليه،

(كَذَا) أي: مثل (ذا) على التّفصيل السّابق، (مُطْلَقًا) هذا حالّ من الضمير المستتر في الخبر، لأنّ (كَذَا) جار ومجرور متعلّق بكائن، كائن فيه ضمير .. حال كونه مُطلقًا، (ذُو الْكُسْرِ) كائنٌ (مُطْلَقًا) كائنٌ: فيه ضمير مستتر يعود على (ذُو الْكُسْرِ) حال كونه (مُطْلَقًا).

(ذُو الْكُسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أشار به إلى أنّ الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقَلِّب ياءً مُطلقًا، يعني: سواءً كانت التي قبلها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فإن كانت الثانية مكسورة مع الأحوال الثلاثة قُلِبَت الثانية ياءً مُطلقًا، يعني: لا تُقَلِّب واو، بخلاف المفتوحة، المفتوحة قد تُقَلِّب واوًا إذا وقعت إثر ضَمٍّ أو فُتْح، وتُقَلِّب ياءً إذا وقعت إثر كسْرٍ.

وهنا لا، التي تكون مكسورة سواءً وقعت إثر كسرٍ أو ضَمٍّ أو فُتْحٍ تُقَلِّب ياءً مُطلقًا، والحاصل حينئذٍ ثلاث صور:

– مكسورة بعد فتحةٍ نحو: أَيْمَةٌ، في جمع: إِمَام، أصله: أَيْمَةٌ، فنُقِلَت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة، وأُدْغِمَت الميم في الميم فصار: أَيْمٌ، يعني: الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، فأُبْدِلَت الهمزة الثانية ياءً، (أَيْمَةٌ) أصله: أَيْمٌ .. بالكسر، يقال فيه الوجهان .. يجوز، لكن هذا مستثنى، إذا: أَيْمَةٌ، بقلب الهمزة الثانية وهي همزة مكسورة ياءً.

– النوع الثاني: أن تقع مكسورة بعد مكسورة نحو: أَيْمٌ، في بناء مثل: إَصْبِع، من: إِمٌّ – هذا كله من باب التمارين .. ليس له مثال –. مكسورة بعد مكسورة نحو: إَيْمٌ، في بناء مثل: إَصْبِع من: إِمٌّ، بكسر الهمزة والياء فتقول: أَيْمٌ، فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقلٍ وإدغامٍ وقلبٍ.

(إَيْمٌ) كسر الهمزة وكسر الياء، مثل: إَصْبِع، من: أَمٌّ، وأصله: إَيْمٌ، نُقِلَت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأُدْغِمَت الميم في الميم فصار: إَيْمٌ، بهمزتين الثانية مكسورة، فَخُفِّفَت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها فصار: إَيْمٌ، يعني: بعد الهمزة ياء.

– النوع الثالث: مكسورة بعد ضَمَّة، وهذا مثَّلوا له ب: أَيْنٌ، من: أَنْ، يعني: ائب به وهو من: أَنْ .. يَيْنٌ، أصله: مضارع (أَأْنَنْتُ) بمعنى: جعلته يَيْنٌ، فدخله النقل والإدغام، ثُمَّ خُفِّفَ بإبدال ثاني همزيه من جنس حركتها فصار: أَيْنٌ، أصله: أَيْدٌ، بِضَمِّ الثانية، ثُمَّ قُلِبَت الثانية ياءً، صار: أَيْنٌ – هذا كله من باب التمارين –.

(ذُو الْكُسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) إذا: إذا كانت الثانية مكسورة، حينئذٍ تُقَلِّب مُطلقًا ياءً سواءً كانت الأولى مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، والأمثلة كما ذكرناه.

ثُمَّ قَالَ: (وَمَا يُضَمُّ وَاوًا أَصِرُّ) أَصِرُّ مَا يُضَمُّ وَاوًا يَعْنِي: صَيَّرَ مَا يُضَمُّ، مَا هُوَ (مَا يُضَمُّ)؟
 الهمزة الثانية، إذا كانت مضمومة صَيَّرَهَا وَاوًا مُطْلَقًا، إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ فِيهَا بَعْدَهُ، أَشَارَ بِهِ:
 إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الهمزة الثانية مضمومة قُلِبَتْ وَاوًا مُطْلَقًا، سِوَاءِ انْفَتْحَتْ الْأَوَّلَى أَوْ
 انكسرت أَوْ انضَمَّتْ، حِينَئِذٍ شَمِلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مضمومة بعد فتحة نحو: أُوبُّ، وهذا
 ذكره ابن عقيل جمع: أَبِّ، وهو المرعى، أصله: أُئِبُّ (أَفْعُلْ) أُئِبُّ، فَتَقَلَّبَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ
 إِلَى فَائِهِ، ثُمَّ أُدْغِمَ الْبَاءُ فِي الْبَاءِ فَصَارَ: أُئِبُّ، ثُمَّ خُفِّفَتْ ثَانِيَةُ الْهِمَزَتَيْنِ بِإِبْدَالِهَا مِنْ جِنْسِ
 حَرَكَتِهَا فَقُلِبَتْ وَاوًا فَصَارَتْ: أُوبُّ، يَعْنِي: وَاوٍ مضمومة، لِأَنَّ الْبَاءَ الْأَوَّلَى سَاكِنَةٌ وَالْوَاوُ
 سَاكِنَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِهَا بِالضَّمَّةِ، صَارَ: أُوبُّ.
 وَالثَّانِي: مضمومة بعد مضمومة نحو: أُؤُمَّ، إِذَا بُنِيَتْ مِنْ: أَمٍّ، مِثْلَ: أُبْلُمُ، لَوْ قَالَ: أَمٍّ،
 أَتَتْ بِهَا عَلَى وَزْنِ: أُبْلُمُ .. عَلَى وَزْنِ (أُصْبِعْ) تَقُولُ: أُؤُمَّ.
 وَالثَّلَاثَةُ: مضمومة بعد كسرة نحو: إِئِمُّ، إِذَا بُنِيَتْ مِنْ: أَمٍّ مِثْلَ: إِصْبِعْ، بِكَسْرِ الهمزة وَضَمِّ
 الْبَاءِ، وَتَفْعَلُ فِي ذَلِكَ كَمَا فَعَلْتَ فِيمَا قَبْلَهُ مِنَ النُّقْلِ وَالْإِدْغَامِ وَالْقَلْبِ.

إِذَا الْحَاصِلُ: أَنَّ الهمزة الثانية مِنَ الْمُتَحَرِّكَيْنِ تُقَلَّبُ وَاوًا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:
 إِذَا كَانَتِ مضمومة مُطْلَقًا، هَذِهِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ، إِذَا كَانَتِ مضمومة الثانية مَعَ فَتْحِ الْأَوَّلِ
 أَوْ ضَمِّهِ أَوْ كَسَرِهِ قُلِبَتْ وَاوًا مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَتِ مَفْتُوحَةً بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ هَذِهِ خَمْسَةُ
 مَوَاضِعَ.

وَتَقَلَّبُ يَاءً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: إِذَا كَانَتِ مَكْسُورَةً مُطْلَقًا، يَعْنِي: مَعَ فَتْحِ الْأَوَّلِ أَوْ كَسَرِهِ
 أَوْ ضَمِّهِ، هَذِهِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ، أَوْ كَانَتِ مَفْتُوحَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ، هَذِهِ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ.

إِذَا: (وَمَا يُضَمُّ وَاوًا أَصِرُّ) أَصِرُّ مَا يُضَمُّ وَاوًا .. تَقَلَّبُ وَاوًا.

..... وَوَاوًا أَصِرُّ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَمٍّ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا.

يَعْنِي: الثَّانِيَةُ إِذَا كَانَتِ مضمومة تُقَلَّبُ وَاوًا بِشَرَطٍ: أَلَّا تَقَعُ طَرَفًا آخِرَ الْكَلِمَةِ.

مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَمٍّ ..

يَعْنِي: كَانَتِ الْلفظُ نَمًّا بِهَا، وَهَذِهِ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهَا وَقَعَتْ طَرَفًا، (مَا لَمْ يَكُنْ) (مَا) مُصَدِّرِيَّةٌ
 ظَرْفِيَّةٌ، (لَمْ يَكُنْ) الْضَمِيرُ هُنَا يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ: (مَا يُضَمُّ)، (لَفْظًا) هَذَا خَبَرُ (يَكُنْ)، (أَمٍّ)
 هَذَا فِعْلٌ مَاضِي نَعْتٌ لـ: (لَفْظًا) فَحِينَئِذٍ: (فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا) جَاءَ الهمز يَاءً وَالْجُمْلَةُ
 خَبَرٌ، (فَذَاكَ) مُبْتَدَأٌ، وَ (يَاءً) هَذَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (جَا)، وَ (جَا) فِعْلٌ مَاضِي، وَالْفَاعِلُ

ضمير مستتر يعد على الهمز المتأخر المضموم، فذاك جاء ياءً مطلقاً.
أشار بقوله:

..... مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا.

إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً قُلِبَتْ ياءً: فَضَوْ، فإن كانت طرفاً صُيِّرَتْ ياءً مُطْلَقًا سواءً انضَمَّت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت، فتقول في مثل (جَعْفَرٍ) من: قرأ، انت ب: قرأ، على وزن: جعفر، تقول (قَرَأًا) .. (جَعْفَرًا)، ثُمَّ تَقْلِبُ الهمزة ياء فتصير: قَرَأِيًا، قلبت الثانية ياءً، فَتَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فقلب ألفاً فصار: قَرَنًا، الثانية انقَلَبَتْ ياءً، ثُمَّ الياء انقلبَت أَلْفًا. وتقول في مثال (زَبْرَج) من (قَرَأ): (قَرِيئًا) .. (زَبْرَجًا)، ثُمَّ تَقْلِبُ الهمزة ياءً فتصير (قَرِيئًا) كالمنقوص، وتقول في مثال: بُرْثَن من (قَرَأ): (قُرُوْ) .. انِّي ب (قَرَأ) على وزن (بُرْثَن)، ثُمَّ تَقْلِبُ الضَّمَّةَ التي على الهمزة الأولى كسرة فيصير: قُرِيئًا، مثل: القاضي، بكسر ما قبل الواو، وَأُبْدِلُ من الواو ياءً لانكسار ما قبلها فاستُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ على الياء فَحُذِفَتْ وبقي منقوصاً.

إذا: أصر ما يُضَمُّ واواً، (مَا) مفعول أول مُقَدَّم ل: (أَصِرَ)، و (وَإَوًّا) مفعول ثاني، و (يُضَمُّ) جملة الصِّلَة لا محل لها من الإعراب، والضمير يعود إلى (مَا)، إلا إذا كان طرفاً، حينئذٍ تَقْلِبُ هذه الهمزة المضمومة ياءً، والأمثلة التي ذكرها النَّاطِمُ، وكلها أمثلة مصنوعة.

(مَا لَمْ يَكُنْ) يعني: مُدَّةٌ عَدَمٌ كَوْنٍ مَا يُضَمُّ (لَفْظًا أَتَمَّ) يعني: تَمَّ بِهِ الْكَلَامُ، وهذا كناية عن كونه وقع آخرًا، (فَذَاكَ) حينئذٍ جاء ياءً مُطْلَقًا، لا يُقْلِبُ واواً بل يُقْلِبُ ياءً.
..... وَأَوُّمٌ ... وَخَوُّهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُّ

(أَوُّمٌ) هذا مبتدأ، (وَخَوُّهُ) معطوفٌ عليه، (وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُّ) (وَجْهَيْنِ) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (أُمُّ)، (فِي ثَانِيهِ) مُتَعَلِّقٌ ب: (أُمُّ).
قال الشَّارِحُ: " وأشار بقوله:

..... وَأَوُّمٌ ... وَخَوُّهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُّ

إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها " يعني: ما اجتمع فيه همزتان مُتَحَرِّكَتَانِ، والأولى همزة المُتَكَلِّمِ في الفعل المضارع، جاز فيه وجهان: الإعلال والتَّصْحِيح.

إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها: (أُؤْمُ) وكانت الهمزة الأولى للمُتَكَلِّمِ جاز لك في الثانية وجهان: القلب والتحقيق، وذلك نحو: أُؤْمُ، مضارع: أَمُّ، بمعنى: قصد، فإن شئت أبدلت فقلت: أُؤْمُ، أبدلت الهمزة واوًا، (أُؤْمُ) مضمومة إثر فتح تُقَلِّب واو .. أبدلتها على القاعدة السابقة، وإن شئت حَقَّقْتَ فقلت: أُؤْمُ، نطقاً بالهمزتين.

وكذا ما كان نحو: أُؤْمُ، في كون أولى همزتيه للمُتَكَلِّمِ وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما الإبدال والتحقيق نحو (أَيْنُ) مضارع: أُنَّ، فإن شئت أبدلت فقلت: أَيْنُ، وإن شئت حَقَّقْتَ فقلت: أَيْنُ، بالهمزة الثانية تكون مكسورة. إذاً قوله: (وَأُؤْمُ وَنَحْوُهُ) من كُلِّ مضارعٍ اجتمع فيه همزتان مُتَحَرِّكَتَانِ والأولى للمُتَكَلِّمِ، جاز لك فيه وجهان: التحقيق والقلب، التحقيق تنطق بالهمزتين كما هما، والقلب بأن تقلب الثانية إمَّا واوًا أو ياءً على الشروط السابقة (في ثانيه أُم).

إذاً خلاصة هذه الأبيات: أنه إذا اجتمع في الكلمة الواحدة همزتان، فإمَّا أن تكون الثانية ساكنة أو مُتَحَرِّكة، إن كانت الثانية ساكنة حينئذٍ أبدلتها مدَّةً من جنس الحركة السابقة، إن كانت الحركة السابقة فتحةً أبدلتها ألفاً، وإن كانت ضَمَّةً أبدلتها واوًا، وإن كانت كسرةً أبدلتها ياءً، هذه إن كانت الثانية ساكنة.

وإذا كانت الثانية مُتَحَرِّكةً فحينئذٍ ننظر إلى القواعد التي ذكرها النَّاطِم، لأنه ينطوي تحتها تسعة أنواع، إن كانت الثانية مفتوحة حينئذٍ لك حالان: قد تُقَلِّب واوًا، وقد تُقَلِّب ياءً، متى تُقَلِّب واوًا؟ إذا وقعت بعد ضَمٍّ أو فتح .. إذا وقعت بعد ضَمٍّ أو فتح قلبت الثانية المفتوحة واوًا، وإذا وقعت بعد كسرةً حينئذٍ قلبت الثانية ياءً، فيها تفصيل. وأمَّا إذا كانت الثانية مكسورة حينئذٍ قلبتها ياءً مُطلقاً، سواءً وقعت بعد ضَمَّةٍ أو كسرةٍ أو فتحة، وإن كانت مضمومة .. الثانية حينئذٍ قلبتها واوًا مُطلقاً، سواءً كانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وأكثر الأمثلة التي دُكِرَتْ في هذا المقام من باب التمارين.

واستثنى ممَّا يُضَمُّ ويقلب واوًا: إذا لم تكن مُتَطَرِّفةً، فإن كانت مُتَطَرِّفةً قَلِبَتْ ياءً مُطلقاً، ولذلك قال: (فَدَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا)، ثُمَّ ذكر فيما إذا كانت همزتان أولاهما همزة المُتَكَلِّمِ،

ولماذا استثنى هذا النوع ولم يدخله فيما سبق؟ لأنه قَيَّدَ قال: (مِنْ كَلِمَةٍ) الكلام كله من كلمة، وعند النُّحاة همزة المُتَكَلِّم ليست دَاخِلَةً في الكلمة، ولذلك: ((أَنْذَرْتَهُمْ)) [البقرة:6] لم يُعامل مثل هذه المعاملة عند النُّحاة، لأنه يُعْتَبَرُ كلمتين، بخلاف القُرَّاء فيجعلونه كلمة واحدة، فَتَمَّ اصطلاحُ خاص عند القُرَّاء، واصطلاحُ خاص عند النُّحاة، (أَنْذَرْتَهُمْ) هذا كلمة واحدة عند القُرَّاء، وكلمتان عند النُّحاة.

ثُمَّ قال رحمه الله:

وَيَاءٌ أَقْبَلَ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ يَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّانِيثِ أَوْ ... زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيْضًا رَأَوَا
فِي مَصْدَرٍ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

أقلب ألفاً ياءً، إذا: هذا شروع منه في قلب الألف ياءً، وهذه في موضعين .. تقلب
الألف ياءً في موضعين:
الأول قال:
أَقْلَبُ أَلِفًا يَاءً تَلَا كَسْرًا ..

(أَقْلَبُ أَلِفًا) (أَقْلَبُ) فعل أمر والفاعل أنت، و (أَلِفًا) مفعول أول، و (يَاءً) مفعول ثاني،
إذا: (أَقْلَبُ أَلِفًا يَاءً) متى؟ (تَلَا كَسْرًا) (تَلَا) الضمير هنا يعود على الألف .. تلا
الألف كسراً، (كَسْرًا) هذا مفعول (تَلَا)، والجملة نعت لـ: (أَلِف) أَلِفًا تالياً كسراً، (أَوْ
يَاءً تَصْغِيرٍ) أَوْ وقعت الألف بعد ياء تصغير، فَتَقْلِبُ الألف ياءً وَتُدْغِمُ الياء في الياء
مثل: غزال .. غَزِيل، أصله: غُزَي، ثُمَّ أَلِف .. أَلِف: غزال، قُلِبَتِ الألف ياءً لوقوعها
بعد ياء التَّصْغِيرِ فأدغمت الياء في الياء.

إذا: ذكر لنا أن الألف يجب قلبها ياءً في موضعين:

الأول: أن يعرض كسر ما قبلها كـ: مصاييح، في جمع: مصباح، فانقلبت الألف فيه ياءً:
مصباح .. مصاييح، من أين جاءت هذه الياء؟ مصاييح هذه الياء هي الألف في:
مصباح، وقعت بعد كسرة، لأنه على وزن (مَفَاعِيل)، إذا: لا بُدَّ أن يكون على كسرٍ،
لأنَّ الوزن مُقَيَّدٌ بكسر ما بعد الألف، (مَفَاعِيل) ثُمَّ جاءت الألف وقعت بعد كسرة
فَقُلِبَتِ الألف ياءً فصار: مصاييح.

إذاً الأول: أن يعرض كسر ما قبلها كـ: مصاييح، في جمع (مصباح)، فانقلبت الألف فيه
ياءً لكسر ما قبلها، إذ لا يصحُّ التَّنَطُّقُ بالألف بعد غير الفتحة، كما أنَّ الألف تُقْلَبُ
واواً بعد ضَمَّةٍ، كذلك تُقْلَبُ ياءً بعد كسرة.

الثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير نحو: غزال .. غَزِيل في تصغير (غزال)، بإبدال الألف

ياءٌ وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، قد يقول قائل: لماذا لا نُحَرِّك الياء بالفتحة لمناسبة الألف؟ نقول: لا، ياء التصغير يلزم أن تكون ساكنة، لأنَّه جيء بها لمعنى فتبقى على ما هي عليه.

إذا: تُقَلَّبُ الألف ياءً ثُمَّ يجتمع عندنا ياءان، فنُدْغِم الياء الأولى في الياء الثانية: غُرِبِلَ، الياء الثانية مُبْدَلَةٌ عن ألف (غزال).

إذا: ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، فَرُدَّتْ إلى الياء كما رُدَّتْ إليها بعد الكسرة، إذا: ذكر في هذا البيت: أنَّ الألف تُقَلَّبُ ياءً في موضعين: وذلك بعد كسرةٍ وبعد ياء التصغير.

وياءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ

(أَوْ) لِلتَّنْوِيعِ وَالتَّقْسِيمِ، (يَاءٌ) هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (تَلَا كَسْرًا)، أَوْ تَلَا الألف (يَاءٌ تَصْغِيرٍ) يَعْنِي: وَقَعَ يَاءُ التَّصْغِيرِ، هَذَا الْأَوَّلُ.

. يَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتِي فَعْلَانِ.

يعني: افعل بالواو ما فعلت بالألف، افعل (يَوَاوٍ ذَا) الإعلال المذكور السابق من قلبها ياء، افعل بالواو، إذا: الواو تُقَلَّبُ ياءً، متى؟ (في آخِرٍ) هذا الموضع الأول، (أَوْ قَبْلَ تَا تَأْنِيثٍ) الموضع الثاني .. معطوف على (آخِرٍ)، (أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ) هذه ثلاث مواضع. يعني: أَنَّهُ يُفْعَلُ بِالْوَاوِ الْوَاقِعَةُ آخِرًا مَا فُعِلَ بِالْأَلْفِ مِنْ إِبْدَالِهَا يَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلُهَا، أَوْ لِحَيْثُهَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

إذا قوله: (يَوَاوٍ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَفْعَلًا)، و (أَفْعَلًا) الألف هذه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، (ذَا) هذا مفعول (أَفْعَلُ) افعل ذا، المشار إليه ما هو؟ الإعلال المذكور من قلب الألف ياءً، (يَوَاوٍ) تقلب الواو ياءً، (في آخِرٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَفْعَلُ)، (أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ) (تَاءِ التَّأْنِيثِ) قصره للضرورة، (قَبْلَ) بالنصب معطوف على قوله: (في آخِرٍ)، (أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ) معطوف على (آخِرٍ).

العطف إذا كان بـ: (أَوْ) يكون كالواو .. يكون عطفه على الأخير. أشار بهذا: إلى أَنَّ الواو تُقَلَّبُ أَيْضًا يَاءً إِذَا تَطَرَّفَتْ بَعْدَ كَسْرَةٍ، قَالَ: (يَوَاوٍ فِي آخِرٍ) إِذَا وَقَعَتْ مُتَطَرِّفَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ، أَوْ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، أَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ قَبْلَ زِيَادَتِي فَعْلَانِ

مكسوراً ما قبلها.

والأمثلة، فالأول: الذي هو وقوعها مُتَطَرِّفَةً بعد كسرة نحو: رَضِيَ وقوي، (رضي) معلوم أنه من الرضوان، كيف قيل: رضي؟ أصله: رَضِيَ .. (فَعِلَ)، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً بعد كسرة فُكِّلَتْ ياءً فقليل: رضي، (قوي) أصله: قَوَّ، وقعت الواو آخراً مُتَطَرِّفَةً بعد كسرة فوجب قلبها ياءً، لأنهما من الرضوان والقوة، فُكِّلَتْ الواو ياءً، لأنه لَمَّا كُسِرَ ما قبل الواو، وكانت بِتَطَرُّفِهَا مُعْرَضَةً لِلسُّكُونِ .. سكون الوقف، عُمِلَتْ بما يقتضيه السُّكُونُ من وجوب إبدالها ياءً تَوْصِلاً لِلخَفَةِ.

إذاً الموضع الأول التي تُقْلَبُ الواو فيه ياءً: إذا وقعت مُتَطَرِّفَةً بعد كسرة، مثل: رضو وقوو، (رضو) وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً فُكِّلَتْ ياءً فقليل: رضي، إذاً هذه الياء منقلبة عن واو، وكذلك: قَوَّ، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً، يعني: آخراً بعد كسرة فُكِّلَتْ الواو ياءً كما تُقْلَبُ الألف ياءً إذا وقعت بعد كسرة.

والثاني: وقوع الواو بعد ياء التّصغير، إذا وقعت الواو بعد ياء التّصغير وجب قلب الواو ياءً، وإدغام الياء في الياء نحو: جُرِيٍّ، (جُرِيٍّ) هذا تصغير: جَرَوْ، وأصله: جُرِيو (فُعِيلَ) وقعت الواو وسبقها ياء التّصغير، حينئذٍ تُقْلَبُ الواو ياءً فَتُدْغَمُ الياء في الياء قيل: جُرِيٍّ، فاجتمعت الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون فُكِّلَتْ الواو ياءً، وأُدْغِمَتْ الياء في الياء.

الثالث: وهو وقوعها قبل تاء التّأنيث نحو: شَجِيَّةٌ (فَعِيلَةٌ) وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا (شَجِيَّةٌ) مُصَغَّرًا، وأصله: شَجِيوَةٌ، هذا كالسّابق: أن تاء التّأنيث لا تمنع الواو من كونها مُتَطَرِّفَةً - وهذا سبق الإشارة إليه - لأنّ (شَجِيَّةٌ) هذا في التّصغير مأخوذ من: الشجوة، إذاً هو واوي، فكيف قيل: شَجِيَّةٌ؟ تقول أصله: شَجِيوَةٌ، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً بعد ياء التّصغير، فاجتمعت الواو والياء، وحينئذٍ نقول: سبقت إحداهما السكون فُكِّلَتْ الواو ياءً فَأُدْغِمَتْ الياء في الياء، وهذه التاء لا تمنع كون الواو مُتَطَرِّفَةً.

والرابع: الذي هو (زِيَادَتِي فَعْلَانٌ) نحو: غَزِيَان، مثال: طَرِيَان، من الغزو، لو قال لك: آتِ بِالغزو على وزن (فَعْلَان) حينئذٍ تقول: غَزَوَان هذا الأصل، فوقع الواو قبل زيادتي (فَعْلَان) الألف والنون، فوجب قلب الواو ياءً قيل: غَزِيَان، إذا قيل لك: ابن من (الغزو) مثل: ضَرِيَان، فتقول: غَزَوَان، حينئذٍ وقعت الواو بعد كسرة قبل ألف ونون، لذلك قَيِّدَهُ: ضَرِيَان، على وزن (فَعْلَان).

إذاً: الموضع هذا راجع لقوله: رضي، لأنّ الواو وقعت بعد كسرة، الموضع الرابع راجع

للموضع الأول، والموضع الثالث راجع للموضع الثاني.

إذا: إذا وقعت الواو إثر كسرة سواء كانت مُتَطَرِّفَةً أو قبل زيادة (فَعْلَان) تُقْلَب يَاءً وكذلك إذا كُسِرَ ما قبلها سواء كانت مُتَطَرِّفَةً أو بعدها تاء تأنيث أو زيادة الألف والنون حينئذٍ تُقْلَب الواو يَاءً، فالتاء لا تخرجها عن كونها مُتَطَرِّفَةً، والألف والنون كذلك لا تخرجها عن كونها مُتَطَرِّفَةً، أو كونها بعد كسرة، فَتُقْلَب في هذه المواضع الأربع الواو يَاءً.

..... يَوَاوِ ذَا أَفْعَلَا

..... فِي آخِرِ أَوْ قَبْلِ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتِي فَعْلَانِ.

حينئذٍ نقول في هذه المواضع الأربعة: تُقْلَب الواو يَاءً، كما أَنَّ الألف تُقْلَب يَاءً في موضعين، فزادت الواو على الياء بالمواضع التي ذكرناها.

..... ذَا أَيْضًا رَأَوَا

..... فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

(ذَا) اسم إشارة من الإعلال المذكور، (رَأَوَا ذَا) إذا: هو مفعول مُقَدَّم لقوله: (رَأَوَا)، (أَيْضًا) هذا منصوبٌ على المفعولية المطلقة، رَأَوَا ماذا؟ (رَأَوَا) الإعلال المذكور (في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا)، (في مَصْدَرِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (رَأَوَا) على أَنَّهُ مفعولٌ ثاني .. في موضع المفعول الثاني، و (ذَا) مفعول مُقَدَّم أول، و (مَصْدَرِ) مضاف، و (الْمُعْتَلِّ) مضاف إليه، وأطلق (الْمُعْتَلِّ) أراد به: المُعْلَ، فإن المعتل أعم من المُعْلَ، قد يكون مُعْلًا وقد لا يكون، أمَّا المُعْل فلا، لا بُدَّ أن يكون منقلبًا.

(في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ) يعني: المُعْلَ، (عَيْنًا) هذا تمييز، إذا: (مَصْدَرِ) مضاف، و (الْمُعْتَلِّ) مضاف إليه، وهو على حذف موصوف، (مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُعْلِ) (عَيْنًا) هذا تمييز من (الْمُعْتَلِّ).

وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ..

(وَالْفِعْلُ) مبتدأ، (صَحِيحٌ) هذا خبر المبتدأ، (مِنْهُ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف حال إمَّا من (الْفِعْلِ) على مذهب سيبويه، أو من الضمير المستتر في (صَحِيحٌ)، يجوز فيه الوجهان، (غَالِبًا) حالٌ من الضمير في الخبر.

يعني: أَنَّ ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها أَلَفٌ وجب إعلاله، وما كان منه على (فِعْلٍ) بغير أَلَفٍ فالغالب في عينه التَّصْحِيحُ، وَشَمَلِ الْمُعْتَلَّ الثَّلَاثِي نَحْو: قام قيامًا،

قام أصلها: قَوَامٌ، لماذا أُعِلَّتْ في المصدر؟ لكونها مُعَلَّةً في الفعل، فَحُمِلَ المصدر هنا على الفعل: قام قياماً، وكذلك المزيد نحو: انقاد انقياداً، قُلِبَتِ الألف ياءً. واحترز بالمُعْتَلِّ العين من الفعل الصحيح العين نحو: لاوذ لَوَازِداً، فَإِنَّهُ لَا يُعَلُّ لكون فعله غير مُعْتَلٍّ.

إذاً: (ذَا) الإعلال السابق، (رَأَوْا) أيضاً (في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا) يعني: المعتلُّ فعله عيناً: قام قياماً، أصله: قَوَاماً، اُعْتَلَّتْ عينه في المصدر لكونه أُعِلَّ في الفعل، هذا مثل ما سبق في: قائل وصائل وبائع، أُعِلَّتْ العين بقلب الواو أو الياء همزةً بالنَّظَرِ إلى فعله، فما أُعِلَّ في الفعل أُعِلَّ هنا وما لا فلا، هذا مثله.

أشار به إلى أن الواو تُقَلَّبُ بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فِعْلٍ اُعْتَلَّتْ عينه: صام صياماً، وقام قياماً، والأصل: صَوَامٌ .. قَوَامٌ، فَأُعِلَّتْ الواو في المصدر حملاً له على فعله.

إذاً: إذا قيل: صيام وقيام، لماذا قُلِبَتِ الواو ياءً هنا؟ نقول: حملاً للمصدر على الفعل، لأنَّه في الفعل أُعِلَّ، وأشار بقوله:

..... ذَا أَيضاً رَأَوْا

..... فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا.

إلى أن الواو تُقَلَّبُ بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فعل اُعْتَلَّتْ عينه، صَوَامٌ .. قَوَامٌ، هنا واوٌ بعد كسرةٍ تُقَلَّبُ ياءً، حملاً للمصدر على الفعل، فلو صَحَّتْ الواو في الفعل لم تَعْتَلِّ في المصدر: لَأَوَدَ، ما قُلِبَتِ هنا الواو ألفاً، إذاً تقول في المصدر: لَوَازِداً، لا تقلب الواو ياءً، لماذا؟ لكونها صَحَّتْ في الفعل، و (جاور) .. (جواراً) مثل: عَوَرَ عَاوِرٌ .. عَيْنَ عاين، قلنا: صَحَّتْ في الفعل فتصح في اسم الفاعل، هنا كذلك صَحَّتْ في الفعل وتصح في المصدر.

إذاً:

..... ذَا أَيضاً رَأَوْا

..... فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا.

(المُعْتَلُّ) المراد به: المعلن، يعني: الذي قُلِبَتِ عَيْنُهُ ألفاً.

وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً ..

(فِعْلٌ) يعني: ما كان على وزن (فِعْلٌ)، نحو: حَوَّلَ، هذا الغالب منه: أَنَّهُ صَحِيحٌ يَصَحُّ،

ولا تُقْلَبُ الواو ياءً، (وَالْفَعْلُ) هذا مبتدأ، (صَحِيحٌ) خبره، و (غَالِبًا) حالٌ، و (مِنْهُ) كذلك حال، (نَحْوُ الْحَوْلِ).

يعني: أنَّ ما كان من مصدر الفعل المُعْتَلِّ العين بعدها أَلِفٌ وجب إعلاله، وما كان منه على وزن (فَعَلٍ) بغير أَلِفٍ فالغالب في عينه: التَّصْحِيحُ، وشمل المُعْتَلَّ الثلاثي والمزيد، الثلاثي نحو: قام قياماً، والمزيد: انقاد انقياداً. واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين كما ذكرناه سابقاً، وَفُهِمَ اشتراط الألف بعد العين من قوله:

وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ..

لأنَّ سبب التَّصْحِيحِ عدم الألف، لماذا صَحَّت الواو في (الْفَعْلُ)؟ لعدم وجود الألف، إذاً: قيام وصيام، لوجود الألف هناك أُعْلِتْ، فالسَّبَبُ في التَّصْحِيحِ هنا: عدم وجود الألف، فالغالب في نحو: (الْفَعْلُ) التَّصْحِيحُ نحو: حال حولاً، وَعَادَ الْمَرِيضُ عَوْدًا، ولذلك قال النَّاطِمُ: (نَحْوُ الْحَوْلِ).

قال الشَّارِحُ: "إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع (مصباح) و (دينار): مصاييح ودنانير، وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التَّصْغِيرِ كقولك في (غزال): غَزَيَلٌ، وفي (قَدَالٍ): قَدْزِيلٌ. ثُمَّ قَالَ:

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ ... فَاحْكُم بَذَا الإِعْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

(وَجَمْعُ ذِي) (وَجَمْعٌ) مبتدأ، وهو مضاف، و (ذِي) مضافٌ إليه، (ذِي عَيْنٍ) يعني: صاحب عين، (أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ) يعني: في المفرد، (جَمْعُ ذِي عَيْنٍ) لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ فَرَّقَ بين المضاف والمضاف إليه، ف: (جَمْعٌ) معلوم أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْجَمْعَ، (ذِي عَيْنٍ) أَرَادَ بِهِ الْمَفْرَدَ، فَالْصِّفَاتُ حِينَئِذٍ تَكُونُ فِي الْمَفْرَدِ، (ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ) هذا نعت لـ: (عَيْنٍ)، يعني: قُلِبَتِ الْعَيْنُ أَلْفًا.

..... أَوْ سَكَنٍ ... فَاحْكُم بَذَا الإِعْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

يعني: جميع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو: ثوب، تقول: ثياب، (ثوب) على وزن (فعل)، و (دار) أصله من: دور، حينئذٍ نقول: أُعْلِتْ عَيْنُهُ، فهذا النوع: ما كان على وزن: ثوبٍ أو دارٍ، حينئذٍ إمَّا أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (فَعَالٍ) أَوْ (فَعَلَّةً) أَوْ (فَعَلٍ) ثلاثة أنواع: إن كان على وزن (فَعَالٍ) حينئذٍ وُجِدَ مُقْتَضِي قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً وَهُوَ .. ، ثوب، تقول:

ثِيَاب، إِذَا: وَجِدَ الْكَسْرَ قَبْلَ الْوَائِ .. هَذَا الْمَقْتَضِي.
إِذَا: أَنَّ جَمِيعَ مَا سَكَنَتْ عَيْنُهُ مِنَ الثَّلَاثِي نَحْو: ثَوْب، أَوْ أُعِلَّتْ نَحْو: دَار، عَلَى ثَلَاثَةِ
أَقْسَامٍ: (فِعَالٍ) أَوْ (فِعْلَةٍ) أَوْ (فِعْلٍ) أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ:
وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنَ ... فَاحْكُم بَدَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

أَي: مَتَى وَقَعَتِ الْوَائِ عَيْنَ جَمْعٍ، وَأُعِلَّتْ فِي وَاحِدِهِ أَوْ سَكَنَتْ وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً إِنْ
انْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا، وَوَقَعَ بَعْدَهَا أَلِفٌ نَحْو: دِيَار .. ثِيَاب، أَصْلُهُ (دَوَار)، وَقَعَتِ الْوَائِ بَعْدَ
كَسْرَةِ فَقِيلَ: دِيَار، وَ (ثَوْب) يُجْمَعُ عَلَى: ثَوَاب .. عَلَى (فِعَالٍ)، حِينَئِذٍ تَقُولُ: ثِيَاب
أَصْلُهُ: ثَوَاب، فَقُلِبَتِ الْوَائِ يَاءً فِي الْجَمْعِ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلُهَا، وَجِيءَ الْأَلِفُ بَعْدَهَا، مَعَ
كُونِهَا فِي الْوَاحِدِ إِمَّا مُعْتَلَّةً ك: دَار، أَوْ شَبِيهَةً بِالْمُعْتَلِّ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ لَيْنٍ سَاكِنًا ك: ثَوْب.
إِذَا: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فِعْلٍ) سَاكِنِ الْعَيْنِ وَهُوَ حَرْفُ عِلَّةٍ، أَوْ أُعِلَّ بِقَلْبِ الْوَائِ أَلِفًا،
حِينَئِذٍ يُقْلَبُ فِي الْجَمْعِ عَلَى (فِعَالٍ) يَاءً، لِأَنَّ الْوَائِ وَقَعَتِ بَعْدَ كَسْرَةٍ وَقَبْلَ أَلِفٍ، حِينَئِذٍ
قُلِبَتِ الْوَائِ يَاءً.

(وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ) فَهَمْ مِنْهُ: أَنَّ مَا كَانَ عَلَى (فِعَالٍ) مِنَ الْمَفْرَدِ لَا يُعَلُّ نَحْو: صَوَارٍ
وَصَوَانٍ، (ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ) إِذَا لَمْ يُعَلَّ حِينَئِذٍ لَا يُعَلُّ فِي الْجَمْعِ، مَا لَمْ يُعَلَّ فِي الْمَفْرَدِ لَا يُعَلُّ
فِي الْجَمْعِ، (جَمْعُ ذِي عَيْنٍ) يَعْنِي: أَنَّ جَمْعَ الْمَفْرَدِ الْمَعْلُ مِنْ جَمْعِ الثَّلَاثِي الْمَعْلُ الْعَيْنِ أَوْ
سَاكِنِهَا، يُحْكَمُ لَهُ فِي الْإِعْلَالِ بِالْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ: قَلْبُ الْوَائِ يَاءً، فِي نَحْو: دَارٍ
وَدِيَارٍ، وَثَوْبٍ وَثِيَابٍ.

(وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ) (أُعِلَّ) فَعَلَ مَاضِي مُغَيَّرَ الصِّيغَةِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى الْعَيْنِ،
وَالْجُمْلَةُ نَعَتْ ل: (عَيْنٍ) عَيْنٍ مَعْلَةٍ، (أَوْ سَكَنَ) مَعْطُوفٌ عَلَى (أُعِلَّ).
فُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ عَيْنَ الْمَفْرَدِ إِذَا لَمْ تُعَلَّ وَلَمْ تَسْكُنْ لَمْ يُعَلَّ الْجَمْعُ: طَوِيلٌ وَطَوِيلَةٌ، حِينَئِذٍ تَبْقَى
كَمَا هِيَ وَلَا يُعَلُّ فِي الْجَمْعِ، (فَاحْكُمُ) الْفَاءُ زَائِدَةٌ، وَ (احْكُمُ) فَعَلَ أَمْرٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، (وَجَمْعُ) قَالَ: (احْكُمُ)،
(بَدَا) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (احْكُمُ) (بَدَا) اسْمُ إِشَارَةٍ، وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ الْإِعْلَالُ السَّابِقُ
فِي مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَعْلُ: وَهُوَ قَلْبُ الْوَائِ يَاءً.

(بَدَا الْإِعْلَالُ) (الْإِعْلَالُ) هَذَا بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ نَعَتْ مِنْ (ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ، (فِيهِ
حَيْثُ) كُلُّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (عَنْ) يَعْنِي: ظَهَرَ وَعَرَضَ.

إذاً: ما جُمع من المفرد الذي سكنت عينه وهو حرف عِلَّة، أو أُعِلَّت بأن قُلِبَت ألفاً
إن جُمع على وزن (فِعَال) قُلِبَت الواو ياءً، ف: (ثوب) مثلاً لِمَا سكنت عينه في المفرد
وهو حرف عِلَّة، تجمعه على (فِعَال) فتقول: ثياب، بقلب الواو ياءً، وكذلك: دار،
أُعِلَّت عينه في المفرد وحينئذٍ تُقَلَّب .. أُعِلَّت عينه في المفرد وهذه الألف منقلبة عن
واو، حينئذٍ ترجع في الجمع، لأنَّ الجمع يرد الأشياء إلى أصولها فتقول: دوار، ثُمَّ وقعت
الواو بعد كسرة وقبل ألفٍ فَقُلِبَت الواو ياءً.

لذلك قال ابن عقيل: " متى وقعت الواو عين جمعٍ وَأُعِلَّت في واحده " يعني: قُلِبَت ألفاً،
أو سكنت .. لم تُقَلَّب بل هي ساكنة، وجب قلبها ياءً إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها
ألف، يعني: جُمِعَت على وزن (فِعَالٍ) هذا مراده، نحو: ديار وثياب، أصلهما: دوار ..
دارٌ، قُلِبَت الألف واواً، في الجمع تقول: دوار، لأنَّ الجمع يرد الأشياء إلى أصولها،
حينئذٍ وقعت الواو بعد كسرة وقبل ألفٍ فوجب قلب الواو ياءً.

وكذلك: ثواب، جُمع على (فِعَال) وقعت الواو إثر كسرة قبل ألفٍ، حينئذٍ تُقَلَّب الواو
ياءً لانكسار ما قبلها ومحيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إمَّا مُعْتَلَّةً يعني: مقبوبة،
أو شبيهةً بالمعتل لكونها ساكنة، هذا الوزن الأول (فِعَال).

(وَصَحَّحُوا فِعْلَةً) يعني: ما كان على وزن (فِعْلَة)، صَحَّحُوهُ يعني: نطقوا به صحيحاً غير
مُعل، لم تُقَلَّب الواو ياءً.

(وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانِ) إذاً: ثلاثة أوزان (فِعَال .. فِعْلَة .. فِعْل)، (فِعَال) وجب القلب ..
وجب الإعلال، و (فِعْلَة) صَحَّحُوا أي: العرب (فِعْلَة) هذا مفعول لقوله: (صَحَّحُوا)،
يعني: أن جُمع ما أُعِلَّ عينه أو سكن إذا كان على وزن (فِعْلَة)، وجب تصحيحه لعدم
وجود الألف والكسرة قبلها، مثاله: عَوْدٌ مثل: ثَوْب، إذا جمعته على (فِعْلَة) قلت:
عَوْدَة، صَحَّحت الواو ولم تقلبها ياءً لعدم وجود الألف بعدها، و (كَوَز) تقول: كَوَزَة،
بتصحيح الواو، جمعته على (فِعْلَة)، وشَدَّ: ثَوْر وثِيرة، بقلب الواو ياءً.

إذاً: الكلام في المفرد إذا سكنت عينه وهو حرف عِلَّة، أو أُعِلَّت نحو: ثوب ودار، إن
جمع على (فِعَال) وجب الإعلال، وإن جُمع على (فِعْلَة) وجب التصحيح ولا يصح
الإعلال.

(وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانِ) وهما: التَّصْحِيح والإعلال، والإعلال أولى، لَمَّا قال: (الإِعْلَالُ)
وقال: (وَصَحَّحُوا فِعْلَةً)، علمنا أن الوجه الثاني هو التصحيح، وإذا كان على وزن
(فِعْل) ففيه وجهان: التصحيح والإعلال والثاني أولى، نحو: حَيْلَة وَحَيْلٍ، (حَيْل) هذا
جمع: حَيْلَة، يُجْمَع على (فِعْل)، هو مأخوذٌ من الحول، هنا حصل الإعلال، حَيْلٍ، على

وزن (فعل) أصله: حَوْلَ، حينئذٍ قُلِبَتْ الواو ياءً في الجمع فقيل: حِيلَ، وأما: حَوْجٌ، في جمع: حاجة، فهذه صُحِّحَتْ هنا فقيل: حَوْجٌ، ولم يُقَلَّ: حَيْجٌ.

قال الشَّارح: إذا وقعت الواو عين جمعٍ مكسوراً ما قبلها، واعتَلَّتْ في واحده أو سكنت، ولم يقع بعدها الألف وكان على (فِعْلَةٍ) وجب تصحيحها، والأمثلة كما ذكرناه، ومن هنا يعلم أنه إنما تَعَتَّلُ في الجمع إذا وقع بعدها أَلْفٌ كما سبق تقريره. لو قال: على وزن (فِعَالٍ) لكان أولى، لأنَّ: ثوب ودار، إنما أن يُجْمَعَ على (فِعَالٍ) أو (فِعْلَةٍ) أو (فِعَلٍ)، إذا جُمِعَ على (فِعَالٍ) وجب الإعلال لوجود الألف، ولَمَّا قال هنا: (فِعْلَةٍ وَفِعَلٍ) انتفت الألف، إذاً: صارت الْعِلَّةُ هناك في الإعلال: هو وجود الألف، فإذا انتفت الألف حينئذٍ إمَّا أن يُصَحَّحَ وجوباً، وإمَّا أن يُرَجَّحَ الإعلال.

ومن هذا البيت يُفْهَمُ: أنَّ الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نُطِقَ في هذا البيت ب: فِعَل .. نطق الناظم ب: (فِعَلٍ وَفِعْلَةٍ) بغير أَلْفٍ، فَعُلِمَ أنَّ ما سواهما وهو الأول بالألف، وما ذكرناه أولى: أن يُقال (فِعَالٍ) مقابل لقوله: (فِعْلَةٍ) أو (فِعَلٍ)، إن كان على وزن (فِعَالٍ) وجب الإعلال، وإن كان على وزن (فِعْلَةٍ) مثل: عَوْدَةٍ، جمع (عَوْدٍ)، وَكَوْزَةٍ جمع (كَوْزٍ) فحينئذٍ نقول: وجب التَّصْحِيحُ، وما كان على وزن (فِعَلٍ) حينئذٍ جاز الوجهان: التَّصْحِيحُ والإعلال، والإعلال أولى. ولذلك قال ابن عقيل مثل ما ذكرناه: "ومن هنا يُعْلَمُ أنه إنما تَعَتَّلُ في الجمع إذا وقع بعدها أَلْفٌ كما سبق تقريره، لأنَّه حكم على (فِعْلَةٍ) بوجوب التَّصْحِيحِ، وعلى (فِعَلٍ) بجواز التصحيح والإعلال " وكلاهما بدون أَلْفٍ، فالتصحيح نحو: حاجة وَحَوْجٌ، حَوْجٌ على وزن (فِعَلٍ) صَحِّحْتُ، والإعلال نحو: قامة وقيم، أُعْلِئْتُ، ودِيمةٌ ودِيمٌ، والتصحيح فيها قليل والإعلال غالبٌ.

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعَلٍ ... وَجْهَانِ

(وَفِي فِعَلٍ) هذا خبر مُقَدَّم، (صَحَّحُوا فِعْلَةً) صَحَّحُوا من؟ العرب، و (فِعْلَةً) مفعولٌ به، (وَفِي فِعَلٍ) جارٍ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خبر مُقَدَّم، (وَجْهَانِ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، (وَالْإِعْلَالُ) أولى) مبتدأٌ وخبر، وذلك (كَالْحَيْلِ) هذا مثالٌ للإعلال.

ثمَّ قال:

وَالْوَاوُ لَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ ... كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ وَوَجِبَ
إِنْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ ... وَيَا كَمْوَقِينَ بَدَا لَهَا اعْتَرَفَ

وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَاءٍ انْقَلَبَ ..

الواو انقلب ياءً حال كونه لأمّا بعد فتح .. هكذا، (الْوَاوُ) مبتدأ، (انْقَلَبَ) فعل ماضي، والضمير يعود على (الْوَاوُ) الواو انقلب، إذاً: الكلام في قلب الواو ياءً .. لا يزال الحديث فيه، (وَالْوَاوُ انْقَلَبَ) (يَاءٌ) يعني: ياءً هذا مفعول مُقَدَّم لـ: (انْقَلَبَ)، (لَأَمَّا) حال كون الواو لأمّا بعد فتح، يعني: إذا وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً لأمّا بعد فتح وجب قلبها ياءً، فَتُقَلَّبُ الواو ياءً إذا وقعت مُتَطَرِّفَةً بعد فتح.

إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحةٍ قُلِبَتْ ياءً نحو: أُعْطِيتُ، مَثَلُ هُنَا :- (الْمُعْطِيَانِ) أصله: المعطوان، لَمَّا صارت الواو رابعةً قُلِبَتْ ياءً بالحمل على اسم الفاعل: مُعْطَى .. مُعْطِيَانِ، ليس فيه عِلَّةٌ قلب الواو ياءً، بخلاف الـ: مُعْطِي، هذا اسم فاعل، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً، (إِثْرَ كَسْرٍ) قُلِبَتْ الواو ياءً: معطي .. مُعْطَوٌ، واوٌ مُتَطَرِّفَةٌ قبلها كسرة، وَجِدْتَ الْعِلَّةَ؟ وَجِدْتَ الْعِلَّةَ.

لكن: مُعْطَى، ليس قبلها كسرة، حينئذٍ لماذا قُلِبَتْ؟ هم قلبوها سماعاً، لكن قالوا: حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، إذ الموجب: قلب الواو ياءً موجودٌ في اسم الفاعل، ومفقودٌ في اسم المفعول، فحملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل قُلِبَتْ الواو ياءً. إذاً: (الْمُعْطِيَانِ) هذا اسم مفعول، أصله: الْمُعْطَوَانِ، ليس عندنا عِلَّةٌ هنا لقلب الواو ياءً، لأنَّ ما قبلها مفتوح وليس بمكسور، ولذلك أيضاً قُلِبَتْ الواو ياءً قيل: معطيَانِ، لماذا قلبت الواو ياءً؟ حملاً على اسم الفاعل، لأنَّك تقول في اسم الفاعل: المعطَوُ، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً إِثْرَ كَسْرَةٍ حينئذٍ قُلِبَتْ.

إذاً أصله: المعطوان، لَمَّا صارت الواو رابعةً قُلِبَتْ ياءً بالحمل على اسم الفاعل وهو الـ: مُعْطِي، لأنَّ في اسم الفاعل موجب القلب .. وَجِدَ موجب القلب: واوٌ إِثْرَ كَسْرَةٍ معطي، وأمّا: مُعْطَى، فليس فيه موجبٌ للكسر. لأنَّ في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو، وليس ذلك في اسم المفعول فَحُمِلَ عليه.

وكذلك (يُرْضَوَانِ) أصله: يُرْضَوَانِ، واوٌ تَحَرَّكَتْ وقبلها فتحة، الأصل تُقَلَّبُ أَلْفًا مَا تُقَلَّبُ ياءً، لكن قُلِبَتْ ياءً هنا حملاً على الفاعل فتقول: يُرْضِي، الياء هذه منقلبة عن واو، وَجِدَ موجب القلب: وهو كسر ما قبل الواو. أصله: يُرْضَوَانِ، لأنَّه من الرِّضْوَانِ، فَقُلِبَتْ واوه بعد الفتحة ياءً، وهذا خلاف الأصل، تَحَرَّكَتْ الواو وَفُتِحَ ما قبلها ..

تُقَلَّبُ ألفاً هذا الأصل، لكنَّها هنا قُلِّبَتْ ياءً؛ حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل، لأنَّ: يُرْضَى، هذا فعل، (يُرْضَيَانِ) ليس ك: (المُعْطَيَانِ) .. (المُعْطَيَانِ) هذا اسم، و (يرضى) هذا فِعْلٌ.

إذاً: يقع القلب هنا في الأسماء وفي الأفعال، في الأسماء .. في المبني للمفعول، وكذلك في اسم المفعول، وكذلك في الأفعال .. في المبني للمفعول حملاً على المبني للمعلوم، (يُرْضَى) هذا واضح أنَّ الواو انقلبت ياءً لكسر ما قبلها، لكن: (يُرْضَى) .. (يُرْضَيَانِ) هذا فعل، ابن عقيل يقول: " (يُرْضَيَانِ) أصله: يُرْضَوَانِ " هذا فعل، هنا الواو مُتَحَرِّكة قبلها صَادٌ مفتوحة، الأصل: ما تقلب ياءً، فَقُلِّبَتْ واوه بعد الفتحة ياءً؛ حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو: يُرْضَيَانِ.

هنا في المثالين: (مُعْطَيَانِ) و (يُرْضَيَانِ) ليس فيه عِلَّةٌ قلب الواو ياءً، وإنما هو حملٌ لاسم المفعول على اسم الفاعل، و (يُرْضَيَانِ) حملٌ للفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل، وإلا عِلَّةٌ قلب الواو في (يُرْضَى) و (يُعْطَى) هو: كسر ما قبل الواو، هذه غير موجودة هنا، فحملاً لهذا على ذاك.

إذاً: (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ) (بَعْدَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انقلب)، والواو انقلب هو (الْوَاوُ) بَعْدَ فَتْحٍ حال كونه لَأَمَّا، يعني: آخر الكلمة (كَالْمُعْطَيَانِ) و (يُرْضَيَانِ). قال الشَّارِحُ: " إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحةٍ قُلِّبَتْ ياءً نحو: أعطيت، أصله: أعطوت، لأنَّه من: عطا .. يعطو، إذا تناول، فَقُلِّبَتْ الواو في الماضي ياءً حملاً على المضارع ".

إذا قيل (حملاً) معناه: ما وُجِدَ عِلَّةُ القلب، سُمِعَ هذا أنَّه مقلوب، ولم يجدوا العِلَّةَ التي من أجلها قُلِّبَتْ، حينئذٍ قالوا: حملاً للماضي على المضارع نحو: يُعْطَى (يعطي) هذا واضح، الياء هنا منقلبة عن واو، وقعت مُتَطَرِّفةً إثر كسرةٍ فوجب قلبها ياءً .. وُجِدَ المقتضي.

وأما: يُعْطَى، هذا لم يوجد فيه المقتضي، كما حُمِلَ اسم المفعول نحو: (مُعْطَيَانِ)، على اسم الفاعل، نحو: مُعْطَيَانِ، الطاء مكسورة، والياء منقلبة عن واو، هنا وُجِدَتِ العِلَّةُ .. هذا قياس ليس فيه إشكال، وأما: مُعْطَى، بفتح الطاء نقول: ما وُجِدَ هنا قلب الواو ياءً.

وكذلك (يُرْضَيَانِ) الأصل: يُرْضَوَانِ، لأنَّه من: الرِّضَوَانِ، فَقُلِّبَتْ واوه بعد الفتحة ياءً حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل، و (يُرْضَى) لوجود موجب القلب فيه نحو:

يرضيان.

وَفُهُم من التَّمثِيل: أَنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال.

وَوَجِبَ

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ

(وَجِبَ) هذا فعل ماضي، و (إِبْدَالُ) هذا فاعل وهو مضاف، و (وَاوٍ) مضافٌ إليه، من

إضافة المصدر إلى المفعول، (إِبْدَالُ) هذا مصدر، و (وَاوٍ) مفعول، (يَعْدُ ضَمٍّ) هذا

متعلِّق بـ: (إِبْدَالُ) لأنَّه مصدر، (مِنْ أَلْفٍ) كذلك متعلِّق بـ: (إِبْدَالُ).

إذاً: يجب أن يُبَدَّل من الألف واو .. تُقَلَّب الألف واواً إذا وقعت الألف بعد ضَمَّة،

سبق أَنَّ الألف تُقَلَّب ياءً إذا وقعت بعد كسرة، إذا وقعت بعد ضَمٍّ قَلِبَت الألف واواً.

وَوَجِبَ

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ

أن يُبَدَّل من الألف بعد ضَمٍّ واو، معناه: أَنَّهُ يجب أن يُبَدَّل من الألف واوٌ إذا وقعت

بعد ضَمَّة، يعني: ضَمَّ ما قبلها، كقولك في (بايع): بُويع، ضُمَّت الباء وبعدها أَلِف،

قَلِبَت الألف واواً لمناسبة ما قبلها (بُويع)، وفي (ضارب): ضُورِب، فإن كانت في موضعٍ

يجب فيه تحريكها حُرِّكَت نحو: ضارب، تُصَغَّره على: ضُورِب، حُرِّكَت الواو، وإن كانت

في موضعٍ يجب فيه سكونها سكنت نحو: ضُورِب.

إذاً: تُقَلَّب الألف واواً إثر ضَمٍّ، ثُمَّ إن وقعت في موضعٍ يجب التَّحريك حُرِّكَت مثل:

ضُورِب، لأنَّه (فُعِيل) سبق أَنَّهُ الثاني يجب تحريكه بالفتح: فُلَيْس .. ضُورِب، ضُو ..

إذاً: تَحَرَّكَت الواو بالفتح، كذلك إذا وقعت في موضعٍ يجب التسكين حينئذٍ سكنت

نحو: ضُورِب.

وَيَا كَمْوَقِنٍ بَدَا لَهَا اعْتَرَفَ ..

(يَا) ياءً .. قصره للضرورة، (وَيَا كَمْوَقِنٍ) جارٍ ومجرور متعلِّقٌ بمحذوف نعت لـ: (يَا)

ولذلك ابتدئ به، الياء مبتدأ وهو نكرة، قصره للضرورة، (بَدَا) إشارة إلى الإعلال

المذكور، (اعْتَرَفَ لَهَا) يعني: يجب إبدال الياء واواً كما في (مُوقِنٍ) اسم فاعل من: أيقن،

أصله: مُيَقِن، قَلِبَت الياء واواً صار: مُوقِن، أصله: مُيَقِن، إذا وقعت الياء ساكنةً بعد

ضَمَّةٍ وجب قلب الياء واواً.

(بَدَأَ لَهَا اعْتَرَفَ) يعني: يجب إبدال الياء واواً كما في: مُوقِنٌ، اسم فاعل من: أُيْقِنَ، أصله: مُيَقِنٌ، (مِيَزَان) .. (مِيَزَان) كما سبق، فَأُبْدِلَت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها. وفُهِم من المثال: كون الياء المبدلة ساكنة، فلو كانت مُتَحَرِّكة لم تُبَدَّل نحو: هَيَام، كما سيذكره الشارح.

وفُهِم منه أيضاً: كون الياء مفردة، يعني غير مُدْغَمَة: حَيَّضٌ، لا تُقْلَب الياء الأولى وإن كانت ساكنة .. لا تُقْلَب واواً لكونها مدغمة، لأنه ذكر: مُوقِنٌ، الياء ساكنة مفردة، (مفردة) يعني: غير مدغمة، فلو كانت مدغمة ولو وقعت إثر ضَمَّةٍ لا تُقْلَب واواً: حَيَّضٌ، الياء الأولى ساكنة وقعت بعد ضَمَّةٍ لا تُقْلَب، لكونها ليست مفردة، وإنما هي مدغمة.

كذلك لو كانت مُتَحَرِّكة: هَيَام، ياء وقعت بعد ضَمَّةٍ، لا تُقْلَب الواو ياءً لكونها مُتَحَرِّكة، إِذَا يُشْتَرَط: أن تكون الياء ساكنة ومفردة، يعني: غير مدغمة. وفُهِم منه أيضاً: كون الياء في المفرد، فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد الضَمَّةِ جمعاً، وهذا أشار إليه بقوله:

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ ..

إِذَا: لا بُدَّ أن تكون الياء في مفردٍ لا في جمعٍ، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، يعني: مفردة.

إِذَا:

وَيَا كَمُوقِنٍ بَدَأَ لَهَا اعْتَرَفَ ..

(بَدَأَ) الإعلال المذكور، (اعْتَرَفَ) هذه الجملة خبر، وقوله:

وَيَا كَمُوقِنٍ بَدَأَ لَهَا اعْتَرَفَ ..

معناه: أن الياء إذا سكنت في مفردٍ بعد ضَمَّةٍ وجب إبدالها واواً: موقن وموسر، أصلهما: مُيَقِنٌ .. مُيَسِّرٌ، لأنهما من: أيقن وأيسر، فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ نحو: هَيَام، وهذا داءٌ يصيب الإبل.

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

(هَيْمٌ) أهيم، أحمر يُجْمَعُ عَلَى (حُمُرٍ)، (أَهْيَمٌ) مثله، هنا يقول: (هَيْمٌ) أصله: هَيْمٌ، لو بقيت الضَمَّةُ كما هي لوجب قلب الياء واواً، لكن قال هنا: تُقْلَب الضَمَّةُ كسرة من أجل تصحيح الياء .. لتصحَّح الياء وجب قلب الضَمَّةُ كسرة.

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ) أمّا المفرد السابق فيبقى على كسره، أمّا إذا جُمع فهذا له شأنٌ آخر.

(وَيُكْسَرُ) هذا مُغَيَّرُ الصَّيغَةِ، (الْمَصْنُومُ) هذا نائب فاعل، (في جَمْعٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (يُكْسَرُ).

... كَمَا ... يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

(أَهْيَمَا) الألف للإطلاق، (أَهْيَم) على وزن (أَفْعَل)، جمعه على (فُعْلٍ) مثل: أحمر (حُمِرٍ) حينئذٍ ضُمَّتِ الفاء وجاءت بعدها ياء ساكنة، إذاً: هي ياءٌ ساكنةٌ ومفردة، فالأصل: أن تُقْلَبَ واوًا، لكن لكونها في الجمع لا في المفرد .. انتفى الشرط، قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً من أجل أن تصح.

يعني: أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضَمَّةٍ في الجمع نحو: هَيْم (فُعْلٍ) في جمع: (أَهْيَم)، قُلِبَتِ الضَّمَّةُ التي قبل الياء كسرةً لتصحَّ الياء، كما مثَّلَ النَّاطِمُ هنا بـ: (هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا)، وإنما لم تُقْلَبِ الياء واوًا لأجل الضَّمَّةِ كما قُلِبَتِ في المفرد نحو: موقن، لأنَّ الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التَّخْفِيفِ، لماذا فُتِّرَ بين الجمع والمفرد؟ نقول: السماع، ولكن الجمع ثقيل، فلو قُلِبَتِ الياء واوًا لزاد ثَقَلًا.

قال الشَّارِحُ هنا: " يُجْمَعُ (فَعْلَاء) و (أَفْعَل) على (فُعْلٍ) بِضَمِّ الفاء وسكون العين، كما سبق في التفسير كـ: حَمْرَاءَ وَحُمْرٍ، وَأَحْمَرُ وَحُمْرٍ، فإذا اعتلَّتْ عين هذا النوع من الجمع بالياء قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياء نحو: هَيْمَاءُ تقول: هَيْمٌ، وبيضاء .. بيضٌ، ولم تقلب الياء واوًا كما فعلوا في المفرد كـ: مُوقِنٌ، استثناءً لذلك في الجمع " .

وَوَاوًا أَثَرَ الضَّمِّ رُدُّ الْبَاءِ مَتَى ... أُلْفِيَ لَامٌ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كَتَاءٍ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرُهُ ... كَذَا إِذَا كَسِبُعَانَ صَيَّرَهُ

رُدُّ الْبَاءِ وَاوًا، يعني: اقلب الياء واوًا، (إِثْرَ الضَّمِّ) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (رُدُّ)، (رُدُّ الْبَاءِ) واوًا (إِثْرَ الضَّمِّ) يعني: أن الياء المُتَحَرِّكة تُبَدَّلُ بعد الضَّمَّةِ واوًا في ثلاثة مواضع، ولذلك قال: (مَتَى أُلْفِيَ لَامٌ فِعْلٍ) متى وُجِدَ لَامٌ فِعْلٍ (رُدُّ الْبَاءِ) واوًا، متى؟ أن تكون لَامٌ فِعْلٍ. (وَاوًا) مفعول ثاني، (إِثْرَ الضَّمِّ) بعد ضَمِّ، هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (رُدُّ)، و (الْبَاءِ) مفعول أول، (مَتَى أُلْفِيَ لَامٌ فِعْلٍ).

يعني: أن الياء المُتَحَرِّكة تُبَدَّلُ بعد الضَّمَّةِ واوًا في ثلاثة مواضع: أحدها: أن تكون لَامٌ فِعْلٍ نحو: قَضَوُ، أصله: قَضَى، لأنَّه من: قَضَى يقضي: وَهُوَ، لأنَّه من التَّهْيَةِ وهو العقل، إذا وقعت الياء لَامٌ فِعْلٍ وانضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة وجب قلبها واوًا.

إِذَا: (واواً) هذا كما قلنا مفعول ثاني، ما الذي يُقْلَب هنا: الواو ياء، أو الياء واو؟ الياء واو: قَضَى يَقْضِي قَضَوْا، نعم هو كذلك، (رُذِّ الْيَاءِ وَاواً) اقلب الياء واواً، (إِثْرَ الضَّمِّ) يعني: إذا وقعت الياء بعد ضَمِّ طرفاً (لَامَ فِعْلٍ)، مثل: قَضَى .. قَضَوْا، أصله: قضى، لأنَّه من: قضى يقضي، و (هُوَ) لأنَّه من التَّهْيَةِ وهو العقل. (أُلْفِي لَامَ فِعْلٍ) متى أُلْفِي، هذا فعل الشَّرْط، و (أُلْفِي) يعني: الياء (لَامَ فِعْلٍ)، (لَامَ) بالتَّصَبُّب مفعول ثاني، والضمير المستتر في (أُلْفِي) نائب فاعل وهو مفعوله الأول. أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرُهُ

لو قيل: ابن من (رَمَى) على وزن (مَقْدَرُهُ) .. (مَفْعَلُهُ)، إذا بنيت من (رَمَى) اسماً على وزن (مَقْدَرُهُ)، فإنك تقول: مَرْمُوءَةٌ، أصلها: مَرْمُوءَةٌ، ياءٌ قبلها ضَمَّةٌ .. قبل تاء التأنيث، ومقصوده: أنَّ تاء التأنيث لا تُخْرِجُ اللام التي وقعت ياءً عن كونها طرفاً. كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرُهُ ... كَذَا إِذَا كَسْبُعَانَ صَيْرَهُ

يعني: إذا قيل انِّي ب: (رَمَى) على وزن (سَبُعَانَ)، تقول: رَمُوانٌ، أصله: رُمَيَانٌ، وقعت الياء هنا لأمّاً قبلها ضَمَّةٌ، وجاء بعده ألف ونون، لم يخرجها عن كونها طرفاً، إِذَا: في هذه الأحوال الثلاث تُقْلَبُ الياء واواً. (رُذِّ الْيَاءِ وَاواً) إِثْرَ الضَّمِّ مَتَى أُلْفِي لَامَ فِعْلٍ) إذا كان لام فعلٍ ولم يتبعه شيء، أو تلاه تاء تأنيثٍ (أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا) هذا معطوف على (لَامَ فِعْلٍ) .. (مِنْ قَبْلِ تَاءٍ). كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرُهُ ..

(كَتَاءِ) هذا مضاف، و (بَانٍ) مضاف إليه، الباني: هو الذي يصوغ هذا البناء، وإثماً أضيفت إليه التاء للملازمة بين الكلمة التي فيها التاء والباني، يعني: (مَقْدَرُهُ) التاء هذه أتى بها الباني .. بنا ماذا .. صاغ ماذا .. اشتق ماذا؟ اشتقَّ: رمى، على وزن (مَفْعَلَةٍ) .. (مَقْدَرُهُ) حينئذٍ قال: مَرْمُوءَةٌ، والأصل: مَرْمُوءَةٌ، وقعت الياء لأمّاً قبل تاء تأنيثٍ، قُلِبَتْ الياء واواً.

(كَذَا) أي: مثل ذا، (صَيْرَهُ) (صَيَّرَ) الضمير عائد على لفظ الرمي المفهوم من: رَمَى، وفيه ضمير مستتر على (بَانٍ)، (صَيْرَهُ كَذَا) أي: مثل ذا، هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (صَيْرَهُ)، (إِذَا كَسْبُعَانَ) يعني: إذا قيل للباني: ابن من: رمى، على وزن (سَبُعَانَ) فيقول: رَمُوانٌ،

قلب الياء واواً، فحينئذ يقول: (سُبْعَان).
وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(وَإِنْ تَكُنْ) الياء (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا)، إذا جاء على وزن (فُعْلَى)، وجاءت عينه ياءً،
حينئذ قال: (بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى) إذاً: البيتين السابقين نقول:
وَوَاوًا أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَاءُ مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

إذاً: هذه إذا وقعت الياء لام فعل، أو من قبل تاء التأنيث، أو (زِيَادَتِي فَعْلَان) وانضمَّ
ما قبلها في الأصول الثلاثة وجب قلبها واواً.
إذاً الموضع الأول: أن تكون لام فعل، (أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ) مثل: قَضَوُ الرجل، وأصله:
قَضَى، انضمَّ ما قبلها إذا جيء به على وزن (فَعْلٍ)، حينئذ قيل: (فَعْلٌ) قَضَى، وقعت
الياء مُتَطَرِّفَةً لام فعل وقبلها ضَمَّة، فوجب قلب الياء واواً.
الموضع الثاني: أن تكون لام اسم مَبْنِيٍّ على التأنيث بالتاء نحو: مَرْمُوءَةٌ، فإنه مثل:
مَقْدُورَةٌ، (مِنْ رَمَى).

وَفُهِمَ مِنَ الْمَثَالِ: لزوم التاء، لأنَّ (مَقْدُورَةٌ) لَا يَتَجَرَّدُ مِنَ التَّاءِ، فلو كانت التاء عارضةً
أُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ كسرة وسلمت الياء، كما يجب ذلك مع التَّجَرُّدِ نحو: تَوَانِي، أصل
(تَوَانِي): (تَفَاعُلٌ) بِضَمِّ النُّونِ، حينئذ هنا لا بُدَّ مِنْ إِبْقَائِهِ، لَأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (تَفَاعُلٍ)،
مصدر (تَوَانِي) أصله: تَوَانَوُ، على وزن (تَفَاعُلٍ) لَأَنَّهُ نَظِيرُ: تَدَارُكُ، فأبدلت الضَّمَّةُ فِيهِ
كسرة، ولم يُبَدِّلُوا الياء واواً، لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ مَا آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةً، فلو
لَحِقَتْهُ التَّاءُ بَقِيَ عَلَى إِعْلَالِهِ لِعُرُوضِ التَّاءِ نَحْوُ: تَدَانِي.

إذاً: ما كان على وزن (تَفَاعُلٍ) وكانت لامه ياء، قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرة، مثل: تَدَارُكُ
وتَوَانِي، (تَوَانِي) أصله: تَوَانِي، لئلا تُقَلَّبَ الياء واواً لِضَمِّ ما قبلها، وجب قلب الضَّمَّةُ
كسرة.

والموضع الثالث: أن يبنى من (الرمي) نحو: (سُبْعَان) اسم مكان فتقول: رَمُوان، لأنَّ
الألف والنون لازمتان، لهذا فلم يُحْكَمْ لَهُ بِحُكْمِ الْمُتَطَرِّفِ، لَأَنَّهُ أَلْزَمُ لِلْكَلِمَةِ مِنْ تَاءِ
التَّأْنِيثِ.

إذاً: هذه ثلاثة مواضع يجب فيها قلب الياء واواً: فيما إذا وقعت لام فعل، أو لام فعل
من قبل تاء التأنيث، وهذا يكون في الاشتقاق، كما ذكرناه: (مَقْدُورَةٌ) لم يُسْمَعْ، لكن من

باب التمارين، أو جاء بـ: رمي، على وزن (سَبَعَان)، فَكُلُّ ما اشتق كذلك، فحينئذٍ إذا وقعت الياء لام الكلمة في هذه الأحوال الثلاثة وجب قلب الياء واواً.

(وَإِنْ تَكُنْ) الياء (عَيْنًا)، (تَكُنْ) ضمير مستتر يعود على الياء وهو اسمها، (عَيْنًا) هذا خبر، (لِفُعْلَى وَصَفًا) (لِفُعْلَى) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (تَكُنْ)، (وَصَفًا) هذا حالٌّ من (فُعْلَى)، (فَدَاكَ بِالْوَجْهِينِ) (فَدَاكَ) الفاء واقعة في جواب الشرط، و (ذَاكَ) مبتدأ، (بِالْوَجْهِينِ) عَنْهُمْ يُلْفَى (يُلْفَى) الجملة خبر، و (بِالْوَجْهِينِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُلْفَى)، و (عَنْهُمْ) يعني: عن العرب، كذلك مُتَعَلِّقٌ بـ: (يُلْفَى).

يعني: إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عَيْنًا لوصفٍ على وزن (فُعْلَى)، لا بُدَّ أن يكون على وزن (فُعْلَى)، وأن تكون الياء عَيْنًا، وأن يكون وصفًا، لو اختلف شرطٌ من هذه الشروط الثلاثة، حينئذٍ ذهبت المسألة.

أن يكون الياء المضموم ما قبلها عَيْنًا لوصفٍ على وزن (فُعْلَى)، جاز أن تُبَدَلَ الضَّمَّةُ كسرة وتصحَّ الياء، يعني مثل: التواني، قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرة وصَحَّت الياء. وأن تبقى الضَّمَّةُ وتُبَدَلَ الياء واواً لأجل الضَّمَّةِ، ولذلك مثَّل هنا بـ: الضِّيْقِ، والكيسى، والضُّوقِ والكوسى، وهما تأنيث: الأضيْق والأكيس، (أضيْق) تأتي به على وزن (فُعْلَى)، فحينئذٍ إمَّا أن تقلب الضَّمَّةُ كسرة لتصحَّ الياء، وإمَّا أن تقلب الياء واواً، فإمَّا أن تقول: كيسى أو كوسى، (كيسى) بقلب الضَّمَّةُ كسرة فصَحَّت الياء، وإمَّا أن تقلب الياء واواً فتبقى الضَّمَّةُ على ما هي.

وأيُّهما أصل: الكوسى أو الكيسى؟ (فُعْلَى)، إذا: بِضَمِّ الفاء، إذا: (الكوسى) هو الأصل، بقلب الياء واواً، وكذلك (الضُّوقِ) هذا الأصل، قُلِبَتِ الياء واواً، لأنَّه ما قبله مضموم .. الفاء مضمومة، كوسى وضوقى، وأمَّا إذا أردنا أن تصح الياء فنقلب الضَّمَّةُ كسرة فتقول: الضِّيْقِ والكيسى.

وفُهِمَ من قوله (وَصَفًا): أنَّها إذا كانت عَيْنًا (لِفُعْلَى) اسمًا لم يجز الوجهان، بل يلزم قلب الياء واواً على الأصل نحو: طوبى، هذا مأخوذٌ من: طَيِّبٍ، (طوبى) بقلب الياء واواً وجهًا واحدًا، لأنَّه ليس بوصفٍ، وإمَّا هو اسمٌ.

(وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا) تكن الياء (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا) ثلاثة شروط: الياء تقع عَيْنًا، وإذا جعلناها أربعة شروط: أن يكون ياءً وعَيْنًا، و (لِفُعْلَى وَصَفًا)، حينئذٍ جاز فيه الوجهان: الصِّحَّة، والقلب.

(فَدَاكَ بِالْوَجْهِينِ) (فَدَاكَ) المشار إليه: إن وقعت الياء (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا) لكل ما

ذُكِرَ .. ما استوفى الشروط.

(فَدَاكَ يُلْقَى) يوجد (بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ) عن العرب.

قال الشَّارِح: "إذا وقعت الياء عيناً لصفةٍ على وزن (فُعَلَى) جاز فيه الوجهان:

– أحدهما: قلب الضَّمَّة كسرة لِتَصَحَّ الياء.

– والثاني: إبقاء الضَّمَّة فَتُقَلَّب الياء واواً نحو: الضَّيْقَى والكَيْسَى، والضُّوقَى والكُوسَى، وهما تأنيث: الأضيْق والأكيس".

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* فصل ... قلب الياء واواً من ،، فعلى .. اسماً ،وبالعكس

* فصل .. حكم اجتماع الواو والياء في كلمة

* شروط قلب الواو والياء الفأ وموانع القلب

* خلاصة الأبيات

* قلب النون ميماً وشروطه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاة والسلام عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بعد:

قال النَّاطِم – رحمه الله تعالى –: (فَصَلِّ).

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلٌ ... يَاءٍ كَتَفَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلُ
بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعَلَى وَصَفًا ... وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

لا زال النَّاطِم رحمه الله تعالى يُبَيِّن حروف الإبدال، وما يُبَدَل بعضها عن بعض، وفَصَّل هذه المسائل بعدة فصول من باب التَّنْويع فقط، وإلا كلها داخلة تحت باب: (الإبدال).

قلنا: (الإبدال) من قوله: (أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ) إلى آخر باب الإدغام، كلها يجمعها (الإبدال) بالمعنى العام، لذلك أراد النَّاطِم ب: (الإبدال): ما يَعُمُّ القلب. (فَصَلِّ)

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلٌ ... يَاءٍ.

(بَدَلَ يَاءٍ) (بَدَلَ) بالتَّصْب، وقف عليه ضرورة هنا، (بَدَلَ) مضاف، و (يَاءٍ) مضاف إليه، فصل بين المضاف والمضاف إليه ضرورة، ووقف على اللام، لا نقول على لغة ربيعة هذا غلط، لأنَّه لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، وإنَّما نقول: (بَدَلَ يَاءٍ) لأنَّه غير مُتَوَّن حتى نقول: وقف على لغة ربيعة، يعني: ترك الألف ووقف على التَّسكين، وإنَّما اضطرَّه هنا الوزن إلى أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه، فوقف على الأول بالإسكان، يعني: بدل الفتحة، الأصل: (بَدَلَ يَاءٍ) إذا: (بَدَلَ) مضاف، و (يَاءٍ) مضاف إليه.

إذا وقف على (بَدَلَ) حينئذٍ هو ليس مُتَوَّنًا وإنَّما هو مضاف، حينئذٍ نقول: سَكَنَ للضرورة ولا نقول على لغة ربيعة، (أَتَى الْوَاوُ بَدَلَ يَاءٍ مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا) (أَتَى) فعل ماضي، و (الْوَاوُ) فاعل، وقوله: (مِنْ لَامٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: (بَدَلَ يَاءٍ)، و (لَامٍ) مضاف، و (فَعَلَى) مضافٌ إليه، و (اسْمًا) هذا حالٌ من (فَعَلَى). (جَا ذَا الْبَدَلُ غَالِبًا) إذا ليس بِمَطْرَدٍ، (غَالِبًا) هذا حالٌ من (ذَا)، الذي هو فاعل (جَا)، و (جَا) هنا لغة في: جاء يجيء، ولا نقول: ضرورة كذلك، إنَّما هو لغة في: (جَاء)، (جَا) فعل ماضي، و (ذَا) اسم إشارة، و (الْبَدَلُ) بدل أو عطف بيان، أو نعت لسابقه، و (غَالِبًا) هذا حالٌ من (ذَا)، أو منصوبٌ بنزع الخافض: في الغالب. إذا: جَا ذا البدل غالباً من لام فعلى، يعني: أنَّ الياء تُبَدَل غالباً واواً إذا كانت لاماً ل: (فَعَلَى اسْمًا)، بفتح الفاء، وسبق أنَّ (فَعَلَى) فيما سبق أنَّها تكون عين (فَعَلَى وَصَفًا) وهذا سيأتي في البيت الذي يليه.

(مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا) إذا: الياء تُبَدَل غالباً واواً إذا كانت لاماً ل: (فَعَلَى اسْمًا)، بفتح الفاء وسكون العين، نحو: تقوى وفتوى، هنا أُبَدِلَت الياء واواً، أتى الواو بدل ياءٍ، إذا: الأصل أنَّها يائيَّةٌ، إذا (تَقَوَى) هذه الواو مُبَدَلَةٌ عن ياء، و (فَتَوَى) هذه الواو مُبَدَلَةٌ عن ياء، و (بَقَوَى) أو (بُقَوَى) الواو هذه بدلٌ عن ياء، كذلك (سَرَوَى) على وزن (فَعَلَى) هذه الواو بدلاً عن ياء، وأصلها: سَرَيًا وَتَقَيًا وَفَتَيًا وَبُقَيًا.

وإنَّما قُلِبَت وإن لم يكن لقلبها مُوجِب لفظي فرقا بين الاسم والصفة، ولذلك قال: (فَعَلَى اسْمًا) إذا لا صِفَةً، هي في نفسها ليس لها موجب لفظي لقلب الياء واواً، وإنَّما من باب الفرق بين (فَعَلَى اسْمًا) و (فَعَلَى) صِفَةً.

إذا: أتى الواو بدل ياءٍ من لام فعلى اسماً .. حال كونه اسماً، فإن كان صِفَةً حينئذٍ لا

يُبدَل الياء واواً.

إذا خلاصة البيت: أن الياء تُبدَل غالباً واواً إذا كانت لاماً ل: (فَعَلَى اسْمًا) نحو: تقوى، كما مثل النّاطم: (كَتَفَوَى) أصلها: تقيا، قُلِبَت الياء واواً فصارت: تقوى، هل هناك موجب لفظي .. فُتِحَت الواو أو الياء فانقلبت؟ ليس لها موجب، إلا أنه يُفَرَّق بين (فَعَلَى اسْمًا) وصفةً، ولذلك قَيِّدَ (فَعَلَى اسْمًا) حالً من (فَعَلَى). قال الشّارح: " تُبدَل الواو من الياء الواقعة لام اسمٍ على وزن (فَعَلَى) نحو: تقوى: وأصله: تقيا"

فالياء هنا لام (فَعَلَى) وهي اسمٌ لا وصفٌ، لأنه من: تقيت، فإن كانت (فَعَلَى) صِفَةً لم تُبدَل الياء واواً، إذا: فَرَّقُوا بين (فَعَلَى اسْمًا) وصفةً، فإن وقعت الياء لاماً ل: (فَعَلَى) وهو اسمٌ، حينئذٍ قُلِبَت الياء واواً، وإن وقعت الياء لاماً ل: (فَعَلَى) وهو صفةٌ لم تُقَلَّب واواً، هل هناك عِلَّةٌ لفظية، أو موجب لفظي في (فَعَلَى اسْمًا)؟ الجواب: لا، وإنما هو للفرق بين (فَعَلَى اسْمًا) و (فَعَلَى) صِفَةً، إذا: فإن كانت (فَعَلَى) صِفَةً لم تُبدَل الياء واواً نحو: صديا .. تقيا، لا فرق بينهما في الوزن، (تقيا) هذه الياء قُلِبَت واواً صارت: تقوى، و (صديا) هذه الياء بقيت على أصلها، لماذا؟ لكون: صديا، هذه صفة .. ليس باسمٍ، لأنه مُؤَنَّث: صديا، و (خزيا) على وزن (فَعَلَى)، كذلك هو صفةٌ وليس باسمٍ، لأنه مُؤَنَّث: خزيان، ومثل (تقوى): فتوى، بمعنى الفتياء، و (بقوى) بمعنى: البُتيا، كذلك (سروى) بمعنى: سُريا.

واحترز بقوله: (غَالِبًا) بما لم تُبدَل الياء فيه واواً وهي لام اسمٍ على (فَعَلَى)، كقولهم للرائحة الحسنة: رَيًّا، و (طَفِيًّا) لولد البقرة الوحشية. إذاً قوله (غَالِبًا): احترز به من غير الغالب، بحيث إنه جاءت اللام ياءً من (فَعَلَى اسْمًا) ولم تُقَلَّب، إذا: القاعدة هنا ليست مُطَرَّدة، وإنما هي قاعدةٌ أغلبية.

وخصّوا الاسم بالإعلال، لأنه أخفُّ من الصِّفَةِ، لماذا لم يعكسوا .. لو قيل: بأنه قُلِبَت ياء (فَعَلَى) اسماً واواً للفرق بينها وبين الصِّفَةِ .. لماذا لم يعكسوا، فيجعلوا القلب في الصِّفَةِ دون الاسم؟ قالوا: الصِّفَةُ ثقيلة، والاسم أخف، حينئذٍ كان الإعلال بالأخف أولى من أن يكون بالصِّفَةِ.

إذا: خصّوا الاسم بالإعلال لأنه أخفُّ من الصِّفَةِ، فكان أحمل للثقل، لأنَّ الإعلال ثقل، الواو ثقيلة أثقل من الياء، والصِّفَةُ ثقيلة، لأنها تدل على معنى، والاسم خفيف، لأنه يدل على ذاتٍ فحسب، فحينئذٍ أيُّهما أولى؟ الخفيف يُعطى الثقل، وأما الثقل

فيبقى على حاله وهو الباء، إذاً قوله: (أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ مِنْ لَامٍ فَعَلَى) (بَدَلُ) هذا (فَعَلُ) مصدر، ولذلك تَعَلَّقَ به قوله: (مِنْ لَامٍ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بالمضاف، لماذا تَعَلَّقَ به؟ لأنَّه مصدر، والمصدر من مُتَعَلِّقاتِ الجار والمجرور.

(لَامٍ) مضاف، و (فَعَلَى) قُصِدَ لفظه وهو مضافٌ إليه، (اسمًا) هذا حالٌ من (فَعَلَى)، يعني: لا وصفاً، فإن كان وصفاً خرج عن القيد، (كَتَقَوَى) وذلك (كَتَقَوَى) (تَقَوَى) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: وذلك كَتَقَوَى.

ثمَّ استدرك لئلا يُظَنَّ بأنَّ هذه القاعدة مُطَّرَدَةٌ في جميع المفردات قال: (جَا ذَا الْبَدَلُ غَالِبًا) وليس بِمَطَّرِدٍ.

ثمَّ قال:

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعَلَى وَصَفًا ..

(بِالْعَكْسِ) هذا حالٌ مُتَقَدِّمٌ من فاعل (جَا)، النَّاطِمُ يأتي تارةً بـ: (جَاءَ) إذا أمكنه ذلك، وتارةً يأتي بـ: (جَا)، وكلاهما لغةٌ، (جَاءَ) هذا فعل ماضي، (لَامٌ فُعَلَى وَصَفًا) (لَامٌ) فاعل (جَاءَ)، وهو مضاف، و (فُعَلَى) قُصِدَ لفظه مضافٌ إليه، (وَصَفًا) هذا حالٌ من (لَامٌ فُعَلَى) .. حالٌ من الفاعل.

(بِالْعَكْسِ) هذا حالٌ مُتَقَدِّمٌ من فاعل (جَا) حال كونه (بِالْعَكْسِ)، والمراد (بِالْعَكْسِ) هنا: العكس اللغوي، يعني: خلافاً، يعني: تُبَدَّلُ الواو الواقعة لَامًا لـ: (فُعَلَى وَصَفًا) ياءٌ، عكس ما سبق، الذي سبق: تُبَدَّلُ الياء واوًا، هنا تُبَدَّلُ الواو ياءً، متى؟ إذا كان (فُعَلَى) لَامه واوًا .. إذا وقع (فُعَلَى) لَامه واوًا، (وَصَفًا) فيما سبق قال: لـ (فُعَلَى وَصَفًا) إن تكن عيناً بالوجهين .. إذا وقعت الياء عيناً لصفةٍ على وزن (فُعَلَى) فيها الوجهان، هذا فيما إذا وقعت الياء عيناً، وأمَّا هنا فالكلام في اللام، فلا يلتبس هذا بذلك، إذا وقعت الواو لَامًا لـ: (فُعَلَى وَصَفًا) احترازاً من الاسم، قُلِبَت الواو ياءً نحو: دُنْيَا وَعُلْيَا. وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى ..

(قُصْوَى) هذه لغة أهل الحجاز .. نطقوا بـ: (قُصْوَى)، أشار به إلى لغة الحجازيين في (قُصْوَى)، والقياس فيه: قُصْبًا، بقلب الواو ياءً، وهذا الشُّذُوذُ هنا شاذٌّ قياساً قيل: فصيحٌ استعمالاً، هكذا عبَّرَ ابن هشام في (الأوضح): شاذٌّ قياساً لكنه فصيحٌ استعمالاً، وهذا سبق التأكيد عليه مراراً بأنَّ الشَّاذَّ المراد به: ما خالف القواعد، وأمَّا كونه فصيحٌ أو لا قد لا يكون كذلك، قد يكون في القرآن، وحينئذٍ نقول: هو فصيح، إذاً: فصيحٌ استعمالاً ونحكم عليه بكونه شاذٌّ، ولا يلزم أن يكون شاذًّا أن يكون قليلاً

وليس بفصيح، بل قد يكون فصيحاً ونحكم عليه بالشذوذ.
وَكُونُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى ..

أشار به إلى لغة الحجازيين في (قُصْوَى)، والقياس فيه: قُصْيَا، بقلب الواو ياءً، لأنه من باب: دنيا وعُلْيَا، وبنو تميم يقولون: قُصْيَا، على القياس.

إذا: تُبَدِّل الواو الواقعة لاماً ل: (فُعْلَى وَصَفًا) ياءً نحو: دنيا، لأنها مأخوذة من: الدُّنُو، دنيا على وزن (فُعْلَى) الأصل: دُنُوًا، إذا: اللام وقعت واواً.

معنى البيت: أَنَّ (لَامَ فُعْلَى وَصَفًا) بِضَمِّ الْفَاءِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا أُبْدِلَتْ يَاءً نَحْو: دُنْيَا وَعُلْيَا، فَأَصْلُهُمَا: دُنُوًا، وَاوٌ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ: وَعُلُوًا، لِأَنَّهَا مِنَ الدُّنُو وَالْعُلُوِّ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ هُنَا أَيْضًا فَرْقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ .. لَيْسَ فِيهِ مَوْجِبٌ لَفْظِي، وَهَذَا شَأْنُ الصَّرْفِ عَمُومًا، الْأَصْلُ فِيهِ: السَّمَاعُ .. أَنْ يُحْفَظَ: مَا كَانَ عَلَى كَذَا فَيُقَلَّبَ وَاوًا .. تَنْطِقُ بِهِ وَاوًا، أَوْ يَاءً، أَوْ تَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً، وَالْعَلَلُ الْغَالِبُ فِيهَا أَنَّهَا عَلَلٌ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ لَيْسَتْ كَالنَّحْوِ، النَّحْوُ يَفْتَرِقُ عَنِ الصَّرْفِ، الصَّرْفُ أَكْثَرُهُ مَسَائِلَ تَحْفَظُ .. قَوَاعِدَ، وَمَا عَدَاهُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

إذا: (لَامُ فُعْلَى وَصَفًا) بِضَمِّ الْفَاءِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا أُبْدِلَتْ يَاءً: دُنْيَا .. دُنُوًا، عُلْيَا .. عُلُوًا، وَهَذَا نَقُولُ: مُسْتَعْمَلٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، (بِالْعَكْسِ) قُلْنَا: هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مُقَدَّمٍ مِنْ فَاعِلٍ (جَاءَ)، (جَاءَ) فَعَلَ مَاضِي، وَ (لَامُ فُعْلَى) فَاعِلٌ، وَ (وَصَفًا) حَالٌ.

وَكُونُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى ..

(كَوْنُ) هَذَا مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (قُصْوَى) مُضَافٌ إِلَيْهِ .. مِنْ إِضَافَةِ الْكُونِ إِلَى اسْمِهِ، وَ (نَادِرًا) هَذَا خَبَرُ الْكُونِ، وَ (لَا يَخْفَى) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى لُغَةِ الْحَجَازِيِّينَ، وَهُوَ كَأَنَّهُمْ نَطَقُوا بِ: (قُصْوَى) وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ: قُصْيَا، وَبَنُو تَمِيمٍ نَطَقُوا بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَيْسَ تَمَّ عِلَّةٌ أَوْ مَوْجِبٌ لَفْظِي يُعَلِّقُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ، وَإِنَّمَا هُوَ السَّمَاعُ فَحَسْبُ، وَعَلَّلُوهُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ.

وشدَّ قول أهل الحجاز: (القُصْوَى)، فَإِنْ كَانَتْ (فُعْلَى) اسماً سلمت الواو ك: حُزْوَى، لأنه قيَّده بقوله: (وَصَفًا)، إِنْ كَانَ اسماً حِينَئِذٍ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ وَلَمْ تُعَلَّ الْوَاوُ. ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ: (فَصَلَّ).

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيَا
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مَدْغَمًا ... وَشَدَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

هذا الفصل ذكر فيه مسألتين فقط:

المسألة الأولى: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون -
مرت معنا مراراً، فالقاعدة تحفظ والأمثلة كثيرة جداً -، إذا اجتمعت الواو والياء في
كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون حينئذٍ تقلب الواو ياءً، ثُمَّ تُدْغِمُ الياء في الياء.
المسألة الثانية أيضاً شهيرة: وهي قلب الواو أو الياء ألفاً: قَوْلٌ، تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما
قبلها فَقُلِبَتْ ألفاً، (بَيَعَ) تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ ألفاً، وسيدكر لها عشرة
شروط في الأبيات الآتية.

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ..

(إِنْ) شرطية، و (يَسْكُنُ) فعل مضارع، (السَّابِقُ) هذا فاعله، (إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ) إِذَا:
قَيِّدُهُ، هذا أول قيد: أن يكون السابق ساكناً، (مِنْ وَاوٍ وَيَا) (مِنْ وَاوٍ) جار ومجرور
مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يَسْكُنُ)، (وَيَا) معطوف على (واوٍ)، إِذَا: إن يسكن واحدٌ من هذين إمَّا
الواو وإمَّا الياء.

(وَاتَّصَلَا) (اتَّصَلَا) فعل ماضي، والألف هذه فاعل تعود إلى الواو والياء، (اتَّصَلَا)
معطوف على (يَسْكُنُ) لأنه شرط، (وَمِنْ غُرُوضٍ) (غُرُوضٍ) هذا مصدر: غَرَضٌ، (وَمِنْ
غُرُوضٍ غَرِيًّا) (غَرِيًّا) أيضاً الألف هنا فاعل، (وَمِنْ غُرُوضٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله:
(غَرِيًّا) والألف فاعل.

(فَيَاءٌ) الفاء واقعة في جواب الشرط:

إِنْ يَسْكُنِ فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ ..

يعني: فاقْلِبَنَّ الْوَاوَ ياءً، إِذَا: اجتمعت الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون، واتَّصَلَا في
كلمة واحدة لا في كلمتين، حينئذٍ وجب قلب الواو ياءً، (مُدْغِمًا) هذا حال من فاعل
(أَقْلِبَنَّ)، (أَقْلِبَنَّ) فعل أمر مبني على الفتح، والنون هذه نون التوكيد الثقيلة، (أَقْلِبَنَّ
الوَاوَ ياءً)، ولذلك تَقَدَّمَ عليه المفعولان، وهذا عند كثيرٍ من النُّحَاة أَنَّهُ يُعْتَبَرُ من باب
الضَّرُورَةِ، لأنَّ الفعل المؤكَّد لا يَتَقَدَّمُ عليه عامله.

(مُدْغِمًا) هذا حالٌ من فاعل (أَقْلِبَنَّ) مستتر .. اقلب أنت، والنون هذه للتوكيد ليست
بفاعل، فعل الأمر فاعله يكون مستتراً دائماً .. واجب الاستتار، ولذلك لا يرفع اسماً
ظاهراً، (مُدْغِمًا) الألف هذه بدلٌ عن التَّنوين، لأنه حال منصوب، (مُدْغِم) اسم فاعل:
أَدْغَمَ يُدْغِمُ مُدْغِمًا، الإدغام سيأتي حُدُّهُ في آخر باب.

(مُدْغِمًا) هذا حالٌ من فاعل (أَقْلِبَنَّ)، إِذَا: تقلب الواو ياءً، ثُمَّ تدغم الياء في الياء، لأنَّ
المسألة مفروضة في اجتماع واوٍ وياء، تقلب الواو ياء، إِذَا: اجتمع عندنا مثالان فوجب
الإدغام.

إِذَا بِهِذِ الشَّرْطِ: (إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ) فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَلَا .. لَا تُبَدِّلُ الْوَائِ يَاءً ..
تَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا، تَصَحُّ إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً، فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ مُتَحَرِّكًا نَحْوُ: طَوِيلُ (فَعِيلُ)
اجْتَمَعَ عِنْدَنَا وَائِ يَاءٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاتَّصَلَا .. لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَهُمَا فَارَقَ .. لَمْ يَفْصَلْ
بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، هَلْ نُدْغِمُ .. هَلْ نَقْلِبُ؟ الْجَوَابُ: لَا، لِأَنَّ الشَّرْطَ: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ
مِنْهُمَا سَاكِنًا، وَهَذَا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مُتَحَرِّكٌ وَهُوَ: طَوِيلُ، بِكَسْرِ الْوَائِ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلُ)،
(غَيُورُ) (فَعُولُ) اجْتَمَعَتِ الْوَائِ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاتَّصَلَا، هَلْ تُقْلَبُ الْوَائِ يَاءً؟ لَا
تُقْلَبُ، لِأَنَّ الشَّرْطَ: أَنَّ الْأَوَّلَى تَكُونُ سَاكِنَةً، وَهَذَا مُتَحَرِّكَةٌ بِالضَّمَّةِ.
إِذَا: (إِنْ يَسْكُنِ) هَذَا شَرْطٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ بِأَنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا كَ: طَوِيلُ
أَوْ غَيُورُ، حِينَئِذٍ لَا نَقْلِبُ الْوَائِ يَاءً، بَلْ تَصَحُّ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمِثَالَيْنِ:
طَوِيلُ وَغَيُورُ، فَوَجِبَ التَّصْحِيحُ.

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَائٍ وَيَا ..

(وَيَا) قَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ، قُلْنَا: (يَا) الْأَصْلُ أَنَّهُ بِالْهَمْزِ، فَيَقْصُرُهُ كَثِيرًا ابْنُ مَالِكٍ هُنَا كَغَيْرِهِ
لِلضَّرُورَةِ، (وَاتَّصَلَا) هَذَا شَرْطٌ ثَانِي (وَمِنْ غُرُوضِ عَرِيَا) سِيَّاقِي هَذَا شَرْحِهِ، (فَيَاءُ الْوَائِ
أَقْلَبَتْ) فَاقْلَبَنَّ الْوَائِ يَاءً، هَذِهِ تَعَكُّسُهَا فِي الْقِرَاءَةِ.
فَيَاءُ الْوَائِ أَقْلَبَتْ

(مُدْغَمًا) حَالُ كَوْنِكَ مُدْغَمًا .. مُدْغَمًا الْوَائِ الَّتِي قَلْبَتِهَا يَاءٌ فِي الْيَاءِ.

وَشَدَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا ..

مَعْنَى الْبَيِّنَتَيْنِ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَائٍ وَيَاءٌ، وَسَكَنَ أَوَّلُهُمَا وَجِبَ إِبْدَالُ الْوَائِ
يَاءً وَإِدْغَامُهَا فِي الْيَاءِ، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلَيْنِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَاتَّصَلَا) الْأَلْفُ هُنَا فَاعِلٌ تَعُودُ إِلَى الْوَائِ
وَالْيَاءِ، (اتَّصَلَا) يَعْنِي: فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنْ انْفَصَلَا فِي كَلِمَتَيْنِ وَلَوْ كَانَتِ الْأَوَّلَى سَاكِنَةً،
لَمْ تُقْلَبِ الْوَائِ يَاءً، لَوْ قَالَ: أَخُو يَزِيدَ .. أَخُو يَاسِرَ، هُنَا اجْتَمَعَ وَائٍ وَيَاءٌ، وَسَبَقَتْ
إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، هَلْ تُقْلَبُ الْوَائِ يَاءً؟ الْجَوَابُ: لَا، لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ الثَّانِي: وَهُوَ
الِاتِّصَالُ.

إِذَا: أَخُو يَاسِرَ، الْوَائِ وَالْيَاءُ اجْتَمَعَا وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَلَا تُقْلَبُ الْوَائِ يَاءً،
لِفَقْدِ شَرْطِ الْإِتِّصَالِ، إِذَا: فَلَوْ كَانَ أَوَّلُهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَثَانِيَهُمَا فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى لَمْ تُبَدَّلْ،
(بَنِي وَاقِدٍ) هُنَا اجْتَمَعَ وَائٍ وَيَاءٌ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، لَا تَقْلَبُ الْوَائِ يَاءً لَكُونهُمَا
فِي كَلِمَتَيْنِ، وَالشَّرْطُ: أَنْ يَكُونَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

إِذَا: فِي مِثْلِ: أَخُو يَزِيدَ، أَوْ أَخُو يَاسِرَ، وَبَنِي وَاقِدٍ، نَقُولُ: وَجِبَ التَّصْحِيحُ لِانْتِفَاءِ

الشَّرْط الثاني، كما أنَّه وجب التصحيح في: طويل وغيور، لانتفاء الشَّرْط الأول وهو السَّبْق بالسُّكُون.

الشَّرْط الثاني: ألا يكون اجتماعهما عارضاً، لأنَّه قال:
وَاتَّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيَا ..

يعني: ألا يكون السُّكُون عارضاً، وألا يكون الاتصال عارضاً، يعني: ألا يكون صورياً، فإن كان صورياً فلا، لا بُدَّ أن يكون الاتصال حقيقي، ولا بُدَّ أن يكون السُّكُون حقيقي.

ألا يكون اجتماعهما عارضاً، وتُشمل صورتين:

– أولاً: عروض السُّكُون، ممثَّل له ابن هشام في: (الأوضح) ب: قَوِي، أصله: (فَعِلَ) قَوِي تخفيفاً قد يُسَكَّن فتقول: قَوِي، حينئذٍ اجتمع عندنا واو وياء وسبقت إحداهما بالسُّكُون، لكن السُّكُون هنا غير أصلي، هذا سكون من عارض، إذاً: لم يَغَرَّ عن عروض السُّكُون، هل تُقَلَّب الواو ياء؟ لا تُقَلَّب، مع كونه في الظَّاهر اجتمع عندنا واو وياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسُّكُون، حينئذٍ نقول: قَوِي، أصله: (فَعِلَ) وَأُسْقِطَتْ حركة العين التي هي الواو طلباً للخفَّة، (عِلْمٌ) كما سبق معنا، حينئذٍ نقول: هذا السُّكُون عارض فلا تُقَلَّب الواو ياءً.

إذاً: عروض السُّكُون نحو: قَوِي، بسكون الواو طلباً للخفَّة.

– والأخرى عروض الحرف: أن يكون الحرف عارضاً نحو: الرُّوِيَا، هذا بتخفيف الهمزة، (الرُّوِيَا) نقول: هنا همزة، حُفِّقَتْ بحذف الهمزة صارت واواً: الرويا، إذاً: اجتمع عندنا واو وياء، وسكنت الواو .. سبقت إحداهما بالسُّكُون، هل تُقَلَّب الواو ياء؟ الجواب: لا، لا تُقَلَّب الواو ياءً، سُمِعَ (الرُّوِيَا) هذا يُعْتَبَر شاذاً: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوِيَا تَعْبُرُونَ). (الرُّوِيَا) هذا شاذ لكونه أبدل الواو، هي ساكنة، لكن سكونها عارض .. هنا في عروض الحرف، الواو هذه ليست واواً، وإنما هي في الأصل: همزة، حُفِّقَتْ الهمزة فَقُلِبَتْ واواً. والأخرى: عروض الحرف نحو: الرُّوِيَا، بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً، ورُوِيَا كذلك، أصله: رؤية، نفس السَّابِقة لكن بالتَّاء.

إذاً: هذان شرطان:

– الأول: أن يكونا مُتَّصِلَيْن في كلمة واحدة، فإن وقعا في كلمتين ولو كانت أولاهما السَّابِقة ساكنة لا تُقَلَّب واواً البتَّة، وهذا محل وفاق.

– الشرط الثاني: ألا يكون اجتماعهما عارضاً، وهذا يشمل صورتين:

أولاً: عروض السُّكون، والثاني: عروض الحرف، لأنَّ الحرف الأول قد لا يكون واواً،
وإنَّما في الظَّاهر في اللفظ يكون واواً، وفي الحقيقة ليس بواو.

إذاً: لا بُدَّ من استيفاء هذين الشرطين، وشمل ما استوفى الشروط صورتين:
الأولى: تَقَدُّم الياء على الواو، لأنَّه إذا قيل: اجتمعت الواو والياء .. لا بُدَّ من اجتماع
الواو والياء، عقلاً ولغةً أنَّهما قد تَقَدَّمت الياء على الواو أو بالعكس، وكلاهما تنطبق
عليه القاعدة يعني: الواو تُقَلِّب ياءً سواء تَقَدَّمت الواو على الياء أو بالعكس، إذاً
شمل: إذا استوفى الشروط .. الشرطين السابقين، شمل صورتين:

تَقَدُّم الياء على الواو نحو: سيد، سيد على المرحح أصله: سَيُود (فَيَعِل) اجتمع عندنا
في كلمة واحدة الواو والياء، وسبقت إحداها بالسُّكون، فَقُلِّبَت الثانية .. الواو، إذاً:
تَقَدَّمت الياء هنا على الواو، ميت .. ميوت (فَيَعِل) اجتمعت الواو والياء، وسبقت
إحداها بالسُّكون فَقُلِّبَت الواو ياءً فَأُدْغِمَت الياء في الياء صار: مَيِّت، وَيُخَفَّف في لغة:
مَيِّتٌ، تخفيف إحدى اليائين: ((إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ)) [الزمر:30] هكذا جاء في
القرآن.

إذاً: مَيِّت، أصله: ميوت، على وزن (فَيَعِل) هنا تَقَدَّمت الياء على الواو، والياء ساكنة
فَقُلِّبَت الواو التي بعد الياء ياءً، ثُمَّ أُدْغِمَت الياء في الياء.

الصورة الثانية عكسها: تَقَدُّم الواو على الياء، نحو: مَرْمِيٌّ، أصله: مَرْمُوي، على وزن
(مفعول)، اجتمعت واو وياء، الواو هذه واو (مفعول) وهذا سيأتي في آخر البحث،
حينئذٍ ما كان على وزن (مفعول) وكانت اللام هنا واو، حينئذٍ اجتمعت الواو والياء،
وسبقت الواو وهي ساكنة فوجب قلب الواو ياءً، ثُمَّ وجب أيضاً .. عندنا وجوباً ..
حكماً:

الأول: وجوب قلب الواو ياءً، ثُمَّ يجب إدغام الياء الأولى في الياء الثانية، صار: مَرْمِيٌّ،
إذاً: (مَرْمِيٌّ) هذا فيه حرفٌ أصلي .. حرفٌ يعني: منقلب عن حرف، ثُمَّ أُدْغِم في الياء.
إذاً: مَرْمِيٌّ، تَقَدَّمت الواو هنا على الياء، وَطَيٌّ، أصله: طَوِيٌّ، لأنَّه من: طويت، طَوِيٌّ
على وزن (فَعَلٌ) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداها بالسُّكون فوجب قلب الواو
ياءً، ثُمَّ وجب إدغام الياء في الياء، كذلك: لَيٌّ، مصدر: لويت، كما أنَّ: طَيٌّ، هذا
مصدر: طَوِيْتُ .. طَوِيْتُ طَيًّا، ولَوِيْتُ لَيًّا، وأصلهما: طَوِيٌّ، اجتمعت الواو والياء،
وسبقت إحداها بالسُّكون، فوجب قلب الواو ياءً، ثُمَّ وجب إدغام الياء في الياء.
(اِقْلَبَنَّ الْوَائِ يَاءً مُدْغِمًا) (وَشَدَّ مُعْطًى)، (شَدَّ) فعل ماضي، و (مُعْطًى) هذا فاعل،

والأصل أنه يَتَعَدَّى إلى مفعولين .. (أعطى) يَتَعَدَّى إلى مفعولين، وهنا (مُعْطَى) هذا اسم مفعول، حينئذٍ نائب الفاعل ضمير مستتر، و (عَيَّرَ) هذا مفعولٌ ثاني ل: (مُعْطَى) وهو مضاف، و (مَا) مضافٌ إليه، اسم موصول بمعنى: الذي، و (قَدْ رُسِمَا) قد ثَبَتَ أو لُفِظَ أو خُطَّ أو قُعِدَ أو أُصِلَ، والألف هذه للإطلاق، (قَدْ) هنا للتحقيق، وجملة (قَدْ رُسِمَا) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (رُسِمَا) الضمير هنا نائب الفاعل يعود على (مَا).
إذًا: (شَدَّ مُعْطَى) لأنَّه خالف هذا القياس السابق، والشاذ هنا في هذا المقام يشمل ثلاث صور، هكذا مثَّله ابن هشام في: (الأوضح):

ما شَدَّ فيه الإبدال، يعني: ما خرج عن هذه الشروط السابقة: واوٌ وياءٌ سكنت أولاهما .. اجتماعاً في كلمةٍ واحدة .. اتصلاً، وكان السُّكُون حقيقي لا عارض، وكانت الواو الحرف الأول أو الثاني، كذلك حقيقي ليس بعارض، شَدَّ منه ثلاثة صور:
ما شَدَّ فيه الإبدال لكونه لم يستوفِ الشروط، يعني: حصل إبدالٌ بقلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، ولم يستوفِ الشروط مثل ما ذكرته: الرُّوْيَا .. (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ) (رُويَا) قلنا: الواو هذه عارضة، أصلها: رُويَا، ليس عندنا واو وياء، وإنما حُقِّقَت الهمزة فصارت واوًا: رويَا، ثُمَّ جاء طَبَق القاعدة على هذه الواو: وهو أَنَّهُ سكنت، واجتمعت واو وياء، وسبقت إحداهما بالسُّكُون، فَقَلِبَت الواو ياءً فَأُدْغِمَت الياء في الياء فقليل: الرُّوْيَا (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ) هكذا قرئ في بعضها.

الثاني: ما شَدَّ فيه التَّصْحِيح مع استيفاء الشروط، يعني: وَجَدَتِ الشُّرُوط وَصَحَّتِ الواو، يعني: لم يحصل قلبٌ، كقولهم للسننور: ضَيَّوْنَ، اسمٌ له، ضَيَّوْنَ كلمة واحدة .. اجتمعت فيها الواو والياء، وسبقت الياء هنا بالسُّكُون، والأصل: أَنْ تُقْلَب الواو ياءً، ثُمَّ تُدْغَم الياء في الياء، لكن ما حصل هذا، نقول: هذا شاذ، لاستيفاء الشروط وانتفاء المشروط، وما هو المشروط؟ قلب الواو ياءً، هذا شاذ يُحْفَظ ولا يقاس عليه.
و (أَيُّومَ) (أَفْعَل) كذلك مثل ما سبق: ضَيَّوْنَ، هنا (أَيُّومَ) اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء هنا بالسُّكُون، فلم تُقْلَب ولم تُدْغَم، نقول: هذا شاذُّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه، إذًا: شذوذٌ من حيث القلب والإدغام مع عدم استيفاء الشروط، وشذوذٌ بالعكس: استوفيت الشروط ولم يحصل القلب.

الثالث: ما شَدَّ فيه إبدال الياء واوًا، والقاعدة: إبدال الواو ياءً، هنا لا .. قَلِبَت الياء واوًا، والأصل: أَنْ تُقْلَب الواو ياءً، وَتُدْغَم الياء في الياء، هذا شَدَّ بقلب الياء واوًا، عكس القاعدة، نقول: هذا شاذُّ يُحْفَظ ولا يُقاس عليه، ولو استوفيت الشروط، لأنَّ

الأصل: أن تُقْلَب الواو ياءً، لا أن تُقْلَب الياء واوًا، فإن قُلِبَت الياء واوًا، نقول: هذا شاذٌّ ولو استوفيت الشروط، يُحْفَظ ولا يقاس عليه، عوى الكلب عَوَّةً، أُبْدِلَت الياء واوًا، وأُدْغِمَت الواو فيها: عَوَّةً، الأصل: عَيَّوَة، فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فَقُلِبَت الياء واوًا، ثُمَّ أُدْغِمَت الواو في الواو، نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

إذا قوله: (وَشَدَّ) في كلام النَّاطِم دخل تحته ثلاث صور.

قال الشَّارح: "إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصلياً " لا عارضاً، أُبْدِلَت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو: سيد وميت، والأصل: سَيَوِد (فَيَعِل)، وبعضهم يرى أنه: سَوِيد (فَعِيل) لكن المشهور هو الأول أنه (فَيَعِل) لا (فَعِيل) كذلك: مَيَوِت (فَيَعِل)، وبعضهم يرى أنه: مَوَيْت (فَعِيل)، يعني: هل تقدَّم الواو والياء على العين أم تأخَّرت؟ الظاهر أنه تقدَّمت (فَيَعِل)، لأنَّ (فَيَعِل) موجود .. (بَيَطِر)، وأمَّا (فَعِيل) هذا قليل، والحمل عليه لا يسوغ.

فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فَقُلِبَت الواو ياءً، وأُدْغِمَت الياء في الياء فصار: سيد وميت، فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يُؤَثَّر ذلك: يُعْطَى واقد، اجتمعت الواو والياء لكن في كلمتين، كُلُّ منهما مُتَّصِلَةٌ في الظاهر، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك: رُؤْيَةٌ .. رُؤْيَةٌ، وفي (قَوِي) (فَعِل) سَكَن الواو: قَوِي، حينئذٍ اجتمعت واو وياء، وسكنت أولاهما، لا تُقْلَب هنا، لأنَّ السكون هنا عارض، هذا من باب التخفيف ليس أصلياً.

وشدَّ التصحيح في قولهم: يَوْمٌ .. أَيَوْم (أَفْعِل) أَيَوْم بِضَمِّ الواو، وشَدَّ أيضاً إبدال الياء واوًا في قولهم: عَوَى الكلب عَوَّةً، هذا يُعْتَبَر شاذًّا، يُحْفَظ ولا يقاس عليه.

إذا القاعدة: أنه إذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، واتَّصلا في كلمة واحدة ولم يكن في كلمتين، وكان السكون أصلياً لا عارضاً، وكان الحرفان أصليين لا عارضين، حينئذٍ وجب قلب الواو ياءً لا الياء واوًا، ثُمَّ وجب حكم آخر: وهو إدغام الياء في الياء، والمثال ما ذكرناه.

ثُمَّ انتقل إلى المسألة الثانية: وهي قلب الياء ألفاً، دائماً يمر معنا: تَحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها، فوجب قلب الواو ألفاً .. تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها، فوجب قلب الياء ألفاً، ولها عشرة شروط، وهي على نوعين: شروط وجودية، وشروط عدمية.

- شروط وجودية، لا بُدَّ من وجودها كالتَّحْرُكِ.

- وشروط عدمية: ألا يكون كذا .. ألا يكون كذا.

قال النّاطم - رحمه الله تعالى -:

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ ... أَلِفًا إِبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكِنَ كَفْ ... إِغْلَالْ غَيْرَ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ
إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلْفُ

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ ..

(أَصِلْ) هذا مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، بِضَمِّ الهمزة على وزن (ضُرِبَ)، (أَصِلْ أَلِفًا إِبْدِلْ) أو (أَبْدِلْ) .. الهمزة ما نوعها؟ قطع، لماذا؟ مَصْدَرُهُ الإِبْدَال .. إِكْرَامُ إِفْعَالٍ، إِذَا: الهمزة همزة قطع، لَكِنَّهُ وَصَلَهَا هُنَا لِلزُّرُورَةِ.

(أَبْدِلْ مِنْ وَائٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ أَلِفًا) (أَلِفًا) هذا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (أَبْدِلْ) أَبْدِلْ مِنْ وَائٍ أَوْ يَاءٍ مُحَرَّكَيْنِ تَحْرِيكًا أَصْلِيًّا، (أَلِفًا بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) هذه كلها شروط:
الشرط الأول: أَنْ يَكُونَ مُحَرَّكَيْنِ (مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ) .. مُحَرَّكَيْنِ، ثُمَّ هَذَا التَّحْرِيكُ أَصْلِيٌّ لَا عَارِضٌ، ثُمَّ أَنْ يَكُونَ (بَعْدَ فَتْحٍ)، وَأَنْ يَكُونَ (مُتَّصِلٍ) .. أَلَا يَكُونُ الْفَتْحُ هُنَا عَارِضًا، بَلْ يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالْوَاوِ أَوِ الْيَاءِ، يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ مَفْتُوحًا .. (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَهَا، إِذَا: مَا قَبْلَهَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ.
(مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ) (مِنْ يَاءٍ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَبْدِلْ)، (أَوْ) لِلتَّنْوِيعِ، (وَائٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى (يَاءٍ)، (بِتَحْرِيكِ) هَذَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعَتْ لِلْيَاءِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: مِنْ وَائٍ أَوْ يَاءٍ مُتَحَرِّكَيْنِ لَا سَاكِنَيْنِ، (بِتَحْرِيكِ) هَذَا نَعَتْ لِلْيَاءِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، أَي: مُتَحَرِّكَيْنِ.

مفهومه: إِنْ كَانَا سَاكِنَيْنِ فَلَا تُبْدَلُ، (بِتَحْرِيكِ أَصِلْ) (أَصِلْ) هَذَا فِعْلٌ مَاضِي مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى التَّحْرِيكِ السَّابِقِ .. (بِتَحْرِيكِ أَصِلْ)، يَعْنِي: بِتَحْرِيكِ مُتَّصِلٍ لَا عَارِضٍ: أَبْدِلْ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ أَلِفًا، إِذَا: هَذِهِ مِنْ مَوَاضِعِ إِبْدَالِ الْوَاوِ أَوِ الْيَاءِ أَلِفًا.

(بَعْدَ فَتْحٍ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَبْدِلْ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَ (بَعْدَ) مَضَافٌ، وَ (فَتْحٍ) مَضَافٌ إِلَيْهِ، (مُتَّصِلٍ) هَذَا نَعْتُ ل: (فَتْحٍ)، يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَلِفًا، هَذَا الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ، وَذَلِكَ بِشُرُوطٍ:
أولاً: ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَرْطَيْنِ:

- أن يكون التحريك أصلياً - إذا جعلناها شرطاً واحداً -، أن يكون التحريك أصلياً
فإن كان التحريك عارضاً فحينئذ لا تُبدل الواو ياءً مثل: تَوَم، أصله: تَوَام، أُريد
تخفيفه: تَو .. إذا: الواو ساكنة في الأصل، (تَوَام) أُريد تخفيفه بحذف الهمزة، ومعلوم أنَّ
الهمزة لا تُحذف إلا بعد إسقاط حركتها على ما قبلها إذا كانت ساكنة، حينئذ أُلقيت
حركة الهمزة على الواو، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة فقل: تَوَم.

إذاً نقول: هذه الواو مُحَرَّكة .. في اللفظ مُحَرَّكة، لكن هل حركتها أصلية؟ الجواب: لا،
كذلك (جَيْل) أصله: جَيْال، فُعل به ما فُعل بسابقه، فحينئذ هذه الياء في الأصل
ساكنة: جَيْال، أُريد تخفيفه بإسقاط الهمزة، فَأُلْقِيَتْ حركتها على ما قبلها وهو الياء
صار: جَيْل، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة.

إذاً: تَوَمَ وجَيْل، تحرَّكت الواو هنا، هل نقول: تَوَمَ، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فوجب
قلبها ألفاً؟ الجواب: لا، لأنَّ شرط تحريك الواو: أن يكون أصلياً وهذا التحريك
عارض، و (جَيْل) كذلك لا يُقال: تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، لأنَّ
شرط تحقيق القلب: أن تكون حركة الياء أصلية لا عارضة.

إذاً أصلهما: تَوَامَ وجَيْال، فَنُقِلَّت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يُقْلَبَا، لأنَّ الحركة
عارضة فهي غير أصلية، هذا الأول.

الثاني: أن تكون الواو والياء مُتَّصِلَتَيْن بالفتحة، قال: (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) وهذا شَمَل
صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون الفاصل ظاهراً، يعني: ملفوظاً به: واو، الواو الثانية تحرَّكت،
هل نقول: انفتح ما قبلها وهو الواو الأولى فوجب قلب الثانية ألفاً؟ الجواب: لا،
لوجود الفاصل، إذاً لم يتَّصل الواو المُحرَّك بالفتح .. التي تحرَّكت لا يُشْتَرَطُ أن يكون
مُحرَّكاً بالفتح، الذي قبله هو الذي يتَّعَيَّن أن يكون مفتوحاً، فلا نقول: تحرَّكت الواو
وَفُتِحَ ما قبلها، والألف هذه ساكنة وحاجز غير حصين، نقول: لا، هذه الألف ملفوظٌ
بها، فحينئذ يتَّعَيَّن أن تبقى الواو على حالها، كذلك: زاي، هل نقول: تحرَّكت الياء
وانفتح ما قبلها؟ نقول: لا، لوجود الفاصل الملفوظ به.

الثاني: أن يكون الفاصل مُقدَّراً، قالوا: عَلِبْتُ، أصلها: عَلَابُ، حصل تخفيفٌ بحذف
الألف، إذا قيل: ائْتِ بالغزو والرمي، على وزن (عَلِبْتُ) فتقول: رُمِيَّ بِياءين ..
(غَزَوِي) والأصل: رُمِيَّ وَغَزَوِي، وفي الغزو تقول: (غَزَوِي) .. (عَلِبْتُ).

فَاعِلَتِ الياء والواو الأخيرتان بحذف حركتهما كإعلال سائر المنقوصات، ولم تُقْلَب
الواو ولا الياء الأولى، لماذا؟ لأنَّك تقول: رُمِيَّ .. غَزَوِي، تحرَّكت الواو وانفتح ما
قبلها، هل تُقْلَب ألفاً؟ الجواب: لا، لأنَّ تَمَّ فاصل بين الزاي والواو: (عَلَابُ .. غَزَاوُو)

هذا الأصل، إذاً: الزاي المفتوحة والواو التي بعدها تحركت، بينهما فاصلٌ مُقدَّر.
للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف، لأنَّ الأصل: رُمَائي (عُلاِبُ)، وَغُزَاوُ ك:
(عُلبُط) أصله: (عُلاِبُط) فَحَذِفَتِ الألف تخفيفاً، وهي مُقدَّرةٌ فمنعت من القلب.
إذاً:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أُصِلَ ..
يُشْتَرَطُ: أن يكونا مُحْرَكَيْنِ تحريكاً أصلياً لا عارضاً، (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) يعني: أن يكون
الفتح الذي قبل الواو أو الياء مُتَّصِلاً بهما، يعني: ليس بينهما فاصل لا لفظي ولا
مُقدَّر، (بَعْدَ فَتْحٍ) هنا عَيَّنَ الفتح، وقال: (بِتَحْرِيكِ) ماذا نأخذ؟ أنَّ الواو إذا تحركت
بمطلق الحركة: كسرة أو فتحة أو ضَمَّة، والياء مثلها، وأمَّا ما قبلها تَعَيَّنَ فيه الفتحة،
فإن لم يكن مفتوحاً فلا.
إذاً: (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) أي: مفتوحٌ ما قبلهما، سواءً كانا لام كلمة أو غيرها.
ثمَّ قال:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَانْ سَكُنَ كَفَّ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ.

وَتَمَّ شرطٌ آخر تختلف فيه اللام وغيرها، أشار إليه بقوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي).
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَانْ سَكُنَ كَفَّ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ.

(إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) ما هو (التَّالِي)؟ يعني: ما بعد الواو أو الياء، فإن سَكُنَ حينئذٍ فيه
تفصيل، (وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ) منع (إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ)، وأمَّا اللام ففيها تفصيل، أمَّا العين
فمُنْع.

(إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) يعني: يُشْتَرَطُ (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) وما بعد الواو أو الياء مُحْرَكٌ، كما
تقول: قَوْلٌ، الكلام هنا في اللام، قَوْلٌ تُحْرَكُ ما قبلها بالفتح، وكذلك ما بعدها مُحْرَكٌ:
بَيْعٌ، تُحْرَكُ الياء وَفُتِحَ ما قبلها، وما بعدها كذلك مُحْرَكٌ، فإن كان ساكناً حينئذٍ (كَفَّ
غَيْرِ إِعْلَالَ اللَّامِ)، وأمَّا اللام ففيها تفصيل، (إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ) كالعين.

(إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) هذا شرطٌ، حينئذٍ مفهومه: إِنْ سَكُنَ فلا تقلب .. إِنْ سَكُنَ التَّالِي ما
بعد الواو أو الياء فلا تقلب، هذا المفهوم، لكنَّه فَصَّلَ فيه فقال: (وَإِنْ سَكُنَ) يعني:
التالي، الضمير يعود على (التَّالِي)، (كَفَّ) هذا جواب (إِنْ) الشرطيَّة، (كَفَّ) يعني: منع
الإعلال، إذاً إذا سَكُنَ ما بعد الواو أو الياء فالأصل: المنع، يعني: لا تُقَلِّبِ الواو ألفاً،

ولا تُقَلَّب الياء ألفاً.

كُفَّ إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ ..

وأما اللام ففيها تفصيل، يعني: أنَّ إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير

لامين مشروطاً: بأن يَتَحَرَّكَ تاليهما، الإعلال السابق.

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ يَتَحَرِّكُ أُصِلَ ... أَلِفاً أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي

هذا شرط فيه: لا بُدَّ أَنْ يَتَحَرَّكَ ما بعدهما .. أن يكون مُحَرَّكاً بأي حركة. أن إعلال الياء

والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروطاً: بأن يَتَحَرَّكَ تاليهما نحو: قام وباع

واختار.

فإن سُكِّنَ التالي منع إعلال غير اللام مُطلقاً، لماذا؟ لأنَّ الأصل في اللام أن تكون

آخرًا، إلا ما سيذكره من الألف الساكنة وغيرها.

منع (إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ) مُطلقاً، وَشَمِلَ العين نحو: بيان، بيان هنا ياءٌ مُتَحَرِّكة، وَفُتِحَ ما

قبلها في كلمة واحدة مُتَّصِلَةٌ، والحركة أصلية، ولم تُقَلَّب الياء ألفاً، لانتفاء الشَّروط،

وهو: تحريك ما بعد الياء، لأنَّه ساكن، فإذا سَكَنَ ما بعد الياء حينئذٍ صَحَّتْ الياء، هذا

في العين .. واضح .. بيان، وطويل وغيور، وغيرها نحو: خَوَزَنَق، خَوَزَنَق ماذا حصل

هنا؟

خَوَزَ .. واوٌ تَحَرَّكَتْ وانفتح ما قبلها، وَسُكِّنَ ما بعدها، هل الواو هنا عين؟ ليست بعين،

في (بيان) الياء عين، (وَخَوَزَنَق) الواو هنا ليست عيناً، إذاً مُطلقاً، سواءً كانت عيناً أم

لا، إذا لم يَتَحَرَّكَ ما بعد الواو أو الياء فامنع .. كُفَّ الإعلال، إلا إذا كان لاماً على

التفصيل الذي سيذكره.

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كُفَّ ... إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ

إذاً: (غَيْرُ اللَّامِ) يشمل ما إذا كان عيناً نحو: بيان، أو ليس بعينٍ نحو: خَوَزَنَق، تَحَرَّكَتْ

الواو وانفتح ما قبلها ولم تُقَلَّب الواو ألفاً، لعدم تحريك تاليها.

(وَهِيَ) أي: اللام .. هنا فَصَّلَ في اللام، أمَّا غير اللام (كُفَّ) لا تُعَلِّ، سواءً كانت عيناً

أم لا، وأما اللام فقال:

... وَهِيَ لَا يُكَفُّ

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ ... أَوْ يَاءٍ مُّشَدَّدَةٍ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ

يعني: بغير أَلِفٍ ساكنة، وبغير ياءٍ مُّشَدَّدَةٍ، يعني: أن لام الكلمة إذا كانت واواً أو ياءً مُتَحَرِّكَتَيْنِ بعد فتحةٍ وبعدهما ساكن حينئذٍ يأتي التفصيل: غير اللام منع .. كَفَّ (مُطْلَقاً، وأما اللام ففيه تفصيل: إمّا أن يكون الساكن ألفاً: رميا .. غزوا، وإمّا أن يكون ياءً مُّشَدَّدَةٍ، وإمّا ألا يكون ألفاً ولا ياءً، فإن كان غير الألف والياء المُشَدَّدَةِ لم يَكُفَّ الإِعْلَالُ، فالإِعْلَالُ باقٍ ولو كان ساكناً، أمّا الألف والياء المُشَدَّدَةِ فَتَكُفَّ الإِعْلَالُ.

إذاً: اللام إن تلاها ساكنٌ فيه تفصيل: إمّا أن يكون ألفاً أو ياءً مُّشَدَّدَةٍ، لأنّ الياء المُشَدَّدَةَ أولها ساكن، أو لا يكون ألفاً ولا ياءً مُّشَدَّدَةٍ، حينئذٍ إن كان غير الألف لم يَكُفَّ الإِعْلَالُ نحو: رَمَوْا وغَزَوْا، ماذا حصل؟ أصلها: رميا، اتَّصَلَتْ بها الواو صار: رَمِيُوا .. (فَعَلُوا) .. ضربوا، رَمِيُوا، إذا اتَّصَلَ هنا اللام وهي مُعَلَّةٌ، اتَّصَلَتْ بماذا؟ تلاها ساكن وهو الواو، هل منع إِعْلَالُ الياء؟

(رَمَوْا) الواو هذه فاعل، أصلها: رَمِيُوا، إذاً: اللام مُعَلَّةٌ، نقول: تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فَقَلْبَتْ أَلِفاً: رماو، التقت الألف الساكنة مع الواو الساكنة فَحُذِفَتِ الألف، إذاً: هل الواو منعت إِعْلَالُ اللام؟ الجواب: لا، هنا أُعِلَّتِ اللام مع كونه لم يوجد الشَّرْطُ: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي)، و (التَّالِي) هنا لم يَحْرُكْ، حينئذٍ (رَمِيُوا) تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء أَلِفاً فقليل: رَمَاو، التقت ساكنان الألف والواو فَحُذِفَتِ الألف. إذاً: الساكن هنا الواو ليس بألف ولا ياءً مُّشَدَّدَةٍ، ومع ذلك لم تمنع إِعْلَالُ اللام.

كذلك: غَزَوْا، أصلها: غَزَوْا .. (فَعَلُوا) تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها أَلِفاً، ثُمَّ التقت ساكنان: غزاو، الألف والواو فَحُذِفَتِ الألف، إذاً: غزوا، إذاً: السَّاكِنُ الواو هنا لم يمنع إِعْلَالُ اللام، أُعِلَّتِ اللام مع كون الذي يتلوها ساكن: (يَخْشَوْنَ) أصلها: يَخْشَوْنَ .. يَفْعَلُونَ .. يُؤْمِنُونَ، يَخْشَوْنَ تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها أَلِفاً، ثُمَّ التقت ساكنان صار: (يَخْشَوْنَ)، الواو قبلها شين مفتوحة، وهذه الفتحة دليلٌ على الألف المحذوفة: (يَخْشَوْنَ).

(يَرْضَوْنَ) .. (يرضيون) .. (يفعلون) إذاً: تَحَرَّكَتِ الياء بِالضَّمَّةِ لمناسبة الواو، ثُمَّ تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها أَلِفاً فحصل ما سبق.

إذاً: لم يَكُفَّ السَّاكِنُ هنا -الواو- اللام من الإِعْلَالِ، فَقَلْبَتْ فِي ذَلِكَ كله الياء أو

الواو ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين.

وإن كان السَّكَنُ ألفاً أو ياءً مُشَدَّدةً كَفَّا الإِعالال، ولذلك قال: (وَهِيَ لَا يَكْفُ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ) الساكن لا يَكْفُ إِعْلَالُهَا .. غير الألف الساكن .. (يَكْفُ إِعْلَالُهَا) لا تُعَلِّ، وغير الياء المُشَدَّدة، فتكف إِعْلَالُهَا.

إذا: إذا كان السَّكَنُ ألفاً أو ياءً مُشَدَّدةً كَفَّا الإِعالال: رَمَيَا، حصل إِعالال؟ لم يحصل إِعالال، تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها ولم تُثَقَّلَب .. كُفَّت، لماذا؟ لكون الذي يتلو اللام ساكن، وزد عليه ألف، ليس مطلق الساكن وإنما هو ألف، إذا: رَمَيَا، كُفَّت الألف هنا من الإِعالال .. اللام، (غَزَوْا) مثله، مَعْنَوِيَّ .. عَلَوِيَّ، هنا ياءً مُشَدَّدة: علوي (فعلي) اللام هنا هي الواو، تَحَرَّكَت وانفتح ما قبلها: عَلَوِي، إذا: واو مكسورة وقلنا: لا يُشْتَرَط أن تكون مفتوحة .. تَحَرَّكَت بِمُطْلَق الحركة وَفُتِح ما قبلها، أُعْلِت؟ لم تُعَلِّ.

إذا: مُنِعَتْ، لماذا؟ للياء المُشَدَّدة بعدها، (عَلَوِيَّ) ياءً مُتَحَرِّكة قبلها فتحة فلم تُثَقَّلَب، إذا: الياء المُشَدَّدة كُفَّت اللام هنا عن الإِعالال، ومثلها (مَعْنَوِيَّ) واو تَحَرَّكَت وانفتح ما قبلها فلم تُثَقَّلَب ألفاً، لأنَّ الياء المُشَدَّدة كُفَّت اللام عن الإِعالال.

إذا: هذا تفصيل في اللام، وأما العين فكل ساكن يَكْفُ إِعْلَالُهَا، كذلك غير العين إن لم يكن لاماً، فكل ساكن يَكْفُ إِعْلَالُهَا، أما اللام ففيه تفصيل: إن كان السَّكَنُ ألفاً أو ياءً مُشَدَّدةً كَفَّا إِعالال اللام فلم تُعَلِّ، ولو تَحَرَّكَت .. بل هي تَتَحَرَّكَ بالألف، وَفُتِح ما قبلها فلا تُثَقَّلَب ألفاً، وأما إذا كان السَّكَنُ غير ألفٍ ولا ياءً مُشَدَّدة كالواو أُعْلِت اللام، وهذه تُحَفَظ .. لا نحتاج إلى تعليل.

وإنما كُفَّت الألف والياء المُشَدَّدة إِعْلَالُهَا، لأنَّهم لو أَعْلَوْا (رميا) و (غزوا) .. لو أَعْلَلَتْ .. قلت: رَمَيَا، تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها ألفاً، حينئذ قلت: رَمَى، اجتمع عندنا أَلْفَان، حذفت الألف الأولى صار: رمى، ونحن نريد: رميا .. اثنان، و (رمى) واحد، إذا التبس بالواحد، (غَزَوْا) لو تَحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها فَثَقُلِبَتْ الواو ألفاً اجتمع عندنا أَلْفَان فَحُذِفَتْ إحدى الألفين فصار: غزى، و (غزى) هذا للواحد، هذه عِلَّة طيبة .. لا بأس بها.

وإنما كُفَّت الألف والياء المُشَدَّدة إِعْلَالُهَا، لأنَّهم لو أَعْلَوْا: رميا وغزوا، لصار: رمى وغزى، فيلتبس بفعل الواحد، وأما: علوي، فلم تُبَدَّل لامه ألفاً، لأنَّه في موضع تُبَدَّل فيه الألف واواً، في هذا الموضع لو جاءت الألف أُبْدِلَتْ واواً، إذا: الواو لا تُبَدَّل ألفاً، هذا كما سبق في باب النَّسَب.

إذاً قوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) هذا شرط، (إِنْ) حرف شرط، و (حُرِّكَ) مُغَيَّر الصَّيْغَةِ، و (التَّالِي) نائب فاعل، إذاً مفهومه: إِنْ سَكُنَ لَا تُعَلِّ الوَاو وَلَا الْيَاءَ، وهذا ليس بعام، وإنما استثنى منه اللام، (وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ) (إِنْ) شرط، و (سَكُنَ) فعل مُغَيَّر الصَّيْغَةِ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (التَّالِي)، (وَإِنْ سَكُنَ التَّالِي كَفَّ) هذا جواب الشرط، (كَفَّ) ما هو الذي كَفَّ؟ الساكن.

(إِعْلَالٌ) هذا مفعول لقوله: (كَفَّ)، (إِعْلَالٌ) مضاف، و (غَيْرِ اللَّامِ) مضاف إليه، (غَيْرِ) مضاف، و (اللَّامِ) مضاف إليه.

فأما اللام ففيه تفصيل قال: (وَهِيَ) أي: اللام، أعاد الضمير على المضاف إليه على الصحيح وهو جائز، (وَهِيَ) أي: اللام، سَكَنَ هنا لغة، (وَهِيَ لَا يُكْفُ) (هِيَ) مبتدأ، و (لَا) نافية، و (يُكْفُ) فعل مضارع مُغَيَّر الصَّيْغَةِ، (وَهِيَ لَا يُكْفُ إِعْلَالُهَا).

إذاً: (إِعْلَالُهَا) في البيت التالي: نائب فاعل، (بِسَاكِنٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَاذَا؟ (إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ) ما يأتي المعنى، (إِعْلَالٌ) مصدر يصح أن يَتَعَلَّقَ به الجار والمجرور، لكن المعنى: (لَا يُكْفُ بِسَاكِنٍ) هذا من جهة المعنى أجود .. هذا المراد، (بِسَاكِنٍ غَيْرِ) هذا نعت لـ: (سَاكِنٍ)، وهو مضاف، و (أَلْفٌ) مضاف إليه.

(أَوْ) لِلتَّنْوِيعِ، (يَاءٍ) هذا معطوف على (أَلْفٍ)، (التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ) يعني: يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، (التَّشْدِيدُ) هذا مبتدأ، (قَدْ أَلْفٌ فِيهَا) (فِيهَا) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بـ: (أَلْفٍ)، و (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ، و (أَلْفٌ) مُغَيَّر الصَّيْغَةِ، والضمير يعود على (التَّشْدِيدِ) المبتدأ، قد أَلْفَ التشديد فيها، والجملة خبر عن المبتدأ، (التَّشْدِيدُ قَدْ أَلْفٌ فِيهَا) يعني: يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، ولذلك نقول: الجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ: (يَاءٍ)، يعني: يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ.

إذاً: كم شرطاً ذكر؟ (بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ) نجعلهما شرطاً واحداً: أن يكون مُتَأَصِّلًا، ابن هشام فصل بينهما وسيأتي إن شاء الله، (بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ) يعني: مُحَرِّكَيْنِ تحريكاً مُتَأَصِّلًا.

(بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) أن يكون بعد فتح، وهذا الفتح مُتَّصِلٌ لَا مُنْفَصِلٌ، لَا بِلَفْظٍ وَلَا بِتَقْدِيرٍ.

(إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) هذا شرط رابع، وهذا ليس مطلقاً وإنما فيه تفصيل.

قال الشَّارِحُ: " إذا وقعت الواو والياء مُتَحَرِّكَةً - لو قال: متحركين أحسن - إذا وقعت الواو والياء مُتَحَرِّكَةً بعد فتحة " أليس مُتَحَرِّكَتَيْنِ أُولَى؟ لَأَنَّ الْأَصْلَ: وقعت الواو مُتَحَرِّكَةً، والياء مُتَحَرِّكَةً، إمَّا أن يفصل بينهما، وإذا كان الوصل مشترك ثُبِّي .. على القاعدة السابقة، الأصل أن يقال: الواو، لَأَنَّ التَّحْرِيكَ هُنَا شَرْطٌ فِي الْوَاوِ أَنْ تَكُونَ

مُتَحَرِّكَةً، وشرطاً في الياء أن تكون مُتَحَرِّكَةً، حينئذٍ يُجْمَع بينهما، ولذلك (بِتَحْرِيكِ) نقول: مُتَحَرِّكَيْنِ .. في النَّظْمِ.

مُتَحَرِّكَةً بعد فتحة قُلِبَتْ ألفاً نحو: قال وباع، أصلهما: قَوْلٌ وَبَيْعٌ، فَقُلِبَتْ الواو والياء ألفاً لِتَحْرِيكِها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية، ولذلك قال: (بِتَحْرِيكِ أَصِلْ) فإن لم يكن كذلك فلا تُقَلَّب الواو ولا الياء ألفاً.

فإن كانت عارضةً لم يُعْتَدَ بها، إن كانت حركة الواو أو الياء عارضةً ليست أصلية، وإنما هي مُجْتَلَبَةٌ .. حركة نقلٍ، حينئذٍ نقول: هذه الحركة لا يُعْتَدَ بها، لم يُعْتَدَ بها ك: جَبَلٍ وَتَوَمٍّ، أصلهما (جَبَلٌ) و (تَوَأَمٌ)، نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار: جَبَلًا وَتَوَمًّا، و (جَبَلٍ) قيل: الصَّبْعُ، و (تَوَأَمٍ) واضح.

فلو سكن ما بعد الياء أو الواو ولم تكن .. ، الأصل أن يقول: (وَسُكِّنَ) أو (وَحُرِّكَ التَّالِي) يجعله شرطاً، فلو سكن ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيح نحو: بيان، هنا تحركت الياء وانفتح ما قبلها لا تُقَلَّب، وجب أن تصح .. تبقى كما هي، فلا تُقَلَّب ألفاً، لكون ما بعدها ساكن.

إذاً: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) هذا شرطٌ، وهنا وقعت الياء عيناً، إذاً: قد تقع الياء عيناً حينئذٍ ما بعدها يكون ساكناً فلا تُقَلَّب .. يجب تصحيحها، و (طويل) .. (فَعِيلٌ) وقعت الواو هنا عيناً وَحُرِّكَت وما بعدها ساكن، الساكن هذا منع من قلب الواو ياءً، لأنَّ شرط قلب الواو ياءً: أَنْ يَتَحَرَّكَ ما بعدها، فحينئذٍ: طويل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، لكن لا تُقَلَّب ألفاً لانتفاء شرط: وهو تحريك ما بعدها، وهنا (طويل) الياء ساكنة على وزن (فَعِيل).

فإن كانتا لاماً -الواو والياء- وجب الإعلال، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياءً مُشَدَّدة، يعني: هذا الشرط (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) ليس شرطاً للام، وإنما للعين أو غيرها، فأما اللام ففيه تفصيل، إطلاق الشرط ليس للام بل للعين أو غيرها مثل: حَوَزْتُق، حينئذٍ (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) هذا الشرط ليس في اللام، لأنَّ اللام فيها تفصيل، قد يلتحق بما سبق، وقد يكون له حكم خاص.

ولذلك قال ابن عقيل: فإن كانتا لاماً -الواو والياء- وجب الإعلال، ما لم يكن الساكن بعدهما - بعد الواو والياء - ألفاً أو ياءً مُشَدَّدة، فإن كان ياءً أو ألفاً حينئذٍ كَفَّت هذه الألف وهي ساكنة .. كَفَّت إعلال اللام، وكذلك الياء وهي ساكنة .. ياء مُشَدَّدة، لكن نقول: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) فإن كان التالي ساكناً، الياء المُشَدَّدة أولها ياءً

ساكنة، إذًا: هو الذي تلا اللام، وليست الياء مطلقاً.

ك: رَمِيَ وَعَلَوِي، (رَمِيَ) هنا صَحَّت اللام، لأنَّ الساكن ألف، فَكَفَّت الألف الياء عن الإعلال، و (عَلَوِي) كَفَّت الياء المُشدَّدة الواو عن الإعلال، وذلك نحو -يعني: الذي لم يمنع- (يَخْشَوْنَ) أصله: (يَخْشَوْنَ) .. (يفعلون) يَخْشَوْنَ ياءً مُتَحَرِّكة قبلها فتحة، يَخْشَوْنَ تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها، فحينئذٍ تُعَلَّ أو لا؟ تُعَلَّ، لكون الساكن غير ألفٍ ولا ياءً مُشدَّدة .. لكونه واواً، حينئذٍ نقول: تَحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها إلى آخر ما ذكرناه.

فَقُلِبَت الياء ألفاً لَتَحَرَّكَتْ وانفتح ما قبلها، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاءها ساكنةً مع الواو الساكنة.

إذًا: هذه الشروط التي ذكرها شروطٌ لا بُدَّ من تَحَقُّقِها في الواو والياء. ثُمَّ قد يعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما عن الإعلال، سمَّاها المكودي: موانع، وعَدَّها الكثيرون شروطاً عدمية، لأنَّ الشَّرْط قد يكون شرطاً وجودياً، وقد يكون شرطاً عدمياً. قال هنا:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحَوْلًا

(وَصَحَّ) هذا فعلٌ ماضي، و (عَيْنٌ) فاعل وهو مضاف، و (فَعَلٍ) مضافٌ إليه، وأراد به المصدر، (وَفَعِلًا) أراد به الفعل على وزن (فَعِل) بكسر العين، والألف هذه للإطلاق. (ذَا أَفْعَلٍ) حالٌ من (فَعِلًا) مكسور العين، (ذَا أَفْعَلٍ) يعني: صاحب (أَفْعَلٍ) يعني: اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَلٍ)، حينئذٍ تصحُّ العين، لا تُقْلَب الواو ولا الياء ألفاً .. تصح عينه.

إذًا نقول: تُقْلَب الواو الياء ألفاً ما لم تكن الواو (عَيْنَ فَعِل) الذي اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَلٍ): (عَوَزَ) طبق عليه الشُّروط السابقة: تَحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها، وما بعدها كذلك مُتَحَرِّك فالأصل: أن تُقْلَب الواو ياءً .. التي صَحَّت .. ما قُلِبَتْ، لماذا؟ لكونها على وزن (فَعِلٍ)، اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَلٍ) وهو: أعور.

إذًا يُشْتَرَط: ألا تكون الواو ولا الياء عين (فَعِل) بكسر العين الذي فاعله .. اسم الفاعل على وزن (أَفْعَلٍ)، ولا (فَعِل) الذي مصدره على (فَعِلٍ)، فتصحُّ حينئذٍ في المصدر، وفي اسم الفاعل، وفي الفعل، هذه الأحوال الثلاثة: (فَعِل) و (أَفْعَل) و (فَعَل) المصدر، فَرِحَ فَرَحًا، المصدر من (فَعِل) اللازم أن يكون على وزن (فَعَل) بفتحتين، حينئذٍ في هذه الأنواع الثلاثة إذا جاءت العين واواً أو ياءً صَحَّت، يعني: لا تُقْلَب واواً

ولا ياء، هذا شرطٌ وجودي أو عديمي؟ شرطٌ عديمي، ولذلك عدّه ابن هشام من الشروط، وجعله المكودي من الموانع، والخلاف لفظي.

يعني: قلب الواو ياءً، وُجِدَتْ فيه الشروط السابقة الأربعة في (عَوِرَ)، لكن منع منه مانع: وهو كونه على وزن (فَعِلَ)، فكونه على وزن (فَعِلَ) هذا مانع، وإذا قلنا: هو شرط، فرقٌ بين الشرط والمانع، لكن النتيجة واحدة، إذا قلنا: شرط، حينئذٍ: ألاَّ يصحُّ أن يُقال: بأن الواو في (عَوِرَ) قابلاً للقلب، لأنَّ الشرط لم يتحقَّق. وإذا جعلناه مانعاً حينئذٍ الشرطُ تحقَّق، لكن منع منه مانعٌ، كالحيض مع المرأة المكلفة، شرط التَّكليف موجود، والحيض مانعٌ، هل الحيض يرفع التَّكليف؟ لا يرفع التَّكليف، على كُلِّ: سَمِينَا هذا أو ذاك لا إشكال فيه.

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعَلًا ..

الألف للإطلاق معطوف على (فَعِلَ)، (ذَا) هذا منصوب حال من (فَعِلَ) مكسور العين، يعني: صاحب (أَفْعَلٍ)، وذلك (كَأَعْيَدٍ) (أَعْيَدَ) هذا اسم فاعل فعله (غَيَدَ) تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها، وما بعدها متحرِّك، لا تُقَلَّبُ أَلْفًا، لكونه على وزن (فَعِلَ)، والمصدر منه (غَيَدَ) .. (فَعَلَّ).

انظر! (غَيَدَ) و (أَعْيَدَ) و (غَيَدَ) في الثلاثة الأحوال الياء صَحَّتْ، لكونها إمَّا (فَعِلَ) أو (فَعِلَ) أو (أَفْعَلَ) حينئذٍ تصح الياء في هذه الأحوال الثلاثة، وتقول: هَيْفَ، على وزن (فَعِلَ)، وأهْيَفَ وهَيْفَ (فَعَلَّ)، فتقول: أَحُولُ .. حَوْلَ .. حَوْلَ، (حَوْلَ) .. (فَعِلَ) صَحَّتْ الواو، لم تُقَلَّبْ، (أَحُولَ) صَحَّتْ الواو، ماذا بقي؟ (حَوْلَ)، أمَّا (أَفْعَلَ) هذا واضح أنَّ الأصل فيها: (أَحُولَ) وُجِدَتْ فيها الشروط؟ لا، لماذا؟ سكن ما قبلها، وَيُسْتَرْطُ: أن يكون (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) هذا لا إشكال فيه، وإمَّا هو يُضْبَطُ به (فَعِلَ)، لأنَّ (فَعِلَ) قد يكون اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَلَ)، وقد لا يكون.

ما كان اسم الفاعل على وزن (أَفْعَلَ) حينئذٍ صَحَّتْ العين: الواو أو الياء، وما لم يكن فلا. يعني: أنَّ ما كان من الأفعال على وزن (فَعِلَ)، وكان مصدره على (فَعِلَ)، ممَّا جاء اسم فاعله على (أَفْعَلَ) يُصَحَّح هو ومصدره، وأمَّا (أَفْعَلَ) فواضح أنَّه خارجٌ، لم يتوفَّر فيه الشرط، وأمَّا المصدر (فَعِلَ) و (فَعِلَ) الذي هو الفعل الأصلي، هذا وُجِدَتْ فيه الشروط السابقة ولكن منع منه مانع.

وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال، هذا إذا لم نجعل هذا شرطاً وإمَّا قلنا: (مانع) وهذه عبارة المكودي، وسبب تصحيحهما: أنَّ (حَوْلَ) وشبهه من أفعال الخلق والألوان،

وقياس الفعل في ذلك: أن يأتي على (أَفْعَلَّ) نحو: أَحْوَلُ .. أَحْوَلًا، فصَحَّ عين فعله ومصدره، لأنَّهما في معنى ما لا يُعَلُّ لعدم الشرط.

إذا: صُحِّحَ (فَعِلَ) لكون الأصل أن يكون على (أَفْعَلَّ)، و (أَفْعَلَّ) يُصَحَّحُ .. تَصَحَّحُ فيه العين، وَحُمِلَ هذا على ذاك، على كَلٍّ: هذه عِلَّةٌ فيها نظر، والصواب أن يُقال: أَنَّهُ مسموعٌ هكذا.

وَصَحَّ عَيْنُ فَعِلٍ وَفَعِلًا ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا

كل فعلٍ كان اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَلَّ)، فَإِنَّهُ يلزم عينه التَّصْحِيحُ، هذا ما أراده النَّاطِمُ؟ النَّاطِمُ قَيَّدَ، وَالشَّارِحُ أَطْلَقَ، النَّاطِمُ قَيَّدَ الفعل بـ: (فَعِلَ)، وَالشَّارِحُ أَطْلَقَ: " كل فَعِلٍ، نحو: عَوَرَ فهو أَعْوَرُ، وَهَيْفَ فهو أَهْيَفُ، وَغَيَدَ فهو أَغْيَدُ، وَحَوَلَ فهو أَحْوَلُ، وَحُمِلَ المصدر على فعله نحو: هَيْفَ وَغَيَدٍ وَعَوَرَ وَحَوَلَ".

إذا القاعدة: أَنَّ العين إذا كانت واوًا أو ياءً مستوفية للشروط إلا أَنَّ الفعل على وزن

(فَعِلَ) والمصدر (فَعِلَ)، بشرط: أن يكون اسم الفاعل من الفعل على وزن (أَفْعَلَّ)

حينئذٍ تصحُّ العين في المصدر وفي الفعل، وأَمَّا (أَفْعَلَّ) فهذا واضحٌ بَيِّنٌ.

وَإِنْ بَيَّنَّ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلَ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

هذا المانع الثاني، أو الشرط العدمي الثاني.

(وَإِنْ يَبْنَى) (إِنْ) حرف شرط، (يَبْنَى) .. (يَبْنَى)، (يَبْنَى) فعل مضارع مجزومٌ بـ: (إِنْ) وجزمه

سكون آخره، وَخُذِفَتْ الياء هنا لِلتَّخْلُصِ من التَّقَاءِ الساكنين، أصله: (يَبْنَى)، (وَإِنْ

يَبْنَى) يعني: يظهر، (تَفَاعُلٌ) هنا فاعل، (يَبْنَى) فعل مضارع، (تَفَاعُلٌ) هذا فاعل، لكن لا

بُدَّ من تقديره على حذف مضاف، لأنَّ (تَفَاعُلٌ) هذا وزن ولا يظهر ممَّا سيذكره، وإمَّا

يريد به معنى (تَفَاعُلٌ).

(مِنْ افْتَعَلَ)، إذا: (افْتَعَلَ) لا يَدُلُّ في لفظه على (تَفَاعُلٌ)، وإمَّا قد يُفْهَمُ منه من جهة

المعنى: المشاركة، فإذا فُهِمَ من (افْتَعَلَ) المشاركة (وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ)، إذا: الكلام هنا

في (افْتَعَلَ)، إذا وقعت الواو عين (افْتَعَلَ)، فـ: (افْتَعَلَ) حينئذٍ على نوعين:

إمَّا أن يُفْهَمَ منه المشاركة والمفاعلة، وهو معنى: (تَفَاعُلٌ) أو لا، إن كان الأول سلمت

عينه .. صَحَّتْ ولم تُعَلَّ، وإن كان الثاني أُعِلَّتْ.

إذا قوله: (تَفَاعُلٌ) هذا فاعل (يَبْنَى)، لكن لا بُدَّ على تقدير مضاف، لأنَّ (تَفَاعُلٌ) هذا

وزنٌ وليس الحكم أو الكلام فيه، (وَإِنْ يَبْنَى) معنى (تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلَ) .. (مِنْ افْتَعَلَ)

يجوز فيه تحريك التَّوْن هنا بالكسر وهو الأصل، أو بالفتح، (مِنْ افْتَعَلَ) يعني: ما كان على وزن (افْتَعَلَ)، (مِنْ افْتَعَلَ) جار ومجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (يَبْنُ)، (إِنْ يَبْنُ مِنْ افْتَعَلَ) يعني: إن دَلَّ (افْتَعَلَ) على معنى (تَفَاعَلَ).

(وَالْعَيْنُ وَآو) (الْعَيْنُ) مبتدأ، و (وَآو) خبر، والواو هذه واو الحال، (وَالْعَيْنُ وَآو) يعني: والحال أن العين واو (مِنْ افْتَعَلَ)، وحينئذٍ هذه حال، والرابط فيها الواو، وصاحب الحال (افْتَعَلَ) لأنَّ الكلام فيه.

... مِنْ افْتَعَلَ ... وَالْعَيْنُ وَآو سَلِمَتْ ...

(سَلِمَتْ) هذا جواب الشرط، (إِنْ يَبْنُ سَلِمَتْ) يعني: سلمت الواو .. هذا جواب الشرط، سلمت الواو أو سلمت العين؟ هو يقول: (وَالْعَيْنُ وَآو سَلِمَتْ)، يحتمل، لا بأس أن يُقَالَ: سلمت العين لكن بقيد: أن تكون واواً لا مطلقاً، أو سلمت الواو، والثانية لها تقدير.

إذا: (سَلِمَتْ) هذا جواب الشرط، والضمير هنا يعود على الواو أو العين بشرط كونها واواً، (وَلَمْ تُعَلَّ) الواو هذه واو الحال، (سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ) إذا قيل: (سَلِمَتْ) معناها أنَّها صَحَّت .. معناها أنَّها لم تُعَلَّ، إذاً قوله: (وَلَمْ تُعَلَّ) هذا تميم، يعني: ليس فيه فائدة جديدة لصِحَّة الاستغناء عنه، فكلُّ ما صَحَّ الاستغناء عنه، وكان داخلاً فيما سبق إلا أن يكون تصريحاً بمفهوم فلا إشكال فيه .. هذا له فائدة، وأمَّا كونه (سَلِمَتْ) هذا منطوق، (سَلِمَتْ) يعني: صَحَّت، (وَلَمْ تُعَلَّ) (لَمْ) حرف نفى وجزم، والواو واو الحال، (تُعَلَّ) فعل مضارع مجزوم بـ: (لَمْ)، (لَمْ تُعَلَّ) أي: الواو.

يعني: أنَّ وزن (افْتَعَلَ) من الواوِيَّ العين، لأنَّه قال: (مِنْ افْتَعَلَ .. وَالْعَيْنُ وَآو) إذا أظهر معنى (تَفَاعَلَ) ممَّا يدلُّ على اشتراكٍ صَحَّحَ، يعني: لم يُعَلَّ .. يعني: الواو سلمت .. لم تُقَلَّبْ ألفاً، نحو: اجْتَوَرُوا، على وزن (افتعلوا) هل الشروط موجودة؟ (اجْتَوَرُوا) تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها، وما بعدها كذلك مُتَحَرِّكٌ، لم تُقَلَّبْ الواو ياء، لكونه على وزن (افْتَعَلَ) واوي العين، مراد به: المشاركة.

(اجْتَوَرُوا) بمعنى: تجاوزوا، كُلُّ منهم جاور الآخر، (تجاوزوا) .. (اشتوروا) .. (افتعلوا) إذا جئت من المشاورة على وزن (افْتَعَلَ) قلت: (اشتوروا)، إذا: تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فلم تُقَلَّبْ الواو ياءً لكونها على وزن (افْتَعَلَ) وهو واوي العين، وأريد به المفاعلة .. المشاركة.

وإنَّما صَحَّ مع تَوْفُرِ شروط الإِعالال، لأنَّه حُمِلَ على (تَفَاعُل) الذي بمعناه، وليس في (تَفَاعُل) شروط الإِعالال، هذه عِلَّةٌ عليَّة! عِلَّةُ الحمل هذه ضعيفة، حملاً على كذا .. حملاً على كذا، ما وجدوا عِلَّةً إلا هذه، والأصل أن يُقال في باب (الصَّرْف) السَّماع .. التَّوقيف.

إذاً: إنَّما صَحَّ مع تَوْفُرِ شروط الإِعالال ولم يُعَلَّ؛ لأنَّه لَمَّا جاء على معنى (تَفَاعُل)، نظرنا في (تَفَاعُل) ولم توجد فيه الشروط، لأنَّ (تَفَاعُل) العين لو وقعت واواً، هل يمكن قلبها؟ ما قبلها ساكن .. لا يمكن، إذاً: إذا كان (افْتَعَلَ) بمعنى: (تَفَاعُل) إذاً: صَحَّت حملاً عليه، وهذا أيضاً عليل.

(وإنَّ يَنْ تَفَاعُل) أي: معنى (تَفَاعُل)، فإن لم يبن معنى (تَفَاعُل) أُعِلَّ على مقتضى القياس، لأنَّه ليس محمولاً على باب (تَفَاعُل)، إذاً بقي على الأصل، أُعِلَّ على مقتضى القياس نحو: اعتاد وارتاب، (اعتاد) أصلها: اَعْتَوَدَ .. (افْتَعَلَ)، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فَفُتِلَتْ أَلْفاً، مع كونه على وزن (افْتَعَلَ) والعين واوً، ولم تصح كما في (اشتوروا) لماذا؟ لأنَّه لم يدلَّ على المشاركة.

إذاً قوله: (إنَّ يَنْ تَفَاعُل) يعني: معنى (تَفَاعُل)، مفهومه: إن لم يبن معنى (تَفَاعُل) أُعِلَّت على القياس، ف: اعتاد وارتاب، (اعْتَادَ) أصلها: اَعْتَوَدَ، و (ارْتَادَ) أصله: ارْتَيَدَ، إذاً: العين ياء .. تحرَّكت الياء وفتَح ما قبلها، فوجب قلبها أَلْفاً .. على الأصل.

قوله: (وَالْعَيْنُ وَآو) هذا شرط، مفهومه: أنَّ العين لو كانت ياءً ولو دَلَّ على مشاركة أُعِلَّت.

فُهِمَ من قوله: (وَالْعَيْنُ وَآو) أنَّ ما عينه ياءً وجب إعلالها، وإن أبان معنى (تَفَاعُل)، ولذلك مثَّل ابن عقيل هنا: استافوا، أي: تضاربوا بالسِّيوف، (استافوا) أصلها: اسْتَيْفُوا (افْتَعَلُوا)، إذاً: العين وقعت ياءً وأُعِلَّت، مع كونه دَلَّ على المفاعلة، هذا لم يَتَحَقَّقْ فيه الشَّرط السابق.

إذاً قوله: (وَالْعَيْنُ وَآو) لو كانت العين ياءً ولو أبان معنى (تَفَاعُل) أُعِلَّت العين، لأن الأحوال كم إذا قيل: (افْتَعَلَ)؟ (افْتَعَلَ) إمَّا أن يكون واوي العين، أو يائي العين، هذان قسمان، ثُمَّ كُلُُّ منهما إمَّا أن يبين فيه معنى (تَفَاعُل) أو لا، صارت أربعة أقسام.

(افْتَعَلَ) واوي العين أبان (تَفَاعُل) صَحَّت.

(افْتَعَلَ) واوي العين لم (يَنْ تَفَاعُل) أُعِلَّت.

(افْتَعَلَ) يائي العين مُطلقاً أبان (تَفَاعُل) أو لا، أُعِلَّت.

وَأِنْ يَنْ تَفَاعُلْ مِنْ أَفْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ

(سَلِمَتْ) هذا جواب الشرط، سلمت الواو أو العين بهذا القيد.
قال الشَّارح: "إذا كان افتعل معتل العين، فَحَقُّهُ أَنْ تُبَدَّلَ عَيْنُهُ أَلِفًا نَحْو: اعتاد وارتاد - على الأصل - لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها، فَإِنْ أَبَانَ (أَفْتَعَلَ) معنى (تَفَاعَلَ)، وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية " لِأَنَّ (تَفَاعَلَ) تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، هنا اشتراك في الفاعلية والمفعولية، كما ذكرناه سابقاً: تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، (زَيْدٌ) هذا فاعل ومفعول، وعَمَرُو فاعل ومفعول، كُلُّ منهما فاعل ومفعول، إِمَّا فِي الاصطلاح والمعنى، وَإِمَّا فِي المعنى فقط.

لذلك قال هنا: " وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية " لا يعني بها الفاعلية والمفعولية اصطلاحاً .. ليس هذا مراده، وَإِنَّمَا مراده: ما هو أعم، نعم صحيح تقول مثلاً: تضارب زَيْدٌ، (زَيْدٌ) هذا فاعل اصطلاحاً، لَكِنَّهُ ليس هو فاعل التَّضَارَبِ لوحده، لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مشاركاً له.

إِذَا: وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى، حُمِلَ عَلَيْهِ بالتصحيح إِنْ كَانَ وَاوِيًا. حُمِلَ حُمِلَ عَلَيْهِ، يعني: على (تَفَاعَلَ)، (حُمِلَ عَلَيْهِ) هذه إشارة إِلَى الْعِلَّةِ، لِمَاذَا هُنَا: (أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ)؟ لِأَنَّهُ حُمِلَ عَلَى (تَفَاعَلَ)، حُمِلَ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَاوِيًا نَحْو: اسْتَوَرُوا، فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً وَجِبَ إِعْلَالُهَا، إِذَا: فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَاوِيِ وَالْيَائِيِ، فَالْوَاوِيِ وَجِبَ تَصْحِيحُهَا، وَالْيَائِيِ وَجِبَ إِعْلَالُهَا، وَإِنَّمَا أُعْلِلَتْ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ لِثِقَلِ الْوَاوِ فِي الْمَخْرَجِ بِخِلَافِ الْيَاءِ، نَحْو: ابْتَاعُوا .. (ابْتَاعَ) أَصْلُهُ: ابْتَوَعُوا، قُلِبَتْ الْوَاوُ أَلِفًا، وَ (استافوا) .. اسْتَيْفُوا: تَضَارَبُوا بِالسَّيْفِ.
وَأِنْ حَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكُسَ قَدْ يَحَقُّ

قد يجتمع في كلمة واحدة واو وياء، وَكُلُُّ مِنْهُمَا مُسْتَوِفٌ لِلشُّرُوطِ، يَعْنِي يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وانفتح ما قبلها فوجب قلبها أَلِفًا، وَتَحَرَّكَتِ الْيَاءُ .. وَالْحُكْمُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا حَرْفَا عِلَّةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكُلُُّ مِنْهُمَا مُسْتَوِفٌ لِلشُّرُوطِ امْتَنَعَ إِعْلَالُ الْحَرْفَيْنِ، لَا بُدَّ مِنْ إِعْلَالِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَأِنْ حَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ

يعني: الأولُ صُحِّحَ .. لَمْ يُقْلَبْ، وَأُعْلِلَ الثَّانِي مِثْلَ: هَوَى، أَصْلُهُ: هَوَى، تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ

وانفتح ما قبلها وُجِدَ الشرط (هَوَيَّ) وما بعدها مُتَحَرِّك، وكذلك الباء هنا تَحَرَّكَت
وانفتح ما قبلها، إذا: كُلُّ منهما وُجِدَ فيه شرط الإعلال، أيُّ الحرفين نقلب ونصَحِّح؟
(صَحِّحْ أَوَّلَ) يعني: بقي على حاله، ولو كان مستوفياً للشروط، ونُعِلَّ الثاني المُتَطَرِّف،
لأنَّ التَّغْيِير يكون في الطَّرْف.

ولذلك الإعلال والإبدال والحذف أكثر ما يكون في اللام، بخلاف الفاء والعين، لو
نظرت: الفاء أقل من حيث الإعلال والإبدال والتَّغْيِير والحذف، ثُمَّ أكثر منه العين، ثُمَّ
الأكثر اللام، أكثر ما يكون من الإعلال والحذف والقلب في اللامات.
صَحِّحْ أَوَّلَ وَعَكَّسْ قَدْ يَحَقُّ ..

عَكَّسْ قَدْ يَأْتِي، (وَإِنْ) هذا حرف شرط، (لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ) .. (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ اسْتُحِقَّ
ذَا الإِعْلَالِ) (لِحَرْفَيْنِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (اسْتُحِقَّ)، و (ذَا) اسم إشارة نائب
فاعل لفعلٍ محذوف، لأنَّه هو الذي يتلو (إِنْ)، أمَّا (لِحَرْفَيْنِ) واضح أنَّه مُتَقَدِّم، ولا يكون
جملةً اسمية ولا فعلية، (وَإِنْ) لا يتلوها إلا فعلٌ.

حينئذٍ: (ذَا) هذا أول ما تلا (إِنْ) من الأسماء مثل: ((وَإِنْ أَحَدٌ)) [التوبة:6] مثله:
(وَإِنْ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ) وَإِنْ اسْتُحِقَّ ذَا الإِعْلَالِ، إذا: (ذَا) هذا نائب فاعل، مثل:
((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)) [التكوير:1] (الشَّمْسُ) نائب فاعل، والفعل محذوف يُفَسِّرُهُ
المذكور، ونقول (كُوِّرَ) هذا مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، لأنَّ (إِذَا) لا يتلوها إلا الفعل.
هنا (إِنْ) لا يتلوها إلا الفعل، وجاء بعدها اسمٌ، وأمَّا الحرف هنا .. (لِحَرْفَيْنِ) هنا لا
اعتداد به، (وَإِنْ ذَا) هذا نائب فاعل (وَإِنْ اسْتُحِقَّ ذَا الإِعْلَالِ) (الإِعْلَالُ) بدل من
(ذَا) أو عطف بيان، أو نعت، يجوز فيه الأوجه الثلاثة، والنَّعْت محلٌّ خلاف.
وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ ..

(اسْتُحِقَّ) فعل ونائب فاعل، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب، لأنها مُفَسَّرَةٌ .. فسَّرت
الفعل المحذوف وجوباً.

(صَحِّحْ أَوَّلَ) (صَحِّحْ) هذا جواب الشرط، (وَإِنْ اسْتُحِقَّ ذَا الإِعْلَالِ لِحَرْفَيْنِ صَحِّحْ)
هذا جواب الشرط، وهو مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، و (أَوَّلَ) نائب فاعل، (وَعَكَّسْ قَدْ يَحَقُّ)
(عَكَّسْ) مبتدأ، يعني: خلاف ما سبق وهو تصحيح الثاني وإعلال الأول (صَحِّحْ أَوَّلَ).

مفهومه: أنَّ الثاني تُطَبَّقُ عليه الشروط، وهو كونه يُعِلَّ، (وَعَكَّسْ) هذا مبتدأ، (قَدْ يَحَقُّ)
(قَدْ) للتَّخْفِيف، إذا: القاعدة المُطَرَّدَةُ والأغلبية: أن يُصَحِّحَ الأول والعكس (قَدْ يَحَقُّ) قد
يرد، (قَدْ) للتَّحْقِيق، و (يَحَقُّ) هذا فعل مضارع .. يَحَقُّ، (هو) الذي هو العكس، وما

هو العكس؟ (صَحَّح) ثانٍ، والأول يُعَلَّ.

هذا المانع الثالث: أن يجتمع في كلمة واحدة حرفا عِلَّةً، كُلُّ منهما مُسْتَحَقٌّ للإعلال، حينئذٍ يمتنع أن يُعَلَّ معاً، لأنَّه إجحافٌ بالكلمة، لأنَّه تغيير، وحينئذٍ لا بُدَّ من إبقاء واحدٍ وإعلال الثاني، ولا شَكَّ أنَّ الثاني أولى بالإعلال.

قال الشَّارح: "إذا كان في كلمة واحدة حرفا عِلَّةً، كُلُّ واحدٍ من الحرفين -حرفي العِلَّة- مُتَحَرِّكٌ مفتوحٌ ما قبله" يعني: وَجَدَ فيه شرط الإعلال "لم يجز إعلاهما معاً"، لماذا؟ لنلا يتوالى .. يتتابع في كلمة واحدة إعلالان، وهذا إجحاف .. ظلم، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، والأحق منهما بالإعلال الثاني لتطرُّفه، لأنَّه مُتَأَخَّرٌ وهو الذي يكون مُحَلًّا للتَّغْيِيرِ نحو: الحيا، أصله: حَيَّي، اجتمع عندنا ياءان كُلُّ منهما مُتَحَرِّكٌ مفتوحٌ ما قبله: (حَيَّ) تَحَرَّكَتِ الياء الأولى وَفُتِحَ ما قبله، (يَيَّ) تَحَرَّكَتِ الياء الثانية وَانْفَتَحَ ما قبلها، إذا وَجَدَ في كُلِّ منهما شرط الإعلال، فَقُلِبَتِ الثانية قيل: حيا.

(هوى) .. هويَّ، والأصل: حَيَّي وهَوَيَّ، الثانية ياءٌ مُتَحَرِّكةٌ وانْفَتَحَ ما قبلها فَقُلِبَتِ أَلْفًا صارت: هوى، أمَّا الواو الأولى فتبقى كما هي .. تَصَحُّحٌ، مع وجود شرط الإعلال، ومنع منه مانع: وهو إعلال ما بعده.

فَوُجِدَ في كُلِّ من العين واللام سبب الإعلال فَعُمِلَ به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطراف محل التَّغْيِيرِ، وَشَدَّ إعلال العين وتصحيح اللام نحو: غاية، أصله: غَيَّي، ماذا اجتمع عندنا؟ ياءان كُلُّ منهما وَجَدَ فيه شرط الإعلال، هنا أُعِلَّتِ الأولى، لكن ابن مالك قال: (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) ما حكم عليه بالشُّدُودِ، إمَّا هو قليل، والشَّارح هنا حكم عليه بكونه شاذًّا، فهو استدراكٌ على النَّاطِمِ.

إذا: السَّبَبُ المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثاني، فجعل الثاني مانعاً من الأول، وقد يُعَلُّ الأول ويصح الثاني نحو: راية وغاية وطاية، (طاية) أصله: طَيَّي بيَّانٍ فَأُبْدِلَتْ الأولى، و (غاية) أصله: غَيَّي، و (راية) رَيَّي، إذا: أُعِلَّتِ الأولى وَصُحِّحَتِ الثانية. وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخْصُ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(عَيْنٌ) هذا المانع الرابع، الأول: كونه على وزن (فَعِلَ) اسم الفاعل (أَفْعَل) هذا مانع.

الثاني: كونه على وزن (افْتَعَلَ) مع بقية الشُّروط.

الثالث: وجود حرفٍ معه أَعْلَ، وَوُجِدَتِ الشُّروط في الحرف الأول .. صَحَّحَ الأول واستوفى الشرط، ولكن مُنِعَ من قلبه أَلْفًا لوجود المانع: وهو قلب الثاني.

وهنا أشار إلى المانع الرابع:

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخْصُ الْأِسْمَ وَاجِبٌ. . .

(عَيْنٌ) مبتدأ، (وَاجِبٌ) خبر، (عَيْنٌ مَا) (عَيْنٌ) مضاف، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي في محل جر مضاف إليه، (آخِرُهُ) بالنصب، يستعمله الناطم هنا منصوباً على الظرفية المكانية: (آخِرُهُ) (مَا قَدْ زَيْدٌ آخِرُهُ) ف: (آخِرُ) هذا منصوبٌ والعامل فيه (زَيْدٌ)، و (زَيْدٌ) فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، (زَيْدٌ مَا) هذا نائب فاعل ل: (زَيْدٌ)، و (قَدْ) للتحقيق، وجملة (قَدْ زَيْدٌ آخِرُهُ) لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول.

(وَعَيْنٌ مَا قَدْ زَيْدٌ آخِرُهُ) يعني: في آخره، لأنَّ الظرف على معنى: في (زَيْدٌ في آخِرُهُ) ما الذي زَيْدٌ؟ (مَا يَخْصُ الاسمُ)، حينئذٍ إذا زَيْدٌ في آخر الكلمة التي وُجِدَ فيها واوٌ أو ياءٌ تحقَّق فيها شرط الإعرال، هنا قد اتَّصل بالاسم الذي وُجِدَ فيه الواو بالشرط السابق أو الياء بالشرط السابق، حينئذٍ هذه الزيادة الخاصة بالأسماء منعت الإعرال. لأنَّه إمَّا أُعِلَّ الاسم كما ذكرناه سابقاً .. الإعرال، بل الصَّرف كله دخوله في الأفعال دخولاً أصلياً، ودخوله في الأسماء دخولاً تبعياً .. غير مستقل، لأنَّ التَّغيير في الأصل يكون للفعل، حينئذٍ إذا وُجِدَ في الاسم ما هو من خصائصه، ولو وُجِدَ فيه ما يكون مُعَلَّاً كالواو والياء بشرطها، حينئذٍ نقول: اتَّصل بالاسم ما يُبْعَدُ شبهه بالفعل. وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زَيْدٌ مَا ..

(مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، نائب فاعل، و (يَخْصُ) هذا فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، و (الاسمُ) مفعولٌ به، (مَا يَخْصُ الاسمُ) وجملة (يَخْصُ الاسمُ) لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، (وَاجِبٌ) هذا خبر، (أَنْ يَسْلَمَا) (أَنْ) حرف مصدر ونصب، (يَسْلَمَا) فعل مضارع منصوبٌ ب: (أَنْ)، والألف هذه للإطلاق، (يَسْلَمَا) وفيه ضمير مستتر يعود على (وَاجِبٍ).

و (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ل: (وَاجِبٍ)، لأنَّ (وَاجِبٍ) اسم فاعل فيعمل، إذا يرفع (وَاجِبٌ سلامته)، ولو عُكِّس قيل: (عَيْنٌ) مبتدأ، (وَاجِبٌ) خبر مُقَدَّم، و (أَنْ يَسْلَمَا) مثل: أن تصوموا (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مُؤَخَّر، (وَاجِبٌ) خبره، والجملة من الخبر المُقَدَّم والمبتدأ المُؤَخَّر خبرٌ عن (عَيْنٍ)، عَيْنٌ سلامته واجبة، أيهما أولى .. وَعَيْنٌ واجبٌ سلامته؟

الثاني أولى، على كُلِّ يَجُوز فيه الوجهان، لكن الظاهر: أَنَّ (وَاجِبٍ) خبر مُقَدَّم، و (يَسْلَمَا) مبتدأ مُؤَخَّر، والجملة خبر (عَيْنٍ) هذا أولى.

يعني: أَنَّهُ يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا - لا لام ولا فاء، فيما آخره زيادة تخصُّ الأسماء، لأنَّه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعرال وهو الفعل، فَصَحَّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والتون

نحو: جَوْلَان، تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، لكن منع منه مانع: وهو اتِّصال هذا اللفظ (جَوْلَان) بألفٍ ونون، والألف والثَّون من خصائص الأسماء، فأبعد شبه هذا الاسم من الفعل فلم يُعَل، وهذه عِلَّةٌ عليه، لكن هكذا قالوا!

(هَيْمَان) تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، لكن لم تُثَقَّلْ؛ لوجود مانع وهو الألف والثَّون، لأنَّه من خصائص الأسماء.

كذلك من الموانع: أَلِف التَّأْنِيث، نحو: حَيْدَ، تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها وما بعدها كذلك مُحَرَّكَ فلم تُثَقَّلْ؛ لكون هذا الاسم اتَّصلت به أَلِف التَّأْنِيث وهي من خصائص الأسماء فأبعدت شبهه عن الفعل، وكذلك (صُورَ) - هذا اسم وادٍ - مثل: حَيْدَ. قال الشَّارح: "إذا كان عين الكلمة واواً مُتَحَرِّكةً مفتوحاً ما قبلها " (عَيْن) خَصَّ العين هنا النَّاطِم.

إذا كان عين الكلمة واواً مُتَحَرِّكةً مفتوحاً ما قبلها، أو ياءً مُتَحَرِّكةً مفتوحاً ما قبلها، يعني: وَجَدَ فيها شرط الإعلال، وكان في آخرها زيادة تُخَصُّ الاسم لم يجز قلبها ألفاً، إمَّا لانتفاء الشَّرْط العدمي، أو لوجود مانع .. هذا أو ذاك، بل يجب تصحيحها وذلك نحو: جولان وهيمان، وشَدَّ: ماهان وداران، هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

إذاً: هذه المسألة التي بدأها النَّاطِم بقوله:

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ ... أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

إلى هذا البيت، كُلُّ هذه الأبيات مُتعلِّقة بمسألة واحدة: وهي إمَّا أن تجعلها شروط أربعة ولها موانع أربعة، وإمَّا أن تجعلها شروط مُفصَّلة مع الموانع، وتُقَسِّم الشروط إلى وجودية وعدمية .. تجعلها عشرة، وهو الذي جرى عليه ابن هشام في (التَّوضيح) حيث قال: "إبدال الألف من أختيها الواو والياء مشروطٌ بعشرة شروط":

الأول: أن يتحرك، يعني: كُلُّ من الواو أو الياء مُتَحَرِّكين، فلذلك صَحَّتا في: البَيْع والقَوْل، (بَيْعٌ) ما قُلِبَتِ الياء ألفاً، لماذا؟ لأنَّها ساكنة .. صَحَّتْ، و (القَوْل) مصدر، لم تُثَقَّلِ الواو ألفاً، لأنَّها صَحَّتْ، هذا الأول.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية، قال النَّاطِم: (أَصِلْ) إذاً: جعلهما شرطين، (بِتَحْرِيكِ أَصِلْ) لك أن تجعلهما شرطين أو شرطاً واحداً، ولذلك صَحَّتا في: جَيْلٌ وَتَوَمٌ، كما ذكرناه سابقاً.

ثالثاً: أن يفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتا في: عَوْضٌ، عَوْضٌ تَحَرَّكَتِ الواو وَكُسِرَ ما

قبلها، والشرط: أن يكون فتح، فلو كُسِرَتْ أو ضُمَّتْ ولم تُفْتَحْ صَحَّتْ العين أو الواو: (عوض) نقول: الواو هنا تحركت، وما بعدها كذلك مُحَرَّكٌ، لكنَّها لا تُقَلَّبُ أَلْفًا، لأنَّ ما قبلها لم يُفْتَحْ .. انتفى شرط، وكذلك: (حِيل) ياءٌ مُتَحَرِّكةٌ وما بعدها مُتَحَرِّكٌ، ولكن ما قبلها كُسِرَ ولم يفتح، (سُور) فُتِحَتْ الواو وتَحَرَّكَتْ، وما قبلها مضموم.

الرابع: أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً، أي: في كلمتيهما ولذلك صَحَّتَا في: ضَرَبَ واحدٌ، تحَرَّكَتْ الواو وانفتح ما قبلها فلا تُقَلَّبُ أَلْفًا: وَضَرَبَ يَاسِرٌ.

الخامس: أن يَتَحَرَّكَ ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يليهما أَلْفٌ ولا ياءٌ مُشَدَّدَةٌ إن كانتا لامين، على التفصيل السابق، ولذلك صَحَّتْ العين في: بَيَّان، لأنَّ ما بعدها ساكن، و (طَوِيل) و (خَوَرْنَق) هذا في غير الياء، واللام في: رَمِيَا وَغَزَوَا وَفَتَيَان وَعَصَوَان وَعَلَوِي وَقَتَوِي.

وَأُعِلَّتْ العين في: قَامَ وَبَاعَ، وَبَاب .. (يُوبُّ)، وَنَاب .. (نَيْبٌ) لِتَحَرُّكِ ما بعدها، إذ ليس بعدها أَلْفٌ ولا ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، وكذلك في: يَخْشَوْنَ، كما سبق بيانه.

السادس: ألا تُكُونِ إحداهما عَيْنًا لـ: (فَعِلَ) الذي الوصف منه على (أَفْعَل). ألا تكون إحداهما، يعني: الواو أو لِيَاءٍ عَيْنًا لـ: (فَعِلَ) بكسر العين، الذي الوصف منه على (أَفْعَل) .. أَفْعَلُ التفضيل، نحو: أَهْيَفُ، المراد به اسم فاعل ليس أَفْعَلُ التفضيل .. إنما للزينة فقط: أَهْيَفٌ .. هَيْفٌ .. هَيْفَ، والكلام هنا في المصدر، وفي (فَعِلَ)، أَمَّا: أَهْيَفُ، فواضح أَنَّهُ لا يُعَلَّ، و (عَوَرَ) كذلك.

سابعاً: ألا تُكُونِ عَيْنًا لمصدر هذا الفعل كـ: أَهْيَفُ، جعله مُسْتَقِلًّا، انظروا! الشُّرُوطُ يمكن تداخلها.

الثامن: ألا تُكُونِ الواو عَيْنًا لـ: (افْتَعَلَ) الدَّال على معنى (التَّفَاعُل)، أي: تشارك الفاعليَّة والمفعوليَّة نحو: اجْتَوَرُوا واشتوروا، فَإِنَّهُ في معنى: تَجَاوَرُوا وتشاوروا.

فأما الياء فلا يُشْتَرَطُ فيها ذلك، لأنَّه قال: (وَالْعَيْنُ وَآوُ)؛ لقرَّبها من الألف، ولهذا أُعِلَّتْ في: اسْتَأْفُوا مع أن معناه: تَسَائَفُوا.

التاسع: ألا تُكُونِ إحداهما مُتَلَوَّةً بحرفٍ يستحق هذا الإعلال، يعني: إذا اجتمع حرفان، فإن كانت كذلك صَحَّتْ وَأُعِلَّتْ الثانية نحو: أَحْيَا والهوى، وقد يرد العكس، ولم يحكم بالشُّذُوذ هناك ابن هشام، بخلاف ابن عقيل هنا، والنَّاظِم قال: (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) (قَدْ) هنا للتَّخْفِيلُ فليس بشاذ، لكن الأَفْصَحُ والأَكْثَرُ أن تُصَحَّحَ الأولى.

العاشر: ألا يُكُونِ عَيْنًا لِمَا آخِرُهُ زِيَادَةٌ تختص بالأسماء، فلذلك صَحَّتَا في نحو: الْجَوْلَانُ

والهَيَمَان والصَّوْرَى والحَيْدَى.

ثُمَّ قَالَ النَّاطِمُ:

مَسْأَلَةٌ:

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا التُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

أقلب التُّون ميمًا، وباءً .. ما إعراب (باء)؟ (قَبْلَ بَا) قصره للضرورة، (قَبْلَ) هذا منصوبٌ على الظرفية مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَقْلِبُ): أقلب التُّون ميمًا قبل بَاءٍ، (إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا) ما هو؟ الضمير (إِذَا كَانَ) اسم (كَانَ) ضمير مستتر يعود على (التُّون) (إِذَا كَانَ التُّونُ مُسَكَّنًا) سواءً كان مُتَّصِلًا في كلمة واحدة أو منفصلًا، وهذه يَتَكَلَّمُ عنها أهل النجويد.

(كَمَنْ بَتَّ) قلبت التُّون ميمًا، (أَنْبَدًا) هنا نونٌ ساكنة بعدها بَاءٌ، إِذَا: أقلب التُّون ميمًا قبل بَاءٍ، وهنا قلبت التُّون ميمًا فقلت: (كَمَنْ بَتَّ) (مَنْ) نون ساكنة ثُمَّ جاءت بعدها بَاءٌ، أقلب التُّون ميمًا تقول: (كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا) (أَنْبَدًا) انبَدًا .. الألف هذه بدلٌ عن نون التوكيد الخفيفة.

يعني: أَنَّ التُّون الساكنة إِذَا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميمًا، وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة، يعني: قد يكونا في كلمة، وقد يكونا في كلمتين، ولذلك مَثَلٌ بالنوعين، فالمتَّصل نحو: (أَنْبَدًا)، والثاني .. المتَّصل نحو: (مَنْ بَتَّ).

قال الشَّارِحُ: " لَمَّا كَانَ النُّطْقُ بِالتُّونِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ عَسِرًا " إِذَا: سبب القلب هنا طلب الخِفَّةِ .. فراراً عن العسر، "لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين التُّون وَعَنْتِهَا لِشِدَّةِ الْبَاءِ، وجب قلب التُّون ميمًا، ولا فرق في ذلك بين المتَّصلة والمنفصلة"، يعني: في كلمة واحدة أو في كلمتين، متى ما جاءت التُّون ثُمَّ بَاءٌ والتُّون ساكنة، قلبت التُّون ميمًا طلباً للخِفَّةِ، ويجمعهما قوله: (مَنْ بَتَّ أَنْبَدًا) أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَاهُ عَنْ بَالِكَ وَاطَّرَحَهُ، وَأَلْفَ (أَنْبَدًا) مُبَدَلَةٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة.

إِذَا: في هذه الحاتمة .. المسألة الثالثة: وهي قلب التُّون ميمًا، وذلك إِذَا كانت ساكنة قبل الباء على جهة الخصوص، أمَّا قبل غيرها فلا، والتُّون إِذَا كانت مُتَحَرِّكة فلا، وإِنَّمَا هي خاصَّةٌ بِالسَّاكِنَةِ.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* فصل ... مواضع نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبله

* مواضع نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبله

* خلاصة الفصل ومسائله

* فصل .. قلب الواو أو الياء تاءاً

* قلب (تا) الإفتعال طاءاً أو دالاً

* فصل حذف الواو من المثال العرواي

* حذف أحد المثليين

* أوجه إسناد الفعل المضعف الثلاثي إلى ضمير

* الإدغام ... وحده وأنواعه

* مالا يجوز إدغام المثليين فيه. وما يجوز

* ما يجوز فيه الإدغام والفك

* متى يجب الفك

* خلاصة الباب

* الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،

أَمَّا بعد:

فلا زال النَّاطِم يسرد لنا فصولاً تتعلَّق بالإبدال.

قال: (فَصَلِّ).

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلٍ كَأَبْنٍ

هذا الفصل المراد به: نقل حركة الحرف المُتَحَرِّك المُعْتَل إلى السَّاكن الصحيح قبله،

حروف العِلَّة ثلاثة: الألف والواو والياء، والألف ليست قابلةً للتَّحْرِيك، حينئذٍ بقي

الواو والياء، إذا حُرِّكَت الواو بحركة، أو حُرِّكَت الياء بحركة، حينئذٍ صار فيها نوع ثقل،

ولو كانت الحركة فتحة، حينئذٍ تُنْقَل حركة حرف العِلَّة -الواو أو الياء- إلى ما قبلها،

هذا يُسَمَّى: إعلالاً بالتَّثْقِيل، يعني: تُنْقَل حركة حرف العِلَّة إلى ما قبله، لكن ليس على

إطلاقه، بل بشروطٍ سيذكرها النَّاطِم متوالية.

إذاً: هذا الفصل ممكن تجعل له عنواناً في نقل حركة الحرف المُتَحَرِّك المُعْتَل إلى السَّاكن

الصحيح قبله، ولذلك قال:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لَيْنٍ

(انْقُلْ) فعل أمر وهو مبني بالسُّكُونِ الْمُقَدَّرِ على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و (التَّحْرِيكَ) مفعولٌ به، وقوله: (لِسَاكِنٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْقُلْ) انقل التحريك لساكِن، و (صَحَّ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على السَّاكِن، والجملة في محلِّ جر صفة (لِسَاكِنٍ).

إذاً: (لِسَاكِنٍ) صحيح، عَبَّرَ بالجملة .. النَّظْمِ لم يساعده فأتى بالجملة، (صَحَّ) هذا فعل، لساكِنٍ صحيح، هذا أول شرط: أن يكون ساكناً صحيحاً، فإن كان مُعْتَلّاً حينئذٍ لا يُنْقَلُ إليه، لماذا؟ لأنَّه إِنَّمَا يُنْقَلُ من حرف عِلَّةٍ لأجل طلب التَّخْفِيفِ، فلا يُنْقَلُ إلى حرفٍ مُعْتَلٍّ مثله، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ إلى صحيح، لأنَّ الصَّحِيحَ قوي، وحينئذٍ تَحَرَّكَ بحركة ما ازداد قوَّةً.

انْقُلِ لِسَاكِنٍ صَحَّ.

انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ ..

(مِنْ ذِي لَيْنٍ) يعني: من حرفٍ (لَيْنٍ) المراد به: حرف العِلَّةِ، وهو الواو أو الياء، (آتٍ) هذا نعت ل: (ذِي)، و (آتٍ) اسم فاعل وهو صِقَّةٌ ل: (ذِي)، وفيه ضمير مستتر يعود على (ذِي) (آتٍ) أي: هو و (عَيْنٍ) هذا حال من فاعل (آتٍ) .. الضمير المستتر، (عَيْنٍ فِعْلٍ) (عَيْنٍ) مضاف، و (فِعْلٍ) مضافٌ إليه (كَأَبْنٍ).

إذاً اشترط النَّاطِمُ هنا: أن يكون التَّحْرِيكَ (مِنْ ذِي لَيْنٍ) لا من حرفٍ صحيح، وأن يكون لساكِنٍ صحيح، يعني: يُنْقَلُ إلى السَّاكِنِ قبله الصَّحِيح، ثُمَّ: أن يكون هذا اللين (عَيْنَ فِعْلٍ).

إذاً الموضوع الأول: أن يكون الحرف المعتل عيناً لِفِعْلٍ، الحرف المُعْتَلُّ المُحَرَّكُ الذي نريد نقل حركته أن يكون (عَيْنَ فِعْلٍ).

(كَأَبْنٍ) (أَبْنٍ) هذا فعل أمر مثل: أَكْرِم، أصلها: أَبْيِن .. أَكْرِم، أَبْيِنُ الباء ساكنة وهو حرفٌ صحيح، والياء مُتَحَرِّكةٌ بالكسرة، حينئذٍ نقلنا حركة الياء الكسرة إلى ما قبله وهو الباء وهو حرفٌ صحيح.

ثُمَّ النقي ساكنان الياء والنون التي سكونها سكون بناء، فَحُذِفَتِ الياء قيل: (أَبْنٍ)، إذاً: حصل نقلٌ وحذفٌ، اجتمع في هذا المثال إعلاان: إعلاٌلٌ بالتَّثْقِلِ، وإعلاٌلٌ بالحذف،

(أَبْنُ) أصلها: أَبَيْنُ، على وزن (أَفْعِل) .. (أَكْرِم)، اسْتُثْقِلَت الكسرة على الياء ونُقِلَت إلى ما قبلها، ثُمَّ سَكَنَت الياء .. تَحَرَّكَت الباء بالكسرة التي هي حركة الياء وسكنت الياء، ثُمَّ النون ساكنة، لأنَّه فعل أمر مبني على السُّكُون، فالتقى ساكنان الياء والنون، حينئذٍ ليس لنا حيلة إلا في حذف الياء، مع كون الأصل في التقاء الساكنين: أن يُحَرَّكَ الأول بالكسرة، لكن هنا يمتنع تحريكه، لأنَّنا نقلنا حركته التي هي حركة بُنْيَةٍ طلباً للتخفيف، حينئذٍ لا يُحَرَّكَ فلم نستفد شيئاً من النَّقْل، فالتقى ساكنان الياء والنون، ثُمَّ حُذِفَت الياء ففعل: (أَبْنُ).

ومثلها في الفعل المضارع: يقول، أصلها: يَقُولُ، على وزن (يَفْعُل) بِضَمِّ العين، هنا وقعت الواو (عَيْنَ يَفْعُل) قيل: يَقُولُ، والقاف ساكنة وهي حرف صحيح، إذاً: نقلنا حركة الواو إلى ما قبله وهو السَّاكن الصحيح، فماذا حصل؟ حَرَكْنَا القاف بِالضَّمَّة وسكنت الواو صار: يَقُولُ.

(يَبِيعُ) أصلها: يَبِيعُ، على وزن (يَفْعِل) .. (يَجْلِسُ)، تَحَرَّكَت الياء هنا بالكسرة، حصل إعلالٌ بالنقل فنُقِلَت إلى ما قبلها صار: يَبِيعُ، إذاً: الباء هذه في الأصل ساكنة: يَبِيعُ، الياء مُتَحَرِّكة بالكسرة، اسْتُثْقِلَت الكسرة على الياء، ثُمَّ نُقِلَت إلى ما قبلها، والشرط موجود: وهو كون المُحَرَّكَ (ذِي لِينٍ) .. حرف لين، وكون ما قبله صحيحاً ساكناً. إذاً:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكُ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ

(آتٍ) هذا حال .. حال كون هذا اللين .. (آتٍ) هذا صفة ل: (لين).
(ذِي لِينٍ آتٍ) حال كونه هذا اللين (عَيْنَ فِعْلٍ)، فإن لم يكن (عَيْنَ فِعْلٍ) فلا نقل، لأنَّ الحكم مُخَصَّص بعين الفعل المعتل، حينئذٍ إذا كانت اللام فلا نقل هذا الأصل، وإن كانت الفاء فلا نقل قطعاً، لأنَّ الفاء أول الكلمة، حينئذٍ يمتنع أن يكون ثُمَّ نقل (كَأَبْنٍ).

قال الشَّارح: " إذا كانت عين الفعل ياءً أو واواً مُتَحَرِّكة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وجب نقل حركة العين إلى السَّاكن قبلها " لاستثقال الحركة في حرف العِلَّة، هذه عِلَّة الوجوب، نحو: يَبِينُ وَيَقُومُ، والأصل: يَبِينُ، على وزن (يَفْعُل)، و (يَقُومُ) .. (يَقُومُ) هذا الأصل فيه، بكسر الياء وَضَمِّ الواو، وَنُقِلَت حركتهما إلى السَّاكن قبلهما، وهو الباء والقاف، وكذلك في: (أَبْنُ).

إذاً: إذا كان حرف العِلَّة عين الفعل، وهو مُحَرَّك، وقبله ساكن صحيح، وجب نقل

حركته إلى ما قبله، فإن كان الساكن غير صحيح حينئذٍ يمتنع النَّقل، لكوننا طلبنا الحِفَّةَ، ودفعاً للاستئصال بنقل حركة الحرف المُعْتَلِّ، حينئذٍ لا ننقله إلى مثله .. لم نستفد شيئاً.

فإن كان الساكن غير صحيح لم تُنْقَلِ الحركة نحو: بايع وَيَبِّئْ وَعَوَّقْ، حينئذٍ إذا لم يكن الساكن حرفاً صحيحاً امتنع، هنا: بايع، الياء وقعت عين الفعل بايع (فَاعِلٌ)، هل نقول: تُنْقَلِ إلى ما قبلها؟ لا، لأنَّ الألف هنا ساكن .. الحرف غير صحيح .. حرف عِلَّةٌ، و (يَبِّئْ) عندنا ياءان الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة، لا ننقل حركة الياء المُتَحَرِّكة إلى ما قبلها الساكن لكونه حرف عِلَّةٌ، وكذلك (عَوَّقْ) اجتمع عندنا واوان الأولى ساكنة والثانية مُتَحَرِّكة، لا ننقل حركة المُتَحَرِّكة إلى ما قبلها، لكونه حرف عِلَّةٌ. إذاً: يمتنع النَّقل إن كان الساكن مُعْتَلّاً، ثُمَّ إذا نقلنا الحركة مثل: يقول ويبين، إن خالفت العين الحركة المنقولة أُبْدِلَتْ من مُجَانِسِهَا نحو: أبان وأعان، (أبان) أصلها: أَبَيْنْ، نقلنا حركة الياء إلى ما قبلها صار: أبان، قُلِبَتْ الياء ألفاً، هل العِلَّةُ موجودة .. ما هي؟ إمَّا جزء العِلَّةِ وهذا أجود، وإمَّا بالتَّظْرِيحِ .. باعتبارين.

وكذلك: أعان، أصله: أَبَيْنْ وَأَعَوَّنْ، فدخل النَّقل والقلب فصار: أبان وأعان، ويبقى الحرف المُعْتَلُّ إن جانس الحركة المنقولة نحو: يقول ويبيع، يعني: إذا أردنا ضابطاً لهذه نقول: الحركة المنقولة إن كانت من جنس الحرف صَحَّ الحرف لم يُقْلَبْ مثل: يَقُولُ .. يَقُولُ، نُقِلَتْ الضَّمَّةُ وهذه الضَّمَّةُ من جنس الواو، إذاً: صَحَّتِ الواو، كذلك: يَبِيعُ .. يَبِيعُ، نُقِلَتْ الكسرة وهنا الواو والياء من جنس الكسرة .. الكسرة من جنس الياء، حينئذٍ صَحَّتِ الياء، وإلا فَيُقْلَبُ مثل: يَخَافُ .. يَخَافُ، هنا نُقِلَتْ الحركة، ثُمَّ قُلِبَتْ الواو ياءً، هل الفتحة من جنس الواو؟ الجواب: لا.

إذاً: إذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف الذي نُقِلَ عنه حرف العِلَّةُ، حينئذٍ صَحَّتْ، مثل: يقول ويبيع، وإذا لم تكن من جنسها فحينئذٍ قُلِبَ حرف العِلَّةُ ألفاً مثل: أبان، أصله: أَبَيْنْ، الفتحة ليست من جنس الياء قطعاً، حينئذٍ قُلِبَتْ الياء ألفاً، وكذلك (أعان) أصلها: أَعَوَّنْ، نُقِلَتْ الفتحة إلى ما قبلها .. العين الساكنة، والفتحة ليست من جنس الواو، إذاً: تُقْلَبُ الواو ألفاً، فإن كانت من جنسها: ضَمَّةٌ على واو نُقِلَتْ .. صَحَّتْ مثل: يَقُولُ.

(يَبِيعُ) كسرة من جنس الياء صَحَّتْ إذاً، أمَّا: أبان وأعان ويخافُ، هذه تُقْلَبُ الواو ألفاً، أو الياء ألفاً.

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو: بايع وَيَبِّئْ وَعَوَّقْ.

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا ... كَابِيضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غِلَاً

إذا: إن كان ساكناً .. شرط في الأول قال: (صَحَّ) فإن لم يكن ساكناً حينئذٍ لم يُنْقَل ..
لم يحصل إعلال بالنقل، قال:
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ ..
هذا شرطٌ ثاني: ألا يكون فعل تعجب، وهذا يشمل الصيغتين: (أَفْعَلُ بِهِ) و (مَا أَفْعَلَهُ)،
(مَا أَقْوَمَهُ)، أَقْو .. هل ننقل الحركة هنا من الواو إلى القاف؟ الجواب: لا .. هذا يمتنع،
كذلك: أَقْوَمُ بِهِ، هنا لا تُنْقَل حركة الواو إلى ما قبلها، فتبقى القاف ساكنة، هذا
استثناء.

إذا: الإعلال بالنقل لا يدخل فعليَّ التَّعَجُّبِ بالصيغتين المشهورتين، إذا:
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ ..
شمل صيغتي أَفْعَلُ التَّعَجُّبِ: وهما (مَا أَفْعَلَهُ) و (أَفْعَلُ بِهِ) فالأول نحو: ما أَقْوَمَهُ، وما
أَلَيْنَهُ، والثاني نحو: أَقْوَمُ بِهِ وَأَلَيْنَ بِهِ، ما الذي حصل؟ وقعت العين حرف عِلَّةً مُحْرَكٌ، وما
قبله صحيحٌ ساكن، لم يحصل الإعلال، لقيام المانع: وهو كونه فعل تَعَجَّبٌ.
وإنَّما صَحَّ فيهما بالحمل على (أَفْعَلِ) من كذا، لأنَّهما من بابٍ واحد، يعني: حُمِلَ على
أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

(وَلَا كَابِيضٌ) يعني: من المُضْعَفِ، (أَبْيَضٌ) هنا الياء مُحْرَكَةٌ وهي عين الكلمة، وما قبلها
حرفٌ صحيحٌ ساكن، (أَبْيَضٌ) فلو نُقِلَت الحركة للسَّاكن هنا لذهبت همزة الوصل
فيقال: بَاضٌ، إذا: لنلا تسقط همزة الوصل ويبقى المُضْعَفُ على حاله ولا يُفْلَكُ، حينئذٍ
لا يحصل الإعلال هنا بالنقل، فيلتبس بـ: (فَاعِلٌ) من المضاعف.
(أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غِلَاً) لِمَا أُعْلِتْ لامه، إذ لو نُقِلَت الحركة فيه لتوالى عليه إعلالان وهذا
ممتنع، لأنَّ (أَهْوَى) أصله: أَهْوَى، تَحَرَّكَتْ الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً،
(أَهْوَى) والواو هنا مُتَحَرِّكَةٌ وما قبلها صحيحٌ ساكن، لو نُقِلَ لتوالى عليها إعلالان وهذا
إجحافٌ بها.

إذا: يُشْتَرَطُ في الإعلال بالنقل: أن يكون حرفاً صحيحاً، وألا يكون فعليَّ تعجب، وألا
يكون (كَابِيضٌ) من المضاعف، وألا يكون مُعَلَّ اللام.
(مَا لَمْ يَكُنْ) (مَا) هذه ظرفيَّةٌ مصدرية، و (لَمْ) حرف نفي وجزم، و (يَكُنْ) فعل مضارع
ناقص، واسمه ما هو .. الضمير يعود على أي شيء؟ مُعْتَلٌّ العين، الذي نريد إعلاله

بالتَّثْقِل (لِسَاكِنٍ صَحَّ).

قلنا المسألة الأولى: أن يكون الحرف المُعْتَل عين الفعل، (مَا لَمْ يَكُنْ) هو أي: الفعل المُعْتَلَّ العين، (فِعْلٌ تَعَجَّبَ) هذا خبر (يَكُنْ) وهو مضاف، و (تَعَجَّبَ) مضافٌ إليه، (وَلَا كَابِيضٌ) (وَلَا) الواو عاطفة، و (لَا) زائدة، (كَابِيضٌ) معطوفٌ على فعل التَّعَجَّبَ، جار ومجرور معطوف على ما سبق، يعني: مثل (أَبْيَضٌ) إذا جعلتها اسْمِيَّةً أو جعلتها حرفيَّةً.

(أَوْ) كذلك عطف، (أَهْوَى) معطوف على فعل التَّعَجَّبَ، (بِالْأَمِّ غُلَّيْلًا) يعني: مُعَلٌّ باللام، والألف هذه للإطلاق، و (غُلَّيْلًا) يعود على (أَهْوَى) الضمير، والجملة صفة لـ: (لَامٍ) (لَامٍ مُعَلٌّ، لِأَنَّ (أَهْوَى) أصله: أَهْوَى، تَحَرَّكَتِ اللَّيَاءُ وَاِنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَوَجَبَ قَلْبُهَا أَلْفًا).

قلنا: (مَا) مصدرية، أي: مُدَّةٌ عدم كونه (فِعْلٌ تَعَجَّبَ) وما غُطِفَ عليه، (مُدَّةٌ كونه) أي: الفعل المُعَلُّ الذي يدخله إعلالٌ بالتَّثْقِل، مُدَّةٌ عدم كونه: فِعْلٌ تَعَجَّبَ وَلَا ... كَابِيضٌ أَوْ أَهْوَى.

قال الشَّارِح: "إِنَّمَا تُنْقَلُ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى السَّكَانِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ لِلتَّعَجُّبِ، أَوْ مُضَاعَفًا، أَوْ مُعْتَلَّ اللام" هكذا.

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَا يَدْخُلُهُ إِعْلَالٌ بِالتَّثْقِل، وَدَعَكَ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الصَّرْفِيُّونَ، فِعْلُ التَّعَجُّبِ لَا يَدْخُلُهُ إِعْلَالٌ: أَقْوَمُ بِهِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: مَا أَقْوَمَهُ، وَمَا أَبْيَنَهُ، وَمَا أَلْيَنَهُ، وَأَلْيَنَ بِهِ، وَأَبْيَنَ بِهِ، تَبْقَى حَرَكَةُ حَرْفِ الْعِلَّةِ كَمَا هِيَ وَلَا تُنْقَلُ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا سَاكِنًا.

أَوْ مُضَاعَفًا كَ: أَبْيَضٌ وَاسْوَدَّ وَاحْمَرَّ وَاحْضَرَّ، كُلُّ هَذِهِ مُضَعَّفٌ فَلَا يَحْصُلُ فِيهَا إِعْلَالٌ بِالتَّثْقِل، أَوْ مُعْتَلَّ اللام لثلاثا يقع فيه إعلالٌ آخر، وإن كان هنا إعلالٌ بالقلب، وهذا إعلالٌ بالتَّثْقِل، لثلاثا يجتمع فيه جنس الإعلال.

فإن كان كذلك فلا نقل نحو: مَا أَبْيَنَ الشَّيْءُ وَأَبْيَنَ بِهِ، وَمَا أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ، ونحو: أَبْيَضٌ وَاسْوَدَّ، ونحو: أَهْوَى وَأَحْيَا، كُلُّ هَذِهِ لَا يَدْخُلُهَا إِعْلَالٌ بِالتَّثْقِل.

ثُمَّ قَالَ:

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ ... ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

(في ذَا الإِعْلَالِ) الألف تحذف، ذال تُمّ اللام مكسورة (في ذَا لِعِلَالِ اسْمُ)، (ومِثْلُ فِعْلٍ اسْمُ) هذه المسألة الثانية التي يُعَلُّ فيها إعلالٌ بالنقل.

(مِثْلُ فِعْلٍ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (فِعْلٍ) مضافٌ إليه، (اسْمُ) هذا خبر، ويجوز العكس: أن يكون (اسْمُ) هو المبتدأ، (ومِثْلُ فِعْلٍ) خبر، وهذا لا إشكال فيه، (في ذَا الِ) (في) حرف جر، و (ذَا) اسم إشارة، والمشار إليه ما بعده وهو (الإِعْلَالِ)، (في ذَا الإِعْلَالِ) جار ومجرور مُتعلّق بقوله: (مِثْلُ)، لأن (مِثْلُ) فيها معنى المماثلة. (اسْمُ ضَاهِي مُضَارِعاً) إذا الاسم أشبه المضارع، حينئذٍ صَحَّ أن يدخله الإعلال بالنقل، الحديث الآن في الإعلال بالنقل.

المسألة الأولى: إذا كانت الواو أو الياء المُحرَكَتين (عَيْنَ فِعْلٍ) بالشروط السابقة: أن يكون الحرف ما قبله ساكن صحيح، ثُمَّ ألا يكون من باب (أَفْعَل) فَعِلْيَ التَّعَجُّبِ، ولا مضاعفاً، ولا مُعَلَّ اللام.

المسألة الثانية: ما يدخله الإعلال بالنقل: أن يكون الاسم مُشَابِهاً للفعل، ولذلك قال: (اسْمُ ضَاهِي مُضَارِعاً) (ضَاهِي) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (اسْمُ)، (اسْمُ ضَاهِي) هو (مُضَارِعاً) يعني: فِعْلاً مضارعاً.

(وَفِيهِ وَسْمُ) الواو هذه للحال، (وَفِيهِ) خبر مُقَدَّم، (فِيهِ) الضمير يعود على الاسم، (وَسْمُ) هذا مبتدأ مُؤَخَّر، أي: علامةٌ يمتاز بها عن الفعل .. (وَفِيهِ وَسْمُ) يعني: علامةٌ يمتاز بها عن الفعل.

إذاً: الاسم المُشَبِّه للفعل المضارع يدخله الإعلال بالنقل، لكن المراد بالمشابهة هنا: المشابهة في الزيادة فقط، أو في الوزن فقط، لأنَّ الاسم إمَّا أن يُشَبِّه الفعل في الزيادة وفي الوزن، وإمَّا أن يشبهه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط، أو أن يَتَجَرَّدَ عن الشَّبهين، هذه أربعة أقسام.

إنَّ أشبه الاسم الفعل المضارع في الزيادة فقط دون الوزن أُعِلَّ، وإنَّ أشبه الاسم الفعل المضارع في الوزن فقط دون الزيادة أُعِلَّ، وأمَّا التَّوَعَانِ الآخَرَانِ: ألا يُشَبِّه الفعل لا في الزيادة ولا في الوزن فلا إعلال .. وجب التَّصْحِيحُ، وإنَّ أشبه الاسم الفعل فيهما معاً وجب التَّصْحِيحُ.

يعني: أنَّ الفعل يُشَارِكُهُ في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كُلُّ اسمٍ أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنه لا في زيادته، فشمِلَ صورتين من الصور الأربعة، فإنَّ أشبهه في الوزن والزيادة معاً نحو: أبيض وأسود، أو باينه فيهما معاً وجب التَّصْحِيحُ.

إذا:

ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ... صَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ

قال الشَّارح: " يعني أَنَّهُ يثبت للاسم الذي يُشَبِّه الفعل المضارع في زيادته فقط، أو في وزنه فقط، من الإِعْلَالِ بالتَّنْقِلِ ما يثبت للفعل، فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط: تَبِيعٌ، وهو مثال: تَحْلِيٌّ، من البيع."

يعني: أن تبني من (البيع) مثل: تَحْلِيٍّ، بكسر التَّاء ثُمَّ لَامٌ وبعدها همزة فتقول: تَبِيعٌ، حينئذٍ حصل إِعْلَالٌ بالتَّنْقِلِ .. نُقِلَتْ حركة الياء إلى ما قبله فصار: تَبِيعٌ، بكسر التَّاء وكسر الباء، لأنَّه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التَّاء، وخالفه في الوزن، الفعل المضارع لا يأتي على: تَبِيعٌ، إِنَّمَا: تَبِيعٌ، هذا الأصل، و (تَبِيعٌ) هذا ليس بزنة للمضارع. إذاً: أشبهه في الزيادة فقط وهي: التَّاء، فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط: تَبِيعٌ، بكسر التَّاء والباء وإسكان الياء، وهو مثال: تَحْلِيٍّ، من (البيع) بكسر التَّاء وهمزة بعد اللام، والأصل: تَبِيعٌ، بكسر التَّاء وسكون الباء، فَتُنْقَلَتْ حركة الياء إلى الباء فصار: تَبِيعٌ، من (البيع).

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط: مَقَامٌ، في الوزن: (مَقُومٌ) هذا الأصل، أشبه (تَشْرَبُ)، إذاً: شاركه في الوزن فقط، والذي أشبه المضارع في وزنه فقط (مَقَامٌ) والأصل (مَقُومٌ) هنا حصل إِعْلَالٌ: وهو أن الواو (مَفْعَلٌ) وقعت عيناً وهي مُحَرَّكة، وما قبله صحيح ساكن، فدخله إِعْلَالٌ بالتَّنْقِلِ، وهو اسمٌ، لماذا دخل الاسم الإِعْلَالِ بالتَّنْقِلِ؟ لكونه أشبه الفعل المضارع في وزنه، لأنَّ (مَقُومٌ) على وزن (تَشْرَبُ) فهو في وزانه. وخالفه في الزيادة، لأنَّ الميم لا تُزَادُ في أول المضارع، مَقَامٌ، الميم هذه زائدة، وهل تُزَادُ في أول المضارع ميم؟ الجواب: لا، وإِنَّمَا هي أحد أحرف (أَتَيْتُ)، فَتُنْقَلَتْ حركة الواو إلى القاف، ثُمَّ قُلِبَتْ الواو ألفاً لمجانسة الفتحة، فإنَّ أشبهه في الزيادة والزنة معاً، فإِذَا أن يكون منقولاً من فعلٍ أولاً، فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ ك: يَزِيدُ، وإِلا صَحَّ ك: أبيض وأسود.

الصواب هنا: عدم التَّفْصِيلِ، لأنَّه إذا نُقِلَ عن المضارع فُأْعِلَّ أولاً قبل النَّقْلِ فهو مُعِلٌّ، وأَمَّا بعده فلا يدخله الإِعْلَالُ، فإنَّ أشبهه في الزيادة والزنة معاً، فإِذَا أن يكون منقولاً من فعلٍ أو لا، ما الذي يَتَرْتَّبُ؟ فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ ك: يَزِيدُ، أصلها: يَزِيدُ، حينئذٍ أُعِلَّتِ الياء بنقل حركته إلى الزاي، أصله: يَزِيدُ، لكن هذا قبل النَّقْلِ وليس بعده،

ولذلك التفصيل هنا ليس في محله.

بل الصواب أن يُقال: فإن أشبهه في الزيادة والزنة معاً صَحَّت الواو، يعني: لا تُنقل .. لا يدخله إعلالٌ بالثقل، فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ ك: يَزِيد، وإلا صَحَّ ك: أبيض وأسود، لأنه لو أُعِلَّ لالتبس بالفعل، إذ ليس فيه علامةٌ يُمْتَاز بها: (أبيض)، هذا فيما إذا أشبهه بالزيادة والزنة معاً.

وفهم منه أيضاً: أن الاسم إذا لم يُشابه الفعل المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يُعَلَّ ك: مِكْيَال، الياء حرف عِلَّة (مِفْعَال) تحركت الياء بالفتح وما قبله ساكن، هل يدخله إعلالٌ بالثقل؟ الجواب: لا، لكونه لم يُشبه الفعل المضارع، وشرط دخول الإعلال بالثقل في الاسم: أن يكون مشابهاً للفعل المضارع، إمّا في الزنة فقط، وإمّا في الزيادة، يعني: أن يُزَاد في الاسم حرفٌ من حروف (أُنِيْتُ).

فإن زيد لا من حروف (أُنِيْتُ)، ولم يكن على زنة المضارع مثل: مِكْيَال .. (مِفْعَال) ليس عندنا فعل مضارع على وزن (مِفْعَال)، إذًا: لا في الوزن ولا في الزيادة، لأن الميم هذه لا تُزَاد في الفعل إذًا: لا يُعَل، ولا نقول: مِكْيَال .. (مِكِي) هذا لا يصح؛ لانتفاء الشرط.

إذًا: المسألة الثانية فيما يدخله إعلالٌ بالثقل: أن يكون الاسم ضاهي الفعل المضارع، إمّا في الزنة فقط يعني: في الوزن، أو في الزيادة، والتوعان الآخران لا يدخلهما إعلالٌ. (ومثُل) مبتدأ وهو مضاف، و (فِعْل) مضاف إليه، (في ذَا) (ذَا) اسم إشارة، وما بعده هو المشار إليه، (في ذَا الإعلالِ) (اسم) هذا خبر، ويجوز العكس: أن يكون (اسم) مبتدأ مؤخر، و (مثُل فِعْل) هذا خبر مُقَدَّم.

(ضَاهِي) الجملة هنا صفة ل: (اسم) .. نعت (اسم)، (ضَاهِي مُضَارِعاً) مفعولٌ به، (وَفِيهِ وَسْمٌ) يعني: والحال أن فيه (وَسْمٌ)، يعني: علامةٌ يُمْتَاز بها عن الفعل، يعني: ليس بِفِعْلٍ، وإمّا هو اسمٌ ضاهي الفعل المضارع، وفيه علامته الخاصة به، يعني: لم ينتقل إلى المضارع حتى يُقال بأنه فعلٌ مضارع، ففرقٌ بينهما. ثم قال:

وَمِفْعَلٌ صَحِّحٌ كَالْمِفْعَالِ ..

(مِفْعَل) هذا نحو: مَحْيَط، دخل فيما سبق: وهو كونه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة، فدفعاً لهذا أخرج به بقوله:

وَمِفْعَلٌ صَحِّحٌ كَالْمِفْعَالِ ..

ك: (المِكْيَال)، علمنا أن (المِكْيَال) لم يُشبه الفعل المضارع، لا في الوزن، ولا في الزيادة، إذًا (صَحِّح) يعني: لم يحصل له إعلالٌ بالثقل، هذا المراد بالتصحيح هنا.

(مَفْعَلٌ) مثله .. مثل: مَحْيَظٌ، مَحْيَظٌ ياءٌ مُتَحَرِّكةٌ قبلها ساكنٌ صحيحٌ، هل يدخله إعلالٌ بالتَّقلُّ؟ الجواب: لا، لأنَّ: مَحْيَظٌ .. (مَفْعَلٌ) ليس على زنة المضارع، وليس فيه زيادة المضارع، لأنَّ الميم هذه لا تُزاد في المضارع. (مَفْعَلٌ) مبتدأ، و (صَحَّحَ) هو الجملة خبر، (كَالْمَفْعَالِ) هذا فيه تعليل، لماذا صَحَّحَ؟ حملاً على (الْمَفْعَالِ)، و (الْمَفْعَالِ) ك: المكيال، مُصَحَّحٌ لأنَّه لم يشبه الفعل في النوعين، (وَمَفْعَلٌ) مثله.

وَمَفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمَفْعَالِ ..

وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال، لأنَّه أشبه المضارع في الوزن دون الزيادة، لأنَّه في مثل (تَعْلَمُ) .. (مَفْعَلٌ)، (تَعْلَمُ) هذا فعل مضارع في لغة من يكسر حرف المضارعة التاء، (تَعْلَمُ) .. (تَعْلَمُ) في لغة، (مَفْعَلٌ) مثله: مَحْيَظٌ، إذاً: شابه في الوزن لا في الزيادة، إذاً: (مَفْعَلٌ) مُشَابَهٌ للفعل المضارع في الوزن، لأنَّه مثل: (تَعْلَمُ) .. (تَعْلَمُ) بكسر حرف المضارعة في لغة من كسر التاء أو النون، وأما صَحَّحَ مع كونه وُجِدَ فيه المقتضي للإعلال، لأنَّه محمولٌ على (مَفْعَالٍ) ولذلك قال: (كَالْمَفْعَالِ) بالألف، و (مَفْعَالٍ) ليس فيه شبهٌ بالفعل المضارع لا في الوزن، ولا في الزيادة.

وحينئذٍ القاعد: أنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، هذا تعليل، أو نقول: إنَّما صَحَّحَ لأنَّه في الأصل (مَفْعَالٌ) حُذِفَتْ منه الألف، يعني: (مَفْعَلٌ) هو عين (مَفْعَالٍ) لكن بحذف الألف، كأنَّ الأصل: مَحْيَظٌ، فحذف الألف، على كِلِّ: (مَفْعَلٌ) يُصَحَّحُ سواءً كانت هذه العلة أو تلك، وكلا العِلَّتَيْنِ عليتان. وَمَفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمَفْعَالِ ..

(كَالْمَفْعَالِ) هذا حالٌ من الضمير في الخبر، (صَحَّحَ) هو نائب الفاعل ضمير، (كَالْمَفْعَالِ) جارٌ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٌ، إذاً: (مَفْعَلٌ) هذا يُسْتثنى، وإن كان هو على زنة المضارع.

... وَالْألفُ الْإِفْعَالُ وَاسْتِفْعَالُ

أَزَلْ لَدَا الْإِعْلَالِ وَالتَّاءُ الزَّمْ عَوْضُ ... وَحَذْفُهَا بِالتَّقْلِيلِ رُبَّمَا عَرَضُ

هذا سبق معنا في باب: أَكْرَمَ .. أَقْوَمَ إِقَامَةً، قلنا هناك: المصدر (إِقَامَةٌ) أصله: إِقْوَامٌ، حصل إعلالٌ بالتَّقلُّ، ثُمَّ اكتفي بجزء العلة فَقُلِبَتِ الواو ألفاً، ثُمَّ اجتمع عندنا أَلِفَانِ: أَلِفُ المصدر والألف المنقلبة عن عين الفعل، حينئذٍ حذفنا أحد الألفين، إمَّا الأولى أو الثانية على خلاف، الصواب: أنَّها الأصلية.

ثُمَّ عَوَّضَ عَنْهَا التَّاءُ فِي آخِرِهَا فَقِيلَ: إِقَامَةٌ، وَمِثْلُهُ: اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً، أَصْلُهُ (اسْتَقُومَ) حَصَلَ فِيهِ إِعْلَالٌ بِالتَّنْقِلِ، وَالَّذِي مَعْنَا الْآنَ إِعْلَالٌ بِالتَّنْقِلِ: (اسْتَقُومَ) نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَائِ إِلَى مَا قَبْلَهُ .. الْقَافُ، ثُمَّ اكْتَفَاءً بِجُزْءِ الْعِلَّةِ قُلِبَتْ الْوَائُ أَلْفًا قِيلَ: (اسْتَقَامَ) - اسْتَقَامَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ-، ثُمَّ جَاءَتِ الْأَلْفُ فِي الْمَصْدَرِ مَعَ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ فَاجْتَمَعَ عِنْدَنَا أَلْفَانِ، فَحُذِفَتِ الْعَيْنُ وَعَوَّضَ عَنْهَا التَّاءُ فِي الْآخِرِ.

هنا قال: (وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ) (إِفْعَالِ) إِقْوَامِ، (وَاسْتِفْعَالِ) اسْتِقْوَامِ، (أَزَلَ) يعني: احذف، فَرَجَّحَ ابْنُ مَالِكٍ هُنَا أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ أَلْفُ الْمَصْدَرِ، وَأَلْفُ الْاسْتِفْعَالِ أَلْفُ الْمَصْدَرِ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ، وَالْمُرْجَّحُ خِلَافُهُ، لِأَنَّهُ عَوَّضَ عَنْهَا كَمَا ذَكَرْنَا، وَالتَّعْوِضُ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ لَا عَنْ حَرْفٍ زَائِدٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ:

(وَالْتَأَى الزَّمُ عَوَّضَ) عَوَّضَ عَنْ مَاذَا؟ عَنْ الْمَحذُوفِ وَهُوَ الْأَلْفُ، لَوْ كَانَتِ الْأَلْفُ هِيَ الزَّائِدَةُ الْمَصْدَرِيَّةَ مَا عَوَّضَ عَنْهَا، ثُمَّ هِيَ جِيءَ بِهَا لِمَعْنَى، وَالْأَصْلُ: مَا جِيءَ بِهِ لِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْكَلِمَةِ أَنْ يَبْقَى لَا يُحْذَفُ، وَمَا كَانَ مِنْ بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ هُوَ الَّذِي يُحْذَفُ.

إِذَا:

... وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزَلَ لَدَا الْإِغْلَالَ ..

مَا هُوَ (ذَا الْإِغْلَالَ)؟ السَّابِقُ .. إِعْلَالٌ بِالتَّنْقِلِ، (وَالْتَأَى الزَّمُ عَوَّضَ) الزَّمُ التَّاءُ، (عَوَّضًا) هَذَا حَالٌ مِنَ (التَّاءِ)، وَقِفَ عَلَيْهِ عَلَى لُغَةِ رُبْعِيَّةٍ.

وَحَذَفُهَا بِالتَّنْقِلِ رُبَّمَا عَرَضَ ..

يعني: الأصل أن تُرَادَ التَّاءُ فِي مَصْدَرِ الْإِفْعَالِ وَالْاسْتِفْعَالِ، يُقَالُ: أَقَامَ إِقَامَةً، وَأَجَارَ إِجَارَةً، وَأَجَارَ إِجَارَةً، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً، هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ، هَذِهِ التَّاءُ عَوَّضَ عَنِ الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ فِي الْمَصْدَرِ، قَدْ تُحْذَفُ وَلَكِنَّهَا نَقْلًا يَعْنِي: سَمَاعًا، وَمِنْهَا: ((وَأَقَامَ الصَّلَاةَ)) [النور: 37] قِيلَ: وَأَكْثَرُ مَا تُحْذَفُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ.

يعني: إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّ لِلتَّنْقِلِ وَالْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِينَ مَصْدَرًا عَلَى (الْإِفْعَالِ) أَوْ (الْاسْتِفْعَالِ) حُجِّلَ عَلَى فِعْلِهِ، فَتُنْقَلَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَائِهِ، ثُمَّ تُقَلَّبُ أَلْفًا لِمَجَانَسَةِ الْفَتْحَةِ فَيَجْتَمِعُ أَلْفَانِ: الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْعَيْنِ .. وَائٍ أَوْ يَاءٍ، وَالثَّانِيَّةُ: الْأَلْفُ الَّتِي كَانَتْ بَعْدَ الْعَيْنِ .. أَلْفُ الْمَصْدَرِ.

حينئذٍ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَزَلَ أَلْفَ (الْإِفْعَالِ) إِذَا: تُحْذَفُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي هِيَ

زائدة، لا المتقلبة عن العين، حينئذٍ تُلزَمُ التاء عِوَضاً عن ذلك المحذوف نحو: استقامة وإقامة، وما شاكلها.

إذاً: (وَأَلِفٌ) هذا مفعول (أَزَلْ) أزل ألف الإفعال .. مصدر (الإِفْعَالُ): أَفْعَلُ يُفْعَلُ إِفْعَالاً .. أَكْرَمَ يُكْرَمُ إِكْرَاماً، والمراد به هنا: ما كان على وزن (أَفْعَلُ) مُعَلَّ العين .. عينه حرف عِلَّة.

أَزَلْ أَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالٍ ..

كذلك مصدر (لَذَا الإِغْلَالِ) اللام هنا للتعليل، والجار والمجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَزَلْ) وهذا تصريحٌ من النَّاطِمِ بأنَّ المحذوف هي الألف الزائدة وهو مذهب سيبويه، (وَالْتَأَ الزَّمُ) والزَّمُ التاء: قصره للضرورة مفعول مُتَقَدِّمٌ لقوله: (الزَّمُ) وهو فعل أمر، (عِوَضاً) عن ذلك المحذوف، (عِوَضاً) هذا حالٌ من التاء وَقَفَ عليه على لغة ربيعة.

ثُمَّ قَالَ: (وَحَذَفُهَا) أي: التاء، مبتدأ وهو مضاف، و (الهَاءُ) مضاف إليه، (بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ) (بِالنَّقْلِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عَرَضَ)، و (رُبَّمَا) للتقليل (رُبَّ)، و (مَا) كAFFة، و (عَرَضَ) فعل ماضي أي: حذفها، والفاعل ضمير مستتر .. (حَذَفُهَا) عَرَضَ حذفها، (بِالنَّقْلِ) يعني: بالمنقول .. شيءٌ مسموعٌ في لسان العرب.

إذاً: حذفها ليس قياساً، لأنه أمرٌ واجبٌ مُتَحَتِّمٌ، ولذلك قال: (وَالْتَأَ الزَّمُ) إذاً أمر واجب، حينئذٍ لا يجوز حذفها، إذ لو جاز حذفها لَمَا وجبت.

قال الشَّارِحُ هنا: "لَمَّا كَانَ (مِفْعَالٌ) غَيْرُ مُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ اسْتَحَقَّ التَّصْحِيحُ ك: مِسْوَاكٍ وَمِكْيَالٍ" غير مُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ لا في الوزن ولا في الزيادة، حُمِلَ أَيْضاً (مِفْعَالٌ) عَلَيْهِ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى، فَصُحِّحَ كَمَا صُحِّحَ (مِفْعَالٌ) مِقُولٌ .. مِقْوَالٌ .. مِكْيَالٌ (صُحِّحَ) يعني: لم تُنْقَلْ حركة الياء أو الواو إلى ما قبلها، قيل: مِقُولٌ، على وزن (مِفْعَلٌ) لو أُعِلَ (مِقُولٌ) لُنْقِلَتْ حركة الواو إلى ما قبلها ثُمَّ تُقَلَّبُ أَلِفاً، هذا فيه إجحافٌ.

وأشار بقوله:

وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالٍ أَزَلْ ..

إلى أن المصدر إذا كان على وزن (إِفْعَالٌ) أو (اسْتَفْعَالٌ) وكان مُعْتَلٌّ العين، فإن ألفه تُحَذَفُ لالتقاءها ساكنةً مع الألف المبدلة من عين المصدر وذلك نحو: إقامة واستقامة، وأصله: إِقْوَامٌ وَاسْتِفْوَامٌ، فَنُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء، وَقَلَبُوا الواو أَلِفاً لجانسة الفتحة قبلها، فالتقى أَلِفَانِ، فَحُذِفَتِ الثانيةُ منهما، ثُمَّ عِوِضَ مِنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ فَصَارَ: إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ، وقد تُحَذَفُ هذه التاء، ويكثر ذلك مع الإضافة، كقولهم: أَجَابَ إِيْجَاباً، ومنه

قوله تعالى: ((وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)) [النور: 37] ويقال: استغاه .. استغاهَا، أصله: اسْتَفَّوْهُ، يُقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ اشْتَدَّ أَكْلُهُ.
إِذَا:

..... وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ
أَزَلْ لَذَا الْإِغْلَالِ

إِذَا: هذا الإغلال .. الإغلال بالتَّحْقِلِ يدخل (الإِفْعَالِ) مصدر (أَفْعَلِ)، ويدخل (الاسْتِفْعَالِ) مصدر (اسْتَفْعَلِ)، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُعْتَلٌّ الْعَيْنِ، ثُمَّ تُحَذَفُ الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّاطِمُ، وَيَجِبُ تَعْوِيضُهَا بِالنَّاءِ، ثُمَّ هَذِهِ النَّاءُ قَدْ تُحَذَفُ لِلتَّحْقِلِ.
وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قِمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرٍ ... تَصَحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَجِبَ فِيهِ مَا وَجِبَ فِي (إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ) مِنَ النَّقْلِ وَالْحَذْفِ، إِذَا قُلْتَ: مَقُولٌ .. مَبِيعٌ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَيْعِ .. اسْمُ مَفْعُولٍ، أَصْلُهُ: مَبِئُوعٌ، دَخَلَهُ الْإِغْلَالُ مَا دَخَلَ فِي (الْإِفْعَالِ وَالْإِسْتِفْعَالِ) مَاذَا حَصَلَ؟ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا صَارَ: مَبٌ، ثُمَّ سَكَنْتِ الْيَاءُ، لَوْ بَقِيَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَوَجِبَ قَلْبُ الْيَاءِ وَآوًا: مَبٌ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً مِنْ أَجْلِ صِحَّةِ الْيَاءِ فَقِيلَ: مَبِيعٌ.

إِذَا: مَبِيعٌ، أَصْلُهُ: مَبِئُوعٌ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْيَاءِ، وَبَقِيَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ الضَّمَّةِ، فَأُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ، ثُمَّ حُذِفَتْ وَآو: مَبِيعٌ، أَصْلُهَا: مَبِئُوعٌ، نُقِلَتْ الضَّمَّةُ إِلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ سَكَنْتِ الْيَاءُ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، ثُمَّ حُذِفَتْ الْوَاوُ صَارَ: مَبِيعٌ.
هَذَا يَقُولُ: مَبِئُوعٌ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْيَاءِ، وَبَقِيَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَأُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ، ثُمَّ حُذِفَتْ وَآو: مَبِئُوعٌ، فَقَالُوا: مَبِيعٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّاطِمُ:
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ..

أَصْلُهَا: (مَصُونٌ) نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ اتَّقَى سَاكِنَانِ وَحُذِفَتْ الْوَاوُ الْأُولَى، وَأَصْلُهُ: (مَصُونُونَ) فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الصَّادِ قَبْلَهَا، وَسَكَنْتِ الْوَاوُ وَحُذِفَتْ الْوَاوُ الَّتِي بَعْدَهَا وَهِيَ وَآو: مَفْعُولٌ.

إِذَا: مَا حَصَلَ لِلْإِفْعَالِ مِنَ النَّقْلِ وَالْحَذْفِ يَحْصُلُ فِي مَفْعُولٍ إِذَا بُنِيَ مِنْ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ.
إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَجِبَ فِيهِ مَا وَجِبَ فِي (إِفْعَالٍ وَ

(اسْتَفْعَلٍ) من النَّقْلِ والحذف، يعني: نقل الحركة إلى الساكن قبلها والحذف.
فنقول في (مَفْعُولٍ) من: باع: مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، والأصل: مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، فنُقِلَتْ حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين وواو الفعل، فحذفت واو (مفعول) صار: مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، وكان حق (مَبِيعٍ) أن يُقَالَ فيه: مَبُوعٌ، هذا الأصل، لكن قلبوا الضمّة كسرة لِتَصِحَّ الياء، هذا في (مَبِيعٍ)، يعني: تُقَلَّبُ الياء واواً، لأنّه إذا صَحَّت الياء وَضُمَّ ما قبلها، يعني: سكنت الياء وَضُمَّ ما قبلها، حينئذٍ وجب قلب الياء واواً، لكن دفعاً لهذا أبدلوا الضمّة كسرة قالوا: مَبِيعٌ.
وكان حقُّ (مَبِيعٍ) أن يُقَالَ فيه: مَبُوعٌ، لكن قلبوا الضمّة كسرة لِتَصِحَّ الياء.
إذاً:

وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

(وَمَا) مبتدأ .. اسم موصول بمعنى: الذي، و (لِإِفْعَالٍ) ما إعرابه؟ جار ومجرور متعلّق بمحذوف صلة (مَا) .. (لِإِفْعَالٍ)، (مِنْ الحَذْفِ) تَعَلَّقَ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ (لِإِفْعَالٍ)، وما الذي تَعَلَّقَ بِهِ (لِإِفْعَالٍ)؟ اسْتَقَرَّ، والذي اسْتَقَرَّ (لِإِفْعَالٍ مِنْ الحَذْفِ) .. (مِنْ الحَذْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِ: (اسْتَقَرَّ) مُقَدَّرٌ، (وَمِنْ نَقْلٍ) جار ومجرور متعلّق بـ: (اسْتَقَرَّ)، أو معطوف على (مِنْ الحَذْفِ)؟ معطوف عليه، (مِنْ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ) عَدَدُ شَيْئَيْنِ.

(فَمَفْعُولٌ) مبتدأ، أين خبره؟ (قَمِنْ)، والفاء زائدة هنا، لأنَّ المبتدأ (مَا) ثُمَّ خبر المبتدأ جملة اسميّة، (فَمَفْعُولٌ قَمِنْ) .. (مَفْعُولٌ) مبتدأ، و (بِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِ: (قَمِنْ)، و (أَيْضاً) مفعولٌ مطلق والعامل محذوف، و (قَمِنْ) خبر (مَفْعُولٍ) المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفع خبر المبتدأ الأول (مَا)، التي هي (مَا لِإِفْعَالٍ).
إذاً: (مَا) مبتدأ خبرها (مَفْعُولٌ قَمِنْ بِهِ)، يعني: حَرِيٌّ وَجَدِيرٌ بِهِ، (فَمَفْعُولٌ) ما كان مُعْتَلِّاً العين واواً كانت أو ياءً، ولذلك أتى النَّاطِمُ هنا بمثالين: (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ)، (نَحْوُ) هذا خبر مبتدأ محذوف .. وذلك نحو، (نَحْوُ) مضاف، و (مَبِيعٍ) مضافٌ إليه، (وَمَصُونٍ) هذا معطوفٌ عليه.

(وَنَدَرُ تَصْحِيحُ) الفعل (ذِي الْوَاوِ) يعني: التَّنَطُّقُ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ ذَلِكَ قَلِيلٌ، ولذلك شُجِعَ: ثَوَّبَ مَصُونٌ، بواوين، الأولى مضمومة، هذا فيه ثقل، وفرس مَقْوُودٌ، هذا كله شاذ .. نادر، يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، (ثَوَّبَ مَصُونٌ) على وزن (مَفْعُولٍ)، وكذلك (فرسٌ مَقْوُودٌ).

قال الشَّارح: " إذا بُني مفعول من الفعل المُعْتَلِّ العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في (إِفْعَالٍ) و (اسْتِفْعَالٍ) من التَّنْقِل والحذف، فتقول في (مَفْعُول) من (باع) و (قال): مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، والأصل: مَبِئُوعٌ وَمَقْمُؤُولٌ، فَنُقِلَّت حركة العين إلى السَّاكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو (مَفْعُول)، فَحُذِفَتْ واو (مَفْعُول) فصار: مَبِيعٌ وَمَقُولٌ ".
 إذا: مَبِيعٌ، أصلها: مَبِئُوعٌ، نُقِلَّت حركة الياء فالتقى ساكنان: الياء والواو فَحُذِفَتْ الواو، ثُمَّ نُقِلَّت الضَّمَّة كسرة من أجل أن تصحَّح العين، وكان حقُّ: مَبِيعٌ، أن يُقال فيه: مَبِئُوعٌ، لكن قبلوا الضَّمَّة كسرة لِتَصِحَّح الياء، وندر التَّصْحِيح فيما عينه واو قالوا: ثَوَّبَ مَصْنُوعُونَ، والقياس: مَصْنُونٌ، ولغة تميم: تصحيح ما عينه ياء، ولذلك قال: (وَفِي ذِي الْيَا اسْتَهَرُ) في صاحب الياء استهَر، ما هو (اسْتَهَرُ)؟ التَّصْحِيح، إذا: اشتهاَر التَّصْحِيح في صاحب الياء كثير وهو لغة تميم، وأمَّا في تصحيح ذوات الواو فهو نادر .. قليل يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

ولغة تميم: تصحيح ما عينه ياء فيقولون: مَبِئُوعٌ وَمَحْبُوطٌ، ولهذا قال المصنف:
 ... وَنَدَرُ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اسْتَهَرُ

وَصَحَّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَنْحَرِ الْأَجْوَدَا

(وَصَحَّحِ الْمَفْعُولَ) (الْمَفْعُولَ) يعني: ما كان على وزن (مَفْعُول)، متى؟ إذا بُني من فعلٍ ثلاثيٍّ وَاوِيٍّ اللَّام، ولذلك قال: (مِنْ نَحْوِ عَدَا) عَدَا يَعْدُو .. مثل: (عَدَا)، إذا بنيت (مَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا) مُعْتَلِّ اللام بالواو على جهة الخصوص قلت: عَدَا يَعْدُو، حينئذٍ جاز لك وجهان: التَّصْحِيح والإعلال، فتقول: مَعْدُوٌّ وَمَعْدِيٌّ، (مَعْدُوٌّ) بالتَّصْحِيح، (وَمَعْدِيٌّ) بالإعلال .. بالقلب، كما يأتي.

(وَصَحَّحِ الْمَفْعُولَ) (صَحَّح) هذا فعل أمر والفاعل أنت، و (الْمَفْعُول) هذا مفعولٌ به (مِنْ نَحْوِ عَدَا)، (مِنْ نَحْوِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (صَحَّح)، (عَدَا) قُصِدَ لفظه وهو مضاف إليه، تقول: عَدَا يَعْدُو فهو (مَعْدُوٌّ)، إذا: صَحَّحْتَهُ، أصله: مَعْدُود (مَفْعُول)، اجتمع واوان .. بواوين، فإذا صَحَّحْتَ أدغمت الواو في الواو فقط: (مَفْعُول) .. (مَعْدُود) بواوين، أدغمت الواو في الواو، هذا إذا صَحَّحْتَهَا، ليس فيه شيء آخر.

وإن أعللت الواو أبدلت الواو ياءً وأبدلت الواو الأولى ياءً على القاعدة المُتَقَدِّمَة، يعني: تُبَدِّل كلاً من الواوين ياءً، أمَّا الواو الأخيرة فواوٌ مُتَحَرِّكة وقعت طرفاً، حينئذٍ

وجب قلبها ياءً، والأولى .. حينئذٍ نقول: اجتمعت واو وياء، وسبق إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياءً فَأُدْغِمَت الياء في الياء.

إذاً: (مَعْدُو) إذا أردت إعلاله الواو الأخيرة تُعْلِّها من جهة كونها مُتَطَرِّفة .. لوقوعها طرفاً، فَقُلِبَت ياءً، ثُمَّ اجتمع عندك واو وياء، وسبق إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياءً وَأُدْغِمَت الياء في الياء فقليل: مَعْدِي.

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ

أعلل الواو لِتَطَرُّفِها (إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا) إذاً: أَيُّهُمَا أجود؟ التصحيح أجود من عدم التصحيح الذي هو الإعلال.

(وَأَعْلِلِ) فعل أمر، (إِنْ لَمْ) (إِنْ) حرف شرط سقطت الهمزة للوزن، (لَمْ تَتَحَرَّ) تقصد (الْأَجُودَا) الألف هذه للإطلاق.

فُهِمَ منه: أَنَّ التَّصْحِيحَ أجود، أي: أَنَّكَ إِنْ قَصَدْتَ (الْأَجُودَا) لَا تُعِلِّ، وَإِنَّمَا تَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا.

قوله: (مِنْ نَحْوِ عَدَا) هذا خَصَّهُ بواوِي اللام، إذاً: احترز به عن الياء، فما كان يائي اللام لا يجوز فيه وجهان، بل يجب فيه الإعلال، سبق معنا هذا في: (مَرْمِيٍّ) من (رمى) على وزن (مَفْعُول)، ماذا تقول؟ مَرْمُوي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياءً، ثُمَّ أُدْغِمَت الياء في الياء، قيل: مَرْمِيٍّ.

إذاً: تخصيصه هنا بـ: (عَدَا) لأنه من: يَعْدُو، كونه واوي اللام لكون الياء سبق في قوله هناك: (إِنْ يَسْبِقُ السَّاكِنُ) .. ونحو ذلك.

وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا ..

قال الشَّارح: "إذا بُنِيَ مفعول من فعلٍ مُعْتَلٍّ اللام فلا يخلو، إمَّا أن يكون مُعْتَلًّا بالياء أو الواو، فإن كان مُعْتَلًّا بالياء وجب إعلاله بقلب واو (مَفْعُولٍ) ياءً وإدغامها في لام الكلمة نحو: مَرْمِيٍّ، والأصل: مَرْمُوي، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فَقُلِبَت الواو ياءً، وَأُدْغِمَت الياء في الياء، وإِنَّمَا لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدَّم ذكره".

"وإن كان مُعْتَلًّا بالواو فالأجود التَّصْحِيح، مع جواز الإعلال، إِنْ لم يكن الفعل على (فَعْلٍ) نحو: مَعْدُو، من: عدا، ولهذا قال المصنف: (مِنْ نَحْوِ عَدَا)، ومنهم من يُعِلِّ فيقول: مَعْدِي، فإن كان الواوي على (فَعْلٍ)، فالصَّحِّح الإعلال نحو: مَرْمِيٍّ، من:

رَضِي، قال الله تعالى: ((ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً)) [الفجر:28] والتَّصْحِيح قليل نحو: مَرَضُوْهُ.

إذا: يجوز فيه الوجهان مُطلقاً، ولذلك النَّاطِم هنا أطلق قال: (مِنْ نَحْوِ عَدَا) سواء كان على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِلَ)، والشارح خصَّه بـ: (فَعَلَ)، وأمَّا (فَعِلَ) فقال: " فإن كان الواو على (فَعِلَ) فالصَّحِيح الإعلال والتَّصْحِيح قليل " ولكن النَّاطِم أطلق.

وَصَحِّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ..

إذا بنيت (مِنْ نَحْوِ عَدَا) ثلاثي واوي اللام على وزن (مَفْعُول) فلك فيه وجهان: التَّصْحِيح وهو الأجود، والإعلال وهو دونه.

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْمَعْ أَوْ فَرَدَ يَعْنُ

(الْفُعُولُ) بِصَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، إذا بُنِيَ (مِنْ ذِي الْوَاوِ) جاز فيه الوجهان: إمَّا التَّصْحِيح وإمَّا الإعلال، يعني: يجوز هذا ويجوز ذاك، وَسَوَّى بينهما النَّاطِم .. في الظَّاهر هنا، وإن رَجَّح في (الكافية) التفريق بينهما، الإعلال أجود من التَّصْحِيح في الجمع، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال والتَّصْحِيح، والتَّصْحِيح أجود.

(كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ) وهما: الإعلال والتَّصْحِيح، (جَا الْفُعُولُ) إذا بنيت وزن (فُعُولُ) من (مِنْ ذِي الْوَاوِ) ففيه وجهان: الإعلال والتَّصْحِيح، سواء كان (فُعُولُ) جمعاً أو مفرداً، إذا بُنِيَ اسمٌ على (فُعُولُ)، فإن كان جمعاً وكانت لامه واواً جاز فيه وجهان: التَّصْحِيح والإعلال، نحو: عُصْبِي وَذُلِّي، في جمع: عَصَا وَذُلُّوْ، وَأَبُو وَجُوْ، جمع: أَبٍ وَجُوْ، والإعلال أجود من التَّصْحِيح في الجمع.

إذا: الجمع يجوز فيه الوجهان، والإعلال أجود، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال والتَّصْحِيح، والتَّصْحِيح أجود نحو: عَلَا غُلُوْاً، وَعَتَا عُتُوْاً، هذا تصحيح أو إعلال؟ يقول: والتَّصْحِيح أجود نحو: عَلَا غُلُوْاً، إذا: (فُعُولُ) .. (غُلُوْ) (فُعُولُ) حينئذٍ هذا تصحيح وليس بإعلال، وَعَتَا عُتُوْاً، ويقل الإعلال نحو: قَسَا قِسِيَّاً، لو قال: عَلَا عَلِيَّاً وَعَتَا عِيتِيَّاً، هذا إعلالٌ وأمَّا: عُتُوْاً وَغُلُوْاً، نقول: هذا تصحيح له، قَسَا قِسِيَّاً، أي: قَسُوْةً.

إذا: ما كان على وزن (الْفُعُولُ) سواء كان جمعاً أو فرداً النَّاطِم أطلق هنا، فسَوَّى بينهما ولم يَرَجِّح هنا، فَجَوَّزَ فيهما الوجهان على السَّواء، لكن الشَّارح هنا فَصَّلَ، والنَّاطِم نفسه في (الكافية) فَصَّلَ، ولذلك قال:

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ وَفِي ... مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوَّلَى مَا قُفِّي

على ما ذكره الشارح.

(كَذَاكَ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (جَا)، (جَا) قصره هنا لغة، و (الْفُعُولُ) فاعل، (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك السابق، (ذَا وَجْهَيْنِ) (ذَا) ما النَّاصِبُ له .. حال من ماذا .. كيف تركيب الكلام؟ (جَاءَ الْفُعُولُ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ)، يعني: حال كونه ذَا وجهين .. صاحب وجهين، ما المراد بصاحب الوجهين هنا؟ الإعرال والتَّصحيح.

(مِنْ ذِي الْوَاوِ) من صاحب الواو يعني: من فِعْلٍ (ذِي الْوَاوِ) حالٌ بعد حال، (فُعُولُ) حال كونه (مِنْ ذِي الْوَاوِ)، (لَاَمَ جَمْعٍ) حالٌ ثالثة صاحبها (الْوَاوِ)، (مِنْ ذِي الْوَاوِ) حال كون الواو (لَاَمَ جَمْعٍ)، إذا: بالنَّصْبِ (لَاَمَ) على أَنَّهُ حالٌ من الواو مضاف إليه، (أَوْ فَرْدٍ) أو لام فرد .. معطوف على (جَمْعٍ)، (يَعْنِ) يعني: يظهر ويقل. إذا: ما كان على وزن (الْفُعُولِ) حينئذٍ جاز فيه الوجهان بشرط: أن يكون لاه واوًا، فإن كان ياءً فلا.

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ ... وَنَحْوُ نَيْمٍ شُدُوذُهُ نُمِي

(نَيْمٍ) هذا بالإعرال، (فِي نَوْمٍ) على وزن (فُعْلٍ) لَأَنَّ (فُعْلًا) و (فُعَالًا)، (شَاعَ) كَثُرَ، (نَحْوُ نَيْمٍ) بالإعرال (فُعْلٍ) لَأَنَّهُ من: نام .. ينام (فِي نَوْمٍ)، إذا: (نَيْمٍ وَنَوْمٍ) ما كان على وزن (فُعْلٍ) جاز فيه الوجهان، وأَمَّا (نَيْمًا) .. (فُعَالٍ) هذا شاذٌّ. إذا كان (فُعْلٍ) جمعاً لِمَا عَيْنُهُ واو جاز تصحيحه وإعراله، إذا جُمِعَ المفرد على وزن (فُعْلٍ)، فإن كانت عينه واو جاز فيه الوجهان: التَّصحيح والإعرال، التَّصحيح على الأصل نحو: نَائِمٌ وَنَوْمٌ، وَقَائِمٌ وَقَوْمٌ، وَصَائِمٌ وَصَوْمٌ، يعني: لا تُقْلَبُ الواو ياءً .. لا يحصل فيه إعرال.

وَأَمَّا: (نَيْمٍ) فهذا بالإعرال، (وَنَوْمٌ) على الأصل: نام .. ينام من (النَّوْمِ)، إذا: هو واوي .. نوم، إذا: (نَوْمٌ) لم يحصل فيه إعرال .. بقيت الواو كما هي، وإذا قلت: (نَيْمٍ) حينئذٍ قُلِبَتِ الواو ياءً وَأُدْغِمَتِ الياءُ فِي الياءِ، لَأَنَّهُ على وزن (فُعْلٍ).

إذا كان (فُعْلٍ) جمعاً لِمَا عَيْنُهُ واو جاز تصحيحه وإعراله، إن لم يكن قبل لاه ألف، يعني: إن لم يكن من باب (فُعَالٍ)، فإن كان (فُعَالٍ) حينئذٍ تصحيحه شاذٌّ، (شُدُوذُهُ نُمِي). إن لم يكن قبل لاه ألف كقولك في جمع (صَائِمٍ): صَوْمٌ وَصِيَمٌ، وفي جمع (نَائِمٍ): نَوْمٌ وَنَيْمٌ، فإن كان قبل اللام ألف وجب التَّصحيح وَشُدَّ الإعرال، والإعرال شاذ:

صَوَامٌ وَنَوَامٌ، ومن الإعلال قوله:

فَمَا أَرَقَ النَّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا ..

إذاً: ما كان على وزن (فُعْلٌ) حينئذٍ جاز فيه الوجهان: الإعلال والتصحیح، وأمّا ما

كان على وزن (فُعَالٌ) فهذا واجب التّصحیح، والإعلال يُعْتَبَرُ شاذّاً.

(وَشَاعَ) هذا فعل ماضي، و (نَحَوُ) فاعله وهو مضاف، و (نَيْمٌ) مضافٌ إليه، (في نَوْمٍ)

مُتَعَلِّقٌ بـ: (شَاعَ) .. (شَاعَ في نَوْمٍ).

(وَنَحَوُ نَيْمًا) (نَحَوُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (نَيْمًا) مضافٌ إليه، (شُدُوذُهُ) أي: (نَيْمًا)،

(نُحْيِ) يعني: نُسَبِّ إلى الشُّدُوذِ، (شُدُوذُهُ) هذا مبتدأ، و (نُحْيِ) مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، ونائب

الفاعل يعود إلى الشُّدُوذِ، (نُحْيِ إلى الشُّدُوذِ) يعني: نُسَبِّ إلى الشُّدُوذِ، والجملة خبر

المبتدأ الأول (نَحَوُ) ..

نَحَوُ نَيْمًا شُدُوذُهُ نُحْيِ.

إذاً: (نَيْمٌ) (فُعْلٌ) و (فُعَالٌ) نقول: (فُعْلٌ) هذا جاز فيه الوجهان، وأمّا (فُعَالٌ) بالألف

هذا تصحيحه واجب.

إذاً خلاصة هذا البحث أن نقول: النّاظم رحمه الله ذكر الإعلال بالنّقل، وذكر له عدّة

مسائل:

الأول: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعلٍ، الذي عناه بقوله:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلٍ كَأَبْنٍ

بالشُّروط التي ذكرها:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ .. الخ.

المسألة الثانية التي يحصل فيها إعلالٌ بالنّقل: الاسم الذي أشبه المضارع بشرطه: إمّا في

الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

المسألة الثالثة: التي هي (أَلِفَ الإِفْعَالِ)، وأمّا (مِفْعَلٌ) إن جعلناه استثناءً ممّا سبق لكونه

أشبه الفعل في الوزن، فحينئذٍ يكون استدراكاً، ولو جعلناه مسألة مُسْتَقِلَّةً لا إشكال،

إذاً: يُسْتَثْنَى (مِفْعَلٌ).

وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ ..

كذلك يدخله الإعلال بالنّقل، ثُمَّ يتبعه الحذف وهو حذف العين، ثُمَّ ما كان على وزن

(مِفْعُولٌ) ممّا يُصَاغ من الفعل المُعْتَلِ العين، ثُمَّ ذكر (الْفُعُولُ) وذكر (فُعْلٌ)، هذه كلها ممّا

يدخله الإعلال بالنقل.

ثم قال: (فصل).

ذو اللين فاتا في افتعال أبديلاً ... وشد في ذي الهمز نحو انتكلاً

الفصل هذا في إبدال التاء من الواو والياء، قد تبدل الواو تاءً أو الياء تاءً، وهذا: إذا وقعت الفاء حرفاً؛ إمّا واواً وإمّا ياءً في صيغة ال: (افتعال)، كُئِل ما كان من (افتعل) و (الافتعال) وفروع هذا الوزن، إذا وقعت الفاء واواً أو لاماً حينئذٍ وجب قلب الواو أو الياء تاءً.

(ذو اللين) الذي هو الواو والياء، (فاتا) فتى، (ذو اللين فاتا في افتعال أبديلاً)، ما إعراب (ذو اللين)؟ (ذو) مبتدأ وهو مضاف، و (اللين) مضاف إليه، (فاتا) الفاء مضاف، و (تا) مضاف إليه، الفاء حال من ماذا؟

(ذو اللين أبديلاً فاتا في افتعال) إذا قلت: مبتدأ وقلت الخبر تعرف مباشرة الإعراب، (أبديلاً) هذا فعل ماضي مُغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (ذو) .. (ذو اللين) والألف هذه للإطلاق، (ذو اللين أبديلاً فاءً) هنا قصره للضرورة، حال من الضمير المستتر في (أبديلاً)، أبديلاً فاءً: حال كونه فاءً، (تا في افتعال) مفعول به، الفاء عرفنا أنها حال من الضمير المستتر في (أبديلاً)، و (تاءً) بالنصب، أيضاً قصره للضرورة، مفعول ثاني ل: (أبديلاً)؛ لأن (أبديلاً) يتعدى إلى اثنين، الضمير المستتر هو المفعول الأول نائب فاعل، والثاني (تا)، (في افتعال) جار ومجرور متعلق بقوله: (أبديلاً).

إذاً: (ذو اللين) قد شمل الواو والياء، وأمّا الألف فلا تكون فاءً البتة، وقصد هنا ب: (ذو اللين) الواو والياء .. ذو اللين أبديلاً فاءً حال كونه فاءً، لا عيناً ولا لاماً، أبديلاً تاءً، أين؟ في الافتعال وما تصرّف منه.

إذاً مراده: أن الافتعال وما تصرّف منه إذا كانت فاءه حرف لين، أبديلاً تاءً وأدغم في تاء (الافتعال) .. أبديلاً الواو أو الياء تاءً ثم أدغم في تاء (الافتعال)، فمثال الواو: اتعد، أصله: أو تعد، على وزن (افتعل)، فلبت الواو تاءً، ثم أدغمت التاء في التاء: اتسر .. يتسر، لأنه من اليسر، والأول من الوعد، إذاً: عرفنا أنه من اليسر، و (اليسر) هنا الياء وقعت فاءً، إذاً: اتسر أصله: يتسر، فلبت الياء تاءً، ثم أدغمت التاء في التاء، لماذا؟ لكونه على وزن (افتعل).

إذاً:

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَاً ..

(ذُو اللَّيْنِ) الواو أو الياء أُبْدِل حالة كونه فاءً تاءً في (الافْتِعَال) وما تَصَرَّف منه.
(وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ) يعني: فإن كانت فاء (الافْتِعَال) ياءً مُبدلة من همزة حينئذٍ لا تُقْلَب تاءً، فإذا وقع فاء (الافْتِعَال) ياءً حينئذٍ انظر فيها: هل هذه الياء مُبدلة أم أنها أصالة؟ إن كانت مُبدلة حينئذٍ لا يصح قلبها تاءً، وإن قُلِبَتْ فهو شاذٌّ، وإن لم تكن مُنْقَلِبة عن همزة حينئذٍ نقلبها تاءً وندغمها في التاء.

(وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ) (شَدَّ) فعل ماضٍ، (نَحْوُ ائْتَكَلَا) بالهمز .. (ائْتَكَلَا) هل تقول (ائْتَكَلَا)؟ الأصل (ائْتَكَلَا) تُقْلَب الهمزة ياءً فتقول: ائْتَكَلْ على وزن (افْتَعَلَ)، هنا لا تقلب الياء تاءً؛ لكون هذه الياء منقلبة عن الهمزة، فلو قلت: ائْتَكَلْ، من الأكل نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

(وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ) في صاحب الهمز، إذا كان فاءً وَقُلِبَتْ هذه الهمزة ياءً، قلب الياء تاءً وإدغامها في التاء نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه، (وَشَدَّ) فعل ماضٍ، (نَحْوُ ائْتَكَلَا) (نَحْوُ) هذا يجوز أن يكون فاعل (شَدَّ)، ويجوز أن يكون فاعل (شَدَّ) ضمير يعود على الإبدال، شَدَّ الإبدال (في ذِي الْهَمَزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا) وذلك (نَحْوُ) صار خبر مبتدأ محذوف.

ظاهره: أنه سُمِع فيه الإبدال شذوذاً (ائْتَكَلَا) فتقول في (افْتَعَلَ) من الإزار: ائْتَزَرَ، إذا قلبت الياء تاءً ثُمَّ أدغمت قلت: ائْتَزَرَ، قالوا: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه: ائْتَزَرَ، لماذا هذا شاذٌّ؟ لكون التاء الأولى مُنْقَلِبة عن ياء، وهذه الياء ليست أصلية .. ليست أصلاً حرف عِلَّة، وإنما هي منقلبة عن همزة.

إذاً: ائْتَزَرَ، لا يجوز إبدال الياء تاءً، وإدغامها في التاء، لأنَّ هذه الياء بدلٌ من همزة وليست أصلية.

وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ نَحْوُ ائْتَكَلَاً ..

قال الشَّارِح: "إذا بني (افْتِعَالٌ) وفروعه من كلمةٍ فاؤها حرف لين، وجب إبدال حرف اللين تاءً نحو: اتَّصَلَ " أصله: اوْتَصَلَ، إذاً: الفاء وقعت واواً (افْتِعَالٌ)، قلنا (الافْتِعَال) و (افْتَعَلَ) الفعل الماضي ومصدره (افْتَعَلَ) .. (الافْتِعَال) في المصدر وفي الفعل الماضي، فتقول: اتَّصَلَ، أصلها: اوْتَصَلَ، قُلِبَتْ الواو تاءً، ثُمَّ أدغمت التاء في التاء فقلت: اتَّصَلَ.

و (اتَّصَلَ) .. (اوْتَصَلَ) على وزن (افْتَعَلَ) قُلِبَتْ الواو تاءً، ثُمَّ أدغمت التاء في التاء، و

(مُتَّصِل) .. (مُؤْتَصِل) قُلِبَت الواو تاءً ثُمَّ أُدْغِمَت التاء في التاء وقيل: مُتَّصِل، والأصل فيه: اؤْتَصَلَ .. اؤْتَصَلَ .. مُؤْتَصِل.

فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يَجُزْ إبداله تاءً، فتقول في (اَفْتَعَلَ) من الأكل: اَتَنَكَلَ، ثُمَّ تُبَدِّلُ الهمزة ياءً، إذا: جاء بالأصل ابن مالك هنا، ولو قيل (نَحَوُ اَتَنَكَلًا) حينئذٍ هذه الياء مُنْقَلِبَةٌ عن همزة فلا يجوز قلبها، أمَّا (اَتَنَكَلَ) الظاهر أنه ليس فيه شاهد، (نَحَوُ اَتَنَكَلًا) (اَتَنَكَلًا) إذا قُلِبَت الهمزة ياءً هذه الياء لا يجوز قلبها تاءً فإدغامها في التاء، فتقول في (اَفْتَعَلَ) من الأكل: اَتَنَكَلَ، ثُمَّ تُبَدِّلُ الهمزة ياءً، ولا يجوز (اَتَنَكَلَ) فتقول: اِيَتَنَكَلَ، ولا يجوز إبدال الياء تاءً، وَشَدَّ قَوْلُهُمْ: (اَتَرَزَّ) بإبدال الياء تاءً، يعني شَدَّ: خرج عن القاعدة.

إذا: تُقَلَّبُ الواو والياء تاءً فيما إذا وقعت الواو أو الياء فاء (الافْتِعَال) وكانت أصلية .. ليست مُنْقَلِبَةٌ عن همزة، ثُمَّ قال:

طَا تَا اَفْتِعَالٍ رُدٌّ اِثْرَ مُطَبِّقٍ ... فِي اِدَانٍ وَاَزْدَدُ وَاَدْكِرُ دَالًا بَقِي

من يُعْرَبُ؟ (طَا)؟؟؟ (رُدٌّ) فعل ماضي أو أمر؟ يحتمل الوجهين، إذا قلنا: فعل ماضي (رُدٌّ)، (طَا) ما إعرابها؟ مفعول به، و (تَا اَفْتِعَالٍ) .. ؟؟؟ ولو جعلتها أمراً؟ (رُدٌّ) على أنه فعل أمر (طَا) ماذا يكون؟ مفعول أول أو ثاني؟

(رُدٌّ تَا اَفْتِعَالٍ طَاءً) يكون القراءة بالعكس، (رُدٌّ) فعل أمر، (تَا اَفْتِعَالٍ) مفعول أول، (طَاءً) مفعول ثاني، (رُدٌّ) على أنه فعل ماضي مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ، (رُدٌّ) هو .. ما هو؟ (تَا اَفْتِعَالٍ).

إذا: (تَا اَفْتِعَالٍ) صار مبتدأ، إذا جعلت (رُدٌّ) فعل ماضي هكذا تعرب: (تَا اَفْتِعَالٍ رُدٌّ طَاءً) (طَاءً) حال من نائب الفاعل، و (تَا اَفْتِعَالٍ) مبتدأ، إذا: يجوز فيه الوجهان، (اِثْرَ مُطَبِّقٍ) (اِثْرَ) ظرف مكان منصوب على الظرفيَّة مُتَعَلِّقٌ بقوله: (رُدٌّ) وهو مضاف، و (مُطَبِّقٍ) مضاف إليه على حذف مضاف، (اِثْرَ حرفٍ مُطَبِّقٍ).

لا زال الحديث في (الافْتِعَالٍ) وما تَصَرَّفَ منه، إذا وقعت الفاء واواً أو ياءً قُلِبَتِ الفاء تاءً، فَأُدْغِمَتِ التاء في التاء، وإذا وقعت الفاء حرفاً من حروف الإطباق الأربعة: الصَّاد والصَّاد والطَّاء والطَّاء، حينئذٍ تقلب التاء طاءً، إذا: ليس الحكم هنا مُتَعَلِّقٌ بالفاء، وإمَّا مُتَعَلِّقٌ ببناء (الافْتِعَالٍ)، ولذلك (تَا اَفْتِعَالٍ رُدٌّ طَاءً) .. (رُدٌّ تَا اَفْتِعَالٍ طَاءً) إذا: الحكم مُتَعَلِّقٌ ببناء (الافْتِعَالٍ).

المسألة السابقة .. البيت السابق مُتعلّق بفاء (الافْتِعَال)، إذا وقعت ياءً أو واواً قُلِبَتْ تاءً، ثُمَّ أُدْغِمَت التاء في التاء، وهنا مُتعلّق بتاء (الافْتِعَال)، إذا وقعت الفاء واحداً من حروف الإطباق الأربعة التي هي: الصَّاد والصَّاد والطَّاء والطَّاء، وجب قلب التاء طاءً. في اِدَّانَ وَاَزْدَدَ وَاذْكِرَ دالاً بَقِيَ ..

(بَقِيَ) ما هو الذي بقي؟ (تَا افْتِعَال) .. الضمير يعود على (تَا افْتِعَال)، (بَقِيَ دالاً) مفعول به ل: (بَقِيَ) .. (بَقِيَ تاء الافْتِعَال دالاً)، هذا حال وليس بمفعول به، و (في اِدَّانَ وَاَزْدَدَ وَاذْكِرَ) الأول مُتعلّق ب: (بَقِيَ)، والثاني والثالث معطوفان عليه. وعَبَّرَ هنا ب: (بَقِيَ) عن البدل، قال المَكُونِي: وفيه بعدٌ، (بَقِيَ) يعني: أُبْدِلَ دالاً (في اِدَّانَ)، فَعَبَّرَ عن البدل هنا بالبقاء (بَقِيَ) لكن هذا فيه إشكال. يعني: أَنَّهُ تُبْدَلُ أيضاً تاء (الافْتِعَال) وما تَصَرَّفَ منه دالاً بعد الدَّال والزَّاي والدَّال، ومَثَلُ لها النَّاطِمُ بالأمثلة:

– (اِدَّانَ) أصلها: اِدَّتَان، وقعت الفاء دالاً، فوجب قلب التاء دالاً، فَأُدْغِمَت الدَّال في الدَّال.

– (اَزْدَدَ) أصلها: اَزْتَد .. (افْتَعَلَ) وقعت الفاء زايّاً، فوجب قلب التاء دالاً فقليل: (اَزْدَدَ).

– (اَذْكِرَ) (افْتَعَلَ) أصلها: اذْكِر، هو مَثَلٌ بالدَّال في الأول (في اِدَّانَ)، (وَاذْكِرَ) هذا مَثَلٌ به في: اذْكِر، فيجوز فيه وجهٌ وهو قلب الدَّال دالاً، ثُمَّ إدغامها في الدَّال. إِذَا:

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرُ مُطَبِّقٍ ... فِي اِدَّانَ وَاَزْدَدَ وَاذْكِرَ دالاً بَقِيَ

قال الشَّارح: إذا وقعت تاء الافْتِعَال بعد حرف من حروف الإطباق وهي: الصَّاد والصَّاد والطَّاء والطَّاء، وجب إبداله طاءً كقولك: اضْطَبَّرَ، أصله: اصْتَبَّرَ (اضْطَبَّرَ) هنا قُلِبَتْ التاء طاءً، وَلَا تُدْغَمُ الصَّاد في الطَّاء، لَأَنَّ الصَّافِرَ لَا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ، وَاَضْطَبَّجَ، أصلها: اضْتَبَّجَ، وكذلك: (الصَّاد) لَا تُدْغَمُ فِي الطَّاء، لِأَنَّهَا حَرْفٌ مُسْتَطِيلٌ، (وَاطْطَعْنُوا) أصلها: اظْتَعْنُوا، (وَاطْطَلَمُوا) أصلها: اظْطَلَمُوا، قُلِبَتْ التَّاء طاءً. وهنا فيه ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني أو عكسه، (وَاطْلَمُوا) (وَاطْلَمُوا) فيه وجهان، إذا وقعت الفاء طاءً قُلِبَتْ التاء طاءً، ثُمَّ لَكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجَه: إمَّا أَنْ تَقْلِبَ الطَّاء طاءً فتدغمها في الطَّاء، أو بالعكس، أو تظهر، فيه ثلاثة أوجه بخلاف الأول.

والأصل: (اصْتَبَّرَ) و (اضْتَبَّجَ) و (اِظْطَعْنُوا) و (اِظْطَلَمُوا)، فاستثقلوا اجتماع التاء مع

الحرف المطبق؛ لِمَا بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف، لأنَّ التَّاءَ من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فَأُبْدِلَ من التَّاءَ حرف استعلاء من مخرجها وهو الطَّاءَ.

وإن وقعت تاء (الافتعال) بعد الدَّال والزَّاي والدَّال فَلَبِت دالاً نحو: (ادَّان) بالإدغام، أصله: ادتان .. (افْتَعَلَ) فَلَبِت التاء دالاً ثُمَّ أُدْغِمَت الدَّال في الدَّال، (وَأَزْدَدَ) هنا لا تُدْغَم لِمَا قِيلَ في: اصْطَبَرَ، (وَأَذْكَرَ) والأصل: ادتان وازتد واذتكر، (اذْكَرَ) .. (اذْكَرَ) .. (اذتكر) هذا الثالث فيه ثلاثة أوجه:

– (اذْكَرَ) هذه تُبْدَل المعجمة مهملة وتُدْغَمَ فيها، وبعضهم يعكس، ولذلك قرئ في الشاذ: (فَهَلْ مِنْ مُذْكَرٍ) (مُذْكَرٍ) هذه القراءة المشهورة، (مُذْكَرٍ) بقلب الدَّال ذالاً ثُمَّ أُدْغِمَت الدَّال في الدَّال .. هذا شاذ.

إذاً: فيه ثلاثة أوجه: (اذْكَرَ) بقلب التاء ذالاً، ثُمَّ إدغام الدَّال في الدَّال، أو بقلب الأول دالاً، ثُمَّ إدغام الدال في الدَّال، أو بالإظهار (اذْكَرَ)، ولذلك النَّاطِم هنا مشى على الثالث: (وَأَذْكَرَ) والأصل: ادتان وازتد واذتكر، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف فَأُبْدِلَت دالاً، وَأُدْغِمَت الدَّال في الدَّال.

(فَأْ أَمْرٍ) هذا فَصْلٌ جديدٌ يَتَعَلَّقُ بحذف الفاء من الأمر أو المضارع. (فَصْلٌ).

فَأْ أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ ... اخْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ

(فَأْ أَمْرٍ) على أَنَّهُ مفعول لقوله: (اخْذِفْ).

(اخْذِفْ فَأْ أَمْرٍ) قصره للضرورة، (أَوْ مُضَارِعٍ) أو فاء مضارعٍ، وله شرطان، (مِنْ) كَوَعَدَ) يعني: مِمَّا كانت عينه فاءً اخذف الفاء، (وَعَدَ) فتقول في المضارع: يَعِدُ، لوقوع الواو هنا بين عَدَوْتَيْهَا، فتقول أصله: يُوْعَدُ، خُذِفَت الواو فيما إذا وقعت الواو بين ياءٍ، وما بعدها مكسور.

وَحُمِلَ ما عداه عليه يعني: أَعِدْ .. نَعِدْ .. تَعِدْ، هذه كلها بحذف الواو ليست فيه العِلَّةُ، الأصل: يَعِدُ، وَحُمِلَ عليها سائر أنواع الفعل المضارع، كذلك في الأمر تقول: عِدْ، تحذف الواو حملاً على المضارع، كذلك في المصدر: عِدَّةً، أين الواو؟ خُذِفَت. إذاً: ما كان مِثَال (عِدَّة) ونحوه مِمَّا وقعت فيه الواو فاءً حينئذٍ تُخَذَفُ في فاء الأمر، وفي

فاء المضارع، وفي فاء المصدر، وَيُعَوِّض عنها في المصدر تاءً في آخره.
 (فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ) (مُضَارِعٍ) هذا مشروط: بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً، يعني:
 ليس مَبْنِيّاً للمجهول: يُوعَد، لم تُحْدَف الواو هنا لكون حرف المضارعة ليس مفتوحاً،
 فلو كان مضموماً صَحَّت الفاء .. لم تُحْدَف: يُوعَدُ.
 إذاً قوله: (أَوْ مُضَارِعٍ) مشروط: بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً، فلو ضُمَّ حينئذٍ لم
 تُحْدَف الواو نحو: يُوعَدُ، هذا الشرط مأخوذٌ من قوله: (كَوَعَدُ).
 كذلك يُشْتَرَط: أن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان ما بعدها غير مكسور لم
 تُحْدَف نحو: يُوَجَّل، يُوَجَّل صَحَّت الواو هنا، لا تقل: يَجَل، وبعضهم قلبها: ياجل، لكن
 المشهور: يُوَجَّل، هنا وقعت الواو بين ياءٍ، ولكن لم يُكْسَر ما بعدها، والشرط في
 حذفها: أن تقع الواو بين ياءٍ مفتوحة وما بعدها أن يكون مكسوراً، وأمّا: يُوَجَّل، وَجَدَ
 الجزء الأول من الشرط، وانتفى الثاني وهو: كسر ما بعدها.
 إذاً قوله: (أَوْ مُضَارِعٍ) مشروطٌ بشرطين:

الأول: أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً.

والثاني: أن يكون ما بعده مكسوراً، وسيأتي باب (وَهَب).

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ ... اخْدِفْ.

(فَا أَمْرٍ) (اخْدِفْ فَا أَمْرٍ) إذاً: مفعول مُقَدَّم، و (فَا) مضاف، و (أَمْرٍ) مضاف إليه، (أَوْ
 مُضَارِعٍ) معطوف على (أَمْرٍ).

(مِنْ كَوَعَدَ) هذا حالٌ من (أَمْرٍ) وما عُطِفَ عليه، حال كونه .. الفاء من الأمر والمضارع
 (مِنْ كَوَعَدَ)، انظر: دخلت (مِنْ) على الكاف، فصارت الكاف هنا اسميّة، (مِنْ) مثل
 وَعَدَ) تَعَيَّن هنا أن تكون الكاف اسميّة؛ لدخول حرف الجر عليها.

إذاً: (مِنْ) مثل وَعَدَ اخْدِفْ) فيجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً في الأمثلة التي
 ذكرها النّاطم هنا، وهي فيما إذا كانت فاء أَمْرٍ، أَوْ مُضَارِعٍ، أَوْ مصدرٍ، فالمواضع التي
 يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً ثلاثة مواضع:

– الأول: فعل الأمر نحو: عَدْ، وهذا ليست فيه العِلَّة .. غير موجودة، لأنّه يُشْتَرَط: أن
 يكون ما قبلها ياء مفتوحة، وهنا: عَدْ، ليس فيها ياء مفتوحة، قالوا: حملاً على
 المضارع، –وما أكثر العِلَّة أن تكون عند الصرفيين: حملاً على كذا من باب طرد الباب
 فقط – لوجود مقتضى الحذف فيه، يعني: في المضارع، أمّا الأمر فليس فيه مقتضى

الحذف، حينئذٍ نقول: السَّماع هكذا.

- الثاني: الفعل المضارع إذا كان مكسور العين، يعني: من باب (يَفْعِلُ) نحو: يَعِدُ، فأصله: يُوْعِدُ، وقعت الواو بين عَدُوَّتَيْهَا .. بين ياءٍ وكسرة لازمة فقليل: يَعِدُ، إذاً: وُجِدَ المقتضي في الفعل المضارع إذا كان على وزن (يَفْعِلُ)، وَحْمِلَ عليه: أَعِدْ وَنَعِدْ وَتَعِدْ، أيضاً طرداً للباب، لأنَّه غير موجودة فيها العِلَّة، (أَعِدْ) أين وقوع الواو هنا بين عَدُوَّتَيْهَا؟ لم يوجد، لأنَّه من شرط العدو الأول: أن يكون ياءً مفتوحة، وهنا (أَعِدْ) وُجِدَتْ فتحة لكن دون ياءٍ، إذاً الأصل: عدم الحذف لكن قالوا: حملاً على (يَعِدُ)، وَحْمِلَ عليه: أَعِدْ وَنَعِدْ وَتَعِدْ.

- الثالث: المصدر من نحو: وَعَدَ، وهو محمولٌ على الفعل في الحذف، حينئذٍ يجب في المصدر التَّعويض إذا حُذِفَ، وهذا ممَّا يدل على أنَّ الحمل ضعيف، لأنَّ المصدر فرعٌ .. محمولٌ على الفعل، لم يُعَوِّض في الفعل وإنما عَوِّض في المصدر، عَوِّضَ في الفرع دون الأصل، هذا ضعف.

إذاً: عِدَّة، مأخوذة من الوعد وهو مصدره، حينئذٍ نقول: عِدَّةٌ، هذه التاء عَوِّضٌ عن الفاء، وسبق أنَّ العَوِّض لا يُشْتَرَط: أن يكون في مكان المَعْوِض عنه، ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف المبني على (فِعْلَةٍ) ولذلك قال: وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ ..

(ذَاكَ) هذا مبتدأ، و (اطَّرَدَ) خبره، والضمير هنا (اطَّرَدَ) يعود إلى (ذَاكَ)، (ذَاكَ) أي: حذف الفاء، اطَّرَدَ فِي كَعِدَةٍ، كما أنَّه مُطَّرَدٌ فِي فاءٍ أَمْرٍ أو مضارع، فهو مُطَّرَدٌ فيما سبق، وَمُطَّرَدٌ فيما ذكره من المصدر، (وَفِي كَعِدَةٍ) مصدراً، فلو كان اسماً لم يُحذف منه شيء نحو: وَجْهَهُ، قالوا: هذا اسمٌ وليس بمصدر، حينئذٍ صَحَّتْ الفاء ولم تُحذف.

وكذلك لا يُحذف منه إذا أُريد به الهيئة نحو: الوَعْدَةُ، على وزن (فِعْلَةٍ).
وَفِعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ ... وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ.

إذاً: (وَعْدَةُ) إذا أُريد به الهيئة صَحَّتْ الواو، لأنها مُتَحَرِّكة.
إذاً: (احْذَفْ فَاءَ أَمْرٍ أو مُضَارِعٍ) بالشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ المذكورين.
(مِنْ كَوَعَدَ) .. (وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ) و (ذَاكَ اطَّرَدَ) الذي هو حذف الفاء (في كَعِدَةٍ)، كذلك الكاف هنا اسميَّة، لأنَّ الحرف هنا (في) دخل على الكاف.
قوله: (مِنْ كَوَعَدَ) فُهِمَ منه: أنَّ الواو تُحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة

نائبةً عن الكسرة، يعني: اشتراط أن يكون ما بعد الواو مكسوراً حقيقةً، أو أن يكون تقديرًا أو تنزيلاً نحو: وَهَبَ يَهَبُ، (وَهَبَ) على وزن (فَعَلَ) والأصل: التَّخَالَفَ .. أن يكون على وزن (يَفْعَلُ) أو (يَفْعُلُ)، الأصل في (وَهَبَ) أن يأتي على وزن (يَهَبُ)، لكن لكونه حرف حلقٍ فُتِحَتِ العين فصار: يَهَبُ.

حينئذٍ لُوَحِظَتِ هذه الكسرة التي الأصل فيها: أن يأتي عليها (يَهَبُ) حُذِفَتِ الواو فقليل: يَوْهَبُ .. يَوْهَبُ، حُذِفَتِ الواو، (يَهَبُ) على وزن (يَعْلُ) بحذف الفاء، لم حُذِفَتِ الفاء هنا؟ نحن نقول: وَهَبَ .. يَهَبُ، وشرط حذف الواو: أن تقع بين عَدُوَّتَيْهَا، العدو الأول موجود (ياء)، والعدو الثاني غير موجود تحقيقاً، لكن هذا الباب الأصل فيه أن يأتي على وزن (يَفْعَلُ)، لكنه جاء على وزن (يَفْعُلُ).

إذاً: كُلُّ ما سُمِعَ من (يَهَبُ) و (يَضَعُ) ونحوه ممَّا هو على وزن (يَفْعَلُ) وعينه حرف حلق، حينئذٍ العدو الثاني: وهو كسر ما بعد الواو، موجودٌ تنزيلاً أو تقديرًا، لأنَّ أصل الباب: أن يأتي على وزن (يَفْعَلُ)، ولكنه لا يستثقال حرف الحلق عيناً مكسورةً حينئذٍ فُتِحَ، لأنَّه كما سبق معنا التعليل: لماذا انتقل من باب (يَفْعَلُ) ل: (يَفْعُلُ)؟ قالوا: حرف الحلق ثقيل، وكذلك الكسرة ثقيلة، حينئذٍ اجتماع الثقيل مع الثقيل يزيد الفعل ثقلًا، فنقلوا الكسرة فتحة، إذاً: نقلُ الكسرة فتحة هذا عارض وليس بأصل، فَرُوعِيَ في حذف الواو فقليل: (يَهَبُ) و (يَضَعُ)، وهذا دليل على أنَّه من باب (يَفْعُلُ) .. استدللَّ الصَّرْفِيُّونَ على أنَّ (يَهَبُ) أصله (يَفْعَلُ) بحذف الواو، لأنَّ الواو لا تُحَذَفُ إلا إذا وقعت بين عَدُوَّتَيْهَا، وهنا الباء مُقَدَّرَةٌ.

إذاً: (مِنْ كَوَعَدَ) فَهُمْ مِنْهُ: أنَّ الواو تُحَذَفُ في الأمر والمضارع إذا كان ما بعدها فتحة نائبة عن الكسرة، كما في (يَهَبُ) و (يَضَعُ)، فإن قياسه (يَهَبُ) بالكسر، لكن فُتِحَتِ العين لكون الهاء من حروف الحلق.

ثمَّ قال:

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبَنِيٍّ مُتَّصِفٍ

المراد بـ (بَنِيٍّ): صيغتي الفاعل والمفعول، وهذا مرَّ معنا مراراً، قلنا (أَكْرَمُ) إذا كان الماضي على وزن (أَفْعَلٍ) وأردت المضارع منه على وزن (أَفْعُلُ)، يعني: مبدوءٌ بهمزة المتكلم، حينئذٍ اجتمع عندنا همزتان: همزة المتكلم التي هي حرف المضارعة، والهمزة الزائدة في (أَفْعَلٍ) الفعل الماضي مثل: أَكْرَمَ، حينئذٍ تقول: أَكْرَمُ، اجتمع عندنا همزتان: همزة (أَكْرَمَ) الفعل الماضي، وهمزة المتكلم التي هي حرف المضارعة، ماذا تصنع؟

قال: (وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٌ) إِذَا: الفعل الماضي الذي على وزن (أَفْعَلٌ) إِذَا زِيدَ عليه حرف المضارعة حُذِفَتِ الهمزة في الْمُتَكَلِّمِ لِلثَّقَلِ، وفي غيره طَرَدًا لِلْبَابِ، لِأَنَّكَ تقول: أَكْرِمُ .. نُكْرِمُ .. يُكْرِمُ .. تُكْرِمُ .. مُكْرِمٌ .. مُكْرِمٌ، حُذِفَتِ مُطْلَقًا، لماذا حذفت مطلقاً .. هي العِلَّةُ في ماذا؟ في (أُكْرِمُ) هي التي وقع فيها الثَّقَلُ، قالوا: حملاً للباب .. طَرَدًا لِلْبَابِ على (أُكْرِمُ).

ولذلك قال: (وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٌ) الفعل الماضي مبدوء بهمزة نحو: أَكْرِمَ، (اسْتَمَرَّ) يعني: اطرَّدَ، (حَذَفُ) مبتدأ وهو مضاف، و (هَمْزٍ) مضاف إليه، (هَمْزٍ) مضاف، و (أَفْعَلٌ) مضاف إليه، و (اسْتَمَرَّ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على (حَذَفُ)، استمرَّ حذف .. الحذف السابق، والجملة خبر المبتدأ .. (اسْتَمَرَّ) هو، والجملة خبر المبتدأ (حَذَفُ).

(في مُضَارِعٍ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اسْتَمَرَّ)، (وَبَيْنَيَّ) معطوف على (مُضَارِعٍ)، (مُتَّصِفٍ) يعني: صيغتي الفاعل والمفعول، فَإِنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول يوصف بهما، فهما بَيْنَتَا مُتَّصِفٍ، (بَيْنَتَا) يعن: صيغتا (مُتَّصِفٍ) مِمَّا تقع بهما الصِّفَةُ، واسمَ المفعول يوصف به، وكذلك اسمَ الفاعل.

إِذَا: إِذَا كَانَ الفعل الماضي معتل الفاء ك: وَعَدَ، وَجِبَ حذف الفاء في الأمر والمضارع والمصدر إِذَا كَانَ بالتاء، وذلك نحو: عِدَّ وَيَعِدُّ وَعِدَّةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ المصدر بالتاء لَمْ يَجْزُ حذف الفاء ك: وَعَدَ، وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، أَمَّا اسمَ الفاعل واسمَ المفعول فهذا حملاً على أصله وهو المضارع .. هذا الأصل.

والأصل: أَلَا تُحَذَفُ الهمزة في ذلك، كما لَا تُحَذَفُ سائر الزوائد من الفعل نحو: تَدَخَّرَجَ .. يَتَدَخَّرَجُ .. مُتَدَخَّرَجٌ .. مُتَدَخَّرَجٌ، هذا الأصل .. أَثَمَّا تَبْقَى، ولكن هنا استثقلوا اجتماع همزتين في أول الكلمة: الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة (أُكْرِمُ) استثقل، الحرفان إِذَا كَانَا من جنسٍ واحدٍ، وَخَاصَّةً إِذَا كَانَا همزتين حينئذٍ صار ثَقِيلًا. ولكن استثقلوا اجتماع همزتين في المبدوء بهمزة المُتَكَلِّمِ في نحو: أَكْرِمُ، فَحُذِفَتِ الهمزة وَحُمِلَ عليه: نُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَيُكْرِمُ، واسمَ الفاعل واسمَ المفعول، كما حُمِلَ على: يَعِدُ، سائر أفعال المضارع، (يَعِدُ) هذا الأصل، (وَنَعِدُ) و (تَعِدُ) هذا محمولٌ عليه.

وهنا كذلك: (أُكْرِمُ) حُذِفَتِ الهمزة التي هي (أَفْعَلٌ)، وهذا هو الصَّواب: أَنَّ الهمزة التي هي همزة (أَفْعَلٌ) هي المحذوفة، أَمَّا همزة المُتَكَلِّمِ فَلَا تُحَذَفُ.

نحو قولك في (أَكْرَمَ): يُكْرِمُ، والأصل: يُؤْكِرِمُ، ونحو: مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ، والأصل: مُؤْكِرِمٌ ومُؤْكِرِمٌ بالهمز، فَحُذِفَتِ الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول حملاً على المضارع، والمضارع فيما عدى الهمزة محمولاً على المبدوء بالهمزة، والمبدوء بالهمزة إنما حُذِفَتِ الهمزة من (أَفْعَلْ) دفعاً للاستثقال.

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَا ... وَقَرْنِ فِي اقْرُرْنَ وَقَرْنَ نَقْلًا

(قَرْنَ) .. (قَرْنَ) فيه وجهان، (ظَلْتُ) هذا مبتدأ، (وَوَظَلْتُ) معطوفٌ عليه، (في ظَلَلْتُ) (اسْتُعْمِلَا) (اسْتُعْمِلَا) الألف للإطلاق، أو فاعل، أو نائب فاعل .. واحد من الثلاث؟ (اسْتُعْمِلَا) نائب فاعل، لأنه يعود على: (ظَلْتُ وَظَلْتُ)، (في ظَلَلْتُ) هذا جار ومجرور متعلقٌ بقوله: (اسْتُعْمِلَا)، وجملة (اسْتُعْمِلَا) خبر المبتدأ.

يعني: إذا كان الفعل ثلاثياً مكسور العين - هذا الضابط - وعينه ولامه من جنسٍ واحد. فعل ثلاثي مكسور العين على وزن (فَعِلَ)، وعينه ولامه من جنسٍ واحد، (ظَلَّ) أصله: ظَلَّلَ، إذاً: على وزن (فَعِلَ)، والعين واللام من جنس واحد، فإنه يُسْتَعْمَلُ في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه، ولذلك مثَّلَ له بـ: (ظَلْتُ) مسند إلى التاء، (وَوَظَلْتُ وَظَلَلْتُ) كم وجه؟ ثلاثة على وزن (فَعِلَ)، وعينه ولامه من جنسٍ واحد، وحينئذٍ جاز لك ثلاثة أوجه: فكُ (ظَلَلْتُ) وهذا الأصل، لأنَّ أصله (ظَلَّ)، حينئذٍ استعمل تاماً كما هو لم يُحذف منه شيء، ولم يحصل له إعلالٌ.

إذاً: (ظَلَلْتُ) هذا تام، (في ظَلَلْتُ)، ولذلك قَدَّمْه وجعله أصلاً، وجعل (ظَلْتُ وَظَلْتُ) مستعملين في (ظَلَلْتُ) لماذا؟ لأتّهما فرعان، والأصل هو الفُكُّ، ويجوز (ظَلْتُ) بالنقل والحذف، ماذا حصل؟ الأصل: (ظَلَلْتُ) نُقِلَتْ حركة اللام إلى ما قبلها وبعد إسقاطها، ثُمَّ حُذِفَتِ اللام.

(ظَلْتُ) نقول: هذه الكسرة دليلٌ على حركة العين، أنه من باب (فَعِلَ)، وإلا فالأصل عدم الجواز، لماذا؟ لأنه لو لم ينقل حركة العين إلى الفاء لجهلنا الباب، هل هو من باب (فَعِلَ) أو (فَعَلْ)؟ حينئذٍ لَمَّا قال: (ظَلْتُ) أصله (ظَلَلْتُ)، نُقِلَتْ حركة اللام إلى ما قبلها بعد إسقاط حركة الطّاد، ثُمَّ حُذِفَتِ اللام، (ظَلْتُ) حُذِفَتِ اللام فقط ولم يحصل إعلالٌ بالنقل، فجاز فيه وجهان.

ظاهر النّظم: أنَّ هذا الحكم مخصوصٌ بهذا اللفظ فقط (ظَلَّ) فيجوز فيه ثلاثة أوجه:
- إمّا أن يُسْتَعْمَلَ تامّاً.

- وإمّا محذوف العين بعد نقل حركتها.

- وإمّا مع ترك النّقل، يعني: حذف العين مع ترك النّقل، وزاد سيبويه (مَسَسْتُ)، وفي

القياس عليهما خلاف بين النُّحاة.

إذاً:

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَا ..

عرفنا أن المراد به: الثلاثي مكسور العين، إذا كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد، حينئذٍ إذا أُسْنِدَ إلى الضمير المُتَحَرِّك يُسَكَّنْ آخره، فيجوز استعماله بأحد ثلاثة أوجه:

تأملاً وهذا هو الأصل وهو الفصيح، أو محذوف العين بعد نقل الحركة إلى ما قبله:

(ظَلْتُ)، أو محذف العين مع الحركة: (ظَلْتُ).

(وَقَرْنَ) .. (قَرَّ) ماذا حصل؟ (قَرَّ) فعل ماضي مضاعف، إذا اتَّصَلَ بنون الإناث حينئذٍ

جاز فيه وجهان: تخفيفه بحذف عينه بعد نقل الحركة إلى الفاء، والفاء.

إذاً: (ظَلْتُ) يجوز في (قَرْنَ)، (وَوَظَلْتُ) يجوز كذلك في (قَرْنَ).

وَقَرْنَ فِي أَقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقَلَا ..

(وَقَرْنَ) هذا مع عدم الحذف، (وَقَرْنَ) مع التَّثْقُلِ، (أَقْرِرْنَ) هذا الأصل فيه، (أَقْرِرْنَ)

بكسر الراء الأولى وإسكان الثانية.

(وَقَرْنَ) هذا مبتدأ، أين خبره؟ (وَقَرْنَ نُقَلَا) الألف للإطلاق، (وَقَرْنَ) مبتدأ، و (نُقَلَا)

خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ رفع خبر المبتدأ الأول (قَرْنَ)، (أَقْرِرْنَ) هذا جار

ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله ماذا .. هل يصح أن يُقَالَ (قَرْنَ فِي أَقْرِرْنَ) مبتدأ وخبر .. (زَيْدٌ)

(عَمَرُوْ) .. يصح؟

(قَرْنَ) مبتدأ، والجار والمجرور خبر، لكنَّه مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خاص .. مقولٌ أو ثابتٌ أو

جائزٌ .. نُقَدِّرُهُ بِخاص، (قَرْنَ) مقولٌ (فِي أَقْرِرْنَ)، (وَقَرْنَ نُقَلَا) مبتدأ وخبر، هذا الظاهر.

قال الشَّارِحُ: "إذا أُسْنِدَ الفعل الماضي المُضَعَّفُ المكسور العين إلى تاء الضمير أو نونه،

جاز فيه ثلاثة أوجه:

إتمامه نحو: (ظَلَلْتُ) أَفْعُلُ كذا إذا عملته بالنهار.

والثاني: حذف لامة ونقل حركة العين إلى الفاء نحو: (ظَلْتُ) حُذِفَتِ اللام وَنُقِلَتِ حركة

العين إلى ما قبله.

الثالث: حذف لامة وإبقاء فائه على حركتها: (ظَلْتُ).

وأشار بقوله (وَقَرْنَ): إلى أن الفعل المضارع المضاعف إن كان على وزن (يَفْعِلُنَ) إذا

اتَّصَلَ بنون الإناث، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه،

ابن مالك ما مَثَّلَ بالمضارع، إنما مَثَّلَ بالأمر.

وذلك نحو قولك في (يَقْرُونَ): يَقْرُ، فُكَّ الإدغام (يَقْرُونَ) إذاً: صار من باب (يَفْعَلُونَ)، تقول: (يَقْرُونَ) بحذف العين، الأصل: (يَقْرُونَ) الراء الأولى المكسورة هي العين، (يَقْرُ) نُقِلَتْ حركة الراء -الكسرة- إلى القاف، ثُمَّ حُذِفَت العين، إذاً: حصل إعلالٌ بالنقل والحذف.

ولذلك قال: "جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركته إلى الفاء" (يَقْرُ) الراء مكسورة والقاف ساكنة (يَقْرُ، ثُمَّ نُقِلَتْ حركة الراء -الكسرة- إلى القاف، ثُمَّ حُذِفَت العين - هذا من باب التَّخْفِيف - وفي الأمر تقول: (اقْرَأْ) على الأصل بِفَكِّ الإدغام .. تقول: (قِرْن) لأنَّك لَمَّا نقلت حركة العين إلى القاف استغنيت عن همزة الوصل، الأصل: (اقْرَأْ) نقول: الهمزة هنا جيء بها للتَّمَكُّن من الابتداء من السَّكَن، لأنَّه مأخوذٌ من الفعل المضارع (يَقْرُونَ)، لَمَّا نُقِلَتْ حركة العين -الكسرة- إلى القاف، إذاً: تَحَرَّكَ الأول، وإذا تَحَرَّكَ الأول لم نعد بحاجة إلى همزة الوصل صار: (قِرْن) على وزن (فَلَن) حُذِفَت العين.

إذاً: (قِرْن) .. (قِرْ) هذا فعل الأمر، وزنه (فِلْ) لأنَّ العين محذوفة .. حُذِفَت العين بعد إسقاط حركتها على القاف، هذا من باب التَّخْفِيف.

وأشار بقوله: (وَقَرْنَ نُقْلًا) إلى قراءة نافع وعاصم: (وَقَرْنَ)، إذاً: (قَرْنَ) بفتح القاف معناه: أن العين حُذِفَتْ مع حركتها من باب (ظَلْتُ)، (قَرْنَ) فرقٌ بين (قَرْنَ) و (قَرْنَ)، إذا قلت (قَرْنَ) معناه: حُذِفَتْ العين بعد إسقاط حركتها .. بكسر القاف، وإذا قلت: (قَرْنَ) حينئذٍ حُذِفَتْ العين مع حركتها.

بفتح القاف وأصله: (اقْرَأْ) من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقْرُ، بمعنى: يَقْرُ، حكاه ابن القطَّاع، ثُمَّ خُفِّفَ بالحذف بعد نقل الحركة وهو نادرٌ، لأنَّ هذا التَّخْفِيفُ إمَّا هو للمكسور العين، ولكن لا، قيل: أنَّه ممَّا سبق.

إذاً:

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَ ..

معناه: أنَّه اسْتُعْمِلَ هذا التَّخْفِيفُ في فعل الأمر كذلك فقليل: (قَرْنَ) بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله تعالى: ((وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)) [الأحزاب: 33].

وقوله: (وَقَرْنَ نُقْلًا) إشارة إلى قراءة نافع وعاصم، (وَقَرْنَ) بالكسر أصله من: قَرَّ بالمكان يَقْرُ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، فلَمَّا اتَّصَلَتْ نون الإناث بالفعل خُفِّفَ بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه.

وَأَمَّا: (قَرَنَ) - هذا محلُّ الإشكال هنا-، وَأَمَّا (قَرَنَ) بالفتح فهو من (قَرَرْتُ) بالكسر من باب (فَعِلْتُ): قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، فَفَعِلَ به ما تَقَدَّمَ في الكسر من الحذف والنَّقل فهما لغتان فصيحتان. إِذَا: (قَرَنَ) أصله من باب: قَرَّرَ يَقَرُّ، بالكسر فيهما، وهما لغتان فصيحتان، ما دام أَنَّهُ وردت بها القراءة فتثبت.

إِذَا حاصل ما ذكره النَّاطِم هنا: أَنَّ التَّخْفِيف واقعٌ في هذا وذاك، فيما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد وهو ثلاثي مكسور العين إِذَا أُسْنِدَ إلى تاء الضَّمير أو نونه، حينئذٍ جاز لك ثلاثة أوجه:

- جاز فيه التَّخْفِيف، إمَّا بالفلَكِ وهذا هو الأصل .. فك الإِدغام.
- وإمَّا بنقل حركة العين إلى ما قبلها ثُمَّ تُحْدَفُ.
- وإمَّا حذفها بحركتها.

ثُمَّ قال رحمه الله تعالى: (الإِدْغَامُ).

يُقَالُ: (الإِدْغَامُ) بسكون الدَّال مصدر: أَدْغَمَ، (وَالِإِدْغَامُ) بالتَّشْدِيد، وقيل الأول عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وهو في اللغة: الإِدْخَال، أَدْغَمْتَ الشَّيْءَ في الشَّيْءِ: أَدْخَلْتَ الشَّيْءَ في الشَّيْءِ.

واصطلاحاً: إِدْخَالُ حَرْفٍ في حَرْفٍ، وهو على ثلاثة أنواع:

واجب وجائز، وواجب الإِدْغَام، وواجب الإِظْهَار، وجائز الوجهين.

إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِدْغَام واجب، وإمَّا أَنْ يَكُونَ الإِظْهَار واجب، يعني: عدم الإِدْغَام، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ جائز الوجهين، والأحكام ثلاثة:

أشار إلى الأول بقوله:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كَلِمَةٍ أَدْغَمَ.

(كَلِمَةٍ أَدْغَمَ) هذا الأصل، حُذِفَتِ الهمزة من باب التَّخْفِيف.

يعني: أَنَّهُ إِذَا اجتمع في كلمةٍ واحدة مثلاًن مُتَحَرِّكَانِ وجب إِدْغَامُ الأول في الثاني بعد سَلْبِ حركة الأول حركته، لأنَّه لا بُدَّ من أَنْ يَكُونَ المثلان أولهما ساكن والثاني مُتَحَرِّك، فإذا كانا مُتَحَرِّكَيْنِ وجب إسقاط حركة الأول، ثُمَّ إِدْغَامُهُ في الثاني.

إذاً: إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلاً مُتَحَرِّكًا، وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لامتناع إدغام المُحَرِّك إلا بعد تسكينه وشمل نوعين، لأنَّ ما قبل المثل الأول إما أن يكون ساكن أو مُتَحَرِّك، إن كان ساكناً حينئذٍ مباشرة نقلت حركة المثل الأول إلى ما قبله فسكن فأدغمت، إن كان ما قبله مُتَحَرِّكاً حينئذٍ كيف تنقل حركة إلى حركة؟ فيَتَعَيَّن أن تُسْقَط حركة الأول ثُمَّ بعد ذلك تنقل، التَّخْلِيَة قبل التَّحْلِيَة. وشمل نوعين:

أن يكون قبل المثل الأول مُتَحَرِّك نحو: رَدَّ وَظَنَّ، أصلهما: رَدَدَ وَظَنَّ، فَسُكِّنَ المثل الأول وَأُدْغِمَ في الثاني.

الصورة الثانية: أن يكون المثل الأول ساكناً نحو: يَرُدُّ وَيَظُنُّ وَمَرَدُّ، وأصلها: يَرُدُّ (يَفْعُل) وَيَظُنُّ وَمَرَدُّ، فَنَقَلَتْ حركة المثل الأول إلى السَّاكن قبله، وبقي ساكناً فَأُدْغِمَ في المثل الثاني.

إذاً: إذا كان ما قبل حرف المثل الأول مُتَحَرِّكاً وجب أولاً: إسقاط حركة ما قبل المثل الأول، فحينئذٍ صَحَّ لك أن تنقل حركته إلى ما قبله، أو إن شئت حذفته مباشرة. إذاً:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي ... كَلِمَةٍ ادْغَمَ.

(ادْغَمَ) فعل أمر والفاعل أنت، (أَوَّلَ) مفعولٌ به وهو مضاف، و (مِثْلَيْنِ) مضافٌ إليه، (مُحَرِّكَيْنِ) نعت لـ: (مِثْلَيْنِ)، (فِي كَلِمَةٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صفة لـ: (مُحَرِّكَيْنِ) يعني: أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في كلمتين لم يجب، بل يجوز كما هو مشهور عند أبواب القراءة.

فُهِمَ منه: أنَّ أول المثلين إذا كانا في صدر الكلمة نحو: (دَدَنَ) لا يُدْغَمَ إذ لا يصح الابتداء بالسَّاكن، لأنَّه قال:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي ... كَلِمَةٍ ادْغَمَ.

لزم منه أن يكون أول المثلين ساكن، فحينئذٍ إذا قلت: (دَدَنَ) أدغم الأول في الثاني، ستحذف حركته وتُدْغِمُ، كيف تبتديء به؟ صار محل إشكال، إذاً: لا يُدْغَمَ إذا كان أول الكلمة، وإنما يُدْغَمَ إذا كان ثانياً وما بعده مثل: شَدَّ وَمَدَّ وَحَبَّ وَمَلَّ، (مَلَّ) أصله: (مَلَل)، و (حَبَّ) أصله: (حَبَّبَ)، و (شَدَّ) أصله: (شَدَّدَ) إذاً: أدغم الثاني فيما بعده.

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي ... كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ وَذُلِّلٍ وَكَلِّلٍ وَلَبَّبَ ... وَلَا كَجَسَّسٍ وَلَا كَاخْصَصَ ي

وَلَا كَهَيْلَلٍ

يعني: يجب الإدغام، إلا إن كان واحداً من هذه فيجب الإظهار، كأنه شروع في النوع الثاني: وهو ما وجب فيه الإظهار.

وهذه سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:
الأول: أشار إليه بقوله: (صُفِّفَ) ما كان على وزن (فُعِلَ) يمتنع .. هكذا سماعاً دون أن نُعَلِّلَ، ما كان على وزن (صُفِّفَ) هذا جمع (صِفَّةٍ).
والثاني: ما كان على وزن (ذُلِّلَ) .. (فُعِلَ) يمتنع.
والثالث: ما كان على وزن (كِلِّلَ) .. (فُعِلَ).
والرابع: ما كان على وزن (لَبَّبَ) ك: طَلَّلَ.

والخامس: ما كان مُضَعَّفَ الثاني (جُسَّسَ) هذا جمع: (جَاسٍ) لماذا؟ لأنَّك لو قلت: (كَجُسَّسٍ) لو أدغمت الثاني المُدْغَمَ المُحَرَّكَ فيما بعده لَفُكَّ الإدغام، لأنَّك ستلقي حركة الثاني -السين- على ما قبله وهو المُدْغَمَ في المُدْغَمَ فيه، عندنا حرفان: مُدْغَمٌ ومُدْغَمٌ فيه، المُدْغَمَ الأول: ساكن، والثاني: مُتَحَرِّكٌ، لو أدغمت الثاني فيما بعده للزم إسقاط الحركة على ما قبله فَفُكَّ الإدغام، وهذا ممتنع.
(وَلَا كَاخْصُصَ يِ) هنا يمتنع الإدغام، لماذا؟ لأنَّ الأول (اِخْصُصَ) الصَّادُ الأولي، حينئذٍ لو ألقيت حركتها، قلنا: يُشْتَرَطُ أن يكون الثاني مُتَحَرِّكٌ، لكن شرطه: أن تكون الحركة لازمة، فإن كانت عارضة امتنع الإدغام.

إذاً: (اِخْصُصَ يِ) الصَّادُ الثانية مُحَرَّكة بحركة الهمزة، أصلها: (اِخْصُصَ أَيْ) حُفِّفَ بحذف الهمزة بعد إسقاط حركتها على ما قبلها، إذاً: الصَّادُ الثانية مُحَرَّكة لكن بحركة عارضة لا بحركة أصلية.

(وَلَا كَهَيْلَلٍ) (هَيْلَلٍ) يعني: أكثر من قول: لا إله إلا الله، وما كان فيه ثاني المثليين زائد الإلحاق، (هَيْلَلٍ) على وزن (فَيْعَلٍ)، واللام الثانية المراد بها: الإلحاق بوزن (دَخَرَجَ) هَيْلَلٍ: هَيْلَلَةٌ وَهَيْلَالٌ، حينئذٍ نقول: هنا مُلْحَقٌ بالثاني.
إذاً: يُشْتَرَطُ في المثل الثاني الذي يُدْغَمُ فيه الأول: ألا يكون زائداً للإلحاق، هذه سبعة مواضع يمتنع فيها الإدغام.

. وَشَدَّ فِي أَلَلٍ ... وَنَحَوَهُ فَكُّ

(أَلَل) اللّامان هنا الأصل فيهما: الإدغام، وَجَدَ فيه شرط الإدغام، لأنّه ليس واحداً من المواضع السبعة، فالأصل فيه: وَجُوب الإدغام، لكنّه شَدَّ بالفك، (وَنَحَوِه) مِمَّا شَمِعَ من هذه الكلمات فهي تُحَفَظُ ولا يُقاس عليها.

(وَشَدَّ فَكُّ فِي أَلَلٍ وَنَحَوِه بِنَقْلِ) سماعي، لوجود شروط الإدغام مع عدم الإدغام (فَقُبِلَ) قُبِلَ هذا التّقل .. قُبِلَ هذا المسموع عن العرب.

قال الشّارح: "إذا تحرك المثلان في كلمة، أُدْغِمَ أولهما في ثانيهما إن لم يتصدّرا" يعني: إن لم يقعا في أول، ولذلك قال: (أَوَّلَ مِثْلَيْنِ) فُهِمَ منه: أن أول المثلين إذا كانا في صدر الكلمة نحو: (دَدَن) لا يُدْغَم، لأنّه يلزم منه تسكينه وهذا ممتنع.

إذاً: شرط الأول: ألا يكونا مُتَصَدِّرين، ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن (فُعَل) ك: (صُفَف)، أو على وزن (فُعَل) ك: (ذُلُل)، أو على وزن (فَعَل) ك: (كِلَل)، أو (فَعَل) وهذا مفرد نحو: (لَبَب)، ولم يتّصل أول المثلين بِمُدْغَمٍ نحو: (جُسَس)، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة (أَخْصَصَ أَي)، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره وهو: (هَيْلَل) .. (هَيْلَل) مُلْحَق ب: (دَحْرَج)، فإن تصدّرا فلا إدغام مثل: (دَدَن)، وكذا إن وَجَدَ واحداً مِمَّا سبق ذكره:

فالأول ك: صُفَف وَدُرُر، والثاني ك: ذُلُل وَجُدُد، والثالث: كِلَل وَلَمَم، والرابع: طَلَل وَلَبَب، والخامس: جُسَس، جمع (جاسٍ) اسم فاعل من جسَّ الشيء إذا لمسه، والسادس ك: أَخْصَصَ أَي، وأصله: أَخْصَصَ أَي، بتحقيق الهمزة، فَنُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الصّاد قبلها، ثُمَّ حُدِفَتْ، فصارت حركة الصّاد هنا الثانية عارضة لا لازمة، والشّرط: أن تكون لازمة.

والسابع نحو: هَيْلَل، أي: أكثر من قول: لا إله إلا الله، ونحوه: قَرَدَدٌ وَمَهْدَدٌ، الدّال الثانية في (قَرَدَدٌ) للإلحاق ب: (جَعْفَر)، (وَمَهْدَدٌ) الدّال الثانية للإلحاق ب: (جَعْفَر).

إذاً: ما كان الثاني فيه للإلحاق لا يُدْغَم، وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لِمَا فيها من مانع قام بها، أمّا الثلاثة الأوّل فإنها مُخَالَفةٌ لوزن الأفعال وهو: (فُعَل) .. (صُفَف) و (ذُلُل) و (كِلَل) هذه الأوزان مُخَالَفةٌ لأوزان الأفعال، والإدغام أصلٌ في الأفعال، كأنّه قام بها ما هو من خصائصها فأبعدها عن شبه الفعل فلم تُدْغَم، هذا مرادهم، والإدغام أصلٌ في الأفعال فَأُظْهِرَتْ لبعدها عنها.

وأما الرابع وهو (لَبَب) فليخفّ الفتحة، وفي إظهاره تنبيهٌ على ضعف الإدغام في الأسماء، لأنّ نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو: (رَدَدَ) أصله: (رَدَدَ) (وَلَبَبَ) مثله أُدْغِمَ في

الفعل ولم يُدْغَم في الاسم، دَلَّ على أَنَّهُ ضَعِيفٌ في الأسماء، وأَصْلٌ في الأفعال، (رَدَّ) هذا بالإدغام، مثله (لَبَّبَ) ما قِيلَ: (لَبَّ)، لكن نقول: (لَبَّ) - ليس لَبَّ تلبيةً هناك شيء ثاني - (لَبَّ) بالإدغام هنا نقول: فُكَّ، دليلٌ على أَنَّهُ ضَعِيفٌ مع كونه مثيلاً له في الفعل قد أُدْغِمَا.

وأَمَّا الخامس: (جُسِسَ) فَإِنَّهُ وإن واجتمع فيه مثالان مُتَحَرِّكان المثل الأول مُدْغَمٌ فيه ساكنٌ قبله، فلو أُدْغِمَ المُحَرِّكُ الأول لالتقى ساكنان. وأَمَّا السَّادس وهو: اخْصُصْ أَيْ، فلأن الحركة الثانية عارضة. وأَمَّا السَّابِع وهو (هَيْلَل) فلأنَّ ثاني المثليين زائدٌ للإلحاق، فلو أُدْغِمَ لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته، لأنَّه ما زيد اللام الثانية في (هَيْلَل)، ولا الدَّال الثانية في (قَرَدَد)، إلا من أجل أن يكون موافقاً له في الوزن والنتيجة، حينئذٍ يكون مثله في المصدر والمضارع.

قال الشَّارح: "فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام نحو: رَدَّ وَصَنَّ، أي: بَحَلَّ، وَلَبَّ والأصل: رَدَدَ وَصَنَّ وَلَبَّبَ، وأشار بقوله: وَشَدَّ فِي أَلَلٍ ... وَنَحَوَهُ فَكَّ بِنَقْلِ فَقُبُلٍ

إلى أَنَّهُ قد جاء الْفَكُّ في ألفاظٍ قياسها وجوب الإدغام لتوفَّر شروطها، فَجُعِلَ شَاذًا يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه نحو: أَلَلِ السِّقَاءِ، إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ، والأصل: (أَلَّ) لكن ما أُدْغِمَ مع وجود شرط الإدغام، وَلَحِحت عينه إِذَا التَصَقَّتْ بِالرَّمَصِ " (لَحِحت) الأصل: (لَحَّتْ) لكن ما أُدْغِمَ. إِذَا:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي ... كَلِمَةٍ أُدْغِمَ.

هذا واجب الإدغام، وأَمَّا قوله: (لَا كِمِثْلٍ) إلى قوله: (كَهَيْلَلٍ)، هذا واجب الإظهار، فأشار إلى القسمين بهذين التَّوعِين.

قوله: (لَا كِمِثْلٍ) (لَا) حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتَّقدير: أول مثليين مُحَرِّكين أدغم في أوزانٍ مخصوصةٍ محفوظةٍ لَا كِمِثْلٍ. إِذَا: (لَا) عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، (كِمِثْلٍ) الكاف زائدة، كقوله: ((لَيْسَ كِمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى: 11] فالكاف تُعْتَبَرُ زائدة، (مِثْلٍ) مضاف، و (صُفِّفَ) مضافٌ إليه. وَذُلِّلَ وَكَلِّلَ وَلُبَّبَ ..

هذه كلها معطوفات عليها، (وَلَا كَجُسَسٍ) (لَا) زائدة، (كَجُسَسٍ) جار ومجرور معطوف على قوله: (كَمِثْلٍ)، (وَلَا كَاخْصَصَ أَيْ) (لَا) زائدة، (كَاخْصَصَ) معطوف على ما قبله، (وَلَا كَهَيْلَلٍ) إذاً: الكافات هذه كلها معطوفات على ما قبلها.
(وَشَدَّ فَلَكَ) هذا فاعل، (شَدَّ فَلَكَ فِي أَلِلٍ) (فِي أَلِلٍ) جار ومجرور متعلق بقوله: (شَدَّ) (وَنَحْوَهُ) معطوف عليه، (بِنَقْلِ فُقَيْلٍ)، (بِنَقْلِ) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (فَلَكَ) لأنه مصدر يعني: بسماع، (فُقَيْلٍ) الفاء عاطفة، (فُقَيْلٍ) الذي هو التثقل.
ثم قال:

وَحَيَّيْ أَفْكَكَ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

هذا فيه إشارة إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك، يعني: ما يجوز فيه الوجهان وهو: (حَيَّيْ) على وزن (فَعَلٍ) ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما نحو (حَيَّيْ) و (عَيَّيْ) هنا فيه ياءان لازماً تحريكهما، نقول: ما كان على وزن (فَعَلٍ)، وكانت عينه ولامه ياءً لازم تحريكهما جاز فيه الوجهان: (حَيَّيْ) بالإدغام، (حَيَّيْ) فيه وجهان: الفُكُّ والإدغام.
(وَحَيَّيْ أَفْكَكَ وَادَّغِمْ) إذاً: الفُكُّ مُقَدَّم على الإدغام، لأنه قَدَّمه فقال: (حَيَّيْ) على وزن (فَعَلٍ) وهو مفعولٌ به لقوله (أَفْكَكَ) (أَفْكَكَ) فعل أمر والفاعل أنت، (وَحَيَّيْ) مفعولٌ مُقَدَّم له، (وَادَّغِمْ) فعل أمر والمفعول محذوف (ادَّغِمْ) .. (حَيَّيْ) أيضاً مثله، حَذِفَ لدلالة ما قبله عليه، (دُونَ حَذَرْ) دون فَعَلٍ.
كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ ..

(تَتَجَلَّى) هذا موضع ثاني مِمَّا يجوز فيه الوجهان: وهو ما كان فعل مضارع مبدوءً بتاءين، الفعل الماضي إذا كان مبدوءً بالتاء وزيدت عليه تاء المضارعة اجتمع عندنا مثلان، يجوز الإدغام ويجوز الفك، فمن فَكَ حينئذٍ كان على القياس، ومن أدغم حينئذٍ كان على خلاف القياس، بل بعضهم لم يُجَوِّز الإدغام أصلاً، لأنك لو أدغمت سَكَنْتِ التاء الأولى حينئذٍ احتجت إلى همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع البتَّة، فإذا قلت: (تَتَجَلَّى) حينئذٍ تقول: (اتَّجَلَّى) فاحتجت إلى همزة الوصل، همزة الوصل لا تدخل على أول الفعل المضارع، وإنما هي خاصَّة بما ذكرناه سابقاً، وهذا هو الظاهر.
وَحَيَّيْ أَفْكَكَ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ

(كَذَاكَ) خبر مُقَدَّم، (نَحْوُ) مبتدأ مُؤَخَّر وهو مضاف، و (تَتَجَلَّى) مضاف إليه، (وَاسْتَتَرْ) هذا أشار به إلى ما كان على وزن (افْتَعَلَ) إذا وقعت التاء ثم العين تاءً، هل يُقَالُ:

(اسْتَرَّ) و (اسْتَرَّ) بِالْفَلْكِ؟ نقول: نعم يجوز الوجهان، وهنا لا إشكال فيه كما وُجِّه
الإشكال في الفعل السابق.

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك، وقد ذكر ثلاثة مواضع، وفُهِمَ منه:
أنَّ ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام. - ليس فُهِمَ منه بل هو نص قال: (ادْغِمْ) - .
والمراد ب: (حَيَّيْ) ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما نحو: حَيَّيْ وَعَيَّيْ، فمن أدغم
نظر إلى أنَّهما مثلان متحرَّكان بحركة لازمة، هذا من أدغم، ومن فكَّ نظر إلى أنَّ الحركة
الثانية كالعارضة (حَيَّيْ) لوجودها في الماضي دون المضارع، لأنَّ مضارعه (يَحْيِي) والفكُّ
أجود هنا ولذلك النَّاطِم قَدَّمه على غيره، قال: (وَحْيِيْ افْكُكْ وَادْغِمْ) جَوَّز الوجهين في
(حَيَّيْ).

فيجوز الإدغام نحو (حَيَّيْ وَعَيَّيْ) فلو كانت حركة أحد المثلين عارضةً بسبب العوامل لم
يجز الإدغام اتفاقاً نحو: لَنْ يُحْيِيْ، لأنَّ الياء الثانية حُرِّكَتْ لِلنَّاصِبِ (لَنْ) عارضة، دخلت
فحرَّكَتْ الياء صار: (لَنْ يُحْيِيْ) تحرَّكَتْ الياء الثانية لِلنَّاصِبِ إذاً: هي عارضة، حركات
الإعراب كلها عارضة.

وأشار بقوله:

كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَرَّ ..

إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل: (تَتَجَلَّى) يجوز فيه الفكُّ والإدغام، فمن فَكَّ وهو
القياس نظر إلى أن المثلين مُصَدَّرَان، وسبق الاشتراط: أنَّه لا إدغام مع التَّصْدِيرِ (دَدَنْ)
لا إدغام، لأنَّك لو أدغمت لاحتجت إلى همزة الوصل، لأنَّك سَتُسَكِّنُ الأول.
إذاً: فمن فَكَّ وهو القياس نظر إلى أنَّ المثلين مُصَدَّرَان، ومن أدغم أراد التَّخْفِيفَ،
حينئذٍ يسكن أوله فيقول: (اتَّجَلَّى) هذا فيه إشكال، وهو أنَّه فعل مضارع افتتح بهمزة
الوصل، وابن هشام يقول: "لم يخلق الله عز وجل همزة الوصل للمضارع" ولذلك حكم
عليه بأنَّه شاذ.

فَيُدْغَمُ أحد المثلين في الآخر فَتَسْكُنُ إحدى التاءين فَيَبُوتَى بهمزة الوصل تَوْصِلاً لِلنُّطْقِ
بِالسَّاكِنِ، وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع، فإن سُعِيَ فحينئذٍ
يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، وكذلك قياس تاء (اسْتَرَّ) الْفَكُّ لسكون ما قبل المثلين، يعني:
وهو كل فعلٍ على وزن (افْتَعَلَ) اجتمع فيه تاءان، هذا أيضاً قياسه الْفَكُّ، ليبقى ما
قبله ساكناً ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى السَّاكِنِ قبله فتذهب همزة الوصل فيصير
(سَرَّ)، (اسْتَرَّ) احتجنا إلى همزة الوصل همزة الوصل لِلتَّمَكُّنِ من الابتداء بالسَّاكِنِ،
فلَمَّا أدغمنا حينئذٍ تحرَّكَ السَّابِقُ، لأنَّك تقول: (اسْتَرَّ) لا تُدْغِمُ التَّاءَ الأولى إلا بعد
إسقاط حركتها على ما قبلها، تحرَّكَتْ السَّيْنُ إذاً: ذهبت همزة الوصل فقليل (سَرَّ).

قال الشَّارح: "وكذلك قياس تاء (اسْتَتَرْتُ) الْفَكُّ لسكون ما قبل المثليين، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثليين إلى الساكن نحو: سَتَرْتُ يَسْتَرُّ سِتَارًا" يعني: في المصدر وفي الفعل الماضي والفعل المضارع.

وَمَا يَتَاءَيَّنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَصَرُ ... فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعَبْرَ

الفعل المضارع إذا بُدِءَ بتاءين جاز حذف إحدى التاءين واختُلِفَ في أي التاءين المحذوفة والصواب: أنه تاء الماضي، حينئذٍ: ((نَارًا تَلْطِئُ)) [الليل:14] أصلها: (تَلْطِئُ) حُذِفَتْ إحدى التاءين، لأنَّ الماضي: (تَلْطِئُ) دخلت عليه التاء صار: (تَلْطِئُ) ((فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)) [عبس:6] (تَتَصَدَّى) هذا مثله.

(وَمَا) مبتدأ (يَتَاءَيَّنِ ابْتِدَائِي) (يَتَاءَيَّنِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (ابْتِدَائِي) وجملة (ابْتِدَائِي) لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، وهو مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، (قَدْ يُقْتَصَرُ) (قَدْ) لِلتَّخْلِيلِ، (يُقْتَصَرُ) الجملة خبر المبتدأ.

(يُقْتَصَرُ) مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ و (فِيهِ) نائب فاعل (عَلَى تَا)، (يُقْتَصَرُ فِيهِ) يعني: ما ابتدئ بتاءين من الفعل المضارع (يُقْتَصَرُ فِيهِ) في ذلك الفعل (عَلَى تَاءٍ) واحدة، قصره للضرورة، وهو جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله (يُقْتَصَرُ)، (كَتَبَيْنِ) الأصل (كَتَبَيْنِ) فيه ثقل، حينئذٍ اكتفينا بإحدى التاءين، (كَتَبَيْنِ الْعَبْرَ) يعني قولك: (كَتَبَيْنِ) هذا فعل مضارع و (الْعَبْرَ) فاعله.

(وَمَا يَتَاءَيَّنِ ابْتِدَائِي) والأصل: أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه .. هذا الأصل في التاءين .. على ما ذكره النَّاظِمُ فيما سبق، لأنه قال: (تَتَجَلَّى) فيه الإظهار وفيه الإدغام وفيه حذف إحدى التاءين، بهذا البيت مع ما سبق حينئذٍ (تَتَجَلَّى .. تَجَلَّى) بحذف إحدى التاءين، وهو الذي عناه بهذا البيت.

(اتَّجَلَّى) بالإدغام، ماذا بقي؟ الإظهار: (تَتَجَلَّى) تبقى كما هي، إذاً: ثلاثة أوجه فيما افْتُتِحَ بتاءين.

وَمَا يَتَاءَيَّنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَصَرُ ... فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعَبْرَ

هذا أيضاً من باب (تَتَجَلَّى)، وهو الفعل المضارع الذي اجتمع في أوله تاءان أولاهما للمضارعة، والثانية تاء (تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ)، إذاً: هذا من باب (تَتَجَلَّى) وهو الفعل المضارع الذي اجتمع في أوله تاءان أولاهما للمضارعة، والثانية تاء (تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ).

وقد سبق أنه يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، وذكر هنا: أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء عنها بالأخرى، ولم يُعَيِّن المحذوفة .. أيُّ التاءين؟ وَمَا بِنَاءَيْنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَصَرُ ... فِيهِ عَلَى تَأ.

لم يبيِّن أي التاءين؟ قيل: الأولى، والصواب: أنَّها الثانية. ولم يُعَيِّن المحذوفة، والمشهور أنَّها الثانية، لأنَّ الأولى تدلُّ على معنى المضارعة. قال الشَّارح: "يقال في (تَتَعَلَّمُ وَتَتَنَزَّلُ وَتَتَبَيَّنُ) ونحوها: (تَعَلَّمُ .. تَنَزَّلُ. تَبَيَّنُ) بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً ومنه قوله تعالى: ((تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا)) [القدر:4] .. ((فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)) [عبس:6] .. ((نَاراً تَلْطَّى)) [الليل:14] ."

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي ... جَزَمَ وَشَبَّهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ فَقِي

(وَفُكَّ) أمر، ومفعوله محذوف أي: فُكَّ المدغم فيه، متى؟
.. حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

الثاني: من الحرفين يكون متحرِّكاً، حينئذٍ إذا اتَّصل بضمير رفع متَّصل وجب إسكان آخر الفعل، حينئذٍ لزم أن يُسَكَّن ثاني الحرفين يعني: المُدْغَم فيه، وإذا سكن الثاني حينئذٍ فقد شرط الإدغام فوجب فُكَّ الإدغام.
(ظَنَّ) تقول: (ظَنَنْتُ، رَدَّ .. رَدَدْتُ) إذا: فككت الإدغام لكون الثاني قد سُكِّنَ والأصل فيه: أن يكون متحرِّكاً.

(وَفُكَّ) فعل أمر والفاعل أنت، (حَيْثُ) ظرف مكان، (مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ) (مُدْغَمٌ) مبتدأ و (فِيهِ) نائب فاعل، (مُدْغَمٌ) مُعَيَّر الصِّيْغَةِ، (مُدْغَمٌ) هذا اسم مفعول يطلب نائب فاعل، إذا: (فِيهِ) هذا نائب فاعل، (سَكَنٌ) أي: المدغم فيه (سَكَنَ) لماذا؟ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ ..

(لِكَوْنِهِ) هذا جار ومجرور متعلِّق بقوله: (فُكَّ) .. تعليل، لأنه لماذا (فُكَّ)؟ (لِكَوْنِهِ) لكون هذا المدغم فيه (بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ) لكونه اقترن بمضمر الرفع، (بِمُضْمَرٍ) جار ومجرور متعلِّق بقوله: (اقْتَرَنَ)، و (مُضْمَرٍ) مضاف، و (الرَّفْعِ) مضاف إليه، و (اقْتَرَنَ)

خبر الكون، و (لِكَوْنِهِ) (كَوْن) مصدر مضاف إلى الاسم، أين خبره؟ (اِفْتَرَنَ) لكونه بمضمير الرفع مقترناً، هذا الأصل.

(نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) أصله: (حَلَّ) بإدغام الأول في الثاني، إذا قلت: (حَلَلْتُ) سَكَنَ آخره وهو اللام لكونه اتَّصل بمضمير الرفع المُتَحَرِّك كما هو شأن المبني، حينئذٍ فَكَّ الإدغام، وهذا معلوم واضح.

فقوله: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) قُصِدَ لفظه، و (نَحْوُ) مضاف، و (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) مضاف إليه قُصِدَ لفظه، و (نَحْوُ) هذا خبر مبتدأ محذوف، ف: (حَلَلْتُ) أصله قبل اتِّصال الضمير (حَلَّ) بالإدغام.

..... وَفِي ... جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي

إذا: إذا اتَّصل بمضمير رفع مُتَحَرِّك فَكَّ الإدغام، وأما إذا سكن آخره للجزم، أو كان فعل أمرٍ، فأنت مُخَيَّر بين الْفَلَكِ وبين الإدغام: لَمْ يَرُدَّ .. لَمْ يَرُدُّدْ، لَمْ يَحَلَّ .. لَمْ يَحَلَّلْ، كذلك: أَرُدُّدْ .. رُدَّ، (رُدَّ) هذا فعل أمر .. بالإدغام، (ارُدُّدْ) بِالْفَلَكِ، فأنت مُخَيَّر بين الاثنين.

وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ ..

(في جَزْمٍ) هذا خبر مُقَدَّم، (وَشَبْهِ الْجَزْمِ) معطوفٌ على (جَزْمٍ)، والمراد ب: (شَبْهِ الْجَزْمِ) هنا: ما سكن آخره في فعل الأمر، وإنما جعل فعل الأمر شبيهاً بالجزم، لأننا نقول القاعدة: أن فعل الأمر مَبْنِيٌّ على ما يُجَزَمُ به مضارعه، فألحقه به، يعني: من باب التَّوَسُّعِ في اللفظ، وإلا المبني لا يُعْبَرُ عنه بالجزم، لأنَّه فعل أمر وهو مبني فلا يُقَالُ فيه: مجزوم، لكنَّه قال: (شَبْهِ الْجَزْمِ) لأنَّه يكون بالسكون، ويكون بحذف حرف العِلَّة، وبحذف النون، كما أنَّ الجزم في الفعل المضارع يكون بالسُّكُون، ويكون بحذف حرف العِلَّة، وبحذف النون.

(تَخْيِيرٌ قَفِي) (تَخْيِيرٌ) مبتدأ، و (قَفِي) يعني: تُبَع، هذا خبره، و (قَفِي) مُغَيَّر الصِّيغَةِ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (تَخْيِيرٍ)، وإنما خَيَّرَ النَّاطِمُ في الوجهين، لأنَّ المُتَكَلِّمَ به يجوز له أن يَتَكَلَّمَ باللغتين معاً، يعني: إذا قيل (تَخْيِيرٌ قَفِي) معناه: من فَكَّ له أن يُدْغِمَ، ومن أدغم له أن يفك؟ لا .. المراد: المُتَكَلِّمُ الذي ليس في لغته الإدغام، فله أن يَفْكَ، ولا يجوز له أن يُدْغِمَ، والعكس بالعكس، فالتَّخْيِيرُ هنا واقع للمُتَكَلِّمِ الذي يختار، لا أنَّ العَرَبِيَّ الذي لغته الْفَكُّ مُخَيَّرٌ، لأنَّه لا ينطق به إلا مُفَكَّكاً، هذا الأصل،

وكذلك الذي لغته الإدغام لا ينطق به إلا مُدْغَمًا.

إذاً:

وَقَدْ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ.

هذا موضع.

والموضع الثاني، هذا واجب هناك فَكُ الإدغام.

... فِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ. . .

في هذين الموضعين أنت مُخَيَّرٌ.

قال الشَّارِحُ: "إذا اتَّصَلَ بالفعل المُدْغَمُ عَيْنُهُ في لامه ضميرُ رفعٍ سكن آخره" مثل: ظَنَّ

وَرَدَّ، إذا اتَّصَلَ به ضميرُ رفعٍ سكن آخره، (ضميرُ رفعٍ) ضميرُ المُتَكَلِّمِ، أو المخاطب،

أو المخاطبة، أو نون الإناث.

فيجب حينئذٍ الْفَكُّ، إذ لا يُتَصَوَّرُ الإدغام في ساكن، لأنَّ الثاني سَكَنٌ، نحو: حَلَلْتُ

وَحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك نحو: لَمْ يَحْلُلْ.

ومنه قوله تعالى: ((وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي)) [طه: 81] .. ((وَمَنْ يَرْتَدِدْ))

[البقرة: 217] والفك لغة أهل الحجاز، وبلغتهم جاء القرآن غالباً، وجاز الإدغام نحو:

لَمْ يَحْلُلْ، حينئذٍ إذا أدغمت جاز لك ثلاثة أوجه في اللام .. في فعل الأمر، وفي المضارع:

إِمَّا الكسر، وإِمَّا الفتح، وإِمَّا الإتياع.

إِمَّا الكسر على الأصل: وهو التَّخْلُصُ من التقاء الساكنين.

وإِمَّا الفتح طلباً للتخفيف، يعني: التَّخْلُصُ من التقاء الساكنين لكن بالفتح، لأنَّ الكسر

لا يدخل الفعل فتحذف الفتحة.

وإِمَّا الإتياع يعني: لحركة العين.

هنا (يَحْلُلُ) اللام مضموم العين، فيجوز فيها ثلاثة أوجه، فحينئذٍ تقول: لَمْ يَحْلُلْ .. لَمْ

يَحْلُلْ .. لَمْ يَحْلُلْ.

ومنه قوله تعالى: ((وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ)) [الحشر: 4] هنا بالإدغام، وهي لغة تميم، والمراد بـ:

(شِبْهِ الْجَزْمِ) سكون الآخر في الأمر نحو: (أَحْلُلْ)، وإن شئت قلت: (حُلْ) أيضاً فيه

ثلاثة أوجه: حُلْ .. حُلْ .. حُلْ، وأمَّا إذا كانت العين مفتوحة أو مكسورة لم يجز إلا

وجهين، لأنه يمتنع الضَّمُّ، لأنَّ العين مفتوحة وحينئذٍ جاز لك الفتح من جهتين:

إمَّا لكون العين مفتوحة، فحينئذٍ من باب الإتياع.

أو الانتقال من الكسر إلى الفتح طلباً لمناسبة الفعل.

لأنَّ حُكْمَ الأمر كحكم المضارع المجزوم.

ثمَّ قال:

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّرْمُ ... وَالتَّرْمُ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ

يعني: أَنَّ (أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ) يلزم فكه .. واجب، وليس حكمه حكم فعل الأمر من جواز الوجهين، لأنَّ (أَفْعَلٍ) ظاهره أنَّ صورة الأمر، كذلك (هَلَمْ) معناه: الأمر، وحينئذٍ التزم الإِدْغَامُ فيهما.

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّرْمُ ..

يعني: لا يجوز فيه الوجهان، وإمَّا يجب فيه الفك.

(فَكُّ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (أَفْعَلٍ) مضافٌ إليه، (فِي التَّعَجُّبِ) حالٌ من (أَفْعَلٍ)، (التَّرْمُ) مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ وهو خبر، ونائب الفاعل يعود على (فَكُّ) .. التَّرْمُ الْفَكُّ. وَالتَّرْمُ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ ..

(هَلَمْ) لثقلها بالتركيب، ومن ثمَّ يُلتَزَمُ في آخرها الفتح، لأنَّه طلباً للتخفيف، وأصله:

(هَلُمُّمُ) فَتَنَقَّلَتِ الضَّمَّةُ إِلَى اللام، وَأُدْغِمَتِ الميمُ فِي الميمِ ومعناه: أقبل.

وهي عند أهل الحجاز اسم فعل، وَيُخَاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة، وإمَّا ذكرها النَّاطِمُ هنا باعتبار لغة تميم، فَإِنَّهَا عندهم فعل أمرٌ لَا يَتَصَرَّفُ، يعني: جامد، وحينئذٍ يُعَامَلُ المخاطب بالتثنية والجمع بإلحاق الحروف بها .. الضمائر، ولذلك يقولون فِي التَّثْنِيَةِ: (هَلُمَا)، وَفِي الْمُؤَنَّثَةِ: (هَلُمِّي)، وَفِي الْجَمْعِ: (هَلُمُّوْا)، وَلِلنِّسَاءِ: (هَلُمُّنَ) حينئذٍ عاملوها معاملة الفعل مُطلقاً.

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّرْمُ ... وَالتَّرْمُ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ

(التَّرْمُ الإِدْغَامُ) (التَّرْمُ) مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ، و (الإِدْغَامُ) نائب فاعل، و (أَيْضاً) هذا مفعول مطلق، (فِي هَلَمْ) (هَلَمْ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (التَّرْمُ).

إذاً: هذا الإِدْغَامُ على ثلاثة أنواع: واجب الإِدْغَامُ، وواجب الإِظْهَارُ، وجائز الوجهين، ابن هشام ذكر مجموعة شروط تأتي عليها بسرعة.

يجب إدغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً، -جملتها ما سبق .. النَّاطِمُ ذكرها مُوزَّعةً-:

الأول: أن يكونا في كلمة واحدة ك: شَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ، أصلهن: شَدَدَ، على وزن (فَعَلَ) بالفتح، (وَمَلَّلَ) بالكسر، (وَحَبَّبَ) بالضم، يعني: مثال ل: (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فُعِلَ)، فإن كانا في كلمتين مثل: جَعَلَ لَكَ، حينئذٍ جاز الإدغام ولا يجب.

الثاني: ألا يتصَدَّرَ أولهما كما في (دَدَن).

الثالث: ألا يتَّصِلَ أولهما مُدْغِم ك: (جُسَّسٍ) جمع (جاسٍ).

الرابع: ألا يكونا في وزنٍ مُلْحَقٍ بغيره، سواء كان الملحق أحد المثلين ك: قَرَّدَ ومَهْدَدَ، أو غيرهما ك: هَيْلَل، أو كليهما نحو: أَفْعَنْسَسَ، أَفْعَنْسَسَ السَّيْنِ والسَّيْنِ لِلإِلْحَاقِ، فإنها ملحقَةٌ ب: جَعْفَرَ وَدَخَرَجَ وَآخِرُجَمَ.

الخامس والسادس والسابع والثامن: ألا يكون في اسم على (فَعَلَ) بفتحتين ك: طَلَّلَ وَمَدَّدَ، أو (فُعِلَ) بِضَمَّتَيْنِ ك: ذُلُّلَ وَجُدُّدَ جمع جَدِيدٍ، أو (فَعَلَ) بكسر أوله وفتح ثانيه نحو: لِمَمَ وَكَلَل، أو (فُعِلَ) بِضَمٍّ أوله وفتح ثانيه نحو: دُرَّرَ وَجُدَّدَ، جمع جُدَّةٌ، وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام، التي ذكرها النَّاظم سبعة مواضع يجب فيها الإظهار ولا يجوز الإدغام. والثلاثة الباقية: ألا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: أَحْصُصْ أَيْ، وَاكْثُفِ الشَّرَّ، نقول: الفاء الثانية حُرِّكَتْ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فهي حركة عارضة، فلا تدغم فيها الفاء الأولى.

وألا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو: حَيَّيْ وَعَيَّيْ، ولا تاءين في (افْتَعَلَ) ك: اسْتَتَرَ وَاقْتَتَلَ، وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: ((وَيَحْيَا مَنْ حَيَّيْ عَنْ بَيِّنَةٍ)) [الأنفال: 42] وجاء: (مَنْ حَيَّيْ عَنْ بَيِّنَةٍ) بالقراءتين، يعني: أدغم وفكَّ. فتقول: اسْتَتَرَ وَاقْتَتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء، وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها، (اسْتَتَرَ) أسقطت حركة التاء الأولى إلى السَّيْنِ الساكنة، ثُمَّ استغنيت عن الهمزة فصار (سَتَر). وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثُمَّ أدغمت، فتقول في الماضي: سَتَرَ وَقَتَّلَ، وفي المضارع: يَسْتَرُ وَيَقْتَلُ، بفتح أولهما، وفي المصدر: سِتَارًا وَقِتَالًا.

إذاً: أحد عشر شرطاً لصحة الإدغام بالشروط التي سبقت، وكلها مبنوثة في كلام النَّاظم، وَرَتَّبَهَا ابن هشام رحمه الله تعالى في (التَّوضِيح).

وَلَمَّا أتى النَّاظم على ما أراد جمعه من علم النَّحْوِ بمعناه العام السَّابِقِ: مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ ..

وما وعد به في خطبته بقوله:

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ ..

أخبر بذلك، فقال:

وَمَا يَجْمَعُهُ عُيْتُتٌ قَدْ كَمَلَ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلَ
أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ ... كَمَا اقْتَضَى غَيٌّ بِلاَ خِصَاصَهُ

(وَمَا يَجْمَعُهُ عُيْتُتٌ) (مَا) مبتدأ اسم موصول بمعنى: الذي، و (عُيْتُتٌ) هكذا مُغَيَّرَ الصِّيْغَةُ، وهو لازمٌ، يعني: من الأفعال التي سُمِعَتْ مُغَيَّرَةُ الصِّيْغَةُ مَبْنِيَّةٌ لِلْمَجْهُولِ، ولم يُسْمَعْ لها مبني للمعلوم، يعني: لا يقال (عُيْتُتٌ)، وإنما يقال: (عُيْتُتٌ) فهو مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ. و (يَجْمَعُهُ) جار ومجرور متعلق بقوله: (عُيْتُتٌ)، والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول، (قَدْ كَمَلَ) (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ (كَمَلَ) وانتهى، هذا خبر (مَا).
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلَ ..

(نَظْمًا) حالٌ من الهاء في ب: (يَجْمَعُهُ) (يَجْمَعُهُ نَظْمًا) يعني: ليس نثرًا، وإنما هو نظم، فهو حالٌ من الضمير .. من المضاف إليه، (نَظْمًا) أي: منظومًا .. مصدر بمعنى اسم المفعول، (عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ) يعني: مُعْظَمَ (الْمُهَمَّاتِ) جمع مُهِمَّةٌ وهو الغرض، (اشْتَمَلَ) .. (عَلَى جُلِّ) جار ومجرور متعلق بقوله: (اشْتَمَلَ) نَظْمًا اشْتَمَلَ عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ، (اشْتَمَلَ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (نَظْمٍ)، والجملة صفة في محلِّ نصب ل: (نَظْمًا)، (عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ) متعلق به.
يعني: أن ما عُيِّيَ به من جمع مهمات النَّحْوِ (قَدْ كَمَلَ)، (كَمَلَ) .. (كَمَلَ) .. (كَمَلَ) هذا مُثَلَّثٌ الميم، وعلى معظم مقاصده وأغراضه (اشْتَمَلَ)، فَتَمَّ مُوفِيًّا لِمَا قَصِدَ من إيرادِه، وجاء على وفق قصده ومراده.

(أَخْصَى) هذا النَّظْمُ، (أَخْصَى) هذه كذلك صفة ل: (نَظْمًا)، (أَخْصَى) بمعنى: جمع.
(مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ) خلاصة (الْكَافِيَةِ)، ومعلوم أن (الْكَافِيَةَ) هي أسبق، وهذا واضحٌ يردُّ على من قال: بأنَّ النَّاطِمَ فِي الْمُقَدِّمَةِ فِي قَوْلِهِ: (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) هذا اسم كتابٍ نظمه.

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ ..

يعني: هذا الكتاب الذي اسمه (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) محوية ومجموعة في هذا النَّظْمِ، نقول: هنا ردُّه، قال:

أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ ..

(أَخْصَى) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (النَّظْمِ)، والجملة في محل نصب نعت ثاني لـ: (نَظْمًا)، (مِنَ الْكَافِيَةِ) جار ومجرور متعلق بقوله: (أَخْصَى)، و (الْخُلَاصَةُ) مفعول به.

(كَمَا أَقْتَضَى) (كَمَا) الكاف هنا حرف تشبيه، و (مَا) هنا مصدرية، (كَمَا أَقْتَضَى) النَّظْمَ (غَنَى بِأَخْصَاةً)، يعني: هذا النَّظْمُ جمع خلاصة (الكافية) أي: مُعْظَمُهَا وَجُلُّهَا، و (الْخُلَاصَةُ) بمعنى: الصافي غير المشوب بما يُكْذِرُهُ، وأصله: في السَّمْنِ يُخَلَّصُ مِمَّا يُغَيِّرُهُ لَبَنًا خَالِصًا يعني: من الشوائب التي تُكْذِرُ عليه.
(كَمَا أَقْتَضَى) هذا النَّظْمَ (غَنَى)، (غَنَى) مفعول لـ: (أَقْتَضَى)، (بِأَخْصَاةً) يعني: بغير، (لَا) هنا بمعنى: غير، والجار والمجرور متعلق بقوله: (غَنَى)، (لَا) مضاف، و (أَخْصَاةً) مضاف إليه.

أي: كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة، (غَنَى) يعني: الغنى يأخذ من العربية ويستغني بها، وهذا الغنى لا يكون مشوباً بِضِدِّ الغنى وهو الفقر، يعني: الـ (أَخْصَاةً) هنا بمعنى: ضِدُّ الغنى، من قولهم: اقتضيت الدين إذا أخذته مُسْتَوْفِيًا، إذا: (بِأَخْصَاةً) بلا شائبة تكون سبباً في الحطِّ من الغنى بالعربية.

ثُمَّ خَتَمَ بِمَا بَدَأَ بِهِ نَظْمَهُ، قال: (فَأَحْمَدُ اللَّهَ) (فَأَحْمَدُ) هذه الفاء هذه للتفريع أو عاطفة، و (أَحْمَدُ) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر، ولفظ الجلالة مفعول به، (مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ) (مُصَلِّيًا) حال من فاعل (أَحْمَدُ)، وسبق معنا الحمد والصلاة، (عَلَى مُحَمَّدٍ) و (مُصَلِّيًا) حالٌ مَنْوِيَّةٌ .. حالٌ مُقَدَّرَةٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ بحسبه، يعني: أحمد الله أولاً ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِالصَّلَاةِ.

حينئذٍ الأصل في الحال: أن تكون مُقَارَنَةٌ، ومقارنة كل شيء بحسبه، فتبقى على ظاهرها .. هذا الأصل، فإن قلنا فيه إشكال نقول: حالٌ مَنْوِيَّةٌ .. حالٌ مُقَدَّرَةٌ، يعني: بعد الحمد تأتي الصلاة، (عَلَى مُحَمَّدٍ) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (مُصَلِّيًا) لأنه اسم فاعل، (خَيْرٍ) أفضل، بدل أو نعت من (مُحَمَّدٍ)، و (خَيْرٍ) مضاف، و (نَبِيِّ) مضاف إليه، و (أُرْسِلَا) الألف هذه للإطلاق، وهو فعل ماضي مُغَيَّر الصِّيغَةَ، ونائب الفاعل ضمير يعود على نَبِيِّ، والجملة صفة لـ: (نَبِيِّ) نَبِيِّ مُرْسَلٍ. إذا: حَمَدَ اللَّهُ تعالى على أنه أنهى هذا النَّظْمَ مع الصَّلَاةِ على نبينا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ووصفه بهذه الصِّفَاتِ المعلومَةِ، والتي سبق وأن أشار إليها في أول النَّظْمِ.

(وَالِه) يعني: على مُحَمَّدٍ وآله، يعني: مصلياً على آله، عرفنا المراد بـ: (آل) أنه يجوز إضافته للضمير، وقد أضافه هنا إلى الضمير، ثُمَّ وصفهم بقوله: (الْعَزِ الْكِرَامِ الْبِرَّة) (عُز) جمع أعر، وهو نعت لـ: (آله)، و (الْبِرَّة) جمع بار، يعني: وَصَفَ بَعْدَ وَصْفٍ، (وَصَحْبِه) يعني: مصلياً على مُحَمَّدٍ وَمُصَلِّياً على آله، وهذا بالنص ثابت: {اللهم صَلِّ على مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ}.

(وَصَحْبِه) هذا معطوف على (مُحَمَّدُ) الأول، أو على (آله)، والصلاة على الصَّحْب كما سبق أُنْهَ لم يثبت فيها نص إلا أنه من باب القياس، ولذلك لا يُسْتَعْمَلُ مُفْرَداً مطلقاً، وإِنَّمَا يكون تابعاً لغيره، (الْمُنْتَحِينَ) المختارين جمع: مُنْتَحِبٌ، (الْحَيْرَةُ) جمع خَيْرٍ (خَيْرَةُ) وهو كذلك بمعنى المختار.

إذاً: كما بدأ هذا النظم بالحمد لله -عز وجل-، والصلاة والسلام على النبي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ختم بما بدأ به.

ونحن كذلك نَخْتِمُ بِمَا بَدَأْنَا بِهِ وهو: أَنْ نَحْمَدَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ على أَنْ مَنَّ عَلَيْنَا بِخَتَمِ هذا الكتاب الطَّيِّبِ المبارك، الذي جمع فيه النَّاطِمُ دُرَرَ أصول علم النَّحو وكذلك ما ألحقه بالصَّرف.

وأوصيكم: بتقوى الله عَزَّ وَجَلَّ أولاً وآخراً، وألا تكون هذه الدَّورة آخر عهدكم بهذا الكتاب، وأن يبقى معكم إلى أن يشاء الله عَزَّ وَجَلَّ دراسةً ومذاكرةً وحفظاً وتعلُّماً وتعلُّيماً، وألا تكون هذه الدَّورة مع ما فيها من ضَغْطٍ مُنْفَرَةٍ للطالب على أَنْ يُحْصَلَ العلم الصحيح من مَطَائِنِهِ، وأن يستعين الله عز وجل في أَنْ يَسْتَغِلَّ ما بقي من الأوقات في مراجعة ما سبق شرحه ومذاكرته، أو تعليقه على ما ذكرناه من (شرح ابن عقيل). والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!
